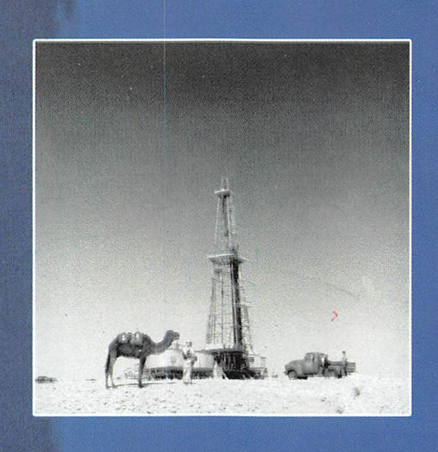


المركز القومي للترجمة

تيمـوثي ميتشل

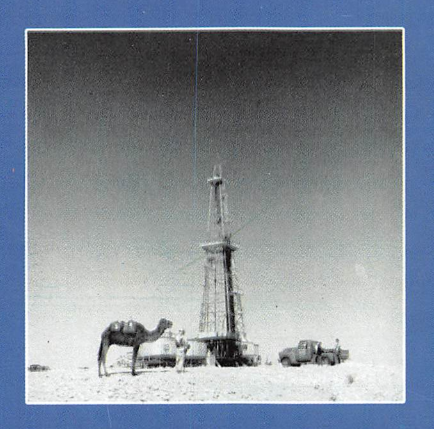
ديموقراطية الكربون

السلطة السياسية في عصر النفط

ترجمة: بشير السباعي

شريف يونس

2266



تيمـوثي ميتشل

ديموقراطية الكربون

السلطة السياسية في عصر النفط

"هذه الدراسة التي تتناول أساس الديموقراطية الحديثة على مدار القرن الماضي تربط دول الشرق الأوسط المُنتِجة للنفط بديموقراطيات الغرب الصناعي. ويذهب ميتشل إلى أن ديموقراطية الكربون في الغرب قد قامت على فرضية أن النفط غير المحدود سوف ينتج نموًا اقتصاديًا لا نهاية له، وهو يخلصُ إلى أن هذا النموذج لا يمكنه أن يصمد لنفاد هذا الوقود ولا للتغير المناخي المرتبط بوجوده. لقد كتب ميتشل كتابًا رائعًا يستحق جمهورًا واسعًا من القراء".

محمود ممداني

تصميم الغلاف: هبة حلمي

ديموقراطية الكربون

السلطة السياسية في عصر النفط

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور

مدير المركز: رشا إسماعيل

- العدد: 2266
- ديموقراطية الكربون: السلطة السياسية في عصر النفط
- تيموثي ميتشل
- بشير السباعي(المدخل، والفصول ١، ٢، ٣، ٤)
شريف يونس(الفصول ٥، ٦، ٧، ٨، والخاتمة)
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2014

هذه ترجمة كتاب:
CARBON DEMOCRACY
Political Power In The Age Of Oil
By: Timothy Mitchell.
First Published by Verso 2011

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

تيموثي ميتشل

ديموقراطية الكربون

السلطة السياسية في عصر النفط

ترجمة: بشير السباعي
شريف يونس



2014

ميتشل، تيموثى.
ديموقرايطة الكربون: السلطة السياسية فى عصر النفط/ تيموثى ميتشل: ترجمة: بشير السباعى، شريف يونس. ـ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣.
٤٣٢ص: ٢٤ سم.
تدمك ٣ ٧١٦ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ البترول ـ الجوانب السياسية.
أ ـ السباعى، بشير (مترجم)
ب ـ يونس، شريف (مترجم مشارك)
ج ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٢٤٢٤٣/ ٢٠١٣
I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 716 - 3
ديوى ٣٢٠,٩

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربي، وتعريفه بها. والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافاتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المركز.

إلى أدريان وجوستين

كلمة شكر

لقد استفدت من التعليقات والانتقادات التي قدمها مشاركون في العديد من الحلقات الدراسية والمحاضرات التي قَدَّمتُ أجزاء من هذا العمل فيها، كما استفدت من مناقشات أكثر استفاضة مع أندرو باري وميشيل كالون وچيف إيلي ومحمود ممداني وروبرت ڤيتاليس. وتقاسم معي عدد من الطلاب السابقين عملهم حول موضوعات ذات صلة بموضوع هذا الكتاب وقدموا في حالات عديدة عونهم لأبحاثي ؛ ومن بين هؤلاء يجب أن أذكر كاتايون شفيع ومنير فخر الدين ودچاناي أوزدن وفرات بوزتشالي ورايان ڤيبير وسام روبين.

ويعتمد بعض أقسام هذا الكتاب على مادة نشرتها في أماكن أخرى. فأجزاء من الفصل الأول قد ظهرت في البداية تحت عنوان «ديموقراطية الكربون» في *Economy and Society* ٣٨ : ٣، ٢٠٠٩ : ٣٩٩ – ٤٣٢ ؛ ونُشرت أجزاء من الفصل السابع في «موارد الاقتصاد: تركيب أزمة ١٩٧٣ النفطية»، *Journal of Cultural Economy* ٣ : ٢، ٢٠١٠ : ١٨٩ – ٢٠٤ ؛ ونُشرت صيغة أسبق للفصل الثامن تحت عنوان «ماكجهاد: الإسلام في النظام العالمي الأميركي»، *Social Text*، ٢٠ : ٤، ٢٠٠٢ : ١ – ١٨.

وقد قدم ثلاثة أشخاص مساهمة خاصة لكتابة هذا العمل. فقد قدم أدريان وچوستين ميتشل إصغاءً نقديًا وكل آيات التشجيع لإنجاز العمل ؛ وتقاسمت معي ليلى أبولغد حكمتها ونفاذ بصيرتها وصبرها ورعايتها التي لا بديل عنها. ولا يسعني أن أوفيهم حقهم من الشكر مهما فعلت.

مدخل

ساعد الوقود المستخرج من باطن الأرض على خلق كلٍّ من إمكانية الديموقراطية الحديثة وحدودها. ولفهم الحدود، يبدأ هذا الكتاب باستكشاف ما جعل انبثاق نوع معين من السياسة الديموقراطية ممكنًا، النوع الذي أسميه بديموقراطية الكربون. إلاّ أنه قبل الالتفات إلى الماضي دعوني أوضح بعض الحدود المعاصرة التي أعنيها.

في أعقاب الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣، نوقش على نطاق واسع أحد هذه الحدود. فقد قيل إن من السمات المميزة للشرق الوسط افتقاره إلى الديموقراطية. وقد رأى كثيرون ممن يكتبون عن المنطقة أن هذا الافتقار له صلة ما بالنفط. فالبلدان التي تعتمد على موارد بترولية للحصول على جانب كبير من إيراداتها من الصادرات إنما تميل إلى أن تكون أقل ديموقراطية. والحال أن موجة الانتفاضات التي انتشرت عبر العالم العربي في عام ٢٠١١ قد بدا أنها تؤكد هذه الصلة بين إيرادات كبيرة من النفط وصعوبة طرح مطالب بحياة أكثر ديموقراطية ومساواة. وبوجه عام، فكلما كان النفط الذي ينتجه بلد من البلدان أقل وكلما كان إنتاجه أسرع في الهبوط، نمت النضالات من أجل الديموقراطية نموًّا أسرع. والحال أن تونس ومصر، حيث بدأت الانتفاضات، واليمن والبحرين وسوريا، حيث انتشرت الانتفاضات بسرعة، هي من بين أصغر منتجي النفط في المنطقة، وكان إنتاج النفط فيها كلها آخذًا في الهبوط. ومن بين المنتجين الثمانية الكبار في الشرق الأوسط، فإن ليبيا، وهي المنتج الأصغر بينهم (وحيث كان الإنتاج قد عانى أيضًا من هبوط مؤخرًا)، هي وحدها التي شهدت اكتساب نضال سياسي مماثل زخمًا، حتى وإن كان النزاع في الحالة الليبية كان الأسرع في انحداره إلى عنف وتدخل أجنبي(١).

ومعظم أولئك الذين يكتبون عن مسألة "لعنة النفط"، وهذا هو الاسم الذي تسمى به المشكلة أحيانًا، لا يقولون إلاّ القليل عن طبيعة النفط وكيفية إنتاجه وتوزيعه واستخدامه. وهم لا يناقشون النفط بل المال النفطي – الدخل الذي يتأتى

بعد تحول البترول إلى دخل حكومي وثروة خاصة. والأسباب التي يقدمونها لخصائص النفط المعادية للديموقراطية تركز على هذا الدخل الفائض: فهو يعطي الحكومات الموارد اللازمة لكبت الانشقاق أو لشراء التأييد السياسي أو لتخفيف الضغوط المطالبة بتقاسم للثروة أكثر عدلاً، وذلك باللجوء إلى صرف إعانات للجمهور وإلى دعم أسعار السلع والخدمات. وليست للتفسيرات صلة بالسبل التي يتم عبرها استخراج النفط وتكريره وشحنه واستهلاكه أو بقدرات النفط من حيث هو مصدر مركز للطاقة أو بالجهاز الذي يحول هذا الوقود إلى أشكال للنفوذ وللسلطة. فهذه التفسيرات تتعامل مع لعنة النفط بوصفها مصيبة لا تصاب بها سوى الحكومات التي تعتمد على دخله وليس بوصفها مصيبة تصاب بها العمليات التي يحصل بها عالم أوسع على الطاقة المحركة لحياته المادية والتقانية(٢).

والحاصل أن تجاهل جهاز إنتاج النفط إنما يعبر عن مفهوم رئيسي للديموقراطية. وهو المفهوم الذي يتقاسمه خبير أميركي في شؤون الديموقراطية جرى إرساله إلى جنوبي العراق، بعد تسعة أشهر من الغزو الأميركي الذي تم في عام ٢٠٠٣، لكي يناقش «بناء القدرات» مع أعضاء مجلس محلي. فقد قال، وهو يبدأ في عرض شرائح صور، منفذة باستخدام برنامج باور بوينت، للهيكل الإداري الذي كان الأميركيون قد صمموه: «مرحبًا بديموقراطيتكم الجديدة. لقد سبق لي أن التقيتكم. التقيتكم في كمبوديا. التقيتكم في روسيا. التقيتكم في نيچيريا.» وعندما قال ذلك، فيما يقال لنا، انسحب من الاجتماع عضوان من أعضاء المجلس(٣). والحال أن السياسة الديموقراطية، في نظر خبير في شؤون الديموقراطية، هي من حيث الأساس سياسة واحدة في كل مكان. فهي تتألف من مجموعة من الإجراءات والصيغ السياسية التي يجب استنساخها من مكان إلى المكان الذي يليه. وإذا ما فشلت، كما يبدو ذلك في الكثير من الدول النفطية، فلا بد أن السبب هو غياب جزء من النموذج أو سوء عمل هذا الجزء.

والفكرة هي شيء يظل بطريقة ما واحدًا في الأماكن المتباينة - فيمكن تكراره من سياق إلى آخر، متحررًا من التواريخ المحلية ومن الظروف والترتيبات المادية، فيصبح مجردًا، يصبح واحدًا من المفاهيم. وعلى خبير في شؤون الديموقراطية أن يجعل الديموقراطية تجريدًا، شيئًا يتحرك بسهولة من مكان إلى

مكان، بحيث إن الخبير يمكنه حمله في حقيبته، أو حمل عرضه المنفذ باستخدام برنامج باور بوينت، من روسيا إلى كمبوديا، من نيجيريا إلى العراق، وأن يبين للناس كيف يعمل هذا الشيء.

وما أن يجعل المرء الديموقراطية شيئًا يتجول في العالم كفكرة، لكي يتجول معها، فإنه إنما يلتزم بأسلوب خاص في شرح الكيفية التي تعمل بها الفكرة، الكيفية التي يصبح بها الناس ديموقراطيين. وإذا كانت الديموقراطية فكرة، فإن البلدان إنما تصبح ديموقراطية بدخول الفكرة أدمغة الناس. وتصبح مشكلة الديموقراطية مسألة كيفية صنع نموذج جديد من المواطن، هو المواطن الذي يلتزم دماغه بفكرة الديموقراطية.

وتتمثل تيمة محورية في المناقشات المتعلقة بالشرق الأوسط في الولايات المتحدة في مسألة كيفية صنع أنواع جديدة من المواطن. ففي المناقشات بشأن الحرب في العراق أو الإصلاح الاقتصادي أو مستقبل فلسطين أو الإسلام السياسي أو العقبات التي تقف في وجه الدمقرطة أو انتشار المعاداة للولايات المتحدة أو انتفاضات عام ٢٠١١، يجد المرء اهتمامًا متواترًا بمسألة كيفية إنتاج نوع جديد من الفاعل السياسي. كيف يمكن خلق ذوات سلطة مجهَّزة بما يكفي لفرض حدود على السلطة ؟ كيف تصاغ جماعة مواطنين ترفض إباحة السلطوية ؟ ما أنواع التعليم أو التنوير أو التدريب أو الخبرة المطلوبة لتوليد أشكال اقتصاد قائمة على فاعلين يتصرفون وفق مصلحتهم الذاتية الرشيدة لا وفق الفساد أو المحسوبية ؟ ما الذي ينتج أشكال سياسة قائمة على الثقة المتبادلة واحترام الخصوم لا على الريبة والقمع ؟ وباختصار، تتساءل هذه المناقشات عن الكيفية التي يمكن بها للناس الاعتراف بأنفسهم والاستجابة بوصفهم ذوات أشكال جديدة للسلطة. وبالمقابل، ما أشكال السلطة التي يمكنها هندسة الذات السياسية الليبرالية أو الديموقراطية ؟

وهناك الكثير من النقد للطريقة التي طرحت بها هذه الأسئلة وأجيب عنها، خاصة في المناقشات حول الدمقرطة، حيث أخذ النقد عليها في أغلب الأحيان تجاهلها لما يسمى بـ«القوى الأوسع» الفاعلة في الموضوع. وتتميز الكتابات الأميركية عن مشكلة الديموقراطية في الشرق الأوسط بأنها لا تقول سوى القليل عن العولمة الرأسمالية والعمل الذي يجري القيام به لتحويل الناس إلى أن يكونوا

العمال المذعنين والمستهلكين الراغبين المطلوبين لحل الأزمات الاقتصادية في الغرب ؛ أو عن قوى الإمبراطورية التي تُعتبر مشروعات الدمقرطة بالنسبة لها جزءًا ضئيلاً، ديبلوماسيًا، من جهود أوسع ترمي إلى دعم هيمنة أصابها الضعف ؛ و عن أدوات العنف والقمع التي تستخدمها القوى التي تمارس الاحتلال أو التي تستخدمها الأنظمة العسكرية. على أن مثل هذه الانتقادات تتجاهل الشيء المهم في هذه المناقشات: فكرة أن الديموقراطية مشروع هندسيٌّ، معنيٌّ بصنع ذوات سياسية جديدة وبإخضاع الناس لطرق جديدة لحكمهم.

خذوا مثالاً حديثًا للبحوث حول الدمقرطة في الشرق الأوسط، مشروع قياس الرأي العربي. فقد قام المشروع باستطلاعات للرأي في خمسة بلدان عربية، من أجل قياس مدى وجود مواقف وتوجهات فردية قد تكون مؤدية إلى إقامة الديموقراطية. وهذه التوجهات تشمل «التسامح السياسي واحترام التنوع والالتزام بمراعاة الحقوق والواجبات السياسية والثقة المتبادلة بين الأشخاص»[٤]. وقد تم تمويل المشروع، في البداية، من جانب مبادرة شراكة الشرق الأوسط التابعة لوزارة الخارجية الأميركية وأداره مجلس يشمل باحثين من كل بلد من البلدان التي يسعى المشروع إلى قياس ثقافتها السياسية ورصدها. ويشكل مشروع قياس الرأي العربي جزءًا من مبادرة أوسع، اسمها قياس الرأي العالمي، الذي يضطلع ببحوث مماثلة في أفريقيا وأميركا اللاتينية ومناطق أخرى. والحال أن المشروع في صيغته العربية، جنبًا إلى جنب عدد من الاستطلاعات المماثلة الخاصة بالمنطقة العربية، قد نشر نتائج استطلاعات للرأي زعمت أنها تثير الشك حول كثير من المسلمات السائدة في الأوساط الرسمية في الولايات المتحدة حول المواقف السياسية في العالم العربي.

وأيًا كانت فائدة إطلاعنا على بعض حدود الخطاب الرسمي، فإن المشروع يبدو للوهلة الأولى أنه يعاني من ضعف يتأثر به جانب كبير من البحوث حول مسائل الدمقرطة والمجتمع المدني. إذ يبدو أنه يبحث عما قد نسميه بـ«الديموقراطية من دون دمقرطة»[٥]. فالمقدمة التي ينطلق منها المشروع هي أن «الدمقرطة الناجحة تتطلب جماعة مواطنين تثمن الديموقراطية وتمتلك عناصر ثقافة سياسية ديموقراطية»[٦]. إلاَّ أنه لا وجود هناك لدلائل، بقدر علمي، على أن

وجود ثقافة مدنية – مواقف ثقة وتسامح واحترام متبادل وفضائل ليبرالية أخرى– ييسر انبثاق الديموقراطية. والواقع أنه ما من نقص هناك في الدلائل التاريخية التي توحي بالعكس. فبوسع المرء أن يجد أمثلة متكررة في تاريخ النضالات الديموقراطية في الغرب على طبقات سياسية متسامحة، متعلمة، ليبرالية كانت خصمًا للدمقرطة، وناضلت لمنع توسيع الحقوق السياسية الفعالة لتشمل من لم يكونوا حائزين لملكية والأقليات الدينية والعرقية والنساء والخاضعين للاستعمار. وفي كثير من الحالات، فإن الفضائل المدنية التي تميزت بها الطبقات السياسية قد وفرت الأسس اللازمة لمعارضة الدمقرطة. وغالبًا ما زعمت هذه الطبقات أن روحها المدنية والعقلانية تؤهلها للتصرف كمتحدثة بلسان مصالح من لم يكونوا مؤهَّلين بعدُ للتحدث بلسانهم هم أنفسهم. وبمجرد تحقيق الحقوق الديموقراطية، فإن ممارساتها قد تشجع تطور مواقف مدنية فاضلة، على الأقل بين أعضاء الطبقة السياسية الموسَّعة – وهي فضائل يصبح غرسها وممارستها أسلوبًا يُخضع الناس أنفسهم فيه للسلطة الديموقراطية. أمَّا الدمقرطة، من الجهة الأخرى، فغالبًا ما كانت معركة ضد هذه المواقف. وقد تطلبت مجموعة متشددة من الالتزامات والممارسات(٧).

وهذا الكتاب معنيٌّ بهذه الالتزامات الأكثر تشددًا، وبالأساليب التي ساعدت بها الطاقة الكربونية على صنع أشكال فعل قادرة على التشدد المؤثر.

لقد بدأتُ كتابة الكتاب لأنني أردت فهمًا أفضل للعلاقات بين الديموقراطية والنفط. وفي البداية، شأني في ذلك شأن الآخرين، كنت أعتبر النفط شيئًا والديموقراطية شيئًا آخر، وأردت توضيح السبب في أن أحدهما يبدو أنه سيء بالنسبة للآخر. إلاَّ أنني بعد أن تتبعت الأسلوب الذي بُنيت به صناعة النفط في الشرق الأوسط، مع تتبعي للأساليب التي استكشف الناس بها النفط ومدوا الأنابيب والمحطات النهائية لوصول النفط وحولوا البترول إلى أشكال للطاقة الحرارية والنقل، وحولوا الدخل المتأتي من هذه العمليات إلى أرباح، وبحثوا عن سبل لتداول تلك التدفقات المالية وللسيطرة عليها، صار واضحًا بشكل متزايد أن الطاقة الكربونية والسياسة الديموقراطية الحديثة مرتبطتان معًا ارتباطًا معقدًا. وبدلاً من أن يصبح الكتاب دراسة عن الديموقراطية والنفط، أصبح دراسة عن الديموقراطية

بوصفها نفطًا – بوصفها شكل سياسة تنطوي آلياته، على مستويات عديدة، على عمليات إنتاج الطاقة الكربونية وعمليات استخدام هذه الطاقة.

وعندما تقصر الدراسات المتعلقة بالنفط والديموقراطية اهتمامها على مشكلات المال النفطي – الدخل المتأتي من النفط وقدراته على الإفساد- بدلاً من البدء من العملية التي يتم عبرها إنتاج النفط وتوزيعه، فإن هذه الدراسات إنما تقلد بشكل غير واعٍ الأسلوب الذي بُنيت به شبكات الطاقة في البداية. ففي عام ١٩١٤، عندما بدأت شركة رويال داتش/ شل إنتاج النفط في فنزويلا، طلب الجنرال جوميث – الديكتاتور الذي كان يحكم البلد آنذاك – من الشركة بناء معمل تكرير النفط الذي تديره بعيدًا عن البر القارّي، على جزيرة كوراساو الهولندية. فهو أراد المال المتأتي من النفط، لكنه لم يكن يريد التركيز الواسع للعمال وللمطالب العمالية المصاحبة والتي من شأن معمل تكرير النفط أن يقود إليها[٨]. وبعد ذلك بعقد من الزمان، عندما بدأت الشركة المعروفة الآن بشركة BP [بريتش بتروليوم] صناعة نفطية في العراق، خططت لمد أنابيب تنقل النفط عبر بلدان مجاورة إلى البحر المتوسط، بحيث يتم من هناك شحن معظم النفط إلى معامل تكرير في أوروبا، الأمر الذي أدى إلى مد خط الإنتاج النفطي الرفيع على مسافة أعظم بكثير. وعندما طالبت حكومة وطنية فيما بعد بأن تبني شركة BP معمل تكرير حديثًا في العراق، فإن الشركة قد عارضت هذا الطلب معارضة قوية. وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان النفط يبدو أنه يؤثر على الدول المنتجة بعد تحويله إلى تدفقات نقدية، فإن هذا المظهر إنما يعكس بناء الأنابيب وتحديد مواقع معامل التكرير، والتفاوض على العائدات، كما يعكس ترتيبات أخرى كانت منذ البداية، في سعيها إلى تجنب مطالب قوة عمالية منظمة، معنية بمسائل ديموقراطية الكربون. وتحوُّل النفط إلى دخول حكومية ضخمة وسائبة ليس سببًا لمشكلة الديموقراطية والنفط، بل هو محصلة أساليب خاصة لهندسة العلاقات السياسية اعتمادًا على تدفقات الطاقة.

والحال أن التفسيرات الخاصة بلعنة النفط، إذ تفشل في تتبع إنتاج وتوزيع النفط نفسه، إنما تشخص هذه اللعنة على أنها مرض كامن في مجموعة واحدة فقط من عُقَد الشبكات التي يتدفق النفط عبرها ويتم تحويله إلى طاقة وأرباح وسلطة سياسية – في أجهزة صنع القرار الخاصة بدول منتجة مفردة. وهذا التشخيص

ينطوي على عزل الأعراض الموجودة في الدول المنتجة والتي لا توجد في الدول غير النفطية. ولكن ماذا لو أن الديموقراطيات ليست نسخًا كربونية، بل ديموقراطيات قائمة على الكربون ؟ ماذا لو أنها مرتبطة، بأشكال خاصة، بتاريخ أشكال الوقود الكربوني؟ وهل يمكننا تتبع الكربون نفسه، النفط، بحيث نربط المشكلة التي تصيب الدول المنتجة للنفط بحدود أخرى لديموقراطية الكربون ؟

إنَّ الدول الصناعية المتقدمة دول نفطية أيضًا. ودون الطاقة التي تستمدها من النفط فليس من شأن الأشكال الحالية لحياتها السياسية والاقتصادية أن يكون لها وجود. فقد طور مواطنوها أساليب للأكل والسفر والسكن واستهلاك سلع وخدمات أخرى تتطلب مقاديرَ جد ضخمة من الطاقة المستمدة من النفط وأشكال الوقود الأخرى المستخرجة من باطن الأرض. وأساليب الحياة هذه ليست قابلة للدوام وهي تواجه الآن الأزمتين اللتين ستنهيانها.

فأولاً، لا تقدر الاكتشافات النفطية الجديدة على مواكبة استنزاف الإمدادات القائمة. ومع أن تقدير احتياطيات أشكال الوقود المستخرج من باطن الأرض هو عملية سياسية – تقانية تتضمن مناهجَ حسابٍ متعارضة، فإنه يبدو أننا على وشك دخول عصر تضاؤل للإمدادات[٩]. ولن تَستنفد مخزونات الأرض من أشكال الوقود الموجودة في باطن الأرض. إلاَّ أنه مع تزايد ندرة الفحم والنفط وتزايد صعوبة استخراجهما، فإن التكاليف وإنفاق الطاقات التي يتطلبها استخراجهما سوف تؤدي إلى انتهاء عصر الوقود المستخرج من باطن الأرض، وهو ما سوف يؤدي إلى آثار لا يمكننا معرفتها[١٠]. والحال أن مخزون الأرض من «رأس المال» هذا «الذي قامت كائنات حية أخرى بتوريثه للجنس البشري»، على نحو ما وصفه چان بول سارتر ذات مرة، سوف يُستهلك في غضون حقبة قصيرة إلى حد بعيد[١١]. وفي حالة النفط، فإن هذا الوقود المستخرج من باطن الأرض والذي كان الأسهل استخراجًا لكنه أصبح الآن الأصعب من حيث زيادة الإمدادات منه، فإن أكثر من نصف إجمالي ما تم استهلاكه منه في المائة والخمسين سنة بين ستينيات القرن التاسع عشر، عندما بدأت صناعة النفط الحديثة، وعام ٢٠١٠، قد تم حرقه في العقود الثلاثة التالية لعام ١٩٨٠[١٢]. ومن منظور التاريخ البشري، فإن عصر الوقود المستخرج من باطن الأرض إنما يبدو الآن كفاصل زمني قصير.

والأزمة الثانية هي أن الجنس البشري، في استخدامه مصادر الطاقة هذه، كان يقوم «على نحو أرعن بتجربة جيوفيزيقية كبرى»، على نحو ما حذرت منه اللجنة الاستشارية العلمية للرئيس الأميركي قبل نحو نصف قرن، في عام ١٩٦٥. فالحال أن البشرية، بحرقها في غضون أجيال قليلة وقودًا أحفوريًّا كان قد تراكم في باطن الأرض على مدار الخمسمائة مليون سنة السابقة، كانت تحقن الغلاف الجوي بثاني أكسيد الكربون الذي كان من المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيؤدي إلى زيادة تركز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة ٢٥ في المائة. وكان تقرير عام ١٩٦٥ قد حذر من أن «هذا قد يكون كافيًا لإحداث تغيرات في المناخ لها وزنها وربما تكون جسيمة»، وقد أضاف التقرير أن هذه التغيرات قد تكون «ضارة فيما يخص البشر»(١٣). والحال أن التجربة الجيوفيزيقية قد سارت بوتيرة أسرع من المتوقع. فمستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي قد زادت الآن بنسبة ٤٠ في المائة منذ بداية العصر الصناعي، حيث تم نصف هذه الزيادة منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. والتغيرات المترتبة على ذلك في مناخ الأرض تهدد بأن تصبح ليس فقط ضارة بالبشر، بل بأن تصبح كارثية على نطاق كوكبنا(١٤). ويكمن حد أكبر يمثله النفط بالنسبة للديموقراطية في أن الجهاز السياسي الذي انبثق ليحكم عصر الوقود الأحفوري، كمُنتَجٍ، جزئيًّا، لأشكال الطاقة هذه، قد يكون عاجزًا عن التعامل مع الأحداث التي ستنهي هذا العصر(١٥).

ولا يعني تتبع أثر الكربون الاستعاضة عن التصورات المثالية لخبراء الديموقراطية بتفسير مادي أو رد النتائج السياسية إلى أشكال الطاقة التي تقرر هذه النتائج – وكأن قدرات الكربون يجري نقلها كما هي، من دون تغيير، من بئر النفط أو من الطبقة الفحمية إلى أيدي من يمسكون بزمام الدولة. فالكربون نفسه لابد من تحويله، بدايةً من العمل الذي يقوم به من يستخرجونه من باطن الأرض. وتتضمن التحويلات إقامة صلات وبناء تحالفات – صلات وتحالفات لا تقيم اعتبارًا لأي فاصل بين المادي والمثالي ولا بين الاقتصادي والسياسي ولا بين الطبيعي والاجتماعي ولا بين الإنساني وغير الإنساني ولا بين العنف والتمثيل. والصلات تُمكِّنُ من ترجمة أحد أشكال القوة إلى شكل آخر لها. وفهم الصلات المتبادلة بين استخدام الوقود الأحفوري وطرح مطالب ديموقراطية إنما يتطلب تتبع الكيفية التي

بنيت بها هذه الصلات، والهشاشات والفرص التي تخلقها، ونقاط الانتقال الضيقة التي تكون السيطرة فيها فعالة فعالية خاصة(١٦). فالإمكانيات السياسية قد أتيحت أو ضُيقت عبر أساليب مختلفة لتدفق الطاقة ولتركيزها، وهذه الإمكانيات قد عُززت أو جرى الحد منها عبر ترتيبات للناس والمال والخبرة والعنف جرى حشدها في ارتباطٍ بتوزيع الطاقة والتحكم فيها.

إن السياسة الديموقراطية، شأنها في ذلك شأن الطاقة المستمدَّة من الوقود الأحفوري، هي ظاهرة ترجع إلى عهد قريب. ومنذ البداية، كان هناك تداخل في تطور نوعي القوة هذين. وهذا الكتاب يتتبع الطريقة التي اجتمع بها الاثنان معًا، إذ يبدأ في الفصل الأول بالفحم وصعود السياسة الجماهيرية في أوروبا وأميركا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد كان من المفهوم منذ وقت طويل أن صعود الفحم، والذي ساعد عليه استخدام الطاقة البخارية في الوصول إلى طبقات الكربون في أعماق باطن الأرض، قد سمح بتطور الصناعة واسعة النطاق والمدينة الحديثة، وأنه انطلاقًا من المناجم والمصانع والحياة الحضرية الحديثة ظهرت القوى التي ناضلت من أجل الديموقراطية. لكن هذه القوى عادة ما جرى التفكير فيها، بشكل أحادي الجانب، بوصفها «حركات اجتماعية». فقد قيل إن الناس، وقد تجمعوا في أماكن العمل والنقابات العمالية والأندية السياسية، قد صاغوا وعيًا سياسيًا ناضلوا بالاعتماد عليه في سبيل حيوات جماعية أكثر مساواة وأكثر ديموقراطية. وهذا التفسير تفسير أحادي الجانب لأنه يهمل العدة التي تجمعت بها هذه القوة السياسية ويتجاهل الهشاشة التقانية التي كانت أشكال الحكم الأوليجاركية عرضة لها الآن. وكما يبين الفصل الأول، فإن العوالم الاجتماعية – التقانية التي بنيت بالطاقة الجديدة الضخمة المستمدة من الفحم كانت هشة بشكل خاص، كما أن حركة المخزونات المركَّزة من الطاقة الكربونية هي التي وفرت الوسيلة لحشد مطالبات ديموقراطية فعالة.

وآخذًا بعين الاعتبار هذا الفهم الجديد للعلاقات بين تدفقات الطاقة وانبثاق الديموقراطية، فإنني أنتقل في الفصل الثاني إلى النظر في بدايات صناعة النفط في الشرق الأوسط. ويروي لنا التأريخ السائد قصة رواد أبطال يكتشفون النفط في أماكن نائية وصعبة وقصة رجال دولة بعيدي النظر عشية الحرب العالمية الأولى

يعملون على تأمين الفوز بهذه الجائزة الاستراتيجية. وبما أنني تعلمت من تاريخ الفحمم والديموقراطية أن سياسة الطاقة تتضمن الحصول على القدرة على وقف تدفق الطاقة مثلما تتضمن بالقدر نفسه القدرة على تأمين هذا التدفق، فإنني اقترح تفسيرًا آخر. ذلك أنني أستكشف الكيفية التي تعاونت بها الشركات النفطية من أجل تأخير انبثاق صناعة نفطية في الشرق الأوسط والكيفية التي نظر بها السياسيون إلى السيطرة على النفط فيما وراء البحار كوسيلة لإضعاف القوى الديموقراطية في بلدانهم. فتاريخ النفط شرق الأوسطي يشكل منذ بداياته صنع السياسة الديموقراطية كما يشكل هدمها.

لقد ساعد النضال ضد الديموقراطية على تفجير الحرب العالمية الأولى التي انبثقت منها عصبة الأمم وآلية جديدة للسيطرة على المناطق النفطية في الشرق الأوسط – نظام انتدابات عصبة الأمم. وهذه الأحداث عادة ما توصف بأنها معركة بين مثالية «النقاط الأربع عشرة» التي طرحها الرئيس وودرو ويلسون، والتي تؤيد المبدأ الديموقراطي الخاص بتقرير المصير الذاتي، والمصلحة الذاتية للدول الأوروبية العظمى التي سيطرت على المناطق النفطية الرئيسية في الشرق الأوسط، خاصة العراق. ويقدم الفصل الثالث تاريخًا مغايرًا تُرجمت فيه معركة دارت في زمن الحرب [العالمية الأولى] من أجل رقابة أكثر ديموقراطية على الإمبريالية وعلى حيازة المواد الخام، وهي معركة خاضها اليسار الأوروبي، إلى آلية غير ديموقراطية لإنتاج «قبول المحكومين». والحال أن العراق كان الموقع الأهم لإنتاج هذا «القبول» للحكم الإمبراطوري. وأنا أنظر في الفصل الرابع في الكيفية التي ردت بها على ذلك القوى السياسية في العراق وفي أجزاء أخرى من الشرق الأوسط، كما أنظر في الطريقة التي صيغت بها السيطرة على احتياطيات نفط العراق. والحال أن البناء الذي حدث فيما بعد لصناعة نفطية في العراق وفي بلدان مجاورة قد أتاح إمكانيات جديدة لتنظيم مطالب سياسية ديموقراطية. وفي الوقت نفسه، فإن توزيع تدفقات الطاقة الجديدة ونطاقها قد جعلا طرح تلك المطالب أمرًا صعبًا بشكل متزايد.

ومصطلح «الديموقراطية» يمكن أن يكون له نوعان من المعنى. فهو يمكن أن يشير إلى أساليب طرح مطالب فعالة من أجل عالم مشترك أكثر عدالة وأكثر مساواة. أو يمكن أن يشير إلى أسلوب لحكم الجماعات السكانية يستخدم القبول

الشعبي كوسيلة للحد من المطالبات المنادية بمساواة وبعدالة أكبر وذلك باللجوء إلى تقسيم العالم المشترك للوصول إلى هذا الحد. ومثل هذه الحدود تصاغ بالاعتراف بمجالات معينة بوصفها موضوعات للاهتمام العام تخضع للقرار الشعبي بينما يجري تحديد حقول أخرى تدار بموجب مناهج سيطرة بديلة. وعلى سبيل المثال، فإن بوسع الممارسة الحكومية تمييز مجال خاص تحكمه قواعد الملكية أو عالم طبيعي تحكمه قوانين الطبيعة أو أسواق تحكمها مبادئ الاقتصاد. وتصبح النضالات الديموقراطية معركة على توزيع القضايا، تحاول تحديد مسائل بوصفها مسائل ذات اهتمام عام بينما يزعم آخرون أنها مسائل خاصة (كمسألة مستوى الأجور التي يدفعها أرباب العمل)، أو أنها مسائل تخص الطبيعة (كاستنزاف الموارد الطبيعية أو تكوين الغازات في الغلاف الجوي)، أو أنها مسائل تحكمها قوانين السوق (كالمضاربة المالية). وفي منتصف القرن العشرين، بدأ «منطق التوزيع» هذا في تعيين حقل واسع جديد للحكم تضع قواعده حدودًا لمطالب سياسية بديلة: الحقل الذي أصبح يعرف بـ«الاقتصاد»[١٧].

ويتتبع الفصل الخامس صُنع الاقتصاد بوصفه موضوعًا جديدًا للسياسة في منتصف القرن العشرين (تخطئ معظم التفسيرات فتُرجع انبثاق الاقتصاد إلى قرن أو قرنين قبل ذلك). كما ينظر [الفصل الخامس] في الكيفية التي أدى بها إنتاج مقادير متزايدة بسرعة من طاقة الكربون منخفضة التكلفة، على شكل نفط، إلى الإسهام في هذا الأسلوب الجديد للحساب السياسي والحكم الديموقراطي. فخلافًا لأشكال الحساب المادي المميزة للحكم في عصر الفحم، نجد أن الحسابات الجديدة التي جعلتها وفرة النفط ممكنة قد سمحت بأساليب لإدارة الحياة الجماعية تقوم على المبدأ المستحدث الخاص بالنمو الاقتصادي غير المحدود. وقد أتاحت إدارة النمو الاقتصادي قيام أنواع جديدة من المنطق وأساليب تنظيم لحكم ديموقراطية الكربون.

وفي حين أن صنع الاقتصاد قد أتاح سبلاً لتنظيم الحياة المادية على مستوى الدولة/ الأمة، فإنه كان عاجزًا عن إدارة القوى التي اعتبرها كثيرون من الناس مسؤولة عن أزمة الديموقراطية في حقبة ما بين الحربين العالميتين: تدفقات رأس المال الدولي الخاص التي كانت حركتها المُضاربة قد تسببت في انهيار النظم المالية والسياسية الأوروبية. وهنا، أيضًا، بدا أن النفط يقدم إجابة، إذ أمَّنَ، بعد

الحرب العالمية الثانية، خلق أسلوب جديد للسيطرة على رأس المال الدولي. وجنبًا إلى جنب صنع الاقتصاد القومي، يتتبع الفصل الخامس بناء الآليات المالية الدولية التي كان المراد من ورائها كبح خطر المضاربة من جانب البنوك الدولية الخاصة - وهو خطر على السياسة الديموقراطية سوف يعاود الظهور على نطاق جديد في أواخر القرن العشرين. وبما أن الآلية الجديدة للسيطرة قد عملت جزئيًا بالتحكم في تدفقات النفط، وبما أن الشرق الأوسط كان آخذًا بالتحول إلى أن يصبح المصدر الرئيسي لنفط العالم، فإن تنظيم المنطقة تحت السيطرة الإمبراطورية أصبح مرة أخرى مهمًا لإمكانية الديموقراطية كأسلوب للحكم في الغرب. والحال أن المحاولات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية لوضع نفط الشرق الأوسط تحت شكل من أشكال «الوصاية الدولية» تديره الولايات المتحدة قد حالت دونها الشركات النفطية، ليحل محلها إطار «الحرب الباردة» الأبسط. والحاصل أن منطق التوزيع الذي حدد مناطق معينة بوصفها ساحات غير ملائمة لطرح مطالب ديموقراطية قد أدرج الشرق الأوسط كمنطقة من هذا النوع.

وقد بدأ تفسيري لديموقراطية الكربون بتتبع ارتباط بسيط بالأحرى بين الهشاشات التي خلقها اعتماد على الفحم والقدرة على طرح مطالب فعالة بالمساواة. لكنه، بالوصول إلى هذه النقطة في الكتاب، اتخذ أبعادًا عديدة، بما يعكس التحول من الفحم إلى الاستخدام المتزايد للنفط، والشبكات الأوسع بكثير لإنتاج الطاقة ولتوزيعها والأشكال الجديدة للحياة الجماعية التي أتاحها الوقود الأحفوري الوفير والتداولات المتسعة بسرعة للسلع وللمال والتي كانت معتمدة على إنتاج النفط.

وأنا أعود في الفصل السادس إلى العراق والشرق الأوسط الأوسع، فأنظر في الكيفية التي تحولت بها النضالات السياسية المحلية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين إلى صراعات مع شركات النفط على السيطرة على النفط. وتاريخ الأوبك [منظمة البلدان المصدرة للنفط] معروف جيدًا، جنبًا إلى جنب دور القوى القومية في حفز مجهود الدول المنتجة للنفط من أجل تأكيد السيطرة، أولاً على المعدلات الضريبية المفروضة على إنتاج النفط من جانب شركات أجنبية، ثم على ملكية هذه الشركات وإدارتها. إلاَّ أننا نحتاج، من منظور ديموقراطية الكربون، إلى التأكيد على جوانب جديدة لهذه القصة. فيتتبع الفصل المعركة على النفط على مستوى

معامل التكرير وخطوط الأنابيب وطرق الشحن وتخريبها ؛ وهو يستكشف كيف أن شراء أسلحة عالية التقانة من جانب الدول النفطية، بدءًا بإيران، قد يقدم آلية ذات صياغة فريدة لإعادة تدوير الدخول النفطية، وكيف أن مذاهب «أمن» جديدة قد جُمعت بمبيعات السلاح ؛ وهو يربط مسألة النفط في الشرق الأوسط بأساليب جديدة للتعامل مع المطالب السياسية الديموقراطية في الغرب. وقد أدت هذه التطورات إلى أزمة ١٩٧٣ – ١٩٧٤، التي أستكشفها في الفصل السابع. فالأحداث المحورية لهذه الفترة، والتي سميت على نحو مضلِّل بأنها مجرد «أزمة نفطية»، قد تضمنت تحولات في أساليب التحكم في المال الدولي والاقتصادات القومية وتدفقات الطاقة، وضعت ديموقراطية الكربون التي أصابها الضعف في الغرب في علاقة جديدة بدول الشرق الأوسط النفطية. كما أن التحول في العلاقات الأميركية بالدول المنتجة للنفط قد سمحت لقوى سياسية يمينية، معارضة لإدارة «الاقتصاد» كأسلوب جديد لحكم الحياة الجماعية، بأن تعيد إدخال قوانين «السوق» وبأن تقوم بتوسيعها كتكنولوجية جديدة للحكم، توفر وسيلة أنجع لوضع أجزاء من العالم المشترك خارج مدى المنازعة الديموقراطية.

وعلى مدار العقود الثلاثة التالية، من ثورة ١٩٧٩ الإسلامية في إيران إلى الانتفاضات العربية في ربيع ٢٠١١، هيمنت تيمتان على المناقشات الخاصة بالنفط والديموقراطية في الشرق الأوسط. وإحدى هاتين التيمتين هي تيمة صعود حركات سياسية إسلامية بدا لكثيرين أنها تطرح عقبة في طريق بناء أشكال سياسية أكثر ديموقراطية. وكانت التيمة الأخرى هي تيمة المستوى المتنامي للعنف العسكري الذي انخرطت فيه الدول النفطية – خاصة سلسلة الحروب في الخليج، والتي بلغت ذروتها في الغزو الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣. والحال أن دراسة تبسيطية لهذه الحقبة قد وصفت ديناميتها على أنها نزاع بين قوى رأس المال المعولمة والقوى الضيقة للهوية القبلية والدينية أو على أنها نزاع «الجهاد مع عالم ماك». ويقدم الفصل الثامن طريقة تفكير مغايرة في العلاقة بين النفط وما يسمى بالعولمة وقوى الإسلام السياسي، باستخدام مفهوم «الماكجهاد».

وفي الفصل الختامي، أعود إلى النظر في بعض الحدود المعاصرة لديموقراطية الكربون: انتهاء عصر طاقة الكربون الوفيرة، منخفضة التكلفة، مع احتدام صعوبة الاستعاضة عن حقول النفط الآخذة بالنفاد باكتشافات جديدة ومع

تزايد تكلفة الاكتشافات الجديدة وتزايد كثافة الطاقة المطلوبة لاستغلالها ؛ والخطـــر المتسارع في حدوث انهيار مناخي، حيث تبدو الأشكال القائمة للحكم الديموقراطي عاجزة عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية مستقبل كوكبنا في الأمد الطويل. وأنا أبين كيف أن انعدام اليقين التقاني حول هذه المسائل يسمح بشكل معين للتفكيــر – هو شكل الحساب الاقتصادي– بأن يحتل فضاء النقاش الديموقراطي، وأذهب إلـــى أن الفهم الاجتماعي– التقاني الذي أترسم معالمه في هذا الكتاب إنما يقـــدم أســـلوبًا أفضل للتغلب على هذه العقبة التي تعترض سبيل صوغنا لمستقبلات جماعية.

هوامش المدخل

١. في عام ٢٠١٠، تراوح إنتاج النفط بالنسبة للبلدان الخمسة الأولى بين ٦٦٨,٠٠٠ برميل يوميًا (مصر) و ٤٤,٠٠٠ برميل يوميًا (البحرين). وقد أنتج المنتجون الكبار الثمانية (الجزائر، ايران، العراق، الكويت، ليبيا، العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى قطر) ما يتراوح بين ١٠,٥١ مليون برميل يوميًا (العربية السعودية) و ١,٧٩ مليون برميل يوميًا (ليبيا) ؛ ولم تنتج قطر سوى ١,٤٣ مليون برميل يوميًا من النفط، لكنها كانت تتمتع بأضخم إنتاج بالنسبة للفرد، وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت ثاني أضخم منتج للغاز الطبيعي في المنطقة. أمّا عُمان (٨٦٩,٠٠٠ مليون برميل يوميًا، احتجاجات سياسية طفيفة في ربيع عام ٢٠١١) فقد جاءت بين المجموعتين بشكل واضح. وتشمل بلدان المنطقة الخمسة ذات الحد الأدنى من إنتاج النفط أو التي لا تنتج نفطًا بالمرة أربعة بلدان تتداخل ديناميتها السياسية مع النزاع بشأن فلسطين بأكثر من تداخلها مع سياسة النفط (إسرائيل/ فلسطين، الأردن ولبنان) وبلدًا يعتمد على صناعة تصديرية معدنية مختلفة، هي صناعة الفوسفات المزدهرة (المغرب). الأرقام تتعلق بالنفط الخام وسوائل أخرى، وهي مأخوذة من www.eia.gov.

٢. يتمثل استثناء مهم لهذا الاتجاه إلى تجاهل مادية النفط في النقاشات المتعلقة بالدولة الريعية في كتاب Fernando Coronil, *The Magical State: Nature, Money and Modernity in Venezuela*, Chicago: University of Chicago Press, 1997 حيث يجري ربط المشكلة بمحو أوسع للطبيعة في فهم تكوين الثروة. انظر أيضًا مناقشة Michael Watts لـ«المجمع النفطي» و«الفضاءات القابلة للحكم» التي يبينها، بالاعتماد على هياكل سياسية سابقة لعصر صناعة النفط، في 'Resource Curse? Governmentality, Oil and Power in the Niger Delta, Nigeria', *Geopolitics* 9, 2004: 50–80؛ وفحص Robert Vitalis لنظام العمل وصنع الصورة الذي نظم إنتاج النفط في العربية السعودية، في *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009.

3. Rory Stewart, *Occupational Hazards: My Time Governing in Iraq*, London: Picador, 2006: 280.

4. Mark Tessler and Amaney Jamal, 'Political Attitude Research in the Arab World: Emerging Opportunities', *PS: Political Science and Politics* 39: 3, 2006: 433–7.

5. Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats*, London: I.B. Tauris, 1994

6. Tessler and Jamal, 'Political Attitude Research'.

7. See Bruno Latour, *Politics of Nature: How to Bring the Sciences into Democracy*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004; and Lisa Disch 'Representation as "Spokespersonship": Bruno Latour's Political Theory'.*Parallax* 14: 3, 2008: 88–100.

8. Coronil, *Magical State*: 107.

٩. انظر الخاتمة.

10. Vaclav Smil, *Energy in Nature and Society*, Cambridge, MA: MIT Press, 2008: 204.

وحول المقادير المتزايدة للطاقة المطلوبة لإنتاج طاقة أحفورية مع تزايد صعوبة الاستخراج، وهي مشكلة معروفة بتضاؤل عائد الطاقة من الطاقة المبذولة، انظر ibid.: 275–80.

11. Jean-Paul Sartre, *Critique of Dialectical Reason*, vol. 1, *Theory of Practical Ensembles*, London: Verso, 1977: 154.

١٢. حتى وقت قريب، ذهبت الافتراضات إلى أن الاحتياطيات من الفحم سوف تظل موجودة بعد وقت طويل من نفاد النفط، حيث ستظل الإمدادات وفيرة لمئات من السنين. لكن الدراسات الأحدث توحي بأن تقديرات الاحتياطيات من الفحم أقل استحقاقاً للثقة بكثير من تقديرات احتياطيات النفط، وبأن الإنتاج في الولايات المتحدة – البلد الذي يحوز الاحتياطيات الأضخم– قد بلغ مداه الأقصى بالفعل وبدأ يتضاءل، وبأن الإنتاج العالمي قد يصل إلى مداه الأقصى في وقت قريب كعام ٢٠٥٠.

Werner Zittel and Jörg Schindler, 'Coal: Resources and Future Production', EWG Paper no. 1/01, 10 July 2007, متاح على www.energywatchgroup.org.

13. R. Revelle, W. Broecker, H. Craig, C.D. Keeling and J. Smagorinsky, 'Atmospheric Carbon Dioxide', in President's Science Advisory Committee, *Restoring the Quality of Our Environment: Report of the Environmental Pollution Panel*, November 1965: 126–7.

14. Intergovernmental Panel on Climate Change, *Fourth Assessment Report*, 2007, متاح على www.ipcc.ch.

يوحي البحث الذي أجراه James Hansen وزملاؤه حول المعطيات الباليومناخية بأن حلقات التغذية الاسترجاعية في ذوبان الجليد قد تُحدث تسارعًا قويًا في فقدان الغطاء الجليدي، الأمر الذي سيحتم وقوع تغير مناخي أكثر حدة بكثير ذي آثار قابلة لأن تكون كارثية. والحال أن هذه الاستنتاجات إنما تجعل التحذيرات الأليمة نفسها الصادرة عن اللجنة الحكومية المشتركة لدراسة التغير المناخي تبدو متفائلة تفاؤلاً غير عقلاني.

James Hansen, Makiko Sato, Pushker Kharecha, Gary Russell, David W. Lea and Mark Siddall, 'Climate Change and Trace Gases', *Philosophical Transactions of the Royal Society A*, vol. 365, 2007: 1,925–54.

١٥. يقدم Elmer Altvater تفسيرًا مستبصرًا لهذين الخطرين التوءم، ويمضي إلى الإيحاء بأنهما يمثلان نهاية حقبة «توافق» بين أشكال منطق الرأسمالية والخصائص الفيزيقية للطاقة الأحفورية

('The Social and Natural Environment of Fossil Capitalism,' *Socialist Register* 43, 2007: 37–59).

وفي الفصول التالية، أقدم تفسيرًا مغايرًا لهذه الخصائص – فإمكانية نقل النفط، مثلاً، تعد مختلفة جدًا عن إمكانية نقل الفحم– يصعب انسجامه مع الفكرة التي تنظر إلى الرأسمالية على أنها عملية تاريخية ذات مجموعة من «أشكال المنطق» التي لا تتغير.

١٦. يوجه Gavin Bridge الانتباه بعيدًا عن التركيز الحصري على الدول المنتجة ولعنة المورد، لكي ينظر إلى الشبكة المتنوعة للمؤسسات المنخرطة في النفط، بعيدًا عن الإنتاج والتكرير والتوزيع، إلى المنخرطين الآن في الاستيلاء على الكربون وتخزينه وفي تجارة قروض الكربون الائتمانية، وكل منها قد يكون تحت حكم نظام سياسي مختلف.

'Global Production Networks and the Extractive Sector: Governing Resource-Based Development' *Journal of Economic Geography* 8, 2008: 389–419.

وحول سوسيولوجيا الترجمة و«نقاط الانتقال الإلزامية»، انظر

Michel Callon, 'Some Elements of a Sociology of Translation: Domestication of the Scallops and the Fishermen of St Brieuc Bay, in John Law, ed., *Power, Action and Belief: A New Sociology of Knowledge?* London: Routledge, 1986.

١٧. انظر Jacques Rancière, *Hatred of Democracy*. London: Verso, 2006، الذي يناقش النضالات الديموقراطية بوصفها معركة ضد منطق توزيع يحدد بعض المسائل على أنها مسائل عامة ويحدد مسائل أخرى على أنها مسائل خاصة.

الفصل الأول

آلات الديموقراطية

يبدأ فهم مسألة النفط والديموقراطية بمسألة الديموقراطية والفحم. والحال أن السياسة الجماهيرية الحديثة قد أتاحها تطورُ أساليبِ للعيش استخدمت الطاقة على نطاق جديد. وقد أتاح استغلال الفحم قوة ديناميكية حرارية بدأ المعروض منها في القرن التاسع عشر في الزيادة زيادة أُسِّية. وتوصف الديموقراطية أحيانًا بأنها أثر من آثار هذا التغير، فهي قد ظهرت مع هدم نمو الحياة الصناعية السريع لأشكال أقدم للحكم وللسلطة. على أن القدرة على طرح مطالب سياسية ديموقراطية لم تكن مجرد نتاج جانبي لصعود الفحم. فقد صاغ الناس مطالبَ سياسية ناجحة باكتسابهم قدرة على الفعل من داخل منظومة الطاقة الجديدة. وقد تجمعوا ليصبحوا آلة سياسية تستخدم سيرورات عمل هذه المنظومة. والحال أن هذا الحشد للقوة السياسية قد أضعفه فيما بعد الانتقالُ من حياة جماعية يحركها الفحم إلى عالم اجتماعي وتقاني مبني بشكل متزايد على النفط.

ضوء الشمس المدفون

حتى مائتي عام خلت، كانت الطاقة المطلوبة لدعم الوجود البشري تأتي بالكامل تقريبًا من مصادر قابلة للتجدد، تستمد قوتها من الشمس. فالطاقة الشمسية قد حوّلت إلى حبوب ومحاصيل أخرى لتزويد البشر بالوقود، وإلى أراضي أعشاب لتربية الماشية لأجل العمل ولأجل وقود بشري إضافي، وإلى غابات لإتاحة خشب للوقود، وإلى طاقة رياح وطاقة مائية تُستخدم في تحريك عمليات النقل وفي تحريك الآلات. وبالنسبة لمعظم العالم، فإن امتلاك الإشعاع الشمسي في أشكال قابلة للتجدد قد واصل إتاحة المصدر الرئيسي للطاقة ربما حتى منتصف القرن العشرين (بفضل نجاح الصين والهند في الحفاظ على أشكال للحياة الريفية يُعتدُّ بها، لم يبدأ

سكان العالم الحضريون في التفوق من حيث العدد على من يحيون في القرى إلاً في عام ٢٠٠٨). إلاً أنه اعتبارًا من نحو عام ١٨٠٠ فإن هذه الإمدادات العضوية قد حلت محلها بشكل ثابت ومتواصل مخزونات عالية التركيز من الطاقة الشمسية المدفونة، مخزونات الكربون التي ترسبت قبل ما يتراوح بين ١٥٠ مليون سنة و٣٥٠ مليون سنة، عندما انحطت غابات مخثات وكائنات بحرية في بيئة مائية، ناقصة الأكسيچين، حالت دون السيرورة الطبيعية لتحويل الكربون إلى الغلاف الجوي على شكل ثاني أكسيد الكربون. فبدلاً من ذلك، جرى ضغط الكتلة الحيوية لتصبح تراكمات الفحم والنفط النادرة نسبيًّا ولكن العالية القدرات بشكل استثنائي(١).

وكان البشر قد استغلوا الفحم منذ الأزمنة القديمة. ولكن على نطاق محدود فقط. والحد فرضته الطاقة المطلوبة لإنتاج الوقود – وهو حد يقترب اليوم مرة أخرى، مع محاولة الشركات النفطية استغلال احتياطيات العالم النفطية الأكثر تعذرًا على الوصول إليها. وقد مالت المناجم إلى الامتلاء بالمياه الجوفية، التي كان يجري ضخها إلى الخارج من المناجم الأعمق باستخدام مجموعات من المواشي. وعلى عمق معين، كان الحفاظ على جفاف المناجم يستهلك طاقة أكثر من الطاقة التي يمكن الحصول عليها من استخراج الفحم. وفي بريطانيا، حيث أدى نقص الخشب إلى زيادة قيمة الفحم وجرى تطوير شبكة كثيفة من الممرات المائية لخفض تكلفة النقل، تغلب محرك نيوكومين البخاري الذي يعتمد على الضغط الجوي على هذا الحد. فالمحرك، الذي جرى إدخاله في عام ١٧١٢، قد استخدم الفحم المستخرج من المنجم لإنتاج بخار حَرَّك مضخة تفريغ وساعد عمال المناجم على مد العمل إلى مسافة عميقة في باطن الأرض باستخدام طاقة أقل من الطاقة التي ينتجونها(٢). وكان المحرك عديم الكفاءة، إذ كان يحول أقل من ١ في المائة من الطاقة التي يحرقها إلى حركة مفيدة وكان يستهلك مقادير ضخمة من الفحم المستخرج. إلاً أنه بما أن الفحم المهدر كان الآن وفيرًا في المناجم، فلم تكن هناك حاجة كبيرة لتحسين كفاءة المضخة. ولم يحدث إلاً في عام ١٧٧٥ أن تمكن بولتون وواط من إدخال وتسجيل اختراع تصميم أكثر كفاءة يعتمد على جهاز تكثيف منفصل، جرى اعتماده في البداية في الأماكن التي كان الفحم فيها نادرًا، خاصة في صهر الحديد وفي مناجم النحاس والقصدير في كورنوول. وربما يكون

تسجيل الاختراع قد أدى إلى تأخير إدخال تحسينات إضافية، إلاَّ أن انتهاء سريان مفعوله في عام ١٨٠٠ قد مكن مهندسي كورنيش التعدينيين من استحداث محركات أكثر كفاءة تعتمد على الضغط العالي، الأمر الذي سمح للطاقة البخارية بأن تحل محل طاقة الماشية والطاقة المائية على نطاق أوسع، في كل من الصناعة والنقل[٣].

والحال أن الانتقال إلى منظومة طاقة تستند إلى الجمع بين طاقة الفحم والطاقة البخارية قد تَطَلَّب مكونًا ثالثًا – الحديد المستخدم في بناء المضخات وآلات أخرى للعمل في المناجم. فإنتاج الحديد، الذي كان يعتمد في السابق على حرارة الفحم النباتي ذات العملية الصناعية العالية، كان محكومًا بالحد المتمثل في ضرورة توافر مساحات شاسعة من أراضي الغابات لتشغيل ولو مصهر صغير. وبحلول أواخر القرن الثامن عشر، كان صاهرو الحديد قد تمكنوا من العملية الصناعية الصعبة التي تتمثل في الصهر بفحم الكوك، بمساعدة منفاخات تعمل بالبخار، الأمر الذي سمح بمواكبة إنتاج الحديد للعرض المتزايد من الفحم. ثم جرى جمع محركات كورنيش التي تعتمد على الضغط العالي بالحديد والفحم لبناء السكك الحديدية التي تعمل بالطاقة البخارية، والتي تمثلت وظيفتها الأولى في نقل الفحم. والحال أن إمدادات الفحم الوفيرة قد أصبح بالإمكان الآن نقلها جملةً من منجم الفحم إلى أقرب ممر مائي أو مشروع صناعي، الأمر الذي سَهَّلَ الانتقال من الصناعة المعتمدة على الطاقة المائية إلى الصناعة المعتمدة على الطاقة البخارية.

والحال أن الإمدادات من الطاقة، وقد تحررت من حدود القوة العضلية للماشية ومدى سرعة عودة الأحراج إلى النمو، قد بدأت في النمو بمعدل أُسِّي بدلاً من النمو بمعدل خطي. وكانت المجتمعات البشرية قد عرفت حالات سابقة للنمو الأُسِّي، حيث تكون الزيادة في كل سنة أعظم من الزيادة في السنة السابقة، وهي حالات غذاها تقدم تقاني مفاجئ أو استيطان سريع لأراض جديدة. على أن الزيادة التي عرفها القرن التاسع عشر كانت مختلفة. ذلك أن التقدم التقاني و، كما سوف نرى، السيطرة على مناطق إضافية شاسعة من سطح الأرض، قد اجتمعا مع كشف الستار عن بُعد ثالث: مخزونات الكربون في باطن الأرض. وفي حين أن الاندفاعات السابقة للنمو المتسارع ربما تكون قد دامت لجيل أو لجيلين، فإن القدرة

الجديدة على الوصول إلى مخزونات العالم من الوقود الأحفوري وعلى استهلاكها بسرعة قد سمحت بتواصل هذا النمو الأُسّي لما يزيد عن مائتي عام، حتى أوائل القرن العشرين[٤]. وكانت مقادير الطاقة التي تم إنتاجها مقادير غير عادية. فاحتياطيات بريطانيا من الفحم، التي أصبحت اليوم شبه مستنفدة، قد أنتجت مقدارًا من الطاقة مساويًا للإنتاج التراكمي لنفط العربية السعودية، الأمر الذي سمح للقوة المحركة المستخدمة في الصناعة البريطانية بأن تتسع بنسبة تصل إلى نحو ٥٠ في المائة في كل عقد، من حجم يقدر بـ ١٧٠,٠٠٠ قدرة حصانية[×] في عام ١٨٠٠، تتحرك كلها بالطاقة المائية، إلى حوالي ٢,٢ مليون قدرة حصانية في عام ١٨٧٠ وإلى ١٠,٥ مليون في عام ١٩٠٧. والحال أن هذا النمو قد تجاوزته كثيرًا بدوره زياداتٌ لاحقة، تشمل استخدام الوقود الأحفوري لتوليد الطاقة الكهربائية. وقد اشتملت الـ ١٠,٥ مليون قدرة حصانية التي عرفها عام ١٩٠٧ على طاقة لتوليد الكهرباء بمقدار ١,٥٦ مليون قدرة حصانية. والحال أن هذا القطاع وحده قد زاد ليصل إلى نحو ٢٢ مليون قدرة حصانية (١٥,٠٠٠ ميجاواط) بحلول عام ١٩٥٠، وإلى نحو ١٠٠ مليون قدرة حصانية (٧٠,٠٠٠ ميجاواط) بحلول عام ١٩٧٧[٥].

والحاصل أن إمدادات الطاقة المتسارعة النمو بشكل متواصل قد بدّلت العلاقات الإنسانية في المكان والزمان بطرق كان من شأنها التمكين لأشكال جديدة للسياسة الجماهيرية. وبما أن الإشعاع الشمسي الذي كان مصدر الطاقة المحرك للحياة قبل الصناعية كان شكلاً للطاقة أضعف بكثير، فإن تحويله لأجل الاستخدام البشري كان يتطلب مساحة ضخمة. وقد أدت الحاجة إلى الطاقة إلى تشجيع أشكال مبعثرة نسبيًا للاستقرار المكاني البشري – على طول الأنهار، وبالقرب من المراعي وضمن مدى احتياطيات واسعة من الأراضي المكرَّسة لأن تكون أحراجًا بهدف استخدام أخشابها كوقود. وكان النطاق الزمني لإنتاج الطاقة متوقفًا على معدل الحساسية الضوئية في المحاصيل والمدى العمري للماشية والوقت اللازم لتجدد أعشاب أراضي المراعي ومستويات ثبات نمو الأخشاب[٦]. وبالمقابل، تعد أشكال الوقود الأحفوري أشكالاً للطاقة جرى فيها ضغط مقادير مكانية وزمانية، إذا جاز التعبير، لتأخذ شكلاً مركزًا. وتتمثل إحدى طرق النظر في هذا الضغط في أن

(×) القدرة الحصانية تساوي ٣٣ ألف باوند قدم في الدقيقة. – م.

نأخذ في اعتبارنا أن لترًا واحدًا من البترول نستخدمه اليوم قد احتاج إلى نحو خمسة وعشرين طنًا متريًا من الحياة البحرية القديمة كمادة تكوينية سابقة، أو أن مادة عضوية مساوية لكل الحياة النباتية والحيوانية المنتَجة على امتداد الأرض كلها على مدار أربعمائة سنة كانت مطلوبة لإنتاج الوقود الأحفوري الذي نحرقه اليوم في سنة واحدة(٧). الحال أن الفحم والنفط قد أتاحا مخزونات من الطاقة مساوية لعقود من النمو العضوي وأفدنة من الكتلة الحيوية على شكل مواد صلبة وسوائل مضغوطة وقابلة لأن تُنقل.

وقد أدى هذا التحول إلى تحرير جماعات سكانية من الاعتماد على مساحات الأرض الشاسعة التي كانت مطلوبة في السابق لإنتاج الطاقة الأولية. فالمناطق التي كانت تعتمد على الخشب للحصول على وقود للطهي وللتدفئة وللعمليات الصناعية قد تحررت الآن من الحدود التي قررها قرب الأحراج. وفي بريطانيا العظمى، أدت الاستعاضة بالفحم عن الخشب إلى خلق مقادير من الطاقة كان من شأنها أن تتطلب غابات يصل حجمها إلى أضعاف أضعاف مناطق الأحراج القائمة لو كانت الطاقة قد ظلت معتمدة على الإشعاع الشمسي. وبحلول عشرينيات القرن التاسع عشر، فإن الفحم قد حَرَّر، إن جاز هذا العبير، مساحة من أراضي الأحراج مساوية للمساحة الإجمالية لأراضي البلد. وبحلول أربعينيات القرن التاسع عشر، كان الفحم يقدم طاقة كان من شأنها أن تتطلب في الخشب غابات تغطي ضعف مساحة البلد، ثم أربعة أضعاف هذه المساحة في ستينيات القرن التاسع عشر، ثم ثمانية أضعافها في تسعينيات القرن التاسع عشر. وبفضل هذا التفاعل الحيوي الاجتماعي – الطاقي الجديد، أصبح بوسع غالبية من السكان أن تتركز الآن معًا دون وصول مباشر إلى الأرض الزراعية، في مدنٍ لم تعد إمدادات الطاقة قيدًا على حجمها(٨).

الديموقراطية والمستعمرة

يكمن التغير من استخدام الخشب ومصادر الطاقة المتجددة الأخرى إلى استخدام الفحم في أساس «التباين الكبير» بين تطور شمالي أوروبا ووسطها بعد عام ١٨٠٠ وتطور الصين والهند والدولة العثمانية ومناطق أخرى كانت إلى ذلك

الحين تتمتع بمستويات معيشية متقاربة. وقد واجهت أجزاء أخرى من العالم ضغوطًا مماثلة للتغلب على نقص الأراضي أو لتطوير مصادر جديدة للطاقة، وكانت لدى الصين احتياطيات ضخمة من الفحم. لكن حقول فحمها واجهت عقبات تقانية مختلفة في وجه تطورها ولم تكن مرتبطة بمراكز السكان الرئيسية بممرات مائية تسهل الملاحة فيها. وقد اتبعت هذه المناطق حلولاً أخرى، لم تؤد إلى حفز الانتقال إلى نظام طاقة قادر على التوسع توسعًا أسيًا(٩).

ومع أن مناطق أخرى من العالم قد استمرت في البداية على طرق مختلفة، فإن الانتقال إلى نظام طاقة جديد لم يكن قط حدثًا مقصورًا على أوروبا وحدها. فالانتقال في جزء من العالم إلى أنماط حياة استهلكت طاقة بمعدل هندسي للنمو قد تطلب، منذ بداياته، تغيرات في أساليب الحياة في أماكن أخرى كثيرة. وقد أتاح الفحم طاقة حرارية وميكانيكية ذات مقادير وتركزات غير مسبوقة، لكن هذه الطاقة لم تكن ذات فائدة إن لم تتوافر سبل لاستخدامها. وقد تطلب استخدامها في الصناعة زيادة ضخمة في المعروض من المواد الخام الصناعية. والحال أن الكثير من هذه المواد، كالقطن، كانت لا تزال تعتمد على طاقة عضوية مشتتة (بينها الطاقة البشرية) لإنتاجها. وهكذا، ففي الوقت نفسه الذي أدى فيه فتح مخزونات باطن الأرض إلى تقليل حجم الأرض المطلوب لإتاحة طاقة تشغيلية، كانت هناك حاجة إلى مساحات أوسع بكثير من الأراضي السطحية لإنتاج المواد التي كان هذا المقدار المتزايد من الطاقة يستخدم في تحويلها. وبما أن قوى العمل البشري المتزايدة قد عملت على إنتاج سلع صناعية ولم تعد تقوم بزراعة المواد الغذائية المطلوبة لتزويدها بطاقتها هي، فقد كان من اللازم تنظيم أراض وجماعات سكانية إضافية خارج المناطق الصناعية لتزويد قوى العمل هذه بالطاقة، خاصة الطاقة الغذائية المركزة في أشكال كالسُكّر.

ونحن ننظر إلى التصنيع (والديموقراطية التي جاءت في أثره) على أنه ظاهرة حضرية تستند إلى الوقود الأحفوري، لكنه اعتمد على تحويل زراعي - واستعماري- يستند إلى أشكال عضوية للطاقة. والحال أن استخدام الفحم في أوروبا الشمالية، بتحريره مناطق كانت مخصصة في السابق لأن تكون مناطق أحراج لإتاحة الوقود، وهو التحرير الذي سمح بتوافر المزيد من الأراضي للرعي

وللزراعة، قد أسهم [؛ هذا الاستخدام للفحم] في إيجاد أرض زراعية إضافية. على أن تطور الطاقة الأحفورية قد تطلب وسيلة لإتاحة مساحات أوسع بكثير من الأراضي لأجل الإنتاج المستند إلى الطاقة الشمسية، جنبًا إلى جنب تطلبه مقادير ضخمة من العمل البشري، في مناطق من العالم خارج أوروبا.

والحال أن السلع التي كانت أوروبا بحاجة إليها كمواد خام صناعية لم يكن بالإمكان الحصول عليها ببساطة من خلال العلاقات التجارية، وذلك لسببين. فأولاً، نجد أن الجماعات السكانية الزراعية قد فضلت بشكل نمطي استخدام أرضها وعملها لإنتاج مواد لتلبية حاجاتها الخاصة أساسًا، ولم تسمح إلاّ بإتاحة فائض صغير للتصدير. فأصبحت أوروبا بحاجة الآن إلى أساليب من شأنها إرغام الناس على تخصيص نسبة ضخمة بشكل استثنائي من الإنتاج المستند إلى الطاقة الشمسية لتبية احتياجاتها [؛ احتياجات أوروبا] التي تعتمد على الطاقة الأحفورية. وثانيًا، عندما طورت منطقة من العالم عملية جديدة منحتها ميزة تكنولوچية، فإن مناطق أخرى قد قامت على نحو نمطي بتبني الابتكار الجديد بأسرع ما يمكن(١٠). وكان نظام الطاقة المستند إلى الفحم أصعب على التقليد وأكثر اعتمادًا على عدم تقليده، في آن واحد. فقد كان من الصعب تقليده لأن مخزونات ضخمة من الفحم وخام الحديد كانت مركزة في أماكن قليلة، والزيادة الأُسِّية في الطاقة والتي أتاحها الفحم أتاحت لأوروبا بسرعة بالغة سبقًا متفوقًا على المناطق الأخرى ؛ وكان [نظام الطاقة المستند إلى الفحم] معتمدًا على عدم تقليده لأن المناطق الشاسعة فيما وراء البحار والتي احتاجتها أوروبا الآن للحصول على منتجات تستند إلى الطاقة الشمسية كالقطن والسكر من شأنها أن تحول أنظمة طاقتها العضوية إلى تلبية حاجاتها الخاصة هي إذا ما تمكنت من إدخال صناعة خاصة بها تستند إلى الطاقة الأحفورية.

وبما أن أوروبا كانت عاجزة عن الاعتماد على العلاقات التجارية، فقد كانت بحاجة إلى طرق بديلة للحصول على مواد من وراء البحار، باستخدام أساليب منعت من يزرعون الأرض من السيطرة على ما زرعوه وعرقلت الجهود المحلية الرامية إلى التصنيع. والحال أن الأوروبيين، بحصولهم على أراض لإنتاج السكر والقطن في العالم الجديد، كانوا قد اعتمدوا على الانتزاع الكامل لملكيات السكان

المحليين كما اعتمدت على استيراد قوى عمل من العبيد أو العمال المؤقتين. وفي الأماكن التي لم يكن بالإمكان فيها إزاحة السكان الزراعيين إزاحة جماعية – كانت الهند ومصر المثالين الرئيسيين– ابتدع الأوروبيون وحلفاؤهم المحليون أسلوب تجريد موضعي من الملكية عُرِفَ بالملكية الخاصة للأرض. وهذا الأسلوب أحل محل أساليب أقدم لاستحقاق حصص من الدخل الزراعي نظامًا قام فيه مُستَحِقٌ، يسمى الآن بـ«مالك الأرض»، بتحديد المحصول الذي تجب زراعته وبفرض سيطرته الحصرية على الناتج. والحال أن هذه الترتيبات الكولونيالية قد أمنت إنتاجًا واسعًا، يستند إلى الطاقة الشمسية، جرى استخدامه في إتاحة سلع زراعية بمقادير سمحت بتطوير إنتاج واسع كثيف، مستند إلى الفحم، في مدن أوروبا الصغيرة والكبيرة.

والحاصل أن العلاقة بين الفحم والتصنيع والاستعمار إنما توفر مجموعة أولى من الصلات بين الوقود الأحفوري والديموقراطية. وكانت أشكال من الحكم المركزي النيابي قد تطورت في أجزاء من أوروبا ومستعمراتها الاستيطانية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وكان دعاة الحكم النيابي قد نظروا إليه ليس على أنه خطوة أولى نحو الديموقراطية بل على أنه بديل أوليجاركي له، خُصصت سلطة الحكم فيه لمن أعطتهم ملكية الممتلكات (السيطرة على الأرض، وإن كان أيضًا على النساء والخدم والعبيد) سلطة على نقطة الانتقال إلى الدخول التي اعتمدت عليها الحكومة، وحددتهم بوصفهم المعنيين بالمسائل العامة. وفي معظم هذه البلدان، نجد أن مؤهلات الملكية وإجراءات التسجيل قد قصرت الناخبين على ما لا يزيد عن نسبة تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من الذكور البالغين، أو أقل من خُمس السكان البالغين. وعلاوة على ذلك، ففي كثير من الحالات، نجد أن صعود دولة عسكرية – ضريبية ممركزة بَرَّرَ التمثيلَ فيها ممارسة السلطة قد توافق مع إضعاف أشكال أخرى، متفرقة، للمشاركة وللحكم الذاتي كانت أحيانًا مسؤولة أكثر أمام ناخبيها، كالهيئات العامة المنتخبة في إنجلترا والتي أدارت الجامعات والمدن والشركات والجمعيات(١١). وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، نجد أن موجة من التحولات في أوروبا والشرق الأدنى – تشمل توحيد إيطاليا وألمانيا وقيام الجمهورية الثالثة في فرنسا والتسويات الدستورية أو الثورات

الليبرالية في بلدان تمتد من إسبانيا واليونان إلى صربيا والنمسا- المجر، والإصلاحات الليبرالية في الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية – كانت قد خلقت أنواعًا من الحكم النيابي. والحال أن هذه الترتيبات الدستورية، مع أنها واصلت استبعاد معظم الناس من دور في الحياة العامة، قد أتاحت في حالات كثيرة نظامًا قانونيًا أمكن في ظله انبثاق نقابات عمالية وأحزاب سياسية شعبية. وعبر المناطق الصناعية في أوروبا الشمالية والغربية خاصة، واحتجاجًا على استبعاد الأغلبية من الحياة العامة وعلى التفاوتات الهائلة في الرفاه الذي حققه التصنيع، بدأت حركات سياسية جماهيرية وأحزاب سياسية منظمة في الانبثاق وفي خلق شكل جديد للسياسة(١٢).

والحال أن حقبة التحول التي تلت ذلك، من سبعينيات القرن التاسع عشر إلى الحرب العالمية الأولى، قد سميت في آن واحد بأنها عصر الدمقرطة وعصر الإمبراطورية(١٣). فتعبئة قوى سياسية جديدة فاعلة في الدمقرطة قد اعتمدت على تركيز السكان في المدن وفي الصناعة، المرتبط بأشكال الحياة الجماعية التي ساعد على قيامها تنظيم تدفق مقادير غير مسبوقة من مخزونات الكربون غير القابلة للتجدد. وفي الوقت نفسه، نجد أن استخدام الوقود الأحفوري الذي زاد المعروض منه بنسبة ترتفع إلى ٥٠ في المائة في كل عقد، قد تطلب السيطرة سريعة الاتساع على أراضٍ مستعمَرة. وكانت تلك الأراضي مرتبطة بحشد تدفقات الطاقة نفسه المستند إلى الفحم والطاقة البخارية، لكنها كانت مرتبطة بأشكال لا يمكن استخدامها بسهولة في إنتاج مطالب سياسية فعالة. ولفهم السبب في أن صعود الفحم قد أنتج الديموقراطية في بعض المواقع والسيطرة الاستعمارية في مواقع أخرى، يجب أن ننظر عن قرب أكثر إلى الأسلوب الذي يمكن به استخدام تدفق الطاقة الأحفورية في تنظيم مطالب جماعية ناجحة.

السيطرة على قنوات الكربون

عندما كان معظم الطاقة يُستَمَدُّ من مصادر متجددة متفرقة تفرقًا واسعًا، كان جزء مهم من السكان منخرطًا في عمل توليد الطاقة ونقلها، بمقادير صغيرة. ومع الاستخدام واسع النطاق للوقود الأحفوري وخاصة على أثر مجيء الكهرباء في

ثمانينيات القرن التاسع عشر، أصبحت غالبية واسعة من الناس في البلدان الصناعية مستهلكة للطاقة التي أنتجها آخرون، وانطوى جانب كبير من العمل على معالجة أو مراقبة العمليات التي تحركها طاقة من أماكن أخرى. والحال أن جزءًا أصغر بكثير من السكان قد أصبح الآن يعالج إنتاج الطاقة وتوزيعها، وقد عالجها بمقادير هائلة.

والحاصل أن تركيز إمدادات الطاقة بمقادير ضخمة في مواقع بذاتها قد أدى إلى خلق جهاز للإمداد بالطاقة سوف تبنى به السياسة الديموقراطية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وقد تم اكتشاف مخزونات ضخمة من الفحم عالي الجودة وجرى تطويرها في مناطق قليلة نسبيًا: في وسط إنجلترا وشماليها وفي جنوبي ويلز وعلى طول الحزام الممتد من شمالي فرنسا عبر بلچيكا إلى وادي الروهر وسيليزيا العليا وفي حزام الفحم الأپالاتشي في أميركا الشمالية. والحال أن معظم مناطق العالم الصناعية قد تجمعت فوق حقول موارد الفحم هذه أو بجوارها(١٤). وكما رأينا، فإن قيام نظام الطاقة الجديد قد نشأ ليس فقط من كمية الفحم الذي يجري إنتاجه وإنما من التفاعلات ذات الأثر التعزيزي المتبادل بين الفحم والتكنولوچيا البخارية، والحديد والصلب. والحاصل أن إدخال قضبان السكك الحديدية، التي جرى إنتاجها في أفران الصهر العالي التي تعتمد على حرق الفحم باستخدام منفاخات يحركها البخار، وإدخال الجسور الحديدية، قد سمحا بالتطور السريع لخطوط السكك الحديدية. وبحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت المناطق الصناعية قد بنت شبكات مائية وشبكات قضبان حديدية نقلت مخزونات الفحم المركزة من طبقة الفحم تحت الأرض إلى سطح الأرض وإلى السكك الحديدية وإلى الموانئ وإلى المدن وإلى مواقع الصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية.

فتدفقت الآن أحجام ضخمة من الطاقة على طول قنوات ضيقة بنيت لهذا الغرض. وكانت مجموعات متخصصة من العمال مركزة في المحطات النهائية والوصلات الرئيسية لهذه القنوات وتعمل بمعدات قَطع وآلات رفع ومحولات وقطارات وأجهزة أخرى سمحت لمخزنات الطاقة بالتحرك على طول هذه القنوات. والحاصل أن موقعهم وتركزهم قد منحاهم فرصًا، في لحظات معينة، لصوغ نوع جديد من القوة السياسية.

ولم تكن القوة مستمدة من مجرد المنظمات التي قاموا بتكوينها، أو الأفكار التي بدأوا في تقاسمها أو التحالفات السياسية التي قاموا ببنائها، بل كانت مستمدة من المقادير غير العادية للطاقة الكربونية التي يمكن استخدامها لحشد قوة سياسية فاعلة، وذلك باستخدام القدرة على إبطاء الإمداد بهذه الطاقة أو تهديد انتظامه أو وقفه.

وقد لعب عمال المناجم دورًا قياديًّا في الاعتراض على أنظمة العمل وعلى سلطات أرباب العمل الخاصة حيث برز هذا الدور في النشاطية العمالية وفي التعبئة السياسية في ثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعدها. وبين عامي ١٨٨١ و١٩٠٥، أضرب عمال المناجم في الولايات المتحدة عن العمل بمعدل يزيد بثلاثة أضعاف عن متوسط إضرابات العمال في كل الصناعات الرئيسية، وبضعف معدل إضرابات العمال في الصناعة الأعلى التالية، صناعة التبغ. كما أن إضرابات عمال مناجم الفحم قد دامت مُدَدًا أطول بكثير من مُدَد الإضرابات في الصناعات الأخرى[١٥]. ومع تواجد النمط نفسه في أوروبا، فإن موجات نضال العمال الصناعيين قد اجتاحت مناطق استخراج الفحم في العالم في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ثم، مرة أخرى، بعد الحرب العالمية الأولى[١٦].

والحاصل أن كفاحية عمال المناجم إنما يمكن إرجاعها، جزئيًا، إلى حقيقة أن نقل مخزونات الكربون من الطبقة الفحمية في باطن الأرض إلى سطح الأرض قد خلق أماكن وأساليب عمل مستقلة بشكل غير عادي. والمحاجة القديمة التي ذهبت إلى أن الجماعات المنخرطة في العمل المنجمي قد تمتعت بعزلة خاصة بالمقارنة مع العمال الصناعيين الآخرين، ما جعل كفاحيتها «نوعًا من التمرد الكولونيالي ضد سلطة نائية»، إنما تشوه بيان هذا الاستقلال[١٧]. وكان كارتر جودريتش قد ذهب، في دراسته الكلاسيكية الصادرة في عام ١٩٢٥، والتي تحمل عنوان **حرية عامل المنجم**، إلى أن الاستقلال كان نتاجًا ليس للعزلة الجغرافية لمناطق استخراج الفحم عن السلطة السياسية، بل لـ«جغرافية أماكن العمل نفسها داخل المنجم»[١٨]. ففي أسلوب الغرفة – و – العمود التقليدي، كان عاملان يعملان على قسم من الطبقة الفحمية، تاركين أعمدة أو جدرانا من الفحم قائمة بين غرفتهما والغرف المجاورة وذلك لتوفير دعامة للسقف. وعادة ما كانا يتخذان قراراتهما الخاصة

حول المكان الذي يجب القطع فيه وحول حجم الصخور التي يجب تركها في مكانها لتجنب وقوع انهيارات. وقبل الميكنة واسعة الانتشار للعمل في المناجم، فإن «حرية عامل المنجم من الإشراف إنما تقع على الطرف المقابل المتمايز عن العمل صارم التنظيم والانضباط والذي يؤديه العامل الذي يقوم بتغذية الآلة»[١٩]. والحال أن الكفاحية التي تشكلت في أماكن العمل هذه كانت، بشكل نمطي، مجهودًا راميًا إلى حماية هذا الاستقلال في وجه تهديدات الميكنة، أو في وجه الضغوط الرامية إلى تقبل ممارسات عمل أخطر أو ساعات عمل أطول أو معدلات أجور أدنى.

وغالبًا ما يجري إرجاع صعود الديموقراطية الجماهيرية إلى انبثاق أشكال جديدة للوعي السياسي. والاستقلال الذي تمتع به عمال مناجم الفحم يتماشى مع هذا النوع من التفسير. إلاّ أنه لا حاجة هناك إلى التحول إلى مسائل ثقافة مشتركة أو وعي جماعي لفهم الأشكال الجديدة للقوة الفاعلة التي ساعد عمال المناجم على حشدها. فهذا التحول من شأنه أن يكون مضلِّلاً، لأن من شأنه أن يعني أن الناس الذين طالبوا، في فترات أسبق أو في أماكن أخرى، بحياة أقل هشاشة، كانوا قليلين نوعًا ما[٢٠].

وما كان غائبًا لم يكن الوعي، لم يكن قائمة مطالب، بل الأسلوب الفعال لإرغام الأقوياء على الإصغاء لهذه المطالب. والحال أن تدفق الطاقة وتركيزها قد أتاحا ربط مطالب عمال المناجم بمطالب العمال الآخرين، ومَنَحَ حججهم قوةً تقانية ليس بالإمكان تجاهلها بسهولة. وقد أصبحت الإضرابات فعالة، ليس بسبب عزلة العمل في المناجم، وإنما على العكس من ذلك بسبب تدفقات الكربون التي ربطت الغرف تحت الأرض بكل مصنع أو مكتب أو منزل أو وسيلة نقل اعتمدت على الطاقة البخارية أو الكهربائية.

كما كانت الإضرابات منتشرة بين عمال الفحم خارج أوروبا وأميركا الشمالية. فعمال حقل فحم زونجولداك على الساحل التركي للبحر الأسود قد نظموا إضرابات متكررة، ثم إن إضرابًا في أبريل/ نيسان ١٨٨٢ من جانب حمالي الفحم في بور سعيد، أضخم محطة في العالم للتزويد بالفحم، قد سُجِّل بوصفه أول عمل جماعي من جانب حركة عمالية مصرية آخذة في الانبثاق. إلاّ أنه لولا الارتباطات التي ربطت الفحم بالمراكز العظمى للإنتاج الصناعي داخل البلد، لما أمكن لهذه

الإضرابات أن تشل نظم الطاقة المحلية ولما كسبت القوة السياسية التي تمتعت بها في أوروبا الشمالية والولايات المتحدة[٢١].

التخريب

بدت قوة الإضرابات التي يقودها عمال المناجم قوة غير مسبوقة. ففي ألمانيا، نجد أن موجة إضرابات لعمال مناجم الفحم في عام ١٨٨٩ قد صدمت القيصر الجديد، ڤيلهلم الثاني، وأجبرته على التخلي عن سياسة بسمارك الاجتماعية المتشددة وعلى تأييد برنامج للإصلاحات العمالية[٢٢]. وقد عقد القيصر مؤتمرًا دوليًّا في مارس/ آذار ١٨٩٠ دعا إلى معايير دولية حاكمة للعمل في مجال استخراج الفحم، مع فرض قيود على تشغيل النساء والأطفال. وجرَّاء «توافق زمني غريب وذي دلالة»، بحسب ما أوردته صحيفة **نيويورك تايمز**، نجد أنه في اليوم نفسه الذي بدأت فيه أعمال المؤتمر في برلين، قام عمال مناجم الفحم في إنجلترا وويلز «بأضخم إضراب إلى حد بعيد في تاريخ الحركة العمالية المنظَّمة». فعدد الرجال والنساء والأطفال الذين أضربوا قد وصل إلى «الرقم المذهل المتمثل في ٢٦٠,٠٠٠ إنسان». وبينما كانت المشروعات الصناعية الكبرى في شمالي إنجلترا على وشك الافتقار التام إلى الفحم، ذكر مراسل صحافي أن «احتمالات صدام عمالي جبار ومدمر تتكشف أمامنا»[٢٣].

ولم يكن الإضراب هو الأسلوب الوحيد لتعطيل تدفق الطاقة ولتعطيل عمل الوظائف الحساسة التي كان يوفر لها الإمدادات. وفي عام ١٨٨٩، جرى إجبار عمال الموانئ في جلاسجو على العودة إلى العمل بعد قيام أرباب عملهم باستئجار مجموعات من كاسري الإضراب. فقرر عمال الموانئ أن يعملوا بالأسلوب البطيء وغير المتقن الذي عمل به الرجال عديمو المهارة الذين جيء بهم لكي يحلوا محلهم. وبعد ثلاثة أيام فازوا بتحقيق مطلبهم الخاص بزيادة أجورهم[٢٤]. والحال أن النقابة الوطنية لعمال الموانئ التي تشكلت حديثًا قد عممت نبأ نجاح هذا الأسلوب في التخريب، فجرى تقليده في فرنسا وتبناه هناك رسميًا عمال السكك الحديدية وعمال المناجم وعمال آخرون كوسيلة للنضال من أجل الحق في التجمع النقابي ومن أجل إدخال تحسينات على شروط العمل. وفي عام ١٩٠٩، نشر إميل

بوجيه الكتاب الذي عمم اسم هذا الأسلوب، **التخريب**[٢٥]. وفي غضون عام واحد، كانت كلمة «التخريب» الجديدة قد اعتمدت في الإنجليزية، أولاً لوصف تحرك كفاحي صناعي من جانب عمال السكك الحديدية الفرنسيين، وإن كان بعد ذلك للإشارة إلى الإبطاء وتبطئة العمل وغير ذلك من وسائل تعطيل سير العمل الطبيعي لعملية صناعية حساسة[٢٦].

ولم تكن تبطئة العمل والأشكال الأخرى للاحتجاج العمالي شيئًا جديدًا. لكن مصطلح «التخريب» دلّ على اكتشاف أن ارتباكًا طفيفًا نسبيًا أو إرباكًا للتوقيتات أو وقفًا للعمل، يتم في المكان واللحظة المناسبين، يمكن أن تترتب عليه الآن آثارٌ واسعة المدى. وقد أوضح قائد نقابة عمال السكك الحديدية الفرنسيين في عام ١٨٩٥: «بالتوظيف المناسب لمليمين هما قيمة مادة معينة يمكننا جعل قاطرة غيرَ قادرة على أن تعمل»[٢٧]. والحال أن قاطرة بخارية تعتمد على الفحم بوسعها إطلاق ٣ ميجاواط من الطاقة (نحو ٤,٠٠٠ قوة حصانية)، أو ثلاثة أضعاف القوة المحركة للمحركات البخارية التي كانت تعمل بشكل تبادلي قبل قرن أو نحو ذلك[٢٨]. والفعالية الجديدة للتخريب مستمدة من هذا التركيز الواسع للطاقة الحركية في جهاز يمكن لعامل واحد مسؤول عن تشغيله أن يقوم بإفقاده القدرة على العمل.

وبحلول منعطف القرن العشرين، كانت هشاشة هذه الأجهزة وهشاشة التدفقات المركَّزة للطاقة التي اعتمدت عليها قد منحتا العمال قوة سياسية زائدة زيادة عظيمة. فأمكن لإضرابات عمال مناجم الفحم الواسعة إطلاق تعبئات أوسع، كما حدث مع الإضراب العنيف الذي أعقب كارثة منجم فحم كوريير في شمالي – شرق فرنسا في عام ١٩٠٦، والتي ساعدت على استثارة إضراب عام أصاب باريس بالشلل[٢٩]. على أن النمط الأكثر ذيوعًا قد تمثل في انتشار الإضرابات عبر الصناعات المترابطة فيما بينها والمتمثلة في استخراج الفحم والسكك الحديدية وأعمال الموانئ والشحن البحري[٣٠]. وفي بريطانيا، قام عمال المناجم وعمال السكك الحديدية وعمال النقل بتنظيم ثلاثة إضرابات ضخمة على المستوى القومي في عامي ١٩١١ و١٩١٢، وصاغوا الصلة فيما بينهم صياغة رسمية بقيام التحالف الثلاثي الذي أنشأوه عشية الحرب العالمية الأولى[٣١]. وقد أدى تنسيق الإضرابات وإبطاء العمل وأشكال تخريب أخرى إلى المساعدة على بناء أداة سياسية جديدة،

في لحظات معينة: الإضراب العام. والحال أن ونستون تشرشل، الذي واجه هذا الخطر الجديد بوصفه وزيرًا للداخلية في بريطانيا، قد حذر من أن «قوة جديدة قد صعدت في الحركة النقابية. فعمال الشحن البحري ومناجم الفحم والسكك الحديدية وعمال الموانئ، إلخ، إلخ، يتحدون كلهم فيما بينهم ويحتجون دفعة واحدة. إن "سياسة" الإضراب العام عاملٌ يجب التصدي له»(٣٢).

وقبل ذلك بجيل، في عام ١٨٧٣، كان فريدريك إنجلس قد رفض فكرة استخدام إضراب عام كأداة سياسية، مشبِّهًا إياها بالخطط غير المؤثرة الخاصة بـ«الشهر المقدس» – وقف العمل على المستوى القومي والذي كانت الحركة الشارتية [الميثاقية] قد دعت إليه في إنجلترا في أربعينيات القرن التاسع عشر. وقد ذهب إنجلس إلى أن الفكرة تعكس إيمانًا فوضويًا بالتمرد العفوي، ذي القاعدة المحلية، بينما العمال يفتقرون في الواقع العملي إلى الموارد والقدرات التنظيمية الضرورية لجعل الإضراب العام فعالاً. وقد قال إن العمال لو اكتسبوا مثل هذه الموارد والقدرات التنظيمية لصاروا أقوياء بما يكفي للإطاحة بالدولة، ومن ثم لأصبح الإضراب العام التفافًا لا ضرورة له(٣٣).

وبعد ثلاثين سنة من ذلك، كان الإضراب العام لا يزال يبدو لكثيرين في اليسار الأوروبي بوصفه تاكتيكًا فوضويًا لا يجب له أن يكون بديلاً عن الفعل السياسي المنظم. والحال أن الإضراب العام البلچيكي في عام ١٩٠٢، والذي قاده عمال مناجم الفحم في مسعىً رامٍ إلى الفوز بحق الاقتراع للجميع، قد أعاد فتح النقاش حول تاكتيكات الحركة الاشتراكية الديموقراطية في أوروبا – حتى وإن كان مؤيدون لهذا الإضراب كروزا لوكسمبورج قد ذهبوا إلى أن فعالية الإضراب العام في حالة بلچيكا قد استندت إلى التركز الجغرافي لصناعة البلد ومن غير الممكن تكراره في بلدان أوسع(٣٤). وبعد ثلاث سنوات من ذلك، غيرت روزا لوكسمبورج رأيها. فبعد أن شهدت موجة الإضرابات التي شلت روسيا في ثورة ١٩٠٥، ذهبت في **الإضراب الجماهيري العام** إلى أن بوسع العمال الآن تنظيم ثورة اجتماعية من دون حركة سياسية موحَّدة، لأن النضالات الاقتصادية المتفرقة قد ترابطت فيما بينها على نحو ما وتحولت إلى قوة سياسية واحدة. وقد كتبت تقول إن هذه القوة «تتدفق الآن كموجة عارمة عريضة لتشمل المملكة كلها، وتنقسم الآن إلى شبكة

جبارة من الجداول الضيقة»[٣٥]. وقد حاولت لغة لوكسمبورج استيعاب القوة المتفرقة، وإن كانت المترابطة، التي كان العمال قد اكتسبوها بطريقة ما. لكن مجازها النهري غابت عنه حقيقة أن الجداول والموجات ليست هي التي جمعت العمال وحولتهم إلى قوة سياسية جديدة، بل السكك الحديدية والأنهار والقنوات ومخزونات الطاقة المركَّزة التي حملتها.

وخلال الحرب العالمية الأولى، وُضعت حقول الفحم والسكك الحديدية الأميركية والبريطانية تحت إدارة مديرين حكوميين وتم في بعض الحالات إعفاء عمال مناجم الفحم والسكك الحديدية من التجنيد وجرى دمجهم في المجهود الحربي صناعيًا. وكان عدد الإضرابات أقل، لكن الدور الحساس لشبكات الطاقة هذه أصبح مرئيًا أكثر. وفي ألمانيا، جرى إنشاء مجالس للعمل الإجباري في الصناعات الرئيسية، وقامت الحكومة في فرنسا بحظر الإضرابات في الصناعات المرتبطة بالحرب ولعبت دورًا مباشرًا في تحديد الأجور وشروط العمل[٣٦]. والحال أن أمد الحرب والدمار الذي أحدثته، واللذين أسهمت فيهما الطاقة المستمدة من الفحم، قد قوضا النظم السياسية في كل مكان، وأديا في حالات كثيرة إلى صعود قوى شعبوية جديدة إلى السلطة. وفي أوروبا الوسطى والشرقية أطاحت هذه القوى بالنظام القديم ؛ وفي أوروبا الغربية والشمالية والولايات المتحدة جرى تكييف هذه القوى لتأخذ مكانها فيه. ومن إضرابات عمال مناجم الفحم في ڤيرچينيا الغربية في عام ١٩١٩ إلى الإضراب العام الألماني في عام ١٩٢٠ والإضراب العام البريطاني في عام ١٩٢٦، نجد أن تنسيق فعل العمال الصناعيين من جانب عمال المناجم وعمال الموانئ وعمال السكك الحديدية قد أعاد تأكيد قدرتهم الجديدة على إغلاق شبكات الطاقة. والحال أن نظم طاقة الإشعاع الشمسي المتفرقة لم تكن قد سمحت قط لمجموعات من العمال بحشد قدرة سياسية من هذا النوع.

وقد أدت قوة الإضراب العام إلى وضع أرباب عمل صناعيين كثر في موضع الدفاع. وفي عام ١٩١٨، أصدرت مؤسسة روكفلر في نيويورك تقريرًا يوضح هذه الهشاشة:

إذا كان الماضي القريب قد كشف الآثار الرهيبة للنزاع الصناعي، فألا تقدم التطورات الحاضرة في العالم كله مؤشرات على إمكانيات أسوأ بما لا حدَّ له ؟ إن النقابية ترمي إلى أن

تدمر بالقوة التنظيم القائم وإلى نقل رأس المال الصناعي من ملاكه الحاليين إلى النقابات أو إلى النقابات الثورية. وهي تسعى إلى تحقيق ذلك عن طريق «الإضراب العام». فما الذي قد لا يحدث، في أميركا أو في إنجلترا، إذا ما جرى فجأة، في غضون أيام قليلة أو أسابيع قليلة، إغلاق مناجم الفحم ووقف عمل السكك الحديدية! ... إننا بإزاء قوة يمكنها، ما أن تتم ممارستها، أن تصيب بالشلل ... الأمة إصابة أكثر فعالية من أي حصار في وقت الحرب[٣٧].

وكانت عائلة روكفلر قد طلبت إعداد التقرير على أثر مذبحة لادلو في عام ١٩١٤. وكان قتل عمال مناجم الفحم المضربين على يد الحرس الوطني في كولورادو – المسلَّح بالبنادق الآلية والذي جيء به لإلحاق الهزيمة بمحاولة عمال المناجم المتحدين تشكيل نقابة لهم في منجم يملكه روكفلر في حرب حقول الفحم الكبرى في عامي ١٩١٣ و١٩١٤– قد تسبب في أزمة سياسية على المستوى القومي هددت «الملاك الحاليين» لرأس المال الصناعي الكبير[٣٨]. وقد استأجر آل روكفلر ويليام ليون ماكنزي كينج، الذي كان قد ساعد على حل أكثر من أربعين إضرابًا لعمال مناجم الفحم والسكك الحديدية والشحن البحري وإضرابات أخرى بوصفه وزيرًا للعمل في كندا، لكي يصوغ أسلوبًا أقل عنفًا لإلحاق الهزيمة بعمال المناجم. والحال أن خطة روكفلر، التي جرى استنساخها على نطاق واسع في حقبة ما بين الحربين العالميتين، قد خلقت نقابات لعمال الشركة سمحت للعمال بالتفاوض على الأجور وشروط العمل بينما منعتهم من الانضمام إلى النقابات المستقلة[٣٩].

وقد صورت الشركات الأميركية الكبرى نقابات الشركات الجديدة وأشكالاً أخرى لتمثيل العمال على أنها «ديموقراطية صناعية»، وقارنتها بـ«الحكم الذاتي» الذي كانت الولايات المتحدة داعية له في الشرق الأوسط ومناطق أخرى في الحقبة نفسها[٤٠]. وقارنت الشركات الفرق بين العلاقات الصناعية القديمة والعلاقات الجديدة بـ«الفرق بين دولة إقطاعية – الحكومة التي، مهما كانت مستنيرة، لا تتضمن شيئًا من رضا المحكومين– وديموقراطية»، موضحة أنه «إذا ما تمتع الناس بحقٍ في صوغ القواعد التي تمسهم، فإنهم يكونون أكثر قدرة على فهم القانون وعلى قبوله»[٤١].

وقد ناضلت الحركات العمالية في الولايات المتحدة ضد أبوية الرعاية الاجتماعية للعمال الصناعيين، وتمكنت فيما بعد من إبطال شرعية النقابات التي تسيطر عليها الشركات ؛ لكن الصناعيين واصلوا حفز فعل الخير والرعاية الاجتماعية من جانب الشركات كأسلوب لإضعاف القوة النقابية. وقد أيدوا تدابير رعاية اجتماعية أوسع حيثما كانت واعدة بإضعاف الحركة العمالية المنظمة. والحال أن ماكينزي كينج، بعد أن عمل مستشارًا لروكفلر وشركات أخرى في مجال العلاقات الصناعية، قد عاد إلى العمل السياسي في كندا، حيث عمل رئيسًا للوزراء لمدة اثنتين وعشرين سنة، وعارض المحاولات الرامية إلى إدخال حمايات للعمال بأسلوب النيو ديل [الصفقة الاجتماعية الجديدة]، وأصبح مهندس دولة الرعاية الاجتماعية في البلد(٤٢). ومع نضال العمال في المناطق الصناعية من أجل حياة أكثر مساواة، فإن الديموقراطية التي بدأوا في تحقيقها كانت قابلة دومًا لأن تنزلق فتهبط من كونها وسيلة لطرح مطالب فعالة بالمساواة لتصبح وسيلة لتنظيم جماعات سكانية عبر إتاحة الرعاية الاجتماعية لها.

وبين ثمانينيات القرن التاسع عشر وعقدي ما بين الحربين العالميتين ؛ استخدم العمال في البلدان الصناعية في أوروبا وفي الولايات المتحدة سلطاتهم الجديدة على تدفقات الطاقة لكي ينالوا أو لكي يوسعوا حق الاقتراع و، الأهم من ذلك، حق تشكيل نقابات عمالية، ولكن ينشئوا منظمات سياسية، ولكي يقوموا بفعل جماعي يشمل الإضرابات. وفي معظم الحالات، ساعدت هذه التغيرات على تمكين الأحزاب ذات القواعد الجماهيرية من كسب قوة لأول مرة في تاريخها. كما كسب العمال الحق في يوم عمل من ثماني ساعات والحق في برامج تأمين اجتماعي، تشمل بنودًا ضد إصابات العمل والمرض والبطالة، إلى جانب الحق في معاشات عامة عند التقاعد عن العمل(٤٣). وقد ناضلت الحركات النسائية البازغة ضد استبعاد النساء من الحياة السياسية العامة، مدعومة أحيانًا من الأحزاب الاشتراكية وانتزعت تدريجيًا حقوق المرأة في التصويت. وغالبًا ما انتهى صناعيون كبار إلى تأييد أشكال محدودة من هذه الإصلاحات، حيث إن تحسين راحة العمال من شأنه زيادة قدرتهم على التحمل وزيادة انضباطهم والتقليل من احتجاجات العمال الصناعيين، في حين أن تدابير الرعاية الاجتماعية التي عززت الهيراركية المنزلية

من شأنها تعزيز أدوار الأمومة التي كانت النساء قد بدأن يفلتن منها خلال التعبئة في زمن الحرب(٤٤). وأحيانًا ما عارضت المنظمات العمالية المقترحات المتعلقة بالتأمين الاجتماعي بوصفها تدابير جزئية من شأنها تقويض جهود هذه المنظمات الرامية إلى تحقيق تغير أكثر فعالية في ملكية الثروة. وحيثما كان خطر التغير الأكثر جذرية ماثلاً، كما في ألمانيا والنمسا في حقبة ما بين الحربين العالميتين، ساند الصناعيون القضاء على النظام البرلماني.

وعلى الرغم من مثل هذه الحدود والنكسات، اكتسب العمال في الغرب الصناعي قوة كانت لتبدو مستحيلة قبل أواخر القرن التاسع عشر. وكان صعود الصناعة الكبيرة قد عرَّض الجماعات السكانية لأشكال غير عادية من انعدام الأمن الاجتماعي والمخاطر الجسمانية وزيادة عبء العمل والحرمان. لكن تركز الفحم وحركته المطلوبتين لتحريك هذه العمليات الصناعية كانا قد خلقا هشاشة. فالعمال كانوا قد أخذوا يترابطون فيما بينهم ليس جراء الروابط الواهنة التي تنطوي عليها ثقافة طبقية أو إيديولوچية جماعية أو تنظيم سياسي، بقدر ما كان هذا الترابط جراء المقادير المتزايدة وعالية التركيز من الطاقة الكربونية التي استخرجوها وقاموا بتحميلها ونقلها وحرقها وتوظيفها. والحال أن العمل المنسَّق في مجال وقف حركتها أو تبطئتها أو تحويل اتجاهها قد خلق آلية سياسية حاسمة، شكلاً جديدًا للقدرة الجماعية تكوَّن من خلال مناجم الفحم والسكك الحديدية ومحطات الطاقة ومن يقومون بتشغيلها. وهذه القوة الفاعلة الاجتماعية – التقانية، الأكبر من أن تكون مجرد حركة اجتماعية، قد جرى توظيفها لصالح سلسلة من المطالب الديموقراطية التي أدى تنفيذها التدريجي إلى تقليل جذري لهشاشة المعيشة في المجتمعات الصناعية.

المعركة من أجل الفحم

بعد الحرب العالمية الثانية، بدأت البلدان الصناعية القائدة في إعادة تنظيم العلاقات بين قوى العمل وتدفقات الطاقة. وفي الولايات المتحدة، بدأ التغيير استجابةً لإضراب من جانب عمال النفط. ففي سبتمبر/ أيلول ١٩٤٥، قام العمال في معمل التكرير التابع لشركة ستاندارد أويل في ميتشيجان بتنظيم إضراب امتد

إلى تكساس وكاليفورنيا وأصبح أول إضراب لعمال النفط على المستوى القومي، وقد أدى إلى إغلاق غالبية معامل التكرير في البلد. وقد وصفت **التايم** نقابة عمال النفط بأنها «النقابة العمالية الأكثر استعصاءً على الانقياد ... في العالم». على أن شركات النفط هي التي رفضت قيام الحكومة بالتحكيم. وردًا على ذلك، استخدمت الحكومة قانون سلطات زمن الحرب لتضع معامل التكرير تحت السيطرة العسكرية. وقد امتدت الإضرابات إلى مناجم استخراج الفحم والطاقة الكهربائية والحديد والصلب والسكك الحديدية وصناعة السيارات، ما أنتج الحقبة الأكثر تركزًا بين حقب النزاع الصناعي في التاريخ الأميركي. ولإنهاء إضراب عمال النفط، أجبرت الحكومة شركات ستاندارد أويل ومعامل التكرير الكبرى الأخرى على التسليم بحق النقابات العامة في أن تمثل قوة جماعية، بينما قصرت دورها على التفاوض على الأجور وشروط العمل[٤٥]. وقد أتاحت هذه التسوية نموذجًا جديدًا للعلاقات في حقل العمل، وهو نموذجٌ حلَّ محل نموذج نقابات الشركات الذي ارتادته شركة روكفلر في مجال استخراج الفحم وصناعة النفط، كما جرى اعتماده في صناعة السيارات وصناعات كبرى أخرى. وقد أُلحق التنازلُ هزيمة بمقترحات ذات مدى أبعد بعد الحرب من أجل الديموقراطية الصناعية، وهي مقترحات دعت إلى أن يلعب العمال دورًا في إدارة الشركات وإلى حصولهم على حصص من أرباحها. وبدلاً من ذلك، حفزت الحكومة والصناعة علم الإدارة الصناعية الجديدة، الذي ركّز على مناهج لزيادة «الإنتاجية». فالتحسينات في الأجور وفي شروط توظيف العمال سوف تتوقف في المستقبل على قبول العمال لتسريع وتائر العمل وللرقابة الأدق ولإلغاء وظائف ولمزيد من الإرهاق الجسماني، بدلاً من أي إعادة توزيع أكثر جذرية لحصص من ثروة الأمة[٤٦].

والحاصل أن النموذج الأميركي للعلاقات في الحقل الصناعي قد جرى تصديره إلى أوروبا ما بعد الحرب العالمية، جنبًا إلى جنب تحول حاسم في مصادر الطاقة. وفي فرنسا وألمانيا وبريطانيا، صاغت «المعركة من أجل الفحم» في أواخر أربعينيات القرن العشرين سياسة ما بعد الحرب، مع قيادة عمال مناجم الفحم حملات ليس فقط من أجل تحسين الأجور وشروط العمل وإنما من أجل تغيرات أشمل في أسلوب توزيع الرفاه وحُسن الأحوال. وعلى أثر تأميم صناعة الفحم

الفرنسية في عام ١٩٤٤، قامت الحركة النقابية التي يقودها الشيوعيون بتحويل صناعة استخراج الفحم إلى معرض لزيادة الإنتاجية، وذلك في مقابل ليس فقط تحسين الأجور وإنما في مقابل دور مباشر في إدارة الصناعة. إلاَّ أنه بعد ثلاث سنوات من ذلك، بعد أن أدى التضخم السريع إلى انهيار الأجور الحقيقية، انضم عمال صناعة الفحم إلى سلسلة من الإضرابات التي طالبت بأن تقوم الحكومة بزيادة مستويات الأجور أو صرف حصص تموينية من المواد الغذائية[٤٧]. وبدلاً من الرضوخ لهذه المطالب، اتجهت فرنسا وحكومات أوروبية أخرى إلى التماس العون من الولايات المتحدة. والحال أن الصناعيين الأميركيين، الحريصين على نشر نموذجهم الجديد لإدارة الشركات في الخارج (وعلى دفع واشنطون إلى دعم صادراتهم) قد استغلوا الخوف من شعبية الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية لكي يكسبوا التأييد لتقديم مساعدات لأوروبا بعد الحرب. وقد علق بيير منديس – فرانس الذي أصبح فيما بعد رئيسًا لوزراء فرنسا: «إن الشيوعيين يقدمون لنا خدمة عظيمة. فلأن لدينا «خطرًا شيوعيًا»، يبذل الأميركيون مجهودًا هائلاً لمساعدتنا. إن علينا أن نحافظ على استمرار هذه الفزاعة الشيوعية التي لا غنى عنها»[٤٨]. والحال أن برنامج إعادة بناء أوروبا، المعروف على نحو مبسَّط بمشروع مارشال، قد سعى إلى صوغ نظام سياسي في أوروبا يستند إلى علاقة جديدة بين الحركة العمالية المنظَّمة والشركات الكبرى، وهو نظام شبيه بالنظام الذي كانت أميركا ترتاده في داخلها.

وكانت هناك ثلاثة عناصر في إعادة تنظيم قوة العمل التي تقوم أميركا بتمويلها. فأولاً، شجع مشروع مارشال الإدارة الصناعية وفق النموذج الأميركي. وأصبحت شعبة العمل في برنامج إعادة بناء أوروبا مختَبَرًا لتطوير واختبار المناهج الأميركية الجديدة في إدارة القوة البشرية العاملة والآلات. وقد برر مذهبُ الإنتاجية زيادة المراقبة على العمل ودفع أجور لا تتماشى مع ارتفاع الأسعار. وقد ذكر السفير الأميركي في لندن لوزير الخارجية الأميركي چورج مارشال: «إن الرد الوحيد على المصاعب التي تواجهها بريطانيا هو العمل بمجهود أكبر و، أخشى، بأجور أقل». على أن الدراسات بينت أن جانبًا كبيرًا من الفارق بين الإنتاجية الأميركية والإنتاجية الأوروبية يمكن تفسيره ليس بأن الأميركيين يعملون

بمجهود أكبر وإنما بتمتع أميركا بإمدادات وفيرة من الفحم والنفط، الأمر الذي سمح لصناعتها بأن تستخدم قوة كهربائية للعامل الواحد تصل إلى ما بين ضعفين وثلاثة أضعاف[٤٩].

وثانيا، كان برنامج إعادة بناء أوروبا مشروطًا بقبول الحكومات الأوروبية خططًا للاندماج الاقتصادي، الذي بدأ بدمج صناعة الفحم الأوروبية الغربية. فجماعة الفحم والصلب الأوروبية، التي أُنشئت كخطوة أولى نحو الاتحاد السياسي لأوروبا، قد قللت المنافسة في مجال صناعة الفحم ودعمت ميكنة الإنتاج، مع تقديم أموال للتخفيف من الآثار الناجمة عن حالات إغلاق المناجم والبطالة. وقد ساعدت الولايات المتحدة على تمويل البرنامج، الأمر الذي أدى إلى تقليل قدرة عمال مناجم الفحم على القيام بإضرابات فعالة وذلك عبر اختزاله السريع لأعدادهم وتسهيله انتقال إمدادات الفحم عبر الحدود القومية.

وكان العنصر الثالث هو العنصر الأشمل. فقد قامت الولايات المتحدة بتمويل مبادرات ترمي إلى تحويل نظام الطاقة الأوروبي من نظام قائم إلى حد بعيد على الفحم إلى نظام يعتمد على النفط اعتمادًا متزايدًا. وقد تمثل أحد الأهداف المهمة للتحول إلى النفط في الإضعاف المستديم لعمال مناجم الفحم، الذين كانت قدرتهم على وقف تدفق الطاقة قد منحت الحركة العمالية المنظّمة القدرة على المطالبة بتحسينات الحياة الجماعية التي كانت قد أدت إلى دمقرطة أوروبا.

والحال أن الديموقراطية التي أخذت طابعًا كوربوراتيًا في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية كان لها أن تُبنَى على إعادة التنظيم هذه لتدفقات الطاقة. وقد ساعدت أموال برنامج إعادة بناء أوروبا على تمويل بناء معامل لتكرير النفط وإنشاء غلايات صناعية تعتمد على النفط كوقود لتشغيلها، فأقامت البنية التحتية اللازمة للتحول من الفحم إلى النفط[٥٠]. وقد شجعت الولايات المتحدة بناء الطرق وأعطت البلدان المستفيدة من برنامج إعادة بناء أوروبا ٤٣٢,٥ مليون دولار لشراء عربات أميركية، ودعمت صناعتي السيارات الإيطالية والفرنسية. ولم تكن أوروبا الغربية حائزة لحقول نفط مهمة، ولذا فإن النفط الإضافي سيأتي من الشرق الأوسط، خاصة من الحقول الجديدة في العربية السعودية، حيث كانت الشركات الأميركية والحكومة الأميركية حريصة على زيادة الإنتاج لإتاحة أموال لدعم أوليجاركية ابن سعود المفتقرة إلى الأمان.

وقد جرى شحن إمدادات نادرة من الصلب ومعدات البناء من الولايات المتحدة إلى الخليج الفارسي، لمد خط أنابيب من شرقي العربية السعودية إلى البحر المتوسط، الأمر الذي أتاح زيادة سريعة في إمدادات النفط لأوروبا. وفي الوقت نفسه، صاغ مديرو مشروع مارشال خطة شاملة لتحديد أسعار النفط. فكان إنتاج النفط في الشرق الأوسط أرخص وكان نقله من هناك إلى أوروبا أرخص، وذلك بالمقارنة مع التكاليف المقابلة للنفط الأميركي، والذي كانت أسعاره محمية بالحصص التي حددتها الحكومة لإنتاجه. وبموجب خطة تحديد الأسعار، فبدلاً من السماح لأوروبا بالاستفادة من نفط أرخص، كانت الإمدادات من الشرق الأوسط تباع لأوربا بأسعار أعلى بكثير من أسعار الواردات من الولايات المتحدة. فالخطة قد حمت منتجي النفط في أميركا وحمت الأرباح الاحتكارية لشركات النفط الدولية، إلاً أنه كان من شأنها أن تجعل من الصعب على أوروبا التحول من الفحم، خاصة أن الشركات الأميركية التي تقوم بتصدير نفط الشرق الأوسط لن تقبل دفع المقابل إلاً بالدولارات. وهكذا فإن الأموال الدولارية لبرنامج إعادة بناء أوروبا قد استخدمت أيضًا في دفع ثمن المشتريات الأوروبية من النفط – وهذا ترتيبٌ ساعد على تأمين دور الدولار كقاعدة للنظام المالي العالمي، المبني على الحاجة إلى استخدام الدولارات في الحصول على النفط. وقد استخدمت نسبة تزيد عن ١٠ في المائة من أموال برنامج إعادة بناء أوروبا في الحصول على النفط، فمثلت أكبر باب لاستخدام أموال مشروع مارشال. وقام برنامج إعادة بناء أوروبا بتمويل أكثر من نصف النفط الذي قدمته شركات أميركية إلى البلدان المستفيدة من مشروع مارشال خلال فترة المشروع (من أبريل/ نيسان ١٩٤٨ إلى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٥١)، الأمر الذي جعل شركات النفط من بين أكثر المستفيدين من المساعدات التي قدمها مشروع مارشال[٥١].

وبدفع من هذه المساعدات الأميركية، زاد النفط حصته في استهلاك الطاقة الأوروبي الغربي من ١٠ في المائة في عام ١٩٤٨ إلى الثلث تقريبًا في عام ١٩٦٠. والحال أن تحويل الصلب لبناء خطوط الأنابيب وتحويل أموال مشروع مارشال لهذا الغرض إنما يجد مبررًا، جزئيًا، في الحاجة إلى تقويض القوة السياسية لعمال مناجم الفحم في أوروبا[٥٢].

النفط في عصر الفحم

إذا كان الفحم قد لعب دورًا حساسًا في صوغ الديموقراطية، فما الفارق الذي ترتب على الاستعاضة بالنفط عن الفحم؟ إن النفط، شأنه في ذلك شأن الفحم، قد مكن العمال أحيانًا من تجميع صفوفهم لكي يصبحوا قوى اجتماعية جديدة. ومع أن إضراب معامل تكرير النفط في عامي ١٩٤٥ و١٩٤٦ كان أول إضراب لعمال النفط على المستوى القومي في الولايات المتحدة، في كاليفورنيا، المنطقة القائدة لإنتاج النفط في البلد بالنسبة للثلث الأول من القرن العشرين، فإن عمال البترول كانوا قد قادوا النضالات خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها ليس فقط من أجل أجور وشروط عمل أفضل، وإنما أيضًا من أجل تحول اجتماعي أوسع. فقد ناضلوا من أجل الملكية العامة لصناعة النفط كأساس لـ«ديموقراطية حقيقية سيتم» فيها «صوغ الحكم بشكل يعود بالفائدة على الجمهرة العظمى من عامة الشعب... ضد المصالح المادية للقلة الباقية»[٥٣]. وقد أخفقوا في التوصل إلى وضع الصناعة تحت السيطرة العامة، لكنهم صاغوا نوعًا جديدًا من حركة عمالية ذات أساس اجتماعي وعميقة الانخراط في السياسة المحلية وسياسة الدولة، وأقدر من النقابات في الصناعات الأخرى على النجاة من القمع السياسي الذي أعقب ذلك[٥٤].

والحال أن القوة السياسية التي كان بوسع عمال النفط اكتسابها قد اعتمدت على الطرق التي جرى استخدام النفط بها وعلى الهشاشات التي خلقها استخدامه. فقبل القرن العشرين، كان الاستخدام الرئيسي للبترول متمثلاً في إتاحة الإضاءة الصناعية، على شكل كيروسين (معروف أيضًا بالبارافين) لمصابيح الزيت، كما كان متمثلاً في تزويد الآلات بالعناصر التزييتية. وكان يُوَزَّع على نطاق واسع، بمقادير صغيرة في معظم الحالات، ويُقَدَّمُ في صفائح معدنية، قابلة لإعادة الاستخدام، إلى مستهلكين أفراد. وفيما عدا روسيا، لم يقم أي بلد في القرن التاسع عشر بتحويل النفط إلى مصدر مهم للطاقة الميكانيكية اللازمة لتشغيل المصانع ووسائل النقل. ولذا فإن النفط، خلافًا للفحم، لم يكن مركَّزًا في قنوات حيوية اعتمدت عليها عمليات أخرى، ولم تصبح المناطق النفطية مراكز صناعية. وغالبًا ما كانت الأماكن التي كان النفط يُنتَجُ فيها بعيدة عن الأسواق الكبرى، التي كان معظمها في مناطق كانت قد تصنعت باستخدام الفحم. وحتى هناك، فإن زيت

المصابيح كان، بشكل متزايد، مُنتَجًا تستخدمه المناطق الريفية، وليس المدن الصغيرة والكبيرة، التي كانت تُنار بغاز الفحم ثم، بحلول أواخر القرن التاسع عشر، بالكهرباء. والحال أن ضعف هذه الارتباطات والدور المحدود للنفط كمصدر مُركَزٍ للطاقة الميكانيكية قد حدًا من القوة السياسية الممكنة لمن أنتجوا النفط - إلاَّ، كما سوف نرى، في روسيا.

وجوانب الضعف هذه يمكن رؤيتها في أكبر منطقة لإنتاج النفط خارج أميركا وروسيا قبل الحرب العالمية الأولى - مقاطعة غاليسيا النمساوية وجزء من بولنده الحديثة وأوكرانيا. فآبار النفط الغاليسية قد امتدت شرقًا من كراكوف في قوس مداه ٣٠٠ ميل نحو حدود رومانيا. وبحلول تسعينيات القرن التاسع عشر، كانت الحفارات الدقاقة التي تعمل بالطاقة البخارية قد حلت محل الحفر اليدوي للآبار، ما أدى إلى الوصول إلى طبقات أعمق من الصخور الحاملة للنفط وتسبب في صعود للإنتاج في العقد التالي. وقد هددت الإمدادات المتزايدة الشركات الكبيرة التي سيطرت على سوق الكيروسين الأوروبية، شركة ستاندارد أويل ومنافسها الأوروبي الرئيسي، دويتش بنك في ألمانيا. على أن غاليسيا كانت تفتقر إلى شبكة من الممرات المائية الصالحة للملاحة أو خطوط السكك الحديدية لنقل نفطها إلى ألمانيا والأسواق المهمة الأخرى، وهي عزلة يمكن للشركات الكبيرة استخدامها لإضعاف كل من شركات النفط الغاليسية المحلية والقوة العاملة. وبداية من عام ١٩٠٤، نظم عمال النفط سلسلة من الإضرابات بشأن شروط العمل وحقوق جماعية، بما في ذلك المطالبة بيوم عمل من ثماني ساعات. وكانت الشركات المحلية هشة في وجه الإضراب وراغبة في التفاوض، لكن المديرين الأجانب الكبار رفضوا التعامل مع العمال. وعندما رد العمال بتخريب حقول النفط، فعطلوا المضخات التي كانت ترفع النفط إلى خزانات التخزين وسمحوا له بالطفو في جداول محلية، أرسلت الحكومة النمساوية سبع كتائب مشاة لحماية المضخات والأنابيب. وبرفض التفاوض والتسبب في إطالة مدة الإضراب، تمكنت الشركات الكبرى من كلٍ من إلحاق الهزيمة بالعمال وإخراج المنتجين الأصغر من ساحة العمل. والحق أن شائعات قد راجت بأن ستاندارد أويل هي التي قامت بتمويل إضراب عام ١٩٠٤ سعيًا إلى هذا الهدف المزدوج(٥٥).

وفي القرن العشرين، مع بدء انتشار الإنارة الكهربائية في الحد من نمو الطلب على الكيروسين في البلدان الصناعية، كانت شركات النفط مضطرَّة إلى البحث عن استخدامات جديدة لمنتوجها. وقد تمثل الحل في تحويل النفط من وسيلة للإنارة إلى مصدر للطاقة الميكانيكية. وقد استُخدم في البداية في الغلايات كبديل مباشر عن الفحم لتحريك المحركات البخارية التبادلية، على شكل وقود نفطي. والحال أن تطور المحرك الذي يعمل بالاحتراق الداخلي، والذي انتشر بسرعة بعد عام ١٩٠٠، قد أعطى النفط استخدامًا لم يكن له بديل متاح في التوِّ والحال، وذلك في كل من المحرك الذي يعمل بالغازولين الخفيف الوزن ومحرك الديزل الأقوى[٥٦].

وفي القوقاز الواقع تحت السيطرة الروسية، كان عمال النفط قادرين بالفعل على الاستفادة من هذا التطور. فحقول باكو النفطية - في أذربيجان الحديثة- المتركزة حول المدينة والتي تحتل منطقة لا تزيد عن ١٢ ميلاً مربعًا، قد أنتجت أكثر من نصف بترول العالم لفترة قصيرة عند بداية القرن العشرين. والحال أن صناعة النفط، المرتبطة بخط سكك حديدية وبأنابيب تمتد إلى ميناء باطومي على البحر الأسود وبممرات مائية وسكك حديدية تمتد إلى بقية روسيا، قد دشنت الاحتجاجات التي بلغت أوجها في ثورة ١٩٠٥. والحاصل أن الاضطراب العمالي في جنوبي القوقاز قد بدأ في عامي ١٩٠١ و١٩٠٢ بإضرابات وتظاهرات قادها عمال الأنابيب ومعمل التكرير وميناء باطومي، بلغت أوجها في إضراب كبير من جانب عمال النفط في معمل روتشايلد وهو الإضراب الذي قُتل فيه ١٤ محتجًّا. وقد ظل منظمو الحركة العمالية، بمن فيهم جوزيف ستالين الشاب، على اتصال بحلفائهم في باكو[٥٧]. وقد بدأت الثورة الأوسع بإضراب عمال نفط باكو في يوليو/ تموز ١٩٠٣، والذي امتد على طول خط السكك الحديدية إلى عنابر تحويل القطارات وورش العمل في تفليس (تبليسي الآن)، النقطة الوسطى في خط السكك الحديدية عبر القوقاز، ثم إلى باطومي، ثم «كحريق منتشر عبر جنوبي روسيا»[٥٨]. وكان ذلك الإضراب أول إضراب عام في البلد، وهو الذي، كما رأينا، دفع روزا لوكسمبورج إلى الاعتراف بالقوة الجديدة للعمال المرتبطين، بحسب تعبيرها، بشكايات «اقتصادية» فردية، لا بتنظيم «سياسي»[٥٩]. وفي

ديسمبر/ كانون الأول ١٩٠٤، أعلن عمال نفط باكو إضرابًا عامًّا جديدًا، انطلقت منه ثورة ١٩٠٥.

ومع انطلاق الثورة، ذكر مراقبون محليون أن «الإضرابات العمالية كان أثرها في باكو أكثر شدة، ربما، مما في أي جزء آخر من أجزاء روسيا»[٦٠]. وقد زعم ستالين فيما بعد أن المهارات التنظيمية المتقدمة لعمال نفط باكو وحدّة صراعهم مع رجال صناعة النفط قد منحته خبرة أهّلَتهُ لأن يكون «فواعليًّا للثورة»[٦١]. فالواقع، على أي حال، أن قادة عمال النفط المضربين قد اختلفوا مع البلاشفة المحليين وتفاوضوا مع ملاك صناعة النفط على أول اتفاقية عمل في التاريخ الروسي، وفازوا بالحق في يوم عمل من تسع ساعات وإجازات مرضية مدفوعة الأجر ووقود مجاني وانتخبوا ممثلين للمصنع. وكانت مطالبهم السياسية تدعو إلى «عقد جمعية تأسيسية على أساس الاقتراع العام، المتساوي، المباشر والسرّي» وإلى «حرية التعبير والتنظيم والصحافة والإضرابات والنقابات»[٦٢].

والحال أن قوة عمال النفط قد عبرت عن حقيقة أن صناعة باكو لدى انعطافة القرن كانت منظَّمة ومرتبطة بأشكال كانت أكثر شبهًا بصناعات الفحم المعاصر لها في شمالي أوروبا ممَّا بإنتاج النفط في أماكن أخرى أو في فترات تالية. فأكثر من مائة مشروع قد أنتجت النفط في مساحة أميال مربعة قليلة، ما أدى إلى خلق شبكة كثيفة من أبراج الحفر وآبار التخزين المكشوفة والمحركات البخارية، المتقاطعة مع أنابيب تنقل النفط وتتولى التزويد بالمياه والبخار والغاز الطبيعي، ومع كابلات عالية الضغط تقوم بتوزيع الكهرباء. وعلى مسافة قصيرة أبعد، على ساحل بحر قزوين، كان هناك ما يزيد عن مائة معمل تكرير، بقواها العاملة الضخمة، وكان النفط يُنقل من هناك بالسفن البخارية والسكك الحديدية عبر أرجاء الإمبراطورية الروسية. والحال أن تقارب الآبار وورش العمل والمضخات وإمدادات الطاقة ومعامل التكرير قد خلق قوة عمل مركَّزة تملك القدرة على وقف تدفق إمدادات الطاقة عبر منطقة مترامية الأطراف[٦٣].

ويتمثل أسلوب ثان شابه فيه إنتاجُ باكو إنتاج صناعة الفحم المعاصرة له في أن نفطه قد استخدم بالدرجة الأولى ليس في الإنارة وإنما في إنتاج الطاقة البخارية. فخام باكو الثقيل قد احتوى على مقادير منخفضة نسبيًّا من

الهيدروكربونات الأكثر تطايرًا والتي يجري تكريرها لتصبح كيروسينًا، وقد أنتج هذا الخام نسبة أعلى من الرواسب النفطية الأنسب للاستخدام في الغلايات البخارية. وقد افتقر القوقاز إلى إمدادات الفحم والخشب الموجودة في بنسلفانيا ومناطق نفط أخرى، وهو نقص أدى إلى تشجيع استخدام النفط لإنتاج حرارة احتراق. وكان المهندسون في باكو قد استحدثوا رذاذًا تذريريًّا للغلايات ساعد على الاستخدام الفعال للنفط في توفير وقود للمحركات البخارية في السفن والسكك الحديدية. والحال أن الأسطول الروسي في بحر قزوين قد تحول من الفحم إلى النفط في سبعينيات القرن التاسع عشر، وبدأت السكك الحديدية الروسية تحولها المماثل في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وبحلول عام ١٨٩٠، سنجد أن جميع القطارات الروسية، فيما عدا القطارات في منطقة الفحم في حوض الدونيتس وفي سيبيريا، قد تحركت بالوقود النفطي، وكان استخدامه قد امتد إلى الصناعة التعدينية وإلى المصانع في الشمال. وعلى مدار العقد التالي، كان النفط مسؤولاً في المتوسط عن نسبة تُقَدَّرُ بواحد وأربعين في المائة من الاستهلاك التجاري للطاقة الأولية في روسيا[٦٤]. وكانت إضرابات عمال النفط التي دشنت ثورة ١٩٠٥ قادرة على شل شبكات النقل والنشاط الصناعي عبر أرجاء الإمبراطورية، بالقدر نفسه الذي كان بإمكان إضرابات عمال الفحم في شمالي أوروبا.

وخلافًا لأوروبا الشمالية – الغربية، كانت روسيا إمبراطورية متعددة الأعراق. وقد وجدت انقساماتها العرقية انعكاسًا وتوظيفًا لها في تنظيم صناعة باكو النفطية – وفي هزيمة ثورة ١٩٠٥. فالعمل غير الماهر في الصناعة قد قام به جزئيًّا أذربيچانيون محليون وجزئيًّا عمال مهاجرون من إيران، من كل من الجماعتين المتحدثة بالفارسية والمتحدثة بالأذربيچانية. أمَّا قوة العمل الماهرة فكانت بالأساس روسية وأرمنية. وأمَّا المديرون والملاك المحليون للمشروعات النفطية ومشروعات تجارية أخرى فكانوا في معظمهم من الأرمن، كان كثيرون منهم قد حققوا ازدهارًا في الرواج النفطي. وقد وصف مراقب بريطاني في الموقع باكو بأنها «من الناحيتين التجارية والإثنولوچية تُعَدُّ چوهانسبرج روسيا»، مقارنًا إياها بمدينة الترانسڤال السفلى التي تقوم باستخراج الذهب[٦٥]. وكانت حرب جنوب أفريقيا قد وطدت مؤخرًا نظام حكم ذاتي إمبراطوري قائم على نظام عمل ذي

طابع عنصري، جرى تطويره في صناعة استخراج المعادن، وهو نظام ستستمد منه بريطانيا أفكارًا بشأن «تقرير المصير الذاتي» في مناطق العالم العربي المنتجة للنفط (انظر الفصل الثاني).

والحال أن الحكومة الإمبراطورية الروسية قد ردت على الإضرابات الثورية بإطلاق المئات السود، وهم قوى مضادة للثورة ذات نزعة قومية متطرفة، كان سلاحها الرئيسي هو المذبحة الجماعية – الاستخدام المنظم لعنف الرعاع ضد الأقليات العرقية. والحاصل أن الجولة الأولى للعنف العرقي في باكو، في يناير/ كانون الثاني ١٩٠٥، كانت غير ناجحة و«أعطت دافعًا متجددًا للحركة العمالية». إلاّ أنه في سبتمبر/ أيلول التالي، اجتاح المئات السود المدينة، وأضرموا النيران في حقول النفط، وقاموا بإثارة المسلمين الأذربيجانيين وتسليحهم ضد الأرمن المسيحيين. فلقي الآلاف مصرعهم وحاق الشلل بصناعة النفط وتعرضت مطالب العمال الثورية للهزيمة[٦٦].

وعلى الرغم من العلاقات التي تشير إلى إمكان تحويل النفط إلى أداة لبناء الحريات السياسية، فإن أنماط التعبئة العمالية ونقل واستخدام الطاقة الموجودة في باكو لدى انعطافة القرن العشرين قد أثبتت أنها استثناء. وقد أثبت استخدام الانقسامات العرقية لتنظيم إنتاج النفط أنه أكثر عمومية، وسوف يُستخدم فيما بعد عبر مختلف أرجاء الشرق الأوسط[٦٧]. والحال أن القدرة على إضعاف قوة العمل بتقسيمها إلى مجموعات عرقية منفصلة، مع الإسكان والمعاملة المنفصلين للمديرين والعمال المهرة والعمال غير المهرة، كانت انعكاسًا للتوزيع المتباين لإنتاج النفط عبر العالم بالمقارنة مع الفحم، وتطوره بعد لا قبل صعود الصناعة الحديثة. وغالبًا ما كان نمو الإنتاج النفطي سريعًا، في مناطق بعيدة عن الجماعات السكانية الكبيرة، لخدمة مستخدمين بعيدين في أماكن اعتمدت في تصنيعها بالفعل على الفحم – ما يشكل حقيقة شجعت المنتجين على استيراد عمال من أماكن مختلفة ثم على تأبيد أشكال الانقسام العرقي. على أن هذا التباين كان مجرد عامل واحد من عوامل عدة جعلت إنتاج النفط مختلفًا بشكل متزايد عن إنتاج الفحم. وقد جرى إنتاج النفط باستخدام أساليب مائزة، وجرى نقله على طرق أطول وغالبًا أكثر مرونة، وذلك لأسباب ترتبط في جانب منها بالشكل الفيزيقي والكيميائي المغاير للكربون الذي

احتواه. ولكي نفهم فهمًا أفضل لماذا تباينت سياسة النفط عن سياسة الفحم، يجب أن ننظر في هذه العوامل.

التدفقات النفطية

بما أن النفط يصعد إلى سطح الأرض مدفوعا بضغط من باطن الأرض، إمَّا من ضغط ماء محصور تحته أو من ضغط غاز محصور فوقه، بالاعتماد أحيانـا على عمل المضخات، فإن إنتاجه قد تطلب قوة عمل أصغر من قوةَ العمـل التـي يتطلبها إنتاج الفحم وذلك من حيث مقدار الطاقة المنتَجَة[٦٨]. وقد ظل العمال فـوق الأرض، أكثر قربًا من الإشراف الذي يمارسه المديرون. وبما أن الكربون يتخـذ شكلاً سائلاً، فإن عمل نقل الطاقة يمكن القيام به بمجهود بشـري أقـل. ويمكـن لمحطات الضخ والأنابيب أن تحل محل السكك الحديدية كوسيلة لنقل الطاقـة مـن موقع الإنتاج إلى الأماكن التي تُستخدم فيها أو تُشحن إليها في الخـارج. وأسـاليب النقل هذه لم تتطلب فرقًا من البشر لمرافقة الوقود في رحلته، أو لشحنه وتفريغـه في كل محطة، أو للانكباب بشكل متواصل على تشغيل المحركـات والمحـولات والإشارات. والواقع أن خطوط الأنابيب قد اخترعت كوسيلة لتقليل قـدرة البشـر على تعطيل تدفق الطاقة. وقد جرى إدخال هذه الخطوط في بنسلفانيا في سـتينيات القرن التاسع عشر للتحايل على المطالب المتعلقة بالأجور والتي طرحهـا سـائقو الشاحنات الذين كانوا ينقلون براميل النفط إلى صهاريج السكك الحديدية في عربات تجرها الخيول[٦٩]. وقد استعارت باكو هذا الابتكار في العقد التالي من حافري آبار النفط الأميركيين، وذلك للسبب نفسه. وكانت خطوط الأنابيب عرضـة للتخريـب. وخلال ثورة ١٩٠٥ في روسيا، على سبيل المثال، ذكر القنصل البريطـاني فـي باطومي أن «عددًا كبيرًا من الأنابيب قد تَعَرَّض للثقب من جانب الثوار ومن ثم فقد أصبح غير ذي فائدة». لكن خطوط الأنابيب كانت أصعب على التعطيل من السكك الحديدية التي كانت تنقل الفحم، وكان بالإمكان إصلاحها بسرعة. وقد ذكر القنصل أن الضرر «لن يستغرق إصلاحه وقتًا طويلاً وأن الخـط سـيعمل قريبًـا علـى الأرجح»[٧٠].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن زيت الديزل والبترول أخف من الفحم ويتبخران بشكل أسهل، واحتراقهما يخلف رواسب قليلة بالمقارنة مع حرق الفحم. ولهذه الأسباب، كما لاحظ لويس مامفورد في عام ١٩٣٤، فإنهما

يمكن استهلاكهما بسهولة في مختلف الأماكن التي لا يمكن وضع الفحم فيها أو الوصول إليها فيها: فبما أن المحرك تغذيه الجاذبية أو الضغط فإنه ليس بحاجة إلى وقَّاد [عطشجي]. والحال أن أثر إدخال الوقود السائل وإدخال الوقادات الميكانيكية لحرق الفحم، في المشروعات البخارية الكهربائية وفي السفن البخارية، قد تمثل في تحرير جنس من عبيد السفن الشراعية، الوقادين[٧١].

والحاصل أن سيولة النفط وخفته النسبية قد جعلتا من المجدي شحنه بمقادير ضخمة عبر المحيطات. وبالمقابل، فإن القليل جدًّا من الفحم هو الذي كان قد عَبَرَ المحيطات، من الناحية التاريخية[٧٢]. ففي عام ١٩١٢، قامت بريطانيا بتصدير ثلث فحمها وكانت مسؤولة عن ثلثي الفحم المُصَدَّرِ بحرًا في العالم ؛ لكن ٩٠ في المائة تقريبًا من صادراتها قد ذهبت إلى المناطق المجاورة في أوروبا والبحر المتوسط[٧٣]. وعلى مدار القرن العشرين، استقرت نسبة الفحم المصدَّر على المستوى الدولي عند نحو ١٥ في المائة. وبالمقابل، فعلى أثر تطور ناقلات النفط البحرية في أواخر القرن التاسع عشر، كان بالإمكان نقل النفط بين القارات بأسعار رخيصة. ومن عشرينيات القرن العشرين فصاعدًا، جرى تصدير ما يتراوح بين نحو ٦٠ و٨٠ في المائة من الإنتاج النفطي العالمي. والحال أن نفطًا عظيم المقادير قد انتقل عبر المحيطات بحيث إن النفط قد اختص، بحلول عام ١٩٧٠، بنسبة ٦٠ في المائة من شحنات كل العالم السلعية المنقولة بحرًا[٧٤].

وبالمقارنة مع نقل الفحم بالسكك الحديدية، فإن نقل النفط بحرًا قد أزال عمل حمالي ووقادي الفحم، ومن ثم أزال قدرة العمال المنظَّمين على سحب عملهم من مفصل حساس في نظام الطاقة. وقد عمل الشحن عبر المحيطات خارج الفضاءات الترابية المحكومة بلوائح عمل وحقوق ديموقراطية أخرى تم كسبها في عصر الإضرابات الواسعة لعمال الفحم والسكك الحديدية. والواقع أن بوسع شركات الشحن البحري الإفلات من القوانين المنظِّمة للعمل إفلاتًا كليًا – وكذلك الإفلات

من دفع الضرائب- وذلك بتسجيل سفنها في بنما أو تحت «أعلام مناسبة» أخرى، مزيحة بذلك ماعساه يكون قد تبقى من قوى محدودة لتنظيم الحركة العمالية. (عندما انتقل إنتاج النفط فيما بعد إلى ما وراء البر القاري، في أماكن كخليج المكسيك، عوملت منصات استخراج النفط معاملة السفن كما سُجِّلت تحت أعلام مناسبة، الأمر الذي مكن موقع الإنتاج نفسه من العمل حرًّا من الضرائب المحلية ومن القوانين المنظِّمة للعمل).

وخلافًا للسكك الحديدية، فإن الشحن البحري عبر المحيطات لم يكن مُقَيَّدًا بالحاجة إلى السير على شبكة من المسارات المبنية وفق أغراض محدَّدة والتي تتميز بحمولة وتخطيط ومقاسات معينة. فغالبًا ما كانت ناقلات النفط البحرية تغادر الميناء دون أن تعرف وجهتها النهائية. فهي تبحر إلى نقطة في الطريق، ثم تتلقى تحديدًا لوجهة يقررها مستوى الطلب في مناطق مختلفة. والحال أن هذه المرونة قد انطوت على مجازفات: ففي مارس/ آذار ١٩٦٧ كانت أحد الأسباب في أول تسرب نفطي ضخم في العالم، كارثة توري كانيون قبالة ساحل كورنوول، والتي ساعدت على إطلاق ظهور حركة حماية البيئة، وهي الحركة التي سوف تشكل فيما بعد تهديدًا للصناعة التي تعتمد على الوقود الكربوني[٧٥]. لكن المرونة زادت من إضعاف قدرات القوى المحلية التي حاولت السيطرة على مواقع إنتاج الطاقة. فلو أدى إضراب عمالي، مثلاً، أو تأميم صناعة، إلى التأثير على موقع من مواقع الإنتاج، فإن بالإمكان تحويل طريق ناقلات النفط البحرية بسرعة لتوفير التزود بالوقود من مواقع بديلة.

وبعبارة أخرى، ففي حين أن حركة الفحم قد مالت إلى أن تشبه شبكات عصبية، ذات فروع في كل طرف وإن كانت القناة الرئيسية واحدة، الأمر الذي يخلق اختناقات ممكنة في ظروف عديدة، نجد أن النفط قد تدفق على طول شبكات غالبًا ما كانت لها خصائص لوحة توزيع الكهرباء، كشبكة كهرباء، حيث يوجد أكثر من طريق ممكن وحيث يمكن لتدفق الطاقة أن يبدل مساره لتجنب الاختناقات أو للتغلب على الانقطاعات.

والحال أن هذه التغيرات في الأسلوب الذي جرى به استخراج الطاقة الأحفورية ونقلها واستخدامها قد جعلت شبكات الطاقة أقل هشاشة في وجه المطالب

السياسية التي يطرحها من يحفظ عملهم سير عملها. وخلافًا لحركة الفحم، فإن تدفق النفط لا يمكن تحويله بسهولة إلى آلة تُمَكِّنُ أعدادًا كبيرة من الناس من ممارسة أشكال جديدة للقوة السياسية.

إنتاج الندرة

كانت هناك مجموعة أخرى من النواحي التي أثرت بها خصائص النفط المختلفة قياسًا إلى الفحم على إمكانياته الديموقراطية. فسيولة النفط وسهولة توزيعه النسبية قد واجهتا من سيطروا على الموارد النفطية وشبكات توزيعها بمشكلة جديدة. ففي كل من صناعتي الفحم والنفط، سعى المنتجون دومًا إلى تفادي المنافسة. فالمنافسة مع شركات مُنافِسَةٍ على الأسعار أو على الحصة في السوق قد دمرت الأرباح وهددت شركة بالخراب. وفي حالة الفحم، نجد أن التكلفة العالية لنقل الإمدادات عبر المحيطات قد أكدت أن المنتجين لا يواجهون منافسة إلاَّ داخل منطقتهم الخاصة. وقد تجنبوا المنافسة إمَّا عبر تكوين كارتيلات، كما في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، أو عبر إنشاء هيئات لتنظيم الأسعار والإنتاج، كجماعة الفحم والصلب الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي بريطانيا، أدت المنافسة إلى إلحاق الخراب بالشركات المنتجة، وقد قامت الدولة في عام ١٩٤٦ بتولي إدارتها.

وقد واجهت شركات النفط صعوبة أكبر بكثير في تجنب المنافسة. فمع ظهور ناقلة النفط البحرية الكبيرة في تسعينيات القرن التاسع عشر، لم تعد تكفي السيطرة على الإنتاج والتوزيع في منطقة واحدة فقط. وبما أن النفط يمكن أن ينتقل بسهولة فيما بين القارات، فقد كانت شركات البترول هشة في وجه وصول نفط أرخص من أماكن أخرى. وهذه الهشاشة، التي نادرًا ما يجري الاعتراف بها في تواريخ صناعة النفط، قد خلقت مجموعة أخرى من القيود على إمكانية إسهام البترول في الدمقرطة.

والحاصل أن الحلول التي استحدثتها شركات النفط لهذه المشكلة يمكن أن تسمى بأنها أسلوب تخريب. ففي عصر الفحم، كان العمال قد اكتشفوا القوة التي يمكن بناؤها من القدرة على وقف إمدادات الطاقة أو الحد منها أو تبطئتها. وقد

تمثل التحدي الذي واجه شركات النفط الكبرى في عمل شيء مماثل: إدخال القليل من التأخيرات والانقطاعات والضوابط التي من شأنها تعزيز سيطرة هذه الشركات، عبر الحد من تدفق الطاقة. وكان كراس إميل بوچيه الصادر في عام ١٩٠٩ حول التخريب قد انتهى إلى الإشارة إلى أن الطبقة الرأسمالية قد تكون المخرب الحقيقي. وبعد عقد من ذلك، على أثر نشر ترجمة إنجليزية للكراس في شيكاغو، قام العالم الاقتصادي الأميركي ثورشتاين ڤيبلن بتطوير هذه الفكرة[٧٦]. فقد كتب ڤيبلن أن الشركات الاستثمارية الكبرى إنما تعتمد في الحصول على أرباحها على شكل من أشكال التخريب. وهدفها ليس هو تعظيم الإنتاج، بل رفع الأسعار بالحد من الناتج لضمان تخريب. والحال أن «تاكتيكات ستاندارد أويل التافهة»، مثلاً، قد أثبتت كيف أن أرباحًا تتجاوز بكثير قدرة الأرصدة المستثمرة على تحقيق عائد معين قد نجمت عن «قوة الكبح» التي تمارسها الشركات الكبرى[٧٧]. وكانت هذه «الرسملة لانعدام الكفاءة» مربحة بشكل خاص مع سلعة كالنفط الذي كان إنتاجه رخيصًا نسبيًا لكنه صار حيويًا جدًا للمجتمع الصناعي بحيث إنه يمكن تحقيق أرباح عظيمة لو كان المعروض منه محدودًا. وقد تمثل هدف شركات النفط في أن تتوصل إلى السيطرة على المسارات ونقاط المعالجة وأعناق الزجاجات التي كان على النفط أن يتدفق عبرها، وذلك للحدّ من تطور قنوات منافسة، بدءًا بآبار النفط نفسها، ولاستخدام هذه السيطرة على نقاط المرور الإجبارية لتحويل تدفق النفط إلى أرباح.

وقد ساعدت الحربان العالميتان في القرن العشرين على تقييد إمدادات النفط وحركته، إلاَّ أنه في حقبة ما بين الحربين نجد أن كلاً من الشركات المحلية في الولايات المتحدة حيث كان معظم نفط العالم يتم إنتاجه آنذاك، وحفنة الشركات النفطية الساعية إلى السيطرة على التجارة الدولية، قد احتاجت إلى مجموعة جديدة من الآليات لتقييد إنتاج الطاقة وتوزيعها. والحال أن الخطط التي استحدثتها قد شملت حصصًا حكومية وضوابط سعرية في الولايات المتحدة وترتيبات بين الكارتيلات للتحكم في التوزيع العالمي للنفط وفي تسويقه، واتفاقات بين الكونسورتيومات لتبطئة تطوير اكتشافات نفطية جديدة في الشرق الأوسط، وقوى فاعلة سياسية للتعامل مع التهديد الذي يمثله أولئك الذين يعارضون في الشرق

الأوسط وفي أماكن أخرى نظام التخريب الذي تنفذه الشركات النفطية. والحاصل أن هذه الوجوه للسيطرة قد صاغت تطور الشركة النفطية عبر القومية، التي انبثقت بوصفها الجهاز القيادي مترامي الأطراف المنوط به فرض حدود على إمدادات النفط. ويمكننا اعتبار هذا التطور تشكيلاً لما سُمِّيَ بـ«منطقة تكنولوجية» - مجموعة من التنظيمات المنسقة وإن كانت واسعة التبعثر، والترتيبات الحسابية والبنى التحتية والإجراءات التقانية التي تجعل بعض الأشياء أو التدفقات تحت السيطرة[٧٨].

وتستكشف الفصول التالية الكيفية التي تم بها عمل ذلك"، بدءًا بالجهود المبذولة في أوائل القرن العشرين لمنع إنتاج النفط في الشرق الأوسط ثم للحد منه، والترتيبات التقانية والسياسية التي جعلت ذلك ممكنًا. وبعد الحرب العالمية الثانية، كما سوف نرى، عندما بدأت مقادير مهمة من النفط في التدفق من الشرق الأوسط (بعد نحو قرن من اكتشافه هناك)، جرت إضافة خطط أخرى لهذا الجهاز المنوط به إنتاج الندرة. وفي حين أن قوى ترمي إلى الحد من إنتاج النفط في الشرق الأوسط قد واصلت النمو، فإن تقانتين أخريين قد انبثقتا لتحويل وفرة الطاقة الكربونية إلى نظام إمدادات محدودة. وقد تمثلت التقانة الأولى في الجهاز الجديد لزمن السلم، جهاز «الأمن القومي»[٧٩]. وكانت الحرب العالمية الثانية قد أتاحت الفرصة للشركات النفطية الأميركية لاختزال معظم إنتاجها في الشرق الأوسط أو لوقفه. وفي عام ١٩٤٣، عندما طلب ابن سعود أموالاً لتعويضه عن فقدان عائدات النفط، قامت الشركات النفطية بحث واشنطون على تقديم قروض لملك العربية السعودية بموجب برنامج التأجير والإعارة. والحال أن هذه المدفوعات من أجل عدم إنتاج النفط قد جرى تصويرها على أنها ضرورة بالنسبة للأمن القومي الأميركي. وقد رمزت إلى بداية سياسة بعد الحرب جرى فيها تنظيم تعاون الحكومات المحلية في الحد من تدفق النفط، والمعارضة الأميركية لمن حاولوا زيادة المعروض منه وكأنهما نظام لـ«حماية» موردٍ نادر في مواجهة آخرين.

وقد انطوى الأسلوب الثاني لمنع وفرة الطاقة على البناء السريع لأساليب حياة في الولايات المتحدة تنتظم حول استهلاك مقادير غير عادية من الطاقة. وفي يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨، نجد أن جيمس فورستال، الذي عُيِّنَ قبيل ذلك كأول

وزير دفاع للبلد في ظل قانون الأمن القومي الجديد، قد ناقش مع بروستر جيننجس، رئيس شركة سوكوني- ڤاكيوم (أعيدت تسميتها فيما بعد بشركة موبيل أويل، وهي الآن شركة إكسون موبيل) كيف أنه «سيتعين على شركات السيارات الأميركية تصميم سيارة ذات أربعة سيلندرات في وقت ما في غضون السنوات الخمس القادمة، إن لم يكن بمقدورنا الوصول إلى نفط الشرق الأوسط»(٨٠). والحال أن شركات السيارات الأميركية قد قامت في السنوات التالية بتقديم العون عن طريق الاستعاضة عن المحركات القياسية ذات السيلندرات الستة بالـ V - 8 الجديدة بوصفها حلم كل أسرة من الطبقة الوسطى، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة متوسط القدرة الحصانية لمحركات سيارة الركاب الأميركية في غضون أقل من عشر سنوات(٨١). وبينما كان فورستال يتحدث، كانت شركة موريس موتور في بريطانيا تُعِدُّ لتحدي سيارة الڤولكسڤاجن بيتل الناجحة ذات السيلندرات الأربعة بالموريس ماينور ذات السيلندرات الأربعة، وكانت شركة ستروين تُعِدُّ لعمل الشيء نفسه بالـ 2CV ذات السيلندرين وكانت شركة BMW صانعة المحركات الألمانية تُعِدُّ لعمله بأول سيارة ركاب من إنتاجها بعد الحرب، إيزيتا ٢٥٠ ذات السيلندر الواحد. والحال أن السيارات الأوروبية قد تفوقت في مبيعاتها وفي طول عمرها على السيارات الأميركية رديئة التصميم، لكن هذه السيارات الأخيرة ساعدت على تصميم شيء أكبر. فهي قد أنتجت الأشكال ثقيلة الكربون لحياة الطبقة الوسطى الأميركية، وهي أشكالٌ، باجتماعها مع الترتيبات السياسية الجديدة في الشرق الأوسط، ستساعد شركات النفط على إبقاء النفط نادرًا بما يكفي للسماح بنمو أرباحها نموًا قويًا.

والحال أن قدرة العمال المنظَّمين على تكوين آلة سياسية انطلاقًا من شبكات نظام الطاقة المستند إلى الفحم ومن نقاطه المفصلية كانت قد صاغت أنواع السياسة الجماهيرية التي انبثقت، أو هددت بالانبثاق، في النصف الأول من القرن العشرين. وقد أدى صعود النفط إلى إعادة تنظيم شبكات الوقود الأحفوري بأشكالٍ كان من شأنها تبديل آليات الديموقراطية. فتبدلت إمكانيات طرح مطالب ديموقراطية في كل من البلدان التي اعتمدت على إنتاج البترول والبلدان التي اعتمدت في الأغلب على استخدامه.

ويمكن قول ما هو أكثر بكثير حول دور شركات النفط الكبـرى والشـركات صانعة السيارات في إنتاج وتعميم أساليب معيشة قائمة على مستويات جـد عاليـة من استهلاك الطاقة. وهذه المسألة ليست مسألة موازنة تاريخ إنتاج النفط وتوزيعه بتحليل لاستهلاكه، بقدر ما أنها مسألة فهم أن الإنتاج قد انطوى على إنتاج كل من الطاقة وأشكالِ حياةٍ كانت متوقفة بشكل متزايد على تلك الطاقة.

هوامش الفصل الأول

1. E. A. Wrigley, 'Two Kinds of Capitalism, Two Kinds of Growth', in *Poverty, Progress, and Population*, Cambridge, UK: CUP, 2004: 68–86.

   حلّ الفحم محل الخشب ومواد كتل حيوية أخرى بوصفه المصدر الرئيسي للطاقة المُستَخدَمَة تجاريًا على مستوى العالم منذ وقت مبكر كثمانينيات القرن التاسع عشر، إلاّ أنه حتى جانب لا بأس به من القرن العشرين كان معظم هذه الطاقة الأحفورية يُستهلك من جانب مجرد حفنة من البلدان.

   Bruce Podobnik, *Global Energy Shifts: Fostering Sustainability in a Turbulent Age*, Philadelphia: Temple University Press, 2006: 5.

2. Rolf Peter Sieferle, *The Subterranean Forest: Energy Systems and the Industrial Revolution*, Cambridge, UK: White Horse Press, 2001: 78–89; and 'Why Did Industrialization Start in Europe (and not in China)?' in Rolf Peter Sieferle and Helga Breuninger, eds, *Agriculture, Population and Economic Development in China and Europe*, Stuttgart: Breuninger-Stiftung, 2003. See also Vaclav Smil, *Energy in Nature and Society: General Energetics of Complex Systems*, Cambridge, MA:MIT Press, 2008: 207.

3. Alessandro Nuvolari and Bart Verspagen, 'Technical Choice, Innovation and British Steam Engineering, 1800–1850', *Economic History Review* 62, 2009: 685–710; Alessandro Nuvolari, Bart Verspagen and Nick von Tunzelmann, 'The Early Diffusion of the Steam Engine in Britain, 1700–1800: A Reappraisal', *Cliometrica*, 5 March 2011, 1–31; Alessandro Nuvolari, 'Collective Invention During the British Industrial Revolution: The Case of the Cornish Pumping Engine', *Cambridge Journal of Economics* 28, 2004: 347–63.

4. Sieferle, 'Why Did Industrialization Start?': 17–18.

5. John W. Kanefsky, 'Motive Power in British Industry and the Accuracy of the 1870 Factory Return', *Economic History Review* 32: 3, August 1979: 374.

   بعد ١٩٧٣، بدأ معدل الزيادة في التباطؤ، حيث وصل إلى ٨٥,٠٠٠ ميجا واط (الإحصاءات موجودة على موقع www.decc.gov.uk). أمّا الإنتاج التراكمي النهائي للفحم البريطاني،

والذي هبط الآن إلى مستوى منحدر من حفنة من المناجم المتبقية، فمن المتوقع أن يكون نحو ٢٩ Gt (بليون طن متري).

David Rutledge, 'Estimating Long-Term World Coal Production with Logit and Probit Transforms', *International Journal of Coal Geology* 85: 1, 2011: 23–33.

بقيمة إسمية للطاقة قدرها ٢٧ GJ للطن الواحد، يُعَدُّ هذا مساويا للإنتاج التراكمي لنفط العربية السعودية من عام ١٩٣٦ إلى عام ٢٠٠٨، والذي يُقدّرُ بـ ١٢٨ Gb (بليون برميل)، بقيمة إسمية للطاقة قدرها ٦,١ GJ للبرميل الواحد من النفط (مساو).

6. Wrigley, 'Two Kinds of Capitalism':75.

7. Jeffrey S. Dukes, 'Burning Buried Sunshine: Human Consumption of Ancient Solar Energy',*Climatic Change* 61: 1–2, November 2003: 33–41 (figures from 1997); Helmut Haberl, 'The Global Socioeconomic Energetic Metabolism as a Sustainability Problem',*Energy* 31: 1, 2006: 87–99.

8. Sieferle, *Subterranean Forrest*; Kenneth Pomeranz, *The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy*, Princeton: Princeton University Press, 2000; Haberl, 'Global Socioeconomic Energetic Metabolism'.

9. Pomeranz, *Great Divergence*; Wrigley, 'Two Kinds of Capitalism;' Terje Tvedt, 'Why England and Not China and India? Water Systems and the History of the Industrial Revolution',*Journal of Global History* 5: 1, 2010: 29–50.

10. Pomeranz, *Great Divergence*.

11. Jacques Rancière, *Hatred of Democracy*, London and New York: Verso, 2009; Bernard Manin, 'The Metamorphoses of Representative Government',*Economy and Society* 23: 2, 1994: 133–71; and Mark Knights, *Representation and Misrepresentation in Later Stuart Britain: Partisanship and Political Culture*, Oxford: OUP, 2006.

التغيرات في القيود على التصويت في الحالة البريطانية مشروحة في

Neal Blewett, 'The Franchise in the United Kingdom 1885–1918',*Past and Present* 32, December 1965.

12. Geoff Eley, *Forging Democracy: The History of the Left in Europe, 1850-2000*,Oxford: OUP, 2002,

يشدد على التحول الدستوري الأوروبي العام الذي عرفته ستينيات القرن التاسع عشر بوصفه أساسًا للدور التالي لليسار في خلق الديموقراطية.

13. Eric Hobsbawm, *The Age of Empire, 1875–1914*, New York: Vintage, 1989: 88.

14. Sidney Pollard, *Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760–1970*, Oxford: OUP, 1981: 120–1.

قام رأس المال الأوروبي أيضًا بتطوير موارد الفحم في أماكن تفصل بينها مسافات شاسعة، في كل من المستعمرات البريطانية – ناتال والترانسفال، أجزاء من كوينز لاند ونيو ساوث ويلز، والبنغال الغربية – وفي حوض الدونيتس في روسيا.

١٥. كانت المعدلات الإضرابية لكل ١٠٠٠ عامل في مجال استخراج الفحم وفي جميع الصناعات، بحسب الترتيب، ١٣٤ و٧٢ (١٨٨١ – ١٨٨٦) ؛ ٢٤١ و٧٣,٣ (١٨٨٧ – ١٨٩٣) ؛ ٢١٥ و٦٦,٤ (١٨٩٤ – ١٩٠٠) ؛ و٢٠٨ و٨٦,٩ (١٩٠١ – ١٩٠٥).

P.K. Edwards, *Strikes in the United States, 1881–1974*, New York: St Martin's Press, 1981: 106.

16. Podobnik, *Global Energy Shifts.*

17. Clark Kerr and Abraham Siegel, 'The Interindustry Propensity to Strike: An International Comparison', in Arthur Kornhauser, Robert Dubin and Arthur M. Ross, eds,*Industrial Conflict*, New York: McGraw-Hill, 1934: 192.

تشدد التواريخ الأحدث على تنوع جماعات العمل المنجمي وتعقد تشابكاتها السياسية مع الجماعات الأخرى ومع ملاك المناجم ومع سلطات الدولة.

Roy A. Church, Quentin Outram and David N. Smith, 'The Militancy of British Miners, 1893–1986: Interdisciplinary Problems and Perspectives',*Journal of Interdisciplinary History* 22: 1, 1991: 49–66; Royden Harrison, ed., *Independent Collier: The Coal Miner as Archetypal Proletarian Reconsidered*,New York: St Martin's Press, 1978; Roger Fagge, *Power, Culture, and Conflict in the Coalfields: West Virginia and South Wales, 1900–1922*, Manchester: Manchester University Press, 1996; John H.M. Laslett, *Colliers Across the Sea:A Comparative Study of Class Formation in Scotland*

and the American Midwest, 1830–1924, Champaign, IL: University of Illinois Press, 2000.

18. Carter Goodrich, *The Miner's Freedom:A Study of the Working Life in a Changing Industry*, Boston: Marshall Jones Co., 1925: 19.

19. Goodrich, *Miner's Freedom*: 14; Podobnik, *Global Energy Shifts*: 82–5.

حول الاستقلالية النسبية لعمال مناجم الفحم وفقدانها في ظل الميكنة، انظر أيضًا

Keith Dix, *What's a Coal Miner to Do? The Mechanization of Coal Mining*, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988;

و

Chris Tilly and Charles Tilly, *Work Under Capitalism*, Boulder, CO: Westview Press, 1998: 43–51.

٢٠. إذا بقينا مع إنجلترا وحدها، فإن الكتاب الكلاسيكي من تأليف E.P.Thompson

The Making of the English Working Class,New York: Pantheon Books, 1964,

إنما يشهد بما يكفي على ذلك. وحول هشاشة الحياة، انظر

Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, New York: Farrar & Rhinehart, 1944;

و

Judith Butler, *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence*, New York: Verso, 2004.

21. Donald Quataert, *Miners and the State in the Ottoman Empire: The Zonguldak Coalfield, 1822–1920*, New York: Berghahn Books, 2006; Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882–1954*, Princeton: Princeton University Press, 1987: 23, 27–31.

22. Kathleen Canning, *Languages of Labor and Gender: Female Factory Work in Germany, 1850–1914*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1996: 130–3; G. V. Rimlinger, 'Labour and the State on the Continent, 1800–1939',*The*

Cambridge Economic History of Europe, vol. viii, The Industrial Economies: The Development of Economic and Social Policies, ed. Peter Mathias and Sidney Pollard, Cambridge, UK: CUP, 1989: 576–8.

23. 'Labor's Cause in Europe: The Kaiser's Conference and the English Strike',*New York Times*, 16 March 1890: 1.

24. Geoff Brown, *Sabotage: A Study in Industrial Conflict*, Nottingham: Bertrand Russell Peace Foundation for Spokesman Books, 1977.

25. Émile Pouget, *Le Sabotage*, Paris: M. Rivière, 1911[1909], English translation, *Sabotage*, transl. Arturo M. Giovannitti, Chicago: C.H. Kerr & Co., 1913.

٢٦. يسجل معجم أوكسفورد للغة الإنجليزية أول استخدام للمصطلح في الإنجليزيــة، فــي عــام ١٩١٠، حيث ورد في مقال في التشرش تايمز يأسف لـ«التخريب الذي يمارســه عمــال السكك الحديدية الفرنسيون». وخلال الحرب العالمية الأولى، استخدمت الكلمة في العمليــات العسكرية للإشارة إلى تعطيل موارد العدو أو تدميرها، بإعطائها معنى عنف متعمَّد. إلاّ أنــه في عام ١٩٢١، قام ثورشتاين فيبلن بوصف معناها العام بأنه «أي مناورة للتبطئة أو لانعدام الكفاءة أو لـ"الكلفته" أو للعرقلة»، أو ما سماه اتحاد عمال العالم الصناعيين بـــ«الســحب النزيه للكفاءة».

Thorstein Veblen, *The Engineers and the Price System*, New York: B.W. Huebsch, 1921: 1.

٢٧. ورد في *Le Sabotage*, in Pouget, متاح على موقع raforum.apinc.org.

28. Smil, *Energy in Nature and Society*: 228–30.

٢٩. في واحدة من أسوأ كوارث المناجم، أدى انفجار للغاز إلى تدمير مــنجم كــوريير فــي ١٠ مارس/ آذار ١٩٠٦، مُخلِّفًا ١١٠٠ قتيل.

Robert G. Neville, 'The Courrières Colliery Disaster, 1906',*Journal of Contemporary History* 13: 1, January 1978: 33–52.

30. Beverly J. Silver, *Forces of Labor: Workers' Movements and Globalization Since 1870*, Cambridge, UK: CUP, 2003: 98,

يبين أن الإضرابات كانت متركزة في هذه الصناعات لا في الصناعات التصنيعية.

31. John H.M. Laslett, 'State Policy Towards Labour and Labour Organizations, 1830–1939: Anglo-American Union Movements',*Cambridge Economic History of Europe*, vol. 8: 522.

32. Randolph S. Churchill, *Winston S. Churchill: Young Statesman 1901–1914*, London: Heinemann, 1967: 365.

33. Friedrich Engels, 'The Bakunists at Work', in Karl Marx and Friedrich Engels, *Revolution in Spain*, London: Lawrence & Wishart, 1939, first published in *Der Volksstaat*, 31 October,and 2 and 5 November 1873; see also Adrian Shubert, *The Road to Revolution in Spain: The Coal Miners of Asturias 1860–1934*, Urbana: University of Illinois Press, 1987.
كان رفض الإضراب العام جزءًا من معركة ماركس وإنجلس مع الفوضويين، الذين يقودهم باكونين – وهي معركة أدت إلى انهيار الأممية الأولى. وقد دعا الفوضويون إلى تمرد واسع يستند إلى المحليات، يجسده الإضراب العام. أمّا ماركس وإنجلس فقد ناديا بالتنظيم المتواصل للطبقة العاملة من أجل كسب إصلاحات سياسية من شأنها تمكين الطبقة العاملة من كسب سلطة الدولة على المستوى القومي. وقد ذهبا إلى أن دور النقابات، فضلاً عن كسب تحسينات اقتصادية داخل مكان العمل، إنما يتمثل في حفز التربية السياسية للطبقة العاملة بحيث تعمل هذه الطبقة بشكل متزايد من أجل مصالحها الجماعية. انظر
Paul Thomas, *Karl Marx and the Anarchists*, London: Routledge & Kegan Paul, 1980: 249–340.

34. Ernest Mahaim and Harald Westergaard, 'The General Strike in Belgium, April 1902',*Economic Journal* 12: 47, 1902; Janet L. Polasky, 'A Revolution for Socialist Reforms: The Belgian General Strike for Universal Suffrage',*Journal of Contemporary History* 27, 1992, 449–66; Carl E. Schorske, *German Social Democracy, 1905–1917: The Development of the Great Schism*, Cambridge: Harvard University Press, 1983: 28–58.

35. Rosa Luxemburg, *The Mass Strike, the Political Party, and the Trade Unions*, a translation of *Massenstreik, Partei und Gewerkschaften* [1906], Detroit: Marxist Educational Society, 1925: 44.
قدم جورج سوريل تأملات معاصرة أخرى حول القوة الجديدة للإضراب العام، وذلك في كتابه
Reflections on Violence, transl. Thomas Ernest Hulme, New York: B. W. Huebsch, 1914 [1908].

36. David Corbin, *Life, Work, and Rebellion in the Coal Fields: The Southern West Virginia Miners, 1880–1922*, Champaign, IL: University of Illinois Press, 1981; Thomas E. Reifer, 'Labor, Race and Empire: Transport Workers and Transnational Empires of Trade, Production, and Finance', in Gilbert G. Gonzalez, Raul A. Fernandez, Vivian Price, David Smith,and Linda Trinh Võ, eds, *Labor Versus Empire: Race, Gender, and Migration*,London: Routledge, 2004: 17–36; Rimlinger, 'Labour and the State': 582, 587.

37. William Lyon Mackenzie King, *Industry and Humanity: A Study in The Principles Underlying Industrial Reconstruction*, Boston: Houghton Mifflin, 1918: 494–5.

38. Thomas G. Andrews, *Killing for Coal: America's Deadliest Labor War*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2008; Ron Chernow, *Titan: The Life of John D. Rockefeller, Sr.*, New York: Random House, 1998: 571–90.

39. Jonathan Rees, *Representation and Rebellion: The Rockefeller Plan at the Colorado Fuel and Iron Company, 1914–1942*, Boulder, CO: University Press of Colorado, 2010.

٤٠. مقارنة سوف استكشفها في الفصل الثالث، حيث أنظر في تبني بريطانيا لسياسة «تقرير المصير الذاتي» كأسلوب لحكم مناطق النفط في العالم العربي.

٤١. ورد في

Lizabeth Cohen, *Making a New Deal: Industrial Workers in Chicago, 1919–1939*, Cambridge, UK: CUP, 1990: 171–2.

42. 'William Lyon Mackenzie King',*Dictionary of Canadian Biography Online*, at www.biographi.ca.

٤٣. على الرغم من الزيادة الواسعة في إنتاج الثروة في القرن التاسع عشر، فإن تدابير الرعاية الاجتماعية الإنسانية حتى في البلدان الصناعية لم تبدأ في التحسن إلا في القرن العشرين.

John Coatsworth, 'Welfare',*American Historical Review*101: 1, 1996.

44. Susan Pedersen, 'The Failure of Feminism in the Making of the British Welfare State',*Radical History Review* 43, 1989: 86–110.

45. 'The Last Traffic Jam',*Time*, 15 December 1947; Myron L. Hoch, 'The Oil Strike of 1945',*Southern Economic Journal* 15, 1948: 117–33.

46. Anthony Carew, *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit: Wayne State University Press, 1987; Victoria de Grazia, *Irresistible Empire: America's Advance through Twentieth-Century Europe*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005: 336–75.

47. Darryl Holter, *The Battle For Coal: Miners and the Politics of Nationalization in France, 1940–1950*,DeKalb: Northern Illinois University Press, 1992; Adam Steinhouse, *Worker's Participation in Post-Liberation France*, Lanham: Lexington Books, 2001. Gabrielle Hecht, *The Radiance of France: Nuclear Power and National Identity after World War II*, Cambridge, MA: MIT Press, 1998,

يستكشف المعارك التالية التي دارت بين النقابات العمالية من أجل صوغ دور سياسي للعمال بعد الحرب وذلك من خلال موقعهم في إنتاج شكل جديد للطاقة – هو الطاقة النووية.

48. Alexander Werth, *France, 1940–1955*, New York: Henry Holt, 1956: 351.

49. Carew, *Labour Under the Marshall Plan*: 136.

50. Raymond G. Stokes, *Opting for Oil: The Political Economy of Technical Change in the West German Industry, 1945–1961*, Cambridge, UK: CUP, 1994: 96.

أنفقت إدارة التعاون الأوروبي (الوكالة المسؤولة عن إدارة برنامج إعادة بناء أوروبا) ٢٤ مليون دولار على زيادة بناء معامل التكرير ؛ أمّا الدولارات التي أخرجتها الاعتمادات المالية لإدارة التعاون الأوروبي من أبواب إنفاق أخرى، كمشتريات النفط، فقد جرى تحويلها إلى بناء معامل التكرير، وذلك جنبًا إلى جنب تمويلات إدارة التعاون الأوروبي المقابلة.

David S. Painter, 'The Marshall Plan and Oil',*Cold War History*9: 2, May 2009: 168.

وقد مثّل بناء معامل تكرير النفط وسيلة مهمة لتقليل النقص الحاد في الدولارات عند البلدان الأوروبية، كما ذكر بول هوفمان، مدير إدارة التعاون الأوروبي، للكونجرس، فهو قد مكن هذه البلدان من استيراد نفط خام بدلاً من استيراد منتجات نفطية مكررة أكثر تكلفة. ومع أن أحد الأهداف المعلنة لبرنامج إعادة بناء أوروبا كان يتمثل في معالجة نقص الدولارات، فإن شركات النفط الأميركية قد ناضلت بنجاح من أجل الحد من استخدام أموال برنامج إعادة بناء أوروبا في بناء معامل تكرير للنفط.

US Congress, House of Representatives, Committee on Interstate and Foreign Commerce, Petroleum Study, Progrèss Report, 15 May 1950, 81st Congress, 2nd Session.

51. David Painter, 'Oil and the Marshall Plan',*Business History Review* 58: 3, 1984: 362; Painter, 'Marshall Plan and Oil': 164–5; Nathan Citino, 'Defending the "Postwar Petroleum Order": The US, Britain, and the 1954 Saudi-Onassis Tanker Deal',*Diplomacy and Statecraft* 11: 2, 2000: 137–160; Fred Block, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present*, Berkeley: University of California Press, 1977.

52. James Forrestal, 'Diaries of James V. Forrestal, 1944–1949', vols 9–10, 6 January 1948, in 'James V. Forrestal Papers, 1941–1949', Princeton: Seeley G. Mudd Manuscript Library. See also ibid., vols 7–8, 2 May 1947; Painter, 'Oil and the Marshall Plan': 361–2.

53. *Kern County Union Labor Journal*, 10 November 1917 and 18 May 1918, cited in Nancy Quam-Wickham, 'Petroleocrats and Proletarians: Work, Class and Politics in the California Oil Industry 1917–1925', PhD dissertation, Department of History, University of California, Berkeley, 1994: 13–14.

54. Quam-Wickham, 'Petroleocrats and Proletarians'.

55. Alison Fleig Frank, *Oil Empire: Visions of Prosperity in Austrian Galicia*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007: 140–72.

٥٦. كانت أول سفينة عابرة للمحيطات مجهزة بمحرك ديزل ناقلة نفط، هي الناقلة **فولكانوس**، التي بُنيت لشركة رويال داتش وجرى تدشينها في ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٠.

Frederik Carel Gerretson, *History of the Royal Dutch*, 4 vols, Leiden: E.J. Brill, 1953–57, vol. 4: 54–5.

57. Ronald Grigor Suny, *The Making of the Georgian Nation*, 2nd edn, Bloomington: Indiana University Press, 1994: 162–4; Robert Service, *Stalin: A Biography*, Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2005: 48–50.

58. Robert W. Tolf, *The Russian Rockefellers: The Saga of the Nobel Family and the Russian Oil Industry*,Stanford, CA: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976: 156.

59. Luxemburg, *Mass Strike*: 44.

60. Report from Mr Vice-Consul Urquhart, Baku, appended to Mr Consul Stevens, 'Report for the Year 1905 on the Trade and Commerce of Batoum and District'. 26 March 1906: 13, in *United Kingdom Parliamentary Papers, House of Commons*, vol. cxxvii, Command Paper 2682, no. 3566 Annual Series, Diplomatic and Consular Reports, Russia, 1906.

٦١. كلمات ستالين، المأخوذة من خطبة ألقاها في عام ١٩٢٦ أمام عمال السكك الحديدية، ترد في
Ronald Grigor Suny, 'A Journeyman for the Revolution: Stalin and the Labour Movement in Baku, June 1907–May 1908',*Soviet Studies* 23: 3, 1972: 373.

62. Solomon M. Schwarz, *The Russian Revolution of 1905: The Workers' Movement and the Formation of Bolshevism and Menshevism*, transl. Gertrude Vakar, Chicago: University of Chicago Press, 1967,Appendix 6: 'The Baku Strike of December, 1904: Myth and Reality': 303; Beryl Williams, '1905: The View from the Provinces', in Jonathan Smele and Anthony Haywood, eds,*The Russian Revolution of 1905*, London: Routledge, 2005: 47–8.

63. Tolf, *Russian Rockefellers*: 145–7.

تحليلي في هذه الفقرة وفي الفقرة التالية يعتمد على
Richard Ryan Weber, 'Power to the Petrol: How the Baku Oil Industry Made Labor Strikes and Mass Politics Possible in the Russian Empire (and beyond)', MA thesis, Program in Liberal Studies, Columbia University, May 2010.

64. Tolf, *Russian Rockefellers*: 70–1; N. L. Madureira, 'Oil in the Age of Steam'*Journal of Global History* 5: 1, 2010: 79.

65. James Dodds Henry, *Baku: An Eventful History*, New York: Arno Press, 1977 [1905]: 12; Arthur Beeby-Thompson, *The Oil Fields of Russia*, London: Crosby Lockwood & Son, 1904: 125–6; Hassan Hakimian, 'Wage Labor and Migration: Persian Workers in Southern Russia, 1880–1914,' *International Journal of Middle East Studies* 17: 4,1985: 443–62.

66. Report from Mr Vice-Consul Urquhart: 13; Tolf, *Russian Rockefellers*: 156–60; Henry, *Baku*, 149–218.

٦٧. انظر

Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009.

٦٨. عند استخراج النفط يهبط الضغط في الخزان. وعندئذ يمكن استخدام المضخات لإخراج مزيد من النفط إلى السطح، أو زيادة ضغط الخزان بدفع الماء أو الغاز في آبار ثانوية.

69. Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*, New York: Simon & Schuster, 1991: 33.

70. Mr Consul Stevens, 'Report for the Year 1905': 8.

71. Lewis Mumford, *Technics and Civilization*, New York: Harcourt, Brace, 1934: 235.

٧٢. كان الاستثناء الرئيسي هو الفحم البخاري عالي الجودة المستخرج من ساوث ويلز، والذي يُعَدُّ ضروريًا للبحرية وللبواخر السريعة، والذي كان يُشحن بحرًا إلى محطات التزويد البريطانية بالفحم فيما وراء البحار

(H. Stanley Jevons, *The British Coal Trade*, London: E.P. Dutton, 1915: 684).

والواقع أن نصف الفحم الذي شحنته بريطانيا بحرًا إلى خارج أوروبا في العقد الممتد من عام ١٩٠٣ إلى عام ١٩١٣ قد ذهب إلى مكانين اثنين فقط – ريو دي لابلاتا في أميركا الجنوبية، وقناة السويس

Canal (Rainer Fremdling, 'Anglo-German Rivalry in Coal Markets in France, the Netherlands and Germany, 1850–1913',*Journal of European Economic History* 25: 3, 1996:Table 2).

وتاريخيًا، فإن شحنات الفحم بعيدة المسافات من بريطانيا كان بالإمكان استخدامها كصابورات أو ثقّالات، وقد استفادت من الأسعار المنخفضة للنقل على المقطورات

(William Stanley Jevons, *The Coal Question*, London: Macmillan, 1865: 227).

73. H.S. Jevons, *British Coal Trade*: 676–84.

المؤرخ الاقتصادي تشارلز كايندلبرجر، أحد واضعي مشروع مارشال والذي كان رئيسًا لشعبة مختصة بالإمدادات العسكرية في مكتب الخدمات الاستراتيجية في ١٩٤٢ – ١٩٤٤، أعاد إلى الأذهان أنه، لدى نشوب الحرب العالمية الثانية،

كان الفحم يعتبر شيئًا لا يتحرك عبر قوامات مائية كبيرة. وقد جرى شحنه بحرًا إلى محطات بريطانية للتزويد بالفحم، إلاّ أنه ما كان بإمكانك توقع أن تكون التجارة الدولية عبر المحيطات شيئًا منتظمًا. ومع ذلك فعندما جاءت الحرب، واحتجنا إلى توصيل الفحم إلى أوروبا، بدأنا في إخراج الفحم ... كانوا يُحمّلونه في دلاء محارية إلى صنادل في بيوجيت ساوند لكي تذهب إلى أوروبا، أو لترسو في تكساس وبورتلاند ومين، وكل مكان.

Richard D. McKinzie, 'Oral History Interview with Charles P. Kindleberger', Independence, MO: Harry S. Truman Library: 108–9, at www.trumanlibrary.org/oralhist/kindbrgr.htm.

٧٤. في عام ٢٠٠٥، تم استهلاك ٨٦ في المائة من الإنتاج العالمي للفحم داخل بلد الإنتاج

International Energy Agency, 'Coal in World in 2005', at www.iea.org. For oil, see Podobnik, *Global Energy Shifts*: 79;

وبالنسبة للنفط، انظر

United Nations Commission on Trade and Development, *Review of Maritime Transport 2007*, Geneva: UNCTAD, 2007.

وبالنسبة لرقم عام ١٩٧٠ (الذي يشير إلى الأطنان المنقولة، بالأميال، من النفط الخام والمنتجات النفطية)، انظر

In 1970 coal accounted for less than 5 per cent of seaborne trade.

وفي عام ١٩٧٠، اختص الفحم بأقل من ٥ في المائة من التجارة المحمولة بحرًا.

٧٥. التوري كانيون، وهي ناقلة نفط يملكها فرع في برمودا لشركة يونيون أويل أوف كاليفورنيا، مسجلة في ليبيريا، مؤجرة لشركة BP، بُنيت في عام ١٩٥٩ وأعيد بناؤها في عام ١٩٦٦ في ترسانة يابانية لزيادة حجمها من ٦٠٠٠٠ ١ طن من غير حمولة إلى ٠٠٠ ١١٩ طن من غير حمولة، جنحت قبالة ساحل كورنوول، إنجلترا، في مارس/ آذار ١٩٦٧. وكانت الناقلة قد أبحرت دون أن تعلم وجهتها النهائية، وكانت تفتقر إلى خرائط ملاحية تفصيلية عن ساحل جنوبي – غرب إنجلترا. والحال أن الأضرار التي أصابت خط الساحل والحياة البرية قد فاقم منها غيابُ أساليب للتعامل مع التسربات النفطية الضخمة. وقد حاولت الحكومة البريطانية حرق النفط بجعل سلاحها الجوي يقصف الناقلة بالنابالم، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الأضرار وكَشَفَ من دون قصد عن كلٍ من حيازة السلاح الجوي البريطاني للسلاح المثير للجدل وعدم دقة القاذفات (أكثر من ربع القنابل أخطأت هدفها)

John Sheail, 'Torrey Canyon: The Political Dimension', *Journal of Contemporary History* 42: 3, 2007: 485–504; Cabinet Office, *The Torrey Canyon*, London: HMSO, 1967.

76. Thorstein Veblen, *An Inquiry Into the Nature of Peace and the Terms of Its Perpetuation*, New York: Macmillan, 1917, rev. edn 1919: 167–74; *On the Nature and Uses of Sabotage*, New York: Oriole, 1919; and *The Industrial System and the Captains of Industry*, New York: Oriole, 1919.

مؤخرًا جدًّا، لقيت محاجة ڤيبلن تطويرًا لها من جانب

Shimshon Bichler and Jonathan Nitzan, *The Global Political Economy of Israel*, London: Pluto Press, 2002.

77. Thorstein Veblen, 'On the Nature of Capital', *Quarterly Journal of Economics*23: 1, 1908: 104–36.

78. Andrew Barry, 'Technological Zones,' *European Journal of Social Theory* 9: 2, 2006: 239–53.

طرحت مواد خام أخرى مشكلات مماثلة خاصة بتنظيم الإنتاج العالمي من أجل الحيلولة دون المنافسة. على أن أيًّا منها لم يكن رخيصًا في إنتاجه ونقله رخص إنتاج النفط ونقله، أو قابلاً للاستخدام بمثل هذه المقادير الضخمة، ولذا فإنها لم تحفز النطاق نفسه الذي حفزته الحاجة إلى تقانات لإنتاج الندرة. وحول بناء الآلات السياسية، انظر أيضًا

Andrew Barry, *Political Machines: Governing a Technological Society*, London: Athlone Press, 2001.

٧٩. تميل التواريخ الانتقادية للسياسة النفطية الدولية الأميركية إلى قبول «الأمن القومي» كمفهوم يشكل إطارًا لتاريخ النفط، كاشفة معناه الحقيقي إمَّا من زاوية منطق التوسع الرأسمالي الذي يواجه ندرة حتمية في الموارد – كما في

Michael Klare, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*, New York: Henry Holt, 2001

و

Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy, New York: Metropolitan Books, 2008

– أو من زاوية الحاجة إلى قوة إمبراطورية لتأمين شروط التوسع الرأسمالي– كما في

Simon Bromley, *American Hegemony and World Oil*, University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 1991.

و

'The United States and the Control of World Oil',*Government and Opposition* 40: 2, 2005: 225–55.

والحال أن تفسير النفط من زاوية أشكال منطق التوسع الرأسمالي إنما يقود مثل هذه التواريخ إلى تجاهل العمل الاجتماعي – التقاني الذي يجب القيام به لتحويل الصراعات المتعددة بشأن النفط إلى مروية فريدة لصعود منطق رأس المال وتحقيق استقراره. وحول قـدرة الفرقـاء النفطيين الأميركيين على صوغ برنامجيم من زاوية «الأمن القومي» وحول إعادة إنتاج هذا المنظور في البحوث والدراسات، انظر

Vitalis, *America's Kingdom.*

80. Forrestal, 'Diaries', vols 9–10.
قدّمَ المحاجة نفسها في اجتماع لمجلس الوزراء في ١٦ يناير/ كانون الثاني ١٩٤٨
(ibid., 2,026).

81. Tom McCarthy, *Auto Mania: Cars, Consumers, and the Environment*, New Haven: Yale University Press, 2007: 107–8.
تتبع دراسة بول سابين لصناعة النفط في كاليفورنيا المسار التاريخي لبناء «بنية الاستهلاك التحتية» التي أنتجت ندرة النفط
(Paul Sabin, *Crude Politics: The California Oil Market, 1900–1940*, Berkeley, CA: University of California Press, 2004).
وحول تاريخ المواقف الأميركية حيال الطاقة، انظر
David E. Nye, *Consuming Power: A Social History of American Energies*, Cambridge, MA: MIT Press, 1999.

الفصل الثاني

الجائزة من أرض الجن

تبدأ قصة النفط في الشرق الأوسط عادة في المكان الخطأ: باكتشاف النفط في مسجد – إي– سليمان في عام ١٩٠٨. فبعد سبع سنوات من التنقيب عن النفط دونما نجاح، نجد أن فريقًا صغيرًا من حافري الآبار – الذين يَجُرُّون معداتهم الثقيلة على عربات وبغال عبر ساحة قاسية وطاردة، والذين كانوا يعملون لحساب مستثمر بريطاني غير تقليدي في الهضبة الصحراوية لجنوبي- غرب فارس- قد نَبَطَ مصدرًا كبيرًا للنفط. والحال أن هذا الاكتشاف قد قاد إلى إنشاء واحدة من أكبر شركات النفط في العالم، عُرفت فيما بعد بشركة BP [شركة البترول البريطانية] ؛ ودَشَّن تطور صناعة بترول حديثة في منطقة النفط الأغنى في العالم. لكن الحكاية التي تتحدث عن مستكشفين أبطال يكتشفون ثروة تفوق الخيال في أرض قفر إنما تتجاهل حقيقة أن وجود النفط في أماكن أنسب في الشرق الأوسط كان أمرًا معروفًا بالفعل، وأن أحد الأسباب الرئيسية وراء البحث عن النفط في هضاب فارس الجرداء لم يكن يتمثل في تدشين صناعة النفط في المنطقة، بل في تأخير تطورها.

والسمة الرئيسية لنفط الشرق الأوسط على مدار القرن العشرين هي أنه كان على الدوام كثيرًا. وبتعبير أدق، فإنه كان كثيرًا جدًّا في مواقع قليلة جدًّا. وتوافر إمدادات وفيرة من مصدر طاقة ليس بالضرورة مشكلة. فحيثما كانت هناك وفرة من المياه أو الخشب أو الطاقة الشمسية أو الأراضي الثرية بالعشب، والموزعة بشكل واسع عبر المكان، يمكن للحياة الجماعية أن تنمو نموًّا قويًّا. فمن يحشدون الطاقة ويسهرون على إتاحتها إنما يمكنهم كسب عيش وربما كسب ربح من قيامهم بهذا العمل. ومع الطاقة المستمدة من الوقود الأحفوري، كما رأينا في حالة الفحم، يمكن لمقادير الطاقة المتاحة أن تزيد زيادة أُسِّية. إلاَّ أنه، لأسباب جيولوجية، نجد

أن المواقع التي تتوافر فيها هذه الأحجام الكبيرة، إنما تعد قليلة نسبيًا. والحال أن هذا الاجتماع للوفرة غير العادية ومحدودية المواقع هو الذي أدى إلى حدوث المشكلة.

إن الشركات التي قامت بتنظيم الإمداد بالوقود الأحفوري بوسعها التعاون مرارًا وتكرارًا على الحد من إتاحته. ومع الفحم، كما رأينا، كانت مضطرة على مدار عقود إلى تقاسم هذه القدرة على تخريب تدفق النفط مع من قاموا باستخراجه ونقله، والتي مكنت عمال الفحم وحلفاءهم من حشد قوة سياسية غير عادية. وفي حالة النفط، كانت القدرة على إبطاء الإمداد بالنفط أو وقف هذا الإمداد على نطاق واسع قدرةً تواجه صعوبةً أكبر بكثير في تنظيمها. فقد وجد عمال النفط أن من الصعب القيام بتخريب ناجح – وهي صعوبة سوف تعرقل جهودهم الرامية إلى أن يبنوا، بالنفط، آلية مستديمة لطرح مطالب سياسية ديموقراطية ولتحقيق هذه المطالب.

كما أن الشركات التي أدارت إنتاج النفط وتوزيعه قد واجهت تحديات أعظم من التحديات التي واجهتها شركات الفحم في الحد من تدفق الطاقة. على أن شركات النفط أمكنها، في الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى، أن تستفيد من قفر وعزلة المواقع المعروف من البداية أنها تنتج النفط، وأن تستفيد من المسافة التي تفصل هذه المواقع عن تلك البلدان (المصنعة بالفحم بالفعل) التي كان معظم النفط يُستهلك فيها، وأن تُطوِّرَ قدرتها على العمل عند كل من طرفي هذا الانفصال وأن تُبقي على القنوات التي تربط بين الطرفين أو أن تسدَّها، وأن تقوم بهذا كله بمساعدة دعمٍ سياسي وعسكري عالي التركيز.

وكانت شركات النفط أصغر وقابلة لأن تكون أضعف من قوى العمل التي حاولت [هذه الشركات] السيطرة على عملها. لكن قدرتها على الفعل توسعت على امتداد شبكة مواقع الحفر وخطوط الأنابيب والمحطات النهائية ومعامل التكرير ونقاط التوزيع ومجالس الإدارة والبيوت الاستثمارية والمكاتب الحكومية التي تنامت مع إنتاج النفط وتسويقه. وفي الشهور التي تلت اكتشاف النفط في مسجد – إي– سليمان في عام ١٩٠٨، مثلاً، نجد أن الشركة البريطانية الناشئة – التي ستصبح فيما بعد شركة BP – كانت تقوم بإنزال أنابيب من الصلب لبناء خط

أنابيب من حقل النفط إلى الساحل، وكانت تخطط لمد خط هاتفي محاذٍ لطريق خط الأنابيب، وكانت تتعاقد مع رجال القبائل المحليين لحراسة الطريق، وكانت تخطط لإنشاء مؤسسة من الوكلاء للسهر على التخزين المحلي وعلى شحن النفط، وكانت تصوغ نشرة تمهيدية شارحة في بريطانيا لجذب الاستثمار في المشروع، وكانت تناقش – دون نجاح– مع وزارة البحرية السماح للنشرة الشارحة بأن تزعم أنها تتمتع بدعم من الحكومة لصناعة نفطية في فارس كمصدر للطاقة في المستقبل لسلاح البحرية الملكي[1]. والحال أن شبكات التوزيع والانتماءات والدعاوى والسيطرة هذه الضيقة ولكن الواقعة تحت إشراف جيد قد أصبحت أكثر اتساعًا بكثير من شبكات أشكال الطاقة الأسبق، حتى شبكات الفحم، بما يشكل انعكاسًا لخصائص النفط الأكثر سيولة والأكثر قابلية للنقل، كما للأرباح الأعظم الناجمة عن الحد من المعروض منه. وأمَّا عمال النفط فلم يكونوا أكثر عزلة وأكثر افتقارا إلى الارتباط مما كان عليه عمال الفحم وحسب ؛ بل كانوا معزولين عند أطراف شبكة أوسع بكثير.

وبعد ادعاء أن الهدف كان يتمثل في اكتشاف النفط وليس في تأخير تطويره – ومن ثم البدء، لأسباب سوف أعرضها، من المكان الخطأ– ترتكب القصة المتعارف عليها بشأن نفط الشرق الأوسط خطأ ثانيًا: إنها تسيء تصوير اللاعبين. فاللاعبون الرئيسيون في معظم التواريخ هم شركات النفط الكبرى وحكوماتها، والتي غالبًا ما يمثلها أبطال قلائل، تُحَرِّكُ «طاقتهم الدافعةُ وحماستهم» الصراعَ من أجل الفوز بما يسميه دانييل يرجين، في تأريخه الملحمي للنفط، نقلاً عن ونستون تشرشل، «الجائزة»: السيطرة على بترول العالم[2]. فالحال أن هذه المقاربة تهمل دور من ينتجون النفط، الذين يجب إضعاف قوتهم أو حرفها متى هددت نيل الجائزة. كما أن هذه المقاربة تهون من شأن شيء آخر: النفط، الذي تُعَدُّ طاقتهُ القوة التي تسعى شركات النفط إلى السيطرة عليها والذي يصوغ موقعه ووفرته وكثافته وخصائصه الأخرى أساليب وجهاز السيطرة عليه. وهذا الجهاز، الذي يتألف من آلات ورجال ونساء ومعارف وتمويل وهيدروكربونات، هو ما نشير إليه إيجازًا بـ«الشركة النفطية». وقد يكون عونًا لنا أن نتصور الشركة، بمعنى تقاني، على أنها كائن طفيلي: كيان يعتاش على شيء أكبر، هو تدفق الطاقة. فإذا ما نمت

نموًا قويًا وصارت كبيرة جدًا، كما حدث للعديد من الشركات النفطية في مجرى القرن العشرين، فإن الأسباب قد لا تكمن في حماسة قادتها وقوة إرادتهم بقدر ما تكمن في الأسلوب الذي تتواءم به مع العمليات التي تعتاش من حدوثها والتي تحولها لخدمة توسعها[٣]. وإذا ما ظهر أن تدفقات الطاقة قد توقفت أو أنها لا تسير على ما يرام، فإن هذا ربما يكون انعكاسًا للأساليب العادية للطفيلية أكثر من كونه انعكاسًا لصراع على السيطرة لم يتم حله.

وتجد إساءة فهم ثالثة طريقها إلى معظم تواريخ النفط في الشرق الأوسط. فهذه التواريخ تذهب إلى أن شركات البترول لم تكن قط قوية بما يكفي لأن تحتكر تدفق النفط أو وقفه بإرادتها. إذ كانت بحاجة إلى مساعدة من خارجها، عسكرية ومالية على حدٍّ سواء. وللاعتماد على موارد دول جيدة التسلح وعلى الخزانات الحكومية، بدأت شركات النفط الغربية تصف سيطرتها على النفط فيما وراء البحار بأنها مصلحة «إمبراطورية» للدولة، أو، في لغة لاحقة، مصلحة «استراتيجية»، ومن ثم فإنها مفيدة على نحو ما للرفاه العام. وغالبًا ما أيد قادة سياسيون ذوو تفكير إمبراطوري هذه الوجهة من النظر، لمجموعة متنوعة من الأغراض، بينما رفضها آخرون. وعادة ما يردد مؤرخو النفط التفسير الإمبراطوري.

ومثل هذه التفسيرات تقفز من حقيقة أن المجتمعات الصناعية (خاصة الولايات المتحدة) كانت تقوم بتطوير أساليب للعيش تستهلك مقادير من الطاقة متزايدة أبدًا لتصل إلى استنتاج مؤداه أن السيطرة على النفط من جانب شركات النفط العملاقة قد خدمت أسلوب الحياة هذا على أفضل نحو، حتى بينما كان الهدف الرئيسي للشركات هو عرقلة تدفق الطاقة وزيادة تكلفتها، وبينما كانت هناك إمكانية لأساليب بديلة مختلفة للإمداد بالنفط ولتنظيم الحياة الجماعية. وفي الثلث الأخير من القرن العشرين، عندما بدأت حكومات البلدان المنتجة في الاشتراك في السيطرة على النفط، جرى طرح زعم مماثل حول المصلحة «القومية» لتلك البلدان.

وبدلاً من افتراض أن السيطرة على نفط الشرق الأوسط كانت مصلحة إمبراطورية أو استراتيجية لبريطانيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة أو بلدان أخرى، أو أنها خدمت المصلحة القومية للدول المنتجة، سوف نتساءل عمن قام بحشد هذه المزاعم ولأية أغراض، وكيف تصادمت مع مطالب أخرى، أكثر ديموقراطية

أحيانًا، بالسيطرة على النفط، بينها مطالب من أنتجه عملهم. ولم تظهر تلك المطالب إلاّ في وقت متأخر، لأن العراقيل التي أقامتها شركات النفط والإرجاءات الأخرى قد أجلت بناء صناعات نفطية كبيرة في معظم الشرق الأوسط. إلاّ أنه منذ البداية، كان وصول القوى الإمبراطورية إلى نفط الشرق الأوسط مرتبطًا بالتهديد الذي مثلته الديموقراطية.

بحيرة بترول حقيقية

عند بداية القرن العشرين، كانت مئات من الشركات منخرطة في التنقيب عن النفط وفي إنتاجه وشحنه وتوزيع إمدادات منه في أجزاء مختلفة من العالم. وبين هذه الشركات، كانت حفنة من الشركات تصوغ أساليب للسيطرة على الإمدادات بالنفط على مسافات شاسعة. وقد اتخذت هذه المشروعات أشكالاً مختلفة، تتماشى مع أساليب ونقاط سيطرة مختلفة. فبعضها كان شركات منتجة للنفط، منظمة على شكل شركات استخراج لها مخيمات عمال ومجموعات من المهندسين، وتقوم، في حالات كثيرة، بتشغيل معدات الحفر الدوارة الجديدة التي حلت محل عملية الدق التي كانت تقوم بها الحفارات الدقاقة الأقدم وكان بوسعها التغلغل لآلاف من الأقدام تحت سطح الأرض. والحال أن ثلاث شركات كهذه قد تمكنت كل واحدة منها من السيطرة على منطقة إمداد بعيدة – رويال داتش في سومطرة وبورما أويل في رانجون ونوبل برادرز في باكو. وكان البعض الآخر من هذه المشروعات بيوتًا مصرفية سيطرت على تدفق رأس المال الاستثماري المطلوب لبناء السكك الحديدية وخطوط الأنابيب وكان بوسعها احتكار شحن النفط، بينها دويتش بنك في برلين وبنك روتشايلد في باريس وعائلة ميلون في بيتسبرج، التي أنشأت شركة جالف أويل. ثم إن شركة أخرى، هي شل ترانسبورتيشن كامباني، قد توسعت في تسعينيات القرن التاسع عشر بتبني وتطوير وسيلة أخرى لنقل النفط بمقادير ضخمة، هي الناقلة العابرة للمحيطات. وأمّا أكبر شركة عاملة في العالم، شركة ستاندارد أويل التي يسيطر عليها روكفلر، فقد بدأت كمشروع تكرير وبنت سيطرتها على السوق الأميركية باحتكارها في البداية لصناعة التكرير (بمساعدة تقانات تكرير أسرع، باستخدام مقادير ضخمة من الطاقة البخارية المولّدة بالوقود

النفطي من معمل التكرير)، ثم بسيطرتها على خطوط الأنابيب وطرق الشحن البحري، وأخيرًا بالإمساك بزمام التوزيع، بالاستعاضة عن المستوردين المستقلين وتجار الجملة بشبكات ستاندارد العالمية الخاصة من صهاريج التخزين وعربات التوزيع التي تجرها الخيول والصفائح القابلة لإعادة الاستخدام.

وقبل ثمانينيات القرن التاسع عشر، لم يكن في العالم غير منطقة واحدة مهمة تصدر النفط، هي الأويل لاندز في شمالي – غرب بنسلفانيا. وعن طريق السيطرة على معامل التكرير، وفيما بعد على خطوط الأنابيب، التي تَدَفَّق من خلالها نفط بنسلفانيا، كانت شركة ستاندارد أويل قد تمكنت من السيطرة على مبيعات الكيروسين، ومنتجات بترولية أخرى، عبر أميركا وحول العالم. إلاّ أنه بحلول أواخر القرن التاسع عشر، كانت الشركات الأوروبية قد طورت إنتاجًا نفطيًا تجاريًا كبيرًا في خمسة مواقع خارج أميركا الشمالية: في باكو وبورما وسومطرة ومنطقتين في وسط أوروبا، هما غاليسيا النمساوية ورومانيا. والحال أن استحداث تكنولوجيات لنقل النفط استفادت من شكله السائل وأزاحت معظم العمل اليدوي من حركة الطاقة – خطوط الأنابيب المصنوعة من الصلب، المضخمات البخارية عالية الضغط، الناقلات الضخمة وصهاريج التخزين الضخمة – قد جعل الاحتكارات المحلية في أي منطقة من العالم هشة حيال الإمدادات من أي موقع من هذه المواقع. وبعد سلسلة من الجهود غير الناجحة لاستيعاب أو للقضاء على الشركات الرئيسية المنتجة في هذه المواقع المنافسة، انتهت شركة ستاندارد أويل إلى التصالح معها. فخلال العقد الأول من القرن العشرين، أوجدت الشركة الأميركية وعدد قليل من الشركات الأوروبية الكبيرة ترتيبات للحد من إنتاج النفط وللسيطرة على تسويقه على مستوى العالم – وللتعامل في الوقت نفسه مع التهديد الذي يمثله النفط القادم من الشرق الأوسط.

وقد تشكل تحالفان، واحد لإدارة التجارة الآسيوية والآخر لأوروبا. وفي عام ١٩٠٢، انضمت شركة رويال داتش إلى شركتي شل وروتشايلد، اللتين كانت لهما مصالح نفطية في باكو ورومانيا، لتشكل تحالفًا أصبح فيما بعد رويال داتش/ شل. وفي عام ١٩٠٥، قامت مجموعة شل بإرغام شركة بورما أويل، التي زودت السوق الهندية الواسعة بالنفط، على الموافقة على تقسيم للمبيعات الآسيوية، وهو

اتفاق انضمت إليه شركة ستاندارد أيضًا. وكانت الأسواق الأوروبية منظّمة بأسلوب مماثل. ففي عام ١٩٠٦، انضم روتشايلد إلى مُنتج كبير آخر في بحر قزوين، هو نوبل، وإلى الدويتش بنك، شريكه في رومانيا، لكي يشكلوا معًا الاتحاد الأوروبي للبترول، وهو كارتيل تتمثل مهمته في إدارة أسواق الكيروسين والوقود النفطي الأوروبية الغربية. ثم اتفق الكارتيل مع ستاندارد أويل لتقسيم المبيعات الأوروبية، حيث وافقت الشركة الأميركية على حدٍّ نسبته ٨٠ في المائة ووافق الجانب الأوروبي على أن يكون الباقي حصته(٤).

وفي الوقت نفسه، وجهت الشركات الكبرى اهتمامها إلى الشرق الأوسط. فلم يكن كافيًا تقسيم تسويق النفط القادم من مناطق النفط الخمس، أو نحو ذلك، الموجودة في العالم. وقد ظلت الشركات تواجه خطر احتمال قيام مشروع استثماري منافس بتطوير مصدر كبير آخر للبترول، ما يهدد العالم بإمدادات إضافية. ويكمن الخطر الأعظم في الشرق الأوسط، حيث كانت شركات النفط على علم بعدة مواقع ممكنة. وقد تمثل خطر ذو صلة في أن المنتجين الروس في باكو على بحر قزوين – المنطقة النفطية الأكثر وفرة في العالم وإن كانت أيضًا الأكثر عزلة عن الأسواق العالمية– سوف يجدون سبيلاً أسهل لشحن نفطهم إلى الخارج، خاصة بتقصير الطريق إلى آسيا ببناء خط أنابيب إلى الخليج الفارسي (انظر الخريطة الواردة في الفصل الخامس). ولدرء هذه المخاطر، قامت شركات النفط الأوروبية الثلاث الأكبر بشراء حقوقٍ للكشف عن النفط في الشرق الأوسط: الدويتش بنك في عام ١٩٠٤ في شمالي العراق (في ذلك الوقت، كان هذا الشمال يتألف من ولايتي الموصل وبغداد العثمانيتين، اللتين تشكلان جزءًا مما سماه الأوروبيون ببلاد ما بين النهرين)، وبورما أويل في السنة التالية في فارس (أو إيران، كما سوف تُعرف بعد عام ١٩٣٥)، ومجموعة شل في ١٩٠٨ – ١٩١٠ في مصر.

وقد سارت السياسة النفطية في طريق خاص. فبما أن هدف الشركات الأكبر كان يتمثل في الأغلب في تأخير تطور مناطق نفط جديدة، فقد كان عليها أن تسيطر على المواقع الرئيسية. ولم يكن من الضروري دومًا السيطرة على حقول النفط نفسها. وكانت الشركات قد تعلمت من ستاندارد أويل أن من الأسهل السيطرة

على وسائل النقل. وقد تطلب بناء السكك الحديدية وخطوط الأنابيب التفاوض على نيل حقوق من الحكومة، التي قامت على نحو نمطي بمنح الحق الإضافي في منع إقامة خطوط منافسة. وبعد الحصول على الحقوق، كان الهدف عادة هو تأخير البناء، ولكن دون فقدان الحق. وقد أصبح العراق المكان الرئيسي لتخريب إنتاج النفط. وسوف يحتفظ بهذا الدور خلال جانب كبير من القرن العشرين، وسوف يعيد اكتسابه بشكل مختلف في القرن الحادي والعشرين. وقصة العراق تصَوِّر كيف بدأت هذه السيرورة.

فمن بين المواقع الثلاثة في الشرق الأوسط، كان العراقُ الموقعَ الأكثر وعدًا وقابلية للوصول إليه. وكان منتجون محليون حول الموصل قد استخرجوا النفط على مدار قرون من آبار محفورة بالأيدي وكانوا يقومون بتكريره في مُقَطِّرات محلية ويزودون سوق زيت المصابيح في بغداد. ونحو عام ١٨٧٠، كان والي بغداد قد شيد معمل تكرير كبيرًا في شمالي المدينة، في بعقوبة. وفي عام ١٨٨٨، أخذ السلطان العثماني الحقوق في النفط كاحتكار للبلاط السلطاني، وبعد ثلاث سنوات من ذلك طلب من كالوست جولبنكيان، وهو مهندس بترول أرمني شاب كان والده قد طور مشروعًا استثماريًّا لاستيراد الكيروسين من باكو، أن يُعدَّ تقريرًا عن حقول نفط الموصل[٥]. وبفضل توافر نتائج عمليات مسح سابقة لمواقع النفط المحتملة في المنطقة، تمكن جولبنكيان من تقديم التقرير دون قيامه شخصيًّا بزيارة المنطقة. (قام فيما بعد ببناء واحدة من أعظم الثروات الشخصية في العالم من خلال الحقوق التي تفاوض عليها بشأن نفط العراق، دون أن تمس قدمه البتة أرض البلد)[٦]. وقد أكد مسحٌ جيولوجي بريطاني أُجري في عام ١٨٩٩ احتمال أن تكون المنطقة منطقة بترولية، مشيرًا إلى أنه عند اختراق نهر دجلة للتلال الحجرية الجيرية المنخفضة، «تكشف» السفوح «عن خيوط طويلة» من النفط الخام «تلَوِّث النهر لنحو ثلاثة أميال». وفي معرض التعليق على إمكانية الوصول إلى المنطقة، أشار التقرير إلى أن «النفط يمكن شحنه فورًا في سفن بخارية خفيفة وطوافات» في نهر دجلة الذي «يوفر مخرجًا طبيعيًّا في اتجاه الخليج الفارسي»[٧]. وفي ذلك العام، عرضت الحكومة العثمانية إيجاد مخرج ثان للنفط، حيث عرضت للبيع امتيازًا لبناء خط سكك حديدية يربط بلاد ما بين النهرين وأوروبا. والحال أن الشركة النفطية الألمانية القائدة، دويتش بنك، قد بدأت في التفاوض على الحصول

على الامتياز. وبعد أن انتهت لجنة تقانية ألمانية في عام ١٩٠١ إلى وصف الموصل بأنها « "بحيرة بترول" حقيقية ذات إمدادات تكاد لا تنفد»، تحرك الدويتش بنك في خطوة اسبتاقية مُزَوَّدًا بخطط تهدف إلى ضمان عدم تمكن النفط القادم من هذه «البحيرة» من الوصول إلى الأسواق الأوروبية، التي من شأنه أن يهدد فيها الاستثمارات الضخمة التي كان البنك يقوم بها في النفط الروماني. وفي عام ١٩٠٣، قام بشراء امتياز السكك الحديدية، واشترى في العام التالي حقًا حصريًا له وحده في نفط الموصل ونفط ولاية بغداد المجاورة. ثم قام البنك بالتلكؤ فيما يتعلق ببناء خط السكك الحديدية ولم يبذل غير مجهود ضئيل في تطوير لنفط[٨].

أمَّا حقول البترول في مصر فقد احتلت موقعًا يسهل الوصول إليه بشكل أكبر بكثير، على ساحل البحر الأحمر قرب مدخل قناة السويس. وقد ذكر الباحث الجيولوجي التابع لمجموعة شل بعد أن اشترت الشركة حصصًا في الحقول: «إن نسبة كبيرة جدًّا من ملاحة العالم البحرية تمر على بُعد ميلين من آبارنا، الواقعة على بُعد مئات قليلة من الياردات في المياه العميقة». وكان وجود مخزونات نفطية معروفًا منذ ما قبل ثلاثين عامًا، لكن المعارضة الفرنسية للسيطرة البريطانية على مصر ساعدت على منع تطوير هذه المخزونات قبل عام ١٩٠٤، عندما قامت الحكومتان بتسوية نزاعهما على إيرادات الدولة المصرية. وقد أنشئت في ذلك العام إدارة للمناجم لكي تبيع بالمزاد حقوق الاستكشاف، والتي سارع المضاربون إلى شرائها. وكان المستثمر الأكبر هو الممول الإنجليزي إرنست كاسل، الذي كان قد بنى ثروة بتدبيره تقديم رأس مال لبناء سد أسوان في مصر وبمضاربته في الأراضي الزراعية التي يرويها المشروع، والذي يأمل الآن في تحقيق ثروة أخرى بشراء وبيع حقوق الاستثمار في النفط. والحال أن مؤسسة كاسل الاستثمارية المحلية، البنك الأهلي المصري، قد أنشأت اتحاد تمويل الامتيازات الشرقية والأفريقية للسيطرة على إيجاراتها النفطية. وكان الهدف هو احتكار حقوق النفط ليس فقط في مصر وإنما في الدولة العثمانية برمتها[٩].

ولم تكن شركة شل، شأنها في ذلك شأن الدويتش بنك في تركيا، ذات اهتمام قوي بتطوير حقول النفط المصرية. وقد استثمرت في اتحاد كاسل التمويلي في مصر من باب الانضمام إلى مشروعه الرامي إلى السيطرة على حقوق النفط في المنطقة كلها – وهو مشروع ركَز، فيما لاحظت الشركة، على «الصراع

الاقتصادي والسياسي الكبير من أجل السيطرة على حقول النفط في بلاد ما بين النهرين»[١٠]. والحاصل أن الإدارة البريطانية في القاهرة قد اتهمت شركة شل بمحاولة الحد من تطور حقول النفط في مصر. فقد كتب إدوارد سيسل، المسؤول المالي البريطاني الكبير في القاهرة: «إن شركتكم، في رغبتها الطبيعية في فرض احتكار حقيقي، تتلهف إلى السيطرة على مناطق واسعة من الأراضي التي لم يجر تطويرها وربما إلى الحد مؤقتًا من إنتاج البترول»[١١]. وعندما اعترضت شركة شل على الحل الذي اقترحته الحكومة – فرض «بنود تشغيل مستمر» في إيجاراتها وتشجيع شركاتٍ منافسة على تشغيل حقول النفط– ردَّت الإدارة البريطانية بعلاج سوف تقوم بريطانيا فيما بعد بمعارضته في كل أرجاء الشرق الأوسط. ففي عام ١٩١٣، قامت بتأميم الشركة الفرعية، التابعة لشركة شل، في مصر[١٢].

حماية الاستثمارات في الهند

لا ضفاف نهر دجلة ولا شواطئ البحر الأحمر كانت موقع أول حقل كبير للنفط في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من سهولة الوصول إليها. ففي عام ١٩٠٥، حصلت شركة بورما أويل على الحقوق الاحتكارية التي كان مُضاربٌ بريطاني آخر قد حصل عليها للبحث عن النفط في فارس. إلاَّ أنه، كما في مصر وفي العراق العثماني، لم يكن هدف شركة بورما أويل من إنقاذ هذا المشروع الاستثماري الفاشل هو تدشين إنتاج نفط الشرق الأوسط.

وتقع فارس بين حقول النفط الأكثر إنتاجية في العالم في تلك الحقبة، في باكو على بحر قزوين، وأسواق شركة بورما أويل المحمية في الهند. وكان منتجا النفط الأكبر في منطقة بحر قزوين، روتشايلد ونوبل، قد وضعا خططًا لبناء خط أنابيب يمتد جنوبًا من باكو إلى الخليج الفارسي، لكنهما قاما بتنحية هذه الخطط جانبًا لصالح خط أقصر يتجه غربًا إلى باطومي على البحر الأسود (انظر الفصل الأول). وفي عام ١٩٠١، انهار سعر نفط بحر قزوين. وبما أن عزلة باكو عن الأسواق الرئيسية كانت سببًا رئيسيًا للانهيار، فقد قامت الحكومة الروسية بإحياء الخطة الخاصة بخط أنابيب يمر عبر فارس، بدعم من روتشايلد ونوبل. والحال أن حقوق النفط التي قام المضارب البريطاني، ويليام نوكس دارسي، بشرائها في ذلك العام من شاه فارس، قد تضمنت اتفاقًا يُلزم الحكومة، طالما واصل المضارب

البريطاني التنقيب، بأن لا تسمح لأي شركة أخرى ببناء خط أنابيب لنقل النفط إلى الشاطئ الجنوبي للبلد. والحاصل أن القدرة على منع بناء خط أنابيب روسي إلى الخليج الفارسي قد ساعدت على الحفاظ على استمرارية مشروع دارسي المضارب(١٣).

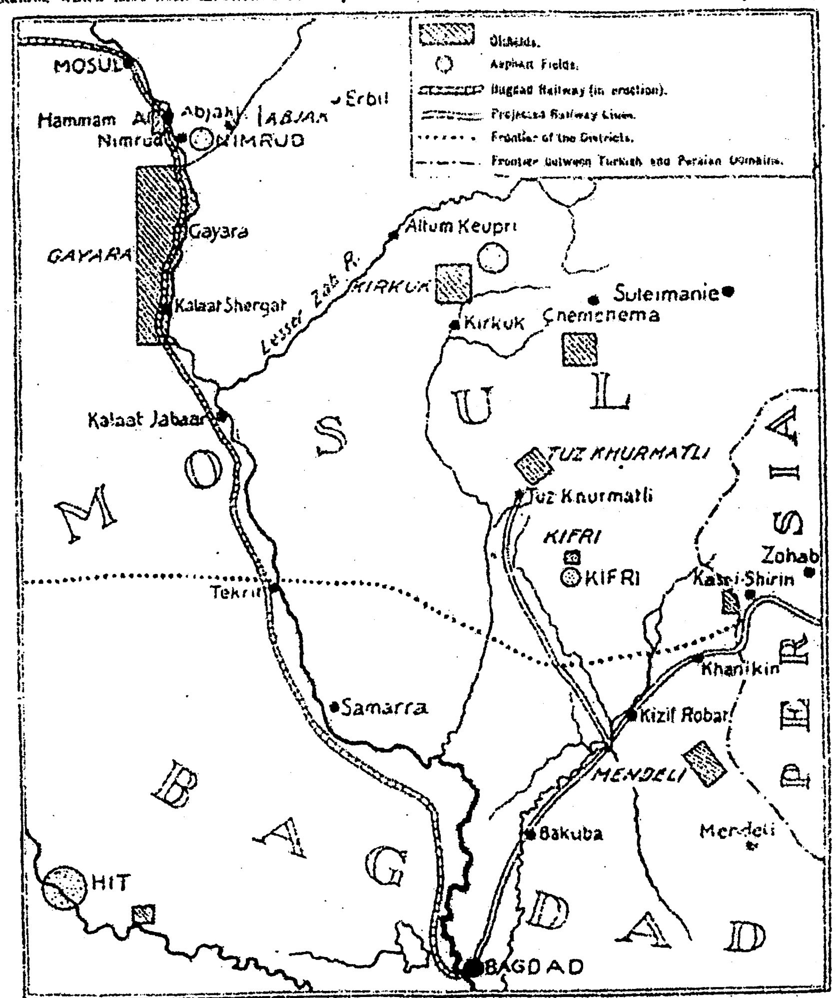
وقد بدا أن دارسي يتقاسم الاعتقاد بأن فارس موقع أقل وعدًا من بلاد ما بين النهرين. وبعد حصوله على الامتياز الفارسي، بدأ يتنافس مع الدويتش بنك للحصول على حقوق نفط بلاد ما بين النهرين من تركيا. والحال أن فريق الحفر الذي قام بإرساله إلى المنطقة في عام ١٩٠١ قد اختار كموقع أول لتنقيبه عن النفط مكانًا اسمه شيعه سورخ، قرب قصر - إي- شيرين، يقع ليس على الهضبة الصحراوية لجنوبي فارس، بل لا يكاد يكون فعلاً في فارس بالمرة، وإنما على حدود بلاد ما بين النهرين، على بُعد نحو خمسين ميلاً شمال شرقي بغداد وأقرب إلى بحر قزوين مما إلى الخليج، في منطقة سوف يحولها تعديل للحدود في عام ١٩١٤ إلى الدولة التي ستصبح فيما بعد العراق. والحال أن الموقع قد أتاح موطئ قدم في بلاد ما بين النهرين، جنبًا إلى جنب إتاحته ميزة مباشرة أكثر. إذ ربما كان بوسع شركات نفط باكو أن تتجاوز احتكار دارسي لخطوط الأنابيب المتجهة إلى الشاطئ الجنوبي لفارس باستخدام طريق يعبر إلى العراق في خانقين، على طريق طهران - بغداد الرئيسي، وصولاً إلى الخليج عبر جنوبي العراق. وتقع قصر - أي- شيرين على الطريق نفسه (انظر الخريطة على الصفحة التالية)، على بعد أميال قليلة أعلى الطريق من خانقين. وبالحفر هناك بدلاً من الحفر في جنوبي فارس، قام دارسي بسد طريق التجاوز المحتمل من جانب خط أنابيب ممتد من باكو، مُؤَمِّنًا بذلك قدرته على اعتراض سبيل أي زيادة في صادرات نفط بحر قزوين إلى الهند.

وقد نجح الفريق في نبط النفط بعد عامين من الحفر، لكن الخمسة والعشرين برميلاً يوميًّا التي تقاطرت من البئر لم تكن كافية لإثارة اهتمام الشركة التي كان دارسي يأمل في أن يبيع لها مشروعه. وبدلاً من ذلك، وافق على اقتسام حقوقه في فارس مع شركة بورما أويل، التي علقت العمليات في الموقع قرب بغداد وحركت الحفارات ومعداتها مئات الأميال إلى الجنوب الشرقي، أعلى وادي نهر قارون وصولاً إلى جبال خوزستان(١٤).

THE PETROLEUM DEPOSITS OF MESOPOTAMIA.

A SECOND BAKU IN THE MAKING.

According to all indications the near future will witness the opening of the extensive oilfields of Mesopotamia, which have been mentioned in Babylonian



scriptures as well as in the Bible, and which in the form of asphalt contributed to the erection of the magnificent buildings of Babylon and Assyria.

The rich oil treasures of Mesopotamia will, with the aid of modern technical science and the new Bagdad railway, at last be opened for widespread use and international trade. The rôle to be played by Mesopotamian oil in the world's market may be of great magnitude and importance. The subject is also of political importance, as it is of great interest both to Germany and England; and if only the German bank which participates in the erection of the Bagdad railway line obtains concessions, the influence of Germany

خريطة حقول النفط والسكك الحديدية في بلاد ما بين النهرين كما وردت في مجلة بتروليوم ريفيو، ٢٣ مايو/ أيّار ١٩١٤.

وكان دارسي قادراً على أن يجد شريكًا استثماريًا، وكان الفضل في ذلك، جزئيًا، لدعم مجموعة من الإمبرياليين البريطانيين الموجودين أساسًا في الهند، الذين كانوا يحاولون توسيع مدى إمبراطورية بريطانيا الهندية بفرض سيطرة أعظم على الحكام المحليين للخليج الفارسي، وبتشجيع الاحتكارات البريطانية المحلية في التجارة وملاحة البواخر ومشاريع استثمارية أخرى. وبقيادة اللورد كيرزون، النائب الجديد في الهند للعرش البريطاني، قاموا بتعميم فكرة أن بريطانيا منخرطة في صراع إمبراطوري مع روسيا شكلت فيه فارس والخليج حدودًا حيوية. وكان كيرزون قد كرر التحذير في كتابه **فارس والمسألة الفارسية** من مخاطر السماح لروسيا ببناء خط للسكك الحديدية يمتد إلى الخليج الفارسي وكان لدى توليه منصبه قد وقع اتفاقية حماية مع حاكم الكويت لمنع بناء خط أنابيب روسي أو محطة نهائية لخط سكك حديدية روسية هناك. وفي مسعىً يهدف إلى تصوير روسيا على أنها تمثل تهديدًا عسكريًا لا منافسًا تجاريًا، لم يذكر كيرزون أن أحد الأغراض الرئيسية لمثل هذه السكك الحديدية أو خطوط الأنابيب إنما يتمثل في تصدير نفط من باكو. ولم يكن تجنب ذكر ذلك صادرًا عن جهل. فقبل تعيين كيرزون في منصبه في الهند، كان، عندما كان عضوًا في البرلمان، قد سافر إلى القوقاز وفارس، وبعد أن شهد الازدهار النفطي في باكو في عام ١٨٩٠ أصبح مساهمًا في شركة البنك الفارسي لحقوق الاستخراج ومديرًا لهذه الشركة التي قضت ثلاث سنوات في محاولة تطوير الإنتاج النفطي في فارس قبل عقد من جهود دارسي[١٥]. وعندما اكتشفت مبادرة دارسي النفط، نجد أن زميل كيرزون، اللورد كيتشنر، القائد العام للجيش الهندي والذي كان داعية آخر لتوسع الهند الإمبراطوري، قد أمر بإرسال برقية إلى رئيس الوحدة العسكرية الهندية التي تحرس موقع دارسي يتساءل فيها عما إذا كانت أنباء الاكتشاف صحيحة، وذلك للنظر في اتخاذ قرار بشأن شراء حصص في المشروع الاستثماري[١٦].

ويحب مؤرخون لاحقون تكرار وجهات نظر رجال ككيرزون وكيتشنر، فيصفون أحداث هذه الحقبة بأنها افتتاحية «اللعبة الكبرى» - افتتاحية صراع طويل على الحدود الإمبراطورية بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية. ومع أن كيپلنج استخدم تعبير «اللعبة الكبرى» في **كيم**، روايته الصادرة في عام ١٩٠١ عن

مغامرات الجاسوسية على الحدود الشمالية - الغربية للهند، فإنه قد استخدمه للإشارة إلى لعبة الحياة، لا إلى التنافس الأنجلو- روسي. ولم يكن المصطلح مستخدمًا في الوثائق الديبلوماسية أو الخطاب العام، ولم يصبح رائجًا بين المؤرخين إلاَّ بعد وقت طويل من ذلك، في زمن الحرب الباردة[١٧]. والحال أن هذا الخلق المتأخر لمخاوف من توسع سوفييتي مرتبط بمحاولة أميركية لتحدي السيطرة البريطانية على النفط الإيراني، وهي السيطرة التي أقامها في البداية دارسي (انظر الفصل الخامس)، قد اعتمد على عزو اهتمامٍ إلى الروس، عمره قرون، بالتوسع في اتجاه الخليج، وهو اهتمامٌ وفر له تعبيرُ «اللعبة الكبرى»، القادمُ من زمنٍ آخر، صيغةً اختزالية ملائمة.

وفي أوائل القرن العشرين، لم توافق شخصيات سياسية كثيرة في بريطانيا على وجهة نظر إمبرياليي الهند البريطانيين بشأن روسيا، حيث ذهبت هذه الشخصيات إلى أن كلاًّ من الجانبين، البريطاني والروسي، يمكنه الكسب من تحسن التجارة بين القوقاز والهند[١٨]. وكان هذا صحيحًا بشكل خاص حيث إن مُصدِّرِي النفط الروسي الأكبر كانوا أجانب، وكانت بينهم جهات مصالح بريطانية قوية. وفي عام ١٩٠٣، جاءت نسبة ٣٠ في المائة من رأس المال المستثمر في نفط باكو من الخارج، وكان أكثر من ثلثي هذه النسبة رؤوس أموال بريطانية[١٩]. ومع نجاح امتياز دارسي النفطي في اعتراض سبيل مد خط أنابيب إلى الخليج، حاول صناعيو نفط باكو البحث عن مشروع بديل - مد خط للسكك الحديدية من بحر قزوين إلى كراتشي، وهو مشروع أيده مملون بريطانيون وفرنسيون لكن الإمبرياليين الذين يحكمون الهند اعترضوا سبيله مرة أخرى[٢٠]. (كان يمكن لآخرين أن يستفيدوا من تزايد الإمدادات الروسية للهند، إذ كان بإمكان خط للسكك الحديدية أن ينقل السكر والحبوب إلى جانب الكيروسين. وكان من شأن الإمدادات الغذائية أن تخفف من حدة المجاعات القاتلة التي ساعدت السياسة التجارية البريطانية على إنزالها بالهند، والتي فاقمت منها سياسة كيرزون الخاصة بخفض نفقات الإدارة الإمبراطورية، بما في ذلك المجاعة الجماعية التي دامت من عام ١٨٩٩ إلى عام ١٩٠٢ والتي أدت إلى موت ما بين ٥ ملايين و١٠ ملايين من البشر[٢١]). وبالنسبة لإمبرياليي الهند البريطانيين، فإن مد إمبراطورية الهند

التجارية والسياسية إلى الخليج قد تطلب اعتراض سبيل التوسع التجاري الروسي. والحال أن استثمارًا مُضاربًا في النفط الفارسي، حتى وإن كان استثمارًا آل إلى الفشل، كان وسيلة مفيدة لتحقيق هذه الأهداف. وقد ساعدوا في أن يرتبوا لشركة بورما أويل الاستثمار في مشروع دارسي والحفاظ على استمرار حقوقه الاحتكارية في كل من النفط الفارسي وبناء خط أنابيب عبر فارس.

وقد بدا مشروع دارسي لشركة بورما أويل مشروعًا مفيدًا بشكل خاص. وتحت ضغط شديد من شركة شل، التي كانت صادراتها النفطية من باكو تحد من مبيعاتها المحمية في الهند، كانت شركة بورما على وشك الإذعان لاتفاقية عام ١٩٠٥ مع مجموعة شل الآسيوية، والتي تحد من حصتها في السوق الهندية. وعندما قررت شركة بورما أخذ مشروع دارسي الفاشل، فإنها قد أرادت الإبقاء على استمرار الامتياز كوسيلة لمنع الآخرين من إنتاج النفط في الشرق الأوسط، أو ضخه إلى هناك من القوقاز، والذي لم يكن من شأنه إلاّ أن يشكل إضافة إلى ما تواجهه من مشكلات في الهند. وبعد إخفاقات أخرى في التنقيب، اختزلت الشركة التزاماتها الفارسية إلى حد أدنى، «للحفاظ على مصلحة تُشكل غطاءً لا أكثر»[٢٢]. وكما اعترفت الشركة فيما بعد، فإن «حماية استثماراتها في الهند كانت السبب الرئيسي وراء دخول شركة بورما أويل إلى فارس»[٢٣].

والحال أن شريك شركة بورما في فارس، مشروع دارسي، قد ظل ملتزمًا بالعثور على النفط وباسترداد استثماراته. وفي مايو/ أيَّار ١٩٠٨، وعلى الرغم من صدور أوامر من شركة بورما إلى فريق الاستكشاف بالبدء في إبطاء عمليات الحفر التي يقوم بها، اكتشف الفريق حقلاً ضخمًا في مسجد – إي- سليمان. وربما لقلقها من الحجم الضخم للاكتشاف، حاولت شركة بورما التشبث بالإبطاء، فاستدعت رئيس فريق الحفر إلى بريطانيا ثم طلبت إليه حفر آبار استكشافية أخرى قبل البدء في الإنتاج. وقد اشتكى دارسي: «لا أعرف سببًا لذلك، كأنهم خذلوا الجميع، هذا لا يمكن أن يؤثر على الحقائق القائمة. أظن أنهم عندما يجعلون موسجد [كذا] أشبه بغطاء حُقّ فلفل سوف يكونون سعداء»[٢٤]. وقد احتاجت شركة بورما إلى عام حتى تدمج شركة النفط الأنجلو – فارسية، الشركة المعروفة فيما بعد بشركة BP، التي أخذت حقوق امتياز دارسي في مقابل حصص في شركة

بورما أويل. والحال أن الشركة، قليلة الاهتمام بتطوير مصدر الإمداد الجديد الذي حازته، قد احتاجت إلى ثلاثة أعوام أخرى حتى تمد خط أنابيب قطرها ثماني بوصات لنقل النفط على امتداد ١٤٠ ميلاً إلى خط الساحل، على حدود العراق في عَبَدان، وحتى تبني هناك مجموعة من المُقَطِّرات الجنينية لتكرير هذا النفط.

لقد جمعنا الآن عناصر تاريخ بديل لبدايات صناعة النفط الحديثة في الشرق الأوسط. فالقصة لا تبدأ بمنقبين أبطال في تلال فارس الجرداء، بل بشركات متنافسة وبمحاولة حلفائها كسب «الصراع الاقتصادي والسياسي العظيم» على نفط بلاد ما بين النهرين. ولم يكن هدف الشركات الكبرى هو تطوير مصادر نفطية جديدة مهمة، بل تأخير تطويرها ؛ وكان الهدف أيضًا، بالنسبة لبعضها، هو منع تصدير النفط من الحقول الروسية الضخمة في باكو. ولإنجاز هذه الأهداف، كانت شركات النفط تتعلم تصوير حاجاتها على أنها إنماء للمصالح الإمبراطورية للدولة، ومن ثم مساهمة في رفاهية الأمة.

مشروع لإبقاء المنتَج خارج السوق

ما أن اكتشف المشروعُ الاستثماري الذي تأخر كثيرًا في فارس النفط حتى واجه مشكلتين أخريين. فأولاً، واجهت شركة النفط الأنجلو - فارسية «هجومًا التفافيًّا» من جانب الشركات المنافسة التي تحاول تدميرها (أو هكذا زعمت الشركة) بتدشين إنتاجٍ منافسٍ في موقعٍ قريب منْ موقعها[٢٥]. إذ كان الدويتش بنك قد قرر تطوير امتيازه النفطي في بلاد ما بين النهرين، بالتعاون مع شركة شل.

والأحداث التي تلت ذلك غالبًا ما تُروى على أنها قصة سكة حديد بغداد - الحدث الأخير في التنافس الإمبراطوري بين الدول العظمى الأوروبية والذي يقال إنه هو الذي فَجَّرَ الحرب العالمية الأولى. ففي حين أن الممولين والمقاولين وأصحاب السفن وتجار القطن والحبوب كانوا كلهم مهتمين في البداية بخطة ترمي إلى مد خط للسكك الحديدية يربط بلاد ما بين النهرين والخليج الفارسي بأوروبا، لا تذكر معظم الروايات البتة أن الدويتش بنك قد قام في نهاية المطاف ببناء السكك الحديدية لكي تكون بالدرجة الأولى بمثابة خطط أنابيب على عجلات قطارات.

وكانت الحكومة العثمانية ترمي إلى أهداف أخرى للسكك الحديدية. فهي قد اعتبرتها، جزئيًّا، وسيلة للحركة الأسهل للقوات. وبتوطين لاجئين من هزائم عسكرية في أجزاء أخرى من الدولة العثمانية على طول الطريق، كانت تأمل أيضًا في استخدام السكك الحديدية لزيادة إنتاج الحبوب - المصدر الأول لإيراداتها، وهو دخل كان قد أوقفه منذ سبعينيات القرن التاسع عشر وصول حبوب رخيصة من أميركا. والحال أن القسم الأول من الطريق، والمعروف بسكة حديد الأناضول، والذي يربط اسطنبول بوسط الأناضول، كان قد بُني في تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد فشل الخط في تحقيق أرباح، لكن إعانات من الحكومة العثمانية، تزيد قيمتها عن قيمة إجمالي إيرادات الضريبة الزراعية من المنطقة التي يخدمها الخط، قد ضمنت للدويتش بنك وحاملي الأسهم الآخرين عائدًا على استثماراتهم[٢٦]. إلاَّ أنه بالنسبة للبنك الألماني وحلفائه، كان تمويل بقية الطريق إلى بغداد مستحيلاً إلى أن يقوموا بربطه بإنتاج النفط في بلاد ما بين النهرين. وبما أنهم لم يكونوا في البداية مهتمين بتطوير مصدر جديد للنفط، فإنهم قد استخدموا امتيازات سكة الحديد والبترول، المقصورة عليهم، لمنع الآخرين من تطويره. والحال أن المشروع لم يمض قُدما إلاَّ عندما عثرت شركة النفط الأنجلو - فارسية على النفط عبر الحدود في فارس، وذلك بالترادف مع خطة لإيجاد سبيل إلى بيع النفط غير المطلوب في أوروبا. وقد حاولت الشركة البريطانية في تلك المرحلة وقف المشروع. والحاصل أن الباحثين الذين لم يدركوا أن مد الخط إلى بغداد كان بالدرجة الأولى مشروعًا نفطيًّا، وأن شركات النفط الكبرى لم تكن غالبًا مهتمة بإنتاج النفط قدر اهتمامها بتخريب إنتاجه، قد وجدوا أن من الصعب متابعة قصة سكة حديد بغداد - أو أسباب أشكال الوقف والإرجاء والتعاون المسؤولة بشكل ما عن نشوب الحرب العظمى [العالمية الأولى].

وكما في فارس، كان الهدف المبدئي للفوز بحقوق حصرية في نفط بلاد ما بين النهرين ووسائل نقله إلى أوروبا هو وقف إنتاج النفط. فبعد الحصول على الامتياز النفطي في يوليو/ تموز ١٩٠٤، توقف الألمان عن بناء السكة الحديدية وعن الحفر للوصول إلى النفط. وقد اعترف الدويتش بنك بعد عشرين سنة من ذلك بأن «المعالجة المتباطئة للمسألة برمتها قد جرت لأسباب تاكتيكية»[٢٧]. وبحلول

عام ١٩٠٧، كانت الحكومة العثمانية تنازع العقد النفطي على أساس أن الدويتش بنك «لم يف ببعض بنوده، خاصة فيما يتعلق بعمليات الحفر الاختبارية»[٢٨]. إلا أنه في العام التالي، رفعت ثورة تركيا الفتاة إلى سدة السلطة حكومة كانت في البداية أكثر مراعاة لجانب بريطانيا، في الوقت نفسه الذي عثر فيه المشروع الاستثماري البريطاني على النفط في فارس.

وقد سارع الألمان إلى استئناف بناء السكة الحديدية. ولكي يضعوا أنفسهم في مركز يستطيعون منه تهديد إنتاج الشركة الأنجلو- فارسية الجديد، بدأوا يتطلعون إلى مكان ما لبيع الإمدادات المتوقعة من النفط غير المطلوب، الدخل الذي سوف يساعد على تمويل السكة الحديدية. وكان الحل عبارة عن خطة لكسر سيطرة ستاندارد أويل على إتاحة الكيروسين في أوروبا. وكان الاتحاد الأوروبي للبترول الذي تأسس في عام ١٩٠٦ قد أمَّن خُمس السوق لشركات أوروبية. وللهجوم على حصة ستاندارد أويل الباقية، قام الدويتش بنك في ألمانيا ومصالح نفطية متحالفة في فرنسا بتنظيم تشريع محلي في البلدين لخلق احتكارات لسوق زيت المصابيح تحكمها لوائح حكومية[٢٩].

وفي تلك الأثناء، عانى الدويتش بنك نفسه من هجوم التفافي، حَدَّدَ شركة ستاندارد أويل على أنها المسؤولة عنه. والحال أن مؤسسة تمويلية أميركية، تسمى نفسها شركة التنمية العثمانية – الأميركية، قد تفاوضت على امتياز أوليٍّ لبناء سكة حديدية منافسة، تتألف من خطٍ أكثر طموحًا طوله ٢٠٠٠ كيلومتر، يمتد من ساحل سوريا الشمالية على البحر المتوسط عبر حلب وسيواس إلى الموصل، ثم إلى الحدود الفارسية عند خانقين – حيث كانت الشركة الأنجلو – فارسية تقوم بالحفر- مع حقوق في أي موارد منجمية يتم العثور عليها ضمن نطاق أربعين كيلومترًا من السكة. وقد ذكرت صحيفة برلينية أن رئيس المؤسسة التمويلية، وهو أدميرال أميركي متقاعد اسمه كولبي م. تشستر، كان «مجرد واجهة لشركة ستاندارد أويل»، بينما حذر الدويتش بنك من أن الامتياز لم يكن خطة لـ«تطوير حَسَن النية لسكة حديدية بل مشروعًا للسيطرة على بعض حقول النفط التي لم يجر تطويرها من أجل إبقاء نتاجها خارج السوق» – وهو تاكتيكٌ ما كان البنك ليجد صعوبة كبيرة في رصده[٣٠].

وقد ظل انخراط مجموعة روكفلر مجرد شائعة، وإن كنا نعرف أن چون ورثنجتون، كبير الباحثين الچيولوچيين وكبير الباحثين عن النفط لحساب شركة ستاندارد أويل، قد زار الشرق الأوسط في عام ١٩١٠ وكتب تقريرًا إيجابيًا إلى الشركة بشأن التنقيبات عن النفط في بلاد ما بين النهرين. وبالنظر إلى الجهود غير العادية التي بذلتها ستاندارد أويل لمنع تطوير حقول نفطية منافسة في كل ركن من أركان العالم في ذلك الوقت، فإن من شأن غيابها عن المعركة على نفط بلاد ما بين النهرين أن يكون مثار استغراب. وقد حار المسؤولون الأميركيون في تفسير قيام مؤسسة كولبي التمويلية باستثمار كل هذه الأموال الهائلة في مشروع دون أن تقوم بأي عمليات مسح تمهيدية. فقد أرسلت وزارة الخارجية الأميركية دبلوماسيًا من واشنطون للاجتماع بابن شستر، ممثل المؤسسة التمويلية في اسطنبول، لاستكشاف دعم الامتياز كأداة لتوسيع التجارة الأميركية في الدولة العثمانية. ولعدم علمه بأن اتفاقية الامتياز قد لا تكون مقصودة لتوسيع للتجارة بل لخفضها، استغرب الدبلوماسي حين اكتشف أن الابن قد غادر البلد إلى ڤيينا، في اليوم الذي وصل فيه إلى اسطنبول للاجتماع به. وقد استخدم الألمان نفوذهم لدى المسؤولين العثمانيين لمنع الموافقة النهائية على الامتياز الأميركي(٣١).

وفي تلك الأثناء، قام كونسورتيوم من ممولين بريطانيين مقربين من الحكومة الجديدة في اسطنبول بإنشاء شركة مساهمة مقرها الرئيسي في لندن اسمها شركة البترول التركية. وكانت المجموعة تحت قيادة إرنست كاسل، الذي سبق لنا أن التقينا بخططه الرامية إلى تنظيم احتكار لكل حقوق النفط في المنطقة، بدءًا من مصر. وفي عام ١٩١٢، رتبت مجموعة كاسل لكل من الدويتش بنك، الذي كان لا يزال يملك الحقول في نفط بلاد ما بين النهرين، وحليفته الأوروبية شركة شل، التي اشتملت على الحقوق النفطية لمجموعة روتشايلد الفرنسية، حيازة حصة إسمية نسبتها ٢٥ في المائة في شركة النفط. والحال أن الممولين. الذين سموا شركتهم الاستثمارية بالبنك الأهلي التركي ومنحوا عدة أعضاء بارزين في الحكومة التركية الجديدة مقاعد في مجلس إدارة البنك، قد احتفظوا بالنصف الآخر من شركة النفط(٣٢).

وكان بوسع مشروع النفط والسكة الحديدية الآن أن يهدد شركة النفط الأنجلو – فارسية. والحال أن سيطرة هذه الأخيرة على حقول النفط الفارسية، والمراد بها منع شركات منافسة من تهديد السوق الهندية الكبيرة التي تسيطر عليها شركتها الأم، شركة بورما أويل، سوف يتم التحايل عليها بتطوير نفط بلاد ما بين النهرين. وبما أن الشركة الأنجلو – فارسية كانت عاجزة عن إلحاق الهزيمة بالهجوم الالتفافي، فقد تمثل البديل المتاح أمامها في الانضمام إليه. ولكي يحدث هذا، كانت بحاجة إلى مساعدة من جانب الحكومة البريطانية، التي يمكنها استخدام إدارة الدين العام العثماني (كونسوريتوم الدائنين الأوروبيين الذي أُنشئ بعد إشهار إفلاس الدولة في عام ١٨٧٥) للاعتراض على الزيادة في الرسوم الجمركية التي كان من شأن تركيا استخدامها في خدمة القروض المطلوبة للسكة الحديدية. وقد حذرت الشركة الأنجلو- فارسية الحكومة من أنه إذا حازت مجموعة شل – وهي مجموعة منافسة تسعى إلى عقود مع وزارة البحرية لتوريد وقود نفطي- السيطرة على نفط بلاد ما بين النهرين، فإنها سوف تقوم بخفض الأسعار لإخراج الشركة الأنجلو- فارسية من المجال الاستثماري أو لدفعها إلى الاندماج مع مجموعة شل، ثم رفع الأسعار و«عدم فتح هذا المصدر الواسع الممكن للإمدادات إلاَّ تدريجيًّا». وقد اعترض مسؤول بوزارة الخارجية البريطانية على «موقف الشركة الأنجلو- فارسية، التي كانت إلى الآن تتخذ موقفًا إمبرياليًّا متطرفًا»، لكنها تهدد الآن ببيع نفسها لمجموعة شل إذا لم تساعدها الحكومة[٣٣]. والحال أن مؤيدي الشركة الأنجلو- فارسية في وزارة الخارجية البريطانية، وقد أقنعتهم هذه المحاجة، قد أجبروا كونسورتيوم كاسل الاستثماري البريطاني على أن ينقل إلى الشركة نسبة الـ ٥٠ في المائة التي تمثل حصته في المشروع.

ولحماية الشركة الأنجلو- فارسية حمايةً أتَمَّ، تفاوضت بريطانيا أيضًا على اتفاقية مع الحكومتين الألمانية والتركية تنص على أن السكة الحديدية لن تمتد إلى الخليج الفارسي وستكون البصرة محطتها النهائية، وقامت بتأمين احتكار للنقل النهري من البصرة إلى الخليج لصالح المصالح الملاحية لقطب الملاحة الهندية جيمس ماكاي، اللورد إنشكيب. وقد صورت الحكومة البريطانية هذا الاحتكار، والتأجيلات الطويلة التي حدثت في الحصول عليه، على أنها ضرورية لإبقاء

المواصلات الإمبراطورية في أيد بريطانية. على أن شركة بريطانية، هي شـركة لينش براذرز، قد سيطرت بالفعل على ملاحة البواخر من بغداد إلى الخليج. وكانت صحيفة **التايمز** في لندن قد نفت مزاعم المستثمرين والإمبرياليين بأن سكة حديد بغداد تهدد بأن تصبح «طريقًا رئيسيًا إلى الهند»، وكان من المفهوم على نطاق واسع أن مواصلات بريطانيا وتجارتها مع الهند سوف تواصل استخدام الطرق البحرية لا الطرق البرية. وقد تمثلت ميزة إجبار لينش على التنازل عن احتكارها الملاحي لإنشكيپ في أن إنشكيپ كان أيضًا مديرًا للشركة الأنجلو- فارسية(٣٤). والحال أن الترتيب لم يحم تدفق التجارة الإمبراطورية البريطانية في اتجاه الخليج الفارسي والهند، بل حمى نقطة إغلاق. فعبر إنشكيپ، احتفظت الشركة الأنجلو- فارسية بالقدرة على منع نفط بلاد ما بين النهرين من الوصول إلى الأسواق الآسيوية المحمية.

وفي صيف عام ١٩١٤، في الوقت نفسه الذي كانت تتم فيه الاتفاقات النهائية في ألمانيا وفرنسا على احتكارات الكيروسين، جرى توقيع اتفاق شركة البترول التركية في لندن، ووافقت الحكومة العثمانية على أن تؤجر للشركة الجديدة كل «الموارد البترولية المكتشفة والتي سوف تكتشف» في ولايتي الموصل وبغداد(٣٥). وعشية الحرب العظمى [العالمية الأولى]، كانت شركات البترول الأربع الأكبر في العالم بعد ستاندارد أويل – الألمانية والفرنسية والأنجلو – هولندية والبريطانية – قد اتفقت على اقتسام الحقوق في نفط بلاد ما بين النهرين.

وقد أجّلَ نشوبُ الحرب أي تطوير للامتياز. وكان من الصعب أن يكون هذا مشكلة. فالحد من إنتاج النفط كان هدفًا محوريًا للاتفاق على اقتسامه. وكانت الفقرة الأخيرة في اتفاقية عام ١٩١٤ «بندًا إيثاريًّا» شهيرًا، وعدت بموجبه شركات النفط الأوروبية الرئيسية بعدم الاضطلاع بإنتاج النفط في أي مكان في الدولة العثمانية (باستثناء مصر والكويت، اللتين كانتا تحت السيطرة البريطانية بالفعل، جنبًا إلى جنب جنوبي فارس)، إلاَّ بشكل مشترك من خلال شركة البترول التركية(٣٦).

أرض الجن

بينما كانت شركة النفط الأنجلو – فارسية تتعامل مع الهجوم الالتفافي في بلاد ما بين النهرين، كانت قد واجهت صعوبة ثانية: لا أحد على استعداد لشراء نفطها. فقد تبين أن الخام الفارسي يحتوي على مستويات عالية من الكبريت، الذي كانت رائحته، علاوة على السواد الذي يحدثه على الزجاج مع احتراقه، قد جعلا من هذا النفط غير ملائم لاستخدامه ككيروسين للإضاءة. فلم تكن هناك سوق لمنتَج الشركة، وبالنظر إلى تعذر توقع الحصول على أرباح، كان المستثمرون غير راغبين في تقديم أموال لاستكمال مرافق الإنتاج. وكان الأمل الوحيد للنفط الفارسي هو بيعه ليس كزيت للإضاءة بل كوقود نفطي للمحركات البخارية أو محركات الديزل. وبما أن المحركات المستخدمة في أي مكان قريب من جنوبي فارس والتي تعمل بالطاقة النفطية كانت قليلة، فإن الشركة قد واجهت الإفلاس.

وكان الحل لهذه الصعوبة هو أن يحول دارسي وبورما أويل جوانب ضعفهما وحاجاتهما إلى مصلحة إمبراطورية. وكان هذا هو التاكتيك الذي استخدمته الشركة كلما سنحت الفرصة لها للقيام بذلك. وكانت حكومة الهند تتحمل الأعباء المالية لقيام وحدة من الجنود بحراسة الحفارات التي تستخدمها الشركة في التنقيب عن النفط. وبعد اكتشاف النفط، اقترح آرثر هاردنج: الوزير البريطاني في طهران، وجوب تحمل الشركة تكاليف قوة الحراسة، أو الاستعاضة عنها بقوة محلية أرخص. وفي رفضه للاقتراح، أجابَ دارسي بأنه وشركاءه

> نسعى إلى التطوير وقد حققنا بالفعل نجاحًا ملحوظًا في إرساء أسس هذه الصناعة الجديدة، وهي صناعة سوف تدار بالكامل بمبادرة بريطانية، وفي أيدٍ بريطانية وبرأس مال بريطاني، وصناعةٌ لدينا كل الأسباب للاعتقاد بأنها يجب أن تحظى بحسن الالتفات، إن لم يكن المحاباة، من جانب الحكومة البريطانية، فهي قد تصبح في المستقبل القريب مصدرًا لنفط ثمين لسلاح بحريتنا.

وقد حاولت الشركة الأنجلو- فارسية استخدام هذا التاكتيك نفسه لمواجهة المشكلة الأكبر المتمثلة في إيجاد سوق لمنتجاتها. فتوجهت بالنداء مرة أخرى إلى الحكومة البريطانية، طالبةً إليها خلق طلب لنفطها بشراء عقدين طويلي الأمد للوقود النفطي،

عقد مع السكك الحديدية الهندية وعقد آخر مع البحرية الملكية. والحال أن كُلاً من وزارة شؤون الهند ووزارة البحرية قد رفضتا الاقتراح. فالسكك الحديدية الهندية كانت تعتمد على الفحم، الذي كانت لدى الهند وفرة منه. أمَّا وزارة البحرية، من الجهة الأخرى، فكانت قد قامت بالفعل بتحويل معظم أسطولها إلى الاعتماد، جزئيًا على الأقل، على النفط، وكانت تنظر الآن في ما إذا كان يجب عليها بناء سفن تعتمد على النفط وحده. إلاَّ أنه كانت هناك مصادر نفط متاحة كثيرة أخرى، بما فيها الآبار المصرية على خليج السويس الواقع مباشرة على واحد من طرق الملاحة الرئيسية في العالم، وكانت هذه المصادر تحت السيطرة البريطانية بالفعل، وقد أنتجت ١٠٠ ٠٠٠ طن من النفط في عام ١٩١٤ ومضت قُدُمًا لتنتج ملايين أكثر ؛ وفي المكسيك، حيث اكتشفت شركة بريطانية في عام ١٩١٠ حقول النفط الأضخم في العالم في ذلك الوقت(٣٧). وعلى الرغم من الرفض الصادر من وزارة البحرية. فقد زعمت الشركة الأنجلو - فارسية في النشرة الشارحة التي صاغتها لإطلاق أسهمها في سوق الأوراق المالية أنها قد حصلت بالفعل على مساندة وزارة البحرية. وعندما اكتشفت وزارة البحرية ذلك، قامت بمنع نشر الوثيقة. والحال أن الشركة التواقة إلى جذب استثمارات في عرض الأسهم قد واصلت التلميح في نشرتها الشارحة إلى الأهمية العسكرية المزعومة لنفطها في تزويد البحرية الملكية بالوقود. وبعد ذلك بأعوام قليلة، غيرت وزارة البحرية وجهة نظرها.

وبدءًا برواية ونستون تشرشل في كتاب **الأزمة العالمية**، الصادر في عام ١٩٢٣، ردَّدَ المؤرخون زعم الشركة الوارد في نشرتها الشارحة، مُعلين من أهمية الشركة الأنجلو- فارسية بالنسبة لمصالح بريطانيا الإمبراطورية سعيًا منهم إلى تفسير تغير وجهة نظر وزارة البحرية. وقد كتب تشرشل، في معرض مناقشته لمحصلة طلب الشركة العون: «إن الحظ قد منحنا جائزة من أرض الجن تتجاوز أروع آمالنا». والحال أن تشرشل، الذي عُيِّن رئيسًا أوَّل لوزارة البحرية على أثر الأزمة المغربية في عام ١٩١١، كان يناضل من أجل زيادة غير مسبوقة في نفقات البحرية الملكية وفي قوتها التدميرية - وهو توسع ساعد بعد ثلاثة أعوام من ذلك على دفع أوروبا إلى حرب غير متوقعة ومدمرة. وكان الإنفاق الرئيسي من نصيب أسطول من السفن الحربية السريعة المجهزة بتوربينات بخارية (محركات عالية

السرعة جرى استحداثها لدفع المولدات الكهربائية الجديدة ثم جرى تكييفها لاستخدامات سلاح البحرية) وتعتمد على الوقود النفطي بدلاً من الفحم. والحال أن هذه بدورها قد تطلبت بناء مستودعات نفط ضخمة في بريطانيا لتخزين احتياطيات من الوقود تكفي لخوض حرب تدوم ستة شهور، كما تطلبت أسطولاً من الناقلات لاستيراد الاحتياطيات من الوقود، وشراء إمدادات نفطية كانت، كما بَيَّنَ ذلك تشرشل، «في أيدي تروستات نفطية ضخمة تحت سيطرة أجنبية»[٣٨]. وكانت التروستات المقصودة هي ستاندارد أويل، ومقرها الرئيسي في البلد الذي كان الحليف الأضمن لبريطانيا، ومجموعة أنجلو - دانش شل، ولذا فإن المشكلة الحقيقية لم تكن تتمثل في ملكيتها الأجنبية بقدر ما كانت تتمثل في قوتها الاحتكارية. وبتحويل سلاح البحرية إلى استخدام الوقود النفطي، كانت وزارة البحرية البريطانية تجعل نفسها هشة في وجه القوة المتنامية للاحتكارات النفطية.

كما كانت وزارة البحرية هشة في وجه قوة جديدة أخرى. ففي عام ١٩٠٣، وردًا على القوة الصاعدة للحركة العمالية، كانت الحكومة البريطانية قد أدخلت نظام معاشات تصرفها الدولة، تلاه في أعوام ١٩٠٨ - ١٩١٢ تأمين قومي عن البطالة والعجز وبرامج رعاية صحية وتحسينات أخرى في الرعاية الاجتماعية الجماعية. ولتوفير أموال لهذه التدابير، كان البرلمان قد قام في البداية بخفض التقديرات البحرية - وهي الميزانية السنوية للقوات المسلحة الأضخم- واضعًا إياها تحت رقابة أدق وتحت قواعد محاسبة. ثم قام بزيادة الضرائب المفروضة على الأغنياء، الذين استثاروا أزمة دستورية ببذلهم محاولة فاشلة لاستخدام مجلس اللوردات في منع الزيادة. والحال أن خطة وزارة البحرية المكلفة والخاصة بتحويل القوة المحركة للبحرية الملكية إلى التوربينات البخارية التي تعمل بالنفط دون سواه، وهي الخطة التي فاقم منها التسعير الاحتكاري للنفط، قد واجهت قيودًا جديدة صارمة في الميزانية وكانت عرضة لأن تواجه معارضة برلمانية يصعب درءها. والحاصل أن تشرشل قد احتاج إلى طريقة للالتفاف على هذه العقبة الديموقراطية المستحدثة.

وقد أتاحت محنة الشركة الأنجلو – فارسية حلاً. فالشركة المحاصَرة كانت تعرض عقد إمداد طويل الأمد بسعر جد منخفض بحيث إن تشرشل كان بإمكانه أن يبشر به بوصفه هبة من أرض الجن. ثم قطع شوطًا طويلاً في ترتيب منح الجائزة بطريقة تفادت الرقابة البرلمانية على شروط هذا المنح. وقد هيكلت وزارة البحرية السلفيات التي احتاجت إليها الشركة لكي تواصل عملها، على شكل شراء لنسبة ٥١ في المائة من أسهمها (وهي نسبة لم تحصل وزارة البحرية عنها على أي من الحقوق العادية المتعلقة بالإشراف على أعمال الشركة، ولم تمنحها أي قدرة على مهاجمة نظام الاحتكار). وبمساعدة مسؤولي الحكومة القانونيين، قدم تشرشل اتفاق الشراء إلى البرلمان لكي يصدق عليه ليس كقانون مالي، الأمر الذي يتطلب عرضه على لجنة مختارة لفحصه، وإنما كوثيقة سياسية أو كتاب أبيض، معلنًا في الوقت نفسه أن العقد الخاص بتقديم النفط والذي بُنيت الصفقة حوله هو ترتيب تجاري لا يمكن الإعلان عن تفاصيله. والحال أن الإدانات الواسعة لسريَّة الصفقة، التي عُرضت على البرلمان في ١٧ يونيو/حزيران ١٩١٤، قد أسكتها نشوبُ الحرب[٣٩].

وقد أتاح إنقاذ الشركة الأنجلو- فارسية وسيلةً لتفادي التدقيق العلني في تكلفة الانتقال من الفحم إلى النفط، لكنه لم يفعل شيئًا لمعالجة أحد أسباب تلك النفقات- السيطرة الاحتكارية على أسعار النفط. على العكس، فالحكومة البريطانية بتقديمها قرضًا للشركة وبترتيبها لمشاركتها في المشروع لعرقلة تطوير نفط بلاد ما بين النهرين، قد مكنت الشركة الأنجلو – فارسية من أن تصبح واحدًا من الأعضاء القياديين في الكارتيل النفطي الدولي الآخذ في الانبثاق. وإذا كان اعتماد بريطانيا على الفحم قد وفر للحركة العمالية وسيلة لبناء أشكال أكثر ديموقراطية للسياسة، فإن التحول إلى النفط قد وفر لإمبرياليين كتشرشل وسيلة لتفادي تلك المطالب الديموقراطية.

البنية

كان هناك معنى أوسع أتاح به النفط سبيلاً إلى الحد من المطالب الشعبية، انعكس في سبب آخر لتغيير وزارة البحرية البريطانية وجهة نظرها حول الشركة

الأنجلو- فارسية والتزامها بالمحرك الذي يعمل بالاحتراق الداخلي. ففي ١٩١٠ - ١٩١١، أضرب عمال مناجم الفحم في جنوبي ويلز مطالبين بدفع حد أدنى للأجور. وقد دشن الإضرابُ الاضطراب العظيم لأعوام ١٩١٠ - ١٩١٤ - الفترة الأكثر حدة التي عرفتها بريطانيا في تاريخ الفعل الكفاحي للعمال الصناعيين.

وقبل انتقال تشرشل إلى وزارة البحرية، كان مكلَّفًا بوزارة الداخلية، حيث كان مسؤولاً عن ضبط أمن الموجة الأولى للاضطراب العظيم، وقد حذَّر من «القوة الجديدة» التي اكتسبتها النقابات عبر تنسيق الفعل الكفاحي للعمال الصناعيين بين عمال مناجم الفحم وعمال السكك الحديدية وعمال الموانئ[٤٠]. والحاصل أن تشرشل، بالتعاون مع نيفل ماكريدي، وهو جنرال بوزارة الحربية كان قد بدأ مسيرته العملية ضابطًا بالشرطة العسكرية في الاحتلال الاستعماري لمصر، قد أدخل أساليب جديدة لتحطيم مفارز حماية الإضرابات ولإلحاق الهزيمة بالإضرابات، باستخدام سلاح الفرسان وقوات المشاة المسلَّحة ليس كعنصر مساعدٍ لقوات الشرطة المحلية، بل كأداة رئيسية لحفظ النظام[٤١]. وفي أغسطس/ آب ١٩١١، عندما انتقلت الإضرابات من مناجم الفحم إلى السكك الحديدية، قام تشرشل بنشر قوات للمحافظة على السيطرة على خطوط السكك الحديدية (ولحماية محطات الطاقة الكهربائية)، منتهكًا قاعدةً تَنُصُّ على عدم جواز نشر قوات عسكرية إلاَّ بناءً على طلب من السلطات المدنية المحلية - وهي قاعدة أكدها البرلمان على أثر مذبحة فيذرستون في عام ١٨٩٣، عندما أطلق جنود الرصاص على عمال منجم فحم مضربين وقتلوهم. وقد أشار قادة عماليون في البرلمان إلىَ أن الحكومة كان بإمكانها إنهاء إضراب السكك الحديدية فورًا بإلزام شركات السكك الحديدية بالاستجابة لمطلب المضربين الرئيسي - أن تعترف بحق النقابات القومية في تمثيل عمال السكك الحديدية- وهاجموا تشرشل لـ«دوره الشيطاني» في استثارة الاضطرابات باعتماده على «الحكم العسكري» بدلاً من الاعتماد على الحكومة المدنية.

وقد برر تشرشل استخدام الجيش بالإشارة إلى طبيعة السكك الحديدية. فقد قال في البرلمان إن السلطات العسكرية بحاجة «إلى سلطة اختيارية كاملة في نقل القوات على طول خطوط السكك الحديدية»، وهو شيءٌ من المستحيل عمله إذا ما

كان عليها طلب إذنٍ مدني في كل نقطة على الطريق. وبما أن السكك الحديدية كانت قد خلقت «جماعات ضخمة من العمال ... متركزة معًا» في مدن كبيرة، تعتمد بالكامل على القطارات في توصيل الوقود والمواد الغذائية إليها، فإن الإضراب قد هدد «بانحطاط ... لكل البنية، الاجتماعية والاقتصادية، التي تتوقف عليها حياة الناس». والحال أن خطوط السكك الحديدية قد سمحت له باستحضار وجود «بنية» اقتصادية واجتماعية هشة، وهي شيء غير محلي تتطلب حمايته إخضاع السلطة المدنية المحلية لقوة عسكرية مُنَسَّقة.

وعندما صاح عضو معارض في البرلمان بأن هذه «أحكام عرفية» وأشار عضو آخر إلى أنهم «كلهم قد أصيبوا بالجنون»، لجأ تشرشل إلى استعراضاته البلاغية المعهودة، متسائلاً «ما إذا كان بالإمكان بيان أن كارثة مماثلة في تاريخ العالم قد هددت جماعةً بشريةً عظيمةً عظمةً مساويةً»، ومتجهًا إلى عراق القرن الخامس عشر بحثًا عن إجابة. لقد شبَّه المخاطر التي ينذر بحدوثها إضرابُ السكك الحديدية بالخراب الذي أعقب دمار سد نمرود العظيم على نهر الفرات[٤٢].

على أن أحداثًا في جزء آخر من العالم العربي أتاحت الفرصة التي استخدمتها الحكومة لتذليل تشدد مُلاك السكك الحديدية وللاستجابة لمطالب المضربين. فقد تزامن الاضطراب العظيم في بريطانيا مع اضطراب أعظم بكثير في المغرب. إذ كانت فرنسا قد أرسلت إلى هناك قوات للمساعدة في قمع انتفاضة شعبية ضد السلطان، الذي كانت ديونه للممولين الأوروبيين قد قادت إلى فرض ضرائب باهظة[٤٣]. وعندما تحدت ألمانيا الاستيلاء الفرنسي البادئ على الركن الأخير تقريبًا من أفريقيا غير المستعمَر، ردت بريطانيا بالتهديد بمحاربة ألمانيا وبدأت في التحضير لحرب أوروبية، وهو تحضير اشتمل على تخطيط تفصيلي لاستخدام السكك الحديدية لحشد القوات[٤٤]. والحال أن القرار الخاص بالتحضير للحرب قد سمح للحكومة بإصدار أوامر إلى شركات السكك الحديدية بالتفاوض مع النقابات – وسمح لتشرشل بطلب الانتقال من وزارة الداخلية إلى وزارة البحرية. والحاصل أن تأييد الاحتلال الفرنسي للمغرب والرد على احتجاجات ألمانيا بالتهديد بمحاربتها قد سمحا لنزعة تشرشل العسكرية، التي كانت قوة نقابات السكك الحديدية في الداخل قد كبحتها، بأن تصعد إلى مستوى أعظم.

وكانت إضرابات عمال مناجم الفحم في جنوبي ويلز، التي كانت قد دشنت الاضطراب العظيم، تهديدًا خاصًا للبحرية. فحقول الفحم الويلزية قد أنتجت الفحم البخاري، وهو صنف هجين من الوقود يجمع قيمة حرارية عالية من الأنثراسيت بمقدرة على توليد الحرارة بسرعة، ما يجعل هذه الحقول المصدر الوحيد للوقود اللازم للسفن الحربية التي تعمل بالفحم. وفي وزارة البحرية، قام تشرشل على الفور بإنشاء اللجنة الملكية المختصة بالوقود والمحركات، للنظر في نقل سفن البحرية الملكية من الاعتماد على المحركات البخارية التي تعمل بالفحم والنفط إلى محركات الاحتراق الداخلي التي تعتمد على النفط. وقد أثر الاضطراب السياسي في حقول الفحم الويلزية على تفكير وزارة البحرية. فهو قد قدّم حافزًا آخر للقرار الخاص بالتخلي عن الفحم إيثارًا للنفط، وللتغير المترتب على ذلك في السياسة حيال الشركة الأنجلو- فارسية[٤٥]. والحال أن الحكومة، بإلزامها البحرية الملكية باستخدام مصدر جديد للطاقة، كانت تجعل نفسها هشة في وجه القدرات الاحتكارية للشركات النفطية. وفي الوقت نفسه، كانت تحرر نفسها من المطالب السياسية لعمال مناجم الفحم.

وكما رأينا، لم تكن فارس المكان الوحيد الذي كان بإمكان وزارة البحرية الحصول على النفط منه. فالاكتشافات الضخمة في المكسيك كانت قد جعلت من هذا البلد ثالث أضخم منتج في العالم بحلول عام ١٩١٤. والحال أن شركة بريطانية، هي شركة ميكسيكان إيجل، قد سيطرت على نسبة ٦٠ في المائة من الإنتاج وكانت قد أصبحت واحدة من أكبر موردي النفط في العالم. وقد وقعت وزارة البحرية اتفاقية توريد مع الشركة في يوليو/ تموز ١٩١٣، لكنها رفضت محاولتها الرامية إلى الفوز باتفاقية طويلة الأمد في مقابل شراء حكومي لأسهمها – صفقة مماثلة للصفقة التي كانت الشركة الأنجلو- فارسية تتفاوض عليها[٤٦]. وكانت الشركة في معركة للسيطرة على إنتاج النفط المكسيكي مع ستاندارد أويل، التي حاولت تقويض الشركة البريطانية بالمساعدة في تمويل الإطاحة بحكومة بورفيريو دياث، متسببة في تفجير ثورة ١٩١٠ – ١٩٢٠[٤٧]. وبينما كانت وزارة البحرية تنظر في اتخاذ قرار بشأن التعاقدات على النفط، كانت القوى الثورية قد سيطرت على حقول النفط، وكان إميليانو ثاپاتا وقادةٌ ثوارٌ آخرون يطالبون بإصلاح زراعي وبحقوق للعمال وبتغيرات ثورية أخرى.

وكانت فارس أيضًا في خضم ثورة، الثورة الدستورية في أعــوام ١٩٠٥ – ١٩١١. والحال أن سلسلة دامت عاما من الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات كانت قد أرغمت الشاه في عام ١٩٠٦ على قبول دستور ومجلــس، أو برلمــان. والحاصل أن عمال نفط فرسٍ من باكو قد أسهموا بخبرتهم الثورية، لدى عــودتهم إلى الوطن بعد ثورة ١٩٠٥ الروسية. ثم إن منظمة الاشــتراكيين الــديموقراطيين الإيرانيين، التي اتخذت من باكو قاعدة لها والتي كانت على ارتباط بالاشــتراكيين الديموقراطيين الروس، كانت نشطة في المجالس الشعبية التي انبثقت فــي طــول البلاد وعرضها، وشكلت حزبًا، هو حزب المجاهدين، الذي كان قــد ضــم إلــى صفوفه ما يقدر بـــ ٨٦,٠٠٠ عضو بحلول عام ١٩٠٧. وقد دعــا الحــزب إلــى توزيع جديد للأرض وإلى يوم عمل من ثماني ساعات وإلى الحق في الإضــراب وإلى حق الاقتراع العام للذكور بدلاً عن التمثيل النيابي المحدود المقصــور علــى كبار ملاك الأرض والتجار ورجال الدين في المجلس الجديد[٤٨]. والحال أن أحــد قادة هذه الحركة التقدمية، السيد حسن تقي زاده، قد زار لندن بعد طرده من إيران، وقد دُعيَ من جانب مجموعة من أعضاء البرلمان اليساريين لإلقــاء كلمــة فــي اجتماع في مجلس العموم، حيث سعى إلى كسب مساندة بريطانيــا للثــورة ضــد التهديدات الروسية بالتدخل وباستعادة سلطة الشاه الأوتوقراطية[٤٩]. لكن بريطانيــا لم تعارض تقويض روسيا للثورة وقامت فيما بعد بمساعدة صــعود ضــابط فــي الجيش، هو رضا خان، الذي استولى علــى الســلطة فــي عــام ١٩٢١ وأنشــأ أوتوقراطية جديدة قُدِّرَ لها أن تحكم البلد حتى ثورة ١٩٧٩ الإسلامية. كما استفادت بريطانيا من الضعف الذي أصاب الحكومة المركزيــة فقامــت بتشــكيل ميليشــيا لحراسة الجنوب، هي وحدة مشاة جنوبي فارس، التي حلت محل وحــدة القــوات الهندية التي كانت قد قامت في السابق بحراسة عمليات شــركة الــنفط الأنجلــو- فارسية. وقياسًا إلى الاضطراب العظيم في حقول النفط المكسيكية، وفــي منــاطق الفحم في جنوبي ويلز، فإن مناطق النفط في جنوبي فارس وبلاد ما بين النهــرين المجاورة قد أتاحت سبيلاً للحصول على طاقة بدا أنها تتطلب تنازلات أقل للمطالب السياسية الديموقراطية.

ولم تكن جائز تشرشل هبة من أرض الجن، بل كانت مصدر طاقـة سـوف ينتجها عمال النفط في فارس وبلاد ما بين النهرين – أو إيران والعراق على نحـو ما سوف يُعرفان بهذين الاسمين سريعًا. والحال أن خطر الحرب ونشوبها التالي قد أتاحا لبريطانيا فرصة لإنهاء الاضطراب العظيم في الداخل. وبحلول نهاية الحرب، كان من شأن السيطرة على حقول نفط بلاد ما بين النهرين توفير وسـيلة إضـافية لإضعاف القوة الجديدة للحركة العمالية المنظَّمة. إلاَّ أن المطالب السياسـية التـي بنيت من خلال الإمداد بالطاقة سوف ينضم إلى طرحها عُمَّال النفط في الخـارج، مع أنها قد أصابها الضعف في الداخل. وفي هذه السيرورة نفسها، فـإن «البنيـة» الاقتصادية الضيقة وإن كانت الحيوية والتـي طالبـت الحكومـة الإمبراطوريـة بسلطات خاصة لحمايتها – شبكة تدفقات الطاقة– سوف تمتد الآن من خطوط سكك حديد بريطانيا وحقولها النفطية لكي تستوعب حقول نفط الشرق الأوسط.

ولفهم مكانة حقول نفط الشرق الأوسط في تاريخ السياسة الديموقراطية، مـن الضروري محو القصة المتعارف عليها عن بدايات صناعة النفط فـي المنطقـة. وبدلاً من قصة الرواد الأبطال الذين يعملون في هضبة نائية وجرداء، تَتَبَّعنا تاريخ شركات متنافسة تسعى إلى الفوز بسلطات حصرية لبناءٍ أو لسـدِّ طـرق السـكك الحديدية وخطوط الأنابيب، يُراد بها عرقلة توريد النفط بأكثر مما يراد بها إنمـاء توريده. وقد خيضت المعارك وسط النضالات الثورية في طهران واسطنبول، وفي ارتباط بالفورانات السياسية في بريطانيا ودول عظمى إمبراطورية أخـرى تعتمـد على الفحم. وحيال المستويات الجديدة للرقابة في البرلمانات التي كانت آخذة فـي البدء بتمثيل أحزاب سياسية جماهيرية، فإن شركات النفط وحلفاءها في عالم المال والحكومة كانوا يتعلمون تأطير مصالحهم في صورة مصالح إمبراطورية للدولـة. وكان رجال الدولة الإمبراطوريون يصبحون متحدثين بلسان البنى الهشـة لتوريـد الطاقة، وذلك كوسيلة للتصدي لقوى من يناضلون في سبيل حياة جماعيـة أكثـر مساواة.

هوامش الفصل الثاني

1. Ronald W. Ferrier, *The History of the British Petroleum Company*, vol. 1: *The Developing Years: 1901–1932*, Cambridge, UK: CUP, 1982: 92–133.
2. Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*,New York: Simon & Schuster, 1991: 12.
3. Michel Serres, *The Parasite*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 2007.
4. Gregory Nowell, *Mercantile States and the World Oil Cartel, 1900–1939*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994: 56–61; Robert W. Tolf, *The Russian Rockefellers: The Saga of the Nobel Family and the Russian Oil Industry*, Stanford, CA: Hoover Institution Press, 1976: 183–90; Yergin, *The Prize*: 121–33.
5. Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East*, London: OUP, 1968, 13–14.
6. Ralph Hewins, *Mr Five Per Cent: The Story of Calouste Gulbenkian*, New York: Rinehart, 1958: 30.
7. F. R. Maunsell, 'The Mesopotamian Petroleum Field', *Geographical Journal* 9: 5, May 1897: 530, 532.
8. Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers, and the Bagdad Railway: A Study in Imperialism*,New York: Macmillan, 1923: 15; Dietrich Eichholtz, *Die Bagdadbahn: Mesopotamien und die deutsche Ölpolitik bis 1918*, Leipzig: Leipziger Universitätsverlag, 2007: 32.
9. Frederik Carel Gerretson, *The History of Royal Dutch*, vol. 3, Leiden: E. J. Brill, 1953–57: 240–1; Colonel John Ardagh, 'The Red Sea Petroleum Deposits', *Proceedings of the Royal Geographical Society* 8: 8, 1886, 502–7.
10. Gerretson, *History*: 242.

١١. رسالة من إ. هـــ. سيسل إلى ويلي كوهين، ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٢، في

Geoffrey Jones, *The State and the Emergence of the British Oil Industry*, London: Macmillan, 1981: 118.

12. Jones, *Emergence*: 120–1.

13. A. A. Fursenko, *The Battle For Oil*, Greenwich, CT: Jai Press, 1990: 130–3; Ferrier, *History*, vol. 1: 43–4; Nowell, *Mercantile States*.

١٤. لم تكن ناحية مسجد – أي– سليمان نائية كما تزعم التواريخ البطولية لصناعة البترول. فهي تقع في وادي نهر قارون، النهر الأكبر في جنوبي إيران والممر المائي الوحيد الصالح للملاحة في البلد. والحال أن شركة بريطانية، هي شركة لينش براذارز، كانت تُسيّرُ سفينة بخارية على النهر، محتكرة الطريق من الخليج إلى إصفهان. على أن المشكلة بالنسبة لصناعة تنقيب عن النفط كانت تتمثل في أن الطريق المتعرج للنهر قد تطلب ٥٠٠ ميلاً لاجتياز مسافة الـ ١٥٠ ميلاً إلى البحر، ولم يكن بوسع السفن البخارية عبور الجنادل أسفل الأحواز، ولذا فإن الشحنات (بما فيها النفط قبل إنجاز خط أنابيب الشركة الأنجلو– فارسية) كان لابد من تفريغها ونقلها، تجاوزًا للجنادل، على سكة حديد صغيرة (بنيت في عام ١٨٩١)، ثم إعادة شحنها على السفن.

M. Th. Houtsma, A. J. Wensinck and T. W. Arnold. eds, *The Encyclopaedia of Islam*, 1st edn, vol. 2, Leiden: E.J. Brill, 1913–36: 779–80.

15. David Gilmour. *Curzon: Imperial Statesman*. New York: Farrar, Straus, & Giroux, 2003: 76.

16. William Strunk, 'The Reign of Shaykh Khaz'al Ibn Jabir and the Suppression of the Principality of Arabistan', PhD thesis, Department of History. Indiana University, 1977: 152.

17. M.E. Yapp. 'The Legend of the Great Game',*Proceedings of the British Academy*, 2001, vol 111.

18. Briton Cooper Busch, *Britain and the Persian Gulf, 1894–1913*, Berkeley: University of California Press, 1967.

19. Jones, *Emergence*, 56.

20. D.W. Spring, 'The Trans-Persian Railway Project',*Slavonic and East European Review*54: 1,1976: 60–82.

21. Mike Davis, *Late Victorian Holocausts: El Niño Famines and the Making of the Third World*, London: Verso, 2001: 158–78.

22. Ferrier, *History*: 43–4.

٢٣. ورد في Ferrier,*History*:69. ويفسر فريير «حماية استثماراتها في الهند» بمعنى التحوط لفشل التنقيب في بورما. وكما يشير Nowell في *Mercantile States*. فإنه لا يذكر خط أنابيب باكو ، مع أنه سبق له أن ناقشه مناقشة تفصيلية.

24. Ferrier, *History*: 92.

25. Marian Kent, 'The Purchase of the British Government's Shares in the British Petroleum Company, 1912–1914',in,*Moguls and Mandarins: Oil, Imperialism, and the Middle East in British Foreign Policy, 1900–1940*, London: Frank Cass, 1993: 36.

26. Donald Quataert, 'Limited Revolution: The Impact of the Anatolian Railway on Turkish Transportation and the Provisioning of Istanbul, 1890–1908',*Business History Review* 51: 2, 1977: 139–60, and *Workers, Peasants and Economic Change in the Ottoman Empire: 1730–1914*, Istanbul: Isis Press, 1993.

وحول خطوط الأنابيب على عجلات، والمجهود التالي لاستغلال نفط الموصل، انظر

Fırat Bozçalı, 'The Oil Pipeline on Wheels', MA thesis, Center for Near Eastern Studies, New York University, 2009.

وتعتمد روايتي لتاريخ سكة حديد بغداد على

Sam Rubin, 'Iron and Steel, Oil and Grain: The Baghdad Railway and the Worlds it Built', MA thesis, Department of Middle Eastern, South Asian and African Studies, Columbia University, 2011.

27. Eichholtz, *Die Bagdadbahn*: 32.

تشير ماريان كينت إلى أن التأخير في تطوير النفط كان بسبب ضعف مطالب الدويتش بنك في حقول النفط. لكن المطلب لم يضعف إلا بعد ثورة تركيا الفتاة، ولذا فإن هذا لا يفسر التأخير من عام ١٩٠٤ إلى عام ١٩٠٨.

Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900–1920, London: Macmillan, 1976: 24.

28. 'Consul General at Berlin (Coffin) to Secretary of State', 4 August 1920, US Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States 1920*, Washington, DC: US Govt. Print. Off., 1948–, 2:660.

يشار إلى هذه الرسالة في الهوامش التالية بـ *FRUS 1920.*

29. Nowell, *Mercantile States*: 61–76.

يكشف تفاصيل احتكار زيت المصابيح وعلاقته بامتياز نفط بلاد ما بين النهرين.

30. John A. DeNovo, 'A Railroad for Turkey: The Chester Project, 1908–1913',*Business History Review* 33: 3, 1959:313.

31. DeNovo, 'Railroad for Turkey': 318.On John Worthington, see Edgar Wesley Owen, *Trek of the Oil Finders: A History of Exploration for Petroleum*, Tulsa, OK: American Association of Petroleum Geologists, 1975: 1,282.

32. Gerretson, *History*: 243–48; Marian Kent, 'Agent of Empire? The National Bank of Turkey and British Foreign Policy',*Historical Journal* 18: 2, 1975: 367–89,

و *Oil and Empire.*

لعل الحكومة العثمانية قد فضلت إلغاء امتياز النفط الأصلي، لكن التفاوض على امتياز جديد كان من شأنه أن يسمح لستاندارد أويل أو للمصالح النفطية الروسية بالتعجيل بمطالبها الخاصة بصفقات تتعلق بمطالبها الخاصة بصفقات تتعلق بالنفط والسكك الحديدية. وكان من شأنه أيضًا أن يستتبع تفعيل بنود في قانون التنقيب التركي تشترط أن تحدد عمليات الحفر الاختبارية قيمة امتياز جديد قبل التفاوض على شروطه – ما ينطوي على تأخير كان من شأن الحكومة أن تكون تواقةً إلى تفاديه

'Consul General at Berlin (Coffin) to Secretary of State',4 August 1920, *FRUS 1920*, 2:661.

33. Marian Jack, 'The Purchase of British Government's Shares in the British Petroleum Company, 1912–1914,' *Past and Present*39: 1, 1968: 142, 147.

34. Earle, *Turkey, the Great Powers, and the Bagdad Railway*: 255–63; Stuart A. Cohen, *British Policy in Mesopotamia, 1903–1914*, Reading: Ithaca Press, 2008: 198.

35. 'Turkish Grand Vizier (Said Halim) to German Ambassador in Turkey (Wangheim), Constantinople, June 28, 1914,' *FRUS 1920*, 2:662.

٣٦. نص الاتفاقية بشأن شركة البترول التركية منشور كملحق لدراسة

Edward Mead Earle, 'The Turkish Petroleum Company: A Study in Oleaginous Diplomacy',*Political Science Quarterly* 39: 2,1924: 277–9.

37. Jones, *Emergence*: 68, 85.

38. Winston Churchill, *The World Crisis, 1911–1918*, abridged and revised, ed. Martin Gilbert, London: Penguin, 2007: 75–6.

39. Jack, 'Purchase of British Government's Shares'; Ferrier, *History*: 105–6.

40. Randolph S. Churchill, *Winston S. Churchill: Young Statesman 1901–1914*, London: Heinemann, 1967: 365.

41. Anthony Mór-O'Brien, 'Churchill and the Tonypandy Riots'.*Welsh History Review* 17: 1, 1994: 67–99.

42. 'Employment of Military',*Hansard*, HC Deb, vol. 29, 22 August 1911, cc. 2,282–378.

43. Edmund Burke, *Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860–1912*, Chicago: University of Chicago Press, 1976.

وللاطلاع على وجهات نظر معاصرة حول العدوانية البريطانية والفرنسية، انظر

E. D. Morel, *Morocco in Diplomacy*, London: Smith, Elder, 1912.

44. Churchill, *World Crisis*: 41.

45. Jack, 'Purchase of British Government's Shares': 154.

كانت اضطرابات مماثلة في صفوف مجموعة مختلفة من عمال مناجم الفحم قد صاغت تخطيط وزارة البحرية قبل عقد من ذلك. ففي عام ١٩٠٣، كانت اللجنة المختصة بشؤون الوقود النفطي قد أوصت بتحول جزئي فقط من الفحم إلى النفط، ويرجع ذلك، جزئيًا، إلى أن إضراب عمالي مناجم الفحم العظيم في بنسلفانيا في عام ١٩٠٢، وهو نقطة تحول في النضالات العمالية الأميركية، كان قد تسبب في تحول محلي إلى النفط وفي خفض للصادرات النفطية الأميركية، الأمر الذي أثار قلق وزارة البحرية البريطانية على أمن الإمدادات.

Geoffrey Miller, *Straits: British Policy Towards the Ottoman Empire and the Origins of the Dardanelles Campaign*, Hull: University of Hull Press, 1997:Chapter 27.

46. Merrill Rippy, *Oil and the Mexican Revolution*, Leiden: Brill, 1972: 153; Jones, *Emergence*: 76.

47. Kenneth Grieb, 'Standard Oil and the Financing of the Mexican Revolution',*California Historical Quarterly* 50: 1, 1971.

48. Janet Afary, 'Social Democracy and the Iranian Constitutional Revolution of 1906–11', in John Foran, ed., *A Century of Revolution: Social Movements in Iran*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

49. Mansour Bonakdarian, 'The Persia Committee and the Constitutional Revolution in Iran', *British Journal of Middle Eastern Studies* 18: 2, 1991: 190.

الفصل الثالث

قبول المحكومين

كانت الحرب العالمية الأولى أول حرب عظمى اعتمدت على الوقود الكربوني. فالمصانع التي تعمل بالاعتماد على الفحم قد أنتجت الذخائر والأسلحة والعربات التي تتحرك بالموتورات والتي ضاعفت من قدرة البشر على القتل. ولم تؤد الميكنة التي سُخِّرت لتوليد الوقود الأحفوري إلى اختزال العمل البشري. فالآلات، بربطها القتال البشري بمخزونات من الطاقة أعظم بكثير، قد خلقت قدرات جديدة على الفعل، الأمر الذي وسَّع توسيعًا عظيمًا من الحدود الفيزيقية للقوة البشرية والحيوانية. فأصبحت الجيوش آلات حربية واصلت نشر عناصرها الميكانيكية والبشرية بمقادير أعظم فأعظم على مناطق واسعة وفي حملات طويلة الأمد. والحال أن الإنتاج الكبير ونشر جهاز الموت قد سمحا للدول الأوروبية بمواصلة حرب استنزافٍ ذبحت ملايين في أوروبا، كما سمحا لها بمد القتال إلى أفريقيا والشرق الأوسط، حيث قُتل مئات آلاف آخرون جرَّاء القتال والمجاعة والترحيل الجماعي. وقد تَطَلَّبَ جهازُ الحرب الآخذ في الاتساع فحمًا ونفطًا، وصُلبًا ومتفجرات تعتمد على النترات، لكنه تطلَّب أيضًا موادَ غذائيةً وعلفًا وملابسَ. ولذا فكلما طال أمد الحرب، صارت أكثر اعتمادًا على أولئك الذين ساعد عملهم في مناجم الفحم ومصانع الذخائر وحقول القمح ومزارع القطن على جعلها ممكنة. وقد أدت الحرب طويلة الأمد إلى تقويض علاقات السلطة السياسية التي عرفها زمن ما قبل الحرب في معظم المناطق التي خيضت الحرب فيها، خاصة في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، أضفت الحرب قوة إضافية على المطالب السياسية الديموقراطية التي استمدت فعاليتها من اعتماد الأقوياء الجديد على تدفق الطاقة الكربونية.

وفي الشرق الأوسط، ظلت الدولة العثمانية في البداية خارج الحرب، لكنها انحازت بعد ذلك إلى ألمانيا ضد الدول العظمى الإمبراطورية التي كانت تقوم بتمزيق أوصالها ببطء. والحال أن جيشًا بريطانيًا قادمًا من الهند، يتألف أساسًا من قوات هندية، قد غزا العراق واحتله، بينما قامت قوات بريطانية متحالفة مع جيش عربي بالسيطرة على معظم الولايات العربية الأخرى للدولة العثمانية، بدءًا بالحجاز في غربي شبه الجزيرة العربية وانتقالاً إلى الشمال للاستيلاء على فلسطين وبقية سوريا الكبرى (الأردن وسوريا ولبنان الآن). فأصبح بوسع دولة صناعية كبريطانيا أن تخوض الآن حربًا تتميز بعنفٍ ونطاقٍ وأمد غير عادي، ما أدى إلى إخضاع جانب كبير من الشرق الأوسط لسيطرتها. على أن نطاق الحرب التدميري قد جعل تكوين نظام إمبراطوري بعد الحرب أمرًا أصعب.

وقد أكدت الحرب المعتمدة على الصناعة أهمية البترول كوقود للنقل وليس كزيت للإضاءة. وبعد الحرب، شَكَّلَ ذلك مشكلة لشركات النفط الكبرى. فمن جهةٍ، صار بوسعها الآن استخدام خطر نشوب حرب في المستقبل لكي تزعم، مثلما كانت شركة النفط الأنجلو- فارسية قد بدأت تزعم، أن مساعيها الرامية إلى السيطرة على التوريد العالمي للنفط مهمةٌ ليس لأرباحها هي وإنما لأمن الدولة الإمبراطورية. وكما سوف نرى، فإن تنظيم السيطرة الاحتكارية على النفط في العالم، وهو التنظيم الذي انبثق بعد الحرب، كان من شأنه أن يتطلب الدعم المتزايد من جانب الحكومات الإمبراطورية. ومن الجهة الأخرى، فإنه إذا كانت الإمدادات النفطية على هذه الدرجة الكبيرة من الحيوية والهشاشة التي زعمت الآن الشركات النفطية الكبرى أنها عليها، فبوسع حكوماتها أن تستنتج أن نظام الكارتيل الذي رغبت هذه الشركات المتنافسة في إعادة بنائه قد لا يكون السبيل الأرخص أو الأكثر ضمانًا لتأمين النفط. ولعله يجب على حكومة دولة عظمى أن تقوم بإنتاج نفطها هي أو أن تقوم بتشجيع تطور شركات نفطية مستقلة أصغر، أو حتى العودة إلى النظام الأصلي حيث ساعد كُلُّ بلدٍ على تمكين صناعته النفطية الخاصة من التطور. وعلى مدار السنوات التالية، لاحت في أوقات مختلفة نُذُرُ تطور كلٍّ بديل من هذه البدائل. لكن شركات النفط الكبرى كانت قادرة على إعادة تأسيس

احتكارها الذي عرفه زمنَ ما قبل الحرب، فيما عدا الألمان المهـزومين، مـا أدى إلى تأخير انبثاق ترتيبِ منافسٍ لخمسة عقود تالية.

والحال أن السيطرة على الإمدادات النفطية العالمية، شأنها في ذلك شأن معظم الأشياء التي نسميها «عالمية»، قد اعتمدت على السيطرة على عدد قليل نسبيًّا من المواقع – دزينة قليلة من حقول النفط الرئيسية وخطوط الأنابيب والمحطات النهائية، وحفنة أساطيل الناقلات الضخمة التي كانت تنتقل فيما بينها. ونحو نهاية الحرب [العالمية الأولى]، أُزيح موقعان مهمان من السيطرة المباشرة للشركات النفطية الكبرى. ففي عام ١٩١٧، أعادت الحكومة الثورية في المكسيك إقرار مبدأ أن ملكية موارد البلد النفطية، والتي كانت آنذاك من بين الموارد الأكثر وفرة في العالم، هي ملكية تخص الدولة لا مُلاك سطح الأرض، مُحَوِّلَةً دعاوى ملكية الشركات النفطية الأجنبية إلى امتيازات ممنوحة من الحكومة. أمَّا الثورة الروسية في العام نفسه فقد أدت إلى تأميم شركات إنتاج نفط القوقاز، بعد أن استردت القوات السوفييتية السيطرة على حقول النفط من جديد من الحكومات المحلية المدعومة من البريطانيين، في عام ١٩٢٠. وفي كل من الحالتين، ردت شركات النفط الدولية بمحاولة حرمان حقول النفط التي تسيطر عليها الدولة من الاستثمارات والأسواق(١). وقد سَهَّل تقليص الإنتاج المكسيكي والروسي مشكلة الحد من الإمدادات النفطية العالمية. وفي الأعوام التالية للحرب العظمى [العالمية الأولى]، تركزت المنافسة على إدارة شبكة النفط العالمية على موقع واحد غير محسوم، مثلما كانت قد تركزت عليه عشية الحرب: حقول نفط العراق.

ترجمة الديموقراطية

للحد من تطوير نفط بلاد ما بين النهرين، لم يعد بالإمكان الاكتفاء بالسعي إلى الحصول على امتياز من حكومة في اسطنبول. فكما سوف نرى في الفصل الرابع، كان على شركة النفط الأنجلو – فارسية والحكومة البريطانية إعادة إحياء الامتياز العثماني القديم الممنوح في عام ١٩١٤، والذي عُقد باسم شركة البترول التركية ومقرها لندن، كجزء من الوسيلة اللازمة للفوز بالسيطرة (ولمحاولة استبعاد شركة ستاندارد أويل). لكنهما كانتا بحاجة إلى عون حيلة أخرى، أكثر

فعالية من شركة مساهمة ليس لها من وجود إلاَّ كمجرد وثائق جرى توقيعها في لندن قبل الحرب. فعلى أثر الانقلابات التي أحدثتها الحرب، كانتا بحاجة إلى أسلوب للتعامل مع القوى السياسية في الشرق الأوسط، وهي قوى لم تعد منظمة تحت سلطة الإدارة العثمانية. وكانت القوة العسكرية المميكنة متاحةً، لكنها كانت جد مكلفة وغير فعالة في توفير أسلوب السيطرة الرئيسي. والحال أن الحيلة التي انبثقت قد سميت بـ«تقرير المصير الذاتي».

كانت حفنةَ من الدولة الصناعية في شمالي الكوكب قد أخضعت معظم العالم لسيطرة الحكم الإمبراطوري. كما أن الموارد التي جعلت الإمبريالية الحديثة ممكنة كانت قد منحت العمال المنظَّمين في المناطق الصناعية قوة غير عادية لطرح مطالب سياسية ناجحة، وذلك بفضل قدرتهم المبتكَرة على وقف إمدادات الطاقة. وقد بدت الدعوة الجديدة إلى تقرير المصير الذاتي في البداية كأسلوب لتعميم هذه القدرة على طرح مطالب ديموقراطية فعالة بحيث تشمل الناس في أجزاء أخرى من العالم. لكن هذه الدعوة قد أدت، في الممارسة العملية، إلى شيء مختلف. فالحال أن مبادئ وصيغ تقرير المصير الذاتي قد حَوَّلت دافعًا ديموقراطيًا جليًا إلى مجموعة من المطالب العامة التي راجت بسرعة في شتى أرجاء العالم، لكن رواجها كان أيضًا رواجًا بالغ الهزال. وكانت للمطالب استخدامات مهمة معينة، ولكن في مواقع بذاتها ليس غير. وفي الوقت نفسه، فإن آلية تقرير المصير الذاتي يمكن استخدامها لإلحاق الهزيمة بأنواع المطالب الديموقراطية المطروحة طرحًا ناجحًا في أوروبا.

ويفترض معظم المؤرخين أن مبدأ تقرير المصير الذاتي كان فكرة أميركية. كما يعترف كثيرون بصلته بالثورة في روسيا. ويكتب دانييل يرجين: «في أوائل عام ١٩١٨، وسعيًا إلى التصدي للجاذبية القوية للبولشفية، كان وودرو ويلسون قد خرج على العالم بنقاطه الأربع عشرة المثالية وبدعوة مجلجلة إلى تقرير المصير الذاتي للأمم والشعوب بعد الحرب»(٢). وهذه الطريقة في وصف تقرير المصير الذاتي إنما تعكس حقيقة أنه قد أصبح بالفعل فكرة أميركية ؛ أي أنه قد أصبح في آن واحد أميركيًا وفكرةً. فأولاً، قام جهاز الدعاية المعروف بـ«الدبلوماسية العامة» بترويج خطب الرئيس ويلسون في كل أرجاء العالم – وهي خطبٌ انتقدت

«الدبلوماسية السرّية» (الاتفاقيات السرّية بين الدول العظمى الأوروبية لضم أراضٍ) لكنها لم تذكر في البداية تقرير المصير الذاتي. وبعد أن تبنى ويلسون المصطلح الأخير، كان رد فعل حركات سياسية في أوروبا وآسيا وأفريقيا هو التذرع باسم الرئيس الأميركي وسلطة الولايات المتحدة عند طرحها مطالب بإنهاء الاحتلال الذي حدث وقت الحرب أو مطالب بالاستقلال عن السيطرة الإمبراطورية – وهي مطالبٌ نادرًا ما ساندها ويلسون نفسه[٣]. وثانيا، فإن هذا الجهاز الدعائي، بجعله الخطب «تجلجل»، قد حَوّل تقرير المصير الذاتي إلى فكرة. فأصبح شيئًا ينتقل بسرعة وإلى مسافات بعيدة لأنه كان بطريقة ما غير مادي، كان مثلاً أعلى بأكثر من كونه واقعا، كان أملاً مستقبليًا لا ممارسة مادية.

وما نسميها بالمثل العليا هي أساليب للكلام، وأساليب للإشارة إلى كلمات الآخرين، وهي تكتسب هذا الرواج العام، غير المجسَّد. وفي حين أن مصطلحات كتقرير المصير الذاتي أو الديموقراطية يظهر أنها غير مادية، بالشكل غير المادي الذي ننسبه إلى المثل العليا أو المبادئ، فإنها تكتسب خفتها وقابليتها للانتقال عبر ممارسات خاصة. ولكي نفهم فعاليتها، فإننا بحاجة إلى تتبع العمل الذي بُذِل لتجريد مثل هذه المصطلحات من الظروف المتنوعة التي تنتجها، ولترجمة وإساءة ترجمة مطالب عديدة إلى لغة مشتركة، ولبناء الجهاز الصوتي لترويجها.

ويمكننا تتبع هذا العمل بتتبع انبثاق مطلب تقرير المصير الذاتي وتحوله في فترة الحرب العالمية الأولى. وسوف يأخذنا تتبع أصول المطلب إلى جنوبي أفريقيا وإلى التغيرات في مناهج الحكم الإمبراطوري وإلى الحركات العمالية التي لعبت دورًا جديدًا في كل من السياسة الديموقراطية والحرب المميكَنة، ثم يعود بنا هذا التتبع إلى الشرق الأوسط، حيث كان من المقدَّر للمعركة بشأن «تقرير المصير الذاتي» أن تخاض بالحدَّة الأعظم.

كانت لغة وودروويلسون ردًا ليس فقط على الجاذبية القوية للبولشفية، وإنما على إعلان لينين في اليوم التالي للاستيلاء على السلطة في أكتوبر ١٩١٧ أن «أي أمة ترغب في الاستقلال» يجب تمكينها من «أن تقرر شكل حياة دولتها عبر اقتراع حر». ولم يكن لينين بصدد تقرير مبدأ عام (فالمطلب كان خاضعا للحاجة إلى إنهاء حكم الرأسماليين، على نحو ما بدأت الدولة السوفييتية الجديدة في عمله

في باكو وفي أماكن أخرى) بل كان بصدد بيان إساءة الإمبريالية التي قامت عبرها دولٌ قوية بالاستيلاء على أراضي أمم أضعف وضم هذه الأراضي. وقد نشرت حكومة لينين الاتفاقيات السرّية التي كانت روسيا الإمبراطورية قد عقدتها مع بريطانيا وفرنسا وقت الحرب لاقتسام أراضي الدولة العثمانية فيما بينها(٤). ثم إن إعلان لينين كان صدى لحملات أوسع، انبثقت عبر عدة قارات، ضد عنف الإمبراطورية وصور ظلمها. وكانت وجهات نظره حول الإمبريالية قد تأثرت بكتابات علماء اقتصاد سياسي إنجليز وألمان، بينهم ج. أ. هوبسون، الذي نشر عمله الكلاسيكي **الإمبريالية** في عام ١٩٠٢ والذي تقيم اهتماماتهُ صلةً بين لينين وويلسون(٥).

والحال أن فهم هوبسون للإمبريالية بوصفها حركة سياسية واقتصادية قد تَشكَّلَ ردًا على النزاع الاستعماري البريطاني العنيف الذي سبق الحرب العالمية الأولى: الحرب الأفريقية الجنوبية بين عامي ١٨٩٩ و١٩٠٢. فاكتشاف مناجم الذهب في ويتووترسراند في عام ١٨٨٤، والتي تحتوي أضخم مخزونات الذهب في العالم، كان قد سمح بالتوسع السريع لآليات تجارة دولية قائمة على الاحتياطيات من الذهب، وكان قد مكّن لندن من الحفاظ على موقعها المسيطر في هذه الآليات، وذلك على الرغم من تراجعها أمام ألمانيا والولايات المتحدة كمنتج ومُصَدِّر للسلع المصنَّعة(٦). وقد أدى ازدهار استخراج الذهب إلى نزاع بين الجمهوريات الأفريقانية(×) البيضاء وشركات الاستخراج المنجمي البريطانية الكبرى، والتي سعت إلى الفوز بمساندة الجهاز السياسي الأقوى للدولة الاستعمارية البريطانية للتعامل مع مشكلات خلق وتأمين السيطرة على قوة عاملة صناعية اعتمد عليها النظام النقدي الدولي الذي اتخذ من الذهب قاعدة له(٧). والحال أن الذهب يتكون في الأرض في جزيئات جد دقيقة بحيث إن استخراجه يتطلب مقادير هائلة من العمل. وبما أن قيمة الذهب تعتمد على الحفاظ على سعر ثابت، فإن إنتاجه على نطاق صناعي قد تَطَلَّبَ أساليب لاختزال تكاليف العمل اختزالاً كبيرًا. وكانت الشركات البريطانية الكبرى تُدار من جانب مهندسي عملٍ منجميٍّ أميركيين، كانوا قد أدخلوا من المناجم الأميركية في كاليفورنيا وفنزويلا نظام مخيمات عمل منجمي منظّمة

(×) الجمهوريات الناطقة بالأفريقانية، المستمدة من الهولندية، في أفريقيا الجنوبية. – م.

حول تقسيم عرقي صارم للقوة العاملة (النظام الذي سوف يلعب فيما بعد دورًا مهمًّا في صناعة النفط) [٨].

ومثل أعضاء آخرين في الجناح الراديكالي للّيبرالية الإنجليزية، كان هوبسون قد أيَّدَ الجمهوريات الأفريقانية في حرب جنوبي أفريقيا وشَجَبَ «أساليب البربرية» التي تنتهجها العسكرية البريطانية، بما في ذلك إدخال ما سمته بريطانيا بالمحتَشَدات التي مات فيها عشرات الآلاف من المدنيين السود والأفريقانيين [٩]. وقد أدى ضم بريطانيا لجمهوريات البوير إلى قيام اتحاد جنوبي أفريقيا في عام ١٩١٠ كدومينيون يتمتع بالحكم الذاتي داخل إطار الإمبراطورية البريطانية. والحال أن تطور الحكم الذاتي في جنوبي أفريقيا، والذي صار أسلوبًا لتمكين البيض ولمزيد من نزع تمكين السود، سوف يصوغ الحل الأوسع لمطالب الجماعات السكانية الخاضعة بعد الحرب العالمية الأولى.

وعندما زار هوبسون البلد عشية حرب جنوبي أفريقيا، رأى في الصراع بين المستوطنين الهولنديين في الترانسفال والمصالح المنجمية البريطانية الكبرى، التي دفعت إلى ضمه، الدينامية الفيزيقية للإمبريالية. فالتوسع المتصل للحكم الإمبراطوري، والإنفاق العسكري المتزايد الذي تطلبه ذلك، لم يكونا نتيجة دوافع سيكولوجية أو عرقية، كما تصور الرأي البريطاني التقليدي. بل كان دافعهما هو حاجات من أصبحوا الآن يُعرفون بـ«الرأسماليين»، تمييزًا لهم عن الصناع والتجار، أي المموِّلين والبيوت المصرفية الكبرى، غير القادرة على أن تجد استثمارات مربحة في الداخل لأن غالبية السكان، في تحليل هوبسون، كانوا يكسبون القليل جدًّا من الدخل بحيث لا يمكنهم خلق طلب على سلع إضافية. وتعويضًا عن ذلك، تَدَفَّق رأسُ المال المالي إلى ما وراء البحار، مستثمرًا أموالاً في الاستخراج المنجمي وغيره من الأساليب التي تتطلب كثافة في رأس المال لإنتاج المواد الخام، وفي بناء السكك الحديدية المطلوبة لنقل هذا المواد تمهيدًا لشحنها إلى أوروبا. وعندما تسببت مشروعات المستثمرين في نزاع محلي أو ضيق مالي، قاموا بتصوير هذه المشروعات على أنها «إمبريالية» واستخدموا نفوذهم في وزارات الدولة لكي يتم إنفاق الأموال العامة على الحماية العسكرية لهذه المصالح العامة المزعومة [١٠].

وبالنسبة لمن حرضوا على حرب جنوبي أفريقيا، فإن ضم جمهوريات البوير وخلق اتحاد جنوبي أفريقيا قد أتاحا خلق نموذج أوليٍّ لشكل جديد للإمبراطورية، يستند إلى مبدأ الحكم الذاتي. والحال أن ألفريد ملنر، المندوب السامي لجنوبي أفريقيا، والمديرين الشبان الذين قام بتجنيدهم للعمل معه، قد أملوا في تحويل المستعمرات البريطانية إلى كومونويلث أراضي مدارة ذاتيًا. فمن شأن الحكم الذاتي، المعزَّز ببرامج لتحسين صحة السكان وانضباطهم الصناعي، أن يعزز قوة الإمبراطورية وأن يعيد توزيع المزيد من تكاليف المستعمرات عليها. وقد تقرر أن يكون السكان المستوطنون البيض المشاركين الوحيدين في انتخاب وتسيير إدارة هذه المناطق التابعة المدارة ذاتيًا. وقد نقل ملنر إلى جنوبي أفريقيا الخبرة التي كان قد اكتسبها في الاحتلال البريطاني لمصر، حيث ساعد على تحويل احتلال عسكري قصير الأمد إلى «تجربة» في السيطرة الأوروبية إلى أجل غير مسمًّى، ثم صاغ الأسباب التي اعتمدت فيها «لعبة الاستقلال المصري»، بحسب تسميته لها، على «يد» الأوروبيين «المسيطرة»[١١]. فكما أوضح برنامج الحكم الإمبراطوري الذي صاغه فريق ملنر لدى عودته من جنوبي أفريقيا إلى لندن، فإن «صلاحيات الحكم محفوظة للأقلية الأوروبية، وذلك للسبب الحاسم المتمثل في أن هذا الجزء من سكانه هو الآن، على أي حال، الوحيد القادر على الوفاء بالمهمة». ولذا فإن مبدأ الحكم الذاتي لم يكن متناقضًا مع فكرة الإمبراطورية. على العكس، فالحاجة إلى الحكم الذاتي يمكنها أن تقدم، بما يُعَدُّ مفارقة، مبررًا جديدًا للاستيطان والسيطرة فيما وراء البحار، لأن الوجود الأوروبي في الأراضي المستعمَرة هو وحده الذي جعل شكلاً للحكم الذاتي ممكنًا: «إن الأجناس الأكثر تخلفًا»، كشعب مصر أو الهند، يجب دمجها في الكومونويلث الإمبراطوري «لكونها تحديدًا غير قادرة بعدُ على حكم نفسها»[١٢]. وقد زعم هؤلاء الإمبرياليون التقدميون أنه من دون وجود أقلية أوروبية، فإن أي شعب غير أوروبي لا يمكن تدريبه على لعب دور في المستقبل في حكم نفسه.

وقد قُدِّرَ للنموذج الأفريقي الجنوبي أن يكون ذا أثر قوي على إعادة تنظيم السلطة الإمبراطورية بعد الحرب، خاصة في الشرق الأوسط. والحال أن چان سمطس، القائد العسكري والسياسي الأفريقاني الذي حارب البريطانيين لكنه

تفاوض بعد ذلك على دمج جمهوريات البوير في اتحاد جنوبي أفريقيا، قد تحالف مع فريق ملنر وساعد في صوغ البرنامج الإمبراطوري الجديد. وقد صادق سمطس هوبسون لدى زيارته لجنوبي أفريقيا وواصل فيما بعد مراسلته وقرأ كتابه[١٣]. ومع أن سمطس قد استخدم حلفاء راديكاليين في نضاله ضد أقطاب استخراج الذهب، فإنه هو نفسه لم يكن راديكاليًا. فقد دعا القوات البريطانية إلى سحق إضراب عامٍّ قَادهُ عمالُ مناجم الذهب البيض في عام ١٩١٣، وقُتل فيه عشرون من عمال المناجم، وقام في العام التالي بفرض الأحكام العرفية لإلحاق الهزيمة بإضراب عامٍّ ثانٍ، حيث قام بترحيل قادته إلى المملكة المتحدة – ذلك أن معظم عمال المناجم البيض كانوا مهاجرين جُددًا، من مناجم النحاس والقصدير المستنفدة في كورنوول أساسًا[١٤]. وفي الوقت نفسه، بدأ في جعل التمييز العرقي للقوة العاملة نظامًا، وهو التمييز الذي أدخله على تنظيم صناعة الاستخراج المنجمي مهندسون جلبتهم من الولايات المتحدة الشركات الكبرى الأفريقية الجنوبية العاملة في حقل الاستخراج المنجمي – وهو عبارة عن بنية عرقية سوف تحدد سياسة الدولة الجديدة.

والحاصل أن الجنرال سمطس، بعد قيادته الاحتلال العسكري الأفريقي الجنوبي لأفريقيا الجنوبية – الغربية الألمانية في عام ١٩١٥ وبعد الاستيلاء البريطاني على المستعمرات الألمانية في شرقي أفريقيا في العام التالي، قد التقى من جديد بـ«صديقـ»ـه «القديم» هوبسون عندما وصل إلى إنجلترا في عام ١٩١٧ لكي ينضم إلى مجلس وزارة الحرب ولكي يشارك في تحديد إطار التسوية بعد الحرب. والحال أن سمطس، بالعمل مع ملنر وتلامذته في لندن، سوف يوجه صوغ تقرير المصير الذاتي «المثالي» الذي نُسب فيما بعد إلى وودرو ويلسون[١٥].

مناجم المغرب وسكك حديد بلاد ما بين النهرين

واجه التصور الخاص بإمبراطورية تستند إلى مبدأ الحكم الذاتي ويحكمها البيض معارضةً على عدة جبهات. ففي جنوبي أفريقيا، نجد أن تمرد بامباثا في عام ١٩٠٦ في ناتال، والذي بدأ كاحتجاج على الضرائب التي فرضتها المستعمرة التي تتمتع بالحكم الذاتي، قد برهن على المقاومة للأشكال الجديدة للحكم الذاتي في

المستعمرات[١٦]. وفي العام نفسه، نجد أن حادثة دنشواي في مصر، الأرض الكولونيالية التي تحتل المرتبة الثانية، بعد الهند، من حيث ضخامة عدد سكانها، ضمن الأراضي التي تحتلها بريطانيا، قد حفزت تنظيم حركة وطنية معارضة للحكم الأجنبي ولصلاحيات الجماعة الأوروبية المقيمة في البلد[١٧]. والحال أن موهانداس غاندي، بينما كان ينظم نضال الجماعة الهندية ضد قوانين العمل والهجرة التي كان سمطس قد أدخلها في الترانسفال، كان قد بدأ في صوغ مطلب مختلف للسواراج، أو الحكم الذاتي، مُعَرِّف ليس بأنه الاستقلال السياسي للدولة، بل بأنه الاكتفاء الذاتي التعاوني للجماعة، والذي يجب الفوز به عبر أساليب المقاومة السلبية. وفي عام ١٩١٢، قام أفارقة جنوبيون سود بارزون بتأسيس ما سوف يصبح المؤتمر الوطني الأفريقي، والذي تأسس في البداية تحت اسم المؤتمر الوطني الأهلي الأفريقي الجنوبي. وفي بريطانيا نفسها، أنتج نشوبُ الحرب العالمية الأولى معارضةً متزايدة للإمبريالية الجديدة'لرجال كملنر وسمطس، كما أنتج خططًا لعالم أكثر ديموقراطية بعد الحرب.

وقد أخذت المقترحات من أجل ديموقراطية بعد الحرب شكلها من السجالات التي كانت دائرة حول الإمبريالية والصراع على الموارد المادية. والحال أن عمل هوبسون، الذي وجد صدىً وتوسيعًا له في كتابات نقاد بارزين للإمبريالية مثل هـ. ن. بريلسفورد وإ. د. موريل، قد أتاح إرجاع أسباب الحرب إلى التدفق المنفلت لرأس المال المالي إلى ما وراء البحار، والمنافسة الناجمة عن ذلك على السيطرة الحصرية على الموارد الاقتصادية خارج أوروبا، ونمو شركات صناعة الأسلحة والطُغَم العسكرية ذات المصالح الخاصة في الحرب.

وفي كتابٍ نُشر عشية الحرب في عام ١٩١٤، هو كتاب **حرب الصلب والذهب**، رسم بريلسفورد خارطة هذه الارتباطات. وقد كتب يقول إنه قبل أربعين عامًا، كان إفلاس القروض المضاربة التي قدمها أصحابُ البنوك البريطانيون والفرنسيون لحكومة مصر قد قاد بريطانيا إلى احتلال وادي النيل. وقد أدى هذا إلى إطلاق عنان التكالب بين الدول الأوروبية العظمى على احتلال أراضٍ أفريقية أخرى[١٨]. وكان مرسوم برلين الصادر في عام ١٨٨٥ قد أنشأ للمرة الأولى بنية قانونية لتنظيم حيازة الدول الأوروبية لمستعمرات، وصاغ فلسفة استعمار قائمة

على مسؤولية الدول المتمدنة عن «الهناء الأدبي والمادي» للأجناس الأدنى. كما اعترف بـ«حق السكان الأصليين في تصريف شؤونهم بأنفسهم»، بما يعني أن يقوم الاستعمار على قبول السكان المستعمَرين، وهو قبولٌ تم الفوزُ به عبر معاهدات مع الحكام من أهل المستعمرات[١٩]. والحال أن السخرة وبتر الأعضاء وعمليات القتل الجماعي والموت من الجوع والمرض والذي قضى على أرواح الملايين من الأفارقة في دولة الكونغو الحرة، وهي مستعمرة خُلقت بموجب عملية برلين ونموذجٌ لأساليب عمل جرى نقلها إلى مستعمرات مجاورة، قد لقيت فضحًا في كتابات إدموند موريل[٢٠]. وهذا الاستعراض لـ«رأس المال المالي الإمبريالي الكبير في شكل وحشي وحشية خاصة» قد أثبت فشل إطار برلين للفوز بقبول المستعمَرين كما أثبت الحاجة إلى آلية أكثر صرامة لتنظيم ممارسة السلطة الاقتصادية الأوروبية في الخارج[٢١].

وبحسب توضيح بريلسفورد، فإن الأحداث في العقد المؤدي إلى الحرب العالمية الأولى قد أكدت المشكلة. فسعيًا إلى سيطرة أعظم على مصر، حيث كانت المعارضة للاحتلال الاستعماري آخذة في التصاعد، توصلت بريطانيا إلى اتفاق مع فرنسا في عام ١٩٠٤ اعترفت فرنسا بموجبه بالاحتلال البريطاني لمصر في مقابل تعهد بريطاني سرّي بتأييد استيلاء فرنسا على المغرب. وقد ردت برلين على السيطرة الفرنسية الوليدة على المغرب بإثارة أزمة مع فرنسا حول الوصول إلى الموارد المغربية، زاعمة أن الشركات الألمانية كانت قد حصلت على حقوق في استغلال خام الحديد ومعادن أخرى. ولم يتمكن مؤتمر آلچيسيراس في عام ١٩٠٦ إلاّ من تقديم حل جزئي للنزاع، وفي عام ١٩١١، على أثر تمرد في المغرب، أرسلت فرنسا قوات لاحتلال البلد. ومع تدهور العلاقات الفرنسية - الألمانية، ردت ألمانيا بمنع رأس المال المالي الفرنسي من اقتسام السيطرة على سكة حديد بغداد وعلى الاحتياطيات النفطية التي كانت السكة الحديدية ستساعد على الوصول إليها. وقد كتب بريلسفورد أن أصول الحرب العظمى [العالمية الأولى] لم تَدُرْ على انهيارٍ لتوازن القوة في أوروبا، بل على «مناجم المغرب وسكك حديد بلاد ما بين النهرين»[٢٢].

وبدلاً من استعادة التوازن بين الدول العظمى الإمبراطورية المتنافسة واستعادة اتفاقية برلين، اقترح بريلسفورد «بنية اقتصادية» تكون بديلاً عن مرسوم

برلين وتقوم على نحو مباشر أكثر بإدارة استغلال الموارد الطبيعية فيما وراء البحار. والحال أن آلية آلجيسيراس لتقاسم الوصول إلى المعادن المغربية واستثمارات أخرى، والتي قوضتها موافقة بريطانيا السرِّية على تأييد الاحتلال الفرنسي، قد قدمت نموذجًا لبديل لمثل هذه «الدبلوماسية السرِّية» والسيطرة الإمبراطورية. وقد كانت مصدرًا، كما سوف نرى، لفكرة نظام الانتداب الذي سيشكل إطارًا للوصول إلى نفط بلاد ما بين النهرين بعد الحرب[٢٣].

وبحلول عام ١٩١٨، كانت قد صدرت عشر طبعات من كتاب **حرب الصلب والذهب**. وفي الطبعة الثالثة، الصادرة في مايو/ أيَّار ١٩١٥، قام بريلسفورد بتطوير فكرة البنية الاقتصادية لتصبح اقتراحًا بإنشاء عصبة للأمم. وقد رأى أن هذه العصبة من شأنها أن تكون أكبر من مجرد «عصبة لفرض السلم» تُوَافِقُ فيها الدولُ العظمى على استخدام قوة جماعية ضد الدول المعتدية - الاقتراح الداعي إلى «سلامٍ بلَكمَة» والذي دعا إليه بعد ذلك بشهور قليلة ويليام تافت، رئيس الولايات المتحدة الجمهوري السابق، وتبناه خلفه، وودرو ويلسون، في خطبة أمام حزب تافت في مايو/ أيَّار ١٩١٦[٢٤]. ذلك أن العصبة التي اقترحها بريلسفورد واشتراكيون آخرون من شأنها أن تكون، بوصفها بنية اقتصادية، «سلطة دائمة ... لتدويل تصدير رأس المال». ويجب أن تدير المنافسة على الحصول على الامتيازات، والسيطرة على طرق التجارة الرئيسية وقنوات الملاحة والموانئ الحرة، وأن تقوم بتخصيص الأسهم وفق نسب استثمار متفق عليها في كل الامتيازات الخاصة بالمعادن وبالسكك الحديدية. وسيتعين على العصبة أو الحكومات الأعضاء فيها مراقبة هذه الاستثمارات لمنع العبودية أو استنزاف العمال أو إساءة معاملتهم إساءة منهجية، ولمنع الإقراض الربوي للدول، كما حدث مع القروض المقدمة لمصر وتركيا والمغرب، والتي كان إفلاسها قد دشن مسلسل الأحداث التي قادت إلى الأزمة العالمية القائمة؛ ولوقف تمويل المصالح الإمبراطورية للثورة، على نحو ما قيل إنها فعلت ذلك في ثورة ١٩٠٨ في تركيا وثورة ١٩١١ في المكسيك - إشارة إلى المصالح النفطية التي مَثَّلها في الحالة الأولى إرنست كاسل، وإلى دور ستاندارد أويل في الحالة الأخيرة[٢٥]. وبعبارة

أخرى، فإن العصبة كان يراد لها أن تكون آلية اقتصادية تكون بديلاً، ليس للحرب بين الدول، وإنما للجذر الرئيسي لهذه الحرب – النزاع على الموارد المادية[٢٦].

آلة للرقابة على السياسة الخارجية

راجت ونمت على مدار السنوات الثلاث التالية للحرب العالمية الأولى هذه المقترحات الداعية إلى سياسةٍ مبنية على تفكيك الإمبريالية وعلى أساليب جديدة للرقابة على استغلال المعادن وتدفق رأس المال المالي الدولي. فقام اشتراكيون بريطانيون، في كتب ومجلات ومؤتمرات، بصوغ مقترحات لبديل للاستعمار الأوروبي. والحال أن اتحاد الرقابة الديموقراطية، الذي أداره موريل (الذي سيهزم ونستون تشرشل، سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات، في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٢٢) وضم هوبسون وبريلسفورد بين أعضائه المؤسسين، قد خاض حملة من أجل الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية بهدف إزالة الديبلوماسية السرّية التي سمحت للمصالح الإمبراطورية بأن تحكم العلاقات الدولية[٢٧]. وفي عام ١٩١٥، أيد مؤتمر لحزب العمال المستقل إنشاء «جهاز للرقابة الديموقراطية على السياسة الخارجية»، إلى جانب نظام للإدارة الدولية للأراضي المستعمَرة «تُؤتَمَنُ» أوروبا بمقتضاه، كما اقترحت **النيو ستيتسمان** في عام ١٩١٦، «على هذه الأراضي لصالح العالم المتمدن»[٢٨].

وفي صيف عام ١٩١٧، نجد أن الحركة العمالية، وقد شجعها دورُ العمال الروس في تنصيب حكومة تقدمية في السلطة وأفقُ نهاية سريعة للحرب، قد بدأت في صوغ مقترحات ملموسة لتسوية ما بعد الحرب، فصاغت مسودة وثيقة اسمها مذكرة بشأن أهداف الحرب. واعتماداً على أفكار هوبسون وبريلسفورد وآخرين، كان هدف الحركة هو مد الدمقرطة التي كانت قد فازت بها في الداخل إلى مناطق تحت سيطرة أوروبا الاقتصادية والسياسية فيما وراء البحار. ولم يكن دافعها هو الإيثار (وكانت مترددة فيما يتعلق بما إذا كانت الشعوب غيْر الأوروبية جاهزة لحكم نفسها بنفسها) بقدر ما كان الدافع هو إدراك أن الإمبريالية في الخارج قد حدَّت من أي مكتسبات ديموقراطية تحققت في الداخل وقوضت هذه المكاسب.

وقد دعت المذكرة العمالية إلى «الدمقرطة الكاملة لجميع البلدان»، وهي دمقرطة تتطلب «وضع السياسة الخارجية، شأنها في ذلك شأن السياسة الداخلية، تحت رقابة أجهزة تشريعية منتخبة من الشعب». وداخل أوروبا، فإن حدود ما بعد الحرب يجب تحديدها بالاستناد إلى «المبدأ العام الخاص بتمكين كل الشعوب من تقرير مصائرها بنفسها».

أمّا خارج أوروبا، فقد اقترحت المذكرة فكرتين مبتكرتين لدمقرطة السلطة الإمبراطورية. أولاً، أن تحل عصبة الأمم، بجهاز تشريعي دولي تمثيلي، محل الدول الأوروبية في إدارة الأراضي التابعة. وفي الأراضي العثمانية السابقة في الشرق الأدنى، يجب للشعوب أن «تقرر مصائرها بنفسها» كما في أوروبا، إلاً أنه إذا ما تبين أن هذا غير عملي، فإن الأراضي يجب أن تدار ليس من جانب الدول الأوروبية وإنما من جانب مفوضية دولية تعمل تحت إشراف العصبة. وفي أفريقيا الاستوائية، من شأن العصبة أن تتولى السيطرة ليس فقط على الأراضي التي كانت تحت الحكم الألماني في السابق، كما كانت قد اقترحت ذلك مجموعاتٌ أخرى، بل جميع الأراضي الأوروبية، ومن شأنها أن تدير الاستثمارات والتجارة الدولية. وبينما كان مرسوم برلين قبل جيل سابق قد ألزم الدول الأوروبية العظمى بحماية «الهناء الأدبي والمادي» للمستعمَرين، فإن المذكرة قد أدخلت لغة التحسين أو التطور الاجتماعي، وآلية اقتصادية لحفزه: فبإدارة الاستثمارات في العمل المنجمي والسكك الحديدية ومشاريع أخرى، كان على العصبة أن تكفل إنفاق كل الإيرادات على «هناء وتطور» الشعوب نفسها.

وثانيًا، دعت المذكرة إلى اتفاقية دولية لتفعيل تشريعات تحمي العمال من الاستغلال، بما في ذلك تنظيم أحوال المصانع وساعات العمل ومنع استنزاف العمال. وقد اعتمدت الحركة العمالية المذكرة بشأن أهداف الحرب في مؤتمر خاص في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٧. وبعد شهرين من ذلك، جرى اعتماد المقترحات نفسها من جانب اجتماع لقادة اشتراكيين عماليين من كل الدول الأوروبية المتحالفة[٢٩].

والحال أن هذه الخُطط الديموقراطية لبديل عن الإمبريالية لا تجد ذكرًا لها في معظم تواريخ عصبة الأمم ونظام الحكم الانتدابي الذي فرض تحت سلطة العصبة على الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى. وكما سوف نرى في الفصل

الخامس، فقد عاودت الظهور بشكل جديد بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أنشأت بريطانيا والولايات المتحدة، في الأمم المتحدة، ليس مجرد خَلَفٍ للعصبة، وإنما أيضًا مؤسستين جديدتين يراد بهما الرقابة الدولية على التمويل والاستثمار الدوليين، هما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وحاولتا إنشاء مؤسسة ثالثة لإدارة صناعة النفط الدولية – وإن كان من دون أيٍّ من العناصر الديموقراطية التي اقترحتها الحركة العمالية خلال الحرب العالمية الأولى. ولا يزال بالإمكان رصد أثر خطط الاشتراكيين في الوقت الذي صيغت فيه في التسوية التي تمت بعد الحرب، ليس في البنية الرئيسية لعصبة الأمم وإنما في الجهود التي بُذلت لتهميش المحاولة الرامية إلى إخضاع القوة الإمبراطورية للرقابة الديموقراطية.

وعندما أنشأت الدول العظمى المتحالفة العصبة في مؤتمر الصلح في باريس بعد الحرب، أوجدت ترتيبين دوليين إضافيين، يتماشيان مع مطلبي اليسار، اللذين أضيفا بوصفهما المادتين رقم ٢٢ ورقم ٢٣ من ميثاق العصبة. فقد أنشأت المادة رقم ٢٢ نظام انتدابات في الشرق الأوسط وأفريقيا، وأنشأت المادة رقم ٢٣ مكتب العمل الدولي. والحال أن المفاوضات على الشكل الملموس لهذين الترتيبين قد أزيحت عمدًا عن العمل الرئيسي الخاص بإنشاء عصبة الأمم ما سمح للدول الإمبراطورية بالسيطرة على النتيجة والحد من فعاليتهما. فالوظائف التي اقترحها اليسار بوصفها الأدوات الرئيسية لنظام دولي يتسم بالديموقراطية قد جرى اختزالها إلى ملاحق. وقد اتجه مكتب العمل الدولي إلى إدخال لوائح عمل دولية تتماشى مع الخطوط المقترحة في مذكرة الحركة العمالية[٣٠]. أمّا نظام الانتداب فقد بدا أنه مستمد من المقترحات العمالية في عامي ١٩١٧ و١٩١٨، لكن هذه المقترحات قد جرى تحويلها بقلب مطلب الدمقرطة إلى مبدأ تقرير المصير الذاتي، أو «قبول المحكومين»، المختلف للغاية.

هُم، لسوء الحظ، العمال

لم يكن بوسع مجلس وزارة الحرب البريطاني آنذاك أن يتجاهل بسهولة مطلب الحركة العمالية بأن يوافق على قائمة ملموسة بالأهداف الديموقراطية للحرب. فعلى أثر الخسائر المريعة في ساحات المعارك في عام ١٩١٧ وانسحاب

روسيا الثورية من الحرب ولافتقار الحكومة إلى ما يكفي من السفن لنقل قوات مسلحة أميركية إلى أوروبا، كانت الحكومة بحاجة إلى تكثيف «اختزال» القوة العاملة الصناعية المحمية لإرسال مزيد من الرجال إلى ساحات القتال وإلى الترسانات البحرية.

وكانت الاحتجاجات العمالية في زمن الحرب قد أصبحت آنذاك مصدر قلق جسيم. فالحرب المعتمدة على الصناعة قد تطلبت تنظيم إمدادات الفحم وتجهيز المزيد من الأسلحة والقوات في ساحة القتال. وكانت النقابات قد وافقت على تعليق حق الإضراب طيلة أمد الحرب. وعندما قامت الحكومة بإدخال التجنيد الإجباري (لأول مرة في تاريخ البلد) في عام ١٩١٦، قامت بحماية صناعات رئيسية، كصناعة الذخائر وبناء السفن، من الخدمة العسكرية الإجبارية، لكنها بدأت «اختزال» عدد العمال الصناعيين الذكور حيثما رأت أن بالإمكان تسيير عملية صناعية بقوة عاملة أقل عددًا أو أقل مهارة. وكان العمال عاجزين عن تغيير وظائفهم من دون موافقة أرباب عملهم، وقد عانوا من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمساكن وقلة المعروض منها. وقد انهارت السيطرة، وفي ربيع عام ١٩١٧، أدى إضراب من جانب عمال الذخائر إلى نزاعات أوسع، حيث أضرب عن العمل ٢٠٠ ٠٠٠ عامل(٣١).

وبعد أسبوع واحد من المؤتمر العمالي في ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٧، دعت الحكومة إلى اجتماع للقادة النقابيين للتفاوض على مقترحاتها الخاصة باختزالات إضافية للقوة البشرية العاملة في الصناعات المحمية، آملة في تجنب الإضرابات الجماعية التي عرفها الربيع السابق. والحال أن لويد جورج، رئيس الوزراء، قد أصدر، مخاطبًا الاجتماع في ٥ يناير/ كانون الثاني ١٩١٨، أول بيان من أي قائد من الحلفاء يحدد قائمة بأهداف الحرب، مقدّمًا تبريرًا لمواصلة القتال. وبالنظر إلى الخوف من أن ينقلب مسار الحرب ضد الحلفاء، كان الخطاب أيضًا بمثابة إشارة مستترة إلى ألمانيا بالشروط التي من شأن بريطانيا أن تتفاوض بمقتضاها على الصلح. والحاصل أن البيان الخاص بأهداف الحرب، والذي أُلقي من دون التشاور مع الحكومات الحليفة ومع معارضة وزارة الخارجية البريطانية له، وهي وزارة قاومت أي حل وسط مع ألمانيا، قد صيغ لمجلس وزارة الحرب

من جانب القائد الأفريقي الجنوبي جان سمطس، بالاشتراك مع شخصية قيادية من زمرة ملنر الأفريقية الجنوبية، فيليب كير، سكرتير رئيس الوزراء[٣٢]. والحال أن الاستجابة لمطلب الحركة العمالية الداعي إلى بنية ذات طابع ديموقراطي للعلاقات الدولية قد صاغها إمبرياليون تشكلوا في جنوبي أفريقيا.

فقد ردّدَ بيانُ الحكومةِ القائمةَ العماليةَ بأهداف الحرب، لكنه قام بترجمتها في مفردات جديدة، مفرداتٍ حوّلت دمقرطة العلاقات الدولية إلى مبدأ «تقرير المصير الذاتي». وقد بدأ لويد جورج بقول إن الحركة العمالية المنظّمة، وقد دُعيت إلى الحفاظ على جبروت الجيوش في الساحة، صار من حقها أن تعرف القضية التي تضحي من أجلها. وقد قال إن التسوية الترابية بعد الحرب يجب أن تستند إلى «الحق في تقرير المصير الذاتي أو قبول المحكومين». ولم تكن الوثيقة العمالية قد تحدثت لا عن تقرير مصير ذاتي ولا عن حق. فهي قد دعت إلى سيرورةٍ، هي دمقرطة جميع البلدان، واقترحت آليات لتحقيقها، بوضع الاستثمار فيما وراء البحار تحت الرقابة الدولية. وكان قد تم الفوز بالديموقراطية في الداخل ليس بصناعة قبول المحكومين، وإنما باستحداث وسائل لحجب القبول - خاصة عبر التهديد بالإضراب العام.

وكان المراد من التنظيم الدولي الذي اقترحه لويد جورج هو تأمين الرقابة على التسلح والتسوية السلمية للمنازعات، لا الإدارة الأوسع للعلاقات الاقتصادية الإمبراطورية. وبدلاً من الرقابة الدولية على الإمبريالية، اقترح رئيس الوزراء وجوب تطبيق «المبدأ العام الخاص بتقرير المصير القومي الذاتي» ليس فقط على تسوية أوروبا بل على أفريقيا، وإن كان على المستعمرات الألمانية السابقة وحدها. وقد أوضح أنه في تلك الأماكن، عاش السكان تحت حكم رؤساء أو مجالس كانت «مؤهلةً للتحدث» باسمهم. وبعبارة أخرى، فإن تقرير المصير الذاتي من شأنه أن يكون سيرورة اعترافٍ بـ (وفي الممارسة العملية، سيرورة مساعدة على تكوين) أشكالٍ من الاستبداد المحلي من شأن السيطرة الإمبراطورية أن تُواصل العمل من خلالها. ومن شأنها إنتاج آلية قبول. وكان هذا تحديثًا للمبدأ المسجّل في مرسوم برلين العام، «حق السكان الأصليين في التصرف في مصيرهم بأنفسهم». وقد أعاد صوغ المبدأ الاستعماري القديم الخاص بالتصرف في المصير الذاتي، والذي سعى

إلى تأسيس السلطة الإمبراطورية على سلطة الرؤساء المحليين، الذين وقعوا اتفاقيات مع الدول الاستعمارية[٣٣]. وفي حالة الشرق الأوسط، انتقل رئيس الوزراء إلى صيغة أكثر غموضًا، فقد قال إن شبه الجزيرة العربية وأرمينيا وبلاد ما بين النهرين وسوريا وفلسطين «تستحق اعترافًا بظروفها القومية المنفصلة». وبما أن بريطانيا كانت بصدد وضع خطط أخرى لهذه المناطق، فإن الانتقال إلى العموميات قد جاء سافرًا، إذ قال «إنه لا حاجة إلى أن نناقش هنا الشكل المحدَّد لهذا الاعتراف»[٣٤].

وبعد ثلاثة أيام من ذلك، قام الرئيس ويلسون، وقد فاجأه بيان بريطانيا بأهداف الحرب والصادر من طرف واحد، بإصدار قائمته الشهيرة بالنقاط الأربع عشرة، والتي تورد المبادئ التي يجب أن تحكم تسوية الصلح. ولم يذكر حق تقرير مصير ذاتي. فالهدف الأول للنقاط الأربع عشرة كان المبدأ التجاري المعروف بمبدأ الباب المفتوح، بما يعكس المحاجة الأميركية التي تذهب إلى أنه لتقليل فرص الحرب يجب على الممولين الدوليين والمؤسسات التجارية تَقَاسم الوصول إلى أراضي ما وراء البحار بدلاً من ترتيب امتيازات إمبراطورية حصرية (وهي محاجة سوف تستخدمها أميركا فيما بعد لاشتراط إعادة التفاوض على الاتفاقية التي عقدتها بريطانيا وفرنسا بعد الحرب لاقتسام نفط بلاد ما بين النهرين حتى يتسنى تمكين ستاندارد أويل من المشاركة). وقد أضاف ويلسون في نقطته الخامسة أن مصالح الشعوب الخاضعة يجب أن يكون «وزنها مساويًا» لوزن هذه المصالح الإمبراطورية المشروعة، لكنه لم يقل شيئًا عن تقرير المصير الذاتي. وعندما بدأ في استخدام المصطلح الأخير عند مناقشة تسوية ما بعد الحرب، فقد كان ذلك بهدف إعادة التأكيد على مبدأ برلين والذهاب إلى أن الشعوب الخاضعة يجب أن يكون لها رأيها في اختيارها للدولة الغربية التي ستحكمها، خلال إعداد الدولة الإمبراطورية لها للحكم الذاتي أو لحكم نفسها بنفسها[٣٥]. وعندما أعلنت القيادات القومية للبلدان العربية الرئيسية استقلالها بعد الحرب - مصر في مارس/ آذار ١٩٢٠ وسوريا في الشهر نفسه- رفض ويلسون الاعتراف بها[٣٦]. ولم تؤيد الولايات المتحدة الحركة الوطنية العراقية، وعندما أيد القنصل الأميركي في بغداد

النشاطات المعادية للبريطانيين، بالأصالة عن شركة ستاندارد أويل على ما يُحتمل، انزعجت واشنطون وكادت تقرر عزله[٣٧].

والحال أن الخطة الخاصة بإنشاء عصبة الأمم ونظام الانتداب قد أُعطيت شكلاً ملموسًا من جانب سمطس، في كراس بعنوان «عصبة الأمم: اقتراح عملي». وقد أكد هذا الاقتراح ترجمة مطلب الديموقراطية إلة آلية لإنتاج قبول المحكومين. فقد كتب سمطس أنه في الإدارة القادمة للأراضي وللشعوب التي كانت منتمية في السابق إلى روسيا ونمسا وتركيا، يجب للعصبة أن تطبق «قاعدة تقرير المصير الذاتي، أو قبول المحكومين، على شكل حكم [هذه الأراضي والشعوب]». كما أكدت الوثيقة التسليم بأنه، بالنسبة لمناطق العالم المستعمَرة، حتى تلك التي كانت تحت الحكم الألماني في السابق، لا يجوز تطبيق حتى هذا المبدأ. فقد أوضح سمطس أن المستعمرات الألمانية في أفريقيا «يسكنها همج، ليس من غير الممكن وحسب أن يحكموا أنفسهم، بل سيكون من غير العملي أن تُطبَّق عليهم أي فكرة عن تقرير المصير الذاتي السياسي بالمعنى الأوروبي ... والتصرف في هذه المستعمرات يجب اتخاذ قرار بشأنه استنادًا إلى المبادئ التي أرساها الرئيس ويلسون في النقطة الخامسة من نقاطه الأربع عشرة الشهيرة»[٣٨]. وبعبارة أخرى، فإن أي مطالب سياسية للسكان المستعمَرين سوف يتعين وزنها بالقياس إلى مصالح الدولة الاستعمارية. ووفقًا لجهاز الموازنة المحدَّد في نقطة ويلسون الخامسة، فإن هذه المصالح الاستعمارية «يجب أن يكون وزنها مساويًا». وربما أمكن لسمطس أن يعتبر شعوب أفريقيا التي حكمها الألمان همجًا بسبب المقاومة المتصلة التي كانت قد أبدتها تجاه استعمار أراضيها منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، والتي كانت قد أدت في جنوبي – غرب أفريقيا إلى الإبادة الألمانية المتعمَّدة لشعبي الهيريرو والناما في إبادة ١٩٠٤ – ١٩٠٧[٣٩].

وكما رأينا، فقد كانت جنوب أفريقيا معملاً لاستحداث الدولة الكولونيالية التي تحكم نفسها، ولذا فليس من الغريب أن البلد قَدَّمَ مصدرًا أساسيًّا للخبرة في تحويل الضغط من أجل الدمقرطة إلى إطار جديد للإمبريالية. وكان سمطس وبناة آخرون لجنوبي أفريقيا الموحدة قد خاضعوا سلسلة من المعارك لتعريف الذات التي سوف تمارس سلطات الحكم الجديدة. والحال أن الميزة الكبرة لمبدأ حكم الذات أو تقرير

المصير الذاتي، خلافًا للمحاجات المؤيدة للديموقراطية، هي أن الذات التي أشار إليها كانت مُعَرَّفَةً تعريفًا ضعيفًا للغاية. وفي حالة جنوبي أفريقيا، كانت الصراعات على تكوين الدولة الجديدة قد خيضت على السيطرة على العمل، حيث إن المستعمَرة قد سعت إلى بناء قوة الطبقة المستوطنة الأوروبية ضد قوة أقطاب الاستخراج المنجمي، من جهة، والذين فضلوا الاعتماد على التعاقد مع عمال آسيويين مؤقّتين، والسكان الأفريقيين الأصليين، من الجهة الأخرى. وكان الشعور السائد هو أن هناك حاجة إلى تقوية السكان البيض ضد كلٍ من تهديدٍ اقتصاديٍّ، لأن الأوروبيين لا يمكنهم العيش اعتمادًا على أجور كأجور عمال المناجم الأفارقة، وضد تهديد لحيويتهم، لأن من شأن الفقر أن يؤدي إلى انحطاط جودة البيض العرقية. وكانت لجنة شؤون الأفارقة الجنوبيين الأصليين قد رسمت خططًا للفصل [العرقي] المنهجي، مَدَّت البنى العرقية لصناعة استخراج الذهب في الترانسفال إلى البلد ككل. وقد رُؤِيَ تخصيصُ مستويات أجور منفصلة للسود ومناطق إقامة ومدارس منفصلة وإخضاعهم لقوانين انتقال تتحكم في حركة العمال إلى المناطق الحضرية، وحكمهم في ظل مجالس أهلية منفصلة. وبعد الحرب، استكملت حكومة سمطس المبادئ الرئيسية للفصل، بما في ذلك إزاحة السود من العمالة الصناعية الماهرة، وإزاحتهم من معظم مناطق البلد إلى مناطق مقصورة عليهم، و«إعادة إضفاء الطابع القبلي» عليهم في ظل حكام أهليين منفصلين.

وكان ج. أ. هوبسون قد كتب إلى سمطس قبل الحرب منتقدًا خطط حرمان السكان الأفارقة من أي حقوق سياسية في الدولة الأفريقية الجنوبية الجديدة. والحال أن ج. إكس. ميريمان، قائد مستعمرة الكيب، قد اتفق مع سمطس في مخاوفه من أن الليبراليين في لندن «سوف يخلقون بعض المتاعب حول هذا الموضوع الحساس» وفي «استحالة الحلم» في الوقت الحاضر «بأي حق انتخابي عام للأهالي». على أنه نبه سمطس إلى أن الأفارقة الجنوبيين السود «هم، لسوء الحظ، العمال، والمستقبل ينتمي في كل بلد إلى العامل». وقد حذَّر من «نُذرٍ شريرة» لـ«اختلاط ينذر بالسوء بالنسبة للمستقبل»، خاصة أن أفضل الأهالي يعدون «أرقى، في حالات كثيرة أرقى بكثير، من الفئة الأدنى بين أوروبيينا»[٤٠]. وكان ميريمان قد كتب في السابق إلى سمطس: «إنني لا أحب الأهالي بالمرة وأتمنى لو

أنه لم يكن لدينا أي إنسان أسود في جنوبي أفريقيا. لكنهم موجودون هنــاك، وقــد شاءت مشيئة إلهية لا رادَّ لها أن يرتبط قَدَرُنا بهم. والمسألة الوحيــدة هــي كيــف نصوغ نهجنا بما يسمح لنا بالحفاظ على تفوق جنسنا والقيام في الوقت نفسه بــأداء واجبنا»(٤١).

وقد حُلَّت مشكلة مطالب غير الأوروبيين بمبدأ «التطوير المنفصل». وبما أنه يبدو أن المستقبل ينتمي إلى العمال – ما يشكل اعترافًا بالقوى الجديدة والمتناميــة لعمال المناجم ولقوى عاملة صناعية منظَّمة أخرى – فليس بالإمكان الركون إلــى تجاهلهم. وبدلاً من ذلك، جرى إرجاء مطالبهم إلى المستقبل، عبر اعتبارهم ســكانًا تُعَدُّ حقوقهم مؤجَّلة لأنهم بحاجة إلى «تطوير». والحال أن نظام الانتداب الذي قدم المبرر للاستعمار بعد الحرب سوف يتأسس على المبدأ نفســه، والواقــع أن لغــة «الانتدابات» سُرعان ما سوف تتم الاستعاضة عنها بمبادئ التطوير. ومــع نمــو ممارسة التطوير في ظل حكم الانتداب وفي أواخر القرن العشرين، اتخذت [هــذه الممارسة] هذه البنيةَ العرقيةَ دومًا. وحتى بعد إسقاط الصفة، سوف يعني المصطلح دومًا «التطور المنفصل». فقد جرى اعتبار جماعات سكانية غير متطورةٍ بالقياس إلى الأجناس الأوروبية وكان عليها اكتساب تقانــات التطــور مــن الأوروبيــين والأميركيين، وكان يجب حرمانها من الحقوق الديموقراطية التي تتمتع بها الشعوب «المتطورة»، وهو حرمان جرى تفسيره بحاجتها إلى التطور.

ويتطلب حفز المطالب الديموقراطية جهازًا، لكن العصــبة خُلقــت مــن دون آليات ديموقراطية. فجهازها، الانتداب، كان أداةً استُحدِثت في البداية قبل الحــرب مباشرة كوسيلة لإدارة الصراع الإمبراطوري على المغرب. فاعتمادًا على خبــرة تنظيم الوصول المشترك إلى تجارة الصين، كانت أميركا قد اقترحت فــي مــؤتمر ألجيسيراس في عام ١٩٠٦ آليــةً لضــمان وصــول متســاوٍ للــدول العظمــى الإمبراطورية المتنافسة إلى التجارة المغربية. وقد فــرض مرســوم ألجيســيراس سيطرة دولية على موانئ المغرب بنشر قوة شرطة محلية في جميع الموانئ تــدفع الدول العظمى الأجنبية رواتبها وتوفر لها ضباطًا من هذه الدول وتديرها. ولكسب موافقة فرنسا، الدولة الإمبراطورية ذات المصالح الأضخم في المغرب، تم التوصل إلى حل وسط مَنَحَ فرنسا، جنبًا إلى جنب إسبانيا، التي ســيطرت علــى الســاحل

الشمالي للبلد، سيطرةً فعلية على قوة الشرطة، ولكن بموجب «انتداب» [تفويض] من الدول الإمبراطورية الأخرى. إذ سيتم الاعتراف بالدولتين الأوروبيتين معًا بوصفهما «مندوبتي جميع الدول بهدف القيام في وقت واحد بحفظ النظام وصون فرصٍ متساوية لها كلها»[٤٢].

وفي عام ١٩١٤، كان بريلسفورد قد اقترح أن تكون الاتفاقية بشأن المغرب نموذجًا للتعاون الدولي بشأن الوصول إلى المناطق غير الأوروبية[٤٣]. وفي تخطيطٍ عمومي أولٍ لفكرة الانتداب في العام التالي، أشار هوبسون إلى هذه السابقة كآلية للسيطرة الدولية المشتركة بدلاً من الاستعمار، ومن هوبسون، جرت استعارتها وإضعافها من جانب سمطس، ثم تلقفها وودرو ويلسون[٤٤]. فالحال أن چورچ بير، وهو حليف أميركي لفريق ملنر وعضو في لجنة طَلَبَ إليها الكولونيل هاوس، أحد مساعدي ويلسون، جمع تصورات حول تسوية ما بعد الحرب، قد كتب تقريرًا عن «مستقبل بلاد ما بين النهرين» في يناير/ كانون الثاني ١٩١٨، اقترح انتداب آلچيسيراس كنموذج للحكم الاستعماري للعراق. فقد رأى أن إدارة الأراضي العثمانية السابقة يجب أن يُعهَدَ بها «إلى دول مختلفة تعمل كدول مُنتَدَبَة من عصبة الأمم»، بما يُعَدُّ ترتيبًا مماثلاً لترتيب مجموعة الدول الست العظمى في الصين ولترتيب مرسوم آلچيسيراس الذي جرى الاتفاق عليه في عام ١٩٠٦[٤٥].

وعندما نُشر مشروع ميثاق العصبة، قامت الحركة العمالية في بريطانيا بشجب المقترحات. فالمنظمة لم تكن جهازًا ديموقراطيًّا يستند إلى برلمانات، كما كان حزب العمال واشتراكيون أوروبيون آخرون قد اقترحوا، بل كانت تحالف حكومات، مع تركز السلطة في مجلس العصبة الذي تسيطر عليه الدول العظمى الخمس التي كانت قد كسبت الحرب[٤٦]. ولم يكن لنظام الانتدابات الضعيف أي آلية رقابة فعالة أو وسيلة تفعيل، وحتى مبدأ الباب المفتوح الخاص بـ«المعاملة المتساوية» للمطالب المتنافسة بشأن التجارة والاستثمار كانت قد أُعيدت صياغته بحيث يقتصر على «معاملتها المنصفة». وقد أراد بريلسفورد أن تكون الانتدابات موضع «بحث وتفتيش مستمر من جانب مسؤولي العصبة»، وأن تشكل «بالدرجة الأولى بنية اقتصادية» مسؤولة عن تخصيص حصص من المواد الخام كالفحم والحديد والنفط والقطن والصوف والفوسفات والحبوب. وعلى سبيل المثال، فإن

«نفط الموصل يجب توزيعه على جميع من يحتاجون [إليه]» وذلك بنسب يحـــددها مجلس دائم تابع للعصبة[٤٧]. وقد ذهب هوبسون إلى أن نظام الانتداب الذي تمـــت الموافقة عليه في باريس يجب «أن يكون بمثابة الجهاز السياسي لإنجاز الســـيرورة التي استوعبت بها أوروبا الغربية جزءًا عظيمًا إلى هذا الحد مـــن الأرض علـــى شكل مستعمرات ومحميات»[٤٨].

والحال أن ترجمة الديموقراطية إلى تقرير مصير ذاتي قد مكنت مـــن بقـــاء السيطرة الأوروبية، بما في ذلك السيطرة على النفط. وفي الوقت نفســـه، نجـــد أن الدول الإمبراطورية العظمى، بتبنيها مبدأ تقرير المصير الذاتي، قد بدا أنها تعمـــل وفق مثالية جديدة. وسوف يتواصل ربط وودرو ويلسون بهذا المثال، بحيث إنه بعد نحو قرن من ذلك، أمكن الزعم بأن الخطط الأميركية لغزو العراق بدعوى اعتزام إقامة ديموقراطية عربية هي إعادة تأكيد لـــ«المثالية» الويلسونية. أمّـــا رأي مـــن كانوا قد ناضلوا من أجل دمقرطة عملية للعلاقات الدولية في ويلسون فقد كان رأيًا مختلفًا بالأحرى. فقد كتبت إحدى صحف حزب العمال في عام ١٩١٩: «لو أصدر التاريخ أي تعليق على إدارته للدولة فسوف يكون هذا التعليق شـــجبًا لـــه بوصـــفه الشخص الأضعف والأكثر انعدامًا للكفاءة بين من عَهَدَ إليهم إلى الآن قَدَرٌ خبيـــثٌ بسلطة التدخل في شؤون البشر»[٤٩].

والحاصل أن العالم الصناعي الذي أنجبته الطاقة المستمدة مـــن الفحـــم كـــان أيضًا عالمًا استعماريًّا. فبينما ساعد الفحم على تركيز غير عادي للإنتاج وللســـكان في المواقع، قرب مناجم الفحم، حيث بدأ التصنيع، فإن الحاجة إلى مواد غير متاحة في المناطق الصناعية، كالقطن والسكر والمطاط والذهب، قد شجعت على توســـع الاستخراج المنجمي والمزارع الكبرى والاستيطان الاستعماري عبر مناطق مـــن العالم غير الأوروبي، جنبًا إلى جنب توسع السكك الحديدية والمؤسسات المصرفية ورأس المال الاستثماري والجيوش الإمبراطورية. وكان استخراج الفحم ونقله قـــد خلقا إمكانية سياسة أكثر ديموقراطية. لكن محاولة مد الرقابة الديموقراطيـــة علـــى طول طرق إنتاج ونقل هذه المواد قد تَبَيَّن أنها أكثر صعوبة. فأخذت الديموقراطية تصبح مثلاً أعلى، دعوى خفيفة الوزن، ترجمت إلى تقرير المصير الذاتي.

هوامش الفصل الثالث

1. Robert W. Tolf, *The Russian Rockefellers: The Saga of the Nobel Family and the Russian Oil Industry*. Stanford: Hoover Institution Press, 1976: 196–212; Merrill Rippy, *Oil and the Mexican Revolution*, Leiden: E. J. Brill, 1972: 160–2; N. Stephen Kane, 'Corporate Power and Foreign Policy:Efforts of American Oil Companies to Influence United States Relations With Mexico, 1921–1928', *Diplomatic History* 1: 2, 1977: 170–98; Daniel Yergin, The Prize: *The Epic Quest for Oil, Money, and Power*,New York: Simon & Schuster, 1991: 232–3, 238–43.

2. Yergin, *The Prize*: 188.

3. Erez Manela, *The Wilsonian Moment: Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism*, Oxford: OUP, 2007.

4. V. I. Lenin, 'Second All-Russia Congress of Soviets of Workers' and 'Soldiers' Deputies: Report on Peace', in *Collected Works*, vol. 26:October 1917–January 1918, Moscow: Progress Publishers, 1960,

   متاح على .Marxists Internet Archive, www.marxists.org/archive

   انظر أيضا A. J. Mayer, *Wilson vs. Lenin: Political Origins of the New Diplomacy, 1917–1918*, Cleveland: World Publishing Company, 1969; Antonio Cassese, *Self-Determination of Peoples: A Legal Reappraisal*, Cambridge: CUP, 1995: 14–18.

5. V.I. Lenin, 'Plan of the Book Imperialism', *Collected Works*, vol. 39: *Notebooks on Imperialism*, Moscow: Progress Publishers, 1974: 230 – 9.

   يتضمن المجلد نفسه دفتريه 'Notebook on Hobson' و 'Notebook on Brailsford'.

6. Marcello deCecco, *The International Gold Standard: Money and Empire*, 2nd edn, New York: St Martin's Press, 1984: 22–38.

٧. انظر Shula Marks and Stanley Trapido, 'Lord Milner and the South African State', *History Workshop8*, 1979: 50–80,

الذي يؤيد في خطوط عريضة تحليل هوبسون في *The War in South Africa: Its Causes and Effects*, London: J. Nisbet, 1900.

8. Y. G.-M. Lulat, *United States Relations with South Africa: A Critical Overview from the Colonial Period to the Present*, New York: Peter Lang, 2008: 31–47. On oil, see
وحول النفط، انظر Robert Vitalis, America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi *Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009.

9. W.T Stead, *Methods of Barbarism: The Case for Intervention*, London: Mowbray House, 1901.

10. J.A. Hobson, *Imperialism: A Study*, London: James Nisbet & Co., 1902; P.J. Cain, *Hobson and Imperialism: Radicalism, New Liberalism, and Finance 1887–1938*, Oxford: OUP, 2002.

11. Alfred Milner, *England in Egypt*, 11th edn, London: Edward Arnold, 1904: 358.

12. Lionel Curtis, *The Problem of the Commonwealth*, London: Macmillan, 1915: 60, 198.

13. Jan Christiaan Smuts, *Selections from the Smuts Papers*, ed. W.K. Hancock and Jean Van Der Poel, vol. 2, Cambridge: CUP, 1966–73: 50–5, 304, 440–4, 530–2.

14. Jonathan Hyslop, 'Martial Law and Military Power in the Construction of the South African State: Jan Smuts and the "Solid Guarantee of Force" 1899–1924', *Journal of Historical Sociology* 22: 2, 2009: 234–68.
قبل خمس سنوات من ذلك، كان سمطس قد اقترح الاستعاضة عن عمال المناجم التابعين لكورنيش بعمال أفريقان. وقد كتب إلى جون إكس. ميريمان، قائد مستعمرة الكيب، «إنني أوافقك الرأي فيما يتعلق بالعمال التابعين لكورنيش لديكم ؛ وكلما كان رحيلهم عن جنوبي أفريقيا أسرع، كان ذلك أفضل بالنسبة لنا كلنا – فهم يحصلون على أجور أعلى، ويتميزون بوقاحة ولهم روابط عائلية عبر ٦٠٠٠ ميل بحري» Smuts, *Selections*, vol. 2:344.

15. Smuts, *Selections*, vol. 3:464. Smuts
حضر سمطس إلى لندن لحضور اجتماع مجلس وزارة الحرب الإمبراطوري، وهو اجتماع لقادة البلدان التابعة لبريطانيا، لكنه واصل البقاء كعضو في مجلس وزارة مصغرة تتبع حكومة وستمنستر أُنشئت للإشراف على الحرب. وحول سمطس، انظر أيضًا

Mark Mazower, *No Enchanted Palace: The End of Empire and the Ideological Origins of the United Nations*, Princeton: Princeton University Press, 2009: 28–65.

16. Shula Marks, 'Class, Ideology, and the Bambatha Rebellion', in Donald Crummey, ed., *Banditry, Rebellion, and Social Protest in Africa*, Oxford: James Currey, 1986: 351–72.

١٧. ردًا على عراك في قرية دنشواي، تسبب فيه قيام خمسة ضباط بريطانيين باستخدام بنادقهم في صيد حمام يخص القرويين، من باب التسلية، وهو عراك كان جنديٌ فارٌ قد مات فيه جرّاء ضربة شمس، قامت السلطات البريطانية بمحاكمة اثنين وخمسين قرويًا أمام محكمة عسكرية. وقد صدر الحكم بإعدام خمسة وجرى شنقهم أمام إخوتهم القرويين.

18. Henry Noel Brailsford, *The War of Steel and Gold: A Study of the Armed Peace*, 10th edn, London: G. Bell & Sons, 1918.

19. Siba N. Grovogui, *Sovereigns, Quasi-Sovereigns, and Africans: Race and Self-Determination in International Law*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996; William Roger Louis, 'The First World War and the Origins of the Mandates System', in *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization: Collected Essays*,London: I.B. Tauris, 2006:225–6; Antony Anghie, 'Finding the Peripheries: Sovereignty and Colonialism in Nineteenth-Century International Law', *Harvard International Law Journal* 40: 1, 1999: 51–7.

20. E. D. Morel, *King Leopold's Rule in Africa*, London: Heinemann, 1904; and Red Rubber, London: T. Fisher Unwin, 1906.
    في عام ١٩٠٤، أسس موريل جمعية إصلاح الكونغو بالاشتراك مع روجر كيسمينت ؛ انظر
    Adam Hochschild, *King Leopold's Ghost: A Story of Greed, Terror, and Heroism in Colonial Africa*, Boston: Houghton Mifflin, 1998.

21. Brailsford, *War of Steel and Gold*: 71.

22. Ibid.: 37.
    ذهب عدد ممن قاموا بمراجعات لكتاب بريلسفورد – الذي نُشر قبيل الحرب في مايو/ أيّار ١٩١٤، عندما كان من يتوقعون نشوب حرب قلائل – إلى أن الكتاب «متشائم وكلبيّ»
    (Brailsford, *War of Steel and Gold*:8).

وللوقوف على بحث أحدث حول توقع الحرب وأسبابها، انظر

Annika Mombauer, 'The First World War: Inevitable, Avoidable, Improbable or Desirable? Recent Interpretations on War Guilt and the War's Origins', *German History* 25: 1, 2007: 78–95.

وحول المصالح المنجمية الألمانية في المغرب، انظر

Joanne Stafford Mortimer, 'Commercial Interests and German Diplomacy in the Agadir Crisis', *Historical Journal* 10: 4,1967: 440–56.

وحول اعتراض سبيل المشاركة المالية الفرنسية في سكة حديد بغداد (والحيلولة دون الاعتراف العثماني بالسيادة الفرنسية على الجزائر وتونس)، انظر

Marian Kent, 'Agent of Empire? The National Bank of Turkey and British Foreign Policy', *Historical Journal* 18: 2, 1975.

23. Brailsford, *War of Steel and Gold*: 249.

قدمت إدارة الدين العام العثماني، التي تَعاوَنَ الدائنون الأوروبيون من خلالها في إدارة الاستثمار الدولي في تركيا، نموذجًا آخر. والحال أن الاتفاق الخاص بالمغرب، وهو مجموعة من البنود السرّية في الاتفاق الأنجلو- فرنسي في عام ١٩٠٤، قد نشر في الصحافة الفرنسية في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١١، ونشره في العام التالي إ. د. موريل في

Morocco in Diplomacy, London: Smith, Elder & Co., 1912.

وقد أعيد نشر كتاب موريل بعد نشوب الحرب من جانب دار النشر العمالية القومية تحت عنوان

Ten Years of Secret Diplomacy: An Unheeded Warning,

وبحلول عام ١٩١٨ كانت قد صدرت منه خمس طبعات، انظر

F. Seymour Cocks, *E.D. Morel: The Man and His Work*, London: Allen & Unwin, 1920: 199.

24. 'The League to Enforce Peace', *Advocate of Peace*77: 7, July 1915: 168–70; 'Peace with a Punch', New York Times, 1 July 1915: 3; Thomas J. Knock, *To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order*, New York: OUP, 1992:57

(حيث يتكرر الزعم بأن ويلسون قد تحدث عن تقرير المصير الذاتي في تلك الخطب التي أُلقيت زمن الحرب).

٢٥. حول كاسل، انظر الفصل الثاني، أعلاه. وحول المكسيك، انظر

Kenneth J. Grieb, 'Standard Oil and the Financing of the Mexican Revolution', *California Historical Quarterly* 50: 1, March 1971: 59–71.

26. Brailsford, *War of Steel and Gold*.

27. H. Hanak, 'The Union of Democratic Control during the First World War', *Historical Research*36: 94, November 1963: 168–80.

28. Carl F. Brand, *British Labour's Rise to Power*, Stanford: Stanford University Press, 1941: 63, 72.

29. 'British Labor's War Aims: Text of a Statement Adopted at the Special National Labor Conference at Central Hall, Westminster, on December 28, 1917 *International Conciliation*4: 123, February 1918: 45–56

(حذف موجزُ النص الذي نشرته **التايمز** في ٢٨ ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٧: ٧ المطلب الخاص بالتنظيم الدولي لأحوال العمل).

'Labour War Aims: Views of Inter-Allied Conference', *The Times*, 25 February 1918: 3.

وقد تعلق الفارق المهم الوحيد بين المذكرة التي وافق عليها المؤتمر العمالي في ديسمبر/ كانون الأول ١٩١٧ والصيغة التي وافق عليها المؤتمر الاشتراكي والعمالي المشترك للبلدان المتحالفة في فبراير/ شباط [١٩١٨] بأسلوب إدارة الأراضي الأفريقية.

Henry R. Winkler, 'British Labor and the Origins of the Idea of Colonial Trusteeship, 1914–1919', *Historian* 13: 2, 1951: 161–2.

٣٠. أوردت معاهدة فرساي (والتي شكل الجزء الأول منها – المواد الست والعشرون الأولى– ميثاق العصبة) تفاصيل في الجزء الثامن حول العمل (المواد ٣٨٧ – ٣٩٩). وقد دعت ديباجة هذا القسم إلى تحسينات عاجلة في ظروف العمل، من قبيل «تنظيم ساعات العمل... منع البطالة، تقديم أجر معيشي مناسب، حماية العامل من المرض والسقم والإصابة... الاعتراف بمبدأ حرية التنظيم... وتدابير أخرى».

'The Versailles Treaty June 28, 1918: Part XIII', *Avalon Law Project: Documents in Law, History, and Diplomacy*, at avalon. law. yale. edu/ imt/ partxiii.asp.

وحول مكتب العمل الدولي، انظر Markku Ruotsila, '"The Great Charter for the Liberty of the Workingman": Labour, Liberals, and the Creation of the ILO', *Labour History Review* 67: 1, April 2002: 29–47.

31. George H. Cassar, *Lloyd George at War, 1916–1918*, London: Anthem Press, 2009: 42–3.

32. 'Man-Power: Ministers' Conference with Labour, More Men from Munitions', *The Times*, 4 January 1918: 6. David R. Woodward, 'The Origins and Intent of David Lloyd George's War Aims Speech', *Historian* 34: 1, November 1971: 38. كان ألفريد ملنر عضواً آخرَ في مجلس وزارة الحرب المؤلف من ثمانية أعضاء. أما كير، فبعد أن عمل تحت رئاسة ملنر في جنوبي أفريقيا، من عام ١٩١٠ إلى عام ١٩١٦، تولى رئاسة تحرير *The Round Table*، مجلة فريق ملنر.

33. Grovogui, *Sovereigns*: 80.

34.. 'British War Aims: Mr Lloyd George's Statement, Justice For Small Nations, Alsace Lorraine, Reparations Vital', *The Times*. 7 January 1918: 7.
وحول «الاستبداد اللامركزي» المميز للأساليب الجديدة للحكم الاستعماري، انظر
Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*, Princeton: Princeton University Press, 1996.

٣٥. استخدم ويلسون عبارة «تقرير المصير الذاتي» لأول مرة في خطبة ألقاها في ١١ فبراير/ شباط ١٩١٨، حلّل فيها ردود الفعل الألمانية والنمساوية على نقاطه الأربع عشرة. على أنه لم يستخدم العبارة إلاّ بشكل عابر، ولم يُدرجها في موجز المبادئ الأربعة التي يجب أن تسترشد بها تسوية الصلح. وحول الاختلال بين تقرير المصير الذاتي ومبدأ ويلسون الخاص بحكم الذات، انظر

Trygve Throntveit, 'The Fable of the Fourteen Points: Woodrow Wilson and National Self-Determination', *Diplomatic History* 35: 3, 2011: 445–81.

٣٦. كان ربورت لانسنج، وزير الخارجية الأميركي، قلقاً من النحو الذي من شأن تقرير المصير الذاتي أن يؤثر به على بريطانيا: «ما الأثر الذي سيكون [لمبدأ تقرير المصير الذاتي] على الإيرلنديين والهنود والمصريين والقوميين بين البوير؟ ألن يؤدي إلى انتشار السخط والفوضى والتمرد؟»

'Self-determination and the Dangers',memo by Lansing, 30 December 1918, ورد في William Stivers, 'International Politics and Iraqi Oil, 1918–1928: A Study in Anglo-American Diplomacy', *Business History Review* 55: 4, 1981: 536.

37. Stivers, 'International Politics and Iraqi Oil': 536.

38. Jan Smuts, 'The League of Nations: A Practical Suggestion', in John Dugard, ed., *The South West Africa/Namibia Dispute: Documents and Scholarly Writings on the Controversy Between South Africa and The United Nations*, Berkeley: University of California Press, 1973: 30.

39. David Olusoga and Casper W. Erichsen, *The Kaiser's Holocaust: Germany's Forgotten Genocide and the Colonial Roots of Nazism*, London: Faber & Faber, 2010.

٤٠. جون إكس. ميريمان، رسالة إلى سمطس، ١٩ يوليو/ تموز ١٩٠٨، في in Smuts, *Selections*,vol. 2:446–7.

41. Smuts, *Selections*, vol. 2:239.

٤٢. رسالة من وزير الخارجية إليهو روت إلى البارون سبيك ڤون شتيرنبرج، السفير الألماني في واشنطون، ١٧ مارس/ آذار ١٩٠٦، وردت في Pitman B. Potter, 'Origin of the System of Mandates Under the League of Nations', *American Political Science Review* 16: 4, November 1922: 580.

43. Brailsford, *War of Steel and Gold*: 249.

44. J.A. Hobson, *Towards International Government*, New York: Macmillan, 1915: 141; Potter, 'Origin of the System of Mandates': 577–81.

45. George Louis Beer, 'The Future of Mesopotamia', in Louis Herbert Gray, ed., *African Questions at the Paris Peace Conference, with Papers on Egypt, Mesopotamia, and the Colonial Settlement*, New York: Macmillan, 1923: 424–5.

46. Carl F. Brand, 'The Attitude of British Labor Toward President Wilson during the Peace Conference', *American Historical Review* 42: 2, 1937: 246.

47. Henry Noel Brailsford, *After the Peace*, London: L. Parsons, 1920: 110, 119.

٤٨. هوبسون، ورد في David Long, *Towards a New Liberal Internationalism: The International Theory of J.A. Hobson*. Cambridge: CUP, 1996: 158.

49. *Labour Leader*, 22 May 1919,

ورد في Brand, 'Attitude of British Labor': 252.

الفصل الرابع
آليات حُسن النية

عند انتهاء الحرب العالمية الأولى، بدا من غير المحتمل أن تحتفظ بريطانيا بالسيطرة على بلاد ما بين النهرين (أو العراق، كما سوف تُعرف الآن) أو على الأراضي العربية الأخرى التي كانت قد احتلتها خلال الحرب. وكان قد جرى القضاء على نظام السلطة العثماني وفي كلٍ جزء من المنطقة كانت أوليجاركيات محلية وجماعات شعبية على حدٍّ سواء تُنظِّم بدائل. ومع ذلك فقد قُدِّرَ للقوات البريطانية أن تبقى في العراق لمدة أربعة عقود، فساعدت بذلك شركات النفط البريطانية، بالتعاون مع شركات فرنسية وأميركية، على السيطرة على نفط البلد، ثم على مجمل الإنتاج النفطي للشرق الأوسط. فشركات النفط الأجنبية سوف تستمر في السيطرة على المورد الاقتصادي الرئيسي للمنطقة لما يزيد عن نصف قرن، حتى مستهل سبعينيات القرن العشرين.

ومن بين العمليات التي ساعدت على استمرار هذه السيطرة غير العادية على موارد الطاقة في القرن العشرين، كانت عمليتان مهمتين منذ البداية. فأولاً، كما رأينا، كانت شركات النفط مهتمة ليس بتوريد النفط قدر اهتمامها بالحدّ من إنتاجه وإبطاء تطور صناعة البترول. والحال أن هذا قد عرقل القدرة على بناء سبل فعالة لطرح مطالب سياسية مساواتية، باستخدام البنية التحتية للنفط. وثانيًا، فإن نظام الانتداب، الذي نَظَّمت بريطانيا وفرنسا في البداية بموجبه تبريرهما لحكم جانب كبير من العالم العربي، كان قد أقيم بوصفه ما سمَّاه ممثل بريطاني في لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم بـ«انتداب مزدوج». فالدول العظمى الأوروبية قد ادعت لنفسها انتدابًا لتمدين السكان الأصليين وانتدابًا لحكم هؤلاء السكان دفاعًا عن مصالح العالم المتمدن[1]. وكان ما قصدته بمصالح العالم المتمدن هو مصالح الغرب الاقتصادية والتي غالبًا ما كانت تعني مصالح شركاته النفطية. وفي حالة

العراق، كان الانتداب الرسمي بموجب قرار العصبة قصيرَ العمر، لكن الانتداب المزدوج استمر بموجب شروط مختلفة. فالركن الأول قد استمر تحت اسم «تقرير المصير الذاتي»، أو ما سمَّاه اللورد ملنر، الذي عمل بعد الحرب سكرتيرًا للدولة البريطانية لشؤون المستعمرات، بمحاولة «حكم الأجناس الخاضعة من خلال زعمائها» ؛ أمَّا الركن الثاني فقد استمر تحت اسم «التنمية»، أو المبدأ القائل بأن الشعوب الخاضعة لا حقَّ لها في «حجب الثروات التي تحوزها عمن يحتاجون إليها»[٢].

ثورات ما بعد الحرب

بحلول نهاية الحرب، كان لبريطانيا أكثر من مليون جندي في الشرق الأوسط، يحتلون مصر والسودان وقوس الأرض العثمانية الممتد من فلسطين غربًا عبر شمالي سوريا إلى ولايات الموصل وبغداد والبصرة. وحيال الضغط الشعبي في داخل بريطانيا من أجل تسريح القوات، سُرعان ما اكتشفت بريطانيا أنه حتى هذا الجهاز الضخم من الرجال المسلحين غير قادر على صون السيطرة على الأراضي المحتلة.

ففي سوريا، كانت حكومة عسكرية عربية مدعومة من البريطانيين في سدة السلطة من الناحية الإسمية، إلاَّ أنه عندما سحبت بريطانيا دعمها لتمكين فرنسا من احتلال البلد بموجب صفقة سرِّية بعد الحرب بين الدولتين العظميين، سيطرت لجان شعبية على دمشق ومدن كبيرة أخرى. وفي ٧ مارس/ آذار ١٩٢٠، أعلنت هذه اللجان استقلال البلد، في اجتماع لها تحت اسم المؤتمر السوري العام. وقد أحرز الجيش الفرنسي الغازي السيطرة بالقوة، لكن المعارضة عاودت الظهور في الثورة السورية الكبرى لأعوام ١٩٢٥ – ١٩٢٧[٣].

وفي فلسطين، وبعد شهر من الإعلان السوري، جرى إطلاق تظاهرات ضخمة ضد الاحتلال البريطاني. وقد طالبت الاحتجاجات بالاستقلال وبوقف الهجرة الصهيونية، والتي كانت بريطانيا قد قررت دعمها كوسيلة لخلق جماعة سكانية استيطانية أوروبية علَّها تُبقي من خلالها على سيطرة ترابية على شرقي البحر المتوسط. وكانت بريطانيا قد خططت في الأصل للاحتفاظ بميناء حيفا الفلسطيني وحده، لاستخدام هذا الجيب كمحطة نهائية لسكة حديد أو خط أنابيب

لنقل النفط من إيران إلى البحر المتوسط[٤]. وبما أنه قد صار واضحًا أن معارضة الفلسطينيين للاستيلاء على أرضهم من شأنها أن تتطلب وجودًا عسكريًا أكبر للتصدي لها، كانت بريطانيا قد اختارت دعم المشروع الصهيوني لإقامة مستعمَرة يهودية في فلسطين. فعندئذ يمكن تبرير احتلالها العسكري بوصفه ضروريًا لدعم تقرير المصير الذاتي للمستوطنين الأوروبيين وللتوسط في النزاع الناشئ جراء محاولة المستوطنين كسب أراض فلسطينية.

وفي مصر، بدأت الانتفاضة الشعبية قبل عام من ذلك، في ثورة ١٩١٩. والحال أن الإضرابات قد شلَّت المواصلات والإدارة الحكومية في القاهرة، بينما قام السكان الريفيون بتخريب جهاز إفقارهم زمن الحرب – شبكة السكك الحديدية التي استُخدمت لانتزاع إمدادات غذائية وقوى عمل[٥]. وفي مارس/ آذار التالي، بعد يومين من إعلان الاستقلال في دمشق، اتخذ أعضاء الجمعية التشريعية المعطلة في القاهرة، وقد اجتمعوا في منزل زعيم الحركة القومية، قرارًا يعلن بُطلان الحماية البريطانية على مصر ويعلن استقلال «البلاد المصرية»، المعرَّفة بأنها بلاد مصر والسودان[٦]. وبحلول أغسطس/ آب ١٩٢٠، كانت بريطانيا تعرض موافقتها على شكل للاستقلال المصري شريطة احتفاظها بالسيطرة العسكرية على قناة السويس، والتي وفرت الحاجةَ إلى «حمايتـ»ـها ذريعةً لوجودٍ عسكري مستمر. وقد تخلت بريطانيا عن اقتراح دستور يتم بموجبه تمثيل الجاليات الأجنبية في مصر تمثيلاً مباشرًا في المجلس الأعلى للجمعية التشريعية، مقترحةً بدلاً من ذلك الاحتفاظ بسلطة النقض [الفيتو] على تنفيذ أي قانون ترى أنه «يعمل بشكل غير منصف» في غير صالح الجاليات الأوروبية المقيمة في البلد[٧].

وفي العراق، الذي شهد أطول معارك الحرب، انبثقت المعارضة بشكل تدريجي أكثر. ففي الشهر نفسه الذي صدر فيه الإعلانان في دمشق والقاهرة، اجتمعت في بغداد مجموعة من تسعة وعشرين مندوبًا لحركة وطنية وليدة وأعلنت استقلال البلد. والحال أن الوطنيين العراقيين قد شجعتهم الأحداث في إيران المجاورة، حيث كانت المحاولات البريطانية الرامية إلى فرض شكل من أشكال الحماية تواجه مقاومة، كما شجعهم النجاح السوفييتي ذلك الربيع في طرد البريطانيين من باكو[٨]. وفي يوليو/ تموز، تحولت انتفاضة في وادي الفرات

الأوسط، فجَّرتها الأعباءُ الضريبية الإضافية التي حاول الجيش البريطاني المحتل تعويض نفقاته عن طريقها، إلى ثورة العشرين – ثورة عام ١٩٢٠. وقد تطلب الأمر من بريطانيا ما يزيد عن ستة شهور لكي تتمكن من سحق الثورة، ما دلّ على تزايد صعوبة الحكم الإمبراطوري وتزايد أعبائه.

الموقف الويلسوني

لهذه التحديات تحديدًا، قدم مبدأ تقرير المصير الذاتي، أو الحكم الأهلي، حلاً. والحال أن المسؤولين البريطانيين في لندن، عند مناقشتهم للأزمة في العراق وتحضيرهم لإيفاد مسؤول من الإدارة الهندية، هو السير پيرسي كوكس، إلى بغداد كمندوب سام، قد أعربوا عن الخوف من أنه «قد يتبنى موقفًا ويلسونيًّا يتجاوز ما ننتظره منه»[٩]. والحال أن مصطلح «الويلسونية» قد أشار ليس إلى أفكار تقرير المصير الذاتي التي عُزيت مؤخرًا إلى الرئيس الأميركي، بل إلى آراء الرجل الذي جرى إرسال كوكس لكي يحل محله، أرنولد ويلسون. فويلسون هذا، وهو ضابط في جيش الهند، كان قد جاء لأول مرة إلى الشرق الأوسط في عام ١٩٠٧ كقائد لقوة المشاة الهنود العشرين التي أُرسلت لحماية فريق الحفر التابع لشركة النفط الأنجلو – فارسية والذي كان ينقب عن النفط في مسجد – إي- سليمان. (بعد أن أعفاه كوكس من مهامه في عراق ما بعد الحرب، أصبح مديرًا لعمليات الشركة النفطية في الخليج)[١٠]. وقد عمل ويلسون خلال الحرب تحت رئاسة كوكس كمسؤول سياسي في العراق، وعندما انتهت الحرب، ناب عن رئيسه كقائم بأعمال المفوَّض المدني في بغداد، مسؤولاً عن الإدارة ذات القوام الهندي إلى حد بعيد (والمؤلفة من كلٍّ من ضباط بريطانيين ومرؤوسين هنود) والتي حُشِدَت لإدارة احتلال البلد. وبعد الحرب، بدأت الإدارة «تحكم بلاد ما بين النهرين وكأنها ولاية هندية»[١١]. ومع اكتساب الانتفاضة الشعبية ضد الحكم البريطاني زخمًا في صيف عام ١٩٢٠، أبلغ ويلسون رؤساءه في لندن بأنهم يواجهون خيارين: «إمَّا التمسك ببلاد ما بين النهرين بالقوة أو الانسحاب كليًّا». وقد قال اللورد كيرزون إن هذا الرأي قد «ترك لديه انطباعًا غير سارٍّ بأن الكولونيل ويلسون عاجز عن التعامل مع الوضع». وقد أرادت لندن بدلاً من ذلك «نهجًا أوسط قوامه الحفاظ على

مواقعنا في البلد بحسن نية الشعب»[١٢]. وكانت إمبريالية ما بعد الحرب بحاجة إلى آلية لحسن النية – آلية لإنتاج قبول المحكومين.

والحال أن أولئك الذين كانوا يحاولون العثور على سبيل للحفاظ على السلطة البريطانية في عراق ما بعد الحرب قد واجهوا مشكلة ليس تقرير المصير الذاتي الويلسوني بقدر ما أنها مشكلة الرأي «الويلسوني» لإمبرياليين كأرنولد ويلسون، سواء كانوا ضباطًا استعماريين فيما وراء البحار تلقوا تدريبهم في الهند أو أعضاء متشددين في مجلس الوزراء في بريطانيا، أرادوا أن تفرض بريطانيا حكمها المباشر على العراق، ربما بتشجيع هجرة مستوطنين من الهند مثلما حاولت بريطانيا عمل ذلك في شرقي أفريقيا، وصون أو توسيع السيطرة على بلدان كالهند ومصر. والحال أن بريطانيا لم تكن قد بنت عمومًا سيطرتها الإمبراطورية في آسيا وأفريقيا عبر الضم المباشر لدول محلية. ومع أن الدولة الإمبراطورية العظمى قد اعتمدت على الاستخدام المتكرر للعنف المسلح وأن الموانئ التجارية وغيرها من المرتكزات الاستراتيجية غالبًا ما جرى الاستيلاء عليها بالقوة، فإن توسعها قد جرى عادةً بالاعتماد على أسلوب التغلغل والاغتصاب التدريجي للقيادة. وهذا تَطَلَّبَ الإبقاء على الأشكال المحلية للسلطة والنظام القانوني المحلي، حتى بينما كان يجري تقويضها من داخلها. وبعد انتفاضة عام ١٨٥٨ الهندية، ومع مد الحكم الإمبراطوري إلى أفريقيا بعد عام ١٨٨٢، استحدثت بريطانيا مبادئ وممارسات للحكم الأهلي أكثر تفصيلاً[١٣].

والحال أن الأسلوب الأوسع انتشارًا للسيطرة على الأراضي دون تكبد تلك الدرجة من المعارضة والأعباء المترتبة على الضم المباشر كان قد أصبح يسمَّى بـ«حماية» هذه الأراضي. فعندما مدت حكومة الهند البريطانية إمبراطوريتها لتشمل الأراضي العثمانية في الخليج الفارسي، قامت بتوقيع اتفاقيات حماية مع الأمراء المحليين مماثلة للاتفاقيات التي كانت قد عقدتها في السابق مع ولايات الهند التي يحكمها أمراء. وقد اعترفت الاتفاقيات بسلطة الحاكم المحلي، الذي تنازل بدوره عن جزء من تلك السلطة للدولة العظمى الإمبراطورية، وهو جزء غالبًا ما كان يشمل السيطرة على التجارة الخارجية أو الموارد الطبيعية[١٤]. وبحلول أوائل

القرن العشرين، حاولت كتب القانون الدولي المرجعية تقنين مبدأ الحماية بـالتمييز بين حمايات على «دول حقيقية»، كالحماية التي فرضتها فرنسا على المغرب في عام ١٩١٢، و«ما تسمّى بالحمايات»، كالحمايات التي كانت الدول الأوروبية تتمتع بها على ما سُمّيت بـ«القبائل» الأفريقية، وذلك من خلال معاهدات مع رؤسائها. ولم تكن النظم السياسية في أفريقيا أقل حقيقيةً من النظم الأخرى، لكن تمييز بعض الأراضي المحمية بوصفها «دولاً حقيقية» قدم صياغة منطقية لحقيقة أنه مع أن كل أرض تقريبًا جرى احتلالها مؤخرًا قد أخذت الآن توصف بأنها محمية، فإن بعض البلدان قد ظلت قوية بما يكفي لأن تطالب بصلاحيات حكم نفسها، وإن كانت قد حُرمت من الاستقلال – أو، كما كان يقال آنذاك، العضوية في «أسرة الأمم». وقد قدمت الحمايات عضوية مؤقتة في الأسرة. وقد أشار كتاب لاسا أوبنهايم، **بحث حول القانون الدولي**، في طبعته الثالثة الصادرة في ١٩٢٠ – ١٩٢١، إلى أنه في حين أن الدول المحمية دول حقيقية، فإنها «كلها دول غير مسيحية لا تسمح لها حضارتها بكسب العضوية الكاملة في أسرة الأمم، عدا الحماية التي تخضع لها الآن»[١٥]. والحال أن مبدأ الحماية، شأنه في ذلك شأن مبدأ تقرير المصير الذاتي الذي سيحل محله، قد سمح للدول العظمى الإمبراطورية بالاعتراف بمطلب استقلال، مع تشديده على أنه بالنسبة للشعوب الأقل تطورًا (أو، كما كانت لا تزال تسمّى أحيانًا، غير المسيحيين)، فإن السبيل الوحيد لتحقيق هذا المطلب هو أن يكون تحت السيطرة الأوروبية.

وفي الماضي، عادةً ما قدمت الدولة العظمى الإمبراطوريةُ الحمايةَ ليس لأرض أو لشعب، وإنما لحاكم، كانت تتعين حمايته من الإزاحة ليس فقط من جانب قوى منافسة وإنما من جانب رعاياه هو. على أن بريطانيا سيطرت، خلال الحرب العالمية الأولى، على بلدان في الشرق الأوسط لا يحكمها حاكم يمكنها الاعتماد عليه. فهي، بقضائها على الإمبراطورية العثمانية بالقوة، كانت قد قضت على السلطات التي يمكنها فرض دعاوى الحماية عليها. وللتصدي لهذه المشكلة، حاولت خلق شكل جديد للحماية. ففي عام ١٩١٤، عند نشوب الحرب، جعلت بريطانيا مصر محميةً دون أن تسعى إلى الحصول على موافقة الدولة صاحبة السيادة على

مصر[١٦]. وبإعلانها إلغاء السيادة العثمانية، أعلنت حمايةً ليس على والٍ عثماني، جرى خلعه وإحلال عمٍّ له محله، بل على بلد وسكانه. فقد قالت بريطانيا إنها سوف «تعتمد كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ولحماية سكانها ومصالحها»[١٧].

وقد ارتأى المسؤولون البريطانيون في القاهرة الحماية على مصر بوصفها نموذجًا أوليًا لدمج أراض عثمانية أخرى في الإمبراطورية [البريطانية]. وخلال الحرب، خططت بريطانيا لخلق محميات أخرى في البلدان التي كانت الانتفاضات العربية قد أدت فيها إلى إضعاف أو تدمير السلطة العثمانية التي كانت قائمة فيها قبل الحرب. والحال أن قوة الحملة التي أُرسلت من الهند إلى جنوبي العراق في عام ١٩١٤، بدعوى حماية حقول نفط الشركة الأنجلو- فارسية، كان هدفها الأوسع يتمثل في تأمين صلات حكومة الهند بالقوى العربية المحلية في حالة نشوب انتفاضة شعبية ضد الأتراك[١٨]. وفي مارس/ آذار ١٩١٧، أمرت لندن ممثليها في العراق بإبقاء البصرة تحت الحكم البريطاني وبأن يقيموا في بغداد «دولة عربية بحاكم محلي أو حكومة محلية تحت الحماية البريطانية في كل شيء عدا الاسم»[١٩]. وكما في فلسطين، كانت الخطة الأولى هي السيطرة على المناطق الرئيسية لشحن النفط دون سواها. والحال أن البصرة، وهي مدينة نهرية أمامية على ممر شط العرب المائي (ملتقى دجلة والفرات)، قد وَفَّرت قاعدةً لتأمين المحطة النهائية لنفط الشركة الأنجلو- فارسية على الضفة المقابلة للنهر على بُعد أميال قليلة أسفل النهر في عَبَدان، ولبناء خط أنابيب يمتد إلى فلسطين. وحتى نهاية عام ١٩١٧، كان البريطانيون مازالوا يناقشون ما إذا كان يجب عليهم الاحتفاظ ببغداد أو محاولة الحفاظ على النفوذ البريطاني تحت سلطة عثمانية رخوة[٢٠]. وقد حافظ العثمانيون على سيطرتهم على الموصل، الولاية الثالثة التي سوف تُضاف فيما بعد إلى العراق، حتى نهاية الحرب. وبعد أسبوع واحد من الهدنة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩١٨، دخلت القوات البريطانية الموصل، لكن وضعية هذا الإقليم الغني بالنفط لن تُحسَمَ إلاّ فيما بعد.

سعى البريطانيون، في بنائهم لجهاز قبول، إلى نمط حكم من شأنه أن يتصدى لشكلين من أشكال المعارضة: المعارضة المحلية للاحتلال العسكري الأجنبي، وإنما أيضًا التحدي الذي يمثله الأعضاء العماليون في البرلمان ونقاد آخرون للإمبريالية في الداخل، والذين كانوا معارضين لأعباء الإمبراطورية ولتمديد الخدمة العسكرية الإجبارية بعد الحرب. وقد قال آرثر هرتزل، وهو مسؤول رفيع المستوى في وزارة شؤون الهند في لندن، إن المشكلة في العراق كانت تكمن في كيفية خلق «إدارةٍ ما بمؤسسات عربية يمكننا أن ندعها تتصرف مطمئنين بينما نقوم نحن بتحريك الخيوط، إدارة لا تكلفنا الكثير جدًّا، ويمكن لحزب العمال أن يبلعها بوصفها متماشية مع مبادئه، وإن كان من شأن مصالحنا السياسية والاقتصادية أن تكون مضمونة في ظلها»[٢١].

والحال أن انبثاق دولة مستقلة في سوريا، قبل الاحتلال الفرنسي لها، كان قد أظهر أن من الممكن أن تنبثق بسرعةٍ من دمار النظام العثماني إدارةٌ محلية وقيادة قومية. وفي العراق، ظل جانب كبير من الإدارة العثمانية المحلية قائمًا. وقد سلّم البريطانيون بأن هذه الإدارة «كانت قد أعطت السكان في المدن مظهر تمدنٍ ما. إذ كانت هناك محاكم قانونية، كان يمكن استئناف أحكامها في القسطنطينية، وكان هناك نظام انتخابي تشكلت بمقتضاه ليس فقط مجالس بلديات، بل كان يجري إرسال أعضاء إلى البرلمان التركي. والواقع أن العراق كان جزءًا – كأي جزء آخر – من الإمبراطورية العثمانية»[٢٢]. على أن النظام القانوني والإدارة عن طريق مجالس البلديات والحكم النيابي لم تكن كافية. فالبريطانيون كانوا بحاجة إلى «حاكم من أهل البلد»، حاكم من شأن ضعفه أن يسمح لهم بتقديم الحماية إليه، ومن ثم صون سيطرتهم غير المباشرة.

وكان حل بريطانيا هو «خلق أمير». وقد اعترف المندوب السامي بيرسي كوكس بأن هذا كان بمثابة الإتيان بشيء في غير زمانه. فقد كتب يقول: «إن الاختيار الفوري لأمير والذي يعني إنشاء أسرة مالكة هو ... مشكلة على أعظم درجة من الصعوبة في العصر الحاضر». وقد اقترح جمهوريةً ذات رئيس منتخب، شريطة أن تسمح عصبة الأمم لبريطانيا بتسمية المتقلد الأول للمنصب.

وقد نظرت بريطانيا في دعم الشخصية المحلية الأقوى، سيد طالب، حاكم البصرة قبل الحرب، لكنها رأت أنه مستقل جدًا بحيث يصعب استخدامه[٢٣]. (مضى داعمه البريطاني الرئيسي في العراق، سان چون فيلبي، إلى دعم ظهور حاكم محلي في الجنوب، ابن سعود، أمير نجد، الذي قام فيما بعد بتوسيع أراضيه لتصبح المملكة العربية السعودية). وقد أوصت لجنة في لندن بتأجيل اختيار أمير لبضع سنوات وبأن يقوم المندوب السامي البريطاني مقامه، لكن كوكس رأى أن هذا من شأنه أن يجعل «من الصعب تفسير» فكرة سيادة العراق ومن ثم فكرة تقريره مصيره الذاتي. وقد حلت بريطانيا مشكلتها باختيار «حاكم أهلي» من خارج العراق، وتطلعت إلى القوتين الصاعدتين في شبه الجزيرة العربية بحثًا عن مرشح. وبعد أن فكروا في ابن سعود النجدي، اختاروا الأمير فيصل، ابن الحاكم الهاشمي للحجاز[٢٤].

والحال أن العبء المالي للاستعمار قد وجد انعكاسًا له في هذه الصعوبة في إحلال حاكم «أهلي» محل الإدارة العثمانية. ففي حين أن ميزانيات ما بعد الحرب كانت مضغوطة وقدمت مبررًا للتراجع في العراق، فإن بريطانيا كانت لديها أساليب لخفض الأعباء كاستخدام كتائب إمبراطورية رخيصة من الهند وتجنيد قوة مسلَّحة عراقية ونشر قوة جوية. وقد ساعد استخدام الطائرات في قصف المدن والقرى العراقية على سحق ثورة عام ١٩٢٠ والانتفاضات التالية سحقًا سريعًا، لكن القوة الجوية كان يتعذر الركون إليها. وعلى سبيل المثال، فقد رأى سكرتير الدولة لشؤون الهند أن الاقتراح الداعي إلى الاعتماد على القوة الجوية هو اقتراح «يصعب تماشيه» مع التقارير التي تذهب إلى «صعوبة إبقاء الطائرات قابلة للخدمة في مناخ استوائي»[٢٥]. وقد دعا ونستون تشرشل، سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات، إلى الجمع بين القوة الجوية والقبول الشعبي، باستخدام الأولى في طلب الأخير. وقد دعا إلى السيطرة على البلد «ليس بالقوة المجرَّدة، بل بإذعان شعب بلاد ما بين النهرين لحكمٍ وحاكم مقبولين قبولاً حرًا من جانبه ويتم دعمهما بالسلاح الجوي وبالأفواج المنظَّمة من جانب بريطانيا وبأربع كتائب إمبراطورية». وقد رأى أن هذا من شأنه أن يخلق «دولة أهلية [عراقية] مستقلة صديقة لبريطانيا العظمى ومراعية لمصالحها التجارية ولا تكاد تشكل أي عبء على الخزانة

[البريطانية]»، وقد طرح سكرتير الدولة للشؤون الحربية شكوكًا حول قصف الناس للفوز بقبولهم:

ربما يتعين اتخاذ تدابير عقابية ضد مثيري القلاقل الذين يهددون السلم، والوسيلة الوحيدة المتاحة للسلاح الجوي، وهي الوسيلة التي يجري استخدامها الآن في الواقع، هي قصف نساء القرى وأطفالها. وإذا ما أدرك السكان العرب أن السيطرة السلمية على بلاد ما بين النهرين تتوقف في نهاية المطاف على اعتزامنا قصف النساء والأطفال، فإنني أشك كثيرًا في أن نفوز بقبول آباء وأزواج بلاد ما بين النهرين ككل والذي يتطلع إليه سكرتير الدولة لشؤون المستعمرات[٢٦].

وكانت حروب الاحتلال الآن طويلة الأمد واستنزافية ومدمرة. ويمكن خوض الحرب المميكنة على نطاق عالمي، ولكن ليس من دون تكلفة عظيمة. وعلى الرغم من تمتع بريطانيا بجيش احتلال في العراق أعظم بكثير وأفضل تسليحًا من قواتها التي تحتل الهند ومصر وأراضي أخرى، فإن الإدارة البريطانية كانت عاجزة عن فرض السيطرة. وبحلول عامي ١٩١٩ – ١٩٢٠، كانت بريطانيا تواجه تمردًا في كل مكان تقريبًا من الإمبراطورية – في أيرلنده والهند ومصر، كما في فلسطين والعراق.

لكن القيد المالي كان أيضًا انعكاسًا للنظام السياسي المتغير الذي واجهه الإمبرياليون البريطانيون في داخل بريطانيا. فالبرلمان كان قد أجبر وزارة البحرية ووزارة الحربية على تطبيق أساليب جديدة في عرض النفقات العسكرية. ففي يونيو/ حزيران ١٩٢٠، أجبر أعضاء البرلمان العماليون تشرشل على كشف أن احتلال بلاد ما بين النهرين يكلف ما يصل إلى ٥٠ مليون جنيه إسترليني سنويًا[٢٧]. وكان صعود الحركة العمالية والتدابير الاجتماعية التي تم اعتمادها استجابةً لما تتمتع به من قوة قد أنتجت مطالب بكشف التكاليف الفعلية للإمبراطورية. وقد أدى هذا إلى دعوات للقضاء على تبديد الموارد ولـ«الاقتصاد»، الذي أُعلن في الصحافة أنه «الحاجة القومية الأسمى». والحال أن الجدل بشأن العراق قد جرى تلخيصه في التايمز: «إن الاقتصاد ... هو محكُّ السياسة»[٢٨].

وحيال هذه المصاعب، لم يكن تقرير المصير الذاتي مشكلة للإمبريالية – بل كان حلاً. فمن زاوية مالية، يمكنه أن يعمل لصالح بريطانيا. فلو تم تعريف هذا المبدأ بأنه يعني أنه تجب مطالبة البلدان المحتلة بقبول احتلالها، وأنه يجب ابتكار آليات للحكم الأهلي لإنتاج هذا القبول، فإن «الروح الأممية الليبرالية» الجديدة سوف توفر أداة ليس لتقويض المصالح الإمبراطورية وإنما لضمان بقائها.

السيطرة على منطقة النفط

سرعان ما تخلت بريطانيا عن خططها الأولى الخاصة بالسيطرة على العراق بعد الحرب. ففي أبريل/ نيسان ١٩٢٠، عقدت بريطانيا وفرنسا اجتماعًا في سان ريمو في إيطاليا وتوصلتا إلى اتفاق على تقسيم السيطرة على الأراضي العربية. ولإضفاء الشرعية على احتلال بريطانيا العسكري المستمر للعراق وفلسطين، وعلى استيلاء فرنسا على لبنان وسوريا بالقوة عقب الاجتماع مباشرة، كانت دعواهما أخذ هذه الأراضي كـ«انتدابات» تحت إشراف عصبة الأمم، وذلك وفقًا للمخطط الذي كانتا قد ابتدعتاه في مؤتمر الصلح بباريس قبل عام من ذلك. وقد وقعتا أيضًا اتفاقًا ثانيًا في سان ريمو لاقتسام موارد الموصل النفطية. ولتبرير السيطرة على نفط الموصل، وهو أرض طالبت بها بريطانيا الآن كجزء من العراق، أشارتا إلى اتفاق الامتياز العثماني في عام ١٩١٤ والذي لم يتم التصديق عليه والخاص بشركة البترول التركية التي كان مقرها في لندن (انظر الفصل الثاني). وقد تقرر أن تحوز شركة النفط الأنجلو – فارسية (شركة BP فيما بعد) نصف الشركة، كما تم الاتفاق عليه في عام ١٩١٤. وتقرر أن تسيطر شركة شل على النصف الآخر، بجمعها حصتها الأصلية ونسبتها ٢٥ في المائة مع حصة الدويتش بنك السابقة، والتي تقرر أن تذهب إلى كونسورتيوم فرنسي تحت سيطرة شركة شل. ولإقناع العراقيين بقبول السيطرة الأجنبية على النفط، وافقت شركة النفط الأنجلو – فارسية وشركة شل على السماح «للحكومة الأهلية أو مصالح أهلية أخرى» في العراق بشراء حصة في الشركة تصل إلى ٢٠ في المائة[٢٩].

على أنه لا الانتداب ولا الاتفاق الخاص بالنفط قد دام طويلاً. فقد تمكنت مصالح ستاندارد أويل التي يملكها روكفلر من إلحاق الهزيمة بالاتفاق الخاص

بالنفط عبر تهديدات تستهدف بشكل محدد مجموعة الشركة الأنجلو – فارسية وشركة شل[٣٠]. كما حاول وكلاء ستاندارد أويل إضعاف البريطانيين في بغداد، مروجين هجمات على السياسة البريطانية مأخوذة من الصحافة الإنجليزية، وهي هجمات عاودت الظهور في الخطب الوطنية، ومن المحتمل أنهم قد مولوا الثوار خلال انتفاضة عام ١٩٢٠ – وإن كان يصعب رصد الدليل على ذلك. وقد اشتكى اللورد كيرزون، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، مشيرًا إلى وكلاء ستاندارد أويل: «أودُّ لو أن هؤلاء الأميركيين قاموا بشيء يبرر لنا القيام بطردهم من بلاد ما بين النهرين»[٣١]. وعلى مدار العام التالي، اقتربت واشنطون نفسها من إزاحة القنصل الأميركي في بغداد – الذي كان قد عمل كمندوب مبيعات لشركة ستاندارد أويل أوف نيويورك خلال الحرب، حيث قام بتزويد القوات العثمانية في المدينة بإمدادات– عندما اكتشفت [واشنطون] أنه يقدم دعمًا للقوى المعادية للبريطانيين[٣٢].

وبعد هزيمة الانتفاضة العراقية، قدمت ستاندارد أويل دعمًا لقوة أخرى معادية للبريطانيين، هي الحكومة الجمهورية التي انبثقت في تركيا – أو هكذا علم البريطانيون «استنادًا إلى مصادر موثوق بها» في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٢١ – كأسلوب بديل لإخراج البريطانيين من العراق. وقد اشتبه بأن الشركة النفطية «تحرض الأتراك على مهاجمة العراق على أمل الحصول منهم على حصة في النفط كانت غير قادرة على الحصول عليها طالما ظلت حكومة صاحب الجلالة مسيطرة على منطقة النفط»[٣٣]. وفي الوقت نفسه، قامت شركة أميركية كانت مرتبطة فيما قبل بستاندارد أويل بتوقيع اتفاق مع حكومة أنقره الجديدة لاستكمال المشروع الذي يرجع إلى ما قبل الحرب والخاص ببناء سكة حديد إلى الموصل وبغداد، مع حقوق في تطوير نفط الموصل. والحال أن الضغط من ستاندارد أويل قد أرغم البريطانيين على إعادة كتابة اتفاق سان ريمو الخاص بالنفط بحيث يشمل الأميركيين كشركاء في المشروع[٣٤].

والحاصل أن العراقيين أنفسهم لم يكونوا بحاجة إلى أي مساعدة من ستاندارد أويل في معارضتهم للحكم البريطاني. فالحكومة التي أقامها البريطانيون في بغداد في ظل الأمير فيصل، والذي سُمِّيَ الآن ملكًا للعراق، قد رفضت الاعتراف بدعوى بريطانيا الحكم على أساس «انتداب» من عصبة الأمم. وفي يونيو/ حزيران

١٩٢١، بعد سنة بالكاد من إعلان الانتداب، أبلغ كوكس لندن بأن الانتداب «لم يعد مناسبًا الآن». فوافقت بريطانيا على الاستعاضة عنه في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٢ بمعاهدة تحالف لمدة عشرين عامًا، معترفةً بسيادة الدولة الجديدة، وإن لم يكن باستقلالها بعدُ. وقد استمرت الدولة الاستعمارية في مواجهة معارضة في الداخل البريطاني، حيث كان الرأي الشعبي معارضًا لالتزام طويل الأمد في العراق، وقد سقطت الحكومة البريطانية بعد شهر من توقيع المعاهدة. وكان العراق قضية محورية في الانتخابات التالية وقد خسر تشرشل، أحد بناة التسوية العراقية، مقعده الذي فاز به إ. د. موريل – قائد الحملة زمن الحرب [العالمية الأولى] من أجل الرقابة الديموقراطية على السياسة الخارجية. وقد قامت الحكومة الجديدة في لندن بتعديل المعاهدة مع العراق لاختزال دور بريطانيا الرسمي في البلد من عشرين عامًا إلى أربعة أعوام[٣٥]. والحال أن بريطانيا، وقد واجهت معارضة شعبية في العراق ومعارضة برلمانية في الداخل، قد حاولت اعتبارًا من عام ١٩٢٣ تأمين مركزها في العراق بأقل تكلفة. ويكمن الحل في إيجاد حل لمسألة السيطرة على النفط، الذي كان في آن واحد السبب الرئيسي للوجود العسكري البريطاني المستمر ووسيلة سداد تكاليفه من حيث الإمكان.

والحال أن شركات النفط قد احتاجت، على أثر موافقتها على ضم الأميركيين، إلى سنتين تقريبًا لكي تتخذ قرارًا بشأن كيفية اقتسام السيطرة على شركة البترول التركية، التي قامت فيما بعد بإعادة تسميتها بشركة بترول العراق. وقد استغرقت المفاوضات بين شركة بترول العراق وحكومة العراق سنتين أخريين واحتاجت الشركات إلى عقد آخر حتى تبدأ إنتاج النفط بمقادير مهمة. وكالعادة، كانت التأخيرات انعكاسًا لإيثارها عرقلة تطوير مصادر إمداد جديدة كبيرة. وقد ساعد المسؤولون البريطانيون في بغداد العراق في التفاوض على سلسلة من الشروط المراد بها منع شركة بترول العراق من الرقاد على الامتياز وإنتاج أقل ما يمكن من النفط، وذلك بإلزام الشركة بالتزامات تنقيب متزايدة وبحد أدنى من مستويات الإنتاج وبموعد أقصى لإنجاز بناء خط أنابيب، وتنظيم مزاد علني لمساحات التنقيب التي لا تشهد تطويرًا. وقد تمكنت شركة بترول العراق من الناحية العملية من التحايل على كل هذه الشروط، ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى أنها رفضت

المطلب الذي ربما كان من شأنه تمكين العراق من مراقبة مدى امتثالها: حصة عراقية في ملكيتها. فالشركات النفطية، في منحها حصة الربُع في شركة بترول العراق لستاندارد أويل ومصالح نفطية أميركية أخرى، كانت قد استبعدت اقتراح الحكومة البريطانية الخاص بحيازة نسبة ٢٠ في المائة من المشروع الاستثماري. وبعد شهور من المفاوضات التي رفضت فيها شركة بترول العراق التزحزح عن موقفها الخاص بالملكية، استسلمت حكومة بغداد، وفي مارس/ آذار ١٩٢٥ قامت بتوقيع اتفاقية امتياز لم تعطها أي حصة في الشركة. والحال أن حكومة بغداد، المحتاجة حاجة ماسة إلى بدء الحصول على عائدات من النفط، والواقعة تحت ضغط من جانب البريطانيين، والتي ربما جرى إشعارها بأن لجنة تابعة لعصبة الأمم مهمتها اتخاذ قرار فيما إذا كان يجب منح ولاية الموصل لتركيا أو للعراق من شأنها أن تميل إلى منحها للعراق إذا ما سويت المسألة النفطية في نهاية المطاف، قد رضيت بصفقةٍ حَرَمَتها من أي سيطرة على تنمية المورد الاقتصادي الرئيسي للبلد.

وفي تلك الأثناء، فإن الشركات النفطية قد حددت، في اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨، حصصها في نفط العراق ومدت ترتيبات الكونسورتيوم الخاصة بعرقلة تنمية النفط إلى بقية الشرق الأوسط، بالاتفاق على عدم تطوير الإنتاج في مكان آخر في المنطقة دون موافقة جميع أعضائه[٣٦]. وفي الوقت نفسه، وردًا على ما سمِّيَ بـ«الهجوم النفطي» من الاتحاد السوفييتي (محاولة لبيع المزيد من النفط في الخارج وللإفلات من سيطرة شل وستاندارد أويل)، عقدت الشركات الدولية الكبرى صفقة موازية لاقتسام أسواق العالم فيما بينها، وللحدِّ من الإنتاج لصون مستوى الأسعار[٣٧]. وقد وافقت فيما بعد على محاولة إبقاء تلك الأسعار على المستوى العالي نسبيًا الذي كان النفط يُنتَجُ ويباع به في تكساس. كما عملت ترتيبات عام ١٩٢٨ ككارتيل أوسع للهيدروكرونات، يشمل الفحم والصناعات الكيميائية. وقد اتفقت الشركات النفطية القائدة مع تجمعات شركات الصناعة الكيميائية الألمانية والبريطانية على التعاون في السيطرة على براءات الاختراع الخاصة بإنتاج الوقود الاصطناعي[٣٨].

وقد اتجهت لجنة عصبة الأمم إلى تسليم الموصل للعراق، جنبًا إلى جنب مخزوناته النفطية الثرية، شريطة تمديد الانتداب لمدة خمس وعشرين سنة، بحجة

أن سكان الولاية الناطقين بالكردية، والذين شكلوا غالبية سكانها، بحاجة إلى الحماية من جانب دولة إمبراطورية عظمى. وبما أن اللجنة قد كلِّفت باتخاذ قرار بشأن مستقبل الموصل وفقًا لمبدأ تقرير المصير الذاتي، فإنها كانت قد فسَّرت ذلك بأنه يعني إجراء استطلاعات حول ما إذا كان سكان الإقليم يعتبرون أنفسهم عربًا أم أتراكًا. والحال أن من استطلعت آراءهم كانوا مهتمين بالهناء الجماعي والبقاء الاقتصادي أكثر من اهتمامهم بتنظيم ارتباطاتهم العديدة في تصنيف عرقي، وهو ما سمح للجنة بتخصيص الولاية للعراق استنادًا إلى مبررات اقتصادية، باستخدام محاجة أن ولايتي بغداد والبصرة تعتمدان على واردات من الحبوب من الشمال[٣٩].

والحاصل أن ضم الموصل [إلى العراق] قد تطلب من بريطانيا لمدة قصيرة تعديل المعاهدة الأنجلو - عراقية مرة ثانية، لكن الاتفاقية الجديدة التي تتألف مدتها من خمس وعشرين سنة تضمنت بندًا بإنهاء مبكر للانتداب إذا ما وافقت عصبة الأمم على أن تطور العراق السياسي يؤهله للعضوية فيها. وفي غضون عام، كان المديرون البريطانيون يدعون إلى إنهاء سريع للانتداب، توقًا منهم إلى التمكن من أن يُبقوا في السلطة النخبة الحاكمة الجديدة التي ضمنت وصول بريطانيا إلى النفط وحقها في الاحتفاظ بقواعد للسلاح الجوي في البلد. وسعيًا إلى تحقيق هذا الهدف، زيفت بريطانيا تقارير إلى لجنة الانتداب، خالقةً الانطباع بأن العراق دولة تلبي معايير الانتداب بشأن العضوية في العصبة. ومرة أخرى، كانت انتخابات في بريطانيا حاسمة. ففي مايو/ أيّار ١٩٢٩، لحقت الهزيمة بحكومة المحافظين، وكان السبب في ذلك، جزئيًا، هو الضرر الناجم عما سمَّاه تحذير من داخل الحزب بـ«سياستها الخارجية العسكرية والمغامِرة». وقد سارعت الحكومة العمالية الجديدة إلى الموافقة على تعليق معاهدة ١٩٢٧، ورشحت العراق لعضوية العصبة بحلول عام ١٩٣٢[٤٠]. وكانت خطط زمن الحرب في برنامج حزب العمال في عام ١٩١٦ قد تم التخلي عنها منذ وقت طويل. وبدلاً من «دمقرطة جميع البلدان»، كان الانتداب قد نصَّبَ في السلطة نخبة ضيقة، متحالفة مع البريطانيين.

متحدثون طبيعيون بلسان الأكثرية

في ظل مبدأ تقرير المصير الذاتي، جرى صوغ آليات لإنتاج «موافقة» البلدان العربية المحتلة على السيطرة الأوروبية. ففي حالة مصر، على سبيل المثال، نجد أنه بعد الموافقة على مفاوضات في لندن مع النخبة القومية من أجل وضع نهاية لثورة ١٩١٩، شدَّد الجانب البريطاني في المحادثات، والذي قاده اللورد ملنر، على عودة القيادة القومية إلى مصر بمشروع معاهدة مُقتَرَحَة «لكي تشرح لجمهور ذلك البلد طبيعة التسوية ... والمزايا العظيمة التي ستجنيها مصر منها». وقد أوضح ملنر أنه إذا ما لقيَ هذا المشروع تجاوبًا، «فسوف يكون ذلك بمثابة "انتداب" [تفويضٍ] من الشعب». وقد ذكر ملنر أن الإجراء الذي اعتمده المندوبون «هو دعوة مجموعات صغيرة من المصريين ذوي الصفة التمثيلية للاجتماع بهم ومناقشة التسوية المُقتَرَحَة. وقد رجع الأخيرون بدورهم إلى مجموعات أخرى في الأرياف، ما ترتب عليه الحصول على قرارات بالموافقة ... بحيث إنه في غضون أسبوعين من وصولهم صار واضحًا أن غالبية مهمة من العناصر ذات الصفة التمثيلية في البلد مؤيدة» للمعاهدة المُقتَرَحَة(٤١). وقد نُظِّمت إجراءات مماثلة في العراق. وتَحَوَّلَ نظام الانتداب إلى جهاز للفوز بالقبول، حيث وقعت الدولة الإمبراطورية العظمى معاهدات (ماعدا في فلسطين، حيث انهارت السيطرة) وافقت بموجبها أقلية من «العناصر ذات الصفة التمثيلية» في دول شبه مستقلة على الوجود الإمبراطوري البريطاني. فتحولت الانتدابات لتصبح عودةً إلى شكل من أشكال الحماية.

والحال أن آليات القبول قد مكَّنت الدول العظمى الإمبراطورية من التعامل مع شكلين من أشكال المعارضة: فأولاً، أدت السيادة الجزئية المعترفُ بها في توقيع المعاهدات إلى تمكين نخب محلية من تقديم نفسها على أنها نخب وطنية، ما أدى إلى زيادة إضعاف المعارضة الشعبوية. فسلطة أوليجاركية محلية منظَّمة تحت أشكال الملَكية، مصحوبة بحكم كبار ملاك الأرض، يمكن تصويرها على أنها تعبير عن «تقرير المصير الذاتي». وكما أوضح فريدريك لوجارد، فإن «المثل الأعلى الخاص بحكم الذات لا يمكن تحقيقه إلاَّ بمناهج التطور التي أنتجت ديموقراطيات أوروبا وأميركا»، أي، «بالمؤسسات التمثيلية التي سيتم الاعتراف فيها بالطبقة

المتعلمة الصغيرة نسبيًّا بوصفها المتحدث الطبيعي بلسان الأكثرية»(٤٢). وثانيًا، قدم إطار الانتداب لبريطانيا أسلوبًا لإضعاف الضغط المحلي البريطاني الهادف إلى دمقرطة السياسة الخارجية (أي قدم «شيئًا يمكن لحزب العمال أن يبلعه»)، بدعوى أنها تعمل ليس كقوة إمبراطورية بل استنادًا إلى انتداب [تفويض] من جانب العصبة.

وقد تمثلت ميزة أخرى لـ«تقرير المصير الذاتي» في أن العالم يمكن استيعابه الآن في لغة الهويات السياسية التي تحددت بالعرق أو الإثنية، ما يشكل مفهومًا مرنًا يمكن أن يحيل إلى اللغة أو الدين أو التاريخ المشترك أو، في الأغلب، فاصل جغرافي بسيط. وبما أن أي شعب ليس متجانسًا من الناحية الإثنية، فإن هذا قد خلق إمكانية تحديد أو صوغ مجموعات كـ«أقليات». وعندئذ يمكن للدولة الإمبراطورية العظمى أن تزعم أن عليها واجب حمايتها كشريحة من السكان معرضة للخطر. وفي مصر، تخلت بريطانيا عن الحماية، لكنها ادعت لنفسها، في مفاوضات ١٩٢٠ – ١٩٢٢ بشأن الاستقلال المصري، حق مواصلة لعب دور في البلد كحامية للمقيمين الأوروبيين – التي أرادت في البداية، كما رأينا، أن يكونوا ممثلين في المجلس الأعلى للجمعية التشريعية. وفي فلسطين، أنجزت بريطانيا الفوز بالموقع نفسه بخلقها أقلية أوروبية– عبر تسهيل الاستيطان الصهيوني وقمع المحاولات المحلية الرامية إلى وقفه، ثم عبر محاولة إقامة مؤسسات يجد فيها السكان المحليون والجماعة الصهيونية الأقلية تمثيلاً «متساويًا». والواقع أن بريطانيا قد رفضت خلق جمعية تشريعية في فلسطين، ما لم تقبل القيادة الفلسطينية شروط الانتداب، الذي اعترف بالدعاوى «القومية» اليهودية في فلسطين لكنه لم يعترف بالفلسطينيين كجماعة قومية(٤٣). وبعد أن قامت فرنسا بغزو سوريا (التي كانت بريطانيا قد احتفظت بولاياتها الجنوبية لتشكل منها فلسطين وشرق الأردن)، قامت بتقسيم البلد إلى ست دول أخرى. فالانتماءات السياسية المختلفة لكل إقليم جغرافي قد جرى تبسيطها في توصيفات عرقية – دينية: دولة علوية ودولة درزية ودولة ذات أغلبية مسيحية (لبنان) ودولة الإسكندرون التركية والعلوية والأرمنية المختلطة، ودولتي دمشق وحلب العربيتين. وقد أعيد توحيد الدولتين الأخيرتين في عام ١٩٢٤ بوصفهما دولة «سوريا»، التي جرى دمج الدولتين الدرزية والعلوية

فيها في عام ١٩٣٦ وعام ١٩٣٧. وجرى تسليم الإسكندرون لتركيا في عام ١٩٣٩، فلم يبق من الدويلات الست الأصلية ككيانات منفصلة سوى لبنان(٤٤). ولم يجر تقديم حماية للجماعات الإثنية التي لا يمكن أن تكون نموذجًا للسيطرة. وفشل الأرمن في الحصول على حماية من الفظاعات التركية، أو في منحهم دولة تخصهم بعد الحرب [العالمية الأولى]. لكن الفرنسيين رحبوا باللاجئين الهاربين من الفظاعات واستقبلوهم في سوريا ولبنان، بوصفهم أقلية مسيحية أخرى بحاجة إلى الحماية الإمبراطورية(٤٥).

الالتزامات المادية

لم يمثل تدريب الأجناس الخاضعة على حكم الذات غير شطر واحد من الانتداب الذي صار بوسع الدول العظمى الإمبراطورية أن تدعيه الآن لنفسها. فإلى جانب «التزاماتـ»ـها «الأدبية حيال الأجناس الخاضعة»، والتي اشتملت على تدريب حكام أهليين وإدخال قدر محدود من التعليم المدرسي لـ«مساعدة التقدم دون خلق مثل عليا زائفة»، وعمليات «تمدين» أخرى تلتزم بالتدرج، ادعت السلطة الإمبراطورية لنفسها مجموعة من «الالتزامات المادية». ولم تكن هذه الالتزامات التزامات بتمدين أشكال الحكم الأهلية، بل كانت بالأحرى التزامات بضمان حكم الأهالي بما يتماشى مع مصالح العالم المتمدن.

والحال أن اللورد لوجارد، الحاكم السابق لنيجيريا، قد شرح الفارق بين الجانبين الأدبي والمادي للاستعمار في عمله **الانتداب المزدوج**، الذي كُتب قبيل توليه مهامه كمندوب لبريطانيا في اللجنة الدائمة للانتدابات بالعصبة، وهو منصب تولاه من عام ١٩٢٢ إلى عام ١٩٣٦. وقد كَتَبَ نصه الكلاسيكي عن الحكم الأهلي ليكون في آن واحد دليلاً للمسؤولين الاستعماريين وهجومًا على محاولة الحركة العمالية في بريطانيا إخضاع الإمبريالية للرقابة الديموقراطية. وكان الجانب المادي للانتداب [التفويض] المزدوج هو واجب ضمان «تنمية الموارد الطبيعية من أجل الفائدة المتبادلة للشعب وللجنس البشري عمومًا». وقد ذهب لوجارد إلى أن الدولة العظمى الإمبراطورية هي «المؤتَمَنَة، من ناحية، على تقدم الأجناس الخاضعة، و، من الناحية الأخرى، على تنمية مواردها المادية لصالح الجنس البشري»(٤٦).

والحال أن التزام «تنمية» موارد العالم قد قدم ردًا على النقاد اليساريين للإمبراطورية، الذين كانوا المستهدفين من خلاصة لوجارد لنصه الذي استغرق ستمائة صفحة. فمنذ الحرب العالمية الأولى، كان هؤلاء النقاد يحاجون بأن «دافع الضرائب البريطاني تجري دعوته إلى دعم أطماع الشوفينيين، وبأن الأجناس صاحبة البلاد تتعرض لسوء الحكم ولنهب أراضيها والأرباح التي تخصها جرَّاء جشع المستغلّين». وقد اشتكى لوجارد من أنه يبدو أن هناك «محاولة منظّمة لنشر هذه المبادئ كموقف رسميٍّ في صفوف حزب العمال ولإقناعهم بأن وجود الإمبراطورية يتعارض مع مصالحهم مثلما يتعارض مع مصالح الأجناس الخاضعة». وقد عَرَضَ أن تقوم إدارة البحوث في حزب العمال «بإقناع الديموقراطية البريطانية بأن من الأفضل التخلي عن المسؤولية الإمبراطورية وإحالتها إلى لجان دولية ؛ وبأن التنمية المادية تعود بالفائدة على الرأسمالي الساعي إلى الأرباح، وبأن الحكم البريطاني للأجناس الخاضعة يعني النهب والمصلحة الذاتية»[٤٧]. وقد قدم مبدأ الانتداب [التفويض] المزدوج ردًا على نقاد الإمبريالية هؤلاء. فذهب لوجارد إلى أن الإمبريالية ليست عمليةً معاديةً للديموقراطية. على العكس، فعبر الاستعمار وحده يمكن تلبية المطالب الديموقراطية الجديدة للحركة العمالية. وقد أشار إلى أن «ديموقراطيات اليوم تنادي بحق العمل» ؛ إلا أنه من دون المواد الخام المنتَجة في المستعمرات، فإن «تلبية هذا المطلب مستحيلة». والحال أن التجار والباحثين عن مخزونات المناجم ورجال الصناعة الإمبراطوريين قد وظّفوا مهاراتهم التقانية ورأس مالهم وطاقتهم فيما وراء البحار ليس بوصفهم «رأسماليين جشعين»، بل «وفاءً بالانتداب [التفويض] من جانب العالم المتمدن»[٤٨].

وقد قدم مبدأ التنمية منطقًا جديدًا للسلطة الإمبراطورية، وهو منطقٌ قُدِّرَ للجنة الانتدابات بالعصبة أن تلعب دورًا مهمًا في بلورته. وفي تلك المرحلة، في عشرينيات القرن العشرين، كان المذهب يحيل فقط إلى تنمية الموارد المادية. وسوف أتتبع في الفصل التالي انبثاق موضوع جديد للتنمية - «الاقتصاد».

حشدُ ثقل القُوى

بدأت شركة بترول العراق في نهاية المطاف في التنقيب عن النفط في أبريل/ نيسان ١٩٢٧، بعد ربع قرن تقريبًا من منح الحكومة العثمانية الدويتش بنـك أول امتياز للتنقيب عن النفط في بلاد ما بين النهرين. وفي غضون أسابيع قليلة كانـت قد اكتشفت حقلاً نفطيًا واسعًا في بنية من حجر الكالسيوم عالية النفاذية تمتد سـتين ميلاً باتجاه شمالي كركوك. وقد استخدمت الشركة الاكتشـاف كعـذرٍ لإرجـاءات أخرى. فتخلت عن التنقيب في أماكن أخرى في العراق وقضت سبع سنوات أخرى في حفر آبار اختبارية في حقل كركوك، متوخية البطء في تحديد نطاق المخـزون وخصائصه ومكتفية بإنتاج مقادير رمزية من النفط لا تزيد عـن ٢٠٠٠ برميـل يوميًا. وقامت ببناء طرق وورش ومساكن وتهيئة أسباب الراحـة لألفـي عامـل عراقي و١٢٥ أوروبيًا و٣٠ أميركيًا. على أنها لم تكن راغبة في تطوير الإنتـاج، خاصة عندما أدت أزمة عام ١٩٢٩ المالية إلى الكساد العظيم. وقد طلبت حكومـة العراق أن تبني الشركة خط أنابيب لتصدير النفط باتجاه البحـر المتوسـط، لكـن الشركة رفضت القيام بذلك إلى أن توافق الحكومة على إعـادة التفـاوض علـى الامتياز النفطي الموقَّع في عام ١٩٢٥.

وفي عام ١٩٣١، وافق نوري السعيد، رئيس الـوزراء العراقـي المـوالي للبريطانيين، على مراجعة للامتياز في مقابل قرض نقدي متواضع. فألغى الاتفـاق الجديد حق الحكومة في فرض ضرائب على أرباح الشركة (وهو حق مختلف عن العائدات المفروضة على كل برميل من النفط يتم إنتاجه) وألغى الالتزام الخـاص بحد أدنى لعمليات الحفر كما ألغى الشرط الخاص بأن تتخلى الشركة دوريًـا عـن الأجزاء التي لا تقوم بتطويرها في المنطقة التي يشملها الامتياز. وقد وَسَّعَ الاتفاق هذه المنطقة من الـ ١٩٢ ميلاً مربعًا التي كان على الشركة اختيارها بموجب بند التخلي لتصبح ٣٢,٠٠٠ ميل مربع (أي من ٥٠,٠٠٠ هكتار إلى ما يزيد عـن ٨ مليون هكتار). وبما أن العراق قد وافق على ما سمَّاه فيما بعد خبيرٌ نفطي بوزارة الخارجية الأميركية بـ«واحدة من أسوأ الصفقات النفطية التي وُقِّعَت حتـى الآن»، فقد بدأ في نهاية المطاف في الحصول على دخل متواضع من النفط(٤٩).

والحال أن خطوط أنابيب مزدوجة، يبلغ قطر الأنبوب منها اثنى عشر بوصة، تمتد من كركوك إلى البحر المتوسط، قد بنيت في ١٩٣٢ – ١٩٣٤، حيث تَفَرَّع أحد الخطوط باتجاه الجنوب، إلى المحطة النهائية التي يسيطر عليها البريطانيون في حيفا، بينما تَفَرَّع الخط الآخر باتجاه الشمال إلى المحطة النهائية في طرابلس الواقعة تحت السيطرة الفرنسية (انظر الخريطة في الفصل الخامس). والحال أن خط الأنابيب الجديد، المستند إلى اثنى عشر محطة ضخ، والذي يعد أول خطوط الأنابيب الكبرى في الشرق الأوسط – كان آنذاك أكبر خط أنابيب ملحوم في العالم- قد سمح بزيادة إنتاج النفط أربعين ضعفًا، من ٢٠٠٠ برميل يوميًّا إلى ٨٠ ٠٠٠ برميل يوميًّا. وكان هذا مجرد جزء صغير مما كان بإمكان العراق إنتاجه، لكن الحرب العالمية الثانية أدت إلى إرجاء خطة لزيادة طاقة خط الأنابيب إلى أربعة أضعاف، ثم نزلت إلى نصف ذلك جرَّاء حرب فلسطين عام ١٩٤٨، والتي أدت إلى إغلاق الطريق الجنوبي إلى حيفا – مع أنه قد بُنِيَ آنذاك بديل أكبر، يمتد شمالاً إلى الساحل السوري في بانياس. وقد زاد الإنتاج إلى الضعف ليصل إلى ١٦٠ ٠٠٠ برميل يوميًّا في عام ١٩٥٠، ثم زاد إلى الضعف مرة أخرى في عام ١٩٥٢ (سيصل إلى ٢,٥ مليون برميل يوميًّا بحلول عام ١٩٨٠) [٥٠]. وفي غضون ذلك، في يوليو/ تموز ١٩٤٠، تم الانتهاء من خط السكك الحديدية الذي يربط بغداد بالموصل، بما يشكل استكمالاً لطريق سكة حديد بغداد، الذي كان المقصود من ورائه أن يكون بمثابة أول خط أنابيب في المنطقة لنقل النفط [«على عجلات»] لكن استكماله استغرق أربعة عقود.

والحال أن شركات البترول، في بنائها البنية التحتية للنفط، كانت تُرسي أيضًا البنية التحتية للاحتجاج السياسي. فنقاط الهشاشة، حيث يمكن لحركات أن تنظِّم نفسها وأن تمارس الضغط، أصبحت الآن تشمل سلسلة من آبار النفط وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير والسكك الحديدية والموانئ والطرق الملاحية عبر الشرق الأوسط. وكانت هذه هي المواقع المترابطة فيما بينها والتي سوف تخاض فيها سلسلة من الدعوات المنادية بالحريات السياسية وبأشكال حياة أكثر مساواة.

وكانت بريطانيا قد أعادت احتلال العراق في عام ١٩٤١، قبل أقل من عقد على اعترافها بالاستقلال الشكلي للبلد. وبعد الحرب [العالمية الثانية]، بلغت

الاحتجاجات أوجها في الانتفاضة الشعبية والإضرابات الطلابية والعمالية عام ١٩٤٨. والحال أن الحزب الشيوعي العراقي، الذي كان قد انبثق بوصفه واحدة من أفضل الحركات السياسية تنظيمًا في المنطقة، قد طالب بـ«جلاء القوات الأجنبية وإطلاق الحريات الديموقراطية [و] توفير العيش الكريم للشعب»[٥١]. وكان الحزب قد «حشد ثقل قوته في المشروعات العملاقة التي كانت ... أكثر حيوية بالنسبة للبلد» – السكك الحديدية، ميناء البصرة وحقول النفط. وقد «شكَّل» هذا التركيز على النقاط الأكثر هشاشة في البنى التقانية لنظام إنتاج قائم على البترول «ركيزة استراتيجيته الأساسية»[٥٢].

وفي السكك الحديدية، نظَّم الحزب معظم موارده عند «النقطة الأكثر أساسيةً في المنظومة كلها، ورش السكك الحديدية في شلشيه»، حيث كانت تتركز المخازن الرئيسية وكل عمل الإصلاح والصيانة. وكان «من شأن وقف العمل في هذا الموقع لمدة تتراوح بين عشرة أيام وخمسة عشر يومًا إصابة حركة القطارات في كل العراق بالشلل الكامل»[٥٣]. وفي حقول النفط التي يسيطر عليها البريطانيون، ركز الحزبُ نشاطاته في موقع أكثر حيوية بكثير – «نقطة تَشَعُّب خطي أنابيب كركوك – حيفا وكركوك – طرابلس، محطة الضخ عند الكيلو ٣ قرب حديثه»[٥٤]. والحال أن إضرابًا من جانب عمال النفط في يونيو/ حزيران ١٩٤٦ كان يطالب بالحق في إنشاء نقابة وبتأمينات ضد المرض والعجز، وبمعاشات، قد تم سحقه بالقوة، حيث قُتل عشرة عمال وأصيب سبعة وعشرون بجراح[٥٥]. إلاَّ أنه خلال انتفاضة ١٩٤٨ نجح عمال النفط في إغلاق محطة الضخ عند الكيلو ٣. وبما أن محطة الضخ كانت تمد بالغازولين محطات ضخ أخرى، فقد أرسلت النقابة إلى الموقع حرسًا لضمان عدم خروج «ولو لتر غازولين واحد». وقد دام الإيقاف أسبوعين، إلى أن قامت الشركة بمحاصرة الموقع بالمدافع الرشاشة والعربات المدرعة وقطعت الإمدادات من المواد الغذائية. ولَما كان العمال غير قادرين على المجازفة بمواجهة مسلَّحة، فقد قرروا الزحف على بغداد، الواقعة على بُعد أكثر من ١٥٠ ميلاً. وبعد ثلاثة أيام من السير، وفوزهم بالتأييد المتزايد على طول الطريق، «دخلوا الفلوجة وسقطوا في شَرَكٍ شرطيٍّ»[٥٦]. فأعيد عمال النفط إلى الكيلو ٣، بينما جرى إرسال قادة الإضراب إلى السجن.

قَدَّم الطرف الآخر لخط أنابيب كركوك – حيفا، في فلسطين، موقعًا آخر للنضال. ففي الانتفاضة العربية لأعوام ١٩٣٦ – ١٩٣٩ – وهي أكثر الانتفاضات المعادية للاستعمار ثباتًا ضد البريطانيين في القرن العشرين – كان خط الأنابيب الممتد من العراق، والذي كان قد تم استكماله مؤخرًا، هدفًا رئيسيًّا للانتفاضة. والحال أن جهودًا أولية في أغسطس/ آب ١٩٣٦ لإضعاف البريطانيين بتنظيم إضراب في معمل تكرير النفط في حيفا، وفي الميناء والسكك الحديدية وإدارة الأشغال العمومية، قد تعرضت للهزيمة عندما استقدم البريطانيون مهندسين من البحرية الملكية لتسيير القطارات وعمالاً يهودَ لتسيير أعمال الميناء ومعمل التكرير[٥٧]. لكن خط الأنابيب كان هشًا أكثر. فقد فجرته القوات الفلسطينية لأول مرة قرب إربد في ١٥ يوليو/ تموز ١٩٣٦. ثم فجرته فيما بعد عدة مرات قرب قُرى كوكب الهوا ومهان يسرائيل وإكسال، بين عفوله وبيسان، وفي تل عَدَس والبيره وأرض المرج، وتمره وكفر مصر وجسر المجامع وجنجار وأندور[٥٨]. ولمَّا كان البريطانيون غير قادرين على حماية خط الأنابيب، فقد أنشأوا قوة من مستوطنين يهود مسلحين للمساعدة في الدفاع عنه، ولحماية خط سكة حديد حيفا – اللد[٥٩]. والحال أن هذه القوة التي يقودها ضباط بريطانيون كانت نواة الجيش الصهيوني الذي تمكن من السيطرة على فلسطين في عام ١٩٤٨.

أمَّا بناء خط أنابيب لنقل البترول من حقول نفط العربية السعودية إلى البحر المتوسط فقد أنتج مجموعة أخرى من الحسابات والفرص السياسية. فشركة خط الأنابيب عبر شبه الجزيرة العربية، وهي مشروع استثماري من جانب الشركات الأميركية الأربع التي تملك آرامكو – الشركة التي كانت قد حصلت في عام ١٩٣٣ على حقوق حصرية في إنتاج النفط في العربية السعودية – كانت قد خططت في الأصل لأن تكون المحطة النهائية لخط الأنابيب قرب معمل التكرير البريطاني في حيفا[٦٠]. لكنها غيرت في عام ١٩٤٦ مساره بحيث يتفادى فلسطين ويمر عبر الركن الجنوبي – الغربي لسوريا، على أن تكون محطته النهائية على الساحل اللبناني قرب صيدا. والسبب الذي قُدِّم لذلك هو مستقبل فلسطين السياسي

الذي يعوزه اليقين، لكن هذا الانعدام لليقين ربما يكون قد شمل ما هو أكثر من مجرد تهديد الصهيونية المتنامي لاستقرار البلد. فمعمل التكرير البريطاني، الموجود عند المحطة النهائية لخط الأنابيب القائم الممتد من العراق، كان موقع تهديد إضافي لسيطرة شركة النفط. وقد نظّم عماله إضرابًا في فبراير/ شباط ١٩٣٥ وإضراب عام ١٩٣٦ الذي سبق لنا أن أشرنا إليه، وإضرابًا دام ثلاثة عشر يومًا في مارس/ آذار ١٩٤٧ من أجل أجور أفضل[٦١]. وفي صيف عام ١٩٤٧، نجد أن صمويل ميكونيس، أمين الحزب الشيوعي الفلسطيني، قد أثار، في شهادته في القدس أمام اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة والمعنية بفلسطين، سلسلة من الاعتراضات على السلطات السياسية المحلية التي تمارسها شركات النفط:

إن معمل تكرير النفط في حيفا (شركة معامل التكرير المتحدة ليمتد) هو شركة أجنبية معفاة من أي سداد لرسوم جمركية. وقد مُنحت امتيازات احتكارية لشركة بترول العراق ولشركة النفط عبر شبه الجزيرة العربية. وهذه الامتيازات تشمل الحق - المُعفى من العائدات والضرائب ورسوم الاستيراد أو أي مدفوعات أو رسوم أو تعويضات أخرى- في مد خطوط أنابيب عبر أي جزء من البلد، وفي مصادرة أراض والاستيلاء على أي أخشاب أو حجارة أو مياه ومواد محلية أخرى تحتاج إليها، وفي استيراد العمالة الرخيصة بصرف النظر عن قوانين الهجرة القائمة، وفي اجتياز حدود فلسطين بحريّة، وفي بناء واستخدام موانئ وسكك حديدية ومطارات ومحطات لاسلكية تخصها هي، وفي جباية ضرائب عن الرسو في الميناء وعن الشحن، وفي أن تحتفظ بقوة شرطة تخصها هي[٦٢].

والحال أن تحويل طريق خط الأنابيب لكي يمر عبر سوريا قد أوجد سبيلاً لتفادي هذا النوع من الاعتراض السياسي. وعندما رفض البرلمان السوري التصديق على شروط الاتفاقية مع شركة النفط، مُطَالِبًا برسوم عبور أفضل وبموقف أميركي بشأن فلسطين أقل تحيزًا، دفعت الشركات النفطية وكالة الاستخبارات المركزية إلى تنظيم انقلاب لوضع عقيد أنسب لها في السلطة. وقد قامت الحكومة العسكرية الجديدة بتعطيل البرلمان والدستور وأتمت الاتفاقية الخاصة بخط الأنابيب[٦٣]. والحاصل أن أحداثًا كهذه قد صاغت العلاقة بعد الحرب العالمية الثانية بين النفط والديموقراطية.

وفي لبنان، ضغطت الولايات المتحدة على الحكومة لتوقيع معاهدة استثمار ثنائية تعفي شركات النفط من قانون العمل المحلي[٦٤]. وكانت الاحتجاجات العمالية التي بدأت في شتاء ١٩٤٣ – ١٩٤٤، مطالِبَةً بحقوق نقابية وبأجور وأحوال أفضل، قد قادت إلى إصدار قانون خاص بالعمل في عام ١٩٤٦[٦٥]. وقد مَثَّل كمال جنبلاط، وزير الاقتصاد القومي، فصيلاً إصلاحيًا عارض التنازلات السخية الممنوحة للشركات الأجنبية متعددة الجنسيات وشجع تنمية الصناعة المحلية. وقد حذر نائبُهُ من أن خط أنابيب ومعمل تكرير سابقين، خط كركوك – طرابلس، الذي كان الفرع الآخر من محطة الضخ عند الكيلو ٣ في العراق، لم يوفرا غير القليل من فرص العمل أو التنمية المحلية. «إن مليوني طن من النفط يتدفقان سنويًا عبر طرابلس، ولكن ما الذي تمثله المنشأة الضخمة في اقتصاد المدينة؟ قليلون ربما يعرفون أن مصنعًا واحدًا لغزل ونسج القطن في طرابلس نفسها يوظِّف عملاً يزيد أربعة أضعاف عن كل العمل الذي توظفه المحطة النهائية لبترول العراق ومعمل تكريره معًا»[٦٦]. وفي المفاوضات النهائية حول امتياز خط النفط، تكفل الإميركيون بإزاحة جنبلاط من منصبه[٦٧]. وعندما بدأ خط الأنابيب عملياته، استخدمت الشركة الأميركية عمالاً مؤقتين وتدابير أخرى لمنع تكوين نقابة للقوة العاملة[٦٨].

أمَّا في حالة العربية السعودية، فقد استوردت آرامكو نظام الفصل العنصري والتفاوت الموافق له في الأجور وشروط العمل والسكن واللذين كانا سمتين مألوفتين لمشاريع استخراج النفط وغيره من مشاريع الاستخراج المنجمي في الولايات المتحدة وكانا يُستخدمان لخفض التكاليف ولكبح تنظيم العمال ونشاطهم السياسي[٦٩]. ومع تطور الإنتاج عند نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت القوة العاملة السعودية بسلسلة من الإضرابات مطالِبَةً بمعاملةٍ وأجورٍ أفضل وبإنهاء التفرقة العنصرية. فجرى ترحيل «صانعي متاعب» معروفين من العراق، كما جرى ترحيل عمال مما كان قد أصبح باكستان، بعد احتجاجات تالية في عام ١٩٤٩. وقد أوضحت الشركة لوزارة الخارجية الأميركية أن من جرى ترحيلهم أتباعٌ «للخط الشيوعي، خاصة فيما يتعلق بشرور الرأسمالية **والتفرقة العنصرية**». والحال أن إضرابًا دام عشرة أيام في عام ١٩٥٣، بعد أن رفضت الشركة

الاعتراف بالقادة العماليين كممثلين للقوة العاملة، قد قاد إلى وعد بإصلاحات وفرض الأحكام العرفية في حقول النفط، ما سمح للمتحدثين بلسان آرامكو بإلقاء اللوم على الحكومة لمجرد فرضها لسياسات آرامكو هي المعادية للعمل النقابي. وعندما لم يجر الوفاء بالوعود، تلت ذلك موجة من الاحتجاجات وإيقاف العمل وإطلاق المقاطعات، لتبلغ الموجة ذروتها في إضرابٍ عامٍّ في يونيو/ حزيران ١٩٥٦. وقد اشتملت مطالب العمال على إصدار دستور سياسي ؛ والحق في تشكيل نقابات عمالية وأحزاب سياسية ومظمات قومية وإنهاء تدخل آرامكو في شؤون البلد ؛ وإغلاق القاعدة العسكرية الأميركية ؛ والإفراج عن العمال السجناء. وقد قامت إدارة أمنِ آرامكو بتحديد قادة الإضراب للقوات الأمنية السعودية التي قامت بسجن المنظِّمين أو ترحيلهم[٧٠].

وكانت هناك ضغوط مماثلة في إيران، حيث كانت بريطانيا قد أمَّنت سيطرتها على النفط وعلى طريق الإمداد خلال الحرب العالمية الثانية عبر غزو أنجلو – سوفييتي للبلد. ولكسب التأييد للاحتلال العسكري، أذعنت بريطانيا للضغط الشعبي الرامي إلى خلع الشاه، لكنها أمَّنت مستقبلاً لأساليبه في الحكم الأوتوقراطي بوضع ابنه مكانه[٧١]. والحال أن نضالات من أجل أجور وشروط عمل أفضل في صناعة النفط ومن أجل إنهاء نظام التفرقة العنصرية في إدارة القوة العاملة وأسباب راحتها قد قادت إلى سلسلة من الإضرابات في ١٩٤٥ – ١٩٤٦، شملت إضرابًا عامًّا دام ثلاثة أيام في معمل التكرير في عَبَدان وعبر حقول النفط. وقد ذكر وفد برلماني من بريطانيا أن الإسكان الذي أتاحته شركة النفط الأنجلو – فارسية، والتي أعيدت تسميتها الآن لتصبح شركة النفط الأنجلو – إيرانية، «يبدو كمعتقل في الصحراء» لا تُعَدُّ أسباب الراحة فيه إلاَّ «أفضل قليلاً مما في حظائر الخنازير». وقد أصدرت الحكومة قانون عمل يستجيب لبعض مطالب العمال، لكنه يفرض أيضًا تحكمًا من الدولة في النقابات العمالية، ثم أعلنت الأحكام العرفية في منطقة النفط وحاولت سحق نقابة عمال النفط المستقلة[٧٢]. وفي ١٩٤٩ – ١٩٥١، نجد أن النقابة وحلفاءها في حزب توده (الحزب الشيوعي الإيراني) قد عاودوا الانبثاق. وكما في المكسيك في عام ١٩٣٧، حاولت حكومة إصلاحية تسريح قوة عمال النفط بتأميم صناعة النفط في البلد، وإن كان بشروط أفضل لشركة النفط

الأجنبية من تلك التي طالبت بها النقابةُ والحزبُ الشيوعي. ثم تلت ذلك مواجهة عنيفة بين عمال النفط وحكومة مصدق، التي قامت باعتقال قادة نقابة عمال النفط. ولم تكن لدى شركة النفط الأنجلو – إيرانية أي مبررات تستند إليها للاعتراض على التأميم (كانت بريطانيا قد قامت قبل ذلك بخمس سنوات بتأميم صناعة فحمها هي)، وقد أخفقت محاولتها الرامية إلى دفع محكمة العدل الدولية إلى اعتبار إيران منتهكة لاتفاقية الامتياز. وفي عام ١٩٥٣، قامت وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات البريطانية بتدبير انقلابٍ، أزاحَ مصدق عن السلطة ومكّنَ الشاه من إلحاق الهزيمة بالحركة الوطنية ومن سحق الحركة العمالية واليسار. وقد أعاد الانقلاب الأنجلو – أميركي فرض السيطرة الأجنبية على نفط البلد – وإن كانت واشنطون قد أجبرت شركة النفط الأنجلو– إيرانية، التي أعيدت الآن تسميتها لتصبح شركة BP، على اختزال حصتها في الاحتكار النفطي إلى نسبة ٤٠ في المائة، على أن تتقاسم الشركات الأميركية وشركات أجنبية أخرى النسبة المتبقية[٧٣].

بعد الحرب العالمية الأولى، كانت بريطانيا قد حوّلت مبدأ تقرير المصير الذاتي إلى وسيلة لصنع آلية ضعيفة، لكنها فعالة التكلفة، للحكم غير المباشر للعراق، بما يكفل لحفنة من الشركات النفطية الدولية الكبرى السيطرة على نفط المنطقة. وقد أرجأت الشركات النفطية تطوير حقول النفط خلال حقبة ما بين الحربين العالميتين، بما يحمي سيطرتها الاحتكارية على نفط العالم. وبعد الحرب العالمية الثانية، كان بناء شبكات طاقة جديدة استعاضت عن الفحم بالنفط ركيزةً لإضعاف اليسار في أوروبا ولبناء أشكال كوربورانية للديموقراطية بعد الحرب. وكانت لتلك الشبكات خصائص سياسية مختلفة عن ترتيبات الطاقة المتمحورة حول الفحم والتي حلت هذه الشبكات محلها. ومع أن حقول النفط ومحطات الضخ وخطوط الأنابيب ومعامل التكرير في الشرق الأوسط قد أصبحت مواقع نضال سياسي مكثّف، فإنها لم تُتِح للمنخرطين فيها القوى نفسها اللازمة لإصابة منظومات الطاقة بالشلل ولبناء نظام أكثر ديموقراطيةً.

هوامش الفصل الرابع

1. Frederick Lugard, *The Dual Mandate in British Tropical Africa*, 5th edn,Hamden, CT: Archon Books, 1965.
2. Ibid.: 61, 194.
3. James L. Gelvin, *Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire*, Berkeley: University of California Press, 1998: 87–137.
بعد انسحاب روسيا من الحرب، تخلت بريطانيا وفرنسا عن صفقتهما المعقودة وقت الحرب، اتفاقية سايكس – بيكو، وتفاوضتا على تفاهم جديد. فتخلت فرنسا عن الموصل لبريطانيا في مقابل موافقة بريطانيا على غزو فرنسا واحتلالها لسوريا وحصة لفرنسا في نفط الموصل.
4. 'Notes of a Meeting Held at Mr Lloyd George's Residence', in US Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States: The Paris Peace Conference, 1919* 5: 807.

٥. انظر عبد الرحمن الرافعي، **ثورة سنة ١٩١٩: تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١**، مجلدان، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٤٦؛

Reinhard Schulze, *Die Rebellion der ägyptischenFallahin 1919*, Bonn: Ballbek Verlag, 1981.

وحول إفقار الريف والسكك الحديدية

Ellis Goldberg, 'Peasants in Revolt: Egypt 1919', *International Journal Middle Eastern Studies* 24: 2, May 1992: 261–0;

و

Nathan Brown, *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State*, New Haven: Yale University Press, 1990.

وحول الموجة الإضرابية في المدن،

Joel Beinin and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882–1954*, Princeton: Princeton University Press, 1987: 84–120.

٦. الرافعي، **ثورة سنة ١٩١٩**، المجلد الثاني ؛ ١٠٦ – ١٠٨.

7. Alfred Milner, 'Report of the Special Mission to Egypt', December 9, 1920, National Archives of the UK: Public Record Office (referred to hereafter as PRO), Cabinet Office Records, CAB/24/117: 13, 23–6.

٨. علي الوردي، **لمحات إجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، المجلد الخامس، **حول ثورة العشرين**، الطبعة الثانية، لندن: كوفان، ١٩٩١: ٤٥ – ٥٤.

9. 'Minutes of Inter-Departmental Conference on Middle Eastern Affairs', 16 June 1920, PRO, Foreign Office Records, FO 371/5227-0002: 5.

10. Arnold Wilson, *SW. Persia: A Political Officer's Diary, 1907–1914*, London: Oxford University Press, 1941.

11. Edwin Montagu, Secretary of State for India, 'Mesopotamian Administration', 23 July 1920, PRO, CAB 24/109.

12. 'Minutes of Inter-Departmental Conference on Middle Eastern Affairs': 5, 3.

13. Nicholas Dirks, *The Hollow Crown: Ethnohistory of an Indian Kingdom*, 2nd edn, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993; Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*, Princeton: Princeton University Press, 1996; Karuna Mantena, *Alibis of Empire: Henry Maine and the Ends of Liberal Imperialism*,Princeton: Princeton University Press, 2010.

14. Anthony Anghie, 'Finding the Peripheries:Sovereignty and Colonialism in Nineteenth-Century International Law', *Harvard International Law Journal*40: 1, 1999: 48–51.

15. Lassa Oppenheim, *A Treatise on International Law*, vol. 1, Peace, 3rd edn, ed., Ronald F. Roxburgh, London: Longmans, Green, 1920: 168

حول شبه السيادة والمحميات، انظر

Siba N. Grovogui, *Sovereigns, Quasi-Sovereigns, and Africans: Race and Self-Determination in International Law*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

١٦. عندما احتلت بريطانيا البلد في عام ١٨٨٢، لقمع انتفاضة شعبية ضد السيطرة الأنجلو-فرنسية على ماليات الحكومة، أبقت مصرَ من الناحية الإسمية تحت حكم السلطان العثماني

وواليه المحلي. وفي المراسلات الحكومية في ذلك الوقت، أشار الوزراء إلى السيطرة الثنائية على أنها «الحماية الأنجلو – فرنسية». انظر

Sir E. Malet to Earl Granville, Cairo, telegram, 7 May 1882, PRO, FO 407/20.

17. Milner, 'Report': 7.

18. Stuart A. Cohen, *British Policy in Mesopotamia, 1903–1914*, Reading: Ithaca Press, 2008: 221–9.

١٩. ورد في

Peter Sluglett, *Britain in Iraq: Contriving King and Country, 1914–1932*, New York: Columbia University Press, 2007: 15.

20. Reidar Visser, *Basra, the Failed Gulf State: Separatism and Nationalism in Southern Iraq*, Münster: Lit Verlag, 2005: 59.

٢١. ورد في Sluglett, *Britain in Iraq*: 31.

22. Montagu, 'Mesopotamian Administration'.

23. Sir Percy Cox, 'Note on the Mesopotamia–Persia Situation', 30 July 1920, PRO, CAB 24/110; Visser, *Basra*.

24. Cox, 'Note on the Mesopotamia–Persia Situation'.

25. 'Minutes of Inter-Departmental Conference on Middle Eastern Affairs': 8.

26. Memorandum by Churchill, 4 August 1921, PRO, CAB 24/126,

و

Memorandum by secretary of state for war, 17 August 1921, PRO, CAB 24/127,

ورد في

William Stivers, *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey, and the Anglo-American World Order, 1918–1930*, Ithaca: Cornell University Press, 1982: 78.

وحول قصف القرى لتأمين دفع الضرائب وحول استخدامات بريطانية أخرى للقوة الجوية، انظر

Sluglett, *Britain in Iraq*: 264–70.

27. 'Persia and Mesopotamia', *The Times*, 10 June 1920: 17.

28. 'Public Anger At Waste: Mesopotamia Debate To-Day, Urgent Coalition "Whip"', *The Times*, 23 June 1920: 16; 'Mesopotamia and Economy: Lord Curzon on Arab Rule, A Cabinet Committee', The Times, 26 June 1920: 16.

٢٩. اتفاقية سان ريمو بشأن النفط، والتي غالبًا ما لا يرد ذكر لها في الروايات التاريخية، يمكن الاطلاع عليها في

US Department of State, *Papers Relating to the Foreign Relations of the United States, 1920*, Washington, DC: GPO, 2, 1935:655–8.

وحول سيطرة شركة شل على الحصة الفرنسية، انظر

Gregory Nowell, *Mercantile States and the World Oil Cartel, 1900–1939*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1994: 80–160.

٣٠. في عام ١٩١١، قامت المحكمة العليا الأميركية بحل تروست ستاندارد أويل وتقسيمه إلى شركات عديدة. والحال أن الشركتين الأكبر، ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي (أكسون فيما بعد) وستاندارد أويل أوف نيويورك (موبيل فيما بعد، ثم اندمجت مع إكسون لكي تشكلا إكسون موبيل في عام ١٩٩٩)، قد ظلتا تحت سيطرة عائلة روكفلر، ويشار إليهما هنا بـ«ستاندارد أويل». وقد هاجمت شركتا روكفلر شركة النفط الأنجلو- فارسية بالتهديد بتوقيع امتياز نفطي منافس في شمالي إيران، وهاجمتا شل بتقويض خططها الرامية إلى احتكار نفطي مُجَازٍ من الحكومة في فرنسا، بشكل إحياءٍ لمشروع احتكار الكيروسين الفرنسي- الألماني قبل الحرب والذي أشرنا إليه في الفصل الثاني. وقد تشكل كونسورتيوم نفطي فرنسي جديد لتملُّك الحصة الفرنسية في النفط العراقي، هو الـ

Compagnie Française des Pétroles,

[الشركة الفرنسية للمنتجات البترولية]، التي امتلكت فيها ستاندارد أويل وحلفاؤها الفرنسيون الحصة الأكبر، مع حصص أصغر لشركات نفطية فرنسية مستقلة، بل ولشركة النفط الأنجلو- فارسية ولشل. وتحت ضغط من اليسار في البرلمان، أخذت الحكومة الفرنسية فيما بعد حصةً نسبتها ٣٥ في المائة في الكونسورتيوم.

Nowell, *Mercantile States*: 135–44, 160–222.

31. 'Foreign Influences Behind Arab Uprising', 12 August 1920, PRO, FO 371/5228-0002.

يتكرر الزعم بشأن الانتفاضة في

Winston S. Churchill, 'Foreign Incitement of the Turks to Attack Iraq', 13 December 1921, PRO, CAB 24/131.

32. Stivers, 'International Politics and Iraqi Oil, 1918–1928: A Study in Anglo-American Diplomacy', *Business History Review*55: 4, 1981: 536, and *Supremacy and Oil*: 109.

33. Churchill, 'Foreign Incitement of the Turks', CAB 24/131.

34. John A. DeNovo, *American Interests and Policies in the Middle East, 1900–1939*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1963: 210–28.
كانت الشركة الأميركية هي مجموعة تشستر نفسها التي كانت شركة التنمية العثمانية – الأميركية التابعة لها، والتي سبق لنا أن أشرنا إليها في الفصل الثاني، قد اتُهمت بأنها واجهة لشركة ستاندارد أويل. وقد حاولت الشركة كسب دعم ستاندارد أويل بعد الحرب، ولكن يبدو أنها كانت أداة لتحدي تركيا لبريطانيا وليس لستاندارد أويل.

35. Toby Dodge, *Inventing Iraq: The Failure of Nation-Building and a History Denied*, New York: Columbia University Press, 2003: 22–6.

36. Ronald W. Ferrier, *The History of the British Petroleum Company*, vol. 1: *The Developing Years: 1901–1932*, Cambridge: CUP, 1982: 583–5.
بموجب الاتفاق، نجد أن شركة النفط الأنجلو– فارسية ومجموعة شل والمصالح النفطية الفرنسية المنظّمة تحت اسم الشركة الفرنسية للمنتجات البترولية (والتي كانت فيها ستاندارد أويل وشركة النفط الأنجلو – فارسية وشل شركات مالكة جزئيًا أيضًا)، والمصالح الأميركية التي تقودها ستاندارد أويل والمنظّمة تحت اسم شركة تنمية الشرق الأدنى، قد اقتسمت نسبة ٢٣,٧٥ في المائة من شركة بترول العراق، حيث ظلت نسبة الـ ٥ في المائة المتبقية مملوكة لكالوست جولبنكيان، المستثمر الأرمني الذي كان قد نظّم شركة البترول التركية الأصلية. وقد رُسم الخط الأحمر بحيث يستوعب كل الشرق الأوسط (فيما عدا الشمال الأفريقي) باستثناء المناطق الواقعة بالفعل تحت سيطرة شركة النفط الأنجلو– فارسية.

37. Alzada Comstock, 'Russia's Oil Offensive', *Barron's*, 30 January 1928: 17.

38. Nowell, *Mercantile States*: 223–79.

39. Sarah Shields, 'Mosul Questions: Economy, Identity and Annexation', in Reeva Simon and Eleanor Tejirian, eds., *The Creation of Iraq, 1914–1921*, New York: Columbia University Press, 2004; Quincy Wright, 'The Mosul Dispute', *American Journal of International Law* 20: 3, July 1926: 453–64.

40. Dodge, *Inventing Iraq*: 32–7.

41. Milner, 'Report': 23, 35.

42. Lugard, *Dual Mandate*: 193.

43. Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*, Boston: Beacon Press, 2006: 31–48.

44. George Antonius, 'Syria and the French Mandate', *International Affairs* 13: 4, July–August 1934: 523–39.

45. Tsolin Nalbantian, 'Fashioning Armenians in Lebanon, 1946–1958', PhD thesis, Department of Middle Eastern, South Asian, and African Studies, Columbia University, 2010: 33.

46. Lugard, *Dual Mandate*: 58–9, 606.

47. Ibid.:608.

حول الانتدابات والتنمية، انظر

Antony Anghie, 'Colonialism and the Birth of International Institutions: Sovereignty, Economy, and the Mandate System of the League of Nations', *New York University Journal of International Law and Politics* 34: 3, 2002,: 513–633.

انظر أيضًا

Priya Satia, 'Developing Iraq: Britain, India and the Redemption of Empire and Technology in the First World War', *Past and Present* 197: 1, 2007: 211–55.
(استخدم ت. إ. لورانس دعوة «التنمية» لكي ينتقد الاحتلال: «إننا نقول إننا موجودون في بلاد ما بين النهرين لكي نقوم بتنميتها لصالح العالم. وجميع الخبراء يقولون إن توافر العمل هو العامل الحاكم في تنميتها. فإلى أي مدى سوف يؤدي قتل عشرات الآلاف من القرويين وسكان المدن هذا الصيف إلى عرقلة إنتاج الحبوب والقطن والنفط؟»
'A Report on Mesopotamia', *Sunday Times*, 22 August 1920).

48. Lugard, *Dual Mandate*: 61.

49. Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, London: I.B. Tauris, 2004: 12–13.
منحت اتفاقية عام ١٩٣١ شركة بترول العراق السيطرة على شمالي – شرق البلد. وعندما عُرضت امتيازات في الشمال- الغربي والجنوب على مدار العقد التالي، اشترتها شركة بترول العراق، ما مَنَحها السيطرة على كل نفط العراق تقريبًا.

50. Stephen Longrigg, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, 3rd edn, London: OUP, 1968: 70–83, 174–82; *Twentieth Century Petroleum Statistics*, Dallas, DeGolyer & MacNaughton, 2009.

٥١. رسالة من السجن من الرفيق فهد، أوائل فبراير/ شباط ١٩٤٨، [ترجمة عربية عن الترجمة الإنجليزية]، وردت في

in Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, London: Saqi Books, 2004: 564.

52. Ibid.: 616.

53. Ibid.: 617

54. Ibid.: 622

55. Ibid.: 624

56. Ibid.: 625

57. Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948*, Berkeley: University of California Press, 1996: 243.

58. Ghassan Kanafani, 'The 1936–39 Revolt in Palestine', New York: Committee for a Democratic Palestine, 1972: 109,
متاح على www.newjerseysolidarity.org يذكر كنفاني مرتين اسم المكان على أنه باشان، الذي ربما يكون خطأ من جانب المترجم وقد صححناه ليصبح بيسان ؛ وقد صححنا عين دور لتصبح أندور. وتشير أرض المرج إلى مرج ابن عامر.

59. Kanafani, 'The 1936–39 Revolt'. On the British–Zionist collaboration in defending the pipeline, see David Ben-Gurion, 'Our Friend: What Wingate Did for Us', *Jewish Observer and Middle East Review*, 27 September 1963: 15–16.

٦٠. انظر الخريطة في الفصل الخامس. كانت ستاندارد أويل (تشيفرون الآن) قد حصلت على حقوق في النفط السعودي في عام ١٩٣٣، وشكلت مشروعًا استثماريًا مشتركًا مع شركة تكساس (تكساكو) بعد ثلاث سنوات من ذلك، وقد وسعت المشروع في عام ١٩٤٧ ليشمل ستاندارد أويل أوف نيوچيرسي (إكسون)، وسوكوني- ڤاكيوم (موبيل). وحول تاريخ خطوط أنابيب نفط الشرق الأوسط، انظر

Rafael Kandiyoti, *Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics*, London: I.B. Tauris, 2008: 49–83.

61. Lockman, *Comrades and Enemies*: 327, 331.

62. Testimony of Samuel Mikunis to the UN Special Committee on Palestine, 13 July 1947, UN General Assembly, A/364/Add.2 PV,
متاحة على domino.un.org. إن الحزب الشيوعي، الذي كان في السابق حركة تضم عربًا فلسطينيين ومستوطنين يهودًا على حد سواء، كان قد انقسم في عام ١٩٤٣ إلى حركتين عربية ويهودية، لكن الفصائل اليهودية، بما فيها الفصيل الذي قاده ميكونيس، قد استمرت حتى ١٩٤٧ في معارضة المشروع الصهيوني الرامي إلى إقامة دولة يهودية وذلك تحبيذًا منها للتعاون العربي – اليهودي. Lockman, *Comrades and Enemies*: 303–51.

63. Douglas Little, 'Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945–1958', *Middle East Journal* 44: 1, Winter 1990: 55–6; Irene Gendzier, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon, 1945–1958*, 2nd edn, New York: Columbia University Press, 2006: 97–8.

64. Gendzier, *Notes from the Minefield*: 111–14, 131–2.

65. Irene C. Soltau, 'Social Responsibility in the Lebanon', *International Affairs* 25: 3, July 1949: 307–17; Elizabeth Thompson, *Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon*, New York: Columbia University Press, 2000: 277–81; Malek Abisaab, '"Unruly" Factory Women in Lebanon: Contesting French Colonialism and the National State, 1940–1946', *Journal of Women's History* 16: 3, 2004: 55–82.

66. Na'im Amiouni (Amyuni), 'A Short History of our Pre-War and Post-War Economic Problems', 3 July 1946,
ورد في Gendzier, *Notes from the Minefield*: 48.

67. Gendzier, *Notes from the Minefield*: 47–8, 145.

68. Ibid.: 112, 117.

69. Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009.
يسلط ڤيتاليس الضوء على أهمية العِرق في تنظيم إنتاج النفط، وعلى الجهود المتكررة التي بذلها العمال السعوديون وعمال آخرون للفوز بنظام عمل أكثر مساواة، وعلى الإصرار الذي صارعت الشركة الأميركية به للإبقاء على التفرقة العنصرية.

70. Vitalis, *America's Kingdom*: 92–5, 119, 171–84

(التشديد من عند ڤيتاليس). انظر• أيضًا

William Eddy, Letter to Children, 23 Novembere 1953, William A. Eddy Papers, Box 8, Folder 7, Public Policy Papers, Department of Rare Books and Special Collections, Princeton University Library;

و

Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia*, New York: New York University Press, 2000.

71. Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions*, Princeton: Princeton University Press, 1982: 164–5.

72. Katayoun Shafiee, 'Cracking Petroleum with Politics: Anglo-Persian Oil and The Socio-Technical Transformation of Iran, 1901–54', PhD thesis, Department of Middle Eastern and Islamic Studies, New York University, 2010; Fred Halliday, 'Trade Unions and the Working Class Opposition', *MERIP Reports* 71, October 1978: 7–13; Habib Ladjevardi, *Labor Unions and Autocracy in Iran*, Syracuse: Syracuse University Press, 1985: 61–9, 123–47; Ervand Abrahamian, *Iran Between Two Revolutions*.

73. Ervand Abrahamian, 'The 1953 Coup in Iran', *Science and Society* 65: 2, Summer 2001: 185–215.

الفصل الخامس

اقتصاد الطاقة

إننا نتعلم الآن ألا نفكر في الديمقراطية كتاريخ فكرة، أو كظهور لحركة اجتماعية، بل كتجميع من الآلات. فمن جمَّعوا إمداد الفحم داخل جهاز لمقرطة العالم الصناعي قد حاولوا أن يمدوا آلياته لتَحكُم العلاقة مع المناطق غير الأوربية. فطرحوا بعد أزمة الحرب العالمية الأولى أجهزة للتحكُم في تدفق التمويل الدولي وإعادة توجيه أرباحه لغايات مفيدة. نجحت القوى الإمبراطورية، في تحالف مزعج مع قوى محلية، في تلفيق جهاز بديل، أبدل الادعاءات الديمقراطية بعملية من "تقرير المصير" وأبدل السيطرة الديمقراطية لرأسمال الدولي بجهاز "تنميـــة" مستجَد.

ظلت صعوبة حكم حركة النقود عقبة أمام نمو سياسة أكثر مساواتية وديمقرطية، وهي عقبة ارتبطت بشكل متزايد بتدفق النفط. بعد جيل، وفي أعقاب فشل الحكومات الديمقراطية في أوربا ونهاية الحرب العالمية الثانية، بُذل جهد آخر لابتكار طريقة لإدارة التدفق الدولي للتمويل، وعُرف الترتيب الجديد بنظام بريتون وودز Bretton Woods. وقد تداخل هذا التطور مع أشكال جديدة للسياسة الديمقراطية في البلدان المصنِّعة، يقوم على إدارة ما أصبح يُسمَّى مؤخرا "الاقتصاد". كان الترتيب المالي الدولي وجهاز "الاقتصاد"، مصممان كلاهما لحُكْم الديمقراطيات؛ وقد أقيم كلاهما، كما سنرى، بطريقة تستفيد من الاستعمال سريع التزايد لطاقة الكربون غير المتجددة، التي واصلت معدل نموها المتصاعد مع التحول إلى عصر البترول. لكي ندرك العلاقة المتغيرة بين طاقة الكربون والديمقراطية في النصف الثاني من القرن العشرين، يجب أن نستكشف مكان البترول في آلتي الحُكم المذكورتين.

البترول يُخرج مقرضي المال من المعبد

فُهِم انهيار الديمقراطية وصعود الفاشية في أوربا في العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين، والانحدار نحو حرب عالمية أخرى، على أنه نتيجة لانهيار طرق الحفاظ على قيمة النقود. ففي وسط وشرق أوربا، أُجبرت البلدان على التخلي عن محاولة إقامة قيمة عملاتها على قاعدة احتياطيات الذهب، فانهارت نظمها المالية واحدة تلو أخرى، وأُفقرت طبقاتها الوسطى، وعانى الفقراء من بطالة واسعة، وتحطمت ديمقراطية ما بين الحربين. كتب كارل بولاني Karl Polanyi في ١٩٤٤ أن "تحطُم قاعدة الذهب الدولية كان الآلية التي قادت أوربا إلى قَدَرِها"[1].

وضعت بريطانيا والولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية خططا لهندسة آلية جديدة لإدارة الحركة الدولية للنقود. ففي لقاء في يوليه ١٩٤٤ في فندق ماونت واشنطن Mount Washington في بريتون وودز، وهو منتجع زال بهاؤه، بُني في ١٩٠٢ بثروة أحد أقطاب صناعة الفحم في بنسلفانيا، توصلت الدول المتحالفة الأربع والأربعين إلى اتفاق على خطة، أقامت صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يُعرف اليوم باسم البنك الدولي. تخلَّى اتفاق بريتون وودز عن نظام بُنِيَ على ثروة وتكنولوجيات الفحم وأقام مكانه نظاما آخر مبنيا على حركة البترول.

لتجنب تكرار الكارثة المالية بين الحربين، وانهيار آخر في الديمقراطية، كان على الحكومات أن تسيطر على من تسببت أفعالهم في ذلك – مضاربو العملة. كان اكتشاف حقول ويتواترسراند Witwatersrand للذهب في أفريقيا الجنوبية في ثمانينيات القرن التاسع عشر (انظر الفصل الثالث) وترسيخ احتكارات بريطانية لتعدين الذهب هناك، ونظام العمل القائم على التمييز العرقي، قد سمح بتوسع التجارة الدولية التي تنظمها احتياطيات الذهب. كما شجع ذلك على نمو بنوك خاصة ضخمة، زادت قوتها عبر المضاربة على قيمة العملات القومية. كان هدف إصلاحات بريتون وودز التخلص من قوة البنكيين في المضاربة. قال هنري مورجنتو Henry Morgenthau، وزير الخزانة الأمريكي، في خطابه في ختام محادثات بريتون وودز، إن غرض النظام النقدي الجديد هو "الحد من السيطرة

التي مارسها بنكيون خاصون بعينهم في الماضي على التمويل الدولي"، وإخراج "مُقرضي المال الربويين من معبد التمويل الدولي"[٢]. وبهدف كبح حركات رأس المال المضارِب واسعة النطاق، كان يجب عدم ربط قيمة العملات باحتياطيات الذهب، بل بتبادل البضائع، التي تعكس قيمتها الثروة البشرية والمادية. أعلن مورجنتو إنه ما من شعب أو حكومة "أن تتحمل مرة أخرى بطالة ممتدة أو واسعة النطاق"، قائلا إنه مع الآلية المالية الجديدة "يستطيع كل رجل وامرأة في كل مكان أن يتبادلوا بضائعهم التي ينتجوها بعملهم بحرية، على أساس عادل وثابت".

نجح النظام الجديد في الحد من القوة المدمرة لمضاربي العملة الخاصين لمدة عقد تقريبا. لكنه لم يحقق ذلك بربط قيمة العملات بالتدفق العام للبضائع التي ينتجها عمل الرجال والنساء، بل بربطها أساسا بحركة البترول. استطاع المضاربون أن يُضعِفوا هذه الآلية في أواخر الستينيات بفضل الضغوط التي خلقتها حركة البترول، ثم حطموها في الثمانينيات حين ابتكروا طرقا جديدة للمضاربة في العملات[٣].

نُظُم العملة هي دائما أجهزة مادية مثلما هي حسابية، مبنية من عمليات تقنية. فطاقة الفحم والبخار هي التي جعلت قاعدة الذهب، أيٍ الآلية السابقة، ممكنة بداية، بطرق سنفحصها لاحقا. لم تعد احتياطيات الذهب توفر أداة تأمين التبادل المالي الدولي، لأن الحلفاء الأوربيين أُجبروا على إرسال كل سبائكهم الذهبية لأمريكا لسداد مقابل وارداتهم من الفحم والبترول وإمدادات أخرى خاصة بالحرب. بنهاية الحرب، راكمت الولايات المتحدة ٨٠% من احتياطي الذهب العالمي. في بريتون وودز، وافقت الولايات المتحدة على تثبيت قيمة الدولار على قاعدة هذا الذهب بسعر ٣٥ دولارا للأونصة [:الأوقية، وحدة وزن تساوي بالنسبة للمعادن النفيسة حوالي ٣١ جراما– م]. ووافقت البلدان المشارِكة الأخرى على أن يكون الدولار هو العملة الاحتياطية الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت، وأن قيمة عملاتها يجب أن تُربط بالدولار، وبالتالي بالاحتكار الأمريكي للذهب بشكل غير مباشر. لكن دوران الدولار سرعان ما بدأ يتجاوز في سرعته التراكمات الأمريكية من الذهب. جزئيا لأن عمال مناجم الذهب في جنوب أفريقيا لم يستطيعوا أن يُزيدوا إنتاجهم من الذهب بنفس سرعة نمو التجارة العالمية، الذي أشعلته سهولة

تدفق البترول[٤]. في الممارسة، كان اضطرار البلدان لاستعمال العملة الأمريكية في شراء المواد الأساسية التي تشكل كتلة التجارة الدولية، وأولها البترول، هو الذي دعم قيمة الدولار.

كان البترول قد أصبح السلعة الأكبر في التجارة العالمية من حيث كل من القيمة والحجم. في ١٩٤٥ أنتجت الولايات المتحدة ثلثي بترول العالم، وكان ما يزيد عن نصف الثلث الباقي يُنتَج في أمريكا اللاتينية والكاريبي[٥]. وفي ظل الترتيبات التي حكمت تجارة البترول الدولية، لم تكن هذه البضاعة تباع بعملة بلد إنتاجها ولا عملة مكان استهلاكها، بل بعملة الشركات الدولية التي سيطرت على إنتاجها. كانت التجارة في "بترول الإسترليني"، كما كان يُسَمَّى (أساسا بترول إيران)، بالجنيهات الإنجليزية [:الإسترليني]، لكن الكتلة الأكبر من المبيعات العالمية كانت "بتْرول الدولار". وكان على باقي العالم أن يشتري الطاقة التي يحتاجها باستعمال الدولارات الأمريكية. اعتمدت قيمة الدولار بوصفه أساس التمويل الدولي على تدفق البترول.

يُفلِت مكان البترول في التمويل الدولي من معظم الروايات المعتَمَدة عن نظام التمويل بعد الحرب، لكنه كان مفهوما بوضوح في وثائق تخطيط ما بعد الحرب[٦]. دافع كل من جون ماينارد كينز John Maynard Keynes وهاري دكستر وايت Harry Dexter White، مهندسا نظام بريتون وودز، عن إقامة مؤسسة ثالثة إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإدارة تجارة البترول والمواد الخام الأساسية الأخرى[٧]. وشملت اقتراحاتهما لإعادة بناء النظام المالي الدولي بعد الحرب مخططات لإقامة مخازن هائلة للبترول والمطاط والسكر وسلع أخرى لتجنب نقصها ووفرتها [بالنسبة للطلب] وتقلبات السعر. وحتى من عارضوا كينز – خصوصا الحركة النيوليبرالية الناشئة التي اعترضت على التنظيم الحكومي للبنوك العالمية – قبلوا الحاجة إلى تقليل المضاربة المالية بربط حركة النقود بتجارة السلع الرئيسية مثل البترول. وقد دافع فريدريك هايك Friedrich Hayek، القائد الفكري للحركة، بانيا على اقتراح بنيامين جراهام Benjamin Graham بإقامة "صوامع حديثة لتثبيت السعر ever-normal granary [على نمط طريقة اتبعتها الإمبراطوريات الصينية القديمة– م]"، وعن "معيار سلعي دولي"، ليحل محل

قاعدة الذهب، يجري بموجبه إصدار العملة في مقابل "خليط ثابت من ضمانات مخزنية لعدد من البضائع الخام القابلة للتخزين"(٨). لقد آمن طرفا النقاش الذي دار حول منع تحطيم المضاربة للعملات بأن الاستقرار المالي بعد الحرب، وبالتالي تقدم الديمقراطية، يعتمد على إدارة تخزين وتبادل السلع الرئيسية. وبصفة متزايدة، وفرت حركة سلعة واحدة فقط، هي البترول، الآلية التي ثبتت النظام الديمقراطي، أو هددت بتمزيقه.

كان الاهتمام بالبترول ملحوظا في سلسلة الاجتماعات التي أسست الترتيبات الجديدة. فبين محادثات بريتون وودز في يوليه ١٩٤٤، التي أقامت النظام المالي بعد الحرب، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومحادثات دومبارتون أوكس Dumbarton Oaks في خريف العام نفسه، حيث صاغت القوى الحليفة ترتيبات إقامة منظمة دولية تخلف عصبة الأمم، انعقد اجتماع ثالث، التقى فيه ممثلون لبريطانيا والولايات المتحدة في واشنطن في أوائل أغسطس لإعداد نظام بترولي لما بعد الحرب. وضع الاجتماع خططا لإقامة هيئة دائمة تسمى مجلس البترول الدولي. ومثلما أقيم صندوق النقد الدولي بهدف الحد من الفوضى الناتجة عن صفقات المضاربة التي تقوم بها البنوك الدولية، كانت النية أن تحد منظمة البترول الموازية من المشكلات التي تتسبب فيها شركات البترول الدولية – وتحول أيضا دون سيطرة البلدان المنتجة للبترول، خصوصا في الشرق الأوسط، على البترول بنفسها. ومثلما أقيم نظام الانتداب في ظل عصبة الأمم لقطع الطريق على الاستقلال السياسي للعالم العربي، جرى تصوُّر مجلس البترول الدولي كشكل لـــ"الوصاية" لتسهيل السيطرة الأنجلو – أمريكية على بترول الشرق الأوسط.

وصاية القوى الكبرى

تعاونت شركات البترول الكبرى مع خطة إقامة هيئة دولية للبترول كبديل لخطط كينز الأوسع بشأن إقامة سيطرة دولية على البضائع، التي تقرر أن تناقش في الاجتماع الافتتاحي للأمم المتحدة في أبريل ١٩٤٥. حذَّر رئيس فرع شركة شِل Shell في الولايات المتحدة من أنه إذا لم تدعم الشركات مجلس البترول الدولي، ستخاطر بقيام "اتفاق مسيطر master agreement صُنع في سان

فرانسيسكو يقترح ضم كل أنواع السلع في البلدان من كل ضرب". وقال في شأن اتفاق البترول الخاص "لدينا شيء شاركنا في عمله"[٩]. كذلك أتى الدافع لإقامة نظام جديد يحكم بترول الشرق الأوسط من ضعف موقف شركات البترول الأمريكية الدولية في منطقتها الرئيسية عبر البحار، أي أمريكا اللاتينية. صدرت تحذيرات من مسئولي البترول بشأن نفاذ احتياطيات الولايات المتحدة والحاجات العسكرية الجديدة للبترول، التي ساعدتهم على الحصول على دعم مالي من واشنطن لتطوير إنتاج الشرق الأوسط. لكن المشكلة الحقيقية التي واجهوها كانت في الجنوب.

قبل الحرب مباشرة، كانت عمليات "نزع الملْكية الفظة" للمصالح الأمريكية في بوليفيا والمكسيك، على حد تعبير المستشار البترولي لوزارة الخارجية، والاتجاه إلى احتكار الدولة أو لوضع شروط امتياز أكثر قسوة في بقية أمريكا اللاتينية قد زادت الصعوبات أمام تحقيق الشركات الأمريكية لأرباح كبيرة هناك[١٠]. وأصبح توقع الحصول على أرباح بعد الحرب يُعَوّل بشكل متزايد على الشرق الأوسط، حيث استمرت مصادر كبيرة غير مُطَوَّرة للبترول تمثل تهديدا، لكن بدا أن منع الضغط من أجل سيطرة وطنية على موارد البترول أسهل هناك. كانت الشركات الأمريكية قد حصلت على امتيازات هناك في فترة ما بين الحربين، لكنها لم تبذل جهدا يُذكر لتطويرها. ومع تراجع احتياجات الحرب من بترول الشرق الأوسط، كان باستطاعتها أن تعود إلى المستوى المتواضع لعملياتها. في ١٩٤٥، أنتج الشرق الأوسط ٧,٥% فقط من بترول العالم، أتى ثلثاه من حقول البترول الإيرانية الواقعة تحت السيطرة البريطانية[١١].

ببناء صناعات بترول في فنزويلا والمكسيك وأجزاء أخرى من أمريكا اللاتينية، كانت شركات البترول مجبرة على التعامل مع دول ذات سيادة، مستقلة منذ أكثر من قرن، وقادرة بشكل متزايد على التفاوض لإبرام اتفاقات بترول أكثر عدالة. في الشرق الأوسط، كانت الدول ذات السيادة ما زالت في طور التشكل انطلاقا من أشكال حكم محلي وإمبراطوري أقدم. وكان بمقدور شركات البترول أن تصوِّر دورها هناك كـ"تنمية" لشعوب بعيدة ومتأخرة، وتفرض اتفاقات أقل عدالة.

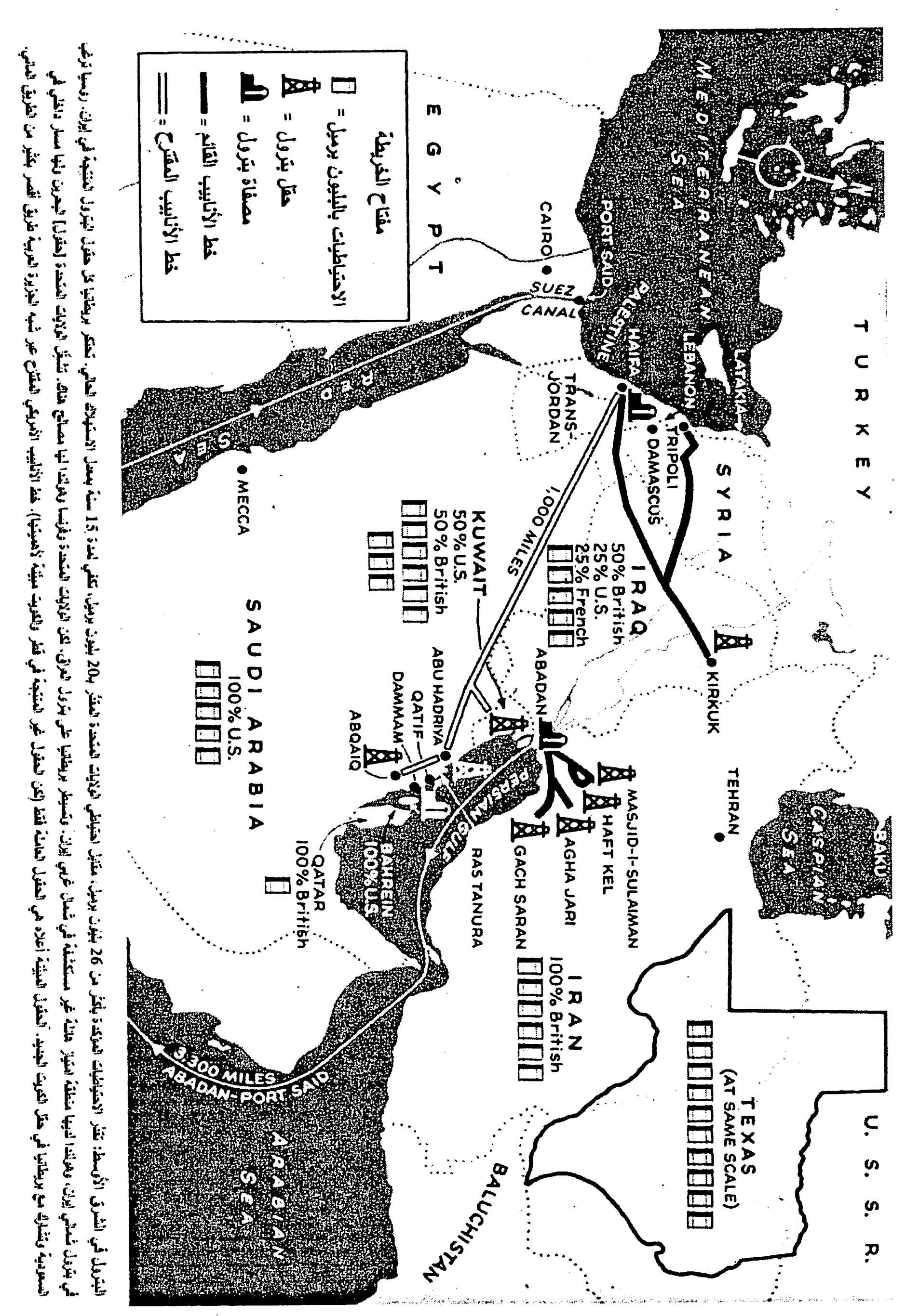
كانت وزارة الخارجية الأمريكية تريد أن تمنع شركات البترول الأمريكية من إثارة مشكلات في الشرق الأوسط مثل تلك التي سبق أن أثارتها في أمريكا اللاتينية. ويمكن لإطار دولي، بالاتفاق مع بريطانيا، أن يمنح عمليات شركات البترول الاحتكارية مظهر الوصاية، وهو مصطلح جديد لفكرة الانتداب القديمة. فيمكن لاتفاق بترولي أن يؤطر السيطرة الأنجلو- أمريكية على حقول البترول في الشرق الأوسط كوسيلة لإتاحة البترول لكل بلد يحتاج إليه، وتقديم هذه الإدارة "العادلة" كمبدأ ينزع الأهلية عن ادعاءات البلدان المنتجة في حق السيطرة على بترولها الخاص. اقترح تقرير مكتب الخدمات الاستراتيجية على وزارة الخارجية أن "مبدأ التوزيع والاستغلال العادل يفوق إلى حد ما حقوق السيادة للدول المنتجة للبترول ويفترض نوعا من وصاية القوى الكبيرة على موارد البترول العالمية"[١٢].

في البداية اعتزمت واشنطن أن تقيم وكالة حكومية تلعب دور الوصي. في ١٩٤٣، أقامت إدارة الحرب الخاصة بالبترول شركة بترول حكومية، هي شركة الاحتياطيات البترولية، لتتولى السيطرة على احتياطيات البترول في السعودية. وخططت لتحصل على حصة الأغلبية من شركة بترول كاليفورنيا العربية، وهي مشروع أمريكي تجاري مشترك [بين عدة شركات] امتلك حقوق [استخراج] البترول هناك. كذلك مدت واشنطن قانون التأجير Lend Lease aid [:قانون أمريكي صدر في ١٩٤١، أتاح للولايات المتحدة مساعدة الدول الحليفة في الحرب بتسليفها أسلحة وإمدادات أخرى بغير أن تعلن الحرب مباشرة على المحور- م] ليشمل السعودية زمن الحرب (فأزاحت عن كاهل شركات البترول الحاجة إلى دعم حكم ابن سعود)، ورسمت خططا لإقامة خط أنابيب بترول ملك للحكومة الأمريكية، ينقل البترول من حقول السعودية إلى البحر المتوسط. كانت وزارة الخارجية تأمل، بالسيطرة على بترول السعودية، أن تقوم بعمل أفضل من شركات البترول في منع التأميم، جزئيا بتوجيه دعم مالي للعائلات الحاكمة في المنطقة لاستعمالها في "التنمية"[١٣]. بعد الحرب العالمية الأولى، تصورت الحكومة البريطانية انتدابها على العراق كمخطط "لتنمية" موارد البلاد المادية، وخلق شكل جديد للحماية وتشجيع شركات البترول على الاستثمار في استقرار القوى

الإمبراطورية. كانت خطط واشنطن في الوصاية طبعة جديدة من هذا التطور الإمبراطوري.

أوقف الملاك الأمريكيون للحقوق السعودية، وهم شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California (سُميت لاحقا شفرون Chevron) وتكساكو Texaco (المندمجة الآن مع شفرون)، محاولة واشنطن للسيطرة. ولخلق انطباع بشراكة أمريكية رسمية مع البلد العربي [:السعودية] غيرت اسم مشروعها المشترك من كاليفورنيا- آرابيان California-Arabian، إلى أرابيان أمريكان أويل كومباني (أرامكو) Arabian-American Oil Company (Aramco). وبدلا من السماح للحكومة بالاستثمار في الشركة، رفعوا رأس المال المطلوب للتوسع بعد الحرب بالترتيب مع ستاندارد أويل كومبانيز أوف نيو جرسي ونيويورك Standard Oil Companies of New Jersey and New York (واسمها الآن إكسون-موبيل ExxonMobil) لشراء حصة ٤٠% في أرامكو. كما هزموا خطة خط أنابيب البترول، لكنهم حينئذ طلبوا دعم الحكومة لبناء خط الأنابيب بأنفسهم (انظر الخريطة التالية).

تطورت بالمثل خطط أمريكية "للوصاية" على البترول في إيران، التي احتلتها بريطانيا وروسيا أثناء الحرب. حين حضر الرئيس روزفلت اجتماعا مع تشرشل وستالين في طهران في نهاية ١٩٤٣، ووفق فيه على خطة مقترحة لإقامة الأمم المتحدة، ناقش الاجتماع أفكار وزارة الخارجية لتأطير دور الولايات المتحدة في إيران بعد الحرب في هيئة وصاية دولية. وقد وصف الفريق المكون من خمسين مستشارا أمريكيا إداريا، يعملون بالفعل في إيران بأنهم "عيادة طبية تبين الإمكانية العملية، وأحيانا شكل، 'الوصاية' الجديدة المقترحة"[١٤]. مثل الانتداب [البريطاني] على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، كانت فكرة الوصاية على إيران تمثل طريقة تتحدّى بها الولايات المتحدة سيطرة بريطانيا على النفط، مع دفع شركات البترول الأمريكية لقطع خطوات نحو "تنمية" البلد بشكل أعرض. ضغطت وزارة الخارجية على شركات البترول وشركة أمريكية أخرى لدخول المزايدات على امتيازات البترول. لكن حين فشل جيولوجيو البترول الأمريكيين في العثور على توقعات جيدة في الجنوب الشرقي، وبدأوا في مسح الشمال بالقرب من الحدود مع الاتحاد السوفييتي، ردت موسكو بتأكيد ادعاءاتها الخاصة بشأن امتيازات البترول في الشمال.



'Middle East oil: Trouble erupts as great powers jockey for the power that petroleum provides', *Life*, 11 June 1945.

أحيانا كان من الصعب إيجاد مبرر لوجوب وضع بترول الشرق الأوسط تحت السيطرة الأمريكية. كتب هربرت فايس Herbert Feis، وهو مستشار اقتصادي سابق لوزارة الخارجية رأس لجنة الوزارة بشأن سياسة البترول الدولية في ١٩٤٣، محاولا أن يفسر للجمهور الحاجة إلى اتفاق بترول دولي. "كان على الأمم التي تفتقر إلى البترول أن تساوم أو تقايض عليه؛ فأصبحت معتمدة على إرادة وكرم الآخرين"، وأضاف بسخرية لا تكاد تخفى: "كانت الفكرة غير مألوفة للولايات المتحدة"[١٥]. ربما كان صانع السياسة الأمريكية رفيع المستوى قد استمتع بعد ترك منصبه بالإشارة إلى أنه بالنسبة لشركات البترول لم يكن مبدأ التبادل في السوق – المساومة على شيء والاعتماد على هذا التفاعل مع آخرين – فكرة غير مألوفة. سرعان ما زودت الحرب الباردة شركات البترول بوسيلة للتخلص من هذا الاستهزاء.

كان طموح وزارة الخارجية في إقامة وكالة للبترول تقف جنبا إلى جنب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يهدف، بكلمات مذكرة وزارية، إلى خلق "نظام على اتساع العالم للسيطرة الإدارية الفعلية على موارد بترول العالم"[١٦]. نادى اتفاق البترول الأنجلو- أمريكي، الذي كُتب في ١٩٤٤ ليقدم إطارا لنظام البترول بعد الحرب، بـ"التنمية الفعالة والمنظمة لتجارة البترول الدولية"، وقالت إن هذا يتطلب "اتفاقا دوليا" بين البلدان المنتِجة والمستهلكة – وهو بوضوح بديل لتصرف بلدان أمريكا اللاتينية من طرف واحد. وضعت المادة الأولى من الاتفاق الصيغة الجديدة لهزيمة أية جهود إضافية من جانب البلدان المنتِجة للسيطرة على بترولها الخاص: يجب أن تكون إمدادات البترول متاحة لكل البلدان في التجارة الدولية "على أساس تنافسي وغير تمييزي"، و"داخل إطار قوانين وعقود امتياز قابلة للتطبيق". وبذلك "ستكون مصالح البلدان المنتِجة مكفولة مع رؤية لتقدمها الاقتصادي". بعبارة أخرى، ستمثل شركات البترول الكبيرة مصالح كل البلدان في إدارة حصولها على البترول، على أساس نظام اتفاقات الامتياز القائمة، بينما تعوَّض البلدان المنتِجة بالمساهمة في تنميتها. ولتعزيز هذه الأهداف عرض الاتفاق إقامة هيئة تسمى لجنة البترول الدولية لتجمع إحصائيات وتنشر تقارير. رفض فايس، المستشار الاقتصادي السابق، الاتفاق بوصفه عرضا "بإقامة ما لا يزيد عن

غرفة مؤتمرات متواصلة النشاط، يحضرها هيئة من الخبراء، ومزودة بآلة رسوم بيانية متعددة multigraph machine"[١٧]. كان فايس محقا في ذلك، لكنه فشل في ملاحظة أن الاجتماعات متعددة الأطراف والإكثار من إصدار تقارير إحصائية لا تنتهي ستساعد في جعل البترول "دوليا"، في مواجهة أية مطالب قد تقدمها البلدان المنتِجة للتعامل مع البترول كمورد وطني.

فشل الخطط طويلة المدى

لم يطبَّق اتفاق البترول الدولي أبدا. لم يتم التوصل لحل للمنافسة بين بريطانيا وأمريكا على السيطرة على البترول. وضغطت شركات البترول الكبرى لمراجعة الاتفاق، وأضعفته، وأوقفت شركات البترول الأمريكية التصديق عليها في مجلس الشيوخ. في نفس الوقت أُهملت خطط الوصاية على بترول إيران والسعودية، ووجدت الولايات المتحدة طريقة أبسط للمطالبة بالسيطرة على بترول المنطقة، وبالتالي تأمين دوران الدولارات.

كانت الهدف الوحيد للبريطانيين في مفاوضات البترول هو تنظيم إنتاج وتدفق البترول بطريقة من شأنها إعادة بناء قيمة الجنيه الإسترليني، كعملة دولية احتياطية ثانية، جنبا إلى جنب مع الدولار. أرادت بريطانيا عقد اتفاق يسمح لها بإخراج واردات البترول الأمريكية من الأسواق البريطانية (ما يسمى منطقة الإسترليني المكونة من معظم بلدان الإمبراطورية البريطانية، إلى جانب العراق والكويت وأراضي أخرى في الخليج الفارسي). وكانت تأمل أيضا في تقوية الجنيه بزيادة إنتاج البترول البريطاني في الشرق الأوسط بعد الحرب. ولما كان البترول المتوفر أكبر كالمعتاد مما يمكن إنتاجه بغير تخفيض الأسعار وتقليل التدفقات الضخمة من دخول الشركات التي اعتمدت عليها قيمة الإسترليني بشكل متزايد، فقد سعت بريطانيا أيضا إلى الحد من أي توسُّع في الإنتاج الأمريكي في الشرق الأوسط بعد الحرب.

كانت محاولة بريطانيا للدفاع عن الجنيه الإسترليني كعملة دولية منافسة صراعا على حقول البترول. حين كان رؤساء شركة ترانس أرابيان بايبلاين Trans-Arabian Pipeline Company (وهي مشروع مشترك غير هادف للربح

أقامته شركات البترول الأمريكية لنقل البترول السعودي إلى أوربا)، بصدد تقرير مسار خط الأنابيب، قرروا في البداية أن ينتهي في فلسطين. كانت بريطانيا قد وعدت قبل الحرب باستقلال فلسطين بحلول عام ١٩٤٩. لكن الأمم المتحدة صوتت بدلا من ذلك على تقسيم فلسطين إلى [سبعة مناطق تشكِّل- م] ثلاث دول (عربية ويهودية بالإضافة للقدس كمدينة دولية)، لكنها لم تقدم أية طريقة لتحقيق هذا التقسيم أو لإخلاء السكان العرب من [المناطق المخصصة لـ] الدولة اليهودية، بما سمح للحركة الصهيونية بالاستيلاء على معظم البلد بالقوة. حينئذ غيَّرت شركات البترول رأيها، وفكرت لوهلة في طريق يقع إلى جنوب فلسطين وينتهي في الساحل الشمالي لشبه جزيرة سيناء بمصر. لكن مصر كانت أيضا داخل منطقة النفوذ البريطاني. وقد أثار ذلك مشكلة إضافية إلى جانب قضية الاضطرابات في فلسطين. كانت مصر جزءا من منطقة الإسترليني، بل كانت مصر والعراق العضوين الوحيدين في آلية التبادل هذه من غير أعضاء الكومنولث البريطاني[١٨]. أرادت شركات البترول الأمريكية استعمال طريق لأنابيب البترول يهدم منطقة الإسترليني. وللمساعدة في تحقيق هذه الهندسة المالية حولت خط الأنابيب شمالا إلى سوريا ولبنان. في نفس الوقت بنى البريطانيون خط أنابيب منافس، لزيادة تدفق بترول الإسترليني من العراق للبحر المتوسط. لكن بينما بنى الأمريكان خطا بقُطر ثلاثين بوصة [:حوالي ٧٥ سم] كان قُطر خط الأنابيب البريطاني نصف ذلك (وينقل حوالي ثلث كمية البترول). "كان تحديد القُطر بـــ١٦ بوصة بفعل عدم قدرة مُصنِّعي منطقة الإسترليني عن إنتاج أنبوب أكبر، والاستحالة المساوية في الحصول على دولارات"[١٩]. لقد خيضت المعركة على نظام النقد الدولي بعد الحرب على جبهات مسارات خطوط الأنابيب وأقطارها المتنافسة.

كان البترول مكوِّنا شديد الضخامة في تجارته الدولية بحيث رأى تقرير صادر عام ١٩٥٥ عن التعامل مع البترول في حسابات تجارة بريطانيا أن "الفروع الدولية لصناعة البترول (بما فيها عمليات نقله) كبيرة ومعقدة للغاية بحيث يكاد البترول أن يشكل عُملة بحد ذاتها"[٢٠]. كان على أوربا ومناطق أخرى أن تراكم الدولارات وتحتفظ بها ثم تعيدها إلى الولايات المتحدة مقابل البترول. أدى التضخم في الولايات المتحدة إلى تآكل قيمة الدولار ببطء، بحيث كانت هذه البلدان تشتري

البترول بدولارات ذات قيمة أقل من قيمتها حين حصلت عليها. لقد أتاحت امتيازات إصدار العملة هذه seigniorage privileges، كما تسمى، لواشنطن استخلاص ضريبة من كل بلد آخر في العالم، بما أبقى اقتصادها مزدهرا، وبالتالي أبقى على شعبية الديمقراطية عندها.

في فبراير ١٩٤٥، توقف الرئيس روزفلت، في طريق عودته من مؤتمر ثانٍ للقوى الثلاث الكبرى في يالطا Yalta، في مصر، وعقد فيها اجتماعات مع ثلاثة ملوك من المنطقة – حكام السعودية ومصر وإثيوبيا. اعتبر اجتماعه مع ابن سعود مؤشرا على إقرار علاقة خاصة مع السعودية، تتعلق ببترول الشرق الأوسط. لم يكن هذا رد فعل وليم إدي William Eddy، عميل مكتب الخدمات الاستراتيجية (سلَف السي آي إيه) الذي ساعد في ترتيب اللقاء وواصل مساره العملي في السي آي إيه تحت غطاء العمل كممثل سياسي لشركة أرامكو. بعد ستة شهور كان عميل أمريكي زميل في المنطقة يُبدي لإدي حسرته على فشل آمالهما في [تنفيذ] "خطة طويلة المدى للسعودية"، بعد "أن عملنا فيها جميعا كالكلاب في واشنطن" – مشيرا إلى فشلهما في كسب دعم أمريكي واسع النطاق للسعودية(٢١). ألغت الولايات المتحدة برنامج التأجير Lend Lease aid الذي تمتعت به السعودية وإيران أثناء الحرب، وتجاهلت طلب السعودية بألا تساعد أمريكا البرنامج الصهيوني لتحويل فلسطين إلى دولة يهودية، كما تخلت عن خطط زمن الحرب للوصاية وبرامج التنمية واسعة النطاق في إيران والسعودية(٢٢).

ولاحقا، رفض الرئيس ترومان [:رئيس الولايات المتحدة من الحزب الديمقراطي ١٩٤٥- ١٩٥٣- م] مد برنامج مارشال للمعونة [الذي طُبِّق في أوربا الغربية] إلى الشرق الأوسط، وقدَّم بدلا منه برنامج النقطة الرابعة. وأوضح ترومان أن أمريكا لن تستطيع أن تقتسم رأس المال أو الثروة المادية مع "مناطق العالم المتخلفة"، لأن هذه الموارد "محدودة". وعلى سبيل العزاء، ستقدم واشنطن لهم أفكارا. فسيجري تشجيع شركات البزنس في الولايات المتحدة على اقتسام "مواردها غير المحددة imponderable في المعرفة التقنية"، التي "تنمو بانتظام"، "وغير قابلة للنفاذ"، على خلاف الثروة المادية. ستتيح المعرفة التقنية للبلدان أن تستعمل مواردها المادية القائمة لإنتاج المزيد من الطعام والملبس والقوة

الميكانيكية"[٢٣]. ولاحقا لعبت فكرة التنمية دورا تابعا، لكنه مهم، في علاقات الولايات المتحدة مع اللا-غرب، لكن دورها سيصبح إدارة الفارق بين مستويات الوفرة غير العادية للبعض والمستويات المتواضعة لمعيشة الأغلبية الساحقة في العالم، لا تقديم وسائل فعالة لمواجهة هذه الاختلافات.

في نفس الوقت، بدأت تظهر طريقة أخرى في إدارة العلاقات مع اللا-غرب، بما فيه دول البترول في الشرق الأوسط. فبعد محادثات يالطا، بدأت الولايات المتحدة في التخطيط لنقل القوات المسلحة بسرعة من أوربا لمسرح الحرب في المحيط الهادي، ورغبت في الحصول على ترتيبات لحقوق هبوط الطائرات وإعادة ملئها بالوقود في الشرق الأوسط. كان هذا الأمر، لا تدعيم العلاقة الجديدة بشأن البترول، هو السبب الرئيسي لاجتماع روزفلت مع ابن سعود. اتفقت شركة أرامكو مع ابن سعود، مع فشلهما في الحصول على مزيد من الدعم الواسع النطاق من واشنطن، على بناء مطار في الظهران، ليعمل كقاعدة جوية للولايات المتحدة. وعندما ووفق على اعتمادات بناء القاعدة كانت الحرب في المحيط الهادي قد انتهت، وقررت وزارة الحرب الأمريكية أن الحقل الجوي "مشكوك في فائدته العسكرية". لكن أرامكو أدركت أن اللعب على مخاوف الانكشاف العسكري طريقة مناسبة لتأمين الحصول على معونات مالية مستمرة من واشنطن[٢٤]. ومع التخلي عن خطط تنمية أكبر، أصبح بمقدور شركات البترول الآن أن تعيد صياغة مصالحها، لا "كوصاية" على بترول العالم، ولكن، بلغة موازية، كضرورة لتأمين الاهتمامات "الاستراتيجية".

وسرعان ما ظهرت فرصة أكبر لخلق إطار استراتيجي سيتضمن المصالح البترولية الأمريكية، وبالتالي سينظِّم التمويل الدولي بعد الحرب. حين انتهت الحرب العالمية الثانية، تجدد النزاع مع الاتحاد السوفييتي على امتيازات البترول في إيران، بعد أن أطلقته محاولات استكشاف البترول الأمريكية قرب الحدود السوفييتية. وخلال الشهور التالية حوَّلت الولايات المتحدة النزاع على بترول إيران إلى أزمة عالمية، الأمر الذي منح المسئولين الأمريكيين فرصة جعل إيران نوع مختلف من العيادات الطبية – مكان لحضانة سياق جديد لتدعيم مصالح أمريكا البترولية في الشرق الأوسط، وتوسيع القوة الأمريكية بشكل أعم. في ذروة أزمة

امتيازات البترول الإيرانية، في فبراير ١٩٤٦، أرسل جورج كينان George Kennan برقيته الطويلة الشهيرة من موسكو، أو "تحليله النفسي" القائل إن الاتحاد السوفييتي لا يتصرف على أساس حساب عقلاني لمصالحه، بل من خلال نفسية مركبة من الالتزام البارانوي بتحقيق القوة المطلقة، وبالتالي ملء "كل ركن وفجوة متاحة في مجال القوة العالمية". ورأى أن مواجهة هذا الخطر تتطلب من الدول الديمقراطية أن تصبح، فعليا، أقل ديمقراطية، وأن تعمل بنفس الطريقة التي تعمل بها الدولة التي قيل إنها تهددها. فلا يمكن مواجهة هذا الخطر المتغلغل "بأفعال متناثرة تمثل الأهواء الوقتية للرأي العام الديمقراطي"، بل فقط بسياسات "لا تقل ثباتا في هدفها، ولا تقل تنوعا ودهاء في تطبيقها" عن سياسات الدولة الروسية البارانوية. يتطلب الخطر "الاستعمال البارع واليقظ لقوة مضادة في سلسلة من النقاط الجغرافية والسياسية المتحركة". وبدلا من السياسات الديمقراطية الضعيفة الهوائية، يجب إحلال حذر إمبراطوري شامل. يجب أيضا مواجهة الضعف الديمقراطي في الداخل، باتخاذ إجراءات قاطعة "لحل المشاكل الداخلية لمجتمعاتنا نحن، وتحسين الثقة والانطباط والروح المعنوية وروح الجماعة في شعبنا"(٢٥).

هذا البرنامج الخاص بتحويل المنافسة الأمريكية مع الاتحاد السوفييتي إلى معركة عالمية سياسية وثقافية ونفسية، أطلق عليه معارضوه "الحرب الباردة" – وهو مصطلح استعاره الناقد النيوليبرالي والتر ليبمان Walter Lippmann من مقال لجورج أورويل George Orwell، حذّر فيه من بزوغ دولة أوليجاركية تكنوقراطية بسبب ظروف الحرب الدائمة(٢٦). خسر النقاد المعركة واندلعت الحرب الباردة، وأصبح تبرير الطموحات المعتادة للشركات الكبرى في السيطرة على الموارد عبر البحار متاحا، في السياق المتزايد الصعوبة بعد الحرب، سياق إنهاء الاستعمار وتأكيد الاستقلال الوطني، باستدعاء وتطوير هذا "السياق" العالمي. في الشرق الأوسط، لم تعد أدوات مثل الانتداب والوصاية وخطط التنمية الفخمة ضرورية. كان بمقدور مسئولي الولايات المتحدة ومديري البترول أن يشرحوا سبب احتياج شركات البترول الأمريكية للسيطرة على الإنتاج في المنطقة بالإشارة إلى "أهميتها الإستراتيجية" في أوضاع الحرب الدائمة، مع إغفال أرباح الشركات الكبرى أو الحاجة إلى الحد من إمداد البترول من الشرق الأوسط. ويستطيع التحليل

الأكاديمي عندئذ أن يكرر لغة الضرورة الإستراتيجية، بما يساعد على بناء الحرب الباردة لتصبح أداة طويلة المدى لإدارة المصالح الأمريكية عبر البحار، وتنظيم التدفقات المالية من خلال السيطرة على البترول، ومواجهة المخاطر الديمقراطية بالانضباط الاجتماعي وروح الجماعة في الداخل. وما زالت هذه الطريقة في الكلام عن بلدان البترول مستمرة، حتى في يومنا هذا.

لقد ختمتُ الفصل الأول بخطة مارشال وبناء الحرب الباردة في أوربا. فبعد أن أتاحت شبكات إنتاج الفحم تجميع أشكال من الفاعلية الديمقراطية سمحت بطرح ادعاءات جديدة بشأن العدالة السياسية، ساعدت خطة مارشال في هندسة مشروع سياسي ومالي في أوربا الغربية أقل عرضة لمثل هذه الادعاءات، بجعل أوربا معتمدة بشكل متزايد على البترول والدولار. هذه الترتيبات كان يجب أن تقام على تطوير بترول الشرق الأوسط والسيطرة عليه، والتجارة في هذا البترول بالدولار. وبذلك انتقلت مواضع التحدي والهشاشة الديمقراطية إلى الشرق الأوسط. حاول اتفاق البترول الأنجلو-أمريكي، الذي تم تصوُّره كأساس للجنة بترول دولية تعمل جنبا إلى جنب مع مؤسسات بريتو وودز، أن يوسع هندسته للسياسة الديمقراطية بأن يوفر إطارا جماعيا دوليا للسيطرة أنجلو- أمريكية على بترول الشرق الأوسط. وقد أتاحت أزمة ١٩٤٥- ١٩٤٦ في إيران، التي ظهرت حين حاولت الولايات المتحدة أن تتحدى هيمنة بريطانيا على بترول الشرق الأوسط وتمتين آليات بترول الدولار، توسيع إطار بديل للتحكم في السيطرة على البترول وإدارة الديمقراطية، هو الحرب الباردة.

بدت ديمقراطية ما بعد الحرب في الغرب معتمدة على خلق آلية ثابتة للتمويل الدولي، هي نظام تم تجميعه بمساعدة آبار البترول وخطوط أنابيبه وعمليات شحنه والصعوبة المتزايدة في السيطرة على عمال البترول. ساعدَ واقع أن تدفقات البترول كانت أساس شبكات متقاطعة لإمداد الطاقة العالمي وتحركات النقود العالمية، على إحداث انفصال سيتزايد وضوحه في نهاية الستينيات، بما أدى إلى أزمات الطاقة والدولار والشرق الأوسط في ١٩٦٧- ١٩٧٤. سيتناول الفصل التالي هذه الأزمات المتشابكة. لكن دعونا قبل ذلك نستكشف بُعدا آخر من أبعاد ديمقراطية الكربون بعد الحرب، مرتبط أيضا بالبترول، ومر بدوره بتحوُّل في أزمات ١٩٦٧- ١٩٧٤: سياسة "الاقتصاد" في منتصف القرن العشرين.

اقتصاد الكربون

ساعد جون مايناردر كينز، الاقتصادي الذي لعب دورا قائدا في ابتكار جهاز ما بعد الحرب لربط قيمة النقود بحركة البترول، في صياغة ووصف بدعة أخرى في منتصف القرن العشرين: الجهاز الحديث للحساب والحكم الذي أصبح يسمَّى "الاقتصاد". ثمة مجموعة إضافية من الروابط بين البترول والسياسة الديمقراطية لمنتصف القرن العشرين تتعلق بدور الخبرة الاقتصادية، فقد تطورت الخبرة الاقتصادية للقرن العشرين، مثلها مثل ديمقراطية نفس القرن، في علاقة محددة بعصر الهيدروكربون.

كانت مساهمة كينز الرئيسية في صناعة هذا الموضوع هي اختراع طرق جديدة لوصف وإدارة الدوران المحلي للنقود. ففي فقرة جديرة بالتذكر في "النظرية العامة"، كتابه الكلاسيكي الصادر في ١٩٣٦، شرَح كينز الفارق بين أدوات السوق في اقتصاد "دعه يعمل" والحاجة الحديثة لأن تنظم الحكومة دوران النقود بتقديم صورة عملات ورقية مدفونة في مناجم فحم مهجورة:

> إذا أردنا للخزانة أن تملأ آنية قديمة بأوراق النقد، فلندفنها على عمق مناسب في مناجم فحم المهجورة، ستمتلئ [الآنية] عندئذ حتى السطح بمخلفات المدن، ونترك للمشروعات الخاصة، وفقا للمبادئ المجربة جيدا لـ"دعه يعمل"، [مهمة] حفر واستخراج أوراق النقد مرة أخرى... ولا حاجة إلى مزيد من البطالة، وبمساعدة المضاعفات، على الأرجح سيصبح الدخل الحقيقي للمجتمع، وثروته من الرأسمال أيضا، أكبر بكثير مما هو عليه فعلا(٢٧).

وصل إنتاج الفحم البريطاني إلى الذروة في ١٩١٣. وبعد عشرين سنة، حين بدأ كينز يكتب "النظرية العامة"، كانت مناجم الفحم في البلاد تنفذ بمعدل غير متوقع. وقد نشر وليم ستانلي جيفونز William Stanley Jevons (صاحب ثورة أسبق في الفكر الاقتصادي البريطاني، هي الحساب الرياضي للمنفعة الفردية في سبعينيات القرن التاسع عشر)، كتابا حذَّر فيه من نضوب متوقع لاحتياطيات الفحم. كان كينز يقرأ هذا الكتاب حين نشر "النظرية العامة"، وألقى محاضرة عن جيفونز في ١٩٣٦ في الجمعية الإحصائية الملَكية [البريطانية](٢٨). الدليل على تحولات

الفكر الاقتصادي التي لعب فيها كينز دورا [آنذاك] أن نضوب احتياطيات الفحم لم يعد يبدو أزمة. فإدارة احتياطيات الفحم يمكن أن تُستبدل في الذهن، وفي مراجع الاقتصاد، باحتياطيات النقد. ففى العصر الذي ساهم فكر كينز في تحديده، لم يعد إمداد طاقة الكربون حدا عمليا للإمكانيات الاقتصادية. فالمهم هو الدوران السليم لأوراق النقد.

تشكِّلت السياسة الديمقراطية الغربية من الثلاثينيات فصاعدا جزئيا من خلال تطبيق أشكال جديدة من الممارسة الاقتصادية: تطوير ونشر المعرفة الاقتصادية الكينزية؛ مدّها إلى مناطق مختلفة من السياسة والجدل، بما في ذلك إدارة المستعمرات؛ طبيعتها التقنية المتزايدة؛ وجهود ادعاء بأن موضوعات متزايدة التنوع لا يجب إتخاذ قرار فيها بالجدل الديمقراطي، لكن بالتخطيط والمعرفة الاقتصاديين. كان التطوير الكينزي والنيوديلي New Deal [:برنامج الرئيس الأمريكي روزفلت لمواجهة الكساد الاقتصادي الكبير في الثلاثينيات واتسم بتدخل الدولة في الاقتصاد- م] للاقتصاد استجابة لخطر السياسة الشعبوية، خصوصا في أعقاب أزمة ١٩٢٩ المالية والكفاحية العمالية التي صحبت الأزمة وعادت للظهور بعدها بعقد. وفِّر علم الاقتصاد طريقة لوضع حدود للممارسة الديمقراطية مع الإبقاء عليها.

يتطلب نشر الخبرة ويُشَجِّع صنع عوالم اجتماعية- تقنية تستطيع الخبرة أن تسيطر عليها. في هذه الحالة، كان العالم المطلوب عمله هو عالم "الاقتصاد". وهو موضوع لم يتحدث عنه أي اقتصادي أو مخطِّط ولم يعرف أحد بوجوده قبل الثلاثينيات من القرن العشرين. بطبيعة الحال كانت كلمة "اقتصاد" موجودة قبل ذلك، لكنها كانت تشير إلى عملية، لا إلى شيء. كانت تعنى الحكم أو الإدارة السليمة للناس والموارد، مثلما نجدها في تعبير "الاقتصاد السياسي"[٢٩]. ثم أصبح الاقتصاد موضوعا مركزيا للسياسة الديمقراطية في الغرب – وهي عملية كان يوازيها ظهور [موضوع] "التنمية" خارج الغرب. أصبح الاقتصاد موضوعا، تتمثل المهمة المركزية للحكومة في إدارته، ويتطلب نشر معرفة متخصصة.

الحضارة هي اقتصاد الطاقة

يظل معظم التفكير في العلاقة بين علم الاقتصاد والاقتصاد يردد صدى تأثير المُنَظِّر الاجتماعي العظيم، النمسوي المولد، كارل بولاني. رأى بولاني أن الاقتصاد قد ظهر كمجال مؤسسي منفصلا عن بقية المجتمع في القرن التاسع عشر. قبل لحظة الانفصال هذه، كان الاقتصاد ممتصا أو مغروسا في علاقات اجتماعية أوسع. يترتب على ذلك، في رأيه، أن القوانين الشكلية للاقتصاد الريكاردي الكلاسيكي ترتبط فقط بفترة تاريخية محددة، حين لم تعد تبادلات السوق جانبا صغيرا من علاقات اقتصادية أعرض، لتصبح في الظاهر نظام منتظما ذاتيا تخضع له المجالات الاجتماعية الأخرى. وقال فوق ذلك إن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد ساعد في تحقيق هذا الفصل بين نظام السوق والمجتمع، خصوصا بصياغة طرق للتعامل مع الأرض والعمل والنقود كما لو كانت مجرد بضائع – وهي مجموعة من الروايات الخيالية التي كانت ضرورية لتشكيل الاقتصاد باعتباره مجاله المؤسسي الخاص[٣٠]. وقال بولاني إن معاملة النقود بالذات كما لو كانت سلعة، يستطيع المضاربون أن يتاجروا فيها، قد أدت لاحقا إلى انهيار الديمقراطيات الأوربية.

يتجاهل الإجماع على أن الاقتصاد أصبح موضوعا منفصلا للمعرفة العقلية والممارسة الحكومية في أواخر القرن الثامن عشر أو في القرن التاسع عشر واقعة مدهشة: لم يُشِر أي اقتصادي سياسي في تلك الفترة إلى موضوع يسمي "الاقتصاد". لقد نشأت فكرة الاقتصاد بالمعنى الاصطلاحي الذي نعتبره الآن مسلما به، بعد قرن من ذلك، في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. أي بالمعني الذي يشير إلى بنية مغلقة أو كلية من علاقات إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات داخل فضاء جغرافي معين. هذا المعنى للمصطلح لم يصبح استعماله شائعا، في كل من الكتابة الأكاديمية والتعبير الشعبي، إلا في سنوات الحرب العالمية الثانية.

من أعمال توماس مَن Thomas Mun ووليم بيتي William Petty في القرن السابع عشر إلى آدم سميث Adam Smith في أواخر القرن الثامن عشر، لم يكن الاقتصاد السياسي معنيا ببنية الإنتاج أو التبادل داخل اقتصاد. في "ثروة الأمم"، لم

يُشر آدم سميث أبدا إلى بنية أو كُل من هذا النوع. وحين استعمل كلمة "اقتصاد"، حملت الكلمة المعنى الأقدم للاقتصاد [:التوفير] في الإنفاق أو الاستعمال الحكيم للموارد: "لقد تراكم رأس المال في صمت وبالتدريج بفعل التوفير الخاص في الإنفاق والإدارة الجيدة للأفراد... إن تظاهر الملوك والوزراء بأنهم يراقبون اقتصاد oeconomy الأفراد الخاصين... لهو أعلى درجات الوقاحة والادعاء"(٣١).
كان موضوع الاقتصاد السياسي هو الادخار والتدوير السليمَين للبضائع والدور السليم للعاهل صاحب السيادة في إدارة هذا التدوير. لقد تم مد تقليد أسبق للكتابة عن اقتصاد أو إدارة الملكيات أو الضياع الكبيرة إلى مناقشة إدارة الدولة، بتخيُّلها كملكية للعاهل. وأصبح مصطلح "اقتصاد" يشير إلى هذه الإدارة الحكيمة أو حكم شئون الجماعة(٣٢). كان الاقتصاد السياسي يشير إلى اقتصاد أو حكم جماعة سياسية، لا إلى سياسة اقتصاد.

مع انتقال البلدان من العالم الزراعي للقرن الثامن عشر إلى حياة صناعية ومدينية بشكل متزايد في القرن التاسع عشر، استمر تعبير "الاقتصاد السياسي" في الإشارة إلى إدارة أو حكم جماعة سياسية، حتى حين كان الكُتاب يتجادلون بشأن الحاجة إلى نوع آخر من الحكومة. بنفس هذا المعنى كتب الصحفي الألماني-الأمريكي فريدريش ليست Friedrich List، الذي يُقرأ كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي *National System of Political Economy* (١٨٥٦) أحيانا كدراسة مبكرة "للاقتصاد القومي"، بالمعنى المقصود للكلمة في القرن العشرين. في عرضه المبسط للمناقشات الأمريكية عن الحاجة إلى سياسات حكومية تشجِّع وتحمي تطور الصناعة، وَضَع ليست مقابلة بين "الاقتصاد المالي للدولة"، الذي يشير "إلى جمع واستعمال وإدارة الوسائل المادية لحكومة" مع "اقتصاد الشعب"، الذي يشير إلى "المؤسسات والقواعد المنظِّمة والقوانين والظروف التي تحكم الظروف الاقتصادية للمواطنين". أشار مصطلح "اقتصاد" إلى أشكال الإدارة والقواعد والقانون والظروف الاجتماعية التي تحدد عمليات تُعرف باسم الحكومة(٣٣).

كان الكتاب الذي قرأه كينز عن مسألة الفحم، الذي نشره وليم جيفونز في ١٨٦٥، يوضِّح معاني كلمة اقتصاد قبل اختراع "الاقتصاد" في القرن العشرين،

وعلاقتها بنمو طاقة الفحم والبخار. رأى جيفونز أن الاقتصاد، أو الإدارة الحكيمة للموارد، تنطبق بصفة خاصة على الموارد التي أتاحت قيام الحضارة الصناعية، وأقام تعارضا بين الإسراف في القوة والمادة الذي يحدث في الطبيعة والقسم الصغير من الطاقة الذي يعتبر اقتصاده [:تدبره بحكمة] أساس الحضارة. قال جيفونز إن "الطبيعة المادية تقدم لنا جانبَ إهدار واحد مستمر للقوة والمادة يقع خارج سيطرتنا"، بينما الطاقة التي نوظفها في أعظم آلة ليست إلا جزءا متناهي الصغر منها، مسحوب من الامتداد الفائق للقياس للقوى الطبيعية". وواصل قائلا: لكن "بينما تمطرنا الشمس سنويا بما يعادل حوالي ألف مرة من الطاقة الحرارية المحتواة في كل الفحم الذي نرفعه [من تحت الأرض] سنويا، فإن هذا الجزء من الألف يمثل مع ذلك قاعدة كافية لاقتصادنا وتقدمنا، لأنه تحت سيطرة تامة". وقد وصف، مقتبِسا من الكيميائي الألماني يوستوس فون ليبيش Justus von Liebig، هذه الإدارة والسيطرة الكفؤة لطاقة الوقود الحفري كقاعدة لعمل الحضارة: "يقول بارون ليبيش إن الحضارة هي **اقتصاد** [:التحكم الحكيم في- م] **الطاقة**، وطاقتنا هي الفحم. إن هذا الاقتصاد نفسه في استعمال الفحم هو الذي يجعل صناعتنا ما هي عليه. وبقدر ما نجعلها كافية وموفِّرة economical، بقدر ما ستنتعش صناعتنا وتنمو أعمالنا الحضارية"(٣٤).

الحسابات في عصر الفحم

تعكس كتابات القرن التاسع عشر عن الاقتصاد السياسي عالم مناجم الفحم والآلات البخارية. لكن المناجم والآلات قدمت ما هو أكثر من موضوع للتفكير. فقد ساعدت في تشكيل عالم من الحسابات والدوران والسيطرة، أصبحت تعاليم الاقتصاد السياسي جزءا منه. تقدِّم قاعدة الذهب مثلا جيدا على ذلك. مع نمو إمبراطورية بريطانيا عبر البحار، ومعها الدين القومي الذي موَّل الحروب الاستعمارية، احتاج البلد إلى نظام للعملة يمكن أن تتزايد كميته بشكل هائل ويرتحل لمسافات كبيرة، ويستبقي قيمته مع ذلك. كان الحل هو إدخال النقود الرمزية: عملات مصبوبة لا تكمن قيمتها في المعدن نفسه، الذي تقل قيمته الفعلية قليلا عن القيمة التي تمثلها العملة، لكن في تخزين الذهب الذي تحتفظ به الحكومة

التي تصدر العملة. كان يجب أن تكون العملة أكثر تكلفة لمنع تزويرها، وفي نفس الوقت تكون منخفضة التكلفة بالقدر اللازم لصناعة كميات كبيرة منها. أمكن حل هذه المشكلة بفعل تطور آلات طرق وصك المعادن المدارة بالبخار والمعتمدة على طاقة الفحم. في عملية إعادة صك العملة الكبرى في ١٨١٦- ١٨١٧، التي دشنت استعمال عملات فضية كنقود رمزية، أنتجت آلات الصك الثمانية في دار السك الملكية Royal Mint في لندن ما يصل إلى ٢٥٠ ألف عملة يوميا[٣٥]. أتاحت عملية الصك بقوة البخار لبريطانيا أن تطبق بالتدريج قاعدة الذهب (لم تتبعها بقية أوربا إلا بعد ١٨٧٠)، الأمر الذي ساهم في الدور المهيمن للتمويل البريطاني في التجارة العالمية، كما ساهم في تطور أشكال جديدة للمعرفة عن قضايا النقود والثروة. أنتج صك وتدوير العملة على نطاق كبير مشكلات جديدة، تشمل عدم الدقة في صك العملات أو فقدانها لوزنها أثناء الاستعمال. كانت هذه المشكلات موضوع تحقيقات عديدة، شملت اللجنة المَلَكية عام ١٨٤٩، ودراسة إحصائية مبتكرة لجيفونز، الذي نظّم مسحا لعمر ووزن العملات، نفذته البيوت البنكية التي حَسَب من خلالها متوسط معدّل تآكل العملات"[٣٦]. بعبارة أخرى، خلق نظام سك العملة الصناعي المعتمد على طاقة الفحم أشكالا من الدوران والتخزين والحساب والتحقيق، هي جانب من تلك التطورات التي أمكن بفضلها نشوء علم اقتصاد سياسي إمبريقي.

وهناك أشكال أخرى من الآلات العاملة بطاقة البخار وضعت أشكالا أخرى من الدوران والحساب والسيطرة. شارك فريدريك ليست لفترة قصيرة أثناء إقامته في أمريكا في عشرينيات القرن التاسع عشر في في تعدين الفحم في بنسلفانيا، وفي مشروع لبناء خط سكك حديدية يحمل الفحم لمستهلكيه. حين عاد إلى ألمانيا، تولى ريادة استعمال منسع لخطوط السكك الحديدية، لا كمجرد خط يربط بين نقطتين، لكن كشبكة للتجارة والاتصال تستطيع أن تهندس فضاءً عاما للتبادل. كتب في ١٨٣٦: "سوف تجبر الحاجة إلى الصناعة والاتصال نظم السكك الحديدية للأمم القارية [:في قارة أوربا، مقابل الجزر البريطانية] الأكبر على تكوين شكل شبيه بالشبكة، تتركز في النقاط الرئيسية في الداخل وتشع من المركز إلى الحدود"[٣٧].

خلق إنتاج الفحم نفسه فضاءً جديدا للحساب والجدل. كتب جيفونز دراسته عن معدل نضوب إمدادات الفحم لجذب الانتباه الشعبي لاستعمال المناهج الإحصائية، بإظهار كيف يمكن تطبيق أدوات تحليل جداول المعلومات الإحصائية التي ساهم في تطويرها على قضايا اليوم(٣٨). لقد أراد أن يبيِّن أن الإحصاء يمكن أن يُستعمل لقياس قانون طبيعي، قانون النمو الاجتماعي، فأخذ تقديرات للإمدادات الباقية من الفحم في بريطانيا، الصادرة عن الجيولوجي إدوارد هَل Edward Hull، وإحصائيات من مكتب تسجيل التعدين، ليضع تقديرا للمعدل السنوي لزيادة استهلاك الفحم البريطاني. كان هَل قد قدَّر أن بريطانيا لديها، وفقا لمعدل الاستهلاك آنذاك، وحجمه ٧٢ مليون طن سنويا، فحمٌ قابل للتعدين يكفيها لأكثر من ألف سنة. وبرغم أنه أقر بأن الاستهلاك قد تضاعف أثناء العشرين سنة السابقة، وأنه لو استمر في الزيادة بنفس المعدل ستنضب الإمدادات في ١٧٢ سنة فحسب، فإنه قال إن الإمدادات من أمريكا ومن "الاقتصاد الأكبر" "للحصول على المعدن واستهلاكه" سيُزيد عمر إمداد بريطانيا، كما يجب ألا نفترض "أن أي جزء من عالم الخالِق قد تم تنظيمه وفقا لخطة قصيرة النظر كهذا، وأنه سيصبح فوضى لأن بعض العناصر الضرورية لاقتصاده قد انهارت"(٣٩).

عقد جيفونز العزم على تبديد هذه "الأوهام المريحة" عند الجيولوجيين. فقال إن المهم في فهم وقياس التقدم ليس الكمية المطلقة التي يزيد بها إنتاج بضاعة، فهذا أمر لا يدل على أي شيء، بل معدّل الزيادة – أي الزيادة منسوبة إلى الزيادة في فترة سابقة. إذا كانت كمية الفحم التي يُنتجها بلد ما قد زادت في عام واحد بمليون طن، لكن هذه الزيادة أصغر من الزيادة في السنة السابقة، يكون معدل الزيادة قد تناقص برغم زيادة الإنتاج الكلي. وأوضح أنه "في الأمور الإحصائية" يجب أن يتعود المرء على معاملة كل الكميات "بالنسبة لبعضها البعض". إن معدل النمو لا يشير إلى زيادة سنوية ثابتة في الاستهلاك، بل إلى عملية هندسية للنمو، فيها تكون كمية الزيادة في كل سنة أكبر من السنة السابقة. وقد بيَّن جيفونز (أثناء وصفه للخبرة الاجتماعية الجديدة التي خلقتها طاقة الفحم والبخار، الخبرة التي نسميها الآن "النمو الأُسي" [:الرقم مرفوعا لأس، أي متضاعفا ومتزايد الزيادة–م] الذي يتم الوصول فيه لقيم لا متناهية في وقت متناه)، مدى سرعة نضوب مخزونات هائلة

من الفحم. وبتطبيق طريقته على بيانات الاستهلاك في مكتب تسجيل التعدين، توصّل بحساب لوجارتمي إلى نسبة ٣,٥% كمعدل نمو سنوي. وفقا لهذا المعدل، لن تبقى إمدادات الفحم التي حددها هَل لألف سنة، لكن فقط لمائة سنة[٤٠].

ثم بيَّن جيفونز أن المشكلات ستظهر أسرع بكثير من ذلك، ربما خلال عشرين أو ثلاثين عاما. فمن الخطأ الظن بأنه "في يوم ما سنجد مخازن فحمنا قد أصبحت فارغة إلى القاع ونظيفة مثل فراغ قبو لتخزين الفحم"، أو أن مدافئ البلاد وأفرانها ستخمد فجأة، ليبقى البرد والظلام ليحكم بلدا فقد سكانه". فقبل ذلك بوقت طويل سيتسبب ارتفاع تكلفة تعدين الفحم بسبب تزايد صعوبة اكتشافه في "[الوصول إلى] ذروة نمونا" و"نهاية الظرف التقدمي الحاضر للمملكة".

وقد استنتج من هذه الحسابات نتيجة مباشرة وعملية. في العقود القليلة الباقية، حين ستواصل عوائد البلاد توسعها وتواصل الثروة تراكمها، يجب بذل جهد "لتحسين شخصية الشعب". وأشار تحديدا إلى الحقيقة التي لا يمكن إنكارها، أن "مجمل بنية ثروتنا" مبنية على "قاعدة من الجهل والفقر الشديد والشر"، مطالبا بالحدّ من تشغيل الأطفال في المصانع وبنظام شامل للتعليم لاقتلاع "الجهل والتبديد والسُكر الكريه عند طبقاتنا العاملة الدنيا". وبدلا من إنفاق الثروة المادية الجارية على "رفاهية وتباهٍ وفساد متزايدين"، يجب أن تنفقها البلاد على خلق "زيادة كفاءة العمل في الجيل التالي". واختتم محذرا من "أننا الآن في فترة الصباح الكامل لرخائنا القومي، ونقترب من الليل. لكننا لم نكد مع ذلك نبدأ في سداد الديون الأخلاقية والاجتماعية لملايين من سكان أريافنا، التي يجب أن ندفعها قبل حلول الليل"[٤١].

تظهر ثلاثة أفكار رئيسية من كتابة جيفونز عن الفحم، سنتابعها بعده لنفهم ما هو الاختلاف في صناعة الاقتصاد في ظل الهيمنة التالية للبترول. أولا، إن إمداد طاقة الكربون، مثله مثل الدوران الصناعي للعملة وتطور خطوط السكك الحديدية، شكّل حركة مركزة من المواد، دشّن عملية لكتابة تقارير عنه وقياسه وتتبعه عبر الزمن وجمع هذه المعلومات في جداول. ومع ظهور المشكلات والنزاعات، تزايدت طرق التفتيش وجمع المعلومات. فمثلا، أدى قانون تفتيش المناجم لعام ١٨٥٠ إلى تعيين مفتشين لمناجم الفحم، بدءوا في ١٨٥٤ في وضع نظام لسجلات

التعدين، الأمر الذي وفَّر الإحصائيات التي أقام عليها جيفونز كتابه. ثانيا، أتاحت هذه الإحصائيات القياس الحسابي للتقدم ومعدلات النمو ونضوب الموارد. وأصبحت قضايا الحدود المادية وإجهاد الطبيعة والانهيار المستقبلي تحظي باهتمام متزايد. ثالثا، مع الانشغال بعواقب الحياة الصناعية والمدينية الحديثة، تطور انشغال مواز بقياس وتحسين الظروف الأخلاقية للفقراء وعلاقتها بكفاءة العمل.

اتخذ تطور الإحصائيات الاجتماعية على خُطى جيفونز طريقين مختلفين. أحدهما البحث في قياس الفقر وشروط معيشة الفقراء وحوادث المصانع. بنهاية القرن التاسع عشر، كانت كل الدول الصناعية تقريبا لديها مكاتب لإحصائيات العمل، أقيمت استجابةً للأزمات الاقتصادية في ١٨٧٣- ١٨٩٥ وللقوة السياسية المتزايدة للمنظمات العمالية. وشكلت المعلومات التي جمعتها عن حياة الطبقات العاملة معايير الرفاهية الاجتماعية، مثل معاشات التقاعد وأشكال مختلفة من التأمين الصناعي والصحي، وساعدت في تطبيق البرامج الجديدة. وقادت حملة فترة الحرب لتعميم هذه التدابير، كما رأينا في الفصل الثالث، إلى إقامة مكتب العمل الدولي، كجزء من معاهدة فرساي عند نهاية الحرب العالمية الأولى.

أما المسار الثاني فهو بحوث تطور العرق وعلم تحسين النسل eugenics [بإتاحة التكاثر "للأفضل" فقط، وفقا لمعايير عنصرية- م]. في ١٨٦٥، ظهر للمرة الأولى عمل فرانسيس جالتون Francis Galton عن التحليل الإحصائي للوراثة، المستلهَم من نظرية التطور لقريبه تشارلز دارون، لكنه لم يحصل على اهتمام أوسع إلا في تسعينيات القرن التاسع عشر. وقرب نهاية القرن انزعجت الطبقات الحاكمة في أوربا وأمريكا من الأدلة على ما اعتُبر تدهور النوعية العرقية، الذي تكشَّف في إنجلترا مع تبيُّن صعوبة تجنيد جنود أصحاء جسديا لحرب جنوب أفريقيا، وفي أماكن أخرى بسبب الخوف من أن يؤدِّي تناسل الفقراء والأقل قوة جسديا يتناسلون بشكل أسرع من الجزء القوي عرقيا من السكان إلى خطر "انتحار عرقي"[٤٢]. اقترح جالتون وأتباعه التحكم في التناسل لتحسين النوعية العرقية والحد من آثار توسيع حقوق الاقتراع. حذَّر جالتون من أن الناس "ليست لهم قيمة متساوية كوحدات اجتماعية، [ولا] هم مؤهلين بالتساوي للاقتراع وما إلى ذلك"[٤٣]. ولتحقيق تقدم في دراسة وتحسين النوعية العرقية، طور جالتون مناهج إحصائية

جديدة. والحقيقة أن الإحصاء الرياضي الحديث، بمناهج تحليل معامل الارتباط والارتداد والخطأ قد تطور بغرض خدمة حركة تحسين النسل[٤٤]. وقد واصل كارل بيرسون Karl Pearson عمل أستاذه، فسعى لتعميم الإحصاء الرياضي، وكان ذلك ناجحا بصفة خاصة في التأثير على الاقتصاد في أوائل القرن العشرين. فسرعان ما قام إيرفنج فيشر Irving Fisher وآخرون "بتحسين منهج معامل الارتباط لاستعماله في اختبار النظرية الكَمية في النقود"[٤٥]. قام خبراء النقود بتبسيط نظريتهم لتلائم الإمبريقية الفائقة لمعامل الارتباط الإحصائي، بالبحث عن مؤشر وحيد يمكن أن يكشف دور إمداد النقود في تحديد الدورات الاقتصادية. وبحلول عشرينيات القرن العشرين كان الاقتصاديون الأمريكيون، فيما قال جاكوب فينر Jacob Viner "يقيمون بكل قوة وبعدم التمييز معاملات ارتباط، بمعامل ارتباط عكسي بين الحماسة والتعقل". و"كما هو متوقع، ربما، كانت النتائج في عالم ملئ بمعاملات ارتباط حمقاء، خيالية بشكل مضحك"[٤٦].

الموارد الطبيعية والحماسة العنصرية

في العقود الأولى من القرن العشرين تطورت معركة بين الاقتصاديين، خصوصا في الولايات المتحدة، شكَّلت مستقبل المعرفة الاقتصادية وعلاقتها بالطبيعة والعالم المادي. وقُدِّر للمعركة أن تكون لها تأثيرات مهمة على طريقة دخول أسئلة الموارد الطبيعية في الجدل الديمقراطي. أحد الجانبين أراد أن يبدأ الاقتصاد من الموارد الطبيعية وتدفقات الطاقة، والثاني أراد أن ينظِّم هذا العلم حول دراسة الأسعار وتدفقات النقود. كسبت المجموعة الثانية المعركة، وجعلت من قياس النقود والأسعار موضوعا جديدا، هو "الاقتصاد".

كان عديد من الاقتصاديين، في مهنة الاقتصاديين الأكاديميين البازغة، مهتمين بقياس نضوب الأرض. انشغل اقتصاديون رواد مثل ريتشارد ت. إلي Richard T. Ely، الذي أنشأ جمعية الاقتصاد الأمريكية، وتلميذه ثورستين فبلن Thorstein Veblen، الذي التقينا بنظريته عن الرأسمالية كنظام "للنهب" في الفصل الأول، بأسئلة عن الموارد الطبيعية ونضوبها بسبب الاستهلاك الزائد أو "الملفت للنظر"، وبالإسراف والحفاظ على "الطاقة". ما كان يجب على الاقتصاد أن يكون،

وفقا لرأيهم، دراسة لقوانين الأسواق، لكن للتدفقات المادية والموارد[٤٧]. لقد خسر هذان الرجلان معركة تشكيل هذا العلم الذي ساعدا في إيجاده أمام قوى منافسة من مُنَظِّري السعر، بقيادة رجال من أمثال إرفنج فيشر. أصبح الاقتصاد بدلا من ذلك علما للنقود؛ وموضوعه ليس القوى وموارد الطبيعة المادية والعمل البشري، بل أصبح فضاءً جديدا فُتح بين الطبيعة من ناحية والمجتمع البشري والثقافة من الناحية الأخرى، فضاء ليس-طبيعيا-تماما وليس-اجتماعيا-تماما، أصبح يُسمَّى "الاقتصاد".

لقد أتاحت أدوات وترتيبات جديدة كثيرة في النصف الأول من القرن العشرين، إمكانية تطوير أشكال حساب وممارسات التمثيل التي مَكَّنت الناس من الكلام عن دوران النقود وإدارته، الذي مثَّل "الاقتصاد القومي". بدلا من وصف كامل العمل الذي أُنفق في تشييده، يمكن أن نلقي الضوء على بعض الطرق المبتذلة (العادية mundane) والمترابطة التي أتت به إلى الوجود، بدراسة مثال إرفنج فيشر - الرجل الذي أسماه قاموس بالجراف الاقتصادي الجديد New Palgrave Dictionary of Economics في ١٩٨٧ "أعظم اقتصادي أنتجته أمريكا"[٤٨].

يُذكر فيشر، وهو تلميذ لكتابات وليم جيفونز، بوصفه الرجل الذي بنى أول نموذج للاقتصاد صالح للعمل. تكوَّن النموذج من صهريج ماء مليء بالأوعية والأنابيب والصمامات والروافع والسدادات. فقد استعمل هذا الجهاز المائي-الميكانيكي في محاضراته في جامعة ييل كجهاز تجريبي لاستكشاف كيفية تأثير صدمة في الطلب أو العرض في واحد من عشرة سلع مختلفة على المستوى الكلي للماء، أي الأسعار، في نظام توازن عام. وهناك مثل أكثر عملية لعمل صناعة الاقتصاد هو ابتكار فيشر "للمؤشر المرئي"، وهو أداة لإدارة معلومات على كروت صغيرة تُعرف الآن بكروت الرولودكس Rolodex، سُجِّل اختراعها باسمه في ١٩١٣. وقد أقام شركة في منزله في نيوهافن، هي مؤسسة رقم الفهرس، حيث كان مساعدوه الذين يعملون في البدروم يستعملون هذه الأداة الجديدة، جنبا إلى جنب مع صيغ الفهرس التي ابتكرها فيشر لحساب المؤشرات الأولى لأسعار السلع والقوة الشرائية للدولار. كانت النيويورك تايمز وغيرها من الصحف تنشر مؤشرات أسعاره كل أسبوع، ومعها تعليق لفيشر، بما أتاح لسبعة ملايين قارئ أن يتابعوا ويشاركوا في تحركات الأسعار التي سوف تسمى الاقتصاد.

كانت هناك آليات أخرى كثيرة لحذف الطبيعة والموارد المادية من دراسة الاقتصادي وتحويله إلى علم للأسعار - ليست في بساطة الرولودكس ولا محل إجماع مثله. مثلا أصبح فيشر بطل تحسين النسل. كان مُعلمه في يال هو وليم جراهام سمنر William Graham Sumner، وهو اجتماعي دارويني أمريكي رائد. في ١٩٠٦، ساهم فيشر في إقامة جمعية تحسين العِرق، وفي ١٩٢٢ أنشأ جمعية تحسين السلالة الأمريكية وأصبح أول رئيس لها. كان التحسين العرقي جزءا منطقيا من نظريته الاقتصادية. فالعمل البشري شكلٌ للثروة أو رأس المال. فهو مورِد، مثله مثل رأس المال غير البشري، يمكن تحسينه أو تركه للتدهور. ويعتمد تقدم المجتمع على قرارات يأخذها الأفراد بشأن الاستهلاك في الحاضر أو الاستثمار من أجل المستقبل. هذه القرارات تتأثر بسيطرة الفرد على ذاته وتوقع العمر والتدبير ودرجة بُعد النظر - وهي أشياء تفتقر إليها العروق الأدنى والأعضاء المنحطين في العروق المتفوقة(٤٩).

حين عُين فيشر في لجنة الرئيس روزفلت للحفاظ على الموارد الوطنية الطبيعية، التي أقيمت في ١٩٠٨ لتواجه القلق المتزايد بشأن نضوب الموارد الطبيعية، أصدر تقريرا يقول إن أهم وسيلة للحفاظ على الطبيعة ليست تنظيم الحكومة لاستغلالها لكن اتخاذها لإجراءات لمنع "التراجع العرقي"، لأن "أحد الأعراض الأولى للتراجع العرقي هو اعتلال بعد النظر"، و"كلما كان العرق أكثر قوة وأطول عمرا، كلما تحسنت قدرته على استعمال موارده الطبيعية". يجب على الاقتصاد أن ينسحب من دراسة قدرات وموارد الطبيعة ويعكف بدلا من ذلك على قدرات وموارد ما هو بشري. طالب فيشر بإقامة إدارة فيدرالية للصحة باعتبارها أفضل أداة للتحسين العرقي، لكن الاقتصاد أيضا يمكن أن يعمل على تعزيز القدرات البشرية. فيمكنه أن يوسّع قوى بُعد النظر الفردية بتوفير امتدادات صناعية للجسم مثل الرولودكس ومؤشر أسعار السلع في الصحف، ولاحقا بتطوير مجمل آلة الحساب المسماة الاقتصاد"(٥٠).

في دراسة الاقتصاد، أسهل مكان لمتابعة ظهور فكرة القائلة بأن الاقتصاد يوجد كبنية عامة للعلاقات الاقتصادية هو كتاب جون ماينارد كينز: النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود، الصادر في ١٩٣٦. فبرغم أنه يميل إلى استعمال

تعبيرات مثل "المجتمع الاقتصادي"، أو "النظام الاقتصادي ككل"، في السياقات التي نقول فيها الآن ببساطة "الاقتصاد"، يُعتبر كتاب "النظرية العامة" تقليديا علامة نشأة ما سيُسَمَّى لاحقا "الاقتصاد الكلِّي"(٥١).

تَشَكَّل الاقتصاد كموضوع جديد في سياق تطورات أوسع. طوَّر جان تينبرجن Jan Tinbergen، أحد روَّاد القياس الحسابي "للاقتصاد"، أول نموذج للقياس الاقتصادي كاستجابة لطلب الحكومة الهولندية بشأن سياسة لمكافحة الكساد(٥٢). كذلك كانت النظرية الكينزية استجابة لخبرة البطالة والكساد واسعي النطاق وظور البرامج الاقتصادية العامة، الفاشية والسوفييتية والنيوديلية New Deal وغيرها، التي لم تتناول فقط السلوك البشري الشخصي، لكن تفاعل عوامل كُتلية وبنيوية مثل البطالة والاستثمار وإمداد النقود. ولا يقل أهمية ظهور برامج الرفاهة والتنمية بعد الحرب العالمية الثانية في المستعمرات الأوربية، استجابة للمخاطر المتزايدة التي تعرض لها الحكم الاستعماري (كانت أول وظيفة شغلها كينز في إدارة العوائد والإحصائيات والتجارة في مكتب الهند [البريطاني]).

لم تكن هذه الأحداث الأوسع مجرد سياق لظهور تصوُّر جديد عن الاقتصاد. فبينما ظهرت إمكانية صُنع الاقتصاد في منتصف القرن العشرين من واقع هذه الأحداث، كان علم الاقتصاد نفسه داخلا في عملية إعادة تشكيل العوالم الاجتماعية والتقنية التي أدت إلى بزوغ الاقتصاد، كما رأينا في عمل فيشر. نستطيع أن نذكر جانبين أكبر مما سبق ذكره في إعادة التشكيل هذه: أشكال جديدة لدوران النقود، وضعف الإمبراطوريات الأوربية وأشكال أخرى من السيطرة الإمبراطورية، المصحوب بخلق "اقتصاديات قومية".

شهدت فترة ما بين الحربين تغيرات مهمة في أشكال دوران النقود في بلدان مثل بريطانيا والولايات المتحدة. كان التغير الأشد درامية هو زيادة استعمال النقود - خصوصا النقود الورقية - في التعاملات اليومية. قبل الحرب العالمية الأولى كان كينز قد علق علي ندرة استعمال الناس في بريطانيا للنقود الرمزية، المعدنية أو الورقية، في التعاملات المالية. ولم يجد هو نفسه سوى غرضين كان يستخدم فيهما النقود - شراء تذاكر القطار ودفع أجور خدم منزله(٥٣). كانت معظم التعاملات اليومية تجري تسويتها بإدارة حساب بنكي أو كتابة شيك. في الولايات

المتحدة تم إدخال البنكنوت الفيدرالي بقانون العملة الوطني في ١٨٦٣، لكن إمدادات البنكنوت كانت محدودة. فقد ظل استعمالها مكروها شعبيا وكانت تنافس نطاقا واسعا من أوراق بنكنوت وصكوك محلية(٥٤). هنا أيضا كانت حسابات البنوك المحلية والشيكات الشخصية وسائل إنهاء المعاملات الأكثر شيوعا بما لا يقاس. بدأ الوضع يتغير أثناء الحرب، مع زيادة سريعة في طبع النقود وإضعاف قاعدة الذهب في معظم البلدان ثم التخلي عنها لاحقا. وأدى إنشاء الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ١٩١٣، وإصلاحات مماثلة في بلدان أخرى، إلى تنميط البنكنوت وإلى سرعة وانتشار استعمال النقود الورقية.

يوضح هذا التحول في استعمال ودوران النقود أن المعرفة الاقتصادية ساهمت في تشكيل موضوعها الجديد. فأولا، طوَّر الاقتصاديون نظريات جديدة عن النقود، دخلوا بها معارك سياسية بشأن قضايا إصلاح العملة وقاعدة الذهب وسيطرة الحكومة على أسعار العملات وإمداد النقود. كان أول عمل منشور لكينز، بعنوان "العملة والمالية في الهند" (١٩١٣)، مساهمة عملية في هذه السياسة، وتلاه نشر "مقال عن النقود" (١٩٣٠). وفي الولايات المتحدة شكَّل الصراع بين نظرية إرفنج فيشر الكمِّية عن النقود ومبدأ "الفواتير الواقعية" لـــ ج. لورنس لوجلين J. Laurence Laughlin وتلاميذه إنشاء نظام الاحتياطي الفيدرالي(٥٥). لقد انغرست تصورات وتقنيات الحساب التي قدَّمها الاقتصاديون في المؤسسات المالية الجديدة. بعبارة أخرى، طور الاقتصاديون أدوات عملية لقياس وإدارة قيمة النقود، أصبحت جزءا من آلة دوران النقود اليومية المستحدثة التي سرعان ما سيتم التعرُّف عليها بوصفها "الاقتصاد".

كانت الخطوة التالية هي البدء في رؤية آلية دوران النقود الجديدة هذه كنظام قائم بذاته، لا كمجرد "سوق" إضافي. بعد نشر "مقال عن النقود" (١٩٣٠) أحدَث كينز قطيعة حاسمة مع أفكار سابقيه في كامبردج، مارشال Marshall وبيجو Pigou، وكذلك مع أعمال فيشر Fisher وفريش Frisch. فقال إن من سبقوه من المنظرين قد عاملوا النقود كمجرد دالّ محايد للقيمة، وبالتالي لم يروا فارقا جوهريا بين نظام التبادل باستعمال النقود ونظام المقايضة. وقد ناقش في المسودات الأولى لكتاب "النظرية العامة"، التي تعود إلى عام ١٩٣٢– ١٩٣٣، وفي شذرات من نقاط

محاضراته في كامبردج في نفس الفترة، الفوارق بين "نظام اقتصاد واقعي" أو "طبيعي" في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية و"اقتصاد النقود" في عالمنا الواقعي الحاضر(٥٦). وتقدّم النقاط أول استعمال لمفهوم "الاقتصاد" بمعناه المعاصر.

كان الاختراق الذي حققه كينز هو إدراك الكُلية الجديدة لا ككتلة من الأسواق الخاصة بالسلع المختلفة، لكن كدوران للنقود: الاقتصاد هو مجموع اللحظات التي تنتقل فيها النقود بين الأيدي.

الاقتصاد القومي

كانت الخطوة التالية في صنع هذا الاقتصاد هي بناء آليات لقياس كل لحظات إنفاق وتلقي النقود في فضاء جغرافي ما – أي حسابات الدخل القومي. كانت محاولات حساب الثروة القومية أو "الربحية الوطنية" قبل مرحلة ما بين الحربين قد واجهت سلسلة عوائق لا تُقهر. هناك مشكلة حساب السلع "نفسها"، أو النقود، مرتين. فمثلا البضائع المباعة جملة يمكن أن تُحسب ثانية، كما تصوروا، حين تباع بالتجزئة. والدخل الذي يجنيه المهني كمرتب يجب ألا يُحسب مرة ثانية في الثروة القومية حين يُدفع كأجر للخدم. وكما أشار ألفرد مارشال، كان ثمة مشكلة في حساب كل الفاقد الذي يحدث في إنتاج الثروة، ليس فقط ببلي الأدوات والآلات، لكن أيضا باستنزاف موارد البلاد الطبيعية(٥٧).

بعد الحرب العالمية الأولى، اضطلعت لجنة داوز Dawes بتقدير قدرة ألمانيا الاقتصادية على دفع التعويضات، فوجدت النقص، ليس فقط في بيانات موثوقة تتصل بالدخل القومي، لكن أيضا في تصور قابل للتنفيذ بشأن ما يحاولون حسابه. في كل من ألمانيا والولايات المتحدة بُذل جهد مكثف بين الحربين لعلاج المشكلة(٥٨)، واستغرق حلها عقدين. لم يكن الحل هو عد الأشياء بشكل أدق، بل إعادة تصوُر الموضوع الذي يجري حسابه. لم يعد الهدف حساب ثروة الأمة أو ربحيتها، بل "دخلها الوطني" الإجمالي – أي مجموع لحظات تبادل النقود بين الأيدي. فكل لحظة منها تمثل دخلا للمتلقي، سواء كان النشاط منتِجا أو غير منتِج، وبصرف النظر عن الفاقد الحاصل. هنا أيضا لعب عمل كينز دورا حاسما، فتعاوَنَ هو وتلاميذه تعاونا وثيقا مع وزارة الخزانة في لندن لتصميم مناهج لحساب الدخل القومي.

في الولايات المتحدة نظم سيمون كوزنتز Simon Kuznets في المكتب القومي للبحوث الاقتصادية المناهج الجديدة. في ١٩٤٢، بدأت وزارة التجارة الأمريكية في نشر بيانات اقتصادية قومية، وأدخل الرئيس روزفلت في حديثه عن الميزانية في ١٩٤٤ فكرة "الناتج القومي الإجمالي"(٥٩). حذّر كوزنتز من أن "الإجمالي القومي يُيسِّر نسبة دلالة مستقلة إلى هذه الكلية الغامضة المسماة الاقتصاد القومي"(٦٠). لم يُجْدِ التحذير. أتاح التطوير اللاحق لحساب الناتج القومي الإجمالي لكل اقتصاد تمثيل حجم وتركيب ونمو هذه الكلية الجديدة. لقد وفر صُنع الاقتصاد لغة سياسية يومية جديدة تستطيع بموجبها كل دولة قومية أن تتكلم عن نفسها وتتصور وجودها كشيء طبيعي، له حدود مكانية وموضوع للإدارة السياسية.

كان الاقتصاد القومي البازغ معتمدا على "قومنة" القوة السياسية والإدارية – أي ظهور ممارسات حكومية تقنية– عملية واسعة النطاق مبنية على الآلة الحكومية للحكومات الوطنية التي توسعت بشدة بعد الثلاثينيات. كذلك ساهم هذا الاقتصاد القومي في صنع هذه الآلات الحكومية المُقَوْمَنَة، التي تفوّق فيها الاقتصاد على القانون كلغة تقنية للقوة الإدارية(٦١).

كان مجال السلوك الاقتصادي عند الاقتصاديين التقليديين قبل الكينزيين هو السوق المفرد. كان هذا هو التجريد الذي يجري وفقا له تحليل العلاقات بين التكاليف والمنافع والأسعار. حين أحل كتاب كينز "النظرية العامة" "النظام الاقتصادي ككل" محل هذا التجريد، الذي لم يكن له تعريف جغرافي أو سياسي، أصبح النظام الجديد مُعرَّفا بمجموعة من الحدود الجيوبوليتيكية. فجرى تمثيله من حيث هو سلسلة من الكُتَل (الإنتاج والتوظيف والاستثمار والاستهلاك) ومتوسطات تركيبية (معدل الفائدة، مستوى الأسعار، الأجر الحقيقي، وهكذا)، مدلولها هو الفضاء الجغرافي لدولة قومية. لم يجر تنظير التأطير "القومي" للاقتصاد، وإنما استُعمل كبناء بديهي يوفر الحدود التي يمكن قياس المتوسطات والتجميعات الجديدة داخلها(٦٢). وبالتالي كان تقسيم علم الاقتصاد لاحقا إلى قسمين منفصلين، هما الاقتصاد الكلي والجزئي، يغرس هذه الإحالة البديهية إلى الدولة القومية في بنية هذا العلم، وظل هناك بعيدا عن الانتباه. لقد وفر التفكير في الاقتصاد القومي،

باعتباره ببساطة "المستوى الكُلي"، بديلا لتحليل نظري لبنائه الجيوبوليتيكي. وبدلا من أن يدرُس الاقتصاد الأشكال المؤسسية للدولة، أعاد إنتاج هذا البناء المؤسسي داخل بنية العلم.

كان تشكيل الاقتصاد بمعايير الدولة القومية مرتبطا بإعادة تشكيل النظام الدولي. حطمت إذابة الإمبراطوريات الأوربية واليابانية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية تأطيرا أقدم للقوة السياسية من حيث الوضع في نظام إمبراطوري. هنا أيضا وفّر الاقتصاد شكلا جديدا لتنظيم المجال الجيوبوليتيكي. فقبل ذلك لم يكن ثمة معنى للكلام عن الاقتصاد البريطاني، مثلا، طالما استمر التفكير في عالم بريطانيا الاقتصادي باعتباره يشمل الهند ومستعمراتها الأخرى. وبصفة أعم، لم يكن من السهل تخيُّل عالم جرى تصويره باعتباره مكوَّنا، خارج أوربا، من سلسلة إمبراطوريات، أوربية وغيرها، ممتدة ولكن غير متصلة [جغرافيا]، باعتباره محتويا على عدد من الاقتصادات المنفصلة، كل منها متطابق مع فضاء جغرافي مغلق على نفسه ويتكون من كلية من العلاقات الاقتصادية داخل هذا الفضاء.

خلق انهيار الإمبراطوريات والهيمنة المتنامية للولايات المتحدة نظاما جديدا، تماسَك أولا عن طريق عصبة الأمم، ثم الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، جُعِل فيه العالم على شكل دول قومية منفصلة، تصنع فيه كل دولة حدود اقتصاد متمايز عن سواه. مرة أخرى، اعتَبر الاقتصاد الكلي الجديد هذه الموضوعات المتخيَّلة مدلوله بغير أن يفكِّر فيه نظريا: قيست التجارة الدولية بوصفها كُتَلا (واردات وصادرات للبضائع ورأس المال) ومتوسطات (معدل التجارة [النسبة بين أسعار الواردات والصادرات- م] ومعدل التبادل [بين العملات]) التي تم تعريفها كتعاملات بين اقتصادات قومية[٦٣]. ساعدت الخبرة الاقتصادية المُمَأسسة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات أخرى جديدة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد، من خلال طباعة الإحصائيات وتكاثُر برامج سياسية تحدِّد هذه الاقتصادات المنفصلة باعتبارها موضوعها.

كان تأطير الاقتصاد القومي الكينزي جزءا من برنامج للحد من عملية المنافسة في الأسواق وتقليلها، من خلال تحكُّم إداري متزايد في التمويل والتجارة والهجرة، وقبل كل شيء من خلال منع قيام سوق عالمي للعمل. وبذلك يمكن أن

نعتبر الاقتصاد القومي خليفة النظام الاستعماري – وهو نظام أسبق وأقدم بكثير للحدّ من قوى السوق بوسائل الاحتكار والتجارة الخاضعة للتحكم والسيطرة على العمل والقمع السياسي، كان قد بدأ في الانهيار في فترة ما بين الحربين. في ضوء ذلك، يجب أن نربط صنع "الاقتصاد" بتطور موازٍ كان يهدف أيضا إلى تأطير العلاقات السياسية- الاقتصادية لاستبعاد عملية منافسة السوق: تطوُّر الشركات الكبرى، بما فيها نوعها الأكبر والأقوى، شركة البترول متعددة القوميات.

رأى جوزِف شومبيتر Joseph Schumpeter أن الاقتصاديين لديهم مصداقية أكبر من علماء الطبيعة لأنهم يستعملون النماذج الحسابية لوصف العالم الذي يدرسونه(٦٤). هذا يرجع إلى أن العالَم الاقتصادي، على خلاف العالم الطبيعي، قد بُني فعليا من ظواهر عددية – الأسعار وقياس الكمية ومعدل الفائدة وما إلى ذلك. وقد اعتُبر ذلك حجة لمواصلة تطوير المناهج الكمية والشكلية في التحليل الاقتصادي. لا شك أن هذا التشابه والتجاذب بين مناهج الاقتصاد وتركيبة العالم الذي يدرسه نقطة قوة، لكنها قوة لها عواقب أخرى. فقد سهّل ذلك نسبيا دخول المعرفة الاقتصادية في صناعة موضوعات التحليل الاقتصادي اليومية(٦٥). وترتب على ذلك أنه لا يمكن أبدا إيجاد أي تقسيم بسيط بين النماذج والتمثيلات التي يطوِّرها الاقتصاديون الأكاديميون والعالم الذي تدَّعي هذه التمثيلات والنماذج تمثيله.

لقد خلقت هذه التحولات في القرن العشرين عالما سياسيا وماديا متشربا بكثافة بالخبرة والتقنيات الحسابية والآلة المفهومية لعلم الاقتصاد الحديث.

مال الوقود

نستطيع الآن أن نربُط عملية تجميع [آلة] "الاقتصاد" بالتحول من نظام الطاقة على أساس الفحم إلى نظام أساسه الغالب عليه هو البترول. اعتمد تصوُّر الاقتصاد على إمدادات وفيرة منخفضة التكلفة من الطاقة، جعلت علم الاقتصاد الكينزي بعد الحرب شكلا "للبترو-معرفة".

حدَّدت مَفْهَمَة [:صنع مفاهيم] الاقتصاد كعملية للتدوير النقدي السمة الرئيسية للموضوع الجديد: إنه يمكن أن يتسع بغير أن يكبر فيزيائيا. كانت طرق التفكير

القديمة في الثروة مبنية على عمليات فيزيائية عبَّرت عن حدود للنمو: توسُّع المدن والمصانع، زيادة مساحة الأراضي المستعمَرة، تراكم احتياطيات الذهب، نمو السكان وامتصاص المهاجرين، استغلال احتياطيات معدنية جديدة، زيادة حجم تجارة السلع. كانت هذه جميعا عمليات مكانية ومادية لها حدودها الفيزيائية. بحلول الثلاثينيات من القرن العشرين، بدا أن هذه الحدود [النهائية] تقترب: أخذ نمو السكان في الغرب يتراجع، وانتهى التوسع الاستعماري للولايات المتحدة والقوى الأوربية وأصبح مهددا بالتراجُع، واستُنفِذت مناجم الفحم، وواجهت الزراعة والصناعة تخمة فيض الإنتاج. لكن الاقتصاد المقاس بالجهاز الحاسب الجديد لحساب الدخل القومي ليس له حد واضح. لم يكن الدخل القومي، الذي سُمِّي لاحقا الناتج القومي الإجمالي، قياسا لتراكم الثروة، بل لسرعة وتكرار تداول الأيدي للنقود الورقية. وكان بإمكان ذلك أن ينمو بغير أية مشكلة تتعلق بحدود فيزيائية أو خاصة بمساحة الأرض.

ساهم البترول بعدة طرق في [ظهور] التصور الجديد للاقتصاد كموضوع يمكن أن ينمو بلا حدود. فأولا، تراجَع سعر البترول بانتظام. فبحساب التضخم، كان سعر برميل البترول في ١٩٧٠ ثلث سعره في ١٩٢٠[٦٦]. وبالتالي، برغم استهلاك كميات متزايدة من الطاقة، لم يبدُ أن تكلفتها تمثل حدا للنمو الاقتصادي. (واقع الأمر أن الاقتصاديين فسروا نمو موضوعهم الجديد بغير إحالة إلى استهلاك كميات لا تكف عن التزايد من الطاقة الفيزيائية، مكتفين بقياس مدخلات رأس المال والعمل. وقد ترك ذلك نموا "متبقيا" غير مفسَّر، حاولوا لمدة طويلة نسبته إلى عوامل تقع خارج نماذجهم الاقتصادية أسموها "التكنولوجيا"[٦٧]).

ثانيا، أمكن التعامل مع البترول باعتباره شيئا لا يمكن أن ينضب، بفعل وفرته النسبية وسهولة شحنه بحريا عبر المحيطات. لم يشمل حساب تكلفته نضوب الاحتياطيات. لم يكن نمو الاقتصاد، مقاسا من حيث "الناتج القومي الإجمالي"، بحاجة إلى حساب نفاذ مصادر الطاقة. لم تنتبه المساهمات الرائدة في الصياغة الأكاديمية للاقتصاد – "النظرية العامة" لكينز، و"القيمة ورأس المال" لهايكس Hicks، و"الأسس" لصمويلسن Samuelson، ونموذج أرو–دبرو Arrow-Debreu – بأي قدر لنفاذ الطاقة[٦٨]. وكان بمقدور اقتصاد النمو في الخمسينيات والستينيات

أن يتصور نموا طويل المدى باعتباره بلا قيود من حيث إتاحة الطاقة[٦٩]. فوق ذلك، لم يجر خَصم تكاليف التلوث والكوارث البيئية وتغيُّر المناخ وغيرها من العواقب السلبية لاستعمال أنواع الوقود الحفري من قياس الناتج القومي الإجمالي. ولما كان قياس الاقتصاد لا يميز بين التكاليف المفيدة والضارة، ظهر الإنفاق المتزايد المطلوب للتعامل مع التدمير الناتج عن استعمال الوقود الحفري كإضافة للنمو، لا كعقبة أمامه[٧٠]. لقد ساهمت إتاحة وإمداد البترول بكل هذه الطرق في تشكيل الاقتصاد ونموه باعتباره الموضوع الأول الجديد لسياسة منتصف القرن العشرين.

ساهمت وفرة طاقة الهيدروكربون في الأشكال الجديدة للحساب بطرق إضافية، منها طريقان لهما أهمية خاصة. أحدهما هو تصنيع الزراعة. كانت الأرض عند الاقتصاديين الأقدم تظهر كمصدر أوَّلي للثورة وكمورد محدود، لا يمكن أن يزيد بنفس معدل نمو السكان، وقابل للتدهور والنضوب. لقد بدا أن إدخال الأسمدة الصناعية بعد الحرب العالمية الأولى، المُصنَّعة من الغاز الطبيعي، والمبيدات الكيميائية للأعشاب والحشرات بعد الحرب العالمية الثانية، قد أزالت حدود النمو الطبيعية هذه. كانت المساهمات الأخرى هي صعود المواد المخلَّقة، المصنَّعة من الهيدروكربون [مثل البلاستيك بأنواعه- م]، التي بدت وكأنها ردا مباشرا على نفاذ الموارد. في ١٩٢٦، جمع اجتماع لمعهد السياسة في وليامزتاون Williamstown، بولاية ماساشوستس الأمريكية، مهندسي تعدين وجيولوجيين وكيميائيين للكلام مع علماء السياسة عن خطر نفاذ الموارد. حذَّر مهندسو التعدين من خطر استنزاف المعادن، لكن الكيميائيين لم يوافقوهم قائلين إن المواد المخلَّقة الجديدة التي جرى تطويرها أثناء الحرب العالمية الأولى تتيح خلق أية موارد تتعرض للنقص بوسائل صناعية. وفقا لتقرير عن الاجتماع، "قال مهندسو التعدين أنه حين تُستَنزَف المخزونات الحالية من المعادن، ستتعرض حضارتنا لخلل عميق". "من الناحية الأخرى، كان خبراء الكيمياء غارقين في تفاؤل مدهش". فمع اعترافهم بإمكانية حدوث نقص مؤقت، "تطلعوا واثقين إلى إحلال مواد أخرى تناسب الحاجات البشرية محل المواد المستنزفة بنفس القدر". امتد اختلاف الرأي إلى قضايا سياسية. حذَّر مهندسو التعدين من أن "التوزيع الطبيعي للموارد غير

متساوٍ بشكل بارز، بحيث توجد حالة تقرُب من الاحتكار في عديد من الموارد". والبترول هو المثال الأبرز. من الناحية الأخرى، شعر الكيميائيون أن "المواد المخلقة ستكسر، في حالات كثيرة، الاحتكارات القومية، وتستعيد وضعا تنافسيا بحق"[٧١].

*

إذا كان البترول قد لعب دورا رئيسيا في صناعة "الاقتصاد"، فإنه أيضا شَكَّل المشروع الذي سيتحداه، وسيوفر لاحقا طريقة منافسة لحكم السياسة الديمقراطية: "سوق" الليبرالية الجديدة. دشنت مجموعة من المثقفين الأوربيين بقيادة فريدريش هايك Friedrich Hayek الحركة النيوليبرالية في حلقة دراسية في باريس، نُظمت في أغسطس ١٩٣٨ لمناقشة عمل والتر ليبمان Walter Lippmann الناقد للنيوديل، كحركة ضد هذا الموضوع الجديد للتخطيط، أي الاقتصاد، وضد تخطيطه كطريقة لتركيز وتوزيع المعرفة الخبيرة. طرحت النيوليبرالية ترتيبا مختلفا للمعرفة والخبرة والتكنولوجيا السياسية – هو الجهاز السياسي الذي أسمته "السوق". لم يكن هذا هو سوق ديفيد ريكاردو أو وليم جيفونز، لكنه كان مصطلحا بدأ يكتسب معانيَ جديدة على أيدي الحركة النيوليبرالية الناشئة. كان الليبراليون في اقترابهم من تحذيرات ليبمان في كتابيه "الجمهور الشبحي" و"المجتمع الصالح"، عن مخاطر الرأي العام والحاجة إلى توسيع مساحات الاهتمام المتروكة لقرارات الخبراء، يستلهمون هايك والمتعاونين معه كمشروع بديل لإلحاق الهزيمة باليسار والديمقراطية الشعبوية.

تأجل تطور النيوليبرالية بفعل الحرب وبرامج إعادة البناء بعدها. فبدأ تحديها السياسي للجهاز الكينزي تدريجيا، بشكل متواضع، بعد عقد، مع إقامة معمل أفكار think tank في لندن في ١٩٥٥، باسم "معهد الشئون الاقتصادية". وكان تدشينه مدفوعا بأول أزمة بعد الحرب في نظام عملة- البترول: توفرت نقطة الضعف التي بدأت منها الحركة النيوليبرالية للمرة الأولى في بناء بديل للاقتصاد بفعل محاولة بريطانيا للإبقاء على منطقة الإسترليني كآلية لتنظيم النقود، برغم فقدان سيطرتها على قلب هذه الآلية، وهو حقول بترول الشركة الأنجلو- إيرانية في إيران، والتدابير اليائسة التي جرَّبتها لندن للاحتفاظ بقيمة الجنيه برغم فقدان آبار البترول التي تم تصنيع قيمة الإسترليني من خلالها.

في الولايات المتحدة، أيضا، كانت أصول الحركة النيوليبرالية مرتبطة بالصراعات حول قضايا البترول بعد الحرب وتنظيم المضاربة المالية الدولية. أوقف مجلس الحرب لصناعة البترول Petroleum Industry War Council، الذي كان يرأس لجنته للسياسة الخارجية ألبرت ماتي Albert Mattei، رئيس شركة بترول هونولولو، خطط وزارة الخارجية بشأن سياسة البترول الأمريكية التي تقررت في ١٩٤٥. حذَّر ماتي المسئولين الذين كانوا يحاولون إقامة هيئة دولية للسيطرة على تطور البترول بعد الحرب قائلا: "إننا سنطرح عليكم اقتراحات بناءة، فإذا لم تقبلوا اقتراحاتنا البناءة، سندمر لعبتكم هذه"[٧٢]. وقد واصل جهوده، بالمشاركة في وأد اتفاق البترول الأنجلو-أمريكي. كان ماتي، بوصفه جمهوريا نافذا في شمالي كاليفورنيا، عضوا مؤسِّسا في ١٩٤٦ في مجلس إدارة مؤسسة التعل[illegible] الاقتصادي – الملهِم الأصلي لمعهد الشئون الاقتصادية الذي أقامه هايك في [illegible]. [illegible] أول إصدارات المؤسسة كتاب هنري هازليت Henry Hazlitt "هل سينقذ الدولار العالم؟". وهو هجوم على خطة مارشال وأشكال تخطيط الدولة في أوربا التي أقيمت على أساسها، وعلى الأفكار عن الدولار وعملات أخرى عززتها الخطة. طالب هازليت الولايات المتحدة أن تسير على قاعدة الذهب الحقيقية، لا الشكلية فحسب، وأن تدعو الآخرين إلى اتِّباعها في ذلك[٧٣].

ساهمت آبار وأنابيب البترول في الشرق الأوسط، والترتيبات السياسية التي بُنيت بشأنها، في إتاحة الفرصة لبناء الاقتصاد الكينزي مع أشكال من الديمقراطية لعب فيها [البترول] دورا مركزيا. تطورت السياسة الديمقراطية، بفضل البترول، بتوجه فريد نحو المستقبل: كان المستقبل أفق نمو غير محدود. لم يكن هذا الأفق نوعا من انعكاس طبيعي لزمن وفرة، وإنما كان طريقة معينة لتنظيم المعرفة الخبيرة وموضوعاتها، بمصطلحات عالَم مستجد يسمى "الاقتصاد". لقد أمكن بفعل ابتكارات في طرق الحساب واستعمال النقود وقياس المعاملات وتأليف إحصائيات قومية، تصوُّر موضوع السياسة المركزي كموضوع يمكن أن يزداد حجما بغير أي شكل من الكوابح المادية النهائية.

لقد وسَّعنا الآن معنى مصطلح "ديمقراطية الكربون". كان المصطلح يشير في البداية إلى مكان مركزي للفحم في صعود الديمقراطية الجماهيرية، ثم إلى دور

البترول، بأماكنه وصفاته وأشكال السيطرة المختلفة عليه، في إضعاف أشكال الفاعلية الديمقراطية التي أتاحها اعتماد سابق على الفحم. الآن أخذ البترول أهمية أكبر في فهمنا للديمقراطية. في فترة ما بعد الحرب، لم تتغير السياسة الديمقراطية بفعل التحول إلى البترول فحسب، لكن بتطوُّر طريقتين جديدتين لحكم الديمقراطيات، كلاهما صار ممكنا بنمو استعمال الطاقة من البترول. إحداهما ترتيب إدارة قيمة النقود والحد من قوة المضاربة المالية، التي قيل إنها قد دمرت ديمقراطية ما بين الحربين – نظام بَنَتْهُ أنابيب واتفاقات البترول واحتكارات القلة التي نظّمت إمداد وتسعير البترول. كانت هذه الطريقة مقترنة ببناء الحرب الباردة، التي وفرت إطارا لسياسة الشرق الأوسط بعد الحرب، فحلَّت محل الحاجة إلى الانتداب والوصاية وبرامج التنمية وغيرها من روافع القوة الإمبراطورية. كان النمط الجديد الآخر لحكم الديمقراطيات هو تصنيع "الاقتصاد" – وهو موضوع بدأ خبراؤه يزيحون الجدل الديمقراطي، ووَضَعت آلياته حدودا على المطالب المساواتية. بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤، تغيرت جميع العلاقات بين هذه العناصر المتباينة، كما سنرى في الفصل السابع، تماما كما تتحول اليوم. ولكي نفهم ما يسمى "أزمة البترول" في تلك الفترة، يجب أن نفهم أولا كيف أنهت القوى السياسية في الشرق الأوسط نظام البترول لفترة ما بعد الحرب.

هوامش الفصل الخامس

(١) Karl Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, New York: Farrar & Rinehart, 1944: 20.

(٢) 'Address by the Honorable Henry Morgenthau, Jr., at the Closing Plenary Session' (22 July 1944), in Department of State, ed., *United Nations Monetary and Financial Conference: Bretton Woods, Final Act and Related Documents, New Hampshire, July 1 to July 22, 1944*, Washington DC: United States Government Printing Office, 1944: 7–10, available at www.ena.lu.

(٣) Donald A. MacKenzie, *An Engine, Not a Camera: How Financial Models Shape Markets*, Cambridge: MIT Press, 2006.

(٤) Barry Eichengreen, *Global Imbalances and the Lessons of Bretton Woods*, Cambridge: MIT Press, 2007: 40–1.

(٥) *Twentieth Century Petroleum Statistics*, Dallas: DeGolyer & MacNaughton, 2009.

(٦) انظر مثلا: Cornelius J. Dwyer, 'Trade and Currency Barriers in the International Oil Trade', Walter J. Levy Papers, Box 22, Folder 4, Laramie, Wyoming: American Heritage Center, University of Wyoming, 1949. كان دواير Dwyer مساعد رئيس فرع البترول في إدارة التعاون الاقتصادي (الوكالة الحكومية الأمريكية التي أدارت خطة مارشال [لإعادة تعمير أوربا الغربية]). ونستطيع أن نرى إهمال البترول في التواريخ المعتمدة للنظام المالي الدولي في، مثلا: Barry Eichengreen, 'The British Economy Between the Wars', in Rodrick Floud and Paul Johnson, eds, *The Cambridge Economic History of Modern Britain*, Cambridge, UK: CUP, 2004, and *Globalizing Capital: A History of the International Monetary System*, 2nd edn, Princeton: Princeton University Press, 1996; and in Francis J. Gavin, *Gold, Dollars, and Power: The Politics of International Monetary Relations, 1958–1971*, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004.

(٧) دافع هاري دكستر وايت عن [فكرة إقامة] "شركة تنمية كبرى للمواد الخام الأساسية الدولية"، يكون عملها "زيادة العرض العالمي من المواد الخام الأساسية وضمان حصول البلدان

الأعضاء على إمداد مناسب بأسعار معقولة": Harry Dexter White, 'United Nations . Stabilization Fund and a Bank for Reconstruction and Development of the United and Associated Nations', preliminary draft, March 1942, Chapter III: 30. Harry Dexter White Papers, 1920–55, Box 6, Folder 6, *Public Policy Papers*, Princeton: Seeley G. Mudd Manuscript Library.

(٨) F. A. Hayek, 'A Commodity Reserve Currency', *Economic Journal* 53: 210/211, 1943: 176–84; Benjamin Graham, *Storage and Stability: A Modern Ever-Normal Granary*, New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1937.

(٩) Minutes of National Oil Policy Committee, 18–19 April 1945, cited in Stephen J. Randall, *United States Foreign Oil Policy, 1919–1948: For Profits and Security*, Kingston: McGill-Queen's University Press, 1985: 206.

(١٠) Herbert Feis, 'The Anglo-American Oil Agreement', *Yale Law Journal* 55: 5, 1946: 1,174–5; Michael B. Stoff, 'The Anglo-American Oil Agreement and the Wartime Search for Foreign Oil Policy', *Business History Review* 55: 1, Spring 1981: 59–74.

(١١) *Twentieth Century Petroleum Statistics*.

(١٢) OSS, Research and Analysis Branch, 'Comments on a Foreign Petroleum Policy of the Unites States', cited in Randall, *United States Foreign Oil Policy*: 147.

(١٣) Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009: 62–125.

(١٤) Arthur Millspaugh, *Americans in Persia*, Washington, DC: Brookings Institution Press, 1946: 8, cited in Simon Davis, '"A Projected New Trusteeship"? American Internationalism, British Imperialism, and the Reconstruction of Iran, 1938–1947', *Diplomacy and Statecraft* 17: 1, 2006: 31–72.

(١٥) Feis, 'Anglo-American Oil Agreement': 1,174.

(١٦) Randall, *United States Foreign Oil Policy*: 138.

(١٧) Feis, 'Anglo-American Oil Agreement', 1,187.

(١٨) للاطلاع على تفسير لآلية العملة، انظر: Elliot Zupnick, 'The Sterling Area's Central Pooling System Re-Examined', *Quarterly Journal of Economics* 69: 1, February 1955: 71–84. وافقت مصر على ترك منطقة الإسترليني في يوليو ١٩٤٧، آملة أن تحوّل أرصدتها الإسترلينية التي تراكمت في لندن أثناء الحرب العالمية الثانية إلى دولارات. لكن بعد ذلك بوقت قصير، خالفت بريطانيا شروط الاتفاق بإيقاف إمكانية تحويل هذه الأرصدة. Frederick Leith-Ross, 'Financial and Economic Developments in Egypt', *International Affairs* 28: 1, 1952: 29–37.

(١٩) Stephen Longrigg, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, 3rd edn, London: OUP, 1968: 79–80.

(٢٠) Steven Gary Galpern, *Money Oil and Empire in the Middle East: Sterling and Postwar Imperialism, 1944–1971*, Cambridge: CUP, 2009: 15.

(٢١) 'Letter to Eddy from Paul H. Alling, Legation of the United States of America, Tangier, Morocco, August 9, 1945', *William A. Eddy Papers*, Box 8, Folder 6, Public Policy Papers, Department of Rare Books and Special Collections, Princeton University Library.

(٢٢) انظر: Vitalis, *America's Kingdom*: 79–86; Simon Davis, '"Projected New Trusteeship"'.

(٢٣) Harry S. Truman, 'Inaugural Address', 20 January 1949, available at the American Presidency Project, www.presidency.ucsb.edu. ترى ليندا ويلز قايماقامي Linda Wills Qaimmaqami أن نموذج ترومان للتنمية بقيادة الاستثمارات الخاصة قد ساعد في التعجيل بتأميم البترول في إيران: 'The Catalyst of Nationalization: Max Thornburg and the Failure of Private Sector Developmentalism in Iran, 1947–51', *Diplomatic History* 19: 1, 1995: 1–31.

(٢٤) Vitalis, *America's Kingdom*: 82.

(٢٥) George Kennan, 'The Chargé in the Soviet Union to the Secretary of State', 22 February 1946, United States Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1946*, Washington DC: US Government Printing Office, 1946, 6: 696–709, and (revised and published under the pseudonym 'X'), 'The Sources of Soviet Conduct', *Foreign Affairs* 25: 4, 1947: 566–82, at 575, 576.

(٢٦) George Orwell, 'You and the Atomic Bomb' (1945), in Sonia Orwell and Ian Angus, eds, *The Collected Essays, Journalism and Letters of George Orwell*, New York: Harcourt, Brace & World, 1968; Walter Lippmann, *The Cold War: A Study in US Foreign Policy*, New York: Harper, 1947.

(٢٧) John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest, and Money*, London: Macmillan, 1936: 129.

(٢٨) William Stanley Jevons, *The Coal Question: An Inquiry Concerning the Progress of the Nation and the Probable Exhaustion of Our Coal-Mines*, London: Macmillan, 1865. عاد ابن جيفونز، هـ. ستانلي جيفونز H. Stanley Jevons إلى مسألة نفاذ احتياطيات الفحم في: *The British Coal Trade*, London: E. P. Dutton, 1915. فراجَع تقديرات أبيه عن تاريخ النفاذ المحتمل لمناجم الفحم البريطانية ورفعه من مائة سنة إلى "أقل من مائتي سنة" (756-7). John Maynard Keynes, 'William Stanley Jevons 1835–1882: A Centenary Allocation on his Life and Work as Economist and Statistician', *Journal of the Royal Statistical Society* 99: 3, 1936: 516–55. Lecture delivered on 21 April 1936. *The Coal Question* is quoted on p. 517.

(٢٩) يعتمد هذا القسم وأقسام أخرى من هذا الفصل على: Timothy Mitchell, 'Economists and the Economy in the Twentieth Century', in George Steinmetz, ed., *The Politics of Method in the Human Sciences: Positivism and its Epistemological Others*, Durham, NC: Duke University Press, 2005: 126–41.

(٣٠) في كتابه *The Great Transformation* (1944)، يصف بولاني Polanyi ظهور "المجتمع" في القرن التاسع عشر كنظام للترتيبات والضوابط التي تحاول أن تحدّ من انتشار علاقات السوق. وفي كتابات لاحقة وصف هذا الانتشار بأنه ظهور "الاقتصاد". Karl Polanyi, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson, *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory*, Glencoe: Free Press, 1957.

(٣١) Adam Smith, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, London: Methuen, 1950 [1776]: 327–8.

(٣٢) Keith Tribe, *Land, Labour, and Economic Discourse*, London: Routledge & Kegan Paul, 1978: 80–109; Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France 1977–1978*, London: Palgrave Macmillan, 2007.

(٣٣) Friedrich List, *Das Nationale System der Politischen Oekonomie*, Stuttgart and Tübingen: J. G. Cotta'scher Verlag, 1841. English translation, *National System of Political Economy*, transl. G. A. Matile, Philadelphia: J. B. Lippincott & Co., 1856: 281.

(٣٤) Jevons, *Coal Question*: 122, 125؛ التشديد في الأصل.

(٣٥) Great Britain, Committee on the Royal Mint, *Report from the Select Committee on the Royal Mint*, London: HMSO, 1849: 74; Angela Redish, 'The Evolution of the Gold Standard in England', *Journal of Economic History* 50: 4: 789–805.

(٣٦) انظر: Sandra J. Peart, '"Facts Carefully Marshalled" in the Empirical Studies of William Stanley Jevons', *History of Political Economy* 33, 2001, annual supplement: 252–76.

(٣٧) List, 'Deutschlands Eisenbahnsystem in militärischen Beziehung' (1836), cited in Keith Tribe, *Strategies of Economic Order: German Economic Discourse, 1750–1950*, Cambridge: CUP, 1995: 63؛ عدلت ترجمة مصطلح *netzartig* ('net-like').

(٣٨) Peart, '"Facts Carefully Marshalled"'; Margaret Schabas, 'The "Worldly Philosophy" of William Stanley Jevons', *Victorian Studies* 28: 1, 1984.

(٣٩) Edward Hull, *The Coal-Fields of Great Britain*, 2nd edn, London: Edward Stanford, 1861: 236, 238–9, 243.

(٤٠) Jevons, *Coal Question*: 4, 170, 236–40.

(٤١) Ibid.: v, xxiii–xxvi.

(٤٢) G. R. Searle, *A New England? Peace and War 1886–1918*, Oxford: Clarendon Press, 2004: 375–6.

(٤٣) Theodore M. Porter, *The Rise of Statistical Thinking, 1820–1900*, Princeton: Princeton University Press, 1986: 130.

(٤٤) Donald Mackenzie, *Statistics in Britain, 1865–1930: The Social Construction of Scientific Knowledge*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1981; Porter, *The Rise of Statistical Thinking*: 129–46, 270–314; Alain Desrosières,

'Managing the Economy: The State, the Market, and Statistics', in Theodore Porter and Dorothy Ross, eds, *The Cambridge History of Science*, vol. 7: *Modern Social and Behavioral Sciences*, Cambridge, UK: CUP, 2003.

(٤٥) Porter, *Rise of Statistical Thinking*: 314.

(٤٦) Jacob Viner, 'The Present Status and Future Prospects of Quantitative Economics', *American Economic Review*, March 1928 (supplement), reprinted in J. Viner, *The Long View and the Short*, Glencoe: Free Press, 1958: 451, cited in Thomas M. Humphrey 'Empirical Tests of the Quantity Theory of Money in the United States, 1900–1930', *History of Political Economy* 5: 2, 1973: 307.

(٤٧) رأى فبلن Veblen أن الاستثمار يجب أن يديره المهندسون لا رجال الأعمال، لأن المهندسين يفهمون العمليات المادية ويميلون إلى استعمال أفضل للموارد، بينما رجال الأعمال مهتمون بالربح فقط. ردا على إضراب فحم الأنثراسايت anthracite الكبير في الولايات المتحدة عام ١٩٠٢، أرادت حركة من المهندسين أن تسيطر على كفاءة الاستثمار "اقتصاديا"، لا مجرد "تقنيا"، ونادت بتحالف المهندسين مع العمال المنظمين. Donald R. Stabile, 'Veblen and the Political Economy of the Engineer: The Radical Thinker and Engineering Leaders Came to Technocratic Ideas at the Same Time', *American Journal of Economics and Sociology* 45: 1, 1986: 41–52.

(٤٨) James Tobin, 'Irving Fisher (1867–1947)', in J. Eatwell, M. Milgate and P. Newman, eds, *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, vol. 2, London: Macmillan, 1987: 369–76.

(٤٩) Mark Aldrich, 'Capital Theory and Racism: From Laissez-Faire to the Eugenics Movement in the Career of Irving Fisher', *Review of Radical Political Economics* 7: 3, 1975: 33–42.

(٥٠) بعد أن أنهى فيشر Fisher مهمته في لجنة الحفاظ على الموارد الطبيعية قام بتدريس مادة جديدة في جامعة يل Yale عن "الكفاءة القومية"، التي وُصفت بأنها "دراسة للموارد الطبيعية والقوة العرقية والمؤسسات الاجتماعية. William J Barber, 'Irving Fisher of Yale', *American Journal of Economics and Sociology* 64: 1, 2005: 49.

(٥١) Michael Bernstein, *A Perilous Progress: Economics and Public Purpose in Twentieth-Century America*, Princeton: Princeton University Press, 2001;

Philip Mirowski, *Machine Dreams: Economics Becomes a Cyborg Science*. Cambridge: CUP, 2002.

(٥٢) Mary S. Morgan, *The History of Econometric Ideas*, Cambridge: CUP, 1990: 102.

(٥٣) John Maynard Keynes, *Indian Currency and Finance*, London: Macmillan, 1913.

(٥٤) Viviana A. Zelizer, *The Social Meaning of Money: Pin Money, Paychecks, Poor Relief and Other Currencies*, Princeton: Princeton University Press, 1997.

(٥٥) Perry Mehrling, 'Retrospectives: Economists and the Fed: Beginnings', *Journal of Economic Perspectives* 16: 4, Autumn 2002: 207–18.

(٥٦) John Maynard Keynes, *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, ed. Donald Moggridge, London: Macmillan, 1971–89, vol. 13: 396–412, 420–1; vol. 29: 54–5; Robert Skidelsky, *John Maynard Keynes*, vol. 2: *The Economist as Saviour, 1920–1937*, London: Macmillan, 1992.

(٥٧) Alfred Marshall, *Principles of Economics*, 8th edn, London: Macmillan, 1920: 523.

(٥٨) J. Adam Tooze, 'Imagining National Economies: National and International Economic Statistics, 1900–1950', in Geoffrey Cubitt, ed., *Imagining Nations*, Manchester: Manchester University Press, 1998: 212–28. See also J. Adam Tooze, *Statistics and the German State, 1900–1945: The Making of Modern Economic Knowledge*, Cambridge: CUP, 2001.

(٥٩) Daniel Bell, *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, New York: Basic Books, 1976: 331–2.

(٦٠) Simon Kuznets, *National Income and Its Composition, 1919–1939, Vol. I*, New York: National Bureau of Economic Research, 1941: xxvi.

(٦١) Theodore J. Lowi, 'The State in Political Science: How We Become What We Study', *American Political Science Review* 86: 1, 1992: 1–7.

(٦٢) Hugo Radice, 'The National Economy: A Keynesian Myth?' *Capital and Class* 8: 1, 1984: 121.

(٦٣) Ibid.

(٦٤) Joseph Schumpeter, 'The Common Sense of Econometrics', *Econometrica* 1: 1, January 1933: 5.

(٦٥) Michel Callon, *The Laws of the Markets*, Oxford: Blackwell, 1998.

(٦٦) نزل سعر البترول من ٣١ دولارا للبرميل في ١٩٢٠ إلى ٩ دولارات في ١٩٧٠ (بأسعار عام ٢٠٠٦). تراجَع متوسط السعر في العقد الواحد أيضا، من ١٨ دولارا للبرميل في العشرينيات إلى ١٥ دولارا في الثلاثينيات والأربعينيات، إلى ١٤ دولارا في الخمسينيات و١٢ دولارا في الستينيات: *BP Statistical Review of World Energy 2007*, available at ww.bp.com.

(٦٧) Dale W. Jorgenson, ed., *The Economics of Productivity*, Cheltenham: Edward Elgar, 2009. يبيِّن روبرت يو. آيرس Robert U. Ayres وبنجامين وار Benjamin Warr أن إدراج قياس للطاقة، أو بالأدق للطاقة المستعملة - حين تُحوَّل إلى عمل نافع - يقدِّم حسابات أفضل عن نمو الولايات المتحدة منذ عام ١٩٠٠. Ayres and Warr, 'Accounting for Growth: The Role Of Physical Work', *Structural Change and Economic Dynamics* 16: 2, 2005: 181–209.

(٦٨) Keynes, *General Theory*; John Hicks, *Value and Capital*, Oxford: OUP, 1939; Paul A. Samuelson, *Foundations of Economic Analysis*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947; Kenneth J. Arrow and Gerard Debreu, 'Existence of an Equilibrium for a Competitive Economy', *Econometrica* 22: 3, 1954: 265–90.

(٦٩) Geoffrey M. Heal and Partha S. Dasgupta, *Economic Theory and Exhaustible Resources*, Cambridge: CUP, 1979: 1.

(٧٠) Herman E. Daly, *Steady-State Economics: The Economics of Biophysical Equilibrium and Moral Growth*, San Francisco: W. H. Freeman, 1977.

(٧١) Henry M. Wriston, 'Institute of Politics', *American Political Science Review* 20: 4, 1926: 853–4.

(٧٢) Stephen J. Randall, *United States Foreign Oil Policy 1914-1948*, 2nd edn, Montreal: McGill-Queen's University Press, 1985: 199–200.

(٧٣) Henry Hazlitt, *Will Dollars Save the World?* New York: Appleton-Century, 1947. بدأ تحليله لأوربا بهجوم على سيطرة الحلفاء على الاقتصاد الألماني، بانيا على حجج وليم روبك الأوردوليبرالي [: تنويعة ألمانية للنيوليبرالية تؤكد أيضا أهمية تدخل الدولة لضمان فاعلية السوق الحر- م].

الفصل السادس

التخريب

كان البترول يعمل كجزء من النظام المالي العالمي، وكان الطاقة التي أتاحت تصور نمو غير محدود "للاقتصاد"، لكنه كان أيضا سائلا استخرجه عمال البترول من تحت الأرض في حقول الإنتاج في أجزاء مختلفة من العالم، وحفظوه في صهاريج وعالجوه في منشآت المعالجة، وضخوه في خطوط أنابيب ورفعوه على ناقلات نفط وصدَّروه عبر المحيطات. لم تكن آلات الحفر والمضخات وخطوط الأنابيب والمصافي وشبكات توزيع صناعة البترول عرضة للأعطال أو التخريب مثل شبكات طاقة الكربون في عصر الفحم. ومع ذلك، مع حلول الشرق الأوسط محل أمريكا اللاتينية في المرتبة الثانية بين مناطق العالم المنتجة للبترول بعد الولايات المتحدة، زادت احتمالات تَوقُّف الإنتاج المحلي [:الأمريكي][١].

في نهاية المطاف أتت حكومات مستقلة عن النفوذ السياسي البريطاني والفرنسي في العراق والجزائر وسوريا وليبيا، بينما بدأت الدولتان التابعتان للولايات المتحدة، إيران والعربية السعودية، في إضعاف السيطرة الأجنبية على بترولها. سمحت هذه التغيرات بتنامي النزاعات والانقطاعات لتصبح أكثر تأثيرا، وأمكن أن يصبح قطع أو تقليل إمداد البترول أداة تُستعمل لأغراض سياسية أكبر، ترمي إلى تغيير السيطرة على البترول أو تغيير جوانب أخرى في النظام السياسي في الشرق الأوسط. عادة يوصف بناء هذه الأداة من حيث ظهور وعي سياسي جديد: نمو نزعة قومية عربية أكثر ثقة بنفسها. لكن الأمر الذي لا يقل أهمية هو الأشكال العملية للعناد: تغيير مسارات إمدادات البترول وبناء مصافي جديدة وأعمال التخريب التي أتاحت أول تحدٍ قوي لطريقة إدارة شركات البترول الغربية لتدفق البترول.

ثورة في العراق

بحثت الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط في الستينيات عن طريقة لتحقيق السيطرة الوطنية على احتياطياتها من البترول بغير أن تعاني من مصير إيران في العقد السابق. فحين أممت حكومة محمد مصدق أصول الشركة الأنجلو إيرانية للبترول في ١٩٥١، استولت إيران على إنتاج البترول لكنها لم تستطع أن تبيعه. حاصر البريطانيون صادرات مصفاة عبدان، وأقنعوا أساطيل ناقلات البترول وشركات البترول الكبرى برفض التعامل مع هذا البترول. عوضت الشركة الأنجلو إيرانية الإمدادات المفقودة بمضاعفة إنتاج حقول بترول الكويت، التي أصبحت أكبر منتِج في الشرق الأوسط. ولما كان البترول يشكل جزءا كبيرا من عوائد التصدير الإيرانية، دفع الحصار البلاد إلى أزمة اقتصادية، جعلت الحكومة هدفا سهلا لانقلاب عسكري نظَّمته بريطانيا وأمريكا في أغسطس ١٩٥٣. أزاح الانقلاب حكومة مصدق المستندة إلى البرلمان، واستعاد وعزز حكم الأقلية الغنية بزعامة الشاه، وعرَّض اليسار لقمع عنيف.

كان العراق البؤرة التالية للصراع بين شركات البترول والدول المنتِجة. كان لدى العراق سكان كُثر في الريف مثل إيران، بينما كانت مدنه تنمو بتدفق المهاجرين الفقراء النازحين من الريف بفعل تركز ملكية الأرض في أيدي كبار الملاك الذين رَسُخت سيطرتهم على الحياة والمعيشة الريفيين تحت الحكم البريطاني. شكَّلت القوة العاملة في حقول البترول وورش السكك الحديدية ومصانع النسيج نقابات عمالية نشطة، قاد معظمها، وغيرها من القوى السياسية الشعبية، الحزب الشيوعي العراقي، الحزب الأكبر والأفضل تنظيما في البلاد. شن اليسار حملات للحصول على وظائف وسكن وغير ذلك من تحسينات المعيشة الجماعية، وإنهاء السيطرة الخاصة على الضياع الكبيرة التي سببت البؤس في الريف، وإحلال الحقوق الديمقراطية محل القمع السياسي، وإنهاء السيطرة الأجنبية على صناعة البترول[٢].

أدّى احتلال السيطرة على البترول بؤرة اهتمام القوى السياسية الشعبية، إلى إضعاف هذه القوى. فقد أصبح ممكنا أن تنظِّم الدولة، لا العمال الذين يشغلون صناعة البترول، قوة التخريب – أي القدرة على وقف أو إبطاء تدفق البترول،

وهي القدرة التي كانت شركات البترول تحتكرها إلى حد كبير قبل ذلك. حين أطاح ضباط الجيش الوطنيون بقيادة عبد الكريم قاسم بالحكومة الملَكية المدعومة بريطانيًا في ١٩٥٨، اعتمدوا في البداية على الشيوعيين في الحصول على تأييد شعبي، بينما حاولوا توحيد البلد حول حملة للسيطرة على البترول. بالنسبة لعبد الكريم قاسم وخلفائه كان من شأن ملِكية الدولة لموارد البلاد البترولية أن تتيح تمويل الإصلاحات الاجتماعية مع تجاوز أنماط خلق الثروة التي تجعل استخراجه عرضة للمطالب المساواتية. فمن شأن عوائد البترول أن تزيح الحاجة لخلق ثروة قومية من خلال توزيع جذري للأرض وزيادة كبيرة في التصنيع.

في أنحاء أخرى من العالم (في معظم شرق وجنوب آسيا مثلا)، كان الإصلاح الزراعي الفعال أداة حاسمة لبناء أنماط حياة أكثر مساواتية وديمقراطية. فتحديد حجم المزارع بالمساحة التي تستطيع أسرة أن تزرعها بنفسها انتزع من الأثرياء خيار الحصول على عوائد ريعية كبيرة من الأرض، وأجبر الراغبين في مراكمة الثروة على بنائها من خلال تطوير الصناعة. مثل هذا التغيير له تأثير مزدوج، خلق مزيد من المساواة في الريف (ومزارعة أصغر أعلى إنتاجية)، مع تعريض أصحاب رأس المال تدريجيا لقوة العمالة الصناعية. اعتمدت المقرطة إلى حد كبير فعليا على هندسة أشكال من التعرُض للمخاطر من هذا النوع. لا يرجع هذا التعرض إلى أن التصنيع يتيح للعمال التجمع واقتسام الأفكار، أو إلى ما يسمى "حركة اجتماعية"، لكن إلى أنه يمكن أن يجعل العمليات التقنية لإنتاج تركزات الثروة معتمدة على رفاهية أعداد كبيرة من الناس.

حاولت الحكومة العراقية الجديدة أن تعيد توزيع الضياع الزراعية الكبيرة، لكنها صارعت لتطبيق البرنامج في مواجهة معارضة سادة الأرض وسلسلة من أزمنة الجفاف الخطيرة. جعلت الحكومة الحد الأقصى لملكية الأرض ٢٥٠ هكتارا (أكثر من ٦٠٠ فدان) من الأرض المروية، وضعف هذا القدر من الأرض المعتمدة على الأمطار[٣]. طبقت حكومات شرق آسيا، المدفوعة بالخوف من احتمال أن يحاول الفلاحون وحلفاؤهم تقليد الثورة الشيوعية في الصين، برامج إصلاح زراعي جعلت حد ملكية الأرض المروية منخفضا جدا بما يصل إلى ٣ هكتارات. ولما كان أصحاب رأس المال قد احتفظوا بضياعهم الكبيرة في العراق،

فإنهم لم يحتاجوا إلى قطع الطريق الشاق للحصول على الثروة من خلال التصنيع، وسيتمتعون لاحقا بفرص التجارة والعقود وخدمات أخرى طلبتها حكومة أغناها البترول بانتظام. وبينما تعتمد الصناعة على عمليات إنسانية- ميكانيكية معقدة معرّضة للتخريب، تعطي لقوة العمل الصناعية الكبيرة القدرة على طرح مطالب سياسية فعالة، كان من شأن السيطرة القومية على البترول وضع عوائده في أيدي الدولة، بما يقوّي تدريجيا قوى الحُكم ويقلل اعتمادها، كما كان الأمر في البداية، على القوى الشعبية[٤].

كان للعراق وضع خاص بين البلدان المنتجة للبترول الأربع الأكبر: إيران والعراق والسعودية والكويت. فهو البلد الذي لم تكن الشركات المسيطرة على المناطق البترولية الكبرى في العالم ترغب في زيادة الإنتاج فيه. كانت هذه الصناعة تحت إدارة شركة البترول الأنجلو إيرانية، التي تسمّى الآن بريتش بتروليم. منذ إنشاء صناعة البترول العراقية في العشرينيات، سعت بريتش بتروليم إلى تطوير بترول البلد بشكل أبطأ من الإنتاج في البلدان المجاورة. أنتجت الشركة البترول لصالح كونسورتيوم، هو شركة بترول العراق، ضمن اتفاق يشبه الاتفاقات في البلدان المجاورة (بما فيها إيران بعد ١٩٥٣). لكن شركاء بريتش بتروليم في العراق لم يشملوا فقط أعضاء آخرين من "الشقيقات السبع" (وهي كارتل (احتكار) مكون من بريتش بتروليم وشل وشركات البترول الأمريكية الخمس الكبرى)، بل أيضا كونسورتيوم الشركة الفرنسية للبترول Compagnie Française des Pétroles (المعروفة أيضا باسم توتال Total) وحليفته كالوست جولبنكيان Calouste Gulbenkian، الوسيط الذي بنى الكونسورتيوم. رفعت زيادة الإنتاج في العراق حصة الشركة الفرنسية وكولبنكيان في السوق، بينما النمو في البلدان الثلاثة الأخرى يتشارك فيه أعضاء الكارتل فقط[٥]. بالتالي نما إنتاج البترول في العراق بمعدل أبطأ بكثير من معدلات البلدان المجاورة.

أخّرت بريتش بتروليم إكمال خط الأنابيب لتصدير العراق، وحفرت عمدا آبارا سطحية لتجنب اكتشاف إمدادات إضافية، وسدّت الآبار المتصلة التي جلبت اكتشافات كبيرة لتُخفي وجودها عن الحكومة. وبرغم أن احتياطيات العراق كانت مقاربة لاحتياطيات البلدان الثلاثة الأخرى، أُبقي إنتاجها في الخمسينيات والستينيات

عند نحو نصف مستوى الآخرين أو أقل. استعملت بريتش بتروليم وشركاها العراق كمنتِج احتياطي يتمتع بقدرة عالية غير منمّاة، تُزَاد فقط لتلبي طلبا استثنائيا[٦].

كان وضع العراق بالمقارنة بإيران، التي هُزم التأميم فيها بالفعل، أضعف. فمعظم بترولها يجري تصديره من خلال خط أنابيب عبر سوريا إلى البحر المتوسط، وبالتالي لم تكن تسيطر على موضع الشحن، وكان لديها مصفاة صغيرة لمعالجة البترول للاستهلاك المحلي، لكن المصفاة الرئيسية التي تمد الأسواق الإقليمية مقامة عند النهاية الأخرى لخط الأنابيب عند البحر المتوسط، الأمر الذي جرَّد العراق من وسائل مستقلة لمعالجة البترول للتصدير.

التخلّي

حين أطاح قاسم وزملائه من ضباط الجيش بالحكومة المَلَكية المدعومة من بريطانيا في ١٩٥٨، أدركوا أن نقاط الضعف هذه من شأنها تمكين شركات البترول الكبرى من هزيمة أية محاولة لتأميم هذه الصناعة. كان هدف قاسم في البداية بناء المعدات للتغلب على هذه الهشاشة. فعرض أن تقيم شركة بترول العراق IPC خط أنابيب من حقول الموصل في الشمال إلى البصرة في الجنوب، وبناء مصفاة هناك للتصدير. رفضت شركات البترول، فلم تكن لديها أدنى رغبة في منح العراق القدرة على معالجة بتروله وتصديره. فوق ذلك لم يكن قاسم يعرف أن هناك بالفعل بترول أكثر من كاف في الجنوب. قدَّرت شركة بترول العراق أن حقل شمال الرميلة بالقرب من البصرة قد يكون أكبر أو ثاني أكبر حقل بترول في العالم. لكن بريتش بتروليم في مفاوضاتها مع الحكومة العراقية احتفظت بهذا السر، مشيرة إلى أنه ليس من الحكمة في هذا المرحلة "ذكر إمكانية كامنة لتنمية [حقل] الرميلة الكبرى"[٧].

نما الربح السنوي المدفوع لحملة أسهم بريتش بتروليم من ١٦ بنسا للسهم في أوائل الخمسينيات إلى ٤٣ بنس في ١٩٥٤، أي ٤٣% من قيمة السهم الأصلية. ونظرا للتقشف الاقتصادي في بريطانيا بعد الحرب ومطالبة العراق وبلدان منتِجة أخرى بنصيب أكبر من العائد، شعر وزير الخزانة البريطانية بالإحراج من

مستوى أرباح حملة الأسهم، وطلب سرا تخفيضها. فكتب في مذكرة داخلية أنه "يستحيل مواصلة هذه المهازل، مهددا بفضح مديري "هذه المنظمة الفاقدة للوطنية". رفضت بريتش بتروليم الانصياع، مشيرة إلي أن المعيار الأكثر أهمية هو أن غريمتها "شل" تدفع عوائد أعلى. سرعان ما تجاوز العائد الـ٤٣%، ورفعت بريتش بتروليم ربح السهم إلى ٧٥% في أواخر الخمسينيات، وإلى ١١٧% في ١٩٦٠[٨]. ولما كانت زيادة الإنتاج من شأنها تخفيض الأسعار وتهديد هذا المعدل الاستثنائي للفائض، كانت بريتش بتروليم مهتمة بألا ترى أية تنمية لحقل جديد مثل حقل شمال الرميلة.

نظرا لعجز العراق عن تأميم شركة بترول العراق، فقد خطط لتنمية صناعة بترول وطنية إلى جانبها. وعرض أن تتخلى الشركة عن جزء من مساحة امتيازها التي كانت تغطي البلد بأكمله تقريبا. وفقا لاتفاق الامتياز في ١٩٢٥، كانت شركة بترول العراق مطالبة بالتخلي عن كل مساحة الامتياز عدا ٠،٥% خلال اثنين وثلاثين شهرا من بداية الاستكشاف. لكن الكونسورتيوم أجبر الحكومة على إلغاء هذا الشرط عند مراجعة الاتفاق في ١٩٣١. وافقت بريتش بتروليم وشركاها الآن على مناقشة إعطاء ما يصل إلى ٥٠% من المساحة – وهو عرض زيد لاحقا إلى ٥٤% – بشرط أن يتم التعبير عن المساحة التي يتم التخلي عنها بالميل المربع، لا كنسبة من الإجمالي (لجعل مطالبة بلدان أخرى بصفقة مماثلة أصعب)[٩]. أصرت الشركات أيضا على أن تحدِّد المساحات التي ستتخلى عنها. كان العراق يرغب في أن تستبقي شركة بترول العراق كل الآبار المنتِجة وقتها والمساحات التي بها احتياطيات مؤكدة، لكن الشركة أرادت أن يكون لها قول في تحديد المساحات التي سيتم التخلي عنها، ليكون لديها آفاق جذابة تعرضها على شركات أخرى قد تعمل معها. خشيت وزارة الخارجية في لندن من أن يرُد العراق بإلحاق الكويت، التي كانت سابقا مُلحَقة بولاية البصرة. حيث تستطيع بغداد، بحرمان بريتش بتروليم من حقول البترول الكويتية التي استعملتها لتَحل محل الإمدادات الإيرانية حين فرضت حظرا تجاريا على إيران في ١٩٥١، أن تُزيد صعوبة فرض بريتش بتروليم لحظر تجاري على العراق في حالة التأميم[١٠]. أصاب القلق مسئولي وزارة الخارجية بسبب رفض شركات البترول لعروض العراق بشأن التخلي، التي وجدوها "ليست في الحقيقة مبالغا فيها"[١١].

اختيار الأزمة

فضّلت الشركات أن تفجّر أزمة. فكما لاحظت وزارة الخارجية، ربما يفضل ملاك شركة بترول العراق " أن يؤخذ منهم ٧٥% على تسليم ٥٤%، لتلافي العواقب في مناطق أخرى"[١٢]. فإجبار العراق على أن تتصرف من طرف واحد سيعُطي الانطباع بأن شركة بترول العراق لا رأي لها في الأمر، ويجعل من الأصعب على بلدان أخرى أن تطلب اتفاقات مماثلة. والأهم أن ذلك سيتيح لشركاء شركة بترول العراق التهديد بمقاضاة أية شركة توافق على العمل في المناطق المصادَرَة، مثلما فعلت بريتش بتروليم بنجاح في إيران في ١٩٥١. في ديسمبر ١٩٦٠، أصدر العراق، لعجزه عن التوصّل إلى اتفاق، قانون رقم ٨٠، الذي ألغي اتفاق امتياز ١٩٣١، ونزع ٩٩,٥% من مساحة الامتياز، تاركا لشركة بترول العراق آبارها المنتجة، لكن بغير الحقول التي رفضت تطويرها، بما فيها شمال الرميلة. وكانت نسبة ٠,٥% المتبقية تكافئ المساحة التي كان سيتاح للشركة الاحتفاظ بها وفقا للامتياز الأصلي في ١٩٢٥. عزمت الشركات على "انتظار نهاية قاسم"، أو بكلمات التاريخ الرسمي لبريتش بتروليم "أملا في تغير الحكومة"[١٣].

يبدو أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد قررتا بالفعل التخلص من قاسم. فشلت محاولة السي آي إيه لقتله في فبراير ١٩٦٠، مثلها مثل محاولة اغتياله قبلها بسنة، لكنه أزيح من السلطة وقُتل في انقلاب عسكري في فبراير ١٩٦٣[١٤]. أعطت الولايات المتحدة للحكومة الجديدة أسماء أكثر من مائة يساري لتصطادهم فرق الموت، كثير منهم من المثقفين البارزين. وجاء في تقرير لبريطانيا خلال أسبوع أن "التنقيب عن" الشيوعيين ناجح و"الجيش مسيطِر على الوضع"[١٥]. قُتلت أعداد كبيرة من قيادة وأعضاء الحركة السياسية الشعبية في البلاد، وسُجن آلاف غيرهم. عاد جيمس آكنز James Akins إلى بغداد بعد الانقلاب، وكان دبلوماسيا أمريكي يعمل في الكويت، التي أُنشئت منها، فيما يقال، الصلة مع متآمري الانقلاب. قد ذَكر لاحقا "كنا سعداء جدا. فقد تخلصوا من كثير من الشيوعيين، كثيرون منهم أُعدموا أو أُطلق عليهم الرصاص. لقد كان هذا تطورا عظيما"[١٦]. طلبت الحكومة العسكرية أن تقوم شركة بترول العراق بتحويل محطة ضخ غير مستعملة إلى

مأوى للسجناء السياسيين، راجية من الشركة "المساعدة في تجهيز المحطة وتحويلها لمعسكر اعتقال" قادر على الاحتفاظ بألف ومائتي سجين سياسي. فضّلت شركة بترول العراق ألا تتورط في بناء معسكر اعتقال - وفقا للمصطلح الذي استعملته الحكومة - لكنها وافقت على إمداد الماء بالأنابيب للسجن الصحراوي[١٧].

مع إزاحة قاسم والتخلص من اليسار والحركة العمالية أو السيطرة عليها، أصيبت أمريكا والولايات المتحدة بخيبة الأمل حين وجدت أن شركة بترول العراق ما زالت غير متعاونة. أبلغت السفارة البريطانية في بغداد لندن أن "مجمل أساس امتياز شركة بترول العراق هنا أصبح عتيقا"، ويجب أن تحل محله شراكة مع شركة عراقية مملوكة للدولة[١٨]. لكن شركة بترول العراق طالبت النظام الجديد بإلغاء نزع مساحة امتيازها. نجح الكونسورتيوم، مع مواصلة ضخ الإمدادات المحدودة من البترول التي يريدها من العراق، في إقناع حكومة الولايات المتحدة بالضغط على شركات البترول المستقلة لكيلا تبرم أية عقود تقدمها العراق طالما استمر النزاع حول قانون ٨٠، وفي الوقت نفسه أخرت تسوية النزاع[١٩].

كان أسلوب إثارة أزمة وتأخير حلّها مدعوما بسلسلة أزمات إقليمية. في ١٩٦٦ حاولت سوريا أن تحصل على رسوم عبور أعلى من شركة بترول العراق مقابل استعمال خط الأنابيب الذي يحمل بترول العراق إلى البحر المتوسط. لكن الشركة فضلت، بدلا من دفع رسوم أعلى، أن توقف ضخ البترول عبر خط الأنابيب. استمر الإغلاق من نوفمبر ١٩٦٦ إلى مارس التالي، وقلّ عائد العراق من البترول بمقدار الثلثين[٢٠]. كانت بريتش بتروليم سعيدة بإغلاق الإنتاج العراقي، لأن ذلك أتاح لها طريقا للتعامل مع مشكلة وفرة العرض في السوق، وفي الوقت نفسه التسبُّب في أزمة جديدة مع العراق. في يونيه ١٩٦٧، شنت إسرائيل حرب الأيام الستة على مصر وسوريا، وقطعت الحكومة السورية خط الأنابيب مرة أخرى احتجاجا.

منحت استراتيجية الأزمة والتأخر في حلها شركات البترول الكبرى عقدا من الزمن. لكن هذه المُهلة وصلت إلى نهايتها في أعقاب حرب ١٩٦٧. ففي أغسطس ١٩٦٧، ألغى العراق عرضا باستعادة شركة بترول العراق لحقل شمال الرميلة الكبير، وهي خطة فضّلتها وزارة البترول، لكن أوقفتها المعارضة القومية لدور

شركات البترول الدولية. على مدى الشهور التالية عقدت الحكومة اتفاقات مع شركة العراق الوطنية للبترول، التي أقيمت في ١٩٦٤، لتطوير موارد البلاد من البترول مع شركاء ليسوا معرَّضين لضغط شركات البترول الكبرى أو الحكومة الأمريكية. في ديسمبر ١٩٦٧ وافقت الشركة الوطنية على مشروع مشترك مع شركة بترول فرنسية حكومية، وفي أبريل التالي أقامت مناقصة للدعم التقني لتطوير حقل شمال الرميلة وبناء خط أنابيب لمصفاة جديدة عند البصرة، على ألا يدار كشراكة، بل كمشروع تديره مباشرة شركة العراق الوطنية للبترول. وتم الاتفاق على عرض مقدم من الاتحاد السوفييتي بعد سنة، بعد انقلاب آخر جرى في يوليه ١٩٦٨، أتى بضباط جيش يمينيين متحالفين مع حزب البعث. أصبح بمقدور العراق الآن أن يبني القدرة المستقلة على معالجة وتصدير البترول التي كان قاسم أول من فكّر فيها في ١٩٥٩[٢١].

كانت الدول العربية التي طوّرت صناعات بترولية خارج منطقة نفوذ شركات البترول السبع الكبرى في العالم قد حققت بالفعل السيطرة الوطنية على البترول. فقد أمّمت سوريا صناعة البترول الصغيرة فيها في ١٩٦٤، وحصلت الجزائر على ملكية أغلبية رأس المال في صناعتها التي بَنَتها فرنسا في فبراير ١٩٧١، وبدأت ليبيا تؤمم إنتاج البترول المملوك أجنبيا في ديسمبر ١٩٧١. في العام التالي أصبح العراق المنتِج الأول للبترول الشرق أوسطي منتزعا السيطرة على البترول من الكارتل الأنجلو أمريكي السائد. حين بدأ الإنتاج من حقل الرميلة في أبريل، قلّصت شركة بترول العراق إنتاجها في الشمال بنسبة ٥٠%. وبعد الإعداد لإجراءات تقشف وإدخال اثنين من قادة الحزب الشيوعي في مجلس الوزراء لضمان الدعم الشعبي، أمّمت الحكومة البعثية شركة بترول العراق في ١ يونيه ١٩٧٢[٢٢].

التعبئة

في البلدان المنتِجة للبترول استولت الحكومات على قوى التخريب التي تصارَع عليها عمال البترول وشركاته، مسلَّحة بحرس القَصر [:الحُكم] وخدمات المخابرات التي جعلتها بحلول نهاية الستينيات محصَّنة ضد المزيد من الانقلابات العسكرية المنظمة أجنبيا أو محليا. في البلدان الصناعية، مرت "قوة المنع

"inhibition" بتغيُّر مختلف[٢٣]. أضعف صعود البترول تحالف الفحم القديم الذي جمع عمال التعدين والسكك الحديدية والشحن، بما أتاح لهم قوة غير مسبوقة. بحلول عام ١٩٤٨، انتهى عصر الإضراب العام بفعل دور مشروع مارشال في تعويض الانتقال من الفحم للبترول. وظهر بدلا منه أسلوب جديد في صنع المطالب السياسية، مبني على طرق جديدة في تعطيل العمليات الصناعية.

في ١٩٥٨ درس عالم الاجتماع الفرنسي سيرج ماليه Serge Mallet العمال في مصفاة بترول كالتكس في بك دامبيه Bec d'Ambes على مصب نهر جيروند Gironde بالقرب من بوردو Bordeaux. كانت كالتكس مشروعا مشتركا أقامه مُلاك أرامكو لتسويق البترول الآتي من السعودية، وكانت تعمل في الأصل في أفريقيا وآسيا. في ١٩٤٧، حين بدأ بناء خط أنابيب التابلاين الذي يجلب البترول السعودي لأوربا، أخذت كالتكس مصفاة كانت مملوكة لشركة تكساكو قرب بوردو، كانت قد دُمرت أثناء الحرب، وأُعيد بناؤها بأموال خطة مارشال للتعامل مع شحنات البترول الجديدة الواردة من السعودية. وهكذا كانت مصفاة بك دامبيه جزءا من المعدات التي أقيمت لتصنيع قوة عمل أقل تمردا في أوربا.

بعد عشر سنوات، وصف ماليه، بغير أن يعرف هذا التاريخ، تشكُّل ما أسماه "طبقة عاملة جديدة" في بك دامبيه[٢٤]. قدّمت مصفاة البترول نموذجا لشكل إنتاج صناعي، يرجع إلى الثلاثينيات من القرن العشرين، لكنه انتشر بسرعة في الخمسينيات. نموذج مبني على معالجة وتصنيع أوتوماتيكي للمواد. قال ماليه إن العمال في مصفاة أو مصنع بترو-كيميائي يشرفون على تدفق المواد ويديرون التجميع الأوتوماتيكي لمواد جديدة معقدة، على خلاف طرق خط التجميع القديمة التي كان العمال فيها ينشئون المصنوعات مباشرة. في تكرير البترول والكيماويات المصنّعة والطاقة الكهربية والاتصالات عن بعد، أصبح العمال مديرون يحكمون عمليات أوتوماتيكية يسيطر عليها الكمبيوتر. كانت طرق المعالجة الأوتوماتيكية ذاتها تنتشر إلى صناعة السيارات والسكك الحديدية والصلب، وحتى تعدين الفحم. أصبح العمل تقنيا، يلغي الكثير من الاختلافات بين العمل اليدوي والإدارة الدُنيا: "بين مُشَغِّل وحدة تكسير يُشرف بياقة بيضاء على التدفق المستمر للبترول والضغوط المختلفة التي يخضع لها، والمهندس أو التقني العالي المستوى الذي يشرف عليه، لم يعد هناك فارق نوعي، بل ببساطة فارق في الوضع الهرمي"[٢٥].

لم يُلغي صعود أشكال العمل المبنية على الإشراف على عمليات مستمرة أوتوماتيكية الفعل الصناعي، بل أنتج شكلاً جديدا للإضراب. بدلا من محاولة إغلاق المشروع إلى ما لا نهاية من خلال توقُف كامل للعمل - وهو فعل تصعب مواصلته في ضوء أثره على دخل المضربين - أصبح العمال قادرون الآن على استعمال معرفتهم التقنية ودورهم الحاسم في العمليات الأوتوماتيكية لإحداث "خلل منهجي في الإنتاج"، بالتسبب في عمليات توقف عمل محدودة، "تنتشر على مدى عملية الإنتاج عند الأماكن الأكثر حساسية". فالانقطاعات القصيرةَ التي توجَّه إلى نقاط هشة أو لحظات حرجة داخل عملية صناعية يمكن أن توقِع الشلل بصناعة من هذا النوع لعدة شهور، بغير أن يشعر العمال بأثرها على دخلهم الأُسَري(٢٦).

من ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى أربعينيات القرن العشرين، بنى العمال قوة تخريب لعمليات جاسمة على مستوى نظم طاقة قومية مبنية على الفحم، واستعملوا هذه القوة لتنظيم أحزاب جماهيرية والفوز بتحسينات جذرية في ظروفهم الاجتماعية الهشّة. بحلول الخمسينيات والستينيات، تحول موضع ونطاق ومدة التخريب الفعال لتصبح مركزة على نقاط حاسمة وتدفقات في عمليات معقدة، كيميائية ومعدنية واتصالية وغيرها. بدت هذه القوة أقل ثورية لأن نطاقها كان أكثر محدودية. لكن موجات الإضراب في أواخر الثلاثينيات، فيما قال ماليه، بما فيها الانتفاضات الكبرى في ١٩٦٨ التي أصبحت فيها كتابته مؤثرة، توحي بأن العمال يمكن أن يستعملوا هذه القوة للحصول على سيطرة أكبر على الإنتاج.

بحلول أواخر الستينيات، ومع تصاعد الصراع على السيطرة على إمدادات الطاقة في الشرق الأوسط، تزايدت شدة جهود قوى العمل لحماية أو تحسين مستويات الدخل وظروف العمل. وُجِدت الصراعات في عمليات التصنيع الجديدة، ولكن أيضا في صناعة أقدم؛ حيث ظل بإمكان تعطيل التدفق السلس للمواد أن ينجح، هي صناعة النقل. كانت عمليات إيقاف السكك الحديدية والنقل بالسفن والشحن، وكذلك بشكل متزايد الطيران، تشكل نحو ٣٥ إلى ٤٠% من اضطرابات العمل العالمية في الخمسينيات والستينيات. كان النقل بالسفن والشحن مسئولا عن نصف هذا الاضطراب، حيث كان التوقف عن العمل يتمتع بأعلى قوة في التأثير على عمليات صاعدة وهابطة(٢٧).

قام التحدّي الأكثر فاعلية أمام هذه النضالات مرة أخرى على استعمال البترول. قبل جيل، كان التحوُّل إلى البترول كمصدر للوقود للقوى المحركة حاسما في هزيمة عمال الفحم. فقد تم التغلب على هشاشة شبكات الطاقة المحلية غير المرنة التي تَحمل الفحم باستعمال شبكات طاقة مرنة عابرة للمحيطات، عزلت منتجي الطاقة الأولية عمّن يستعملونها في المناطق الصناعية الرئيسية. مرة أخرى، كان التثبيت الذي قدمه البترول تثبيتا مكانيًا، جزئيا، وكان مبنيًا على إدخال عمليات أكثر سيولة[٢٨]. استند الفصل العابر للمحيطات هذه المرة على استعمال بترول رخيص لنقل صندوق معدني معياري.

أصبح هذا التغير الثاني ممكنا بفعل التعبئة في حاويات. أتاح إدخال حاويات الشحن المعدنية ذات الأبعاد المعيارية، التي يمكن نقلها على الطرق أو بالسكك الحديدية أو بحرا، تحريك البضائع ككتلة بغير استعمال العمل في التفريغ وتربيط وإعادة شحن البضائع التجارية المفردة عند التحول من نمط نقل إلى آخر. فبقدر ما أتاحت سيولة البترول انتقال الطاقة بسهولة لمسافات هائلة لأنه يمكن ضخه في ناقلات البترول، بما أنهى عمل حمّالي الفحم ووقّادي الآلات البخارية، جعلت حاوية الشحن حركة السلع المصنَّعة الصلبة عملية سائلة غير منقطعة. فشلت المحاولات السابقة لإدخال استعمال الحاويات لأن جهات الشحن المختلفة فضّلت أحجاما مختلفة، مما جعل من الصعب تربيط الحاويات أو بناء الناقلات والقطارات والسفن بالحجم الأقصى. لكن أدّى تصاعد الحرب الأمريكية على الشعب الفيتنامي في ١٩٦٥ إلى أزمة إمدادات، نظرا لأن إمداد البضائع العسكرية تجاوز إمكانيات مواني سايجون [:عاصمة فيتنام الجنوبية الموالية للولايات المتحدة آنذاك -م]، فأدخل الجيش الأمريكي نظام الحاويات وسارَع بوضع أبعاد معيارية لها. في ١٩٦٩، أدخلت شركات الشحن سفن جديدة ضخمة، مصمَّمة بحيث تستطيع أن تحمل أكثر من ألف حاوية في مخازنها وعلى سطحها. قضت الحاويات على معظم العمل الماهر والقوة النقابية لعمال الشحن وساعدت في القضاء على "تقدم غير مسبوق" في شروط العمل في البلدان المصنَّعة في عقدين بعد عام ١٩٤٥[٢٩].

فعلت الحاوية ما هو أكثر من إعادة تنظيم علاقات السيطرة عند النقطة الضيقة التي استطاع فيها عمال الشحن ممارسة قوتهم. فقد أتاحت، بالاشتراك مع

بترول الستينيات الرخيص، نقل التصنيع عبر البحار، تماما مثلما تم جلب الطاقة المستعملة في البلدان الصناعية من قبل. كانت سفن الحاويات تعود فارغة بعد توصيل الإمدادات العسكرية من الولايات المتحدة لفيتنام. أخذت السفن، بحثا عن مصدر آخر للدخل، تتوقف في اليابان وتلتقط سلعا مُصنَّعة لحملها في طريق العودة إلى الولايات المتحدة، بما خفض بشكل درامي تكلفة الشحن بالسفن وحقق ازدهارا في الصادرات اليابانية للولايات المتحدة.

أصبح العمل الصناعي قابلا للتهديد الآن بالتكلفة الأدنى والبطالة، بسبب نقل الإنتاج لليابان وبلدان أخرى تتصف بقوة عمل أقل تنظيما في نقابات وأقل أجرا. بعد عقد من عام ١٩٦٦، زاد حجم التجارة الدولية في البضائع المصنَّعة إلى ضعف معدل حجم المصنوعات العالمية[٣٠]. أدى توسع الشحن البحري العالمي لزيادة الطلب على البترول، بما ساعد على خلق الظروف التي ساهمت في زيادة سعر البترول. قطعت قفزة أسعار البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤ تزايد نقل التصنيع، لأن التوفير الناتج من النقل بالحاويات قد وازنته فجأة الزيادة الكبيرة في أسعار وقود النقل البحري عبر المحيطات. لكن في ١٩٧٦، استعيد نمو تصدير التصنيع outsourcing بفعل ثبات سعر البترول وظهور سفن حاويات أكبر. في نفس الوقت، كما سنرى، وفَّرت أزمة البترول وقوانين سوقه "الصدمة" المفسرة لنهاية التحسينات في ظروف العمل، والإلغاء التدريجي للقوى السياسية وأشكال الحياة الأكثر مساواة التي تم كسبها على مدى العقود السابقة.

العطالة المؤسسية uselessness

في ١٩٦٤، حاولت الحكومة البريطانية أن تشجع الحكومة العسكرية الجديدة في بغداد على تسوية النزاعات مع المُلاك الأجانب لشركة بترول العراق بتقديم شيء لها في المقابل: أسلحة. فحين التقى السفير البريطاني مع رئيس الوزراء العراقي لمناقشة قانون البترول الذي أصدرته حكومة قاسم قبل الإطاحة بها العالم الماضي، "انتهز الفرصة ليشير إلى إمدادنا العراق بالأسلحة والمعدات". وقال في تقريره إنه "وضع الأمرين بجانب بعضهما البعض فحسب"، وأبلغ لندن أن نجاح خطتها في استعمال المعدات العسكرية للحصول على امتيازات في نزاعات

البترول غير مرجَّح، لأنهم "بالفعل يتفضلون علينا بشراء الأسلحة منّا". وقد أوضح أن العراقيين يدعمون الميزان التجاري البريطاني المتزايد الضعف بـــ"دفع كميات ضخمة بالإسترليني"، وهم في نفس الوقت "واعون تماما برغبتنا في ألا يبحثوا عن مصادر بديلة للإمداد". بعد شهر، لاحظت وزارة الخارجية البريطانية في نفس الملف أن العراق يشتري السلاح الآن من الاتحاد السوفييتي، وأن هذا "ناتج جزئيا عن الأداء السيئ للشركات البريطانية الكبرى بعد العقد"، وأن بريطانيا يجب "أن تحارب بقوة لإقناع العراقيين بالاستمرار في شراء [الأسلحة] البريطانية"[٣١].

برغم أن السفير تظاهر بأن البترول والأسلحة وُضعا فقط بجانب بعضهما البعض، فإن الإثنان في الحقيقة يتكاملان بطريقة معينة: أحدهما عديم الفائدة، والآخر مهم بعدم فائدته. فمع نجاح الدول المنتجة للبترول تدريجيا في إجبار شركات البترول الكبرى على تقديم قسم أكبر من أرباح البترول، تدفقت كميات متزايدة من الإسترليني والدولار إلى الشرق الأوسط. واحتاجت بريطانيا والولايات المتحدة إلى آلية لإعادة تدفقات العملة هذه لموازنة المدفوعات وحيوية النظام المالي الدولي. كانت هذه مشكلة بالنسبة للولايات المتحدة بشكل خاص، نظرا لأن قيمة الدولار كانت مثبّتة على قاعدة التحويل إلى ذهب وشكلت أساس نظام بريتون وودز المالي. كانت الأسلحة مناسبة بشكل خاص لمهمة إعادة التدوير المالي هذه، لأن الحصول عليها ليس محدودا بفائدتها. هذا التداخل بين إنتاج البترول وتصنيع السلاح جعل البترول والنزعة العسكرية معتمدان بشكل متزايد على بعضهما البعض[٣٢].

يعتمد التفسير المتفق عليه للتزايد السريع في مبيعات السلاح للشرق الأوسط، بدءا من منتصف الستينيات، على حجج قدمها تجار السلاح، والحكومات التي دعمت هذا البزنس. منذ أن شجعت تجارة السلاح تسليح دول الشرق الأوسط، شكل نمو هذا التسليح تطور ديمقراطية الكربون. لكي نفهم هذا البُعد في العلاقة بين البترول والديمقراطية، نحتاج إلى فك عبوّة تبرير بيع الأسلحة المستعملة وتقديم قصة بديلة.

شراء معظم السلع، سواء كانت مواد استهلاكية مثل الغذاء والملابس، أو بنود معمرة، مثل السيارات وآلات الصناعة، يصل آجلا أو عاجلا إلى حد لا يمكن بعده

استعمال المزيد من السلعة، من الناحية العملية، ولا يمكن تبرير الحصول على المزيد منها. في ضوء الحجم المهول لعائدات البترول والصغر النسبي لحجم السكان والفقر المنتشر في كثير من الدول التي بدأت في مراكمة هذه العملة، لا يمكن شراء السلع العادية بمعدل يصل إلى معادلة تدفق الدولارات (وكثير منها يمكن شراؤه من بلد ثالث كألمانيا أو اليابان – أي مشتروات ليس بإمكانها تحسين مشكلة الدولار). بالمقابل، يمكن شراء الأسلحة ليجري تخزينها بدلا من استعمالها، وهي تأتي بأشكال تبريرها الخاصة. فتحت مبادئ أمن مناسبة، يمكن عقلنة الاستحواز على كميات متزايدة منها على أساس أن من شأنها تقليل احتمال الحاجة إلى استعمالها. كانت أسلحة معيَّنة مثل الطائرات الأمريكية المقاتلة تتزايد تعقيدا من الناحية التقنية في الثمانينيات، بحيث أصبحت تكلفة الواحدة منها تزيد على ١٠ ملايين دولار، لتقدِّم أداة عالية التركيز لإعادة تدوير الدولار. إذن، الأسلحة يمكن شراؤها بكميات لا تُحَدِّدها أية حاجة عملية أو قدرة على استهلاكها. فمع تدفع البترودولارات بشكل متزايد إلى الشرق الأوسط، وفَّر بيع التسليح الغالي جهازا فريدا لإعادة تدوير هذه الدولارات – جهازٌ يمكن أن يتمدد بغير أي قيد تجاري طبيعي.

منذ ١٩٤٥، اعتمدت الولايات المتحدة على "فاقد ممأسَس" من الإنفاق العسكري المحلي زمن السلم ليمتص فائض رأس المال ويحافظ على ربحية العديد من أكبر شركات الصناعة(٣٣). وقد حفَّزَت آلية الفاقد هذه بالإنفاق على الحربين الكورية والفيتنامية. حين بدأت توقعات الإنفاق على الحرب الآسيوية تهبط في أواخر الستينيات كانت دستتا المتعاقدين العسكريين الكبار في حاجة ماسة لمخارج جديدة لعتادها. ولأنها لم تعد قادرة على الاعتماد على عمليات شراء متزايدة من جانب الحكومة الأمريكية، سعت إلى جعل بيع الأسلحة إلى حكومات أجنبية – تلك التجارة كانت من قبل صغيرة نسبيا ويجري تمويلها في معظم الأحوال من خلال معونة التنمية الأمريكية عبر البحار – إلى بزنس تصدير تجاري(٣٤). فأصبح للماليين المهتمين بإعادة تدوير الدولار حلفاء أقوياء.

في نفس الوقت، وفَّرت عمليات شراء الأسلحة بالنسبة للحكام الأوتوقراط والنظم العسكرية في الشرق الأوسط طريقة مريحة نسبيا لتأكيد المهارة التكنولوجية

للدولة. والأهم أنه بمجرد أن تحوّل إمداد الأسلحة من جانب الغرب من معونة حكومية إلى بزنس تجاري، فتح المجال لوسطاء للعمل كسماسرة بين الدولة المحلية والشركات الأجنبية. واحتل أعضاء من الأسر الحاكمة وأصهارهم وحلفائهم السياسيين هذا الدور بشكل مناسب، بما أتاح تحويلا سهلا لجانب من عوائد البترول، المُعاد تدويرها كصفقات سلاح، إلى مستويات استثنائية من التراكم الفردي.

بعد ١٩٦٧، اتجه العراق إلى فرنسا والاتحاد السوفييتي للحصول على السلاح، ليكافئ بلدين ساعداه في تطوير صناعة بترول قومية. بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة، كانت نقطة إعادة التدوير الرئيسية هي إيران، التي استوردت تقريبا ثلاثة أمثال تسليح العراق في العقد التالي لعام ١٩٦٧[٣٥]. في ١٩٦٦، وافق شاه إيران على صفقة سلاح ضخمة مع جنرال ديناميكس General Dynamics، منها قاذفتها المقاتلة الجديدة إف١١١، وهي طائرة كانت قد تجاوزت ميزانيتها وفشلت في تحقيق أهداف الأداء، وكثيرا ما تحطمت في اختبارات الطيران[٣٦]. ثم أقنع كونسورتيوم وسترن أويل بزيادة الإنتاج ١٢% سنويا لتمويل هذا الإنفاق العسكري وما يتلوه. في السنة التالية استطاعت الشركات أن تُزيد الإنتاج ضعف هذا المقدار، بفضل الحظر العربي للبترول أثناء الحرب العربية- الإسرائيلية في يونيه ١٩٦٧. لكن في ١٩٦٨ و١٩٦٩ طلبت إيران زيادات أكبر حتى من ذلك العائد. ومع تسارع إمداد الأسلحة والمعدات، بدأ عدد متزايد من تجار السلاح والبنكيين وشركات التشييد والمستشارين وشركات العلاقات العامة وضباط الجيش يحصلون على ربح من تدفق التمويل، بالتحوّل إلى شعيرات وشرايين يمر هذا التدفق عبرها. وحوّلت البنوك وصناع الأسلحة - بمساعدة نظرائهم البريطانيين والفرنسيين والإيطاليين - تصدير السلاح إلى إحدى صناعات التصدير الغربية الأعلى ربحا[٣٧].

مبدأ جوام Guam

نظرا لأن مبيعات السلاح كانت مفيدة بسبب عدم فائدتها، ولأنه لم تكن ثمة سابقة لحجم الأسلحة المباعة، نشأت الحاجة إلى جهاز خاص للتبرير. كان شُغل

تحويل الاستهلاك الفائض للأسلحة على نطاق هائل إلى ضرورة قد أُجري ببلاغة جديدة عن عدم الأمن، وبسلسلة من أفعال الولايات المتحدة لإنتاج أو إدامة خبرة الاضطراب والشك الضرورية.

ثبُتَ صعوبة الإبقاء على حياة البلاغة القديمة لفترة ما بعد الحرب [العالمية الثانية] عن التهديد الشيوعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. فبعد أن وجد الاتحاد السوفييتي في النهاية موضع قدم في آبار بترول الخليج، فشل في تهديد إمدادات البترول للغرب، برغم تحذيرات خبراء الحرب الباردة. فالمعونة السوفييتية المقدمة في ١٩٦٨ لاستغلال الاحتياطيات الهائلة لحقل شمال الرميلة، كان من شأنها إتاحة الفرصة للعراق لإنتاج بترول من حقل كانت شركات البترول الغربية قد أنفقت أربعة عقود لتأخير تطويره (أو سبعة عقود، إذا ما عُدنا بالحساب إلى أيام خط سكة حديد بغداد). فبدلا من تهديد أمن إمدادات الغرب من البترول كان الاتحاد السوفييتي يهدد بزيادة الإمدادات.

أضعفت الهزيمة العربية في حرب يونيه ١٩٦٧ النزعة القومية العربية وقوّت النظم المحافظة المدعومة بالغرب في الخليج. عجّلت الهزيمة أيضا بوقوع الأزمة المالية في بريطانيا. فالحظر البترولي العربي القصير وإغلاق قناة السويس قَطَعَ إمداد بترول الإسترليني البريطاني من الخليج، وخلق أزمة في ميزان المدفوعات أجبرت حكومة حزب العمال على تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني والتخلي عن جهود ما بعد الحرب لإبقاء الاسترليني كعملة تجارة دولية وعملة احتياطية دولية. في يناير ١٩٦٨، أعلنت بريطانيا، لمواجهة الأزمة المالية، أنها ستنهي دورها كقوة إمبراطورية في الشرق الأوسط، وسحبت كل قواتها العسكرية من مشيخات الخليج خلال أربع أعوام[٣٨].

بدأ العسكريون في معامل الأفكار اليمينية في واشنطن، خصوصا مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية الجديد، في التحذير من أن انسحاب بريطانيا سيخلق "فراغ سلطة" في المنطقة. في واقع الأمر أنه بفضل خلق فراغ، أو على الأقل "تضاؤل"، في القوة المحلية، استطاعت بريطانيا أن تبرر إنهاء وجودها العسكري في الخليج. فمنذ "الهزيمة الكاملة" لـ"الثوار العرب" بهزيمة ١٩٦٧، لاحظَت وزارة الخارجية أن مشيخات الخليج يمكن أن تعيش بغير وجود عسكري

بريطاني[٣٩]. وافق المسئول الرسمي عن شبه الجزيرة العربية في وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك، قائلا إن ادعاء سفير الولايات المتحدة في طهران بشأن استعداد قوى معادية لملء "الفراغ" في الخليج الناتج عن رحيل بريطانيا "مبالغ فيه، إن لم يكن غير دقيق". وأشار إلى أن القوى العربية الكبرى، مصر وسوريا والعراق، "محاصَرةَ في أماكن أخرى بالإسرائيليين والأكراد" (الذين مولت إسرائيل تمردهم في شمال العراق)، بينما الدول العربية المحافظة ترى في إيران المسلَّحة "تهديدا لا تأمينا"[٤٠].

انتهز شاه إيران فرصة رحيل بريطانيا لتصوير صفقات السلاح الإيرانية الكبيرة الجارية بالفعل كخطة لجعل إيران شرطي المنطقة. كان التهديد المهم الوحيد الذي واجهه الشاه هو العدد المتزايد من المعارضين السياسيين الداخليين الذين تعقبتهم حكومته وسجنتهم، وهو نوع من عمل الشرطة لا يحتاج إلى معظم الأسلحة التي أراد أن يشتريها. لكنه طالب بشراء المزيد من الأسلحة الأكثر تطورا والأغلى، وبالحصول على عوائد بترول متزايدة وقروض أمريكية حكومية ضخمة لدفع ثمنها. أبرق سفير الولايات المتحدة لواشنطن بالحجج التي التقطها الشاه من صناع السلاح الأمريكيين وأعرب عن رأيه في التقرير بأن زيادة مبيعات السلاح "ستعود بالفائدة على الصناعة الأمريكية (وقد ذكر أن وزارة الدفاع الأمريكية كانت مجبرة على التخلي عن [شركة] لوكهيد)، وتساعد بقوة في علاج وضع ميزان المدفوعات الأمريكي وتخدم مصالحنا الحيوية الخاصة في الخليج والشرق الأوسط"[٤١].

ساعد صُناع السلاح في تعزيز مبادئ عدم الأمن الإقليمي والكفاءة العسكرية القومية، وأصدروا التعليمات لعملائهم لمناقشة مبيعات السلاح من حيث الأهداف الاستراتيجية، لا كترتيبات تجارية. في سبتمبر ١٩٦٨ كتب توم جونز Tom Jones، الرئيس التنفيذي لشركة نورثروب Northrop، إلى كيم روزفلت Kim Roosevelt (عميل السي آي إيه السابق الذي أدار الإطاحة بمصدق في ١٩٥٣، والذي أصبحت شركته الاستشارية تعمل في تسهيل مبيعات السلاح للشاه) عن محاولة بيع المقاتلة خفيفة الوزن ب٥٣٠ التي تنتجها نورثروب لإيران ولا تجد لها مشترين. أوضح جونز: "أية مناقشات مع الشاه، يجب أن تظل على أساس أهداف قومية أساسية، ولا يجب أن يُسمح لها باتخاذ شكل خطة مبيعات"[٤٢].

في ١٩٦٩، منحت إدارة ريتشارد نيكسون المنتخبة حديثا، بغفلة، صناع السلاح وعملاءهم شرطا جيدا لهذه "الأهداف القومية الأساسية" – وهو ما يسمّى مبدأ نيكسون. ففي رحلته إلى جنوب شرق آسيا في يوليه، ذكر أثناء توقف مؤقت في جوام للصحافة ملاحظات ليست للنشر، تهدف إلى طمأنة الديكتاتوريات العسكرية المدعومة أمريكيا في المنطقة، أن وعده ببدء انسحاب القوات من فيتنام لا ينطوي على أي تغيير كلي في سياسة الولايات المتحدة، التي ستستمر في الاعتماد على تسليح ومساعدة الدول العميلة لمحاربة خطر الحركات الشعبية والديمقراطية – أو ما أسمته واشنطن "الهدم" – مع تدخل الولايات المتحدة صراحة فقط حين تفشل البرامج المحلية لمواجهة العصيان. قدمت هذه الملاحظات عن الدور المحدود للتدخل المباشر أيضا غطاءً لما كانت حكومة نيكسون تباشره سرا من خلف وعودها العلنية – أي التسارع الكبير في الحرب ضد فيتنام ومدّها إلى كمبوديا ولاوس. نظرا لأن التأكيد على استمرار تسليح الدول العميلة لم يكن للنشر ولا يمكن اقتباسه مباشرة، بدأت صحافة الولايات المتحدة في الإشارة إليه باختصار بـــ"مبدأ جوام"، ثم ببساطة بـــ"مبدأ نيكسون"، وهو مصطلح تبناه إلى حد كبير فريق نيكسون للسياسة الخارجية. بشرت وسائل الإعلام الأمريكية بهذه الاستمرارية في العلاقات العسكرية الأمريكية المستمرة من زمن طويل مع الدول العميلة كعلامة على اتجاه جديد في السياسة الأمريكية، وهو ادعاء تردد لاحقا في كل الدراسات الأكاديمية تقريبا عن السياسة الخارجية الأمريكية والشرق الأوسط(٤٣).

كانت ميزة تحويل سياسة الولايات المتحدة المضادة للعصيان، القائمة بالفعل، إلى "مبدأ" هو إمكانية أن يلجأ حكام مثل الشاه، وحلفائه في شركات السلاح الأمريكية وفي معامل الأفكار، إلى هذا المبدأ ويطالبوا بمنحهم نفس الدور مثل ديكتاتوريات جنوب شرق آسيا. فحين أصر الشاه على أن تقوم واشنطن إما بدعم ثمن أسلحته المشتراة بقروض من الكونجرس أو الضغط على شركات البترول الأمريكية لتضخ المزيد من البترول الإيراني لدفع فواتير السلاح، قال للسفير الأمريكي إنه "لا يستطيع أن يفهم لماذا لم نرد أن نساعده في تطبيق مبدأ نيكسون في منطقة الخليج حيث تتهدد أيضا مصالحنا ومصالح حلفائنا"(٤٤).

أتاح انتشار مبدأ نيكسون للشاه ومؤيديه التغلب على معارضة وزارة الخارجية وأقسام أخرى من الحكومة الأمريكية. بحلول ١٩٧٢، كتب السفير الأمريكي في طهران لهنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي، منتقدا من يقولون في واشنطن إن الولايات المتحدة يجب أن تبذل كل ما في وسعها "لمنع إيران، بحكمتنا التقليدية، من الإفراط في الشراء". وحذّر، مستعملا قناة اتصال خلفية لتخطي وزارة الخارجية، من أن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تتنافسان على عقود السلاح، وأصرّ على أنه "ما من سبب لدينا لنفقد سوقا، خصوصا حين يُنظر إليه من ناحية العجز المالي في دفتر ميزان مدفوعاتنا". أضاف كيسنجر في هامش الرسالة ملاحظة بخط اليد: "باختصار، لا داعي لتكرار أنه ليس من سياستنا إعاقة مشتروات السلاح الإيرانية"[٤٥].

قررت إدارة نيكسون، وهي تواجه انهيار قيمة الدولار وتزايد ضغوط لوبيات شركات السلاح، أن تبيع للشاه كل الأسلحة التي كان هو وجماعات الضغط الأمريكية المساندة له يطلبونه، وأتاحت للمبيعات التحايل على المراجعات الحكومية العادية وخلقت ما أسماه تقرير للسناتو "منجم ذهب لصناع الأسلحة الأمريكيين، أقسام القوادين في ثلاث هيئات حكومية أمريكية ووكالة مساعدة الأمن الدفاعي"[٤٦]. ولما كان الكونجرس راغبا عن تمويل المزيد من قروض المبيعات العسكرية، كما بدأت بنوك نيويورك الكبيرة تعرب عن قلقها بشأن قدرة الشاه على الاستمرار في سداد الأموال التي كانت تُقرضها له لشراء الأسلحة، بدأت الحكومة الأمريكية أيضا في الدفع نحو زيادة سعر البترول لسداد ثمن الأسلحة[٤٧]. كان قرار تسليح تجارة البترول مع إيران، ولاحقا مع دول بترولية أخرى، قد أُعلن عنه كامتداد "لمبدأ نيكسون" إلى الخليج، لتزوِّد هذه المستويات الاستثنائية لنقل الأسلحة بالمعدات الضرورية لتبريرها. ولم تقم الكتابات التاريخية عن هذه الأحداث إلا بالترديد الأمين لـ[مقولات] هذا الجهاز التبريري.

وكما سنرى في الفصول التالية، أوقفت إدارة نيكسون أيضا جهود الأمم المتحدة والدول العربية - وأحيانا وزارة الخارجية الأمريكية نفسها - لتسوية القضية الفلسطينية، بما ساعد على إبقاء أشكال عدم الاستقرار والصراع التي أصبحت سياسة "الأمن" الأمريكية معتمدة عليها بشكل متزايد. في كردستان،

الصراع الآخر الذي أبقى الدول العربية "محاصرة"، لم تستطع واشنطن أن تمنع العراق من الوصول إلى تسوية مع الأكراد في ١٩٧٠، لكنها استجابات لخطر الاستقرار في الخليج هذا بعد سنتين بالاتفاق مع إسرائيل وإيران على إعادة فتح الصراع بتجديد الدعم العسكري لأحد الأجنحة الكردية. لم يكن الهدف، وفقا لتحقيق أُجري لاحقا في الكونجرس، هو تمكين الأكراد من كسب حقوق سياسية، لكن ببساطة، "مواصلة مستوى من العداء يكفي لاستنزاف موارد البلد الجار لحليفنا [:العراق]"[٤٨].

لم تلعب مبيعات السلاح لإيران والمبدأ المدعَم لها دورا مهما في حماية الخليج أو الدفاع عن السيطرة الأمريكية على بترول المنطقة. واقع الأمر أن شركات البترول الأمريكية ضغطت ضد تزايد إمداد الأسلحة لإيران والمبدأ الذي استُعمل لتبريره، وقالت إن الاستقرار السياسي في الخليج يمكن تأمينه بشكل أفضل بإنهاء دعم أمريكا لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية والسماح بتسوية القضية الفلسطينية. دشنت إدارة نيكسون أيضا زيادة كبيرة في بيع السلاح لإسرائيل، برغم أن الأسلحة التي أُرسلت لها لم تسدد ثمنها عوائد البترول المحلية، بل دافعو الضرائب الأمريكيون. قالت الشركات إن تسليح إيران، حليفة إسرائيل، لن يؤدي إلا لزيادة أحادية السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سوءا. واعترضت شركات البترول أيضا على مستويات مبيعات الأسلحة الاستثنائية لإيران لأن زيادة عوائد البترول التي تحتاجها طهران لتسديد ثمن الأسلحة، سيجبرها على تحويل المزيد من الإنتاج من الدول العربية [لصالح إيران]، بما يُضعِف علاقات الشركات بهذه الدول ويعود بالفائدة على شركات البترول الأوربية والشركات الأمريكية المستقلة التي تشارك في الإنتاج في إيران. وقد تؤدي أيضا إلى أن تطالب إيران بحصة أعلى من الأرباح[٤٩].

ظهر سُخف نطاق مبيعات السلاح للدول البترولية لاحقا حين سقطت الدولة الإيرانية الفائقة التسلح باحتجاجات الشارع والإضراب العام الذي قاده عمال البترول في ثورة ١٩٧٩، وحين أنفقت السعودية عشرات البلايين من الدولارات على أسلحة لم تَجِدها نفعا في مواجهة احتلال العراق للكويت في ١٩٩٠. لكن أيا كان فائض التسلح، عسكرت مبيعات السلاح أيضا دول البترول، بما أفضى لآثار

دائمة على السكان المحليين. اكتشف أكراد العراق هذا بالفعل في الستينيات، حين استعملت الحكومة الأسلحة التي أمدتها بها بريطانيا ضدهم، واكتشفوا ذلك مجددا حين أوقفت إيران والولايات المتحدة فجأة دعم الانتفاضة الكردية في ١٩٧٥. شعر المحتجون في إيران بالعواقب حين نشرت الحكومة طائرات الهليكوبتر التي أمدتها بها أمريكا في إطلاق النار على المظاهرات السياسية في ١٩٧٨- ١٩٧٩، وفي أحداث أخرى لا تُحصى. كذلك أدى التسلُّح إلى اصطفاف مصالح كثيرة في الولايات المتحدة فضلت أن ترى المنطقة في حالة ممتدة من أزمات إقليمية بلا حل وحروب[٥٠].

إعادة تنظيم سلطة التخريب

جمَّعت العراق القوة السياسية للسيطرة على بترولها بتطوير حقل بترول وخط أنابيب ومصفاة. تتطلب السيطرة الكاملة على البترول أكثر من ذلك: ليس فقط القدرة على إنتاج البترول بشكل مستقل عن شركات البترول الأمريكية والبريطانية الكبرى، لكن القدرة المنظِّمة على تقليل الإنتاج كوسيلة للضغط على الشركات. حتى ذلك الحين كانت الدول المنتِجة تطالب كل منها بشكل فردي بزيادة حجم الإنتاج وحصتها فيه، لكنها أصبحت تسعى الآن لبناء قدرة جماعية للحد من الإنتاج. كانت ليبيا أول بلد منتِج يحقق ذلك، لكن القدرة على التقليل تجمَّعت من أعمال تخريب أوسع.

لكي يصل بترول الشرق الأوسط إلى مصافي وأسواق أوربا، حيث يُستهلك معظمه، كان يُنقل بخطوط أنابيب تجري من العراق والخليج إلى البحر المتوسط، وفي ناقلات تجري عبر ممر ضيق آخر، هو قناة السويس. كانت هذه المسارات والنقاط التي تتفرع فيها أو تضيق أو تنتهي من الأجزاء الأكثر أهمية في نظام الطاقة. كانت السيطرة عليها اهتماما أساسيا لحفنة من شركات البترول العابرة للقوميات، التي ظلت حتى السبعينيات تهيمن على إنتاج البترول في الشرق الأوسط. لم تكن هذه السيطرة مجرد مسألة تتعلق بإبقاء المسارات مفتوحة، بل أرادت الشركات الكبرى أيضا قوة الحد من تدفق البترول للتعامل مع خطر فائض الإمداد الدائم، بما يؤدي إليه من أسعار وأرباح أقل. لقد حاولوا أن يحدوا من تطور

مسارات مستقلة خارجة عن سيطرتهم من شأنها أن تدمر اتفاقاتهم على حصص الإنتاج وتثبيت الأسعار. واحتاجوا إلى الإبقاء على شبكة من طرق ومصادر إمداد بديلة، تعمل مثل شبكة كهربية، بحيث يمكن إغلاق أية أماكن إنتاج أو طرق نقل بعينها، أو الالتفاف حولها، إذا تعطلت أو تعرضت لنزاعات.

حتى أواخر الستينيات ظلت إدارة تدفقات البترول متماسكة إلى حد كبير، فتجاوزت سلسلة من الأزمات في الخمسينيات والستينيات، بل وتجاوزت التهديد السوفييتي. ليس المقصود هنا التهديد التخيلي الذي نوقش في العلن، منذ استعمال محاولة السوفييت لإبعاد شركات البترول الأمريكية عن شمال إيران في تصنيع الحرب الباردة في ١٩٤٦ - أي القول بأن الاتحاد السوفييتي قد يحاول أن يستولي على حقول بترول الشرق الأوسط، الذي تم تخيله كامتداد لـ"اللعبة الكبرى" للتوسع الروسي نحو الجنوب، التي تناولنا اختراعها في الفصل الثاني. كان الاهتمام الأكثر جدية هو أن الاتحاد السوفييتي قد يجد طريقة لربط حقول بتروله في منطقة بحر قزوين والحقول الشاسعة الجديدة في منطقة الفولجا وغربي سيبيريا بالمستهلكين في غرب أوربا، وبالتالي إخضاع شركات البترول متعددة الجنسية لخطر المنافسة السعرية. في الخمسينيات، بدأ الاتحاد السوفييتي بعد إصلاح حقول بحر قزوين من الدمار الذي أصابها فترة الحرب في محاولة تصدير البترول لأوربا. منعت الشركات متعددة الجنسية هذه المبيعات، بالاعتماد على سيطرتها على قنوات التوزيع وعلى حكومة الولايات المتحدة التي ضغطت على أعضاء حلف الناتو لكيلا تسمح بدخول البترول السوفييتي إلى أوربا الغربية بحُجج "أمنية"(٥١). مع احتواء الخطر السوفييتي كان التحدي الرئيسي لشركات البترول الكبرى في الستينيات هو صعود منتجين ومصافي وموزعين مستقلين أصغر. فقد بدأ هؤلاء في بناء حصة صغيرة في تجارة البترول بتخفيض الأسعار التي ثبّتها كارتل الشركات الكبرى، بما أجبرها على تقديم تخفيضات في الأسعار (في التكرير والتوزيع)، والاعتماد بشكل متزايد على هوامش ربحها الهائلة من الإنتاج في الشرق الأوسط(٥٢).

منذ أواخر الستينيات، بدأ الوضع يتغير. في حرب يونيه ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية، قُطع خط أنابيب العراق- سوريا مرة أخرى، وأُغلقت قناة السويس

أمام الملاحة، وأغلق عمال البترول في البحرين مصفاتين، وأوقف إضراب عام لعمال البترول في ليبيا الإمدادات للولايات المتحدة ودول أخرى دعمت الهجوم الإسرائيلي، بما في ذلك بريطانيا وألمانيا الغربية. وطرحت العراق مد الحظر لثلاثة أشهر من أول سبتمبر، على أساس أن الحظر لن يكون فعالا إلا بتقليص الإمدادات أثناء الشتاء. نادت العراق أيضا بتأميم شركات إنتاج البترول المحلية. لكن السعودية نجحت في رفع الحظر، بينما أنهت الحكومة الليبية إضراب البترول وسجنت قادته[٥٣].

في مايو ١٩٦٩، فجرت مجموعة من المقاومة الفلسطينية ثغرة في خط التابلاين، خط الأنابيب الذي يحمل البترول من السعودية للبحر المتوسط، في الجزء الذي يمر في منطقة من سوريا أصبحت إسرائيل تحتلها. برغم أن أعمال تخريب كهذه كان يجري إصلاحها عادة في ساعات، رفضت إسرائيل السماح لأرامكو بإصلاح الخط ما لم توافق أولا على أن تدفع لإسرائيل رسما لحمايته. وبقي الخط مغلقا لأربعة أشهر بسبب هذا النزاع[٥٤]. في نفس الوقت كانت إسرائيل تحافظ على إغلاق المسار الكبير الثاني للبترول إلى أوربا، أي قناة السويس. فقد أغلق غزوها لمصر في ١٩٦٧ القناة، وأبقى رفضها لعروض الأمم المتحدة وأمريكا بتسوية سلمية تقوم على عودة حدود ما قبل ١٩٦٧ الطريق الملاحي مغلقا.

برغم أن القصة لا يعرفها الكثيرون، أتاح إغلاق القناة لإسرائيل أن تصبح هي نفسها مسارا للبترول. تعاونت الحكومة الإسرائيلية مع إيران لبناء خط أنابيب من إيلات لعسقلان، موّلته ألمانيا الغربية سرا. حمل الخط بترولا إيرانيا من البحر الأحمر إلى البحر المتوسط، ملتفا حول قناة السويس، فأتاح لإيران تخفيف سيطرة شركات البترول الكبرى على صناعتها البترولية، وأتاح لإسرائيل أيضا تصدير بترول أخذته من حقول البترول المصرية في سيناء، التي استولت عليها قواتها في الحرب[٥٥]. ولتجنُّب سيطرة شركات البترول الكبرى على التسويق، باعت إيران وإسرائيل البترول من خلال مشروع مشترك مسجل في سويسرا، هو شركة بترول عبر-آسيا المحدودة Trans-Asiatic Oil Ltd، التي شحنت معظمه من خلال رومانيا إلى أسبانيا، التي نجحت حكومتها الفاشية في استبعاد شركات البترول

الدولية من العمل[٥٦]. في نفس الوقت، حاولت مصر أن تبني خط أنابيب يلتف حول قناة السويس من الناحية الأخرى، يربط خليج السويس بالبحر المتوسط، لكن الحكومة البريطانية أوقفت جهودها لفتح مسار خارج سيطرة شركات البترول الكبرى[٥٧].

كذلك أدى إغلاق قناة السويس إلى الإسراع في فتح نقطة ضعف أخرى في سيطرة شركات البترول الكبرى على طرق الإمداد. بدأت أوربا الغربية في الحصول على إمدادات مهمة من البترول من الاتحاد السوفييتي، متجنبة الحظر الذي حاولت شركات البترول العابرة للقوميات أن تفرضه منذ الحرب العالمية الثانية. بعد إغلاق قناة السويس الأول في ١٩٦٧، بدأت شركة البترول الإيطالية الحكومية ENI، بقيادة إنريكو ماتي Enrico Mattei، في جلب بترول من الروس. في ١٩٦٨، أكمل الاتحاد السوفييتي خط أنابيب بحر البلطيق، الذين ينتهي عند فنتسبيلز Ventspils على ساحل لاتفيا، فأصبح من الممكن شحن البترول السوفييتي بسعر رخيص لشمال أوربا[٥٨].

كان لهذه التمزقات والتغيرات في تدفق بترول الشرق الأوسط مزيدا من الآثار. منذ منح أول امتياز بترول في جنوبي إيران في ١٩٠١ – الذي كان حافزه جزئيا، كما رأينا في الفصل الثاني، جهد أسبق لإيقاف تصدير بترول روسيا – سيطرت شركات البترول الغربية على تدفق البترول من الشرق الأوسط، واستعملت هذه السيطرة في السيطرة على سعر البترول حول العالم. بعد سبعة عقود، وخلال ثلاث سنوات من اضطرابات حرب ١٩٦٧، تحطمت هذه القدرة.

في ١ سبتمبر ١٩٦٩، استولت مجموعة من ضباط الجيش على السلطة في ليبيا وأزاحت المَلَكية، وأطلقت سراح محمد سليمان المغربي، قائد إضراب البترول عام ١٩٦٧، البالغ من العمر ستة وثلاثين عاما، وعيَّنته رئيسا للوزراء. وفي أبريل التالي صعد نجم العقيد معمر القذافي كقائد للانقلاب وأخذ موقع المغربي كرئيس وزراء، وكرئيس فريق التفاوض على شروط تعاقدات البلاد مع شركات البترول الأجنبية[٥٩]. لم تحقق المحادثات مع شركتي إكسون Exxon وأوكسيدنتال Occidental تقدما إلى أن تعزز وضع ليبيا ببولدوزر سوري. ففي ٣ مايو ١٩٧٠، قطع حفار ميكانيكي كان يضع كابلا تليفونيا جنوبي سوريا قرب الحدود

الأردنية خط التابلاين. أسمى السعوديون هذا الحادث "تخريبا مخططا"(٦٠). رفضت دمشق السماح بإجراء الإصلاحات وأبقت الخط مغلقا لمدة تسعة شهور، مستعملة قطع الإمدادات في التفاوض على رسوم عبور أعلى(٦١). بعد قطع خط الأنابيب بأسبوعين، التقى وزير البترول السوري مع نظيريه الليبي والجزائري (كانت الجزائر تطالب بمراجعة اتفاقها البترولي مع فرنسا)، ووافقوا على "وضع حد للمفاوضات الطويلة غير المثمرة" مع شركات البترول، وتطبيق مطالبهم بحصة أعلى من دخل البترول بالفعل من جانب واحد إذا تطلب الأمر، وأقاموا صندوقا للدعم المتبادل في أية مواجهة مع شركات البترول(٦٢). مع توقف نصف مليون برميل يوميا من الإمدادات السعودية لأوربا، استطاعت ليبيا أن تضغط على شركة أوكسيدنتال بتروليم، وهي شركة صغيرة نسبيا مركزها في كاليفورنيا وليس لها مصدر آخر للبترول، للموافقة على معدل ضرائب جديد. فحطمت الجبهة الموحدة لشركات البترول. أصبحت ليبيا أول دولة منتِجة تستعمل حظر الإمدادات في الحصول على زيادة في معدل الضرائب على إنتاج البترول.

المذكرات المعلنة

كسر الحظر الليبي، المعزز بانقطاعات الإمداد من الخليج، قدرة شركات البترول على إملاء معدل الضريبة التي ستدفعها على أرباحها من إنتاج البترول على البلدان ذات الاحتياطيات البترولية الكبيرة.

منذ الثلاثينيات، كانت أسعار البترول تحكمها شركات البترول الدولية، التي حاولت أن تحد من إمداد البترول من الشرق الأوسط، بالتعاون مع نظام حصص إنتاج حكومية وضوابط استيراد في الولايات المتحدة. عبر البحار، أقام اتفاق الكارتل بين شركات البترول الدولية السبع الكبرى في ١٩٣٨ (الذي كان استجابة لاكتشافات كبرى في العراق و"التهديد البترولي" من الاتحاد السوفييتي)، أراضي مخصصة لكل شركة ووضع حصصا لها ترمي إلى إبقاء الأسعار العالمية عند مستوى أسعار الولايات المتحدة(٦٣). من ١٩٣٢، أقامت لجنة تكساس للسكك الحديدية Texas Railroad Commission حصصا لتنظيم إنتاج الولايات المتحدة الداخلي(٦٤). ومع بدء زيادة الإنتاج في الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية،

بما هدد بتخفيض سعر البترول، ضغط الكونجرس على شركات البترول الكبرى لحماية أسعار البترول الأمريكي بالحد من الواردات من الشرق الأوسط. في ١٩٥٤، وضعت لجنة سياسة البترول، وهي هيئة تجمع بين رجال الصناعة والحكومة، حصص استيراد أمريكية منظمة، أصبحت رسمية بتصريح أصدره الرئيس الأمريكي أيزنهاور في ١٩٥٩، يحدد الواردات بنسبة ٩% من الطلب المحلي[٦٥]. أتاح إيقاف الواردات استمرار الإنتاج الأمريكي الداخلي في التوسع برغم توافر البترول بتكلفة إنتاج أقل بكثير في الشرق الأوسط. بالتالي، استُنزفت احتياطيات البترول الأمريكية بشكل أسرع من مثيلتها في مناطق أخرى. بحلول ١٩٧١، بدأ إنتاج البترول الأمريكي يتراجع، لأن حجم الاحتياطيات في الولايات الثماني والأربعين الأدنى تجاوزت الذروة وبدأت تنخفض. كان معنى تراجع الإنتاج، مع تزايد الطلب باستمرار أن الولايات المتحدة لم تعد لديها القدرة المطلوبة لتنظيم الأسعار.

في ١٩٦٠، أقامت فنزويلا والسعودية – مع ثلاث دول خليجية منتِجة كبيرة أخرى، هي العراق والكويت وإيران – منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، ردا على انهيار الطلب على البترول غير الأمريكي بسبب حصص الاستيراد التي وضعها أيزنهاور. بالنسبة لفنزويلا، حيث أطاحت ثورة بالحكومة العسكرية وجلبت حكومة منتخبة للسلطة، كان الهدف هو محاكاة الترتيب الجماعي بين ولايات أمريكا للحد من الإنتاج، للتفاوض على زيادة حصة عوائد البترول وحفظ الإمدادات، وبالتالي إتاحة عملية منظمة للنمو الاقتصادي وتجنب نفاذ الاحتياطيات مبكرا. في البداية كان منتِجو الشرق الأوسط يحاولون الحفاظ على عوائدهم الضريبية من البترول بزيادة حجم الإنتاج. بعد عقد واحد فقط أصبحوا في وضع يسمح بزيادة العوائد بتبني الطريقة الأمريكية في الحد من حجم الإنتاج[٦٦].

يكمن جزء من الصعوبة التي واجهت الدول المنتِجة في التفاوض على عوائد الضرائب التي تدفعها شركات الإنتاج في أنه لم يكن هناك سعر "سوق" للبترول الخام قبل منتصف الستينيات. كان الأسعار الأمريكية تحددها حصص الإنتاج والتصدير الحكومية، بينما كان معظم البترول الخام في المناطق الأخرى تنقله الشركات الكبرى للمصافي الملحقة بها، أو تباع من شركة كبرى لأخرى بأسعار

رخيصة وفقا لتعاقدات طويلة الأجل. كان حساب الضريبة المدفوعة للدول المنتِجة يتم بالإحالة إلى رقم مصطنع يسمى "السعر المعلن" posted price – وهو مؤشر كانت تضعه شركات البترول، تتحدد الضريبة على البرميل بنسبة ٥٠% منه. بعد وضع أيزنهاور لحصص الاستيراد، خفضت الشركات السعر المعلن، وقللت بذلك مدفوعاتها الضريبية للدول المنتِجة. حين ردت الأخيرة بإقامة منظمة أوبك، وافقت الشركات بعد ١٩٦٠ على ترك المؤشر عند مستوى ثابت. ضَمَن هذا للدول المنتِجة ثبات الدخل لكل برميل بترول يجري إنتاجه، حتى حين بدأ سعر البترول خارج الولايات المتحدة في التراجع بسبب منافسة شركات البترول المستقلة والاتحاد السوفييتي. لكن لما كان السعر المعلن لا يُضبط وفقا للتضخم، نزلت الضريبة الحقيقية لبرميل البترول، خصوصا في أواخر الستينيات، حين بدأت قيمة الدولار تتراجع بسرعة.

في نفس الوقت، بدأت مجموعة من تجار البترول المستقلين، معظمهم ألمان، في نشر أرقام منتظمة لسعر منتجات البترول المكرر في أوربا. واستطاع اقتصادي بترول أمريكي، هو موريس آدلمان Morris Adelman، أن يستعمل هذه الأرقام ويطرح منها التكاليف المعروفة للتكرير والشحن ليستنتج للمرة الأولى "سعر سوق" تقريبي لبترول الشرق الأوسط (ستستغرق إقامة سوق بترول عالمي عامل عقدا آخر). بيَّنت أرقامه أنه في ١٩٦٠ كانت شركات البترول تنتج بترولا بتكلفة ١٠ سنتات للبرميل، بما في ذلك ٢٠% هي عائد رأس المال المستثمَر، وتكسب ربحا فوق هذا العائد قدره ٦٨ سنتا للبرميل. لاحقا أشار آدلمان أنه بالنسبة لشركات البترول الكبرى "كان سعر السوق متطفل غير مدعو"[٦٧].

فشل الجمهور العام في ملاحظة هذا المتطفل لمدة عقد – وهو جهل استمرت شركات البترول في الاستفادة منه. اتخذت المفاوضات بشأن معدلات الضرائب على الأرباح الاستثنائية التي تجنيها الشركات الدولية من بترول الشرق الأوسط شكل محاولات لرفع السعر المعلن. ونظرا لعدم وعي وسائل الإعلام الإخبارية والجمهور بأن "السعر المعلن" كان مجرد أداة لحساب معدلات الضرائب، افترضت أن هذه المفاوضات هي بشأن سعر البترول. هنا استطاعت الشركات أن تصوِّر زيادة الضرائب على أرباحها الهائلة من البترول كزيادة في "سعره" – أي كزيادة هي مضطرة إلى تمريرها للمستهلك.

بعد نجاح ليبيا في الحصول على معدل جديد للضريبة في ١٩٧٠، أصبحت أوبك في وضع يسمح لها بتحدي وضع الشركات الأمريكية والأوربية الكبرى لمعدل الضريبة. قادت إيران دول الأوبك في المطالبة بزيادة عامة في السعر المعلن، مع زيادة نسبة الضريبة القائمة على هذا السعر، من ٥٠% إلى ٥٥%. لم تكن هذه محاولة من جانب البلدان المنتِجة لرفع سعر البترول، بل لإعادة معدلات الضرائب الحقيقية إلى المستويات التي تمتعت بها قبل التضخم، وقبل إغلاق إسرائيل لقناة السويس، وعوامل أخرى رفعت سعر البترول في أواخر الستينيات.

التقت الشركات، بدعم من وزارة الخارجية الأمريكية، التي رتبت تخلي وزارة العدل عن ترتيبات كانت تعدها ضد الاحتكار، وأعلنت قبولها لرفع المؤشر. عمم وكيل وزارة الخارجية جون إروين مذكرة بعد الصفقة الليبية، مشيرا إلى أنه في ضوء حصص الاستيراد التي جعلت أسعار البترول الخام في الولايات المتحدة أعلى بكثير مما هي عليه في أوربا، تكون الزيادة في أسعار الشرق الأوسط لصالح أمريكا:

> يدّعي الكثيرون أن الوصول إلى مصادر طاقة أرخص قد منحت المنتجين الأوربيين ميزة بالمقارنة بالبضائع المنتَجَة في الولايات المتحدة، خصوصا في صناعات بعينها مثل البتروكيماويات. ستُزيد التسويات الليبية تكاليف الطاقة بالنسبة لأوربا (وربما اليابان) وتقلل أية ميزة تنافسية تمتعت بها هذه المناطق أمام الولايات المتحدة بسبب الحصول على بترول أقل تكلفة[٦٨].

بحلول أبريل ١٩٧١، اتفقت الشركات مع أوبك على رفع السعر المعلن من أقل من دولارين للبرميل إلى أكثر من ثلاثة دولارات. ظل سعر البترول الوارد من الخليج تجري التجارة فيه عند سعر أكثر بقليل من نصف السعر المعلن، فارتفع من ١,٣٠ دولار إلى ١,٧٠ دولارا للبرميل. وهو سعر يظل تحت مستوى أسعار منتصف الخمسينات من الناحية الإسمية، وأقل بشكل كبير من هذا المستوى حين يُضبط بحساب التضخم. في نفس الوقت، كانت منتجات البترول المكررة تباع في أوربا بسعر يزيد عن ١٣ دولارا للبرميل، تمثل ٦٠% منه ضرائب حكومية في البلدان المستهلِكة. بعبارة أخرى، بعد زيادة ضرائب الأوبك في ١٩٧١، ظلت

الدول الأوربية تكسب حوالي أربعة أضعاف العائد الذي تحصل عليه دول البترول من كل برميل[٦٩].

كانت الزيادة بنسبة ٥٠% في معدلات الضرائب مجرد إجراء مؤقت. لقد ضمنت لبلدان الأوبك حصة أعلى من أرباح البترول، لكن النظام الذي يسمح للشركات الدولية بكسب كل أرباح البترول، ثم محاولة دفع ضرائب هذه الأرباح كان هو ذاته ينتهي. بَنَت البلدان المنتجة الكبيرة بقيادة العراق تدريجيا بنية تحتية وخبرة في السيطرة على الإنتاج بنفسها. في ١٩٧٢، أعلنت العراق تأميم شركة بترول العراق الواقعة تحت سيطرة بريطانية. وكانت إيران قد حذَّرت بالفعل شركات البترول قائلة إنه حين ينتهي أجل اتفاق الكونسورتيوم الموقع عام ١٩٥٤ في ١٩٧٠، عليها أن تتوقع ترتيبات مختلفة جذريا[٧٠]. تفاوضت السعودية على تحويل تدريجي لملكية شركة أرامكو للدولة، مهددة الشركة بملاقاة مصير شركة بترول العراق إذا رفضت التفاوض. بنهاية ١٩٧٢، كان المنتجان الكبيران الآخران في الخليج، الكويت وإيران، يقومان بترتيبات مماثلة.

انتهاء الذهب

احتاجت شركات البترول الدولية وهي تواجه فقدان سيطرتها على حقول البترول في الشرق الأوسط إلى [illegible] لتوليد زيادة كبيرة في سعر البترول. ومن شأن سعر أعلى بكثير أن يتيح [illegible] إنتاج جديدة أصعب، مثل بحر الشمال وألاسكا، وكذلك تحقيق نصيب أكبر من الأرباح من العمليات التالية مثل التكرير والتسويق، للتعويض عن فقدان الأرباح من إنتاج بترول الشرق الأوسط.

كان من شأن ثلاثة تغيرات أن تسمح بإعادة تنظيم آليات تسعير البترول. الأولى، بعد تطوير تعاون ناجح لزيادة سعر البترول الليبي، كان على الدول المنتجة أن تستولي على نظام تحديد الإنتاج من شركات البترول، لتحمي فائض البترول من تخفيض السعر. كان تحقيق ذلك أيسر لمجموعة من الدول ذات السيادة من كارتل لشركات البترول معرض لتحقيقات معادية للاحتكار إذا رؤي أنها تدفع لرفع الأسعار.

ثانيا، كان على الشركات الدولية التي ستعالج وتسوّق البترول لشركات الإنتاج التي تديرها الدول الجديدة أن تجد طرقا لبيع المزيد من البترول وحمايته من مصادر طاقة منافسة. لا يكفي لرفع سعر البترول أن يخلق منتجوه ندرة في العرض. فالسعر الأعلى من شأنه ببساطة أن يدفع المستهلكين للتحول إلى بدائل أرخص. احتاجت شركات البترول إلى طرق "تخريب"، لا لإمداد البترول فحسب، لكن أيضا للفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية. لهذه الأسباب، كما سنرى في الفصل التالي، لم يناقش ما نتذكره الآن بعنوان أزمة البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤، كمشكلة بترول، لكن كـ"أزمة طاقة". ولما كان البترول أكبر سلعة في التجارة العالمية ويقوم بتشكيل التدفق الدولي للدولارات، بدأ التحول إلى نظام بترول جديد أيضا كأزمة مالية.

ثالثا، للاحتفاظ بالطلب على البترول مع تزايد سعره، كانت شركات البترول الدولية بحاجة إلى فتح أسواق جديدة. كان أكبر سوق يقيد دخولها فيه هو الولايات المتحدة. ساعدت حصص استيراد الولايات المتحدة في منع دخول بترول الشرق الأوسط الأقل تسعيرا من المنافسة مع الإنتاج المحلي، الذي كان يباع في النصف الأول من ١٩٧١ بـــ٣,٧٢ دولارا للبرميل – حوالي ضعف السعر الجديد لبترول الخليج الفارسي. لكن قيود الاستيراد أصبح آلية للنظام المالي الدولي بعد الحرب، تحمي قيمة الدولار. فبتقييد واردات البترول إلى الولايات المتحدة، قللت واشنطن تدفق الدولارات إلى الخارج وحدَّت من تراكم احتياطيات الدولار عبر البحار. وقد حاولت لاحقا أن ترفع دعم الدولار بتدخلات في سوق لندن للذهب. حين أثبتت هاتان الآليتان عدم كفايتهما، أضيف تكنيك ثالث: الزيادة السريعة في صادرات الأسلحة للدول المنتجة للبترول، خصوصا إيران.

احتاجت شركات البترول إلى بديل لاستعمال البترول (ومبيعات الأسلحة المتصاعدة) للسيطرة على تدفقات الدولار. كانت حصص واردت الولايات المتحدة البترولية تحرمه هذه الشركات من الدخول إلى أكبر أسواق البترول العالمية، وكان الاندفاع لبيع الأسلحة لإيران يضغط عليها لزيادة الإنتاج هناك. كان الحل الذي بدأت شركات البترول في إثارته هو التخلي عن اتفاقية بريتون وودز[٧١].

في مارس ١٩٦٧، طرح بنك تشيز مانهاتن، بيت روكفلر المالي وثيق الارتباط بستاندارد أويل أوف نيوجرسي Exxon، أنّ تتخلى الولايات المتحدة عن قاعدة الذهب. أدانت رابطة البنكيين الأمريكيين الطرح وسحب البنك طرحه بسرعة. اعتبر التشكيك في التحويل الأوتوماتيكي للدولار إلى ذهب خطرا على استقرار النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب [العالمية الثانية] وعلى سلطة أمريكا السياسية والمالية. لكن بعد ثمانية شهور، نشر يوجين بيرنباوم Eugene Birnbaum، وهو من كبار اقتصاديي ستاندارد أويل، تقريرا بعنوان تغيير التزام الولايات المتحدة تجاه الذهب *Changing the United States Commitment to Gold*. طالب التقرير بأن تُنهي الولايات المتحدة نظام بريتون وودز من جانب واحد، برفض الالتزام بتحويل الدولارات إلى ذهب. كانت حجج بيرنباوم حاسمة في جعل فكرة التخلي عن بريتون وودز مقبولة(٧٢).

بعد سنة من هذا التقرير، في نوفمبر ١٩٦٨، انهارت جهود أمريكا طيلة عقد لدعم قيمة الدولار. حاولت الولايات المتحدة تحويل بريتون وودز إلى آلية تسمح بتعويم ارتباط الدولار بالذهب. بدأت واشنطن، في محاولة لمواجهة التضخم بتقليل أسعار البترول المحلية، في إزالة القيود عن واردات البترول في ١٩٧٠، لكن هذا تسبب في خروج مزيد من الدولارات من البلاد. بحلول العام التالي، استعملت الولايات المتحدة معظم احتياطياتها من غير الذهب، وكان ٢٢% فقط من احتياطيات عملتها مدعوما بالذهب. حين طلبت البنوك الأوربية دفع ذهب مقابل دولاراتها، عجزت الولايات المتحدة. يصل مغزى التخلي عن قاعدة الذهب في أغسطس ١٩٧١ إلى إعلان حكومة الولايات المتحدة لإفلاسها(٧٣).

اكتمل تحوُّل طرق السيطرة على تدفقات الذهب والبترول في أزمة ١٩٧٣-١٩٧٤، التي سيتناولها الفصل التالي. لا نعرف على وجه التأكيد مدى تدخل شركات البترول في التخطيط لهذه التغيرات، ولا مدى حدوثها من خلال تنافس هذه الشركات فيما بينها وصراعها مع الدول المنتجة والأجندات المتغيرة لحكومة الولايات المتحدة. لكن لا شك أن خلق أزمة يسَّر إلقاء اللوم على قوى الخارج في التعديلات الجذرية التي حدثت.

هوامش الفصل السادس

(١) تجاوز إنتاج البترول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثيله في أمريكا اللاتينية والكاريبي في ١٩٥٣، وتجاوز إنتاج الولايات المتحدة بعد ذلك بعشر سنوات. *Twentieth Century Petroleum Statistics*, Dallas: DeGolyer & MacNaughton, 2009.

(٢) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, Princeton: Princeton University Press, 1978: 764–865; Joe Stork, 'Oil and the Penetration of Capitalism in Iraq', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, *Oil and Class Struggle*, London: Zed Press, 1980: 172–98.

(٣) Edith Penrose and E. F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development*, London: Ernest Benn, 1978: 240–8.

(٤) تفشل الدراسات عن أثر البترول على الديمقراطية في أخذ هذه المسائل في الاعتبار. مثلا، Michael L. Ross, 'Does Oil Hinder Democracy?' *World Politics* 53: 3, يوضح April 2001: 325–61، معامل الارتباط السلبي بين صادرات البترول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الديمقراطية، كما جرى تقديرها في مجموعة بيانات الحكم Polity data set. والبيانات مشتقة من تقييم للإجراءات المؤسسية لاختيار مرشحي المناصب التنفيذية وانتخابهم واعتبارهم مسئولين. إن ضيق هذا التصور عن الديمقراطية، وعدم مصداقية قياسه، وافتراض أنه يمكن مقارنة وترتيب الترتيبات المؤسسية المتنوعة بوصفها درجات متباينة من مبدأ ديمقراطية شامل، هي من المشاكل الكثيرة التي تقدمها هذه البيانات. لا يستطيع رُس Ross أن يقيم أسبابا للعلاقة الإحصائية بين صادرات البترول وترتيب بيانات الحكم، أو أن يفسر مرور بلدان، مثل فنزويلا وإندونيسيا، بتجربة مختلفة في العلاقة بين تطور البترول وظهور أشكال حكم أكثر ديمقراطية.

(٥) كان للشركات المستقلة حصة رمزية في الكونسورتيوم [:اتحاد مالي] الإيراني، لكن في العراق كانت حصة CFP/Gulbenkian أكثر أهمية بكثير، بلغت ٢٧,٥%. لم تكن الشركات العاملة في الكويت والسعودية اتحادات مالية بالمعنى الدقيق، بل شركات تابعة، مملوكة بشكل مشترك.

(٦) *Twentieth Century Petroleum Statistics*; John Blair, *The Control of Oil*, New York: Pantheon Books, 1976: 81–5; Gregory Nowell, *Mercantile States and the World Oil Cartel, 1900–1939*, Ithaca: Cornell University Press, 1994: 270–5.

(٧) United Kingdom, Foreign Office, 'Searight's Account of His Interview with the Prime Minister', 9 April 1959, FO 371/141062, and 'IPC Believes Rumaila Oilfield Has Huge Potential', 14 June 1961, FO 371/157725, National Archives of the UK: Public Record Office: Foreign Office: Political Departments: General Correspondence from 1906 to 1966, referred to in subsequent notes as FO 371, followed by the piece number. للاطلاع على تاريخ تفصيلي للمفاوضات بين شركة بترول العراق والحكومة العراقية، انظر: Samir Saul, 'Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958–1972', *International History Review* 29: 4, 2007: 746–92.

(٨) James Bamberg, *History of British Petroleum*, vol. 3: *British Petroleum and Global Oil, 1950–1975: The Challenge of Nationalism*, Cambridge, UK: CUP, 2000: 131, 135.

(٩) 'IPC Negotiations with Iraqi Government', 30 July 1959, FO 371/141068.

(١٠) 'Nationalization of IPC', 1 April 1959, FO 371/141061.

(١١) 'IPC: Points Causing Breakdown in IPC Meeting', 2 October 1959, FO 371/141069.

(١٢) 'IPC Relinquishment', June 1959, FO 371/141066.

(١٣) Bamberg, *History of British Petroleum*, vol. 3: 167.

(١٤) Penrose and Penrose, *Iraq*: 288; Thomas Powers, 'Inside the Department of Dirty Tricks: Part One, An Isolated Man', *Atlantic Monthly*, August 1979; Roger Morris, 'A Tyrant 40 Years in the Making', *New York Times*, 14 March 2003: A29; Malik Mufti, *Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq*, Ithaca: Cornell University Press, 1996: 143–4. يقيّم براندون وولف–هونيكت Brandon Wolfe-Hunnicutt الأدلة الواردة في هذه المصادر ويشرح تطور المعركة في حكومة الولايات المتحدة بين القابلين للعمل مع قاسم والذين يرون التخلص منه: 'The End of the Concessionary Regime: Oil and American Power in Iraq, 1958–1972', PhD thesis, Department of History, Stanford University, 2011: 26–90.

(١٥) 'Assessment of Iraqi Regime', 14 February 1963, FO 371/170502. بشأن قائمة الأسماء، انظر: Wolfe-Hunnicutt, 'The End of the Concessionary Regime': 84–6.

(١٦) *Frontline*, 'The Survival of Saddam', Interviews: James Akins, at www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/saddam/interviews/akins.html. See also Douglas Little, 'Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East', *Diplomatic History* 28: 5, 2004: 663–701.

(١٧) 'IPC Considers Options', 12 September 1963, FO 371/170505.

(١٨) 'Assessment of the Iraqi Regime', 14 February 1963, FO 371/170502.

(١٩) 'US Government Concerned About the Non-Cooperative Position Seemingly Adopted by IPC', 15 May 1963, FO 371/170504; see also FO 371/175777 and FO 371/17578. حين طلبت العراق المساعدة التقنية من الشركة الإيطالية ENI بمناسبة التأميم، حاولت السفارة البريطانية في روما أن تضغط على الحكومة الإيطالية لتمنع الشركة من التعاون مع العراق (FO 371/157725). في فبراير ١٩٦٤، طلبت الولايات المتحدة وبريطانيا من الحكومة الإيطالية، مرة أخرى، أن تثني شركة ENI عن توقع أي عقد بترول في العراق (FO 371/175777). انظر أيضا: Wolfe-Hunnicutt, 'End of the Concessionary Regime': 144–74.

(٢٠) George Ward Stocking, *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy*, Nashville: Vanderbilt University Press, 1970: 270–99; Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, 3rd edn, London: I. B. Tauris, 2001: 99–100.

(٢١) عن تفاصيل هذه التطورات، انظر: Wolfe-Hunnicutt, 'End of the Concessionary Regime': 209–62.

(٢٢) Bamberg, *British Petroleum*: 171, 469–70.

(٢٣) Thorstein Veblen, 'On the Nature of Capital', *Quarterly Journal of Economics* 23: 1, 1908: 106.

(٢٤) Serge Mallet, *The New Working Class*, translation of *La nouvelle classe ouvrière* (1969), transl. Andrée Shepherd and Bob Shepherd, Nottingham: Bertrand Russell Peace Foundation for Spokesman Books, 1975: 85–118.

(٢٥) Serge Mallet, *Essays on the New Working Class*, ed. and transl. Dick Howard and Dean Savage, St Louis: Telos Press, 1975: 41.

(٢٦) Ibid., 43.

(٢٧) Beverly Silver, *Forces of Labor: Workers' Movements and Globalization Since 1870*, Cambridge, UK: CUP, 2003: 98–100.

(٢٨) بشأن "التثبيت المكاني"، انظر: David Harvey, *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2001.

(٢٩) Marc Levinson, *The Box: How the Shipping Container Made the World Smaller and the World Economy Bigger*, Princeton: Princeton University Press, 2006: 4.

(٣٠) Levinson, *The Box*: 11, 184–8.

(٣١) 'Roger Allen, Ambassador in Baghdad, to Foreign Office', 8 February 1964, FO 371/175780; cover note added 12 March 1964.

(٣٢) قدّم نيزتان Nitzan وبيشلر Bichler دراسة مهمة عن هذه العلاقة [بين البترول والسلاح]. فحددا ديناميكية العلاقة في موضع السيادة الذي تحتله صناعة السلاح بين الشركات الأمريكية القائدة وتفوق ربحية صادرات السلاح على أرباح توفيره للحكومة المحلية [:حكومة الولايات المتحدة]. لكن المؤلفان يقللان من دور إعادة تدوير الدولار والإسراف المتعمد في مبيعات السلاح، خصوصا في حالة دول البترول التي كانت خياراتها البديلة في الإنفاق محدودة. Jonathan Nitzan and Shimson Bichler, 'The Weapondollar-Petrodollar Coalition', in *The Global Political Economy of Israel*, London: Pluto Press, 2002: 198–273.

(٣٣) لاحظ ثورستين فبلن Thorstein Veblen دور "الفاقد اللافت" في: *The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions*, New York: Macmillan, 1899: 36–42. لكنه لم يربطه بالإنفاق العسكري، حتى في مناقشته التالية في: *Imperial Germany and the Industrial Revolution*, New York: Macmillan, 1915.

(٣٤) انظر: Nitzan and Bichler, 'Weapondollar-Petrodollar Coalition': 206–10، حيث يحددان شركات السلاح الأكثر أهمية. في الخمسينيات، مولت المساعدات الحكومية ٩٥% من صادرات الولايات المتحدة من السلاح؛ بحلول التسعينيات كان الرقم حوالي ٣٠%. Ibid.: 216.

(٣٥) Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute, at www.sipri.org/databases/armstransfers.

(٣٦) كانت النسخة البحرية الأصغر للطائرة، F-111B، مليئة بالعيوب بحيث أُلغيت سريعا بعد دخولها مرحلة الإنتاج وحل محلها Grumman F-14، وسُلمت الطائرة في النهاية لإيران في

صفقة أنقذت شركة جرومان Grumman من الإفلاس. Marcelle Size Knaack, *Encyclopedia of US Air Force Aircraft and Missile Systems*, vol. 1, Washington, DC: Office of Air Force History, 1978: 222–63; Anthony Sampson, *The Arms Bazaar*, London: Hodder & Stoughton, 1977: 249–56.

(٣٧) Nitzan and Bichler, 'Weapondollar-Petrodollar Coalition': 198–273; James A. Bill, *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American-Iranian Relations*, New Haven: Yale University Press, 1988.

(٣٨) Steven G. Galpern, *Money Oil and Empire in the Middle East: Sterling and Postwar Imperialism, 1944–1971*, Cambridge, UK: CUP, 2009: 268–82.

(٣٩) Foreign Office Minute, May 1971, FCO 8/1311, cited in William Roger Louis, 'The Withdrawal from the Gulf', in *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization: Collected Essays*, London: I. B. Tauris, 2006: 877–903, at 888. وللاطلاع على تقييم أمريكي مماثل، انظر: Central Intelligence Agency, 'National Intelligence Estimate 34-69-IRAN', 10 January 1969, in US Department of State, *Foreign Relations of the United States, 1969–76*, vol. E-4: *Documents on Iran and Iraq, 1969–1972*, ed. Monica Belmonte and Edward C. Keefer, Washington DC: United States Government Printing Office, Document 1, available at history.state.gov. وسيشار إليه في هوامش تالية بـــ FRUS.

(٤٠) William D. Brewer, 'Memorandum from the Country Director for Saudi Arabia, Kuwait, Yemen and Aden to the Country Director for Iran', 27 February 1970, FRUS, Document 51; Douglas Little, 'The United States and the Kurds: A Cold War Story', *Journal of Cold War Studies* 12: 4, 2010: 71.

(٤١) DOD refers to the Department of Defense. Douglas MacArthur, 'Embassy in Iran to the Department of State', 19 March 1970, FRUS, Document 55.

(٤٢) نقلا عن: Sampson, *Arms Bazaar*: 248.

(٤٣) Jeffrey Kimball, 'The Nixon Doctrine: A Saga of Misunderstanding', *Presidential Studies Quarterly* 36: 1, 2006: 59–74. Mahmood Mamdani, *Good Muslim, Bad Muslim: America, the Cold War, and the Roots of Terror*, New York: Pantheon, 2004: 63–118. يتتبع المرجع الأخير استمرارية استراتيجية الولايات المتحدة المضادة للعصيان.

(٤٤) MacArthur, 'Telegram 1019'.

(٤٥) Harold Saunders, 'Memorandum for Dr Kissinger,' 14 July 1972, FRUS, Document 212; see also Wolfe-Hunnicutt, 'End of the Concessionary Regime': 273.

(٤٦) Bill, *The Eagle and the Lion*: 200.

(٤٧) انظر عن بنوك نيويورك: MacArthur, 'Telegram 1019'.

(٤٨) Bill, *The Eagle and the Lion*: 205; Little, 'The United States and the Kurds': 74–85.

(٤٩) Wolfe-Hunnicutt, 'End of the Concessionary Regime': 242–3.

(٥٠) Nitzan and Bichler, 'Weapondollar-Petrodollar Coalition'.

(٥١) كانت السويد الاستثناء الرئيسي من هذا الحظر التجاري، فلم تكن عضوا في حلف الناتو NATO، وكان تكتلها الخاص بالفحم والحديد والصلب وتكرير البترول، وهو شركة A. Johnson and Co.، قويا بما يكفي للتصرف باستقلال عن شركات البترول متعددة الجنسيات والتجارة مع الروس. Hans de Geer, 'Trading Companies in Twentieth-Century Sweden', in Geoffrey Jones, ed., *The Multinational Traders*, New York: Routledge, 1998: 141–4; and Peter R. Odell, *Oil and World Power*, Harmondsworth: Penguin, 1979: 48–71.

(٥٢) Stocking, *Middle East Oil*, 416–33.

(٥٣) John Wright, *Libya: A Modern History*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982: 105; M. S. Daoudi and M. S. Dajani, 'The 1967 Oil Embargo Revisited', *Journal of Palestine Studies* 13: 2, 1984: 71–2, 80. كان السعوديون قد سمحوا بالفعل لأرامكو Aramco – وهي الشركة الأمريكية التي سيطرت على خط الأنابيب العابر للصحراء العربية، التابلاين Tapline، الذي ينقل البترول من حقول السعودية إلى البحر المتوسط – باستئناف ضخ البترول، برغم أن بضعة أميال من مساره تقطع الركن الشمالي الشرقي لمرتفعات الجولان، التي هي الجزء الواقع من جنوب سوريا تحت الاحتلال الإسرائيلي الآن.

(٥٤) وافقت شركة التابلاين على أن تدفع مقابل الإصلاح والتطهير وتغطية تكلفة حماية خط الأنابيب. James Feron, 'Israel in Accord with Aramco on Repair of Damaged Tapline', *New York Times*, 11 July 1969: 7; 'Israeli Jets Strike Military Targets in Egypt and Jordan', *Washington Post*, 17 September 1969: A26.

(٥٥) Uri Bialer, 'Fuel Bridge across the Middle East: Israel, Iran, and the Eilat-Ashkelon Oil Pipeline', *Israel Studies* 12: 3, 2007: 29-67. حل خط الأنابيب محل خط أصغر، بُني باستعمال ٢٠٠ كليومتر من الأنابيب، مع مضخات ومعدات أخرى سرقتها إسرائيل من مصر أثناء غزوها لسيناء في ١٩٥٦، واستُعمل لجلب كميات أصغر من بترول إيران لمصفاة في حيفا. ضَمَنَ خط أنابيب ما بعد ١٩٦٧ إمدادات لإسرائيل، لكنه كان يهدف أيضا إلى تقليل اعتماد أوربا على البترول العربي.

(٥٦) في السبعينيات، قام مارك ريش Marc Rich، التاجر الذي تولى بترول خط الأنابيب الإسرائيلي، باستعمال الخط لكسر نظام التعاقد على مبيعات البترول وخلق سوق مبيعات فورية spot market في البترول، من شأنه إنهاء طريقة تسعير البترول من خلال اتفاقات داخل وبين شركات البترول الكبرى، والسماح بتطوير أسواق مضاربة في بترول المستقبل. فالبترول الذي كان جزءا من آلية بريتون وودز للحد من خطر المضاربين الماليين العالمي، أصبح هو نفسه وسيطا للمضاربة المالية. Daniel Amman, *The King of Oil: The Secret Lives of Marc Rich*, New York: St Martin's Press, 2009: 64-86.

(٥٧) Elie Podeh, 'Making a Short Story Long: The Construction of the Suez-Mediterranean Oil Pipeline in Egypt, 1967-77', *Business History Review* 78: 1, 2004, 61-88.

(٥٨) Marshall I. Goldman, 'The Soviet Union', in Raymond Vernon, ed., *The Oil Crisis*, New York: Norton, 1976: 130. ذكر إنريكو ماتي Enrico Mattei أيضا حدوث اتصالات بجبهة التحرير القومية [الجزائرية] FLN في نضالها للاستقلال عن الفرنسيين في الجزائر الغنية بالهيدروكربونات (P. H. Frankel, *Mattei: Oil and Power Politics*, London: Faber & Faber, 1966: 120).

(٥٩) Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis*, New York: Monthly Review Press, 1975: 153-7.

(٦٠) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, London: I. B. Tauris, 2004: 122.

(٦١) 'Hopes Rise for Tapline Repair', *Washington Post*, 6 December 1970: 25; 'Pipeline in Syria is Reopened After Nine Months', *New York Times*, 30 January 1971: 3; Paul Stevens, 'Pipelines or Pipe Dreams? Lessons From the History of Arab Transit Pipelines', *Middle East Journal* 54: 2, 2000: 224-41.

(٦٢) 'Chronology: May 16, 1970-August 15, 1970', *Middle East Journal* 24: 4, 1970: 500.

(٦٣) Alzada Comstock, 'Russia's Oil Offensive', *Barron's*, 30 January 1928: 17. انظر أيضا الفصل الرابع.

(٦٤) أعيد العمل بنظام تكساس للحصص بصدور قانون كونالي Connally الفيدرالي المعروف بقانون "البترول الساخن"، لعام١٩٣٥. Harold F. Williamson, *The American Petroleum Industry*, 2 vols, Evanston: Northwestern University Press, 1959–63, vol 2: 543–4. بعد ذلك بثلاثين عاما أخذت أوبك نظام تكساس كنموذج لنظام الحصص الدولية الخاص بها. Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*, London: Hodder & Stoughton, 1975: 92.

1. 'Overland' imports were exempt from the import quota, to protect Canadian suppliers whose pipelines gave them no alternative market. Mexican suppliers had no pipelines to carry oil to the US, but took advantage of the same exemption: tankers that had previously shipped Mexican oil to New Jersey were diverted to, Texas, from where the oil was carried in tanker trucks twelve miles south across the Mexican border and then re-imported overland.

(٦٥) Williamson, *American Petroleum Industry*: 543–4. أعفيت الواردات "البرية" من حصص الاستيراد، لحماية الموردين الكنديين الذين لا تقدم لهم خطوط أنابيبهم سوقا بديلا. لم يكن للموردين المكسيكيين خطوط أنابيب تحمل البترول للولايات المتحدة، لكنهم استفادوا من نفس الإعفاء: تم تحويل الناقلات التي كانت تشحن البترول الأمريكي لنيوجرسي إلى برونزفيل Brownsville بتكساس، ثم يُنقل البترول بشاحنات لمسافة اثني عشر ميلا إلى الجنوب عبر الحدود المكسيكية، ثم يعاد استيراده برا. Richard H. K. Vietor, *Energy Policy in America Since 1945: A Study of Business–Government Relations*, Cambridge, UK: CUP, 1984: 130.

(٦٦) Parra, *Oil Politics*: 89–109.

(٦٧) Morris Adelman, 'My Education in Mineral (Especially Oil) Economics', *Annual Review of Energy and the Environment* 22, 1997: 21; and *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970*, Cambridge: MIT Press, 1995: 41–68.

(٦٨) نقلا عن: Tore T. Petersen, *Richard Nixon, Great Britain and the Anglo-American Alignment in the Persian Gulf: Making Allies out of Clients*, Brighton: Sussex Academic Press, 2009: 38.

(٦٩) Parra, *Oil Politics*: 110–34; V. H. Oppenheim, 'Why Oil Prices Go Up (1): The Past: We Pushed Them', *Foreign Policy* 25, Winter 1976–77: 24–57; Morris Adelman, 'Is the Oil Shortage Real? Oil Companies As OPEC Tax-Collectors', *Foreign Policy* 9, Winter 1972–73: 86.

(٧٠) 'Telegram 7307 From the Embassy in Tehran to the Department of State, December 23, 1971, 1300Z', *Documents on Iran and Iraq 1969–1971*, Document 155, available at history.state.gov.

(٧١) أرادت شركات البترول الكبرى تحديد حصص الاستيراد لتزيح مئات من الإعفاءات التي كانت في الغالب لصالح مشغلين صغار، والتي تزايدت بانتظام. Vietor, *Energy Policy in America*: 135–44.

(٧٢) Eugene Birnbaum, *Changing the United States Commitment to Gold*, Princeton: Department of Economics, Princeton University, 1967.

(٧٣) Fred Block, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present*, Berkeley: University of California Press, 1977: 164–202; William Engdahl, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order*, 2nd edn, London: Pluto Press, 2004: 127–49. على عكس إنجدال Engdahl، لا يشير بلوك Block أية إشارة إلى البترول كبُعد من أبعاد الأزمة.

الفصل السابع

الأزمة التي لم تحدث أبدا

بدا أن نظام البترول بعد الحرب وما جلبه من رخاء ينهار بسهولة شديدة. فقد أنهت الأحداث المعروفة بأزمة البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤ فجأةً عهدا من التحسن العام في ظروف المعيشة في أجزاء كثيرة من العالم، ولمدة طويلة. أكدت الأزمة انهيار نظام الإدارة المالية العالمية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقال إدارة تحديد سعر البترول للدولِ المنتِجة، التي بدأت تحصل على دخل متزايد بشدة من إنتاجه. في البلدان المصنِّعة، ضعُفت قوى العمل التي كانت ضمانة قيام نظم اجتماعية أكثر مساواة وديمقراطية، لتواجه أداة سيطرة جديدة: قوانين السوق النيوليبرالية الجديدة. في الجنوب العالمي، بَنَت الحكومات التي تتمتع بعوائد بترول دولا عسكرية بينما راكمت الدول التي لا بترول عندها ديونا، لأن البنوك الغربية المتضخمة بفوائض البترودولارات أعادت تدويرها بعقد قروض خطِرة للحكومات التي جرى إضعافها ماليا.

إن وصف تتابع الحوادث بـــ"الأزمة"، يُبَسِّط تغيرات في حقول عديدة، تشمل فاعلين متنوعين، لتختزلها في حدث وحيد، بحيث تبدو لحظة واحدة لها فاعل وحيد مسئول عن انهيار الترتيب القديم. لكي نفهم نكسات السياسة الديمقراطية، يجب أن نتابع التغيرات في أبعاد عديدة من نظام البترول، وكذلك العمل الذي تم لتبسيط ما حدث في أنه أزمة، يمكن لوم قوة خارجية – دول البترول العربية – بشأنها.

عرض وطلب بسيطان

قدَّم ما يُعرف بأزمة ١٩٧٣- ١٩٧٤ البترولية المواجهة الأكثر بقاء في الذاكرة مع قوانين السوق لكثير من الناس في غرب أوربا وشمال أمريكا. واجه مواطنو الطبقة الوسطى الخبرة المألوفة بنقص ما كان موجودا دائما بوفرة، والقلق

بشأن الإتاحة المستقبلية لسلعة أساسية: طوابير بالأميال في منافسة مع مستهلكين آخرين، وأسعار تتزايد يوميا تقريبا. في ١٧ أكتوبر ١٩٧٣، بعد ١١ يوما من اندلاع حرب عربية- إسرائيلية أخرى، أعلنت ست دول عربية منتجة بالبترول تخفيض إمداد البترول بنسبة ٥%، وهددت بإضافة ٥% أخرى كل شهر، إلى أن تتوقف الولايات المتحدة عن عرقلة تسوية الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني. ارتفع سعر الوقود مع كل تخفيض جديد، ومنحت التجربة مجمل سكان الغرب درسا مكروها في مبادئ الاقتصاد النيوكلاسيكي.

شق الدرس طريقه عبر محاضرات ومراجع الاقتصاديين، ليتكرر كمثل إيضاحي مألوف على نطاق واسع للنظرية البسيطة للعرض والطلب. وما زالت أزمة البترول، بعد عقود، أداة مفضلة لإعادة تأكيد قضية مباشرة بشأن الأسواق. ففي ٢٠٠٢، استعمل الاقتصادي ديردر مكلوسكي Deirdre McCloskey الأزمة في الرد على ناقد تساءل عما إذا كان في النظرية الاقتصادية المعيارية ما يستحق البقاء، نظرا لأن افتراضات الاقتصاد الجزئي "تتناقض مع كل ما نرصده حولنا تقريبا". واصل الناقد شاكيا: "تتزايد استحالة مناقشة قضايا اقتصاد العالم الواقعي بالاقتصاد الجزئي – وبكل النظريات النيوكلاسيكية تقريبا. إنها نظريات واقعة في فخ نظامها الخاص ولم تعد تبالي في الواقعِ بالعالم الخارجي". دافع مكلوسكي عن النظرية الاقتصادية بمثال واحد: حين خفضت الدول العربية إمداد البترول في ١٩٧٣، "ألم يرتفع السعر النسبي للبترول، تماما مثلما يقول نموذج العرض والطلب البسيط؟". قال مكلوسكي إن مراجع الاقتصاد الجيدة تمتلئ بأمثلة كهذه من العالم الواقعي، مبيّنا أن مبادئ النظرية الاقتصادية المبسطة "يمكن جعلها جادة من الناحية الكمية كيفما شئت، إنها أفكار علمية واقعية"[(١)].

تقديم أزمة البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤ كإثبات لاهتمام الاقتصاديين بالعالم الواقعي استجابة سيئة الحظ. فقد أخذت الأزمة معظم الاقتصاديين على حين غرة، وجعلت الأحداث كثيرا منهم يتخلون عن طرقهم الكينزية [:نسبة إلى الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز-م] القديمة في التفكير في الاقتصاد. لكن النقد الأعرض بأن الاقتصاديين سُجناء نظامهم الفكري الخاص لا يكفي. فالاقتصاديون التقليديون، مثلهم مثل نقادهم، مهتمون بالعالم، لكنهم يهتمون به بطريقة مختلفة.

إنهم لا يريدون أن يُعَدِّلوا أفكارهم لجعلها تشبه العالم الحقيقي؛ بل يريدون أن يُجروا تعديلات في العالم الحقيقي لجعل أدائه موافقا لأفكارهم[٢]. في أزمة البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤، لم يكن قانون العرض والطلب خيالا بل كان اختلاقا. كان قطعة من معدات اختلقتها أطراف معينة في نزاع. ولكي يحققوا أهدافهم، حاولوا أن ينظموا حدثا تم تجميعه وأداءه بطريقة قد تجعل قوانين الاقتصاد تعمل.

يستطيع نقاد النظرية الاقتصادية المعيارية أن يطرحوا مشكلات عديدة في استعمال أزمة البترول كمثل توضيحي لنموذج العرض والطلب، يمكن أن نعرضها هنا باختصار، برغم أنها ليست اهتمامنا الرئيسي. أولا، يصعب معرفة مقدار ارتباط زيادة سعر البترول في شتاء ١٩٧٣- ١٩٧٤ بنقص العرض، أو حتى مقدار نقص العرض. فبينما قللت السعودية والكويت صادراتها من البترول، زاد منتجون شرق أوسطيون آخرون، بقيادة إيران، إنتاجهم. في العراق، دعمت حكومة صدام حسين الحظر على شحن البترول للولايات المتحدة، لكنها عارضت قرار تقليل الإمدادات لأوربا واليابان – وهو قرار ساعد الولايات المتحدة، لأنه حدَّ من عزلتها السياسية ومن انتشار الضائقة الاقتصادية. ألقى العراق باللوم في تخفيضات الإنتاج الأوسع على حكومتي السعودية والكويت "المعروفتان بارتباطاتهما بأمريكا والمصالح الاحتكارية الأمريكية" وزاد إمداداته لأوربا[٣]. بحلول شهر ديسمبر كان العراق ينتج بترولا أكثر بمقدار ٧% بالمقارنة بإنتاجه في الشهر السابق على الحظر. كذلك انتهزت ليبيا والجزائر وأبو ظبي فرصة ارتفاع الأسعار لتزيد الإنتاج بعد تراجع قصير، محافظة على مستوى إمداداتها البترولية العام. ونظرا لأن هذه البلدان لم تقدم أيا منها معلومات عن مقدار البترول الذي كانت تنتجه، من المستحيل أن نعرف مدى النقص في العرض العالمي الإجمالي. وحتى الأرقام المبنية على مراقبة سفن الشحن الخارجة من محطات نقل البترول الست الرئيسية في الشرق الأوسط – وهي الطريقة المعمول بها في حساب عرض البترول العالمي – محل نزاع بفعل بعض التقارير التي تبين زيادة صافية في الشحنات. هناك غموض مساوٍ بشأن سعر البترول. عملت شركات البترول لمدة خمسين عاما على منع إقامة "سعر سوق" للبترول الخام (انظر الفصل السادس). وبالتالي، لا يوجد مكان أو مطبوعات أو آليات تبادل منتظمة لتحديد السعر الجاري، بحيث أن "أحدا لم يكن يعرف [أثناء تطور الأزمة] حالة 'السوق'"[٤].

ثانيا، لما كانت انقطاعات عرض البترول من أحد المصادر يمكن تعويضها من مصدر آخر، فإن الحظر على الولايات المتحدة "لم يحدث أبدا"[٥]. ساهمت عوامل أخرى في الزيادة الحادة في أسعار البترول. في الكونجرس الأمريكي، قدَّم قائد الجناح المؤيد للعسكرة في الحزب الديمقراطي، المعارض لإجراء تسوية سلمية في الشرق الأوسط، تشريعَ طوارئ يجبر الحكومة على إعداد آليات لتوزيع الوقود بالحصص وبرنامج لتقليل استهلاك البلاد من البترول[٦]. انتاب مستهلكو منتجات البترول وراكبو السيارات الذعر، وقد أفزعهم الجدل العام بشأن "سلاح البترول" الذي رفعه العرب ضد الغرب. ونظرا لشك المستهلكين في مدى توافر الإمداد مستقبلا، اشتروا بترولا أكثر مما يحتاجونه. زادت الحكومات المشكلة تفاقما، بسوء إدارة الأزمة، بتبني إجراءات طوارئ عرقلت توزيع البترول وجعلت حالات النقص أكثر فداحة[٧]. ساهم الجدل العام في الإحساس بالخطر، بربط حظر البترول بـــ"أزمة طاقة" أوسع، ومشكلة "حدود النمو"، وتعرض "البيئة" للخطر – والأخيرة كلمة كانت تعني الوسط، أو الوسط المحيط، لكنها أصبحت تستعمل مؤخرا بألف لام التعريف لتحديد موضوع يحظى باهتمام سياسي واسع الانتشار، مثلما حدث لمصطلح "اقتصاد" قبل عقدين.

وهناك مشكلة أخرى في جعل البترول متسقا مع نموذج العرض والطلب يعكس سمة تميز البترول نفسه. فلما كان معظم من يستعملون البترول لا يستطيعون أن يتحولوا بسهولة إلى مصدر بديل للطاقة، يقال إن الطلب على البترول منخفض المرونة للغاية. فحتى حالات النقص الصغيرة يمكن أن تؤدي إلى زيادات كبيرة في السعر. لكن البترول يتمتع في ظروف كثيرة بمرونة **عكسية** في الطلب: حين يرتفع السعر، يشترى الناس المزيد منه. ترتبط التغيرات في الطلب العالمي السنوي على البترول بتغيرات في البنية التحتية للطاقة، وفي البنية الصناعية والاجتماعية، وفي نمو الدخل، وفي ضرائب الاستهلاك، وبعوامل أخرى. عادة لا يرتبط الطلب على البترول بسعره. الاستثناء من هذا النمط هو حين تحدث زيادة كبيرة جدا في السعر في فترة قصيرة جدا. كانت أزمة البترول مثالا لهذا الاستثناء. إن نموذج العرض والطلب الذي استُعمل هذا الحدث في إلقاء الضوء عليه هو نموذج يدعمه هذا الحدث الاستثنائي، لكنه يناقض تقلبات السعر

اليومية الأكثر شيوعا في سوق البترول[٨]. لقد لعب نموذج الاقتصاديين دوره الخاص في صناعة هذا الحدث الاستثنائي.

لكي تجتمع هذه التدفقات من البترول والأعمال العسكرية وشائعات صناعة البترول والحسابات السياسية وردود أفعال المستهلكين معا كحالة في مراجع قانون الاقتصاد، كان يجب تجميع عالم اجتماعي- تقني جديد ليجمعها معا. تقدم فترات الأزمة مناسبات مفيدة لفهم كيفية تجميع وإعادة تنظيم هذه العوالم. غالبا ما يكون الإعلان عن أزمة محاولة لإدخال قوى جديدة أو تحديد مخاطر يجب اتخاذ قرارات إزاءها. وهي تتطلب أيضا تحديد الموضوع أو الموضوعات المجمعة المعرضة للخطر. وقد تفلت القوى المُدخَلة والمخاطر المحدَّدَة والموضوعات المجمعة جميعا من سيطرة من يحاولون تعبئتها أو السيطرة عليها.

ظهرت ثلاثة أمور مهمة في بداية السبعينيات وتقاطعت فيما بينها: مشكلة الطاقة كنظام متشابك وهش، خصوصا حين يُرى من زاوية الولايات المتحدة؛ وإنتاج وتوزيع البترول من الشرق الأوسط، كتدفق من الطاقة تستطيع مجموعة واحدة من الفاعلين تنسيقه، بل وقد تحوله إلى أداة تستعملها لتحقيق أهداف سياسية أخرى – خصوصا تسوية القضية الفلسطينية؛ وظهور "البيئة" لتنافس "الاقتصاد" كموضوع مركزي للسياسة، لا يتحدد بالتوسع اللامحدود للناتج القومي الإجمالي لبلد، ولكن بحدود النمو المادية.

لقد قلتُ في الفصل الخامس إن الديمقراطيات الصناعية المبنية على الكربون اتسمت بنمط جديد من الحكومة، ظهر في العقود الوسطى من القرن العشرين وتزامن مع اعتماد متزايد على البترول. خلق صنع الاقتصاد المبني بمساعدة طاقة رخيصة وفيرة موضوعا يتيح قياس وضبط المطالب بحياة أكثر مساواة في علاقتها بهذا الموضوع، ويتيح إزاحة أمور محل اهتمام عام إلى إدارة الخبراء. كما رأينا في الفصل السادس، كانت آليات إمداد الطاقة منخفضة التكلفة، ومعها وسائل حكم التهديد المتواصل للديمقراطية الذي تسببت فيه المضاربات المالية كبيرة الحجم، تتفكك. بالتالي، أخذ حكم السكان من خلال اقتصادهم يزداد صعوبة. ومع ضعف أنماط إدارة السياسة الديمقراطية هذه، كان من شأن أزمة ١٩٧٣- ١٩٧٤ أن تمهد الطريقة لتطوير أنماط حكم جديدة، تستعمل آلة "السوق" الجديدة. لن يقتصر الأمر

على أزمة البترول، بل سيجري فهم – وحُكم – كل النزاعات تقريبا بين المطالب السياسية المتصارعة كأمر يتعلق بالعرض والطلب البسيطين وفقا لتكنولوجيا الحكم الجديدة هذه.

كيف أصبحت الطاقة نظاما

خصصت المجلة الأمريكية ساينس جورنال Science Journal عدد أكتوبر ١٩٦٧ لحقل التنبؤ التكنولوجي الجديد. إلى جانب المقالات المكتوبة عن العلم والأتمتة والاتصال والفضاء، تضمنت مقالا عن الطاقة، بقلم مدير قسم العلم والتكنولوجيا في معهد تحليلات الدفاع Institute for Defense Analyses. أعلن المقال أن "الطاقة ليست شديدة الانتشار بحيث يمكن اعتبارها أمرا مضمونا"[٩]. وبينما أشار إلى مشكلات مثل تلويث المركبات ذات المحرك للهواء والآفات الاقتصادية في حقول الفحم، لا توجد إشارة إلى نظام يتعرض للخطر أو إلى أزمة محدقة.

لم يظهر مصطلح "أزمة الطاقة" في الجدل السياسي الأمريكي إلا بعد ثلاث سنوات، في صيف ١٩٧٠[١٠]. يجري تذكر الأحداث الناتجة الآن كمشكلة سببها حظر إمداد بترول الشرق الأوسط[١١]. مع ذلك، حين تناولت تقارير الصحف الأمريكية الأزمة في البداية، وصفت مشكلة لا تكاد تحيل إلى الشرق الأوسط ولا حتى إلى البترول.

أتى الإعلان عن خطر جديد في ١٠ أغسطس ١٩٧٠، حين ألقى جون ناسيكاس John Nassikas، رئيس لجنة الطاقة الفيدرالية، كلمة في نادي الصحافة الوطنية عن "أزمة الطاقة الوطنية". في الصيف التالي، كانت نيويورك ومدن أمريكية كبيرة أخرى تعاني من نقص في الطاقة الكهربية. بينما كانت المشكلات نابعة جزئيا من تأخر إقامة مرافق توليد ونقل الطاقة، كان السبب الرئيسي الذي ذكره رئيس اللجنة لجموع الصحفيين "لأزمة الطاقة المتزايدة عندنا"، هو الافتقار للوقود – خصوصا نقص الغاز الطبيعي للصناعة، وقد يُصرَف الوقود بالحصص وتُغلَق مصانع. واقترح أن الحل طويل المدى لأزمة الطاقة يكمن في تطوير طاقة نووية، لكن في نفس الوقت العلاج هو تقليل تنظيم الحكومة [للطاقة]، بما في ذلك

القوانين المضادة للاحتكار، للسماح لصناعة الطاقة بتبني "اقتصاد عمليات واسعة النطاق"[١٢].

هناك أزمات سابقة في توزيع الوقود والوصول إلى المواد الخام وتعدينها وتوليد الطاقة الكهربية. لكن هذه كانت المرة الأولى التي توصف فيها المشكلة بأنها أزمة طاقة. كان ثمة تنوع واسع من الصناعات والمواد ونظم النقل وأشكال الطاقة الداخلة في إنتاج وتوزيع الطاقة: الفحم وعمال وشركات التعدين التي تنتجه، وخطوط السكك الحديدية التي تنقله، وحقول البترول والغاز الطبيعي وشركات خطوط الأنابيب ومحطات البترول والمرافق العامة، وتوليد الطاقة الكهربية ومعدات نقلها وتصنيعها، وشركات بناء تبني محطات طاقة نووية وشركات تعدين اليورانيوم، ومُلاك ناقلات البترول وشركات البترول الصغيرة والكبيرة. كل من هذه المرافق أو الشبكات أو المواد واجه مشكلات معينة في أوقات مختلفة: موجة من الإضرابات المفاجئة في صناعة الفحم في الأبلاش، نكسات تقنية في تشغيل محطات الطاقة النووية، نقص في ناقلات البترول بعد إغلاق قناة السويس [بعد حرب ١٩٦٧- م]، تأخر بناء محطات طاقة كهربية بسبب الحاجة إلى وقود منخفض الكبريت، تطور جماعات منظمة تستعمل مجموعة تقنيات جديدة تتيح، بكلمات سول ألينسكي Saul Alinsky في كتيبه الشعبي قواعد للراديكاليين *Rules for Radicals*، "راديكاليات واقعية" لتحدي الضرر الذي تُلحقه شركات الطاقة بالجماعات والبيئات[١٣]. في أوائل السبعينيات، اتصلت هذه القضايا جميعا ببعضها البعض باعتبارها جوانب من "أزمة طاقة" واحدة.

مع بدء سيطرة دول الأوبك على إنتاج البترول، بالطرق التي تناولها الفصل السادس، أرادت شركات البترول الدولية أن ترفع السعر بما يصل إلى ٥٠%، وربما أكثر. بذلك يدفع المستهلكون زيادة دخل البلدان المنتجة، بدلا من تقليل دخل شركات البترول الكبرى. كانت العقبة الأساسية أمام زيادة كهذه هي احتمال تحول مستعملي البترول لأشكال وقود أخرى، بما فيها الغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية. لم يكن التعاون للحد من إمداد البترول كافيا: كان على شركات البترول بمساعدة البيت الأبيض في عهد نيكسون أن تمد نظام "التخريب" إلى أشكال أخرى للوقود. كان يجب ربطها معا من خلال ملكية شركات كبرى وإدارة حكومية

وتقارير أنباء وأبحاث أكاديمية، لتصبح قضية واحدة تواجه مأزقا جماعيا: أزمة الطاقة.

كانت شركات البترول العملاقة تستورد رأسمالا إلى الولايات المتحدة، معظمه يمثل الأرباح الهائلة الناتجة من احتكارها لبيع بترول الشرق الأوسط لأوربا وأجزاء أخرى من العالم. كان جانب كبير من المال المستورد يُدفع كأرباح لملاك الأسهم الأمريكيين، لكن مئات الملايين من الدولارات كانت تجنّب كل سنة لشراء مصادر طاقة منافسة في الولايات المتحدة. أحكمت شركات البترول سيطرتها على إنتاج الغاز الطبيعي، بحيث أصبحت دستتان من شركات البترول الأمريكية تنتج ثلاثة أرباع الغاز الطبيعي في البلاد بحلول أواخر الستينيات. لقد اشتروا شركات الفحم، ليحولوا صناعة الفحم الأمريكية من مجموعة من كارتلات منتجي الفحم إلى أقسام من صناعات أكبر استعملت الفحم أو أنتجت أنواع وقود أخرى. كما أدخلت صناعة الطاقة النووية، خصوصا تعدين اليورانيوم. وبحلول السبعينيات سيطرت على ٤٠% من احتياطيات اليورانيوم في الولايات المتحدة(١٤). وقد اتهم مسئولون في وزارة الداخلية الأمريكية، استجابة لأحداث في الشرق الأوسط من فترة سابقة، شركات البترول بتأجير أراض فيدرالية لتعدين اليورانيوم وتأجيل استثمارها لرفع الأسعار وإنتاج "أزمة الطاقة"(١٥).

لكي تتمكن شركات البترول من رفع أسعار البترول، ضغطت لرفع سعر الغاز الطبيعي. حين رفضت لجنة الطاقة الفيدرالية نداءهم بزيادة الضريبة rate في ١٩٦٨، أعلن المنتجون فجأة تقليل الإمداد. من هذه اللحظة فصاعدا، بدأ معدل الاكتشافات الجديدة يتراجع(١٦). عيَّن الرئيس نيكسون في العام التالي رئيسا جديدا للجنة الفيدرالية للطاقة، هو جون ناسيكاس - وهو الرجل الذي سرعان ما أعلن عن وجود أزمة طاقة - الذي وافق على زيادة غير مسبوقة في سعر الغاز، مدعيا أن هذا من شأنه تشجيع صناعة الغاز على الاستثمار في إنتاج جديد(١٧). لم يحدث الاستثمار الموعود أبدا، وكشفت تحقيقات الكونجرس التالية أن ناسيكاس قد اعتمد على أرقام آتية من رجال الصناعة بشأن العجز، بدلا من التقديرات الأعلى بكثير التي أنتجها موظفو اللجنة. وقد اعترف للكونجرس أيضا بأنه لم يكن لديه إثبات على أن إزالة قيود التنظيم ستؤدي إلى زيادة الإنتاج(١٨).

أنتجت شركات البترول أيضا اهتماما بعدم كافية إمداد البترول، بأن قامت في نفس الوقت برفع تقديرات الطلب المستقبلي وتقليل تقديرات الإحتياطيات القابلة للاستخراج. في ١٩٧٢، تنبأ مجلس البترول القومي الأمريكي بأن استهلاك الطاقة الأوّلي في البلاد سيصل إلى ١٢٥ كوادريليون [يساوي ١٠ أس ١٥، أو مليون مليار-م] وحدة حرارية بريطانية في ١٩٨٥. كان الاحتياج الفعلي في تلك السنة ٧٤ كوادريليونا فقط، أي أقل من ٦٠% من التقدير. بعد حظر البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤، طورت إدارة الطاقة الفيدرالية مشروعا مستقلا أنتج نفس التقديرات المبالغ فيها عن الطلب. ساعدت هذه الحسابات في تأطير قانون الطاقة الوطني لعام ١٩٧٨، الذي حظر استعمال الغاز الطبيعي في محطات الطاقة الجديدة والغلايات الصناعية، وأتاح لشركات البترول زياد السعر ثمانية أضعاف (من ٢٢ سنتا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ١٩٧٣ إلى ١,٧٥ دولارا للغاز من الآبار الجديدة). حققت القيود، التي صُوِّرت كوسيلة لحماية احتياطيات الأمة كدفاع ضد سلاح البترول العربي، تراجعا قدره ٢٦% في استهلاك الغاز الطبيعي بين ١٩٧٣ و١٩٨٦ - الأمر الذي لم يساعد على حماية المستهلك الأمريكي، بل على حماية الطلب على بترول الشرق الأوسط. كتب هنري ليندن Henry Linden، بعد تقاعده كمدير لمعهد جاز تكنولوجي Institute of Gas Technology، الذي ساعد في إنتاج التقديرات المبالغ فيها: "تؤرقني الآن حقيقة... أنني شاركت في هذه التمارين التي تبدو نابعة من مصلحة خاصة، وقد قبلتُ أيضا كثيرا من المعتقدات الأخرى التي تَبَيَّن أنها 'أزمة طاقة' مختلقة"[١٩].

شجع البيت الأبيض على تحوُّل توليد الطاقة واستخلاص الموارد إلى حقل واحد "للطاقة"، ووزع المسئولية عن أشكال الوقود والطاقة المختلفة على مختلف أجزاء الحكومة الأمريكية. وفي يونيه ١٩٧٣، بعد أن رفض الكونجرس مرارا طلب ريتشارد نيكسون لإقامة وزارة للطاقة والموارد القومية، أقام هو مكتب الطاقة الوطني في البيت الأبيض[٢٠]. أتاح تجميع الاهتمامات المختلفة بشأن الوقود والطاقة في وكالة واحدة نشأة حقل جديد للدراسة الأكاديمية عن الطاقة وسياسة الطاقة. قبل أوائل السبعينيات، تركز معظم البحث في هذه الموضوعات في التاريخ والاقتصاد وصناعة السياسات على وقود واحد. بعد ذلك، تزايد بشدة الاهتمام الأكاديمي بقضية الطاقة كموضوع جامع محل اهتمام [٢١].

بينما كانت أزمة الطاقة في الولايات المتحدة تُناقَش في البداية كتفاعل معقد بين تطورات تشمل موارد طبيعية وأنماط توليد طاقة مختلفة، ظهرت في قلبها فجأة قضية "أزمة بترول". أعلن عن أزمة البترول جيمس آكينز، ذلك الدبلوماسي الذي رحب قبل عقد بإطاحة حزب البعث بقاسم في العراق (انظر الفصل السادس)، وأقر إعدام المعارضة السياسية. وكان قد أصبح مدير مكتب الوقود والطاقة في وزارة الخارجية. وفي مقال له في مجلة فورين آفيرز *Foreign affairs* في أبريل ١٩٧٣، رأى أن تحذيرات الدول العربية المتكررة بمقاطعة بترولية للولايات المتحدة أصبحت تمثل خطرا واقعيا[٢٢]. لقد نجحت أوبك في التفاوض على معدلات ضرائب أعلى، وأمَّم العراق إنتاج بتروله، ويهدد منتجون كبار آخرون بنفس الفعل. إذن، زيادة أسعار البترول أصبحت حتمية، وستُحقِّق تدفقا غير مسبوق لرأس المال إلى منتجي البترول. كانت المهمة هي ترتيب حركة رأس المال هذه إلى الخليج الفارسي ليعاد تدويرها في استثمارات في الولايات المتحدة.

قال الاقتصادي موريس آدلمان Morris Adelman إن "'أزمة الطاقة' العالمية أو 'نقص الطاقة' العالمي خيال، لكن الإيمان بالخيال واقع. فهو يجعل الناس يقبلون أسعار بترول أعلى بوصفها أمرا فرضته الطبيعية، بينما هي في واقع الأمر أسعار ثَبَّتها التواطؤ"[٢٣]. وقدَّم إثباتا على أنه كان هناك فائض في عرض البترول العالمي، وأن سرعة زيادة الطلب كانت أقل من الحال في الستينيات، وأن وزارة الخارجية وشركات البترول كانت تتواطأ بالفعل مع الدول المنتِجة ليستفيدوا معا من زيادة سعر البترول[٢٤].

قضية فلسطين

لنتابع عن قرب كيف زاد سعر البترول. انطلق حظر أكتوبر ١٩٧٣ بإعلان الدول العربية أن إتاحة البترول سترتبط بتقدُّم تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي. إذن لا يمكن أن يكون سعر البترول مجرد قضية عرض وطلب، لأن الطلب على البترول أصبح مرتبطا الآن بطلب آخر: أن الولايات المتحدة يجب أن تُنهي معارضتها لحل القضية الفلسطينية. رفضت الولايات المتحدة أن تدعَم عرض مصر للسلام في ١٩٧١، حين تخلى الرئيس أنور السادات عن مبدأ أن إسرائيل

يجب أن توافق على تسوية شاملة لقضية الحقوق الفلسطينية، شاملة طرد الفلسطينيين ونزع أراضيهم في ١٩٤٨، وعرض التفاوض بدلا من ذلك على ترتيب ثنائي مؤقت بشأن الأراضي المصرية التي استولت عليها إسرائيل في ١٩٦٧. لم يسفر قرار مصر في يوليو ١٩٧٢ بطرد الخبراء العسكريين السوفييت الذين ساعدوا في تشغيل نظام الدفاع الجوي، توقعا لتحسين العلاقات مع واشنطن، عن أي رد فعل أمريكي[٢٥]. وأجّل هنري كيسنجر Henry Kissinger، مستشار نيكسون للأمن القومي، طلبات السادات بأن يلتقي بنظيره المصري حافظ إسماعيل. وأخيرا وافق على محادثات في فبراير ومارس التاليين بشرط أن تظل سرية، ثم رفض العروض المصرية بسلام منفصل مع إسرائيل[٢٦]. التقي القائد السوفييتي ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev مع نيكسون في يونيه ١٩٧٣، وعرض تصريحا عن مبادئ تسوية سلمية يصدر بشكل مشترك، لكن نيكسون رفضه[٢٧]. وطلبت السعودية، الواقعة تحت ضغط متزايد بوصفها دولة تابعة للولايات المتحدة بفعل عناد سيدها، طوال ربيع وصيف ذلك العام، أن تدعم واشنطن تسوية تقوم على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، لكن دون جدوى[٢٩].

كان قرار مصر وسوريا بالهجوم على القوات الإسرائيلية التي تحتل أجزاء من أرضهما في ٦ أكتوبر ١٩٧٢ ردا على هذا المأزق. كانت الحرب متوقعة على نطاق واسع. قبل أكثر من سنتين، في أغسطس ١٩٧١ علمت الولايات المتحدة أن مصر تعد "لهجوم قوي عياره محدود" لاستعادة الأرض على طول قناة السويس بهدف إجبار إسرائيل على التفاوض[٣٠]. ثم أتت تحذيرات متكررة من أن رفض أمريكا تدعيم تسوية سيؤدي بمصر إلى القيام بعمل عسكري.

بعد عشرة أيام من بداية الحرب، ومع استمرار القتال، كرر السادات عرضه بتسوية مصرية- إسرائيلية منفصلة. وفي اليوم التالي التقى أربعة وزراء خارجية يمثلون ثمانية عشر بلد عربي نيكسون وكيسنجر وطلبوا من الولايات المتحدة أن تدعم تسوية للأزمة مبنية على "انسحاب إسرائيل لخطوط ما قبل ١٩٦٧ واحترام الحقوق الفلسطينية في العودة إلى ديارهم أو التعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة"[٣١]. بعد رفض تأييد العرض، أبلغ كيسنجر مجموعة الأزمة في البيت الأبيض لاحقا في نفس اليوم أن قائد الوفد، وزير الخارجية السعودي، "خرج

كالأطفال المطيعين وقال إنهم أجروا مباحثات مثمرة معنا". ألقى كيسنجر اللوم بشأن تقرير في الصحافة يقول إن السعودية قد تفرض حظرا على أمداد البترول للولايات المتحدة على موظفي وزارة الخارجية أو شركات البترول، الذين "لديهم سجل غير مسبوق في الخطأ"، وأكد لمجموعة الأزمة "إننا لا نتوقع وقفا للبترول الآن"[٣٢]. في اليوم التالي أعلنت الدول العربية أول تخفيض للإمدادات.

لتقليل الضغط على إسرائيل لدفعها للتفاوض، قرر نيكسون أن يمدها بمزيد من الطائرات والدبابات والمدفعية والذخيرة. أراد البيت الأبيض أن يستعمل الحرب، لا لتناول أسباب الصراع في الشرق الأوسط، لكن كعزاء عن هزيمته في فيتنام. قال نيكسون لموظفيه "هذا الأمر أكبر من الشرق الأوسط. لا نستطيع أن نسمح بنجاح عملية يدعمها السوفييت ضد عملية تدعمها أمريكا". وفيما يتعلق بصعوبة إجبار إسرائيل على التفاوض، جادل بمنطق معكوس قائلا إن إعادة تسليحها هي الطريقة الوحيدة "للإتيان بإسرائيل شاكية وصارخة إلى طاولة [المفاوضات]" [٣٣]. بطبيعة الحال كانت النية إبقاء إمداد الأسلحة سريا، لإخفاء رفض أمريكا لتسوية تفاوضية للقضية الفلسطينية عن أوربا والدول العربية. لإخفاء ذلك كان على طائرات لوكهيد سي٥ إيه C-5A التي تجلب الأسلحة من الولايات المتحدة أن تهبط في إسرائيل ليلا. كانت هذه الطائرة تستطيع أن تنقل جوا دبابات ومعدات ثقيلة أخرى تنقل عادة بحرا، ولديها نطاق طيران يستطيع أن يغطي المسافة من الساحل الشرقي لأمريكا إلى الشرق الأوسط بلا توقف (رفضت الدول الأوربية السماح باستعمال مطاراتها). لكن الطائرة لم تكن قادرة بسبب أخطاء في تصميم جناحها على الطيران بكامل حمولتها المسافة المطلوبة. وكان على الطائرات لتصل إلى إسرائيل أن تتوقف وتتزود بالوقود في جزر الآزور [جزر تابعة للبرتغال في شمال المحيط الأطلنطي –م]. تأخر رحيل الطائرات من الولايات المتحدة بسبب رياح عمودية في الآزور، حيث كان الهبوط صعبا بالنسبة لهذا الحجم من الطائرات، وتأجل وصولها لإسرائيل حتى الصباح. فضاعت السرية وأصبح النقل الجوى علنيا، ومعه رفض الولايات المتحدة لمفاوضات السلام[٣٤].

كان وزراء البترول في دول الخليج حينئذ مجتمعين في الكويت ضمن تفاوض استمر شهرا بين الأوبك (التي شملت عضويتها دول غير عربية) وشركات

البترول لمراجعة اتفاق ١٩٧١ بشأن معدلات الضرائب. كان الاتفاق السابق مبنيا على "سعر تقديري" قدره ٤٠% فوق سعر تجارة البترول آنذاك، قد تم تجاوزه أثناء هاتين السنتين برفع أسعار البترول. وصلت أرباح شركات البترول إلى الضعف، بينما تراجعت حصة الدول المنتجة في هذه الأرباح لأن التضخم الجامح أكل قيمتها [الشرائية] الحقيقية. في ١٦ أكتوبر، بعد الفشل في التوصل لاتفاق جديد، أعلنت دول الأوبك أنها سترفع من جانب واحد السعر التقديري (أساس حساب معدل الضرائب) بنسبة ٧٠%، مستعيدة المعيار إلى مستوى ٤٠% فوق سعر تجارة البترول[٣٥].

بقي وزراء البترول من الخليج العربي في الكويت في اليوم التالي، ولحق بهم وزراء البترول من بلدان عربية أخرى لمناقشة أوضاع الحرب، ووافقوا على إعلان تخفيض متواضع قدره ٥% شهريا حتى تنسحب إسرائيل من الأراضي التي استولت عليها في حرب ١٩٦٧، ردا على تصلب الولايات المتحدة. قاومت الدول المنتِجة المتحالفة مع الولايات المتحدة طلبا باتخاذ إجراءات أكثر فاعلية، وأبلغت واشنطن أن تقليص الإمداد هو مجرد تحذير بشأن جديتهم بشأن "وجوب أن تتخلى إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة"، كما جاء في تقرير سفارة الولايات المتحدة في الكويت. أوضح علي أتيجا Ali Atiga، أمين منظمة أوبك، أنه "كلما طال تأجيل التسوية المُرضية مع إسرائيل، كلما زاد قصور إمداد البترول لكل شخص"[٣٦]. رد نيكسون بأن قدَّم بعد يومين طلبا للكونجرس بتقديم مساعدة عسكرية قدرها ٢,٢ بليون دولار لإسرائيل، وقال لفريق العاملين معه: "يجب أن نستمر في إرسال المعدات لإسرائيل. يجب أن نستمر في صبِّها هناك حتى يتراجع شخص ما"[٣٧]. حينئذ أعلنت السعودية حظرا على شحن البترول إلى الولايات المتحدة، لحقت به الدول العربية الأخرى، لتربط إتاحة البترول بعدم رغبة الولايات المتحدة في تدعيم مفاوضات لمعالجة قضية فلسطين.

ربط المعلقون الغربيون قرار الدول العربية في ١٧ أكتوبر بتقليل إمداد البترول والحظر التالي على إمداد الولايات المتحدة بالقرار الذي اتخذته الأوبك في اليوم السابق بزيادة الضريبة على إنتاج البترول إلى ٧٠%. واقع الأمر أنهم مالوا إلى ضغط القرارين وتصويرهما كحادث واحد، بقدر ما كانا مرتبطين بنموذج

العرض والطلب. بل وما زال الحادثان في يومنا هذا يشار إليهما خطأ بـ"حظر الأوبك"، وبشكل لا يقل تضليلا يشار تكرارا إلى زيادة الضرائب على أرباح شركات البترول بـ"صعود سعر الأوبك". بالنسبة للدول المشارِكة كان التزامن صدفة، ولم يُتَّخَذ أيّ من القرارين بهدف زيادة سعر البترول. وفوق ذلك لم يكن للأوبك دور في الحظر. كان القرار الأول ذروة شهر من المفاوضات بين الأوبك وشركات البترول بشأن معدل الضرائب على أرباح البترول. وكان تقليل العرض الذي أعلنته مجموعة من الدول العربية في اليوم التالي ردا على قرار الولايات المتحدة بمساندة إسرائيل في حرب أكتوبر وبسد الطريق أمام محاولة هذه الدول إجبار إسرائيل على قبول تسوية سلمية مبنية على التخلي عن الأراضي المحتلة. وفقا لعلي أتيجا، لم يكن لتقليل الإمداد "علاقة بالرغبة في زيادة سعر البترول". كان الهدف هو جذب انتباه جماهير الغرب للقضية الفلسطينية التي لم تُحَل"[٣٨].

نادرا ما تذكر الروايات عن تقليل الإمداد والحظر الغرض منهما. مثلا كتب دانيل يرجن Daniel Yergin أن: " وزراء البترول العرب وافقوا على عمل حظر، بتقليل الإنتاج بنسبة ٥% عن مستوى شهر سبتمبر، ومواصلة التقليل بنسبة ٥% في كل شهر تالٍ إلى أن تتحقق أهدافهم"[٣٩]، ولم يستقصِ في أي موضع هذه الأهداف. كانت الدول العربية المنتِجة تحاول أن تخلق رابطة، أن تؤسس معادلة بين إتاحة البترول وسياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، لكن مؤرخو الحدث قطعوا هذه الرابطة. وكان الجمهور العام في نفس الوضع، شديد الانشغال بالاصطفاف في طوابير الحصول على البترول، يفكر فحسب في قوانين السوق. في نفس الوقت، كان أعداء مفاوضات السلام في الكونجرس الأمريكي، بقيادة هنري جاكسون Henry Jackson، عضو الحزب الديمقراطي عن ولاية واشنطن والمعروف بـ"السناتور القادم من بوينج Boeing" (أكبر شركة متعاقدة على السلاح في أمريكا، ومقرها سياتل، واشنطن)، الذي قاد الدفاع عن العسكرة المتزايدة لسياسة الولايات المتحدة الخارجية، ينظِّمون خطط توزيع حصص البترول ووسائل أخرى تتيح تشغيل قوانين السوق.

بعد الحرب بشهرين التقت دول الأوبك ثانيةً لتعيد ضبط معدل الضريبة. عند هذه النقطة كانت التجارة في البترول قد ارتفعت أسعارها أحيانا إلى ١٧ دولارا

للبرميل – أكثر من أربعة أضعاف سعر بيعه حين التقوا في أكتوبر. عشية هذا الاجتماع الثاني ألقى كيسنجر خطابا قال فيه "إننا يجب أن نضع في أذهاننا الأسباب الأعمق لأزمة الطاقة". وحين تفاقمت الأزمة بفعل حرب أكتوبر، قال إنها "العاقبة المحتومة للنمو المنفجر في الطلب في العالم كله بما تجاوز حوافز العرض". إذا كانت زيادة السعر ناتجة عن قوى السوق طويلة المدى هذه، وبالتالي تراها واشنطن حتمية، لما كان هناك سبب يمنع قيام دول الأوبك بضبط الأمر بإعادة تحديد معدلات الضريبة وفقا لذلك. رفعت الأوبك بقيادة إيران، أقرب حلفاء الولايات المتحدة بين أعضائها، السعر التقديري إلى ١١,٦٥ دولارا. أدى هذا إلى زيادة الضريبة إلى ٧ دولارات للبرميل، بما يتضمن أن يكون سعر البيع (الذي يتسع لتكاليف الإنتاج وأرباح الشركات) أقل من ٩ دولارات للبرميل، أو حوالي نصف السعر الذي أصبح البترول يباع به مؤخرا(٤٠).

حاول كيسنجر، بعدما ساعد في تثبيت سعر البترول المرتفع، أن يجني الفوائد. ستعاني أوربا واليابان من تكلفة طاقة أعلى، بما يخفف الضغط على الدولار، وستصبح الولايات المتحدة الآن قادرة على فتح احتياطياتها البترولية في ألاسكا(٤١). حتى حين كانت المعركة جارية، وضع كيسنجر خططا لنيكسون ليرسل رسالة للكونجرس "بعد أسبوعين من وصول هذا الأمر لنهايته"، تقول إن الأحداث قد "أوضحت هشاشتنا"، وتطالب الكونجرس بأن يُسقط معارضته لإقامة خط أنابيب لبترول ألاسكا. حين كان القتال على قناة السويس محتدما، أبلغ مستشار طاقة متحمس في البيت الأبيض مجموعة كيسنجر الاستراتيجية أن "بترول ألاسكا يساوي حين يصل إنتاجه إلى الذروة مجمل ما يُرفع من [آبار] البلاد العربية". وأضاف مساعده "إننا في حاجة إلى خطيّ أنابيب". تبين لاحقا أن هذا التنبؤ بكنز في آلاسكا مبالغ فيه بإفراط(٤٢).

فرصة سعيدة لتجربة ميدانية

أتاحت حرب أكتوبر ١٩٧٣ لواشنطن ولشركات البترول الانتقال إلى نظام أسعار طاقة أعلى، وحفزت أيضا شيئا آخر كان مرتبطا بشكل متزايد بسعر البترول: النزعة العسكرية. تضمن النزاع أكبر معارك دبابات منذ الحرب العالمية

الثانية. منعت أخطاء تصميم الطائرة C-5A الولايات المتحدة من إبقاء النقل الجوي [للأسلحة لإسرائيل] سرا، لكن الدبابات التي حملتها الطائرات إلى الشرق الأوسط ضمنت النصر، لا للجيش الإسرائيلي فقط، لكن كذلك للقوات الأمريكية المحاصَرة.

في وقت سابق من هذه السنة، عكف البنتاجون، نظرا لاعترافه بهزيمته في فيتنام وسحب آخر قواته، على مراجعة استراتيجياته العسكرية في ضوء تخفيض الميزانية المتوقع وخسارة الحرب ضد دولة صغيرة. بدت الهزيمة استعراضا لعدم جدوى الاعتماد على قوات مسلحة تقليدية كبيرة الحجم مجهزة لمعارك أساسها دبابات كثيفة التسليح من النوع الذي قاتل في الحرب العالمية الثانية. وبدا أن التدمير الهائل للدبابات في حرب ١٩٧٣، الذي تساوت فيها الخسائر السورية والمصرية في حرب لمدة ثمانية عشر يوما مع المجموع الكلي للدبابات الأمريكية المنشورة في ذلك الوقت في أوربا، إنما يؤكد هذا الحساب. لكن أنصار إعادة تزويد الولايات المتحدة بدبابات وتسليح ثقيل آخر جديد استعملوا حرب أكتوبر كـ"فرصة سعيدة لتجربة ميدانية". فبعد أن تجول الجنرالات الأمريكان في مواقع المعارك في أراضي سوريا ومصر المحتلة مع نظرائهم الإسرائيليين، قدموا التدمير ثم الانتصار الإسرائيلي النهائي كدليل على أن معارك التسليح التقليدي الضخم يمكن خوضها والانتصار فيها بالمعدات والتكتيكات والتدريب المناسبَين، بعكس دروس فيتنام.

أحبت القوات المسلحة الأمريكية أن تُلقي باللوم في خسارة حرب فيتنام على الديمقراطية. لم يكن الضعف العسكري سبب الهزيمة، لكن المعارضة الشعبية في الوطن [:الولايات المتحدة]. قيل إن قوة تدمير الدبابات والأسلحة الثقيلة الأخرى تجعلها أكثر ملاءمة لحرب تخوضها دولة ديمقراطية، لأن قوتها التدميرية تأتي بنتائج سريعة، قبل أن يجبر الرأي الشعبي أو الانتقاد الدولي القيادة السياسية على وقف القتال[٤٣]. أتاحت هذه الاستنتاجات من حرب ١٩٧٣، التي عززتها زيارات متكررة لمواقع الميادين التجريبية وإدخالها في كتيبات التدريب وعروض المحاضرات في المؤتمرات، للبنتاجون أن يهزم أنصار الاعتماد على قوات أصغر سهلة الحركة، وإعادة بناء قوات مسلحة بأسلحة ثقيلة.

وفي شأن إلحاق الهزيمة بجهود حل القضية الفلسطينية، أفادت الحرب أيضا في إبقاء الشرق الأوسط كمنطقة غير آمنة. أصبحت تحويلات الأسلحة الكبيرة إلى إيران وإسرائيل، التي تناولها الفصل السابق، مصحوبة بمبيعات متزايدة للسعودية ودول عربية خليجية أخرى، وإلى مصر. وطدت الأزمة العلاقات الجديدة بين البلدان المنتِجة للبترول والولايات المتحدة، المبنية على بيع الأسلحة(٤٤). زادت القيمة الحقيقية لصادرات الولايات المتحدة من الأسلحة بأكثر من الضعف بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٥، وكان الجانب الأكبر من السوق الجديد في الشرق الأوسط(٤٥). أصبح تدفق الأسلحة والفرص المرتبطة به في التشييد والمشورة والمساعدة العسكرية والأعمال البنكية معتمدة على مستويات متزايدة من النزعة العسكرية، وكذلك على سياسة أمريكية لإطالة وتأجيج النزاعات المحلية في الشرق الأوسط، وعلى سياسة تزداد انفصالا عن الأشكال السلفية من الإسلام التي كانت قد ساعدت من قبل في الدفاع عن النظام البترولي في منتصف القرن العشرين في مواجهة الضغوط القومية والشعبية في المنطقة. وكما سنرى في الفصل الثامن ستضعِف التوترات بين النزعتين العسكرية والسلفية، والنزاعات المسلحة، آفاق سياسة إنتاج بترول أكثر ديمقراطية في فترة ما بعد ١٩٧٤.

حدود النمو

أدخلت أزمة ١٩٧٣- ١٩٧٤ مجموعة حسابات أخرى في سعر البترول. ربما كانت زيادة الأسعار أربعة أضعاف أكبر مما انتوته شركات البترول، التي أصبحت إذن في حاجة إلى إجراءات غير عادية لمنع انهيار الطلب على البترول، خصوصا بضمان زيادة سعر الغاز الطبيعي والطاقة النووية. كان أحد طرق تحقيق ذلك هو قيادة الشركات لحفظ وحماية البيئة.

رأى كبار اقتصاديي البترول أن إمداد البترول، لأغراض عملية خاصة بالحساب الاقتصادي، غير قابل للنفاذ. فبرغم أن الاحتياطيات كانت تُستنزف باستخراج البترول، فإنها كانت تتجدد بالاستكشاف والاكتشاف والتكنولوجيا الجديدة. ورأوا أن استنفاذها سيكون في المستقبل البعيد، بحيث لن يكون لذلك تأثير على سعر البترول. ليست احتياطيات البترول مصدرا طبيعيا يُستهلك، بقدر ما هو

مخزون يتضاعل ثم يُجَدَّد. في ١٩٧٢ قال موريس آدلمان إن "المعادن لا تُستهلك بالكامل ولن تَنفَذ. فتيار الاستثمارات يخلق إضافات للاحتياطيات التي ثبت وجودها من مخزن كبير للغاية في باطن الأرض. والاحتياطيات تتجدد باستمرار كلما استُخرجت. مسألة مقدار ما كان في باطن الأرض في البداية وما سيتبقى في النهاية غير معروف ولا صلة له بالموضوع"(٤٦).

هذه الرؤية عن وفرة هائلة في طبيعة احتياطيات البترول قد انتقدها عدد من جيولوجيي البترول الذين كان لديهم تصور مختلف عن طبيعة وإتاحة البترول. في ١٩٥٦، قدَّم م. كينج هوبرت M. King Hubbert، وهو جيولوجي في شركة شل للبترول، ورقة في الاجتماع السنوي للمعهد الأمريكي للبترول، وأعطى تقديرا أن إنتاج الولايات المتحدة من البترول سيصل إلى الذروة خلال ما بين عشر سنوات وخمسة عشر عاما (١٩٦٦- ١٩٧١) ثم يدخل مرحلة تراجع مستمر(٤٧). استندت تقديرات هوبرت على قياسات صناعة البترول للاحتياطيات القابلة للاستخراج، لكنه استعمل افتراضات جديدة عن العلاقة بين معدل إنتاج البترول ومعدل اكتشافه ليغير صورة المستقبل(٤٨).

قبل ١٩٧١، شعرت صناعة البترول الأمريكية بالتهديد بفعل تنبؤات هوبرت. وشنت شركات البترول هجوما على مناهجه وأنتجت أرقاما منافسة ضاعفت تقديرات الاحتياطيات القابلة للاستخراج أو زادتها ثلاثة أضعاف فجأة. لأنه إذا كان البترول المعروض يتجه إلى التناقص، ستكون حصص الحكومة وحماية السعر التي شجعت الإنتاج غير مبرَّرَة.

بعد ١٩٧١، ومع إدارة دول الأوبك المنتجة الآن لعملية الحفاظ على ندرة البترول ورفع الأسعار العالمية إلى مستوى الأسعار المحلية الأمريكية، لم تعد شركات البترول تحتاج إلى نظام الحصص وحماية السعر. فضبطت تقديراتها بما يتفق مع ما قاله هوبرت، ووافقت على أن إنتاج الولايات المتحدة من البترول يصل الآن إلى ذروته وعلى وشك أن يتراجع. في ١٩٧١، اقترح كبير جيولوجيي بريتش بتروليم أن احتياطيات العالم المؤكدة حاليا من البترول ستنفذ في الثمانينيات، وأن الصعود المتوقع في الطلب يعني أنه في أقل من ثلاثين عاما من الأرجح أن الاحتياطيات غير المكتشفة بعد سيتبين أنها لم تعد قادرة على الوفاء

بالطلب المتصاعد(٤٩). لكن حين انتهت أزمة البترول، عاد جيولوجيو شركات البترول إلى مواقع فكرة الوفرة الهائلة.

تزامنت الاهتمامات بنفاذ احتياطيات البترول مع ظهور سياسة "حدود النمو"، وحماية "البيئة"، كمشروع بديل لمشروع "الاقتصاد"(٥٠). المثير للفضول أن شركات البترول نفسها ساعدت على إطلاق إنتاج البيئة كمشروع سياسي بديل. لقد فعلت ذلك عفويا جزئيا، بتَبَنِّي طرق لتقطير ونقل البترول أدت إلى إراقة كميات عملاقة من البترول، استطاع أنصار البيئة أن ينظموا أنفسهم ضدها. لكنها ساعدت أيضا في إنتاج البيئة كأمر مهم سياسيا بالتغييرات في طرق حسابها لاحتياطيات العالم من البترول. في ١٩٧١، تخلت شركات البترول فجأةً عن حسابات الوفرة الهائلة للبترول كمصدر يكاد يكون غير محدود (حسابات شكّلت دعامة نظريات ما بعد الحرب عن الاقتصاد كموضوع قادر على النمو بلا حدود)، وبدأت تتنبأ بنهاية البترول(٥١).

في أوائل السبعينيات جرى تداول حجج الجيولوجيين عن النفاذ المستقبلي لاحتياطيات البترول بشكل أوسع بكثير. في ١٩٧٣، نشر ي.ف. شوماخر E. F. Schumacher، المستشار الاقتصادي لمكتب الفحم القومي في بريطانيا، والناقد العنيد للتحول بعد الحرب من الفحم للبترول الذي هندسته الولايات المتحدة، كتاب "الصغير جميل" *Small is Beautiful*(٥٢). قبل ذلك بشهور قليلة، نشر نادي روما "حدود النمو" *The Limits to Growth*، وهو تقرير لمشروع النادي عن "مأزق الإنسان". قال التقرير الذي وظف نمذجة بالحاسب الآلي قامت بها شركة إم آي تي MIT، أنه إذا استمرت الاتجاهات الحلية في استهلاك الطاقة ونفاذ الموارد والتصنيع والتلوث وإنتاج الغذاء ونمو السكان، "سنصل إلى حدود النمو على هذا الكوكب في وقت ما خلال السنوات المائة التالية"(٥٣). كان التقرير الذي حذّر أيضا من تراكم ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بسبب حرق الهيدروكربونات وخطر ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب ذلك، تحديا جادا لصناعة البترول وللاقتصاديين الذين اعتمدت نماذجهم بشأن السوق على غياب حدود للطاقة، وبدا أنها لا تقدم أية طريقة للتعامل مع قضية نفاذ الموارد وحدود النمو.

شركات البترول تؤطر البيئة

مع نضال وزارة الخارجية لتبرير دعمها لأسعار بترول أعلى، تزايدت أهمية فكرة أن البترول يشكل جزءا من نظام "طاقة" أكبر. في ١٠ أبريل ١٩٧٣، قبل رسالة نيكسون للكونجرس عن الطاقة بأسبوع، قدَّم جيمس آكينز عرضا في دنفر، بكولورادو، أمام اجتماع لمعهد البترول الأمريكي، المنظمة الجماعية لصناعة البترول. كرر هناك حجته عن حتمية ارتفاع الأسعار، لكنه حذر من أنه "سيظل هناك دائما شبح واحد كامن في عقل كل منتِج: تطوير مصادر جديدة للطاقة تجعل البترول بلا أهمية. بقدر ما أن هذا غير محتمل على المدى القصير، فإنه قد يظهر في أي وقت تطور تكنولوجي مفاجئ، درامي، ما، يجعل البترول زائدا عن الحاجة"[٥٤]. واقترح أن:

> يجب أن تزيد أسعار الهيدروكربون بشكل متواصل إلى أن تصل إلى مستوى تكلفة إنتاج طاقة بديلة – أي من الفحم، الصخر الصلصالي، رمال القطران، أو حتى تحويل القمامة. حينئذ سيساوي سعر الطاقة من الهيدروكربونات تقريبا تكلفة مصادر طاقة بديلة، إلى أن تتولى مصادر بديلة إمداد النمو في الطلب، في نحو نهاية القرن. في ذلك الوقت، المتوقَّع أن تُخَصَّص الهيدروكربونات لاستعمالات أعلى: البلاستيك، مواد البناء، الأدوية، أو حتى الغذاء.

ورأى أنه طالما ظلت الهيدروكربونات تمثل "جزءا معتبرا من خليط الطاقة، يجب أن نفترض أنها ستُباع بما يوازي تكلفة طاقة بديلة على الأقل". وأضاف أن أجيال المستقبل يُحتمل أن "تلعننا لحرق هذه السلعة غير القابلة للاستبدال"[٥٥].

تشير حجة أن الهيدروكربونات نادرة نسبيا وجزء غير قابل للاستبدال من "خليط الطاقة" إلى جانب مهم من سياسة الطاقة الجديدة. فبجعل الربط بين سعر البترول وأسعار أشكال أخرى للوقود والطاقة ممكنا، تستطيع المناقشات عن نظام الطاقة أن تربط سعر البترول بسياسة البيئة الجديدة.

بالنسبة لإدارة نيكسون، كانت سياسة الطاقة سياسة للبيئة في نفس الوقت. جعل خطاب نيكسون عن حالة الأمة عام ١٩٧٣، الذي صدر كسلسلة من

النصوص المكتوبة على مدى عدة أسابيع، بدلا من خطاب شفهي واحد، رسالته الجوهرية الأولى هي "رسالة حالة الاتحاد إلى الكونجرس عن الموارد الطبيعية والبيئة"(٥٦). قال إننا قد تُعلِّمنا:

> أن الموارد الطبيعية هشة ومحدودة، وأن كثيرا منها قد أصابه الدمار بشدة أو جرى نهبه. حين تولينا المنصب في ١٩٦٩، عالجنا هذه المشكلة بكل السلطة التي تحت أمرتنا. هناك الآن دلائل مشجعة على أن الولايات المتحدة قد ابتعدت عن أزمة بيئية كانت ممكنة، واتجهت نحو عهد جديد للإصلاح والتجديد.

كانت هاتين التيمتين مترابطتين باستمرار في خُطَب نيكسون: الطاقة كأزمة تقترب، البيئة كأزمة يمكن أن تحدث.

في يوم الثلاثاء ٢٨ يناير ١٩٦٩، بعد أسبوع من تولي نيكسون منصبه، انفجر بئر بحري كانت شركة بترول يونيون Union تستخرج منه البترول على بعد ستة أميال من ساحل سانتا بربارا، بكاليفورنيا، مما أدى إلى تشققات في قاع البحر سمحت بتسرب ٢٠٠ ألف جالون من البترول إلى السطح، واستغرق إغلاق الفتحات أحد عشر يوما(٥٧). أتاحت الكارثة التي نتجت جزئيا عن استعمال أنابيب معدنية ضعيفة تركيز الانتباه على خطر توسع إنتاج البترول إلى الحفر في البحر، وكذلك تطور إنتاج البترول المقترح في المنحدر الشمالي في ألاسكا وإنشاء خط أنابيب عبر ألاسكا. في وقت لاحق من نفس العام أقام دافيد برور David Brower - الذي طُرِد من منصبه كمدير تنفيذي لنادي سييرا Sierra Club [:أقدم وأهم جمعيات البيئة في الولايات المتحدة، تأسست ١٨٩٢- م] بعد أن تسببت حملاته السياسية في فقدان النادي لطبيعته الخيرية - جماعة "أصدقاء الأرض"، وهي "جماعة نشطاء عالمية نافذة إعلاميا وقوية سياسيا" أقامت فروعا في أجزاء أخرى من الغرب الصناعي وأصبحت أول منظمة بيئية دولية(٥٨). وأصبحت الضغوط التي بدأت تمارسها هذه الجماعة ومثيلاتها بشأن قضايا مثل استخراج البترول، والطاقة النووية، والانبعاثات الناتجة عن توليد الكهرباء بإشعال الفحم، وخط أنابيب ألاسكا، تحديات مهمة أمام قطاعات عديدة كثيرة من صناعات الوقود والطاقة.

كانت قضية "أزمة الطاقة" تمثل لصناعة البترول والبيت الأبيض طريقة لمواجهة هذا التحدي. فمن جهة، قدَّمت الحاجة إلى الحفاظ على أنواع الوقود الحفري باعتباره مصدرا نادرا للطاقة وقابلا للنفاذ مبررا لرفع أسعار البترول. ومن جهة أخرى، يمكن تشجيع الحركة البيئية لتركز على تهديد أكثر خطورة يتمثل في صناعة الطاقة النووية. رأى معظم الاقتصاديين أن تطور الطاقة النووية حل لمشكلة تكاليف الطاقة العالية والنفاذ الحتمي لأنواع الوقود الحفري[٥٩]. وكان هذا أيضا حلا طرحته إدارة نيكسون لأزمة الطاقة. في الخمسينيات، اشتُهر ما كتبه جون فون نيومان John Von Neumann قائلا: إنه مع تطور الاندماج النووي "قد تصبح الطاقة في عقود قليلة بعده مجانية – مثل الهواء غير المحسوب – ويُستعمل الفحم والبترول أساسا كمواد خام لتخليق المواد العضوية الكيميائية، التي بينت الخبرة أن خصائصهما مناسبة جدا لذلك"[٦٠]. بحلول السبعينيات كانت تقديرات التكلفة أقل تفاؤلا، لكن ظلت هناك مخاطرة أن تُنتِج المنح الهائلة التي خصصتها الحكومات لتطوير مفاعلات تعجيل النيوترونات طاقة بسعر من شأنه تهديد الأرباح العالية التي تتمتع بها صناعة البترول الآن. وقد تساعد حركة البيئة في تقليل هذا الخطر على البترول. فبالإصرار على أن توليد الطاقة الوطنية يجب إجباره على أن يضع في اعتباره مخاطر الحوادث وتكاليف التخلص من الوقود المستنفذ، ساعدت حملات البيئة في تقليل القدرة على تحمل تكلفة الطاقة النووية، وبالتالي تقليل احتمال أن تصبح بديلا أقل ثمنا من لأنواع الوقود الحفري.

هددت الزيادة الكبيرة في أسعار البترول شركات البترول، بجعل تكلفة مصدر منافس للطاقة، هو الطاقة النووية، يمكن تحمله. لكن إذا استطاعت شركات البترول أن تُجبِر منتجي الطاقة النووية على إدراج المدفوعات التي تغطي آثارها البيئية طويلة المدى – تكلفة تطهير المفاعلات حين تنتهي مدة خدمتها وتخزين الوقود المستنفذ لآلاف الأعوام – في سعر الطاقة التي يبيعونها، ستظل أعلى تكلفة من البترول. ولتعزيز هذه الحسابات، جمعت شركات البترول جهودها لتأطير البيئة كموضوع جديد للسياسة، ولتعريفه ومعايرته بطرق معينة. لم تكن البيئة، مثلها مثل الاقتصاد [من قبل– م]، مجرد جانب من واقع خارجي، يجب على صناعة البترول أن تتصارع معه. بل كان مجموعة من القوى والحسابات التي حاولت الجماعات المتنافسة تعبئتها.

يوحي دور شركات البترول في تأطير سياسة البيئة ببُعدٍ آخر في العلاقة بين البترول والديمقراطية لم نتناوله بعد: يتسم إنتاج البترول بطريقة مختلفة في نشر وتوزيع الخبرة بالمقارنة بإنتاج الفحم. كنتُ قد اقترحتُ من قبل أنه يمكن إرجاع الكفاحية الديمقراطية لعمال تعدين الفحم جزئيا للاستقلالية التي يمر بخبرتها عمال التعدين في حقل الفحم، خصوصا قبل ميكنة الإنتاج على نطاق واسع. فاستقلالية من يتولون تعدين الخام وضعت في أيديهم قدرا معتبرا من الخبرة. أما البترول، بالمقابل، فيترك عماله على سطح الأرض ويوزع مزيدا من خبرة الإنتاج في مكاتب المهندسين والمديرين.

هذا الفارق يذهب إلى ما هو أبعد، ليمتد إلى كل من الفترة السابقة لاستخراج المعدن، وما يجري له بعد ذلك. فصناعة الفحم لا تستثمر أموالا ضخمة في الاستكشاف، لأن جيولوجيا ترسبات الفحم المتاحة تجعل أماكنها معروفة بالفعل، بينما استخراج الترسبات البعيدة غير اقتصادي. أما الاستكشاف في صناعة البترول، فهو جزء كبير كثيف رأس المال من الصناعة، تستطيع الشركات أن تحقق فيه أرباحا كبيرة. تعتمد الشكات الكبرى على جسد واسع من الخبرة التقنية والسياسية والاقتصادية لدعم اكتشاف ترسبات جديدة[٦١].

فوق ذلك، يكون الفحم فور تعدينه جاهزا للاستعمال، وقد يتطلب تنظيفا أو تصنيفا، لكنه لا يحتاج إلى تحويل كيميائي. أما البترول، فيخرج إلى السطح في الشكل غير القابل للاستعمال المسمى البترول الخام، الذي يجب تسخينه في فرن، وفصل مكوناته إلى هيدروكربونات مختلفة بالتقطير التجزيئي، ثم معالجته ليصبح منتجات موحدة قابلة للاستعمال. كان استعماله الرئيسي في البداية، كما رأينا في الفصل الأول، في شكل كيروسين للإنارة، وبالنسبة للزيوت الأثقل في شكل زيت وقود لغلايات البخار وزيوت معدنية للتشحيم. وكان الجازولين والنواتج الثانوية الخفيفة الأخرى لعملية التقطير تعالَج كفاقد. طورت شركات البترول، لتُزيد هامش ربحها، أقسام بحث وتطوير لإيجاد استعمالات لهذه النواتج الثانوية غير المستعملة، وأقسام توزيع وتسويق لتعزيز استعمالها، وإدارات سياسية وعلاقات عامة للمساعدة في بناء أنواع المجتمعات التي ستطلبها[٦٢]. كذلك تحالفت شركات البترول لحرمان الآخرين من الخبرة، بما في ذلك صناعة الفحم. كان الكارتل الذي أقامته شركات

البترول الكبرى في ١٩٢٨ فعليا كارتل هيدروكربون أوسع، لأنه تكَوَّن من اتفاق لا يقتصر على السيطرة على إنتاج البترول، لكن لمنع استعمال براءات الاختراع التي يمكن أن تتيح لشركات الفحم الانتقال إلى إنتاج زيوت صناعية(٦٣).

طورت شركات البترول شبكات أكبر وأوسع بكثير، بالمقارنة بشركات الفحم، لإنتاج الخبرة، التي أصبحت داخلة بشكل متزايد في جعل العالم الأوسع مكانا يمكن أن تزدهر فيه منتجاتها. لهذا السبب، كانت شركات البترول الدولية مجهزة جيدا لمواجهة تحديات أزمة ١٩٦٧- ١٩٧٤. ففي مواجهة كلٍ من مطالب الدول المنتجة بنصيب أكبر بكثير من عوائد البترول وصعود التحديات البيئية لديمقراطية الكربون، كان بمقدور شركات البترول الكبرى التعويل على استعمال نطاق واسع من الموارد في العلاقات العامة والتسويق والتخطيط وبحوث الطاقة والتمويل الدولي والعلاقات الحكومية، لتساعد على تحديد طبيعة الأزمة وتعزيز مجموعة بعينها من الحلول.

موارد علم الاقتصاد

كانت القضايا محل الاهتمام تتضاعف: نفاذ الموارد الطبيعية؛ وتدمير البيئة؛ وتزايد حرارة الغلاف الجوي؛ وتكلفة الطاقة المتزايدة؛ وهبوط قيمة الدولار؛ وتراجع التصنيع ونهاية [حقبة] النمو الاقتصادي بعد الحرب [العالمية الثانية]؛ واستمرار الحركة المعادية للحرب؛ والصراع في الشرق الأوسط؛ والفساد المالي في السياسة الأمريكية (بما في ذلك مدفوعات كبيرة غير قانونية من شركات البترول)، التي وصلت إلى ذروتها في أزمة ووترجيت Watergate [:فضيحة تورط حكومة نيكسون في التجسس على قيادة الحزب الديمقراطي الأمريكي المنافس في يونيه ١٩٧٢- م]. يعكس عالم سياسة بارز، هو صمويل هنتنجتون Samuel Huntington، رؤية شائعة في النخبة السياسية في أمريكا، حين أعلن أن البلاد تعاني من "فائض من الديمقراطية"(٦٤).

لم يعد احتواء هذا الفائض ممكنا بإخضاع المطالب السياسية لحسابات ما هو ممكن وفقا لمبادئ "الاقتصاد". فتطور الاقتصاد القومي قد تم حسابه بغير أخذ تكاليف نفاذ الموارد غير المتجددة أو تبذيرية الحرب أو تغيرات مناخ الأرض أو

تدمير البيئة في الاعتبار. لم يستطع قياس العالم على مستوى الدولة القومية والاقتصاد الكلي أن يتناول أزمة البترول إلا كـــ"صدمة إمداد" خارجية، أو حساب العلاقات عابرة القوميات بين النزعة العسكرية وقيمة الدولار والسيطرة المتغيرة على البترول.

بالنسبة للاقتصاديين المعارضين لدور الحكومة في تنظيم الحياة الاقتصادية، وكان عددٌ معتبر منهم من هذا النوع، كان عدم القدرة على تفسير أزمة البترول تحديا وفي نفس الوقت فرصة. وتم اقتناص الفرصة في اللقاء السنوي الثامن والستون للجمعية الاقتصادية الأمريكية American Economic Association في ديسمبر ١٩٧٣. ناقش روبرت سولو Robert Solow، مخاطبا مجمل اجتماع أهل المهنة في محاضرة ريتشارد ت. إلي Richard T. Ely [محاضرة سنوية تقيمها هذه الجمعية وتتيح حضورها لعموم الاقتصاديين بما فيهم غير الأمريكيين، تخليدا لذكرى مؤسس الجمعية، أي ريتشارد إلي، الذي كان، بالمناسبة، من أنصار تدخل الدولة –م]، الاهتمام السياسي المفاجئ بالسيطرة على نفاذ الموارد المعدنية. ولكي يواجه خطط تنظيم الحكومة لاستهلاك الطاقة، شرع في إيضاح أن الحفاظ على الموارد المعدنية يمكن أن تديره قوانين السوق.

خاطب سولو مهنة كانت تتفاعل مع الأزمة الاجتماعية والسياسية الأوسع لفترة تتميز بحيرة وشقاق عميقين. قبل سنتين، كانت جين روبنسون Joan Robinson هي التي ألقت محاضرة ريتشارد ت. إلي، وهي من الكينزيين الجدد وذات ميول يسارية (وأحد ثلاث نساء فقط ألقوا هذه المحاضرة في سنواتها الخمسين). قارنت محاضرتها عن "الأزمة الثانية في النظرية الاقتصادية" بين الفوضى الحالية لـــ"مهنة اقتصاد تبني نظريات معقدة في الهواء لا صلة لها بالواقع"، بحالة المهنة في الثلاثينيات حين لم تكن المهنة قادرة قبل صدور كتاب كينز "النظرية العامة" على تفسير الكساد الكبير أو توفير علاج له. وقد وصفت "الإفلاس الواضح للنظرية الاقتصادية التي ليس لديها للمرة الثانية ما تجيب به عن الأسئلة التي تبدو للجميع عدا الاقتصاديين في حاجة ماسة للإجابة" – أساسا أسئلة تفسير التوزيع غير المتساوي للثروة[٦٥].

بدأ سولو بتأكيد أن "المُنَظِّرين الاقتصاديين يقرعون الصحف". ولأنه قرأ تقارير حديثة متنوعة عن الندرة المتزايدة في المعادن، "وخُدع مثل كل الناس فقرأ

كتاب "حدود النمو" The Limits to Growth، قرر أن يرى ما قد يقوله الاقتصاديون عن المشاكل المرتبطة بالموارد القابلة للنفاذ. ووجد أن الأدبيات المتوافرة محدودة. لكنه حين كان يكتب مسودة ورقته، "هنا بالضبط بدا أن البريد يحتوي كل مرة على ورقة إضافية لمُنظِّر اقتصادي آخر عن اقتصاد الموارد القابلة للاستنفاذ. كان الأمر أشبه بأن تهرول منشغلا بأمورك الخاصة مثل أي فأر مستقل، ثم تنظر حولك لتكتشف فجأة أنك ضمن قطيع من فئران لمنج lemming [نوع من القوارض يتحرك دائما في جماعات– م]".

استعاد سولو عملا منسيا لاقتصادي بارز من جيل سابق، هو هارولد هوتلينج Harold Hotelling. كان هوتلينج في مقال بعنوان "اقتصاد الموارد القابلة للنفاذ"، نُشر في ١٩٣١، قد قال إنه يوجد في سوق تنافسي مسار سعر توازن، فيه يزيد سعر البترول إلى معدل الفائدة السائد لاستثمار رأس المال في المشروعات المتسمة بدرجة مخاطرة مماثلة. ولما كان المصدر المتروك في الأرض تزيد قيمته كلما زاد سعر السوق، سيستخرج المُلاك نظريا قدرا أقل منه مع زيادة السعر مفضلين تركه لتزيد قيمته كقيمة مختزنة، ويستثمرون رأسمالهم في نشاط آخر. لا بد أن يؤدي السعر الأعلى إلى انخفاض الطلب وانخفاض سعر المورد الطبيعي. وبمجرد أن يهبط السعر إلى ما تحت معدل الفائدة السائد [على الاستثمار]، كما يرى هوتلنج، يفقد مُلَّاك المورد الطبيعي مالا إذا خزَّنوه للمستقبل، وبالتالي يستثمرون في زيادة إنتاجه. على ذلك تقدم قوانين السوق آلية لتنظيم سرعة استخراج المورد الطبيعي، وتدفع نحو معدل يُنتج مسار السعر الأُسي exponential لمعدل الفائدة المركب.

لم يكن نسيان عمل هوتلينج صدفة. فقد كان يكتب في وقت سابق يتسم بزيادة الطلب على التنظيم العام لنفاذ الموارد الطبيعية – خصوصا قطع الغابات واستخراج البترول – وتقلبات غريبة عنيفة في سعر البترول. كانت محاولته لإثبات أن آليات السوق تستطيع أن تنظم البترول وغيرها من صناعات الموارد الطبيعية، مثلها مثل تدخل سولو بعده بأربعة عقود، موجهة ضد التدخل الحكومي. لكن حينما ذهب مقال هوتلينج إلى المطبعة، كانت توقعات الاستخراج في شرق تكساس قد أسفرت عن اكتشاف أكبر حقل بترول معروف حتى تاريخه. أدى

البترول الذي نضح من الآبار إلى انخفاض السعر. بعد أربعة شهور، أعلن محافظو أوكلاهوما وتكساس قانون الطوارئ وأرسلوا الحرس الوطني ليحتل حقول البترول ويُغلق الآبار الجديدة، كوسيلة لزيادة السعر[٦٧]، وتم تجاهل حجة هوتلينج. بعد عام من نشر بحثه، استحدثت الولايات المتحدة نظام حصص الإنتاج وتنظيم السعر تحت إدارة لجنة سكة حديد تكساس.

بعد أربعة عقود، حيث نُقل الحكم العسكري لحقول البترول إلى الشرق الأوسط، وتطورت السلطة التنظيمية للجنة سكك حديد تكساس لتصبح الأوبك، استعاد سولو عمل هوتلينج وعرض مجددا استعمال قوانين السوق لتنظيم استخراج الموارد الطبيعية. بعد محاضرة سولو تدفق تيار من المقالات ورسائل الدكتوراه عن الموضوع ليخلق حقل دراسة جديد: اقتصاد الموارد. لم يقدم هذا العمل إسهاما يُذكر في تفسير القوى التي تحدد سعر البترول أو تحكم إنتاجه[٦٨]. وقد اعترف سولو بذلك في المحاضرة. فهو لم يكتبها، فيما ادعى، "وفي ذهني المشكلات الحالية. في النهاية، لم يتناول أي شيء مما ذكرته الكارتل الدولي أو الطموحات السياسية والاقتصادية لحكام الشرق الأوسط أو سرعات التأقلم مع المفاجآت في إمداد البترول أو أفعال أصدقائنا نحن، الاحتكاريين"[٦٩]. إنما كان هدفه تصميم جهاز حسابي يمكن أن يُنتِج طريقة مختلفة في التحكم في الأسعار.

الغرض من أجهزة السوق بالنسبة لسولو وكثير من زملائه الاقتصاديين هو أن تكون بديلا عن الطرق الديمقراطية للتحكم في الشئون محل الاهتمام العام، بتحويلها إلى شئون للتنظيم الخاص من جانب من لديهم الموارد للعمل كفاعلين في السوق. وأقر سولو بأنه حتى لو أنتج حل السوق الذي طرحه سعرا ثابتا غير متقلب للبترول أو لموارد طبيعية أخرى، فإن الآلية لا تضمن أن الأسعار ستأخذ في اعتبارها احتياجات الأجيال المقبلة – وهو الاهتمام الأكبر في المناقشات الجديدة عن نفاذ الموارد وحماية البيئة. لقد سلَّم في الواقع بأنه من الأرجح أن تحذف أسعار السوق هذه الاهتمامات. لكنه جادل ضد أي محاولة لكبح الاستهلاك الحالي وأخذ الاحتياجات المستقبلية في الاعتبار عن طريق الحكومة الديمقراطية. فقال إن السياسيين ينظرون فحسب للانتخابات المقبلة، وبالتالي لا يمكن "الاعتماد" على العملية السياسية لتكون أكثر اهتماما بالمستقبل من شركات الطاقة. وتحويل

مدير شركة بترول إلى بيروقراطية حكومية "لا يحوله إلى حارس على مصالح المستقبل البعيد"[٧٠]. بدلا من ائتمان السياسيين على العناية بالمدى الطويل، يجب على الناس أن تثق في التكنولوجيا التي ستبتكر مصادر جديدة للطاقة لتحل محل أنواع الوقود الحفري. وبالنسبة للمستقبل القريب، يجب أن تحد الحكومة من دورها في تحسين استعمال حسابات السوق. هناك اجراءان محددان يتيحان لأجهزة السوق أن تنظم بشكل أفضل صناعة البترول: إقامة أسواق مستقبلية، كوسيلة لإدخال حسابات المدى الأقرب، وجمع وإصدار المعلومات عن الميول المستقبلية في التكنولوجيا واحتياطيات البترول والطلب على الطاقة، لزيادة كفاءة الأسواق المستقبلية[٧١].

تم تطوير هذه التكنولوجيا [:الأسواق المستقبلية] فيما يتصل بالبترول بشكلين. أحدهما هو التنسيق الحكومي وبين الحكومات فيما يخص المعرفة عن البترول. أقامت حكومة الولايات المتحدة وزارة الطاقة، وأنشأت فيها إدارة معلومات الطاقة، التي مَركَزَت في إدارة واحدة إنتاج الإحصائيات والتحليلات عن البترول وموارد الطاقة الأخرى. في نفس الوقت سرعان ما أقامت البلدان المصنّعة، من خلال منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency في باريس، لمواجهة خطر حظر بترولي جديد بتنظيم وتخزين البترول وإصدار بيانات وتقارير عن إمدادات الطاقة. وكان الشكل الآخر تنظيم جهاز تقني جديد للبترول، عبارة عن مجموعة من اتفاقات السوق لتدعيم نظام العقود الثابتة الذي كان الاتجار بالبترول يدار به من قبل. في أواخر السبعينيات، أقيم سوق مستقبلي في بورصة نيويورك التجارية، حيث تطورت حجج سولو إلى جهاز من أدوات توقع حركة أسعار البترول في المستقبل.

لقد هدم النجاح في زيادة أسعار البترول الإدارة الكينزية للاقتصاد، بما مهد الطريق لتطور آليات قائمة على السوق، تم تعزيزها كبديل "لفائض" الديمقراطية و"فشل" الحكومة الديمقراطية. تطور صراع طويل على مدى السبعينيات وبعدها، حتى اليوم، استعملت فيه شركات البترول باستمرار اتصالاتها السياسية لتوقع الهزيمة بالتشريع الهادف للحد من نفوذها أو لإدارة الموارد الطبيعية. وفرت الحلول القائمة على السوق أدوات وحجج لإعاقة جهود بديلة للتنظيم. في

الثمانينيات، بدأت معامل الإفكار النيوليبرالية في ترويج مجموعة أخرى من الأدوات: تجارة الكربون[٧٢]. فللحد من تنظيم الحكومة للإحراق المتزايد لأنواع الوقود الحفري وتقليل أعباء تنظيمات كهذه على أرباح الشركات، تم تصميم مخططات متنوعة، بموجبها أمكن مقايضة تقليل التلوث في الغرب بتقليل مزعوم أرخص بكثير في الجنوب العالمي.

ساعدت الزيادة السريعة في سعر البترول هذه العملية بطريقة أكثر مباشرة. مع ازدهار شركات البترول في عهد الرواج، حولّت حفنة عائلات في الولايات المتحدة ثرواتها من البترول إلى اعتمادات مخصصة للحركة النيوليبرالية. استعمل ريتشارد ميلون سكيف Richard Mellon Scaife، وريث ثروة عائلة ميلون من بترول الخليج، هذه الاعتمادات ليصبح أكبر المُحسنين في البلاد للمنظمات السياسية النيوليبرالية المدافعة عن السوق الحر، فمنح منظمات مثل مؤسسة التراث الوقفية Heritage Foundation ومعهد المشروع الأمريكي American Enterprise Institute ومعهد هوفر Hoover ومعهد مانهاتن Manhattan ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية Center for Strategic and International Studies ما لا يقل عن ٣٤٠ مليون دولار على مدى أربعة عقود[٧٣]. لعب تشارلز كوك Charles Koch وديفيد كوك David Koch دورا مماثلا. وهما يملكان شركة صناعات كوك Koch Industries، أكبر شركة بترول مملوكة ملكية خاصة في الولايات المتحدة. كما شارك تشارلز كوك في إنشاء معهد كاتو Cato Institute في ١٩٧٧. تولت معامل الأفكار والمنظمات السياسية هذه الإشراف على الحركة النيوليبرالية، ببرنامج تم تجميعه في أواخر الثلاثينيات ليرفع عن الدولة دورها في تنظيم الاقتصاد وإحلال تنظيمه الخاص عن طريق السوق محل هذا التنظيم العام للحياة الجماعية[٧٤].

وقُدِّر للمهنة الأكاديمية التي "لم يكن لديها ما تقوله عن القضايا... التي تبدو في أمس الحاجة إلى إجابة"، أن تستعيد نشاطها بفعل الحركة النيوليبرالية، التي أصبح كثير من أعضائها يلعبون دورا قياديا. والتزمت المهنة التي ارتبطت بشدة بمعامل الأفكار الخاصة بالحركة بتقنيات السوق التي يقول بها مذهب النيوليبرالية وبتناول مشكلات فائض الديمقراطية.

*

لقد وُصفت الزيادة الدرامية في سعر البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤ بأنها توضيح مَدْرَسي لقانون العرض والطلب. لكننا بدلا من رفض هذه الرواية باعتبارها تفسيرا ضيقا للغاية لما حدث، تتبعنا ما كان يجب عمله لجعل تفسير كهذا قابلا للحياة. تضمن هذا العمل الجمع بين سلسلة من الصراعات والتحولات في السيطرة على المواد الخام وتوليد الطاقة ومطالب عمال الطاقة والجماعات الاجتماعية وتنظيم ربح الشركات الكبرى في حقل واحد للاهتمام السياسي والتدخل الحكومي في الولايات المتحدة، أصبح يُعرف بـ"أزمة الطاقة". كما شمل سلسلة الإضرابات وأعمال التخريب والمنافسات السياسية والمواجهات في الشرق الأوسط التي دُرست هنا وفي الفصل السابق، التي أتاحت تحويل الشبكات، التي حركت إمدادات البترول من مناطق الإنتاج الكبرى إلى مواقع الاستهلاك في غرب أوربا، إلى أداة سياسية. هذه الأداة صيغت بدورها لتخدم هدفا مزدوجا - يهتم بكل من إعادة توجيه تدفق أرباح البترول وتسوية القضية الفلسطينية. استعمِلَت جهود منع تسوية القضية الفلسطينية بصفة خاصة آليات السوق، معتمدة على حجج عن العرض والطلب وأجهزة توزيع حصص الاستهلاك في محاولة لتأطير الأسباب المحتملة والحلول الممكنة للأزمة.

لكن أحداث ١٩٧٣- ١٩٧٤ تجاوزت بطرق عديدة محاولات احتوائها داخل عالم قوى السوق. فقد طرحت قضية الإمداد شكوكا جديدة عن الحدود الممكنة لاحتياطيات البترول؛ وفتحت الصعوبة المتزايدة في التنبؤ بالطلب والأسعار المستقبلية طرقا جديدة لرسم خريطة المستقبل؛ وساعد عدم القدرة على منع تسربات البترول الكارثية في إطلاق ظهور قضايا جديدة محل اهتمام - خصوصا الحفاظ على البيئة. ومع ذلك، ساعدت أحداث ١٩٧٣- ١٩٧٤ أيضا في إطلاق عملية تدمير للاقتصاد الكينزي، الذي تعرض لهجمات تقنيات السوق التي جرى تطويرها من منتصف السبعينيات في معامل الأفكار النيوليبرالية التي أعيد إحياؤها - التي تولى تمويل كثير منها ثروات خاصة لعائلات بترول أمريكية، تضخمت بفعل الأرباح الهائلة من أزمة بترول ١٩٧٣- ١٩٧٤.

هوامش الفصل السابع

(١) Bernard Guerrien, 'Is There Anything Worth Keeping in Standard Microeconomics?' *Post-Autistic Economics Review* 12, 15 March 2002; Deirdre McCloskey, 'Yes, There is Something Worth Keeping in Microeconomics', *Post-Autistic Economics Review* 15, 4 September 2002.

(٢) انظر: Michel Callon, *The Laws of the Markets*, Oxford: Blackwell, 1998; and Donald MacKenzie, Fabian Muniesa and Lucia Siu, eds, *Do Economists Make Markets? On the Performativity of Economics*, Princeton: Princeton University Press, 2007.

(٣) *Middle East Economic Survey* 3, 1973: 14–16.

(٤) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, London: I. B. Tauris, 2004: 183; Joe Stork, *Middle East Oil and the Energy Crisis*, New York: Monthly Review Press, 1975: 230; Christopher Rand, *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East*, Boston: Little, Brown, 1975: 317–18, 328–30.

(٥) Morris Adelman, 'The Real Oil Problem', *Regulation* 27: 1, 2004: 16–21.

(٦) Dan Morgan, 'Legislation Proposed by Jackson to Offset Possible Oil Losses,' *Washington Post*, 18 October 1973: A6.

(٧) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*, New York: Simon & Schuster, 1991: 617.

(٨) Robert Mabro, 'OPEC and the Price of Oil', *Energy Journal* 13: 2, 1992.

(٩) Ali Bulent Cambel, 'Energy', *Science Journal* 3: 10, 1967.

(١٠) على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية، منذ ١٩٤٥، لا نجد إشارات إلى "أزمة الطاقة" في الصحف الأمريكية الكبرى إلا في مناقشات بشأن أوربا بعد الحرب (وكان مصطلح "أزمة الوقود" أكثر شيوعا)، وفي نيويورك تايمز في مناسبة واحدة أخرى – في قراءة عام ١٩٥٤ لكتاب Harrison Brown's *The Challenge of Man's Future* (Orville Prescott, 'Books of the Times', *New York Times*, 9 March 1954: 21). في

الخمسينيات والستينيات، مع تهدئة مخاوف بعد الحرب بتقرير لجنة الرئيس عن الموارد الطبيعة، المعروفة بلجنة بالي Paley، كان الاهتمام بالبترول وأنواع وقود أخرى عادة جزءا من قضية عامة هي "الموارد الطبيعية".

(١١) مثلا في رواية دانيال ييرجن Daniel Yergin، أنه برغم أن حملات البيئة، خصوصا بعد تسرب البترول الكبير في قناة سانتا باربارا في مارس ١٩٦٩، كانت عاملا أثّر على إنتاج البترول، كانت المشكلات الرئيسية هي الزيادة السريعة في الطلب على البترول، خصوصا في الولايات المتحدة، ونقص الإمدادات الأمريكية نظرا لوصول إنتاج البترول المحلي إلى ذروته، والتضييق على إمدادات البترول من الشرق الأوسط، مع بدء أوبك في الضغط لتحقيق أسعار أعلى، ثم تقليل الإمدادات في أكتوبر ١٩٧٣ ردا على انحياز الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل في الحرب العربية الإسرائيلية.

(١٢) Richard Halloran, 'FPC's Head Warns Power Shortages Are Possible Next Winter', *New York Times*, 11 August 1970: 20; Richard Harwood, 'Fuel-Short US May Face Plant Closings, Rationing', *Washington Post*, 17 August 1970: A1.

(١٣) Saul Alinsky, *Rules for Radicals: A Practical Primer for Realistic Radicals*, New York: Random House, 1971. انظر أيضا: William Cleaver, 'Wildcats in the Appalachian Coal Fields', in Midnight Notes Collective, eds, *Midnight Notes, Midnight Oil: Work, Energy, War, 1972–1992*, Brooklyn: Autonomedia, 1992: 169–83.

(١٤) Stork, *Middle East Oil*: 121–5.

(١٥) James Ridgeway, 'Who Owns America?' *New York Times Book Review*, 24 October 1971: 7. انظر أيضا: US Congress, Office of Technology Assessment, 'Assessment of Oil Shale Technologies, Vol. II: A History and Analysis of the Federal Prototype Oil Shale Leasing Program', July 1980, available at www.princeton.edu/~ota. هُزم قانون أصدره مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩٧٥ يحتم على شركات البترول أن تنوع أسهمها في الفحم واليورانيوم والطاقة الشمسية، بفعل لوبي شركات البترول لاحقا (Andrew S. McFarland, 'Energy Lobbies', *Annual Review of Energy* 9, 1984: 504). في ١٩٦٦، منعت الحكومة استعمال اليورانيوم المستورد في المفاعلات الأمريكية كوسيلة لتدعيم أسعار محلية أعلى. حينئذ التحقت شركة بترول الخليج وشركات بترول أمريكية أخرى بكارتل يورانيوم دولي أقامته حكومة كندا

ردا على حظر الاستيراد الأمريكي، الأمر الذي فاقم زيادة سعر اليورانيوم (William Greider, 'Gulf: Uranium Cartel Raised US Prices', *Washington Post*, 17 June 1977: A1).

(١٦) Stork, *Middle East Oil*: 128.

(١٧) Robert Sherill, 'Nassikas Sets Your Gas Bill', *Nation*, 17 Jan 1972: 73–9.

(١٨) Jack Anderson, 'FPC Chief and Natural-Gas Rate Rise', *Washington Post*, 14 June 1971: B11; Jack Anderson, 'FPC Staff Disputed Industry Plan', *Washington Post*, 15 June 1971: B13; 'General Accounting Office, Report to the FPC', in 'Fattening Gas Prices', *Time*, September 1974; Sherill, 'Nassikas Sets Your Gas Bill'; Stork, *Middle East Oil*: 125–31.

(١٩) Henry R. Linden, 'The Evolution of an Energy Contrarian', *Annual Review of Energy and the Environment* 21, 1996: 32, 34, 38.

(٢٠) في ١٩٧٤، تم تحويل "مكتب البيت الأبيض للطاقة" إلى "إدارة الطاقة الفيدرالية". وأخيرا أقامت إدارة كارتر وزارة الطاقة في ١٩٧٧.

(٢١) Richard H. K. Vietor, *Energy Policy in America since 1945: A Study of Business–Government Relations*, Cambridge, UK: CUP, 1984: 1–2.

(٢٢) James E. Akins, 'International Cooperative Efforts in Energy Supply', *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 410, 1973: 75–85.

(٢٣) Morris Adelman, 'Is the Oil Shortage Real? Oil Companies as OPEC Tax-Collectors', *Foreign Policy* 9, Winter 1972–73: 73.

(٢٤) بعد سنوات قليلة، قدّم ف. هـ. أوبنهايم V. H. Oppenheim رواية أكثر تفصيلا في نفس المجلة عن كيفية تطور هذه المؤامرة: 'Why Oil Prices Go Up: The Past: We Pushed Them', *Foreign Policy* 25, 1976–77.

(٢٥) Richard B. Parker, ed., *The October War: A Retrospective*, Gainesville: University Press of Florida, 2001. وهو يشمل مناقشة للتاريخ الدبلوماسي من جانب عديدين من المشاركين الرئيسيين فيها. وقد وصفوا رد إسرائيل على عروض السادات بأنها "فريدة في تصلبها وغير متجاوبة وغير خلاقة" (p. 58)، لكنهم لم يلاحظوا حقيقة أن موقف الولايات المتحدة كان مماثلا فعليا.

(٢٦) Memorandum of Conversation between Muhammad Hafez Ismail and Henry A. Kissinger, 20 May 1973, National Archives, RG 59, Department of State, Records of Henry Kissinger, Box 25, Cat C Arab–Israeli War, available at www.gwu.edu/~nsarchiv. فسَّر كيسنجر Kissinger موقف الولايات المتحدة في محادثة مع الشاه: White House, 'Memorandum of Conversation', 24 July 1973, at www.gwu.edu/~nsarchiv.

(٢٧) المبادئ الأربعة التي طرحها بريجنيف هي: "(١) ضمانات لإسرائيل والدول الأخرى... (٢)... لا مواجهات من الأراضي المحتلة. (٣) انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية. (٤)... حق عبور للجميع من المضايق": Henry Kissinger, 'Memorandum for the President's Files, President's Meeting with General Secretary Leonid Brezhnev on Saturday, June 23, 1973 at 10:30 p.m. at the Western White House', San Clemente, California, HAKO, Box 75, Brezhnev Visit 18–25 June 1973, Memcons, available at www.gwu.edu/~nsarchiv.

(٢٨) عشية حرب أكتوبر ١٩٧٣، ناشدت السعودية الولايات المتحدة بأن تُلزِم إسرائيل بقبول قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، الذي وضع تسوية مبنية على انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة والأراضي المحتلة الأخرى في حرب ١٩٦٧ (Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia*, New York: New York University Press, 2000: 391). انظر أيضا: Donald Neff, 'Nixon Administration Ignores Saudi Warnings, Bringing On Oil Boycott', *Washington Report on Middle East Affairs*, October–November 1997: 70–2.

(٢٩) United Nations Security Council, draft resolution S/10974, 24 July 1973, at unispal.un.org.

(٣٠) White House, 'Henry Kissinger is provided with a report on the situation in Vietnam and other world developments', memo., 20 August 1971, CK3100551156, Declassified Documents Reference System, Farmington Hills, MI: Gale, 2011.

(٣١) David Hirst, 'Arabs Acclaim Sadat Peace Plan as a Major Breakthrough', *Guardian*, 18 October 1973; William B. Quandt to Kissinger, 'Memoranda of Conversations with Arab Foreign Ministers', 17 October 1973, National Security Archive, 'The October War and US Policy', at

www.gwu.edu/~nsarchiv, referred to in following notes as NSA, 'October War'.

(٣٢) Edward Cowan, 'A Saudi Threat on Oil reported', *New York Times*, 16 October 1973: 1; Minutes, 'Washington Special Action Group Meeting', 17 October 1973, NSA, 'October War.'

(٣٣) Minutes, 'Washington Special Action Group Meeting', NSA, 'October War.'

(٣٤) 'C-5 History', at www.globalsecurity.org; James Schlesinger, 'The Airlift', in R. B. Parker, ed., *The October War: A Retrospective*, Gainesville: University Press of Florida, 2001: 153–60.

(٣٥) Parra, *Oil Politics*: 177–9.

(٣٦) US Embassy Kuwait to State Department, 'Atiqi Comment on OAPEC Meeting', 18 October 1973, NSA, 'October War'.

(٣٧) Minutes, 'Washington Special Action Group Meeting', NSA, 'October War'.

(٣٨) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*, London: Hodder & Stoughton, 1975: 265، مقتبسا من لقاء مع أتيجا Atiga عُقد في فبراير ١٩٧٥. كان حظر البترول يستهدف الداعمين الرئيسيين لرفض إسرائيل للتفاوض. ففرض في البداية على الولايات المتحدة، ثم أضيفت هولندا وجنوب أفريقيا وروديسيا. وقد أضيفت البرتغال بعد سماحها للولايات المتحدة باستعمال أراضٍ برتغالية – جزر الآزور – في نقل السلاح لإسرائيل جوا (Ian Seymour, *OPEC: Instrument of Change*, New York: St Martin's Press, 1981: 119).

(٣٩) Yergin, *The Prize*: 607.

(٤٠) Parra, *Oil Politics*: 183–4.

(٤١) عن تأييد كيسنجر لأسعار أعلى للبترول، انظر: Tore T. Petersen, *Richard Nixon, Great Britain, and the Anglo-American Alignment in the Persian Gulf and Arabian Peninsula Making Allies Out of Clients*, Eastbourne: Sussex Academic Press, 2009: 8–14, and Parra, *Oil Politics*: 197–205.

(٤٢) Minutes, 'Washington Special Action Group Meeting', NSA, 'October War'.
وصل إنتاج ألاسكا من البترول في ذروته، في ١٩٨٨، إلى ٢ مليون برميل يوميا، بينما

تجاوز إنتاج الدول العربية في تلك السنة ١٥ مليونا: www.eia.gov, and *Twentieth Century Petroleum Statistics*, Dallas, DeGolyer & MacNaughton, 2009.

(٤٣) Saul Bronfeld, 'Fighting Outnumbered: The Impact of the Yom Kippur War on the US Army', *Journal of Military History* 71: 2, 2007.

(٤٤) Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, 'The Weapondollar–Petrodollar Coalition', in *The Global Political Economy of Israel*, London: Pluto Press, 2002: 198–273.

(٤٥) SIPRI Arms Transfers Database, available at armstrade.sipri.org.

(٤٦) Morris Adelman, *The World Petroleum Market*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1972; Adelman, 'Is the Oil Shortage Real?'.

(٤٧) جرى ربط هوبرت Hubbert في الثلاثينيات والأربعينيات بالحركة التكنوقراطية، وهي منظمة للمهندسين مرتبط بعمل ثورستين فبلن Thorstein Veblen المذكور في الفصل الخامس عن *Engineers and the Price System*. سعت الحركة إلى إحلال إدارة تكنوقراطية للمجتمع وموارده بواسطة المهندسين محل نظام السعر الخاص بالاقتصاديين وقوة شركات الأعمال الكبرى.

(٤٨) Gary Bowden, 'The Social Construction of Validity in Estimates of US Crude Oil Reserves', *Social Studies of Science* 15: 2, May 1985: 207–40.

(٤٩) كما سنرى في الخاتمة، لم تكن هذه التوقعات بعيدة كثيرا [عما حدث]. James Bamberg, *British Petroleum and Global Oil, 1950–1975: The Challenge of Nationalism*, Cambridge, UK: CUP, 2000: 209.

(٥٠) انظر: Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers and William W. Behrens, *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*, New York: Universe Books, 1972; E. F. Schumacher, *Small is Beautiful: Economics as if People Mattered*, New York: Harper & Row, 1973.

(٥١) Gary Bowden, 'The Social Construction of Validity in Estimates of US Crude Oil Reserves', *Social Studies of Science* 15: 2, 1985: 207–40.

(٥٢) Schumacher, *Small is Beautiful*.

(٥٣) Donella H. Meadows, Dennis L. Meadows, Jorgen Randers and William W. Behrens, *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*, New York: Universe Books, 1972: 29, 75, 85–6.

(٥٤) Akins, 'International Cooperative Efforts': 78.

(٥٥) Ibid.: 79.

(٥٦) Nixon, 'Special Message to the Congress on Energy Resources'.

(٥٧) Keith C. Clarke and Jeffrey J. Hemphill, 'The Santa Barbara Oil Spill: A Retrospective', in Darrick Danta, ed., *Yearbook of the Association of Pacific Coast Geographers*, vol. 64, Honolulu: University of Hawai'i Press, 2002.

(٥٨) Daniel Coyle, 'The High Cost of Being David Brower', *Outside Magazine*, December 1995.

(٥٩) Robert M. Solow, 'The Economics of Resources or the Resources of Economics', *American Economic Review* 64: 2, 1974: 1–14.

(٦٠) John von Neumann, 'John von Neumann on Technological Prospects and Global Limits' (1955), *Population and Development Review* 12: 1, March 1986: 120.

(٦١) Gavin Bridge, 'Global production Networks and the Extractive Sector: Governing Resource-Based Development', *Journal of Economic Geography* 8: 3, 2008: 414.

(٦٢) انظر: Bruce Podobnik, *Global Energy Shifts: Fostering Sustainability in a Turbulent Age*, Philadelphia: Temple University Press, 2005.

(٦٣) Gregory P. Nowell, *Mercantile States and the World Oil Cartel, 1900–1930*, Ithaca: Cornell University Press, 1994.

(٦٤) Samuel P. Huntington, 'The United States', in Michel Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Watanuki, eds, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission*, New York: New York University Press, 1975: 59–118, 113.

(٦٥) Joan Robinson, 'The Second Crisis of Economic Theory', *American Economic Review* 62: 1/2, 1972: 9–10. انظر أيضا: Michael A. Berstein, *A Perilous Progess: Economists and Public Purpose in Twentieth-Century America*, Princeton: Princeton University Press, 2001: 148–84.

(٦٦) Solow, 'Economics of Resources': 1–2.

(٦٧) Harold Hotelling, 'The Economics of Exhaustible Resources', *Journal of Political Economy* 39: 2, 1931: 137–75; 'Military Rule in Texas May Boost Oil', *Wall Street Journal*, 18August 1931: 1.

(٦٨) Robert Mabro, 'OPEC and the Price of Oil', *Energy Journal* 13: 2, 1992: 1–17.

(٦٩) Solow, 'Economics of Resources': 13.

(٧٠) Ibid.: 12.

(٧١) Ibid.: 13.

(٧٢) Larry Lohmann, *Carbon Trading: A Critical Conversation on Climate Change, Privatisation and Power*, Development Dialogue, no. 48, September 2006.

(٧٣) Robert G. Kaiser and Ira Chinoy, 'How Scaife's Money Powered a Movement', *Washington Post*, 2 May 1999: A1, A25; James Allen Smith, *The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite*, New York: Free Press, 1991: 200–1.

(٧٤) انظر: David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: OUP, 2005; and Timothy Mitchell, 'The Work of Economics: How a Discipline Makes its World', *European Journal of Sociology* 46: 2, 2005: 297–320.

الفصل الثامن

جهاد ماك

في ٣ فبراير ١٩٧٧، زار وفد من حكومة طالبان الأفغانية واشنطن العاصمة. قبل ذلك بعشرة أيام سيطرت قوات طالبان على الريف المحيط بالعاصمة كابول، وأخذت تستعد لغزو شمالي البلاد مع سيطرتهم أصلا على جنوبيها وشرقيها. التقى وفد طالبان في واشنطن بمسئولي وزارة الخارجية وناقشوا خطط يونوكال Unocal، وهي شركة بترول أمريكية (أصبحت لاحقا جزءا من شركة شفرون)، لبناء خط أنابيب من وسط آسيا عبر أفغانستان. وقد أوضح دبلوماسي أمريكي رفيع المستوى تفكير حكومته: "من المحتمل أن تتطور طالبان مثلما فعل السعوديون. سيكون هناك [ما يماثل شركة- م] أرامكو [التي دشنت استخراج البترول في السعودية- م] وخط أنابيب وأمير، بلا برلمان ومع الكثير من قوانين الشريعة. نستطيع أن نتعايش مع هذا"[١].

كان دعم طالبان، التي تلقت أسلحة ومساعدة مالية ومجندين من باكستان والسعودية، بموافقة واشنطن، سياسية "تسيطر عليها توترات داخلية"، لأننا، كما قالت السفارة الأمريكية في إسلام أباد [:عاصمة باكستان]، "في نفس الوقت مشاركون مع طالبان وننتقد مفاسدهم"[٢]. لكن إشارة الدبلوماسي لأرامكو - وهي شركة البترول الأمريكية التي مولت قبل ذلك بستين عاما إقامة الدولة السعودية - كانت تذكيرا بأن الولايات المتحدة متأقلمة مع العمل مع الأمراء الذين تعتمد سلطتهم على تفسيرات متشددة للشريعة. تزايد شعور الولايات المتحدة بالإحباط من "إمارة أفغانستان الإسلامية"، وهو ما أصبح عليه اسم البلاد، مع رفضها القبض على المنشق السعودي أسامة بن لادن وتسليمه بعد هجمات على سفارات الولايات المتحدة في شرق أفريقيا في ١٩٩٨. لكن الولايات المتحدة، بينما ظلت تصف أفعال طالبان علنا بأنها "خسيسة"، أكدت بعد وقت طويل، في سبتمبر ٢٠٠٠،

لمسئول رفيع المستوى في الإمارة، في لقاء شخصي، أن سياستها "كانت دائما محاولة إيجاد طريق لإشراك طالبان"[٣]. كانت "التوترات الداخلية" لبناء تحالف مع النظم الإسلامية المحافظة جزءا مألوفا من السياسة الأمريكية.

في العقود الأخيرة، أصبحت قضية البترول والديمقراطية مرتبطة بشكل متزايد بقضية الإسلام. يشير علماء السياسة إلى أن البلدان المعتمدة بشدة على عوائد البترول لا تفشل كلها في تطوير أشكال حكم أكثر ديمقراطية. مثلا، تبدّلت أحوال ثلاث من أكبر الدول المنتجة للبترول في الجنوب العالمي - فنزويلا ونيجيريا وإندونيسيا - بين فترات من الحكم العسكري ونظم أكثر ديمقراطية وشعبوية. وقد قدموا مجموعة متنوعة من التفسيرات والشروط لإضفاء معقولية على هذه الأنماط[٤].

لقد رأينا في فصول سبقت لماذا كان الشرق الأوسط في نفس الوقت المكان الأكثر أهمية والأكثر صعوبة للشركات الدولية أو الدول الإمبراطورية التي أرادت أن تسيطر على إنتاج بترول العالم. من جهة، كان هو المنطقة الأكثر وفرة في البترول وفي نفس الوقت الأرخص في الإنتاج. من الجهة الأخرى، كانت دول بترولية كبيرة كثيرة للغاية متركزة معا بحيث كانت التنازلات المقدّمة لمطالب محلية في بلد من شأنها إفساد الترتيبات في دول مجاورة عديدة. إذن ليس ثمة سبب للنظر تجاه الإسلام لإيجاد أسباب للصعوبات التي واجهها من قاتلوا لطرح مطالب ديمقراطية ومساواتية في المنطقة. لكن منذ السبعينيات لعبت أشكال من الإسلام السياسي دورا متزايد الأهمية في سياسة الشرق الأوسط، وبالتالي في الاقتصاد السياسي للبترول.

على الجانب الإيجابي

كقاعدة، كانت النظم الأكثر علمانية في الشرق الأوسط هي الأكثر استقلالا عن الولايات المتحدة. وكلما زاد تحالف حكومة ما مع واشنطن، كلما كانت سياستها أكثر إسلامية. فمصر تحت حكم عبد الناصر والعراق الجمهوري والحركة الوطنية الفلسطينية والجزائر بعد الاستقلال وجمهورية اليمن الجنوبي وسوريا البعثية - كلها رسمت مسارات مستقلة عن الولايات المتحدة، ولم تعلن أي منها

نفسها دولة إسلامية، وقمع عديد منها الحركات الإسلامية فيها. بالمقابل، ادعت تلك الحكومات المعتمدة على الولايات المتحدة بشكل معتاد أنها سلطة إسلامية، سواء كان يحكمها عاهل يدعي انحداره من نسل النبي كما في الأردن وشمال اليمن [قبل ١٩٦٢- م] أو المغرب، أو يؤكد اضطلاعه بدور خاص كحام للعقيدة، كما في حالة السعودية. حين اقتربت حكومات أخرى من الولايات المتحدة، مثل مصر تحت حكم السادات في السبعينيات وباكستان تحت حكم ضياء الحق في الثمانينيات، أصبحت خطابتها السياسية وأنماط شرعيتها أكثر إسلامية علنا.

قد تبدو إيران استثناء من هذا النمط. فقد كانت تحت حكم الشاه الموالي للأمريكيين دولة علمانية، وبعد ثورة ١٩٧٩ أصبحت جمهورية إسلامية معارضة لطموحات أمريكا. لكن في الواقع عبأ الشاه قوى دينية محافظة لدعمه، معتمدا على قيادة دينية ممولة من السي آي إيه للإطاحة بحكومة وطنية في ١٩٥٣، ولم يفقد السلطة إلا حين تحول القادة الدينيون في البلاد ضده. وقد يرى كثير من دارسي إيران أن الجمهورية الإسلامية، البلد الشرق أوسطي الأكثر استقلالا عن الولايات المتحدة، هي بلد يزداد فيه عجز النداءات الدينية عن إضفاء الشرعية على ممارسة السلطة. لقد خلقت الجمهورية الإسلامية أحد أكثر المجتمعات علمانية في المنطقة، خصوصا بين شبابها.

هذا النمط يقود للوهلة الأولى إلى تفسير مباشر لكنه غير مُرضٍ. يشار كثيرا إلى أن الولايات المتحدة تعتمد على دعم نظم سياسية محافظة، مالت إلى الاعتماد على الدين لتبرير سلطتها. بالمقابل، اضطلع كثير من النظم الشعبوية أو القومية ببرامج للإصلاح الزراعي وتعزيز حقوق النساء والتصنيع وتوفير تعليم ورعاية صحية مجانيين بعد الاستقلال، وحققت ما حققته من شرعية من خلال إصلاحات اجتماعية مساواتية، لا من خلال سلطة الدين.

هذا التفسير غير مُرضٍ لأن الأخلاقية السياسية المحافظة التي قدمتها أشكال معينة من الإسلام ليست نوعا من سمة ثابتة للدين يتبناها حكام بمزاجهم. ففائدتها تعكس واقع أن النزعة الأخلاقية المحافظة تعبر عن رؤى حركات اجتماعية وسياسية قوية. تدخل النظم السياسية في تحالف قلق مع هذه الحركات، معتمدة على قوة لا تسيطر عليها بشكل مباشر. فمثلا تمثل المدرسة الإسلامية السائدة في

السعودية تقليدا فكريا تم تأسيسه في منتصف القرن الثامن عشر، وولد مجددا كحركة سياسية في بداية القرن العشرين. ولهذه المدرسة فقهاؤها ومدرسوها والمتحدثون السياسيون باسمها ومناضلوها. نمت الوهابية (كما يسميها من هم خارجها، على اسم مؤسسها في القرن الثامن عشر [:محمد بن عبد الوهاب، ١٧٠٣– ١٧٩١، داعية من نجد أشهر كتبه "التوحيد"– م])، أو مبدأ التوحيد (كما يفضل أن يسميها معتنقوها واسمهم الموحدون) في عصر التوسع الاستعماري البريطاني، وهدفت إلى تحويل الجماعة وإلزامها أخلاقيا. كذلك كانت المدرسة الديوبندية [حركة إسلامية حنفية إحيائية ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر– م] في الهند (بما في ذلك الجزء منها الذي أصبح باكستان) وأفغانستان، التي تجد فيها حركة طالبان جذورها، حركة اجتماعية نافذة، وقوة فكرية، في الفترة الاستعمارية. وفي مصر، ألهمت حركة الإصلاح الفكري المعروفة بالسلفية جماعة الإخوان المسلمين التي قامت في ١٩٢٨، والتي أصبحت القوة الشعبية الأكبر في البلاد التي تواجه الاحتلال العسكري البريطاني وفساد الطبقة الحاكمة.

اعتمدت الحكومات على دعم هذه الحركات في أوقات مختلفة وبدرجات مختلفة من النجاح. حين قررت شركة يونوكال ومسئولو الحكومة الأمريكية أنهم يستطيعون "التعايش" مع طالبان بالإضافة إلى حكومة باكستان، كانوا يطرحون توطيد تحالف مع حكومة كانت قواها في السلطة الأخلاقية والانضباط الاجتماعي والعنف السياسي تمثل قوى يجب إشراكها وتشغيلها – لإتاحة بناء خط أنابيب طوله ألف ميل. "من الناحية الإيجابية"، وفقا لملاحظة الولايات المتحدة، "استعادت طالبان الأمن وشكلا فظا للقانون والنظام في المناطق الواقعة تحت سيطرتها"[٥]. وفي مصر، اعتمدت الدولة (وبشكل غير مباشر حكومة الولايات المتحدة) من السبعينيات فصاعدا على تحالف ضمني مع الإخوان المسلمين للمساعدة في قمع كل من المعارضة العلمانية التقدمية والإسلامية الكفاحية. وفي السعودية، لم يكن الموحدون مجرد إيديولوجيين للحكم السعودي، بل قوة اجتماعية أتاحت بناء الدولة السعودية، وبالتالي عمليات صناعة البترول الأمريكية. في كل هذه الحالات كان التحالف بين القوى الحاكمة والحركات الإسلامية مصدر توتر ملحوظ.

يترتب على ذلك أن هذه الحركات الدينية قد لعبت دورا صغيرا، لكنه محوري، في الاقتصاد السياسي العالمي للبترول. فإذا كانت حركات الإصلاح

الديني المحافظة مثل الموحدين في السعودية والإخوان المسلمين في مصر جوهرية للحفاظ على قوة وسلطة هذه الدول، وإذا كان استقرار حكومات مصر والسعودية، كما يقال لنا كثيرا، أكثر حيوية لحماية مصالح الولايات المتحدة، خصوصا السيطرة على البترول، من استقرار أية حكومات أخرى في الجنوب العالمي، سيبدو بناء على ذلك أن الإسلام السياسي يلعب دورا غير معترف به في صناعة ما نسميه الرأسمالية العالمية.

اليوم يزداد شيوع القول بأننا نعيش في عصر ما أسماه بنجامين باربر Benjamin Barber "الجهاد مقابل عالم ماك". فالقوة المعولمة للرأسمالية (عالم ماك) تواجهها أو تقاومها قوى يعنونها باربر "الجهاد" - نوع من نزعة الخصوصية القبلية و"عقائد مُدركَة بشكل ضيق"، معارضة لقوة فرض التماثُل الرأسمالية[٦]. وحتى من لديهم رؤى نقدية تجاه نمو الإمبراطورية الأمريكية وتوسع ما يسمى خطأ السوق العالمي يشتركون في هذا التفسير. الواقع أن النقاد هم الذين يطرحون عادة إننا نحتاج إلى فهم أفضل لأشكال المقاومة المحلية هذه ضد القوة "الشاملة/ العالمية" universal للسوق.

مصطلحات هذا الجدل مضلِّلة تماما. إننا نعيش في عصر "الماك/جهاد"، بتعديل مصطلحات باربر. إنه عصر تبدو فيه آليات ما نسميه الرأسمالية تعمل، في لحظات حاسمة معينة، فقط بتبني القوة الاجتماعية والسلطة الأخلاقية للحركات الإسلامية المحافظة. ربما صح إننا نحتاج إلى فهم أفضل للقوى المحلية التي تعارض عولمة رأس المال، لكننا نحتاج، أكثر من هذا، إلى فهم أفضل لما يسمى قوى رأس المال العالمية.

قدمت الحكومة الأمريكية الحرب في أفغانستان بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كقتال للإجهاز على "قوى الشر"، التي نبع عنفها من كراهية للغرب لا عقلانية ومعادية لما هو حديث. أشارت روايات أكثر تشككا إلى دور الولايات المتحدة وحلفائها، من منتصف السبعينيات إلى أوائل التسعينيات، في دعم القوات الإسلامية المقاتلة في أفغانستان - بما في ذلك القاعدة، أي الجماعة التي قادها بن لادن ويُظَن إنها مسئولة عن هجمات ١١ سبتمبر - وفي تيسير صعود طالبان منذ ١٩٩٤. وعزت الروايات الأزمة، جزئيا على الأقل، إلى تشوش وتناقضات وقصر

نظر سياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة. بينما أتفقُ مع مثل هذه الانتقادات، هناك نقطة إضافية يجب أن تحظى بالتقدير: تعكس الأزمة في أفغانستان ضعف شكل من أشكال الإمبراطورية وقوى رأس المال، التي لا يمكن أن توجد إلا بالاعتماد على قوى اجتماعية تتضمن طاقات ومناهج وأهداف أخرى.

الموحِّدون والسوق

في ١٩٣٠ كان عبد العزيز بن سعود، حاكم ما أصبح لاحقا المملكة العربية السعودية، يعاني من نقص الأموال نظرا لأن الكساد الكبير [:أكبر أزمة كساد عالمية واجهت الرأسمالية: ١٩٢٩-١٩٣٣ -م] حدَّ من تدفق الحجاج إلى مكة - التي غزاها عبد العزيز قبل ذلك بخمس سنوات. فبدأ في التفاوض مع شركات البترول الأمريكية لبيع حقوق بترول شبه الجزيرة العربية. كان الوسيط في هذه المحادثات رجل أعمال إنجليزي، هو هاري سانت جون فيلبي Harry St John Philby. وُلد فيلبي في سيلان تحت الحكم البريطاني ابنا لمزارع شاي، وعمل مديرا في الخدمة المدنية الهندية التابعة لبريطانيا في البنجاب وكشمير. وقد ذهب إلى العراق مع الجيش الهندي أثناء الحرب العالمية الأولى وواصل طريقه إلى شبه الجزيرة العربية كوكيل لحكومة الهند البريطانية ليزود ابن سعود بالمال والسلاح. وقد أقام هناك كصديق مؤتمن لابن سعود واستقال من الخدمة الهندية وأقام لنفسه مشروعا في جدة، الميناء التجاري القريب من مكة، في ١٩٢٥، وهي السنة التي سقطت فيها في يد ابن سعود. أصبح فيلبي الوكيل المحلي لشركات فورد موتور وفرانكلين موتور وشركة سنجر للصناعة، وساعد شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا في التفاوض على حقوق البترول السعودي. وقد تحول أيضا إلى الإسلام وتعاليم ابن عبد الوهاب. وبرغم أن البعض شككوا في إخلاصه في تحوله الديني، فإنه واصل طريقه ناشرا مقالات في صحف إنجليزية في لندن والقاهرة تشرح تحوُّله. بعد أن تناول بيوريتانية أوليفر كرمويل باعتبارها سبب قوة بريطانيا، فسر إيمانه:

> بأن الحركة البيوريتانية الحالية في شبه الجزيرة العربية تبشِّر بحقبة من العظمة السياسية في المستقبل، مبنية على أسس أخلاقية وروحية قوية. كذلك أنا أعتبر

النظام الأخلاقي الإسلامي أخوية ديمقراطية حقيقية، وأن السلوك العام في الحياة.... الذي يُسفر عن مستوى عالٍ للأخلاقية القومية العامة متفوق بكل تأكيد على مجموعة القواعد الأخلاقية الأوربية المبنية على المسيحية... إنني أعتبر الإعلان المفتوح عن تعاطفي مع الدين والمُثُل الأخلاقية العربية أفضل وسيلة لمساعدة تطور العظمة العربية(٧).

ربما كان تحول فيلبي مخلصا إلى حد كبير، برغم أنه استمر متسما بمعتقدات "اللا أدرية والإلحاد ومعاداة الاستعمار والاشتراكية والتمرد التقدمي العام على الذخائر الفلسفية والسياسية التي تربيت عليها"، وبرغم أنه فقد لاحقا انبهاره بحكم ابن سعود(٨). لكن شركات البترول الأمريكية أيضا تحولت إلى الوهابية، بمعنى أن شركات ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركاءها أصبحت تدعم وتعتمد على ما يمكن أن نسميه الإسلام "التوحيدي" كمنهج ووسيلة للعمل في شبه الجزيرة العربية - وبالتالي الحفاظ على اقتصاد البترول العالمي وتطويره.

لقد كرَّس دارسو الاقتصاد السياسي الدولي الكثير من انتباههم لعالم صناعة البترول، لكنهم لم يكرسوا سوى القليل للدور الذي لعبه الموحدون في اقتصاد البترول. يمكن أن تساعدنا أربع سمات للاقتصاد السياسي للبترول، أصبحت مألوفة من فصول سابقة، في فهم هذا الدور. أولا، يقدم البترول، كمصدر أساسي للطاقة للحياة الصناعية، إمكانية ريع هائل - فيمكن بيعه بمائة ضعف تكلفة إنتاجه. ثانيا، على عكس الاعتقاد الشعبي، كان البترول المتوفر كثيرا للغاية على مدى القرن العشرين كله تقريبا، وكان أي منتِج معرضا لخطر المنافسة السعرية من جانب منتِج آخر. إذا كان المراد سوق بترول لإمداد من هم في حاجة إليه لن تكون هناك مشكلة. لكن صناعة البترول كانت معنية بالأرباح، لا بالأسواق، والأرباح الكبيرة استمرارها مستحيل في ظروف تنافسية. لا يمكن تحقيق الريوع المحتملة - أو "مكافآت الندرة" كما يسمونها - إلا إذا تم تشغيل آليات لخلق هذه الندرة.

عادة يجري تفسير السياسة الدولية للبترول من ناحية رغبة الولايات المتحدة في حماية الإمداد العالمي. لكن لم تكن هذه هي المشكلة. القضية الحقيقية، حيث دخل المجاهدون، هو حماية نظام الندرة. حل جون د. روكفلر John D.

Rockefeller الصعوبة في ستينيات القرن التاسع عشر، حين تطورت صناعة البترول للمرة الأولى، ببناء احتكار - لا لآبار البترول، لكن للمصافي ثم النقل، ليبني لاحقا شركة ستاندارد أويل كاحتكار متكامل يسيطر على التكرير والنقل والتسويق، وأخيرا على فوهات الآبار نفسها. في القرن العشرين، حين بدأت شركات البترول المندمجة في إنتاج كميات كبيرة من البترول خارج الولايات المتحدة، طورت نظاما للندرة: فقد تعاونت لتقسم موارد العالم من البترول بينها، وتحديد الإنتاج للحفاظ على الأسعار. في ١٩٢٨، مع التوصل إلى الاتفاق الذي تأجل طويلا للمشاركة في تطوير البترول في العراق، الذي شمل القيام بتحديد تطوير البترول في أي مكان آخر في الشرق الأوسط - ومع فشل الجهود لمنع تصدير الاتحاد السوفييتي للبترول - عقدت الشركات صفقة موازية لتقسيم أسواق العالم فيما بينهم وتحديد الإنتاج للحفاظ على الأسعار، ووافقت لاحقا على محاولة الحفاظ على هذه الأسعار عند سعر مرتفع نسبيا، هو سعر إنتاج وبيع البترول في تكساس.

منعت هذه الترتيبات ظهور المنافسة السوقية، وبالتالي ضمنت أرباحا غير طبيعية لمن سيطروا على بترول الشرق الأوسط رخيص الإنتاج. بعد الحرب العالمية الثانية كانت شركات البترول تنتجه بأقل من ٣٠ سنت للبرميل، شاملة تكاليف الاستكشاف والضخ والتخزين والبلي؛ وانخفض هذا الرقم لاحقا إلى ١٠ سنتات للبرميل، بينما كانت الشركات تبيع البترول للمصافي بسعر دولارين للبرميل[٩]. في الستينيات، بدأت بلدان الجنوب المنتجة في لعب دور أكثر استقلالا، وفي العقد التالي استولت المنظمة التي خلقتها، أي منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، على دور الحفاظ على ندرة العرض، بالتعاون بصفة عامة مع شركات البترول الدولية وكبرى البلدان المنتجة من غير أعضاء الأوبك.

السمة الثالثة الصامتة الأخرى للبترول العالمي هي أن دولة واحدة، هي السعودية، أصبحت من خلال هذه الترتيبات تلعب دورا خاصا. في السبعينيات، تطورت السعودية لتصبح واحدة من ثلاثة بلدان كبيرة للغاية في إنتاج البترول، مع الولايات المتحدة وروسيا. بحلول التسعينيات، كانت هذه البلدان يُنتج كل منها ضعف إلى ثلاثة أضعاف البترول الذي تنتجه أي دولة من الدستة الأعلى من الدول

المنتِجة الأخرى (كندا، النرويج، المملكة المتحدة، الصين، فنزويلا، المكسيك، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران)[١٠]. لكن أهمية السعودية لم تكن تكمن ببساطة في وفرة العرض، لكن في دورها المحوري في نظام الندرة. كانت السعودية، بسكانها الذين يبلغون عُشر سكان روسيا وجزء من ستة عشر من سكان الولايات المتحدة في ذلك الوقت، طلبها المحلي على البترول قليل نسبيا، وتستطيع أن تتحمل إبقاء جزء من طاقتها الإنتاجية مغلقا. بحلول التسعينيات، كانت هذه الطاقة الإنتاجية غير المستعمَلة (المقدرة آنذاك بأكثر من ٣ ملايين برميل يوميا) قريبة أو أكبر من مجمل إنتاج أي بلد منتِج آخر، باستثناء روسيا والولايات المتحدة[١١]. أتاح هذا الفائض للسعودية لعب دور المنتِج "المتأرجح" [:المرن] (الذي كانت تلعبه العراق في الفترة السابقة على إنشاء الأوبك، ولعبته الكويت لاحقا تحت سيطرة بريتش بتروليم)، مهددة بفتح وإغلاق فائضها لتضبط سلوك المنتجين الآخرين الذين يحاولون أن يتخطوا حصص إنتاجهم، لتصون بذلك نظام الندرة. وقد قامت بذلك بالتعاون مع الولايات المتحدة، التي وفَّرت لها الحماية العسكرية. ترتب على هذه العوامل الثلاثة – طلب غير مرن ووفرة هائلة وفائض سعودي – أن إمكانية جني ريوع بترول كبيرة في أي مكان في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين كانت تعتمد على السيطرة السياسية على شبه الجزيرة العربية.

السمة المتصلة الرابعة باقتصاد البترول العالمي هي طريقة خلق هذه السيطرة السياسية. في الثلاثينيات لم تكن ثمة دولة تسمى "المملكة العربية السعودية"، ولم تكن ثمة قوة استعمارية قوية بما يكفي لخلق دولة من هذا النوع. هذا يعكس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها اقتصاد البترول العالمي – وهو ما لم تستكشفه أدبيات الاقتصاد السياسي للبترول. لم يكن لجوء الشركات الكبرى لتجنب مخاطر الأسواق بإقامة احتكارات قلة أو استبعاد أراضي من العمل أمرا غير معتاد. في الواقع، لقد اختُرعت شركات التجارة الكُبرى لهذا الغرض تحديدا. يكمن أصل الظاهرة في الشركات الاستعمارية في القرون من السادس عشر إلى التاسع عشر – شركة الهند الشرقية وشركة خليج هدسون وشركة جنوب أفريقيا البريطانية، وكثير غيرها – التي مُنحت حقوقا حصرية وسلطة سيادة لاحتكار التجارة في سلع معينة لأراضٍ محددة. لكن شركات البترول الكبرى، التي كانت أول وأكبر الشركات الدولية

الكبرى الجديدة في القرن العشرين، أقامت وجودها العالمي في لحظة تاريخية كان يتفسخ فيها نهائيا نظام الإمبراطورية القديم، الذي بُني في الأصل من خلال شركات الاستعمار الكبرى.

تزامنت فترة ما بين الحربين العالميتين، حين أحكمت شركات البترول الكبرى قبضتها على البترول، مع هزيمة وانهيار أشكال الإمبراطورية التي تولت تشكيل التجارة العالمية لأكثر من ثلاثة قرون. ولدينا أربع سمات لهذه القوة تساعد في شرح أهمية الحركات الإسلامية بعد انهيارها. أولا، لم تعد قوة السيادة تنتمي فقط لحفنة من الدول الأوروبية، لكن أيضا للشركات الاستعمارية الكبرى. بدأ انهيار هذا الشكل من القوة في وقت أبكر بكثير في بعض الأماكن (مثلا، في أمريكا في ثورة ١٧٧٦، وفي الهند في انتفاضة ١٨٥٧) عن أماكن أخرى - مثلا في أفريقيا استمرت قوة الشركات الأوروبية وما خلقته من احتكارات إلى جزء معتبر من القرن العشرين. ثانيا، تمتعت القوى الإمبراطورية المبكرة بميزة هائلة في العنف العسكري (الذي كان متاحا للشركات الاستعمارية وغالبا هي التي أسسته)، الذي أمكن استعماله لهزيمة السكان المحليين أمام السلطة الاستعمارية، وفي حالات عديدة إبادتهم. ثالثا، استعملت الإمبريالية السكان الريفيين الأوربيين الذين فقدوا ملكيتهم [من الأرض] لنشر جماعات مستوطِنة بيضاء حول العالم، التي نادرا، إن كان قد حدث أصلا، ما كانت عرضة لأشكال غير غربية للقانون أو السلطة السياسية. رابعا، نشرت الإمبريالية مبدأ مقبولا على نطاق واسع للتنظيم السياسي والأخلاقي والفكري لخلق نظامها الاجتماعي الخاص، هو العنصرية.

بحلول عام ١٩٤٥، كانت هذه العناصر الأربع للسلطة الإمبراطورية قد تآكلت. فأولا، اضطرت شركات البترول الجديدة العابرة للقوميات لإقامة احتكارات القلة الخاصة بها، واستبعاد مناطق بالتواطؤ السري لا بالأمر الإمبراطوري؛ كان عليها أن تكتسب حقوقا في أراض معينة بالتفاوض مع القوى المحلية، لا بالقوة. لم يعد الدعم العسكري متوافرا إلا في ظروف استثنائية.

ثانيا، برغم أن الولايات المتحدة أصبحت تتمتع بحلول عام ١٩٤٥ بقوة عسكرية عالمية كاسحة، كان استعمالها محدودا تماما. في العالم العربي، أظهرت الانتفاضات الشعبية في ١٩١٩- ١٩٢٠ (انظر الفصل الرابع)، التي تلاها التمرد

الفلسطيني الأطول ١٩٣٦- ١٩٣٩، للبريطانيين صعوبة الاحتفاظ بالاحتلال العسكري بالقوة، وقُدِّر للأمريكيين تعلم نفس الدرس بعد ذلك بقليل في جنوب شرق آسيا. ترجع الصعوبة جزئيا إلى إلى أن بلدان الجنوب العالمي لم تعد تقبل قواعد عسكرية أجنبية. في ١٩٤٥ كان للولايات المتحدة قواعد عسكرية في ألمانيا واليابان المحتلتين - لكن ليس في أي مكان آخر تقريبا بينهما. وبدأت في تلك السنة في التفاوض على بناء قاعدة عسكرية في الظهران، مركز عمليات بترول شركة أرامكو في السعودية. أصبحت الظهران في الخمسينيات أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في مجمل المساحة بين ألمانيا واليابان. ونجحت واشنطن في الاحتفاظ بالقاعدة حتى ١٩٦٢ فقط، حين أجبرت الحركة الشعبية المعادية للاستعمار الحكومة السعودية على طلب رحيل الأمريكان. ولم يتوفر للأمريكان فرصة لإعادة احتلال القاعدة إلا بعد ثلاثة عقود، بعد غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠.

ثالثا، بحلول الثلاثينيات، تباطأ نمو السكان في معظم بلدان أوربا الشمالية بشكل كارثي أو توقف كلية، ولم تعد هناك كتلة سكانية مستوطنة كبيرة قادرة على مصاحبة إقامة عمليات الشركات الكبرى عبر البحار. فوق ذلك، لم تعد الجماعات الأصغر من المستوطنين البيض المصاحِبة لتوسع الشركات في الخارج، مثل المستوطنة الأمريكية في الظهران، تتمتع بحصانة كاملة تجاه القانون المحلي.

أخيرا، أدى صعود الفاشية والهولوكوست النازي في ألمانيا إلى إحراج العنصرية الأوربية فجأة كنظام سياسي واجتماعي. لقد جلبت شركات كبرى مثل أرامكو كل مناهج الفصل العنصري الأمريكي إلى شبه الجزيرة العربية، فأقامت مجمعات سكنية ومستويات معيشة منفصلة لأربع مجموعات عرقية منفصلة (الأمريكيين، والإيطاليين، والهنود والعرب غير السعوديين، والسعوديين)، واستورد البريطانيون ترتيبات مشابهة لإيران والعراق من الهند. لكن عنصرية الشركات أدت إلى احتجاجات عمالية متكررة بما جعل وضع شركات البترول متزايد الهشاشة[١٢].

يمثل هذا السياق التاريخي إذن السمة المهمة الرابعة للاقتصاد السياسي للبترول: كانت شركات البترول الكبرى في حاجة إلى نظام مبني على السيطرة الكاملة على إنتاج البترول وحدود كمية البترول المنتَجَة - هذا النوع من الترتيب

المضاد للسوق هو وحده الذي يستطيع أن يضمن أرباحها. لكنها سعت إلى تمتين ترتيب كهذا، بداية من الثلاثينيات، ومرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية، بالتحديد في اللحظة التي كانت فيها الطرق القديمة لإقامة السيطرة الحصرية على إنتاج الموارد عبر البحار - أي الاستعمار - تسير في طريق الانهيار. هذه العوامل هي التي قُدِّر لها أن تمنح الإسلام السياسي دوره الخاص في الاقتصاد السياسي للبترول.

تحالف أخلاقي

نشأ ابن سعود، الذي أصبح ملك السعودية، في المنفي في محمية الكويت البريطانية. في ١٩٠٢، استولى على قاعدة عائلته السابقة، بلدة الرياض في وسط شبه الجزيرة العربية، وكان في ربع القرن التالي أحد أمراء الحرب الكثيرين المتنافسين على السيطرة على شبه الجزيرة. وقد اعتمد في البداية على أموال من الهند البريطانية، ولاحقا على تحالف مع الموحِّدين. وبرغم أنه لم يكن تقيا بشكل مميز، فإنه جلب قوته العسكرية الأكبر من الإخوان - وهم حركة مساواتية حاولت أن تُحل الاستقرار والزراعة محل حياة البداوة القبلية الواقعة تحت تهديد متزايد، وتُحِل التوحيد الصارم محل ممارسات تقديس الأولياء المتفسخة والتبجيل الزائد للنبي. أحيا الإخوان مبدأ الجهاد الكلاسيكي (واجب النضال ضد الكافرين) ومدوه لتبرير الحرب حتى ضد هؤلاء المسلمين الذين اعتبروهم متخلين عن الشكل الصحيح للإسلام. وبدلا من الغارات القبلية وانتزاع الدخل من تجارة القوافل العابرة لشبه الجزيرة الآفلة، التحق الإخوان بابن سعود في حرب ضد ما اعتبروه تعدد آلهة في الجماعة المسلمة الأوسع.

سيطر ابن سعود في ١٩١٣- ١٩١٤ على شرقي شبه الجزيرة (التي كان سكانها، الشيعة في معظمهم، يعتبرهم الموحدون هراطقة). كتب الوكيل البريطاني في البحرين بعد رحلة تحقيق في الإحساء في العشرينيات أن "الإخوانية ليست حركة سيئة تماما كما يزعمون. إنها تبدو إحياء دينيا أصيلا، محاولة من جانب جماهير وسط شبه الجزيرة العربية ليصبحوا أفضل دينيا وعقليا". وقال التقرير إن ابن سعود "فكر في استعمال الحركة لتمتين وضعه، لكنه في النهاية كان مجبرا

على نشر تعاليمها وأصبح قائدها خشية أن يغرق هو نفسه". لكن سعود وأعوانه "يسيطرون تماما على الحركة"(١٣). بعد الاستيلاء على شمال غربي شبه الجزيرة، استولى ابن سعود في ١٩٢٥ على مملكة الحجاز في الغرب، التي تشمل المدينتين المقدستين، مكة والمدينة، بعائلاتها التجارية القوية، فوفرت لحاكمها دخلا سنويا كبيرا من الحج. بدأ الإخوان في فرض شكل الإسلام النقي الذي يخصهم على أهل الحجاز، فدمروا نصبا تذكاريا في مكان ولادة النبي محمد وأماكن أخرى للعبادة اعتبروها انحرافا عن العقيدة ومنعوا استهلاك الكحوليات والطباق. أقام ابن سعود لجانه الخاصة للأخلاق العامة، للسيطرة على حماس الإخوان، مهمتها قمع المنكر، ثم بشكل متزايد للسيطرة على انتشار "الأفكار الضارة" وعلى المشاركة في الاجتماعات المعادية للحكم(١٤).

كان الحكم الأوتوقراطي لابن سعود يعتمد على تمويل وسلاح بريطاني لهزيمة القوى المنافسة في شبه الجزيرة، بينما كان الإخوان يكرسون أنفسهم لتخليص شبه الجزيرة من الفساد والانحلال الشخصي الذي ربطوه بوجود قوة الاستعمار. تصاعد التوتر بشكل حتمي بين حاجة الحاكم للدعم الأجنبي والقوة الطهرانية التي ساعدته في فتح وحكم شبه الجزيرة العربية. بعد فتح الحجاز، بدأ الإخوان يضغطون لمد الجهاد إلى الشمال في الأردن والكويت والعراق - وهي محميات بريطانية لم يكن بمقدور ابن سعود تحديها. في ١٩٢٧ ثار الإخوان على كبح ابن سعود لتوسعهم. لكنه سحق الانتفاضة بمساعدة بريطانية، وأوقف بحلول عام ١٩٣٠ خطورة حركة الإخوان.

ظل الموحدون قوة بارزة في سياسة شبه الجزيرة، لكنهم غير قادرين على منع تكيُّف ابن سعود مع القوى الإمبراطورية التي مولته. وبدأ في نفس السنة التي هزم فيها الإخوان في مفاوضات مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا (واسمها الآن شيفرون)، بتوسط سان جون فيلبي، وبدأ ينتقل من الحماية البريطانية إلى الأمريكية. وقدم تنازلات للمؤسسة الدينية ليكسب قبولها لهذه السياسة الخارجية. قبل الموحدون تحمُّل دور شركة البترول الأجنبية مقابل تمويل برنامجهم لتحويل شبه الجزيرة إلى تعاليم التوحيد وانضباطه بعوائد البترول.

بذلك اعتمد أمير الحرب الناجح هذا على قوتين مختلفتين ليبني النظام السياسي الجديد في شبه الجزيرة. وفرت شركة أرامكو التمويل، وكذلك المساعدة

التقنية والمادية[١٥]. بَنَت الشركة بلدات السعودية الجديدة، ونظام الطرق والسكك الحديدية والشبكة الاتصالات والمواني والمطارات وعملت كبنك للأسرة الحاكمة وكمستثمر في المشروع السعودي، خصوصا بالتعاقد مع شركات محلية [:أمريكية] لتقديم احتياجات أرامكو في شرقي شبه الجزيرة. لم تدفع أرامكو حقوق المِلْكية لحكومة وطنية لكن لأسرة واحدة، هي أسرة ابن سعود، الذي أصبح يسمي نفسه ملكا، وأسمى البلاد التي كانت تسمى مقاطعات الحجاز ونجد "المملكة العربية السعودية"، ليقيم البلد الوحيد في العالم المسمى على اسم عائلة. ترتب على هذا الترتيب الشركاتي أن أصبحت ملايين، ولاحقا بلايين، الدولارات المدفوعة سنويا مقابل البترول دخلا خاصا لجماعة قرابة وحيدة - لكنها كانت جماعة قرابة ناجحة للغاية في التكاثر بحيث يقال إنه على مدى ثلاثة أو أربعة أجيال وصل عدد نسل ابن سعود إلى نحو سبعة آلاف[١٦]. لم تكن "خصخصة" مال البترول هذه شعبية في البلاد، واحتاجت إلى مساعدة خارجية للحفاظ عليها. في ١٩٤٥، أقامت حكومة الولايات المتحدة قاعدتها العسكرية في الظهران، وبدأت لاحقا في تدريب وتسليح قوات أمن ابن سعود، التي سجنت أو هددت أو عذبت أو أعدمت أو نفت من عارضوا العائلة الحاكمة. من جهة أخرى، أقامت المؤسسة الدينية النظام الأخلاقي والقانوني للدولة الجديدة، ففرضت النظام الاجتماعي الصارم الذي حافظ على انضباط الرعية وقمع المعارضة السياسية.

حين بدأت أرامكو في توسيع عملياتها بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت معارضة بين العاملين في الشركة لنظامها في الفصل والتمييز العنصريين. كان رد فعل شركة أرامكو على سلسلة من الإضرابات في ١٩٤٥، احتجاجا على التمييز في أجور وشروط معيشة الجماعات العرقية المختلفة، إقامة قسم للشئون العربية لجمع معلومات أفضل عن قوة العمل عندها ومحاكمة واستئصال "محرضي العمال"[١٧]. وصلت سلسلة تالية من الاحتجاج إلى ذروتها في إضراب عام في ١٩٥٦. تضمنت مطالب العمال وضع دستور سياسي وحق تشكيل نقابات عمالية وأحزاب سياسية وتنظيمات قومية وإنهاء تدخل أرامكو في شئون البلاد وإغلاق القاعدة العسكرية الأمريكية وإطلاق سراح العمال المسجونين. أبلغت إدارة الأمن في أرامكو قوات الأمن السعودية، بما فيهم الإخوان، عن القادة. كانت الحكومة قد

أنشأت مجددا ميليشيات الإخوان في الخمسينيات، تحت اسم الحرس الوطني - ليكونوا ثقلا موازنا للجيش، الذي كان في حد ذاته موقع معارضة معتبرة. أُلقي القبض على مئات المحتجين وعُذبوا وحُكم عليهم بالسجن أو تم ترحيلهم من البلاد. أثناء هذه الأحداث، مثلما كان الحال دائما، عمل موظفي البترول الأمريكيين وقوى الجهاد يدا بيد للحفاظ على الاقتصاد السياسي للبترول[١٨].

مع إسكات المعارضة الداخلية لاقتصاد البترول السياسي هذا، أتى الخطر الرئيسي من الخارج - من الحكومتين الوطنيتين في مصر والعراق، اللتان بدأتا في أواخر الخمسينيات في شجب فساد المَلَكية السعودية واستيلائها على ما أصبحتا تسميانه "البترول العربي". لمواجهة هذا الخطر استعملت السعودية أموال البترول لتمكين المؤسسة الدينية من تدعيم نقل برنامجها للسلطة الأخلاقية والمحافَظة الاجتماعية إلى الخارج، خصوصا بتمويل إحياء حركة سياسية إسلامية في مصر، كانت حكومة عبد الناصر قد حاولت قمعها في أواخر الخمسينيات [:الإخوان المسلمون]. كما دعمت حركات مماثلة في باكستان وفي كل أنحاء المنطقة.

ساعد الضباط السياسيون في أرامكو في ابتكار هذا المخطط. نادى وليام إدي William Eddy، عميل السي آي إيه في هيئة موظفي أرامكو، بـــ"تحالف أخلاقي بين المسيحيين والمسلمين ضد التهديد الشيوعي المشترك". وحين علِم بـــ"برود الاستجابة" للفكرة حين نُقلت إلى سفراء حكومات لبنان والأردن والعراق الأكثر علمانية سلَّم بـــ"أنه ليس طبقهم ولم يُصنع من أجلهم"[١٩]. بحلول ١٩٥٦ تم إقناع إيزنهاور [رئيس الولايات المتحدة ١٩٥٣- ١٩٦١- م] بفكرة تشجيع الملك سعود الذي خلَف أباه ابن سعود على العرش في ١٩٥٣ كقائد إقليمي منافس لعبد الناصر. وقد كتب في يومياته أن "شبه الجزيرة العربية بلد يحتوي على الأماكن المقدسة للعالم الإسلامي وسعوديو شبه الجزيرة يُعتبرون الأعمق تدينا بين الجماعات العربية. بالتالي يمكن تقوية الملك، ربما كقائد روحي. بمجرد تحقيق هذا، ربما نستطيع أن ندعم حقه في القيادة السياسية"[٢٠]. فضَّل الملك سعود الاصطفاف مع القوميين والإصلاحيين العرب، فنقل الأمريكان دعمهم لمنافسه، الأمير فيصل، الذي كان رئيس وزراء أخيه وطُرد من منصبه في ١٩٦٤. أزاح فيصل الإصلاحيين والتحديثيين من الحكومة، بما فيهم عبد اللـــه الطريقي وزير البترول

الذي ساعد في إنشاء منظمة أوبك وكان يخطط لاستيلاء السعودية تدريجيا على أرامكو، وكان واحدا من مجموعة من الإداريين والمثقفين السعوديين الذين كانوا يخططون لوضع دستور مكتوب وبرلمان منتخب وبرنامج للتصنيع. بعد أن حيا الأمريكان الرجعي فيصل واعتبروه عاهلا مستنيرا، استأنف الأخير الحملة على الناصرية ودعَم الحركات الإسلامية في الخارج[٢١]. ويبدو أن الأمريكان كانوا مستعدين للمساعدة. تقول مصادر محلية إن هاري كِرن Harry Kern – الذي كان وفقا للسفارة البريطانية في القاهرة "يدير آلة مخابراتية لشركات البترول في المنطقة ويتعاون في ذلك مع السي آي إيه" – كان "خلف استعمال 'الإسلام' كنقطة انطلاق سياسية لدور الملك فيصل خارج بلاده"[٢٢].

في نفس الوقت، ساعد موظفون سابقون في أرامكو، أصبحوا يعملون في السي آي إيه، في تدبير مؤامرات لقتل رئيسا مصر والعراق اللذان أدخلت حكومتيهما الإصلاح الزراعي وحقوق النساء والتعليم العام وبرامج شعبوية أخرى. نجا عبد الناصر، لكن في ١٩٦٣ تمت الإطاحة بحكومة العراق وقُتِل الرئيس في انقلاب عسكري دعمته الولايات المتحدة أتى بالبعث إلى السلطة – وهو حزب صدام حسين (انظر الفصل السادس)[٢٣]. هناك عامود آخر لسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أقيم في نفس الفترة، منذ حوالي ١٩٥٨: قرار تسليح وتمويل دولة إسرائيل كعميل إضافي، إلى جانب النزعة المحافظة الإسلامية، لتقويض النزعة القومية العربية[٢٤].

أُشير كثيرا إلى واقع أن مال البترول ساعد على تطوير قوة الموحدين في شبه الجزيرة العربية بعد الثلاثينيات وأتاح انبعاث الحركات السياسية الإسلامية في السبعينيات. لكن لا يقل أهمية أن نفهم أن الحركة الإسلامية، بنفس المنطق، أتاحت الفرصة لأرباح صناعة البترول. ليست صدفة أن الاقتصاد السياسي للبترول قد اعتمد على حكومة في السعودية تدين بسلطتها إلى قوة حركة سياسية إسلامية. في ضوء سمات الاقتصاد السياسي للبترول – الريوع الهائلة المتاحة وصعوبة تأمين هذه الريوع بسبب الوفرة الهائلة في العرض والدور المحوري للسعودية في الحفاظ على الندرة وانهيار الطرق الاستعمارية الأقدم لفرض سيطرة ضد [:مبدأ] السوق على حقول البترول السعودية – اعتمدت الأرباح على العمل مع تلك القوى التي

تستطيع أن تضمن السيطرة السياسية على شبه الجزيرة: آل سعود بالتحالف مع الموحدين. لم يأت هؤلاء بالصدفة، بل أصبحوا عاملا داخليا في الاقتصاد السياسي للبترول. لم يكن "الجهاد" ببساطة قوة محلية نقيضة لتطور "عالم ماك"، بل اتضح أن هذا العالم كان واقعيا "ماكجهاد": تأليف ضروري بين قوى وأشكال منطق اجتماعية متنوعة.

تتطلب فكرة ماكجهاد فهما مميزا، لا للدور التاريخي لحركات إسلامية بعينها، لكن لطبيعة ما نسميه الرأسمالية العالمية. فحتى نقاد الرأسمالية يتحدثون عنها عادة من حيث منطقها وقوتها. وفي هذه الرؤية يمثل "الجهاد" مقاومة محلية الموضع وخارجية إزاء المنطق التاريخي متجانس الفِعل homoficient للرأسمالية[٢٥]. بالعكس، تاريخ ماكجهاد هو تاريخ ضعفٍ وعدم انسجام، تاريخ سياسة "تسيطر عليها توترات داخلية". إنه مفهوم يوجه الانتباه إلى استحالة ضمان أرباح البترول الهائلة إلا بترتيبات تعتمد على قوى اجتماعية ديناميكية تماما لكنها تبدو غير رأسمالية. لكن بأي معنى تُعتبر هذه القوى "غير رأسمالية"؟ إنها ليست عنصرا "ثقافيا" سابقا على الرأسمالية يقاوم الرأسمالية من الخارج، فهي قوى ديناميكية في القرن العشرين مهما كانت جذورها التاريخية، تطوَّر دورها مع تطوُّر البترول. لكن دورها في اقتصاد البترول كان مفارِقا. فبينما كان الإسلام السياسي جوهريا لصنع أرباح البترول، فإنه لم يكن هو نفسه متجها إلى هذا الهدف. فالموحدون والحركات الإسلامية الأخرى لها أجندتها الخاصة – تنبثق أحيانا من الظلم وعدم المساواة التي يعاني منها الناس، أو من تهديدات لطرق حياة أخلاقية محلية أو لترتيبات محلية للهرمية والاحترام، بما في ذلك الامتيازات الذكورية في علاقات الأسرة والنوع. حين ننظر إلى الرأسمالية الصناعية القائمة على البترول كعملية ماكجهاد، لا تعود تبدو مكتفية بذاتها. فنجاحها يعتمد على قوى أخرى، هي في نفس الوقت جوهرية ومفارِقة للعملية التي نسميها التطور الرأسمالي.

الصيانة

في ١٩٦٧– ١٩٧٤، تغيرت العلاقات بين الدول المنتِجة وشركات البترول الكبرى والولايات المتحدة كما رأينا في الفصلين السابقين. بعد هذا التحوُّل، لعبت

النزعة العسكرية والأزمة والحرب دورا متزايدا في إدارة توترات ماكجهاد. جرت إعادة تدوير عوائد البترول المتزايدة بشدة بعد ١٩٧٣ إلى الولايات المتحدة واقتصادات غربية أخرى - جزئيا من خلال المشتروات السعودية لسندات الخزانة الأمريكية واستثمارات أخرى في الغرب، لكن أيضا بمشتروات هائلة من المعدات العسكرية الأمريكية والأوربية، تسارعت بعد الازدهار البترولي. لحق صناع السلاح بشركات البترول في اعتماد أرباحهم بشكل متزايد على الترتيبات السياسية في الشرق الأوسط. في نفس الوقت، وظفت البنوك الغربية الغارقة في فيضان البترودولارات أموالها في سلسلة كارثية من القروض لحكومات في الجنوب العالمي. حين فشلت القروض، ساعدت البنوك في ابتكار برنامج يُعرف بالتكيف الهيكلي، جعل شعوب هذه البلدان، لا حكوماتها أو بنكييها، يدفعون ثمن الفشل. ففي مصر مثلا، حيث عقدت البنوك قروضا سيئة بشكل خاص، قلل التكيف الهيكلي الإنفاق على المدارس والأدوية والمصانع والزراعة، لكنه حافظ على مشروعات التشييد المربحة للدولة وعلى الميزانيات العسكرية[٢٦]. وواجهت الولايات المتحدة صعوبة متزايدة في إبقاء سلطة الحكومات الأوتوقراطية التي اعتمد عليها هذا الاقتصاد السياسي للبترول، وأصبح الدور الجوهري الذي لعبه الإسلام السياسي داخله مفارقا بشكل متزايد.

سلسلة الأزمات معروفة جيدا. منذ ١٩٧٥، تزايدت قوة معارضة ديكتاتورية الشاه في إيران، وبدأت قطاعاتٍ حاسمة من المؤسسة الدينية تتحول ضد النظام، الذي لجأ إلى العنف والقمع فحفز حركة ثورية ضده في ١٩٧٨- ١٩٧٩ أطاحت بالدولة. في مصر، شجعت الحكومة الحركة الإسلامية في السبعينيات كوسيلة لإضعاف المعارضة السياسية العلمانية، لكنها واجهت احتجاجا ورفضا شعبيا قويا وصل إلى ذروته في شغب الطعام في يناير ١٩٧٧، حين احتلت جموع محتجة على مضاعفة الحكومة لسعر الخبز ميدان التحرير في القاهرة. بعد أن قتلت قوات الأمن عشرات من المحتجين، وربما مئات، انتشرت المظاهرات عبر البلاد. لم تستطع الحكومة أن تستعيد سيطرتها إلا بإلغاء زيادات الأسعار[٢٧]. في أكتوبر ١٩٨١، اغتال أعضاء في خلية إسلامية كفاحية كانت تسعى للاستفادة من هذا الغضب الشعبي الرئيس السادات وحاولت القيام بانتفاضة مسلحة قمعها النظام بسرعة.

على مدى العقد التالي زاد تورط واشنطن في الإبقاء على سلسلة من الحروب والصراعات السياسية أو إطالة مدتها، بتسليح أنصار القضايا وإيقاف الحلول الدبلوماسية. أمدت قوى خارجية أخرى - أساسا بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفييتي - الأطراف بالأسلحة، ولجأت دول محلية عديدة إلى العنف العسكري، واستعملته في بعض الحالات باستمرار كوسيلة قمع. لكن ما ميز الولايات المتحدة هو اتساع تورطها في استعمال العنف عبر المنطقة، واعتمادها المتزايد على حروب الاستنزاف كوسيلة طبيعية للسياسة وجهودها لمنع حل الصراعات. هناك ثلاث لحظات مهمة لهذه السياسة: إيران/ العراق وأفغانستان وإسرائيل/ فلسطين.

تركت الثورة الإيرانية الولايات المتحدة بلا حليف في أي من القوتين الأكبر في الخليج: إيران والعراق. في سبتمبر ١٩٨٠ غزا العراق إيران، بلا اعتراض من واشنطن، وربما بتشجيعها[٢٨]. حينئذ انتهزت الولايات المتحدة الفرصة لإضعاف البلدين بالعمل على منع انتهاء الحرب. منحت واشنطن العراق ما يكفي من الدعم المالي والعسكري لتجنب الهزيمة، لكنها تركتها غير قادرة على إخراج نفسها من الصراع. في نفس الوقت تم إمداد إيران بالأسلحة الأمريكية، معظمها بواسطة إسرائيل، بينما رفضت واشنطن المحاولات السوفييتية لتنظيم مباحثات سلام[٢٩]. في ١٩٨٣- ١٩٨٤ حاول العراق إنهاء الحرب بتصعيدها إلى مستويات جديدة - أولا باستعمال أسلحة كيماوية ضد إيران، ثم بالهجوم على مرافق البترول وشحنه في الخليج. حين ناقش مبعوث الولايات المتحدة دونالد رامسفلد Donald Rumsfeld هذا التصعيد مع صدام حسين في ديسمبر ١٩٨٣، أوضح الرئيس العراقي إن "المطلوب هو إيقاف الحرب أو وضع الخليج في موقف متوازن بين القوتين المتحاربتين". اختارت الولايات المتحدة المسار الثاني، بزيادة دعمها للعراق[٣٠]. عملت واشنطن أيضا على منع أي قرار للأمم المتحدة يعاقب العراق على بدء الحرب أو يعرضه لدفع تعويضات - وهو شرط طالبت به إيران لإنهاء القتال. ساعدت الولايات المتحدة على استمرار الحرب لثماني سنوات، بخسائر تتجاوز أكثر من مليون قتيل وجريح في البلدين.

بعد الحرب، أملت الولايات المتحدة في تحويل اعتماد العراق على دعمها وقت الحرب إلى علاقة اقتصادية وسياسية طويلة المدى. لكن غزو صدام حسين

للكويت في أغسطس ١٩٩٠ بهدف حل الأزمة المالية التي تسببت فيها الحرب السابقة أنهى هذه الإمكانية، ووفر بالمقابل فرصة مستقبلية لواشنطن لإضعاف العراق من خلال صراع ممتد. بعد طرد القوات العراقية من الكويت، وضعت الولايات المتحدة وبريطانيا نظام عقوبات من خلال الأمم المتحدة، رسميا لنزع سلاح العراق، لكنه استُعمل عمليا لإبقاء البلد في حالة شلل مالي ومنع شفائه اقتصاديا. بررت واشنطن هذه السياسة بادعاء أن العراق قد فشل في نزع سلاحه، برغم أنها لم تقدم أي دليل على هذا الادعاء. أشارت الأدلة المتوافرة إلى أن العراق تخلص من أسلحته المحظورة وبرامج السلاح بحلول ١٩٩٥. حافظت الولايات المتحدة وبريطانيا على سرية هذه المعلومات لتأخير رفع العقوبات[٣١]. في مارس ١٩٩٧، أعلنت الولايات المتحدة أن العقوبات ستبقى إلى الأبد، حتى لو وُجد أن العراق قد انصاع إلى الالتزامات بشأن الأسلحة المحظورة، وأصدرت بعد ثمانية عشر شهرا من ذلك قانونا يخصص للجماعات "الديمقراطية" التي تحاول الإطاحة بالحكومة العراقية اعتمادا بمبلغ ٩٩ مليون دولار، منه ٧٩ مليونا للمساعدة العسكرية[٣٢]. تصاعدت حملة القصف لفرض مناطق حظر طيران، بغير أي تفويض من الأمم المتحدة، لتشديد الهجوم على النظام العراقي، واستُعملت المعلومات المتجمعة في عمليات تفتيش الأمم المتحدة عن الأسلحة في سلسلة من الجهود الأمريكية الفاشلة لاغتيال القيادة العراقية.

بحلول ١٩٩٨، كانت سياسة واشنطن لإطالة العنف في الخليج قد استمرت لعقدين، لكن ثبت صعوبة مواصلتها. نشرت حملات قاعدية ضد العقوبات حقيقة أنها ساهمت في وفاة ما يصل إلى نصف مليون طفل في العراق، وأن الولايات المتحدة تواصل استعمال العقوبات لمنع إمداد الأدوية ومعدات تنقية المياه وآلات صناعة الغذاء للعراق. أرادت فرنسا وروسيا اللتان يدين لهما العراق ببلايين الدولارات متابعة الفرص الاقتصادية في البلد. ردا على ذلك سحبت واشنطن في ديسمبر ١٩٩٨ مفتشي الأمم المتحدة وصعَّدت القصف. أخَّرت الولايات المتحدة بإيقاف التفتيش خطر استكماله، وبالتالي إنهاء العقوبات، فاشترت مزيدا من الوقت لمواصلة جهودها لإسقاط النظام العراقي.

على الضفة الأخرى لإيران، أفغانستان، ساعدت واشنطن على تفاقم نزاع ثانٍ وتحويله إلى حرب ممتدة. يعتبر تورط الولايات المتحدة في أفغانستان عادة ردَّ

فعل على التدخل العسكري السوفييتي في ١٩٧٩. لكنه بدأ في الواقع قبل ذلك، وربما كان هدفه حفز غزو القوات السوفييتية ومنعها من الانسحاب. في ١٩٧٣، أطاح ضباط من الجيش بالمَلَكية الأفغانية ووعدوا، في تحالف مع اليسار، ببرنامج إصلاح زراعي وتحول اجتماعي. دشّن شاه إيران، بتشجيع الولايات المتحدة، خطة مساعدة وتدخل لإضعاف العناصر اليسارية في كابول [:عاصمة أفغانستان– م]، وإيقاف اعتماد البلد الطويل على الدعم السوفييتي وجذبها إلى فلك القوة الأمريكية– الإيرانية. انتهى هذا التدخل، كغيره من التدخلات التي دعمتها الولايات المتحدة، إلى الفشل. مع انتشار القلاقل السياسية عبر البلاد، بدأت الولايات المتحدة في تدعيم جهود باكستان لضرب استقرار الحكومة، وبدأت تناقش في مارس ١٩٧٩ خططا لما أسماه البنتاجون "جذب السوفييت إلى مستنقع فيتنامي" في أفغانستان.

حين عرف مجلس الأمن القومي الأمريكي من اختصاصيي الشئون السوفييتية فيه أن "برنامجا ضخما للمساعدة الأمريكية السرية يمكن أن يؤدي إلى زيادة مشاكل السوفييت ويدفعهم إلى التدخل بشكل أكثر مباشرة"، وافق في أبريل على برنامج سري لدعم القوى المضادة للثورة التي تحاول الإطاحة بالحكومة الأفغانية[٣٣]. بدأت واشنطن في يوليو في تسليح أحزاب سياسية إسلامية تدعمها باكستان تُعرف باسم المجاهدين. وتقرر تمويل الجهاد بشكل مشترك من الولايات المتحدة والسعودية، وتزويدها بأسلحة سوفييتية الطابع من مصر والصين وإسرائيل، وإمدادها بمجندين إضافيين من الحكومات الإسلامية في مصر والسعودية واليمن وبلدان أخرى[٣٤]. بدأ تدعيم الولايات المتحدة للقوات الإسلامية في باكستان قبل ستة أشهر تقريبا من الغزو السوفييتي، ولم يكن هدفه بأية درجة مواجهة الغزو، بل استدعاؤه. وكما أكد مستشار الأمن القومي الأمريكي زبيجنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski لاحقا، أملَت الولايات المتحدة في إشعال حرب من شأنها توريط الاتحاد السوفييتي في "فيتنامه"[٣٥]. رفضت واشنطن المحاولة السوفييتية للتفاوض على الانسحاب بدءا من ١٩٨٣، لصالح إطالة أمد الحرب. أعد الحزب الموالي للحرب داخل حكومة الولايات المتحدة، بقيادة ريتشارد برِل Richard Perle [مستشار ومساعد وزير الدفاع في عهد ريجان– م]، لزيادة إمداد السلاح للمجاهدين بأكثر من الضعف، في جهد ناجح لتأخير رحيل السوفييت[٣٦].

كان الصراع الكبير الثالث الذي ساعدت الولايات المتحدة في استمراره هو الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين. كان هذا الصراع، مثل الصراعين الآخرَيْن، صراعا أسيء فهم دور الولايات المتحدة فيه على نطاق واسع. بعد حرب ١٩٦٧، تبنَّت الحكومة الإسرائيلة خطة [إيجال] آلون Allon [سياسي من مؤسسي دولة إسرائيل، عضو حزب العمال، شغل مواقع وزارية عديدة منها وزير الهجرة في ١٩٦٧- ١٩٦٩، وهي الفترة التي تعنينا هنا- م]، وهي برنامج للاستيطان التدريجي في الأراضي الفلسطينية المحتلة حديثا وإدماجها في إسرائيل، مع إبقاء جيوب من الأرض للسكان الواقعين تحت الاحتلال، لتديرها الأردن أو سلطة فلسطينية عميلة. في مواجهة هذا المخطط قدَّمت الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والدول العربية سلسلة من الاقتراحات لحل الصراع، تقوم على إنهاء الاحتلال وخلق دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل[٣٧]. تجاهلت الولايات المتحدة هذه الاقتراحات أو رفضتها، وصوتت بالفيتو على كل نداءات عقد مؤتمر سلام دولي[٣٨]. بدلا من ذلك، ساعدت واشنطن إسرائيل في تطبيق خطة آلون. وكبديل عن تسوية تُفرض دوليا من شأنها أن تتطلب إنهاء فوري للاحتلال الإسرائيلي، شجعت واشنطن سلسلة من الاتفاقات - اتفاقات كامب ديفيد في ١٩٧٩ واتفاقات أوسلو في ١٩٩٣ وخريطة الطريق في ٢٠٠٣ - أبقت كلها على الاحتلال[٣٩]. في أبريل ٢٠١١، حين طالب الرئيس باراك أوباما Barack Obama [رئيس الولايات المتحدة ٢٠٠٩-... -م] الفلسطينيين بالتفاوض مع إسرائيل لإقامة دولة "وفقا لحدود ١٩٦٧ مع مقايضات متفق عليها"، كان يواصل هذه الاستراتيجية[٤٠]. أتاحت سياسة إجبار الشعب الواقع تحت الاحتلال على التفاوض مع القوة المحتلة على شروط خضوعه، التي ليس لها سابقة في أي صراع حديث، مواصلة إسرائيل للاستيطان وزيادة سرعة استيلائها على الأرض وبناء مستوطنات صهيونية مع كل خطة من "خطط السلام" المتتالية، بينما منحت الولايات المتحدة إسرائيل الدعم المالي والعسكري الضروري للحفاظ على استمرار الاحتلال وقمع المقاومة الفلسطينية له.

لم تدشن الولايات المتحدة أيا من الصراعات التي نوقشت هنا. ففي كل حالة منها كان ثمة صراع أو نزاع دولي قائم، كانت فيه الأطراف المحلية تواقة للجوء

للقوة. شاركت قوى خارجية أخرى، سواء بشكل غير مباشر، في هذه الصراعات، بإمداد الأطراف بالأسلحة أو مباشرة، مثل التدخل السوفييتي في أفغانستان. واستعملت معظم حكومات المنطقة العنف العسكري أو البوليسي كأداة سياسية طبيعية، سواء ضد جماعات معينة (مثل تركيا ضد السكان الأكراد والحكومة السودانية ضد سكان الريف وإسرائيل ضد الفلسطينيين)، أو كأداة قمع عامة. لكن دور الولايات المتحدة كان مختلفا. فقد اتسم باتساع التورط في استعمال العنف عبر الشرق الأوسع واتساع نطاق الالتزام المالي بتوفير وسائل تنفيذه والاعتماد المتزايد على الصراع الطويل كأداة طبيعية للسياسة. هذه السياسات ساهمت في جعل الربع الأخير من القرن العشرين الفترة الأكثر عنفا، ربما، في تاريخ المنطقة المسجل.

كانت إدامة الصراع عَرَضا للضعف النسبي للولايات المتحدة في ضوء طموحاتها الإمبراطورية. فلعدم قدرتها على إقامة هيمنتها على أجزاء عديدة في المنطقة، أو حتى السيطرة عليها بالقوة، اضطرت للجوء إلى حروب ممتدة باعتبارها الوسيلة المناسبة البديلة لإضعاف هذه القوى المحلية التي رفضت قبول سلطتها.

أرقام التصدير

في نفس الوقت، وجد المستوى المتزايد لمعارضة فساد السلالة الحاكمة وقمع النشاط السياسي في السعودية مَخرَجا في مدارس المجاهدين الدينية وخطباء المساجد منهم – وهو الشكل الوحيد للتعبير السياسي الذي لم يكن بمستطاع النظام قمعه. أصبح السخط معلنا لفترة قصيرة في نوفمبر ١٩٧٩، حين استولى متمردون مسلحون على مساحة معتبرة حول مدينتي مكة والمدينة المقدستين. في الشهر التالي استولى المكافحون على حرم الكعبة وطالبوا بتحرير البلاد من حكم آل سعود، وأدانوا نفاق الحكومة التي تبدي احتراما مظهريا للدين بينما تمارس "القمع والفساد والرشوة"، وانتقدوا العائلة السعودية لاستيلائها على أرض الشعب وتبذير مال الدولة بينما تعيش "حياة الفسق في قصور باذخة". استغرقت قوات الحكومة أسبوعا لاستعادة السيطرة على الحرم وقتلت مئات من المتمردين. وأعدمت لاحقا قائدهم وثلاثة وستين ناجيا آخرين[٤١].

تزايد السخط السياسي في الثمانينيات، خصوصا بعد انهيار سعر البترول في ١٩٨٤- ١٩٨٥، الأمر الذي عجَّل بحدوث أزمة مالية ونقص حاد في الدخل القومي ومستوى عالٍ من البطالة. وجدت الحكومة السعودية حل هذه الصعوبات الداخلية المتزايدة في أفغانستان، فصدَّرت ما يصل إلى ١٢ ألف ناشط ديني شاب، متزايدي النقد لفساد العائلة الحاكمة، ليخوضوا حربا مقدسة ضد الاتحاد السوفييتي في أفغانستان[٤٢]. ظهر أسامة بن لادن بوصفه منسق الحرب المقدسة على الشيوعية، مستفيدا من كل من علاقات عائلته الوثيقة بالنظام السعودي ووضعه خارج نظام جماعات القرابة القوي في البلاد، بوصفه ابن مهاجر من اليمن، بما جعله مقبولا عبر حدود جماعات القرابة. في التسعينيات، مع عودة المجاهدين من أفغانستان، زادت مصاعب البلاد الاقتصادية. برغم بلايين الدولارات التي تم تبذيرها على مشتريات السلاح في السنوات السابقة، بدا النظام فجأة بلا حول ولا قوة، يهرع للموافقة على وصول قوات أمريكية لإنقاذه من التهديد العراقي. أخذ الجمع بين العوامل المؤتلفة التي تُبقي النظام في السلطة – موارد الغرب العسكرية وسلطة الموحدين المحلية – يزداد صعوبة. شن الجهاديون العائدون من أفغانستان، الذين كسبوا أعضاءً جددا، حملة لطرد القوات الأجنبية من شبه الجزيرة العربية، كما فعلوا في أفغانستان، بينما شن آخرون حملة لضرب استقرار الحكومة المصرية المدعومة أمريكيا، كما وجهوا انتباههم أيضا للهجوم المباشر على الولايات المتحدة، الذي وصل إلى ذروته في هجمات ١١ سبتمبر على نيويورك وواشنطن في ٢٠٠١.

عودة إلى العراق

شهد العقد التالي لهجمات ١١ سبتمبر حدثين غيَّرا سياسة الشرق الأوسط. الأول غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في ٢٠٠٣، والثاني موجة الانتفاضات الثورية التي جابت المنطقة في ٢٠١١.

كانت حرب العراق محاولة للتغلب على جوانب ضعف ماكجهاد، لكنه انتهى بتوليد صعوبات أكبر واعتماد متزايد على قوى محلية مفارِقة. كان قرار الولايات المتحدة بغزو العراق رد فعل على المأزق الذي وصلت له بحلول نهاية

التسعينيات، بعد عقدين من الحرب والعقوبات والعمليات السرية التي فشلت في تحقيق انهيار الجمهورية الإسلامية في إيران أو الدولة البعثية في العراق. واقع الأمر أن العقوبات على العراق قد قوّت الدولة والحزب الحاكم، بجعل مجمل السكان أكثر اعتمادا على النظام في حصص الطعام وضروريات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، كما أوضح تقرير مخابراتي بريطاني، "إقليميا، كسب صدَّام الشارع، بما شكل خطرا على الدول والعملاء الموالين للغرب"[٤٣]. وكما أوضح كاتب التقرير لاحقا، بُعث العراق، البلد العربي الوحيد بخلاف مصر الذي يتمتع "بعمق وموارد بشرية وماء كاف، [و]تقليد بيروقراطي جيد"، كقوة إقليمية كبرى وكان يتحول إلى "تهديد حقيقي" للعلاقة الأنجلو- أمريكية مع السعودية ودول بترولية أخرى. وقد لاحظ حينها، فيما قال، إن "الافتقار إلى رد فعل على عودة العراق كقوة محلية خطيرة كان مثل تناول الشاي مع أناس محترمين في غرفة الرسم ورؤية ثعبان هائل يخرج من صندوق في ركن الغرفة"[٤٤].

ثمة عاملان إضافيان لضعف موقف الولايات المتحدة. أولا أن روسيا والصين وفرنسا كانت ترعى علاقاتها التجارية مع العراق، كما بدأ الاتحاد الأوربي يطرح مبادرات سياسية، وحتى بريطانيا كانت تطرح نهاية للعقوبات على العراق[٤٥]. أصبحت الولايات المتحدة أكثر انعزالا مع عجزها عن تطوير علاقات مع دولتين اسماهما استراتيجيو الحزب الجمهوري، ومعهما سوريا، "المحور الجديد"، وأسموهم لاحقا "محور الشر"[٤٦]. ثانيا، كان ثمة دلائل متزايدة على عجز عالمي قادم في البترول، حيث لم تعد شركات البترول الدولية قادرة على إحلال البترول الذي تنتجه باستكشاف إمدادات جديدة. ونظرا لحيازة إيران والعراق لأكبر احتياطيات بترول معروفة بعد السعودية، لم يكن من شأن سياسة الولايات المتحدة لمحاولة منع تطوير الصناعات البترولية في البلدين سوى زيادة ضعفها.

استغل صعوبة موقف واشنطن مجموعةٌ من العسكريين الأمريكيين، يرجع نفوذها في السياسة الأمريكية إلى عهد التحولات السياسية في ١٩٦٨- ١٩٧٤، حين عمِل ريتشارد بِرل وآخرين مع السناتور هنري جاكسون Henry Jackson، وساعدوه في جهوده لعسكرة العلاقات الأمريكية مع الشرق الأوسط وإيقاف التسوية السلمية للقضية الفلسطينية. بعد المساعدة في تصعيد وإطالة أمد الصراع في

أفغانستان في الثمانينيات، دافعت هذه المجموعة عن مزيد من التدخل الأمريكي بعد حرب الخليج في ١٩٩٠- ١٩٩١، للإطاحة بحكومة العراق. وحين خرجت من السلطة، أقامت في معامل الأفكار التابعة للحركة النيوليبرالية/ المحافظة الجديدة، التي بُنيت كما رأينا بمساعدة الأرباح الهائلة اتلي جناها بليونيرات البترول الأمريكان من صعود أسعار البترول في ١٩٧٣- ١٩٧٤[٤٧]. وحين عادت إلى السلطة تحت حكم الرئيس جورج دبليو بوش في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٠، شرعت فورا في التخطيط لحرب على العراق، وانتهزت هجمات ١١ سبتمبر، غير المرتبطة بالعراق، في الحصول على تأييد للغزو في مارس ٢٠٠٣.

لم تكن الحرب تنقصها المبررات. في ديسمبر ٢٠٠١ طُلب من ضابط كبير في المخابرات البريطانية (MI6) تزويد مكتب رئيس الوزراء على الفور بمجموعة أسباب لتبرير الإطاحة بالنظام العراقي، فأتي بالقائمة التالية: "إزاحة صدام تظل مكسبًا لأن بمقدورها توفير عامل أمانٍ جديد لإمدادات البترول؛ إشراك دولة قوية وعلمانية في الحرب ضد الإرهاب السُني المتطرف يفتح الأفق السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي GCC ويُزيل الخطر على الأردن/ إسرائيل [و]يقوض المنطق الإقليمي لأسلحة الدمار الشامل WMD"[٤٨]. ركزت الولايات المتحدة وبريطانيا على مخاطر الإرهاب والمخاوف من أسلحة الدمار الشامل لكسب التأييد العام. كتب رئيس المخابرات السرية البريطانية في تقرير بعد لقاءات في الولايات المتحدة في يوليو ٢٠٠٢، أن "بوش أراد أن يزيح صدام، بعمل عسكري مبرر باقتران الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل". نظرا لأن قرار الغزو كان قد اتخذ بالفعل، "تم تثبيت المعلومات intelligence والوقائع حول هذه السياسية"[٤٩].

لاحظ آلان جرينسبان Alan Greenspan، رئيس الاحتياطي الفيدرالي، بعد نهاية مدته في ٢٠٠٦، أنه "من غير اللائق سياسيا الاعتراف بما يعرفه الجميع: حرب العراق هي بشأن البترول إلى حد كبير"[٥٠]. لكن عند هذه النقطة لم تعد أقوال كهذه غير لائقة. الفكرة القائلة بأن غزو واحتلال أمريكا الأحمق وسيء الإدارة للعراق الذي بدأ في مارس ٢٠٠٣ كانت وراؤه خطة جيوستراتيجية كبرى أو حتى الـ[illegible] البسيطة للسيطرة على "صنبور" البترول الشرق أوسطي تبدو مستبعَدة[٥١]. إ[illegible] كان ثمة حاجة تجارية ملحة في الحرب، فإنها تكمن في مصالح

أصحاب العقود العسكرية وشركات الأمن وموردي السلاح، الذين استمرت أهمية البترول "الاستراتيجية" تمدهم بمنطق وموضع لتوسيع فرص صفقاتهم، لا في شركات البترول، التي كانت واعية تماما بأن القوى الإمبراطورية والشركات الدولية لم تعد "تسيطر" على إمداد البترول. في كل الحالات، وفر مأزق وانعزال الولايات المتحدة بعد فشل ماكجهاد، بالاشتراك مع المزاج العام المؤيِّد في أعقاب ١١ سبتمبر، أسبابا كافية للحرب.

قدَّم أنصار حرب العراق أيضا غزو هذا البلد كفرصة لجلب الديمقراطية للشرق الأوسط. لم تكن وحشية القوة العسكرية الأمريكية الهائلة أداة مناسبة للمقرطة، خصوصا لأن واشنطن جمعت بينها وبين شكل آخر من القسوة: مخطط نيوليبرالي لفرض نظام اقتصادي وسياسي غير منظم وقائم على السوق، بنى جزءا كبيرا منه لاحقا متعاقدون أمريكيون من القطاع الخاص، تعاقدت معهم القوة المحتلة على أعمال إعادة البناء، بل وعلى كثير من عمليات الاحتلال العسكري(٥٢). سرعان ما أثار التدمير والموت والفوضى السياسية التي جلبتها الحرب معارضة الاحتلال، ليس فقط بين من أثروا في عهد النظام القديم أو خافوا من ثورة اجتماعية أوسع، لكن، مع الخسائر البشرية والفوضى الناتجة، حتى بين كثيرين ممن كان يمكن أن يسعدهم انهيار النظام القديم. منع المتشددون في واشنطن خطة لنقل السلطة سريعا لإدارة عراقية، لصالح احتلال أمريكي أطول، فأقاموا سلطة مدنية أمريكية، تسبب برنامجها النيوليبرالي - القائم على تفكيك جانب كبير من الدولة العراقية ومجمل قواتها المسلحة وإغلاق الصناعات التي تديرها الدولة وإزالة كل القيود على السيطرة الأجنبية على الاستثمار وتصدير الأرباح وخصخصة صناعتها البترولية - في معاناة اقتصادية ومعارضة واسعة للاحتلال. تهدف السياسة النيوليبرالية دائما إلى إضعاف السياسة الديمقراطية والمساواتية بنقل السيطرة من الممثِّلين العامِّين لقوى السوق الخاصة.

فضلت الولايات المتحدة أن تحكم من خلال مجلس حكم غير منتخب، عُيِّن أعضاؤه لـ"تمثيل تنوع العراق" - بمعنى العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد والترك والأشوريين المسيحيين. بذلك تم إحلال سياسة هوياتية مختَرَعة أمريكيا قائمة على الدين والعرق محل التنوع الواقعي للعراق بأشكال ميوله السياسية

المتعددة والمتداخلة، العلمانية في كثير من الحالات، وأنماط المشاركة التي ربما تهتم بالرفاهية أو المساواة أو الطموحات الشخصية أو القومية[٥٣]. أجبر الرفض الشعبي سلطات الاحتلال على تنصيب حكومة مؤقتة، لكن ظل الأمريكان يسيطرون على عقود البناء والقوات المسلحة ووزارات عديدة.

عطلت شركات البترول الدولية الكبيرة خطط الخصخصة الفورية لصناعة البترول، لأنها فضلت مناقشة الترتيبات مع سلطة وحيدة لدولة بدلا من مواجهة منافسة فوضوية مع احتكار بترول محلي ناز غ، على نحو ما واجهوه في روسيا بعد سقوط النظام السوفييتي، واستعملت التأخير في إقامة علاقات مع وزارة البترول العراقية الجديدة[٥٤].

حاول العمال في حقول البترول والمصافي الرئيسية، وفي صناعات أخرى، تنظيم نقابات مستقلة. لكن سلطة الاحتلال الأمريكية أبقت قانون ١٥٠ الحكومي القديم الذي حظر قيام نقابات عمالية مستقلة في القطاع العام، ورفضت الحكومة العراقية التي تم تنصيبها في ٢٠٠٦ أن تزيل الحظر. قام عمال البترول بإضرابات واحتجاجات بشأن دفع الأجور، وتثبيت العمال المؤقتين بعقود، وتعيين عمال أجانب، وقضايا أخرى. زاد نطاق الاحتجاجات في ٢٠١٠- ٢٠١١، لكن وزارة البترول استطاعت أن تتعرف على قادة الاتحادات العمالية وتشتتهم بالنقل إلى مواقع أخرى. في يونيه ٢٠١٠، تظاهر عمال الشحن ضد حظر النقابات العمالية، وبالمثل تم نقل القادة إلى أعمال في مناطق أخرى من البلاد. في يوليو ٢٠١٠، نظم اتحاد مرفق الكهرباء - أول اتحاد عمالي مستقل على المستوى القومي تقوده امرأة، هي هاشمية محسن - مظاهرات في البصرة احتجاجا على سوء استعمال ١٣ بليون دولار مخصصة لإعادة بناء الإمدادات الكهربية، كان يجري التعتيم عليها. ردت الوزارة بأن أمرت الوزارة بإغلاق الاتحاد وطرده من مكاتبه[٥٥].

لسوء حظ عمال البترول وغيرهم ممن أملوا في مستقبل أكثر ديمقراطية للعراق، فشل مجلس الأمن في الأمم المتحدة في الوقوف في وجه الأمريكان. في وقت الغزو الأمريكي، كانت كل عوائد إنتاج البترول في العراق تحت سيطرة الأمم المتحدة. في ظل نظام العقوبات الذي فرض على البلد بعد غزوه للكويت في ١٩٩٠، المعدّل ببرنامج النفط مقابل الغذاء في ١٩٩٥، كان العائد من بيع بترول

العراق يُدفع في حساب تحت سيطرة الأمم المتحدة ليُستعمل فقط في شراء الغذاء والدواء. يُذكِّر هذا البرنامج الذي وُضِع استجابة لضغط المجموعات الدولية المهتمة بأثر العقوبات على عامة العراقيين، بخطة عصبة الأمم التي دافعت عنها الحركة العمالية في بريطانيا، التي أرادت أن تتحكم العصبة في استغلال المواد الخام لضمان استعمال عائداتها لصالح عامة الناس بدلا من إثراء المستثمرين والحكام المحليين (انظر الفصل الثالث).

بعد شهرين من بدء الهجمات على العراق سلَّم مجلس الأمن بالأمم المتحدة السيطرة على عوائد البترول للولايات المتحدة، متخليا عن فرصة إجبار أمريكا من البداية على اتباع مسار ديمقراطي في السيطرة على البترول. تعتمد الحكومة الديمقراطية كما نعلم على قوة التدخل في التدفقات الحرجة، سواء للطاقة أو العائد منها. كانت مشكلة مواطني دول البترول هي كيفية بناء هذه القوة حين لا يأتي دخل الدولة من الحياة الإنتاجية لعموم السكان، لكن بالكامل تقريبا من مصدر وحيد: عوائد تصدير البترول. حصلت واشنطن على السيطرة على عوائد البترول من الأمم المتحدة بشرط واحد محدود فقط، وسلمت جزءا كبيرا منه إلى متعاقدين أمريكان استأجرتهم ليتولوا إعادة بناء البنية التحتية لصناعة البترول، على حساب المهندسين وعمال البترول العراقيين[٥٦].

منحت الولايات المتحدة عقود إعادة بناء العراق، وحتى عقود تشغيل العمليات العسكرية متزايدة الخصخصة، إلى شركات أمريكية، وحاولت أن تقوم بالمثل بالنسبة للبترول. لم تعزز الولايات المتحدة حقوق العمل في صناعة البترول، وتجاهلت فرصا أخرى لمقرطة هذه الصناعة - مثلا باشتراط أن تتمتع الشركات التي تتقدم بعطاءات البترول ببنية مِلْكِية ديمقراطية. (مثلا هذه الإجراءات شائعة في الولايات المتحدة، حيث تجري هيكلة العقود العامة غالبا لصالح عطاءات من استثمارات مملوكة لأقليات أو لنساء، أو تشترط ذلك). كانت حصيلة الصراع السياسي الطويل على قانون بترول العراق هي دعوة شركات البترول العالمية للعودة لتطوير حقول بترول جديدة في البلاد، بشروط مالية بدت للوهلة الأولى قاسية. لكن الشروط كانت مليئة بالثغرات والاستثناءات - مثلا إذا أراد العراق أن يقلل إنتاجه من البترول ليلتزم بحصص الأوبك، يجب أن يعوض شركات البترول مقابل ما فقدته من إنتاج البترول[٥٧].

في نفس الوقت، التفت الاحتلال الأمريكي للعراق، مثل الاحتلال البريطاني قبل تسعة عقود، إلى القوى المحافظة للقادة "القبليين" والأحزاب الإسلامية لتساعده في الاحتفاظ بسيطرته، وبدأ يبحث عن طريقة لسحب معظم جيش الاحتلال بأقل تكلفة. كانت النتيجة النهائية شكلا آخر للماكجهاد: مُركّب هجين من القوة العسكرية الأمريكية وشركات البترول الدولية والسياسة المحلية المحافظة والإسلامية. وكما لاحظ أحد الدبلوماسيين بشأن جهود المشاركة مع طالبان قبل ذلك بعقد، "نستطيع أن نتعايش مع هذا".

ميدان التحرير

رأى كثيرون من معارضي الغزو الأمريكي للعراق إنه قد يسبب انفجار الغضب الشعبي في شوارع العالم العربي، الأمر الذي يهدد بسقوط الحكومات التي تدعمها أمريكا في مصر وبلاد أخرى. بالنسبة لمن رأوا أن هذا قد يكون أحد أهم العواقب الإيجابية للهجوم على العراق، لم يكن رد الفعل الفوري في القاهرة وعواصم عربية أخرى مشجعا. تأخر رد الفعل الشعبي حوالي ثماني سنوات. في يناير ٢٠١١ أسقطت الاحتجاجات الجماهيرية حكومة الرئيس بن علي في تونس، تلاها سقوط الرئيس مبارك في مصر في ١١ فبراير، ثم انتفاضات ثورية في اليمن والبحرين وليبيا وسوريا وأجزاء أخرى من العالم العربي. ثمة أسباب كثيرة لموجة الانتفاضات. ربما كان الأكثر معقولية من نسبتها إلى أحداث في العراق القول بأن الحرب قد أخّرت سقوط هذه الحكومات الأوتوقراطية.

في ١٥ فبراير ٢٠٠٣، نظّم معارضو الغزو الأمريكي الوشيك للعراق مسيرات معادية للحرب في مدن كبرى حول العالم، منها مسيرة في القاهرة. سار أكثر من مليون شخص في لندن، وفي ورما، ومئات الآلاف في نيويورك، وفي برلين، وآلاف أخرى في طوكيو وسيول وجاكرتا. في القاهرة كان عدد المتظاهرين ٦٠٠[٥٨]. تجمع المحتجون في قلب القاهرة وخططوا لتشكيل سلسلة بشرية حول سفارة الولايات المتحدة، التي تحتل مثلثا مساحته عدة أفدنة قريب للغاية من ميدان التحرير، ميدان القاهرة الرئيسي. غمرت قوات الأمن الحكومية المظاهرة وشتتتها وألقت القبض على قادتها الذين انضمُوا إلى آلاف السجناء

السياسيين الذين أودِعوا سجون البلاد بلا محاكمة في أغلب الأحوال في ظل قانون الطوارئ. بعد أسبوعين تم تنظيم مظاهرة أخرى، أقيمت هذه المرة في استاد القاهرة الدولي الواقع عند أحد أطراف المدينة، على بعد أميال من مركزها، وبعيد تماما عن السفارة الأمريكية. ملأ ما لا يقال عن ١٢٠ ألف محتج الاستاد، ومُنع آلاف آخرون من الدخول عند الأبواب[٥٩]. نظّم الإخوان المسلمون هذا الحشد بموافقة النظام، كوسيلة لتلطيف واحتواء المعارضة الشعبية للحرب بطريقة لم تجذب الانتباه لعلاقة النظام بالولايات المتحدة.

تلقي المظاهرتان الضوء على ديناميكيات السياسة المعارِضة في مصر. لم يُتَح للمعارضة اليسارية، العلمانية إلى حد كبير، مجال للتنظيم، ولم تحصل انتقاداتها للسياسة الاقتصادية النيوليبرالية والاستعمار الأمريكي، وفساد الدولة المصاحب لهاتين الأجندتين، على أي متنفس. عارض الإخوان المسلمون الحكومة أيضا، لكن بنقد أخف بما لا يقاس دفاعا عن النزعة المحافِظة الأخلاقية والثقافية. غالبا ما أخذت نزعتهم الأخلاقية المحافِظة شكل نزعة شعبية معادية لأمريكا، عملَت كوسيلة لتطويق وإضعاف اليسار. لم يكن الإخوان يمثلون تهديدا حقيقيا للنظام[٦٠].

بعد ثماني سنوات، أدى احتجاج آخر في ميدان التحرير إلى الإطاحة بنظام مبارك. كان ثمة معارضة متزايدة للنظام، حتى قبل حرب العراق، أثارت حركة محدودة للإصلاح السياسي، حيث حاول الحرس القديم في جهاز الحكم المدني الرئيسي، وهو الحزب الوطني الديمقراطي، أن يُجري تعديلات داخلية ليواجه ضعف قبضته على السلطة وتحدّي جناح تكنوقراطي أكثر شبابا داخل النخبة الحاكمة. تكونت أحزاب معارضة جديدة، لكن التحدي الرئيسي أتى من تحرُّك عمال الصناعة الذين أطلقوا موجة من الإضرابات، بدأت في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وزادت قوتها بعد ٢٠٠٤، احتجاجا على خصخصة الحكومة لمشروعات القطاع العام. كانت الحملة النيوليبرالية لإلغاء برامج الإصلاح الزراعي وتحديد الإيجار والأسعار وقيادة الدولة للتصنيع التي بدأت بعد الاستقلال مستمرة لأكثر من عقدين. لكن في ٢٠٠٤ عيَّن مبارك حكومة جديدة زادت سرعة الخصخصة وبدأت تستهدف صناعة النسيج وغيرها من المشروعات كثيرة العمالة

التي تم إغفالها في جولات الخصخصة السابقة. أدى القتال ضد الانخفاض المتزايد للأجور الحقيقية - وضد خطر تزايد البطالة والأجور الثابتة المنخفضة وفقدان حقوق العمال الذي أتى مع الخصخصة - إلى أكثر من ١٩٠٠ إضراب، وإلى احتجاجات أخرى شملت ما يزيد على ١,٧ مليون عامل بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، تمثل أطول حركة احتجاج اجتماعي منذ اضطرابات ما بعد الحرب [العالمية الثانية] التي أدت إلى الإطاحة بالمَلَكية في ١٩٥٢. شملت هذه الاحتجاجات إضرابات في ديسمبر ٢٠٠٦ وسبتمبر ٢٠٠٧ في أحد أكبر المشروعات الصناعية في البلاد، هي شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى في الدلتا، وبعد سنتين في شركة طنطا للكتان المخصخصة حديثا[٦١].

كانت الحكومة فيما مضى قادرة على تشتيت الاضطرابات الاجتماعية بدعم الأسعار وعلاوات صغيرة للأجور وتنازلات متواضعة أخرى في حالات الاحتجاج الاقتصادي، مع دعم هذه الإجراءات بقمع متواصل لأي تنظيم سياسي فعال. بحلول أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أصبح تطبيق هذه السياسة أصعب. من جهة، كان النظام أكثر هشاشة تجاه الفعل الصناعي [للعمال] مع برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادي الذي أصبح يستهدف صناعة كبيرة. من الجهة الأخرى، اختفى مصدر أساسي للعوائد استُعمل لتقديم تنازلات لإضعاف الاحتجاج الاقتصادي. في ٢٠١٠، أصبحت مصر للمرة الأولى منذ استعادة حقول بترولها في البحر الأحمر من إسرائيل في ١٩٧٥ مستورِدا صافيا للبترول. في منتصف التسعينيات، كانت مصر قادرة على تصدير ما يقرب من نصف إنتاجها الذي يزيد على ٩٠٠ ألف برميل يوميا، بما قدم للبلاد موردها الرئيسي من مكاسب الصادرات ودخل الحكومة. لكن بدأ إنتاج البلاد من الآبار يتراجع بعد ١٩٩٦، بينما بدأ الاستهلاك المحلي ينمو بسرعة، بفعل ازدهار ملكية السيارات الخاصة بين الشرائح الأغنى[٦٢].

تركز الروايات التي تناولت الاحتجاجات التي أسقطت حكومة مبارك على دور الوسائط الاجتماعية على الإنترنت، التي ساعدت المنظمين والمؤيدين في تخطيط الاحتجاجات. لكن الحدث الحاسم في إسقاط النظام كان الاستيلاء الأول على ميدان التحرير في ٢٥ يناير - وهو تطور لعبت فيه الوسائط الاجتماعية دور

الطُعْم جزئيا. استعمل المنظِّمون، الذين كانوا يعلمون أن قوات الأمن ستلجأ للعنف لتشتيت أية محاولة لاحتلال الميدان، الوسائط الاجتماعية للتخطيط لاحتجاجات في عشرين موقع في أحياء الطبقة العاملة في المدينة، آملين في يُجهد هذا التخطيط قوات الأمن بتشتيتها بين مواقع كثيرة، وفي الوقت نفسه يجتذب تجمعات كبرى تزيد فرصة اختراق صفوف الأمن لتتصل ببعضها في ميدان التحرير. وقد خططوا لتجمُّع إضافي في بولاق الدكرور، وهو حي عمالي قريب من وسط المدينة، به قوة صناعية تعمل في شركة السجائر القريبة وفي ورش السكك الحديدية. وقد تجنبوا الإعلان عن هذا التجمع على الإنترنت، بما أتاح تجمع بضع مئات بغير ضغط قوات الأمن. كانت تلك هي المجموعة التي سارت إلى التحرير، وازداد حجمها إلى بضعة آلاف في الطريق، واستولت على الميدان، في وقت كان الاحتجاج فيه أكبر بكثير من قدرة قوة الشرطة المسلحة على السحق[٦٣].

رفض الإخوان المسلمون دعم هذا الاحتجاج الأول، وظلوا ممتنعين في الأسبوع الأول[٦٤]، وبدءوا في نفس الوقت في التفاوض مع النظام، حيث أُخذت السلطة من أيدي مبارك وأسرته واستولى عليها وزير الدفاع. عرضت لجنة إصلاح دستوري شُكِّلت على عجل تغييرات محدودة في الدستور، بطريقة تفيد الحزب الحاكم والإخوان المسلمين. واستمر الصراع.

*

يقال غالبا إن سياسة الشرق الأوسط قد تشكلت بفعل قوة صناعة البترول الدولية، لكن الأفضل أن نقول إنها تشكلت بفعل ضعفها. أمكن كسب ريوع استثنائية من السيطرة على إنتاج وتوزيع البترول. سعت شركات البترول متعددة الجنسيات لضمان وزيادة هذا الريع، في تعاون تنافسي مع الحكومات التي سيطرت على حقول البترول. أمكن أيضا صنع ريوع كبيرة من السيطرة على إنتاج وتوزيع الأسلحة، التي أصبحت هذه الحكومات نفسها أكبر زبائنها في الخارج. تتبدى صناعتا البترول والسلاح كاثنين من أقوى القوى التي شكلت ما يُسمَّى الاقتصاد العالمي الرأسمالي. لكن قوتها وُجدت لكي تتغلب على ضعف، نقص، هدد دائما الإمكانية الهائلة لزيادة الأرباح.

من جهة، كان ثمة وفرة هائلة من البترول على مدى القرن العشرين، بما خلق خطرا دائما يقوم على إمكان تعرض الريوع العالية التي تجنيها شركات البترول للانهيار. كان على هذه الصناعة لاتقاء هذا الخطر أن تقوم باستمرار بتصنيع ندرة في البترول. من الجهة الأخرى، وُجدت بنى سياسية لتساعد في تحقيق هذا الهدف. نظرا لأن صناعة البترول لم تكن أبدا قوية بما يكفي لخلق نظام سياسي لها، كانت مجبرة على التعاون مع قوى سياسية وطاقات اجتماعية وأشكال عنف وقوى ربط أخرى. كان ثمة قوى متنوعة أخرى عبر الشرق الأوسط. لكن كل حليف منها كان لديه هدفه الخاص، الذي لم يكن مؤكدا أبدا أنه يتفق مع الحاجة لتأمين ندرة البترول. كانت السيطرة السياسية على شبه الجزيرة العربية تقع في قلب مشكلة ضمان الندرة للأسباب التي رأيناها. حددت الجغرافيا الفيزيائية لاحتياطيات الأرض من البترول أنه لا يمكن كسب ريوع السلعة الأكثر ربحية في العالم إلا بالاشتراك مع طاقات حركة دينية قوية.

"ماكجهاد" هو مصطلح يصف هذا النقص في الرأسمالية. فهو لا يشير إلى تناقض بين منطق الرأسمالية وقوى وأفكار أخرى تواجهه، بل إلى غياب منطق كهذا. والعنف السياسي الذي شجعته ومولته وأطالته الولايات المتحدة - ليس وحدها، لكن أكثر من أي فاعل آخر - عبر أجزاء كثيرة جدا من الشرق الأوسط على مدى العقود الأخيرة، هو عَرَض من أعراض هذا الغياب.

هوامش الفصل الثامن

(١) Ahmed Rashid, *Taliban: Militant Islam, Oil, and Fundamentalism in Central Asia*, New Haven: Yale University Press, 2000: 179.

(٢) ربما كان المسئول يقصد أن يكتب: "ممزق" بالتوترات الداخلية. US Embassy (Islamabad), 'Official Informal for SA Assistant Secretary Robin Raphel and SA/PAB', 10 March 1997, in National Security Archive, 'Pakistan: "The Taliban's Godfather"?' at www.gwu.edu/~nsarchiv.

(٣) US Embassy (Islamabad), 'Searching for the Taliban's Hidden Message', 19 September 2000, National Security Archive, The Taliban File Part IV, at www.gwu.edu/~nsarchiv.

(٤) Fernando Coronil, *The Magical State: Nature, Money and Modernity in Venezuela*, Chicago: University of Chicago Press, 1997; Michael Watts, 'Resource Curse? Governmentality, Oil, and Power in the Niger Delta', *Geopolitics* 9: 1, 2004: 50–80; Thad Dunning, *Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes*, Cambridge, UK: CUP, 2008; Terry Lynn Karl, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, Berkeley: University of California Press, 1997. صيغت مشكلة الدولة الريعية للمرة الأولى في: Hussein Mahdavy, 'The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran', in M. A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East*, London: OUP, 1970. وتشمل المساهمات اللاحقة عن الشرق الأوسط: Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, eds, *The Rentier State*, New York: Croom Helm, 1987; Ghassan Salamé, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*, London: I. B. Tauris, 1994; and Isam al-Khafaji, *Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East*, London: I. B. Tauris, 2004, 309–25.

(٥) US Embassy (Islamabad), 'Official Informal for SA Assistant Secretary Robin Raphel'.

(٦) Benjamin R. Barber, *Jihad vs. McWorld: How Globalism and Tribalism are Reshaping the World*, New York: Ballentine Books, 1995: 4. يناقش باربر

Barber "ديالكتيكا" للجهاد وعالم ماك، لكنه يعني فقط إن القوى التي يعنونها بالجهاد يجب فهمها كرد فعل على الحداثة، لا كأثر بالٍ من الماضي (p. 157).

(٧) H. St. John B. Philby, 'Why I Turned Wahhabi', *Egyptian Gazette*, 26 September 1930, cited in Elizabeth Monroe, *Philby of Arabia*, Reading: Ithaca Press, 1998 [1973]: 157–8.

(٨) Monroe, *Philby of Arabia*: 152, 200.

(٩) Christopher T. Rand, *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East*, Boston: Little, Brown, 1975, 16–18.

(١٠) للاطلاع على أرقام الإنتاج، انظر: US Energy Information Administration, at www.eia.doe.gov. مع تراجع إنتاج بحر الشمال بعد عام ٢٠٠٠، سقطت النرويج والمملكة المتحدة من قائمة دستة الدول الأعلى إنتاجا، وحل محلهما البرازيل والعراق.

(١١) US Energy Information Administration, at www.eia.doe.gov. يجري تعريف القدرة الفائضة بأنه إنتاج البترول الذي يمكن إدخاله السوق خلال ثلاثين يوما ويمكن أن يستمر لتسعين يوما على الأقل.

(١٢) Robert Vitalis, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009.

(١٣) H. R. P. Dickson, 'Notes on the "Akhwan" Movement', June 1920, National Archives of the UK: Public Record Office: Cabinet Office Records, PRO CAB 24/107.

(١٤) Alexei Vassiliev, *The History of Saudi Arabia*, New York: New York University Press, 2000: 270–1.

(١٥) أسست شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا Standard Oil of California (اختصارا سوكال: Socal) شركة أرامكو Aramco في ١٩٣٣، باعتبارها شركة بترول ستاندارد كاليفورنيا العربية the California Arabian Standard Oil Company ، وأضافت شركة تكساكو Texaco كمالك مشارك في ١٩٣٦. في ١٩٥٤ أقنعت سوكال حكومة الولايات المتحدة بالحلول محل الشركة وبريطانيا العظمى في تمويل الحكومة السعودية. ثم قررت الحكومة الأمريكية أن تؤمم الشركة. نجحت سوكال في الحد من ملكية الدولة المقترحة إلى الثلث، لكن إكسون Exxon وموبيل Mobil أفشلتا الخطة. ردا على هذه التهديدات، غيرت سوكال اسم الشركة في ١٩٤٤ إلى الشركة العربية الأمريكية للبترول (اختصارا أرامكو)

Arabian American Oil Company (Aramco)، وفي ١٩٤٦ وافقت على إضافة إكسون وموبيل كمالكين مشاركين: Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933–1950*, Princeton: Princeton University Press, 1981.

(١٦) Saïd K. Aburish, *The Rise, Corruption, and Coming Fall of the House of Saud*, 2nd edn, New York: St Martin's Griffin, 1996: 7. قدَّر أبوريش الدخل الخاص بالعائلة المَلكية بحوالي ١٥% من دخل البترول. لكن معظم هذا المال يُخصم من دخل البلد من البترول قبل أن يسجَّل في الحسابات القومية، وبالتالي لا تتوافر أرقام دقيقة. ولا تشمل هذه الأموال دخل الأسرة من عمولات مشتريات السلاح وغيرها من أنواع التجارة في غير البترول (pp. 294–5).

(١٧) Vitalis, *America's Kingdom*: 92–8.

(١٨) Vitalis, *America's Kingdom*: 176–83; Vassiliev, *History of Saudi Arabia*: 337.

(١٩) William A. Eddy Papers, letter from Myron B. Smith, 19 December 1950, and reply from Eddy, 29 December 1950, Box 8, General Correspondence, Folder 7, 1948–54, Public Policy Papers, Department of Rare Books and Special Collections, Princeton University Library.

(٢٠) 'Diary Entry by the President', 28 March 1956, FRUS, 1955–57, XV, cited Matthew F. Jacobs, 'The Perils and Promise of Islam: The United States and the Muslim Middle East in the Early Cold War', *Diplomatic History* 30: 4, 2006: 734. انظر أيضا: Salim Yaqub, *Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East*, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004: 44.

(٢١) Vitalis, *America's Kingdom*: 188–264; Nathan J. Citino, *From Arab Nationalism to OPEC: Eisenhower, King Sa'ud, and the Making of US-Saudi Relations*, Bloomington: Indiana University Press, 2002: 95–6, 125–33.

(٢٢) Canadian Embassy (British Interests Section), Cairo, to Foreign Office, 8 July 1966, National Archives of the UK: PRO, FO 371/185483-0001.

(٢٣) عن الدور المحتمل للسي آي إيه في مؤامرة اغتيال عبد الناصر، انظر: Aburish, *House of Saud*: 128. وعن محاولتها الفاشلة لاغتيال رئيس العراق عبد الكريم قاسم في فبراير

١٩٦٠، انظر: Thomas Powers, 'Inside the Department of Dirty Tricks: Part One, An Isolated Man', *Atlantic Monthly*, August 1979. وعن دعمها لانقلاب ١٩٦٣ هناك، انظر: PBS/Frontline, 'The Survival of Saddam: An Interview with James Akins', at www.pbs.org.

(٢٤) تناولتُ عواقب التحالف مع إسرائيل في مناقشتي لأزمة بترول ١٩٧٣- ١٩٧٤.

(٢٥) يشير مصطلح 'homoficience' of capital إلى الرؤية القائلة بأن الرأسمالية، بصرف النظر عن الاختلافات المحلية، تقوم على مستوى ما بنفس الشيء أو لها نفس الأثر. انظر: Timothy Mitchell, *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*, Berkeley: University of California Press, 2002: 245.

(٢٦) Ibid.: 209–303.

(٢٧) Yahya M. Sadowski, *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*, Washington, DC: Brookings Institution, 1991: 156.

(٢٨) خطط العراق لشن حرب قصيرة على غرار حرب الأيام الست الإسرائيلية عام ١٩٦٧، للاستيلاء ممر شط العرب المائي وجزء من الأرض المتاخمة له. وحين حقق ذلك في اليوم الخامس للحرب، يوم ٢٨ سبتمبر، أوقف تقدمه وأعلن عن رغبته في إيقاف القتال والتفاوض على تسوية. أخرت الولايات المتحدة اتخاذ إجراء في مجلس الأمن حتى هذه اللحظة، ثم مررت قرارا طالب بوقف إطلاق النار بغير إشارة إلى عدوان العراق أو إلى عودة القوات إلى الحدود الدولية: Efraim Karsh, 'Military Power and Foreign Policy Goals: The Iran–Iraq War Revisited', *International Affairs* 64: 1, Winter 1987–88: 92; Saïd K. Aburish, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*, New York: Bloomsbury, 1999: 186–9. ويقدّم المرجع الأخير أدلة على علاقات أمريكية- عراقية أقوى عشية الحرب.

(٢٩) M. S. El Azhary, 'The Attitudes of the Superpowers Towards the Gulf War', *International Affairs* 59: 4, Autumn 1983: 614, 616.

(٣٠) تلقى رامسفلد تحذيرات من دبلوماسيين أمريكيين قبل المباحثات بأن "العراق في ضوء رغبته الملحة في إنهاء الحرب قد يستعمل مرة أخرى أسلحة كيميائية قاتلة أو مسببة للإعاقة". قال رامسفلد لصدام حسين إنه "ليس في صالح المنطقة أو الغرب أن يخلق الصراع عدم استقرار أو أن تُضعف محصلته دور العراق أو تعزز مصالح وطموحات إيران": US Department of State, Office of the Assistant Secretary for Near Eastern and

South Asian Affairs, Action Memorandum from Jonathan T. Howe to Lawrence S. Eagleburger, 'Iraqi Use of Chemical Weapons', 21 November 1983; and United States Embassy in United Kingdom Cable from Charles H. Price II to the Department of State, 'Rumsfeld Mission: December 20 Meeting with Iraqi President Saddam Hussein', 21 December 1983. والوثيقتان متاحتان في: National Security Archive, 'Shaking Hands with Saddam Hussein', www.gwu.edu/~nsarchiv.

(٣١) تشير الأدلة المتاحة قبل حرب ٢٠٠٣، والتي تأكدت بعدها، إلى أن برنامج الأسلحة النووية العراقي ومخزونه من الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج قد تم تدميرها تحت إشراف الأمم المتحدة بعد حرب ١٩٩١ مباشرة. حينئذ قام العراق بتدمير مخزون أسلحته البيولوجية، لكن بغير إبلاغ الأمم المتحدة. لم يُكتشف وجود برنامج أسلحة بيولوجية حتى ١٩٩٥، حين هرب اثنان من كبار المسئولين العراقيين؛ قامت البعثة الخاصة للأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة الكيماوية والبيولوجية في العراق UNSCOM بتدمير مرافق الأسلحة البيولوجية في ١٩٩٦. كشف الهاربان أيضا أن البرنامج تم تفكيكه، لكن هذا الجزء من المعلومات أبقته واشنطن سريا، لأن من شأنه أن يمحو حجة مواصلة العقوبات. ادعت الولايات المتحدة وبريطانيا أيضا أنه من المعقول تقنيا أن يكون العراق قد أنتج في الثمانينيات كميات من الأسلحة الكيماوية أكبر مما أعلن عنها وتم تدميرها بعد عام ١٩٩١. لم يكن لديهما دليل يدعم هذا الافتراض، برغم عمليات التفتيش الشاملة للأمم المتحدة. لم تكن فاعلية الفرضية كحجة للعقوبات (وللحرب لاحقا) تكمن في أي دليل يؤيدها، لكن في أن العراق ليست لديه طريقة لتفنيدها. هذا العجز عن تفنيد الادعاءات قدمته حكومة الولايات المتحدة ووسائل الإعلام كمؤشر على ازدواجية العراق. قال عضو أمريكي بارز في فريق التفتيش التابع الأمم المتحدة لاحقا: "لقد قلنا إن صدام حسين أستاذ في الإنكار والخداع. وحين لم نستطع أن نجد شيئا قلنا إن ذلك يثبت ما قلناه، بدلا من مساءلة افتراضاتنا الخاصة". اقتبسه Quoted in Bob Drogin, 'US Suspects it Received False Iraq Arms Tips', *Los Angeles Times*, 28 August 2003. انظر: Sarah Graham-Brown, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq*, London: I. B. Tauris in association with MERIP, 1999; and Glen Rangwala, 'Claims and Evaluations of Iraq's Proscribed Weapons', 18 March 2003, available at www.grassrootspeace.org/iraqweapons.html". وعن فشل بعثة المخابرات الأمريكية في العثور على أي دليل على أسلحة أو برامج أسلحة محظورة بعد حرب ٢٠٠٣، انظر: 'Statement on the Interim Progress Report on the Activities of the Iraq Survey Group', 2 October 2003, available at www.cia.gov/news-information/speeches-testimony/2003/david_kay_10022003.html.

(٣٢) أوضحت مادلين أولبرايت Madeleine Albright وزيرة الخارجية الأمريكية: "لا نتفق مع الأمم التي تقول إنه يجب رفع العقوبات عن العراق إذا انصاع للالتزامات المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل": Speech at George Washington University, 26 March 1997, available at www.globalsecurity.org/wmd/library/news/iraq/1997/bmd970327b.htm. The text of the Iraq Liberation Act is available at thomas.loc.gov/home/bills_res.html.

(٣٣) Robert Michael Gates, *From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War*, New York: Touchstone, 1997: 145–6. عن الاضطراب السياسي الذي انتشر ردا على محاولة تحطيم النظام الاجتماعي القديم من خلال الإصلاح الزراعي، انظر: Barnett R. Rubin, *The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System*, 2nd edn, New Haven: Yale University Press, 2002: 111–21.

(٣٤) John K. Cooley, *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism*, 2nd edn, London: Pluto Press, 2000; Rubin, *Fragmentation of Afghanistan*: 197.

(٣٥) 'How Jimmy Carter and I Started the Mujahideen: Interview with Zbigniew Brzezinski', *Le Nouvel Observateur*, 15–21 January 1998: 76. لم يُدرج هذا الحديث الصحفي في الطبعة المختصرة للمجلة التي بيعت في الولايات المتحدة.

(٣٦) Diego Cordovez and Selig S. Harrison, *Out of Afghanistan: The Inside Story of the Soviet Withdrawal*, London: OUP, 1995: 102–5. وهو يذكر تفاصيل جهود إدارة ريجان لمنع انسحاب سوفييتي. تفاوض كوردوفيز Cordovez، نائب أمين عام الأمم المتحدة للشئون السياسية الخاصة بشأن اتفاقات جنيف لعام ١٩٨٨، التي قدمت إطارا للانسحاب السوفييتي، استكملت في ١٩٨٩. زادت مساعدات الولايات المتحدة للمجاهدين من ١٢٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٨٤ إلى ٢٥٠ مليونا في ١٩٨٥، وتضاعفت تقريبا مرة أخرى في أواخر الثمانينيات، حين وصلت المساعدات المشتركة الأمريكية والسعودية إلى بليون دولار سنويا (Rubin, *Fragmentation of Afghanistan*: 180–1).

(٣٧) رفضت الولايات المتحدة أن تدعم عرض السادات للسلام في ١٩٧١، وعرْض مجلس الأمن بالأمم المتحدة في يناير ١٩٦٧، وعروض منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٧٧،

وإعلان فينيسيا في ١٩٨٠، وخطة الملك فهد للسلام في ١٩٨١، ومبادرة الرباط في ١٩٨٢، وعروض مؤتمر الأمم المتحدة للسلام في ١٩٨٣، وجهود كثيرة لاحقة لإنهاء الاحتلال على أساس حل الدولتين، بما في ذلك مبادرة السلام العربية التي أُعلنت عام ٢٠٠٢ وأعيد تقديمها في مناسبات عديدة.

(٣٨) انظر الفصل السابع. تتمثل الاستثناءات الجزئية من هذا الفيتو الأمريكي في مباحثات جنيف التي خُطِّط لعقدها في ١٩٧٧ ومباحثات مدريد في ١٩٩١- ١٩٩٣، برغم أن الولايات المتحدة منعت، بناء على طلب إسرائيل، مشاركة القيادة الفلسطينية في الحالتين. حين كانت المباحثات ما زالت تهدد بالضغط على إسرائيل لإنهاء الاحتلال، قوّضتها إسرائيل بفتح مباحثات سرية خارج المؤتمر، لتقدم تنازلا لطرف واحد - مع المصريين في ١٩٧٧، حيث قدمت لهم عودة سيناء، ومع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٩٩٣، حيث قدمت لهم دورا في إدارة المناطق الفلسطينية المعزولة في الأراضي المحتلة ومباحثات إضافية عن وضعيتها.

(٣٩) في ٢٤ يونيه ٢٠٠٢، بدا أن الولايات المتحدة قد أنهت سياستها الرافضة لدعم خلق دولة فلسطينية، حين قال الرئيس جورج دبليو بوش George W. Bush إن "رؤيتي هي دولتان، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن". لكن إسرائيل كانت قد بدأت آنذاك، بغير معارضة من واشنطن، في بناء جدار حول الضفة الغربية وداخلها (كان قطاع غزة قد أُحيط بسياج قبل ذلك بعقد)، يفصل الأحياء الفلسطينية في القدس وما حولها عن بقية الضفة الغربية وزيادة تقسيم الضفة إلى مناطق منعزلة تمزقها المستوطنات الصهيونية والطرق المقصورة على اليهود، بما يوضح تماما أن "الدولة" الفلسطينية ستكون سلسلة من المناطق المطوّقة تحت السيطرة الإسرائيلية، كما تخيلتها خطة آلون Allon، لا أرضا سياسية ذات سيادة. تبيِّن خرائط العروض الأمريكية والإسرائيلية للحدود منذ اتفاقات أوسلو إنها تقتفي تماما خطة آلون (المتاحة في: www.passia.org).

(٤٠) واصل أوباما Obama موقف الولايات المتحدة القائل بأنه لا يمكن أن تقام أية دولة فلسطينية إلا باتفاق متبادل مع إسرائيل، وأنه يجب على الفلسطينيين في الفترة التي تسبق ذلك، غير محددة المدة والخاضعة لموافقة إسرائيل، أن يبرهنوا على "فاعلية ترتيبات الأمن" - أي بالضبط الشروط التي مكنت إسرائيل من استعمال اتفاقات أوسلو كآلية تأجيل لتعزيز استيطانها لمناطق كبيرة من القدس الكبرى وأجزاء أخرى من الأراضي المحتلة. The White House, Office of the Press Secretary, 'Remarks by the President on the Middle East', at www.whitehouse.gov/briefing-room.

(٤١) Vassiliev, *History of Saudi Arabia*.

(٤٢) Gwenn Okruhlik, 'Networks of Dissent: Islamism and Reform in Saudi Arabia', *Current History* 101: 651, January 2002: 22–8.

(٤٣) 'Letter from Richard Dearlove's Private Secretary to Sir David Manning', 3 December 2001, at www.iraqinquiry.org.uk/transcripts/declassified-documents.aspx; Toby Dodge, 'What Accounts for the Evolution of International Policy Towards Iraq 1990–2003?' at www.iraqinquiry.org.uk/articles.aspx.

(٤٤) 'SIS4' – anonymous witness, the head of the Middle East section at MI6, Transcript Part 1, at www.iraqinquiry.org.uk/transcripts/private-witnesses.aspx.

(٤٥) Alan Goulty to Tom McKane, 'Letter and attachment, "Iraq Future Strategy"', 20 October 2000, and 'Letter ... to Sir David Manning', at www.iraqinquiry.org.uk/transcripts/declassified-documents.aspx.

(٤٦) مصطلح "المحور الجديد" ابتكره عام ١٩٩٢ يوسف بودانسكي Yossef Bodansky، المدير الإسرائيلي- الأمريكي لقوة المهمة Task Force المتعلقة بالإرهاب والحرب غير التقليدية التابعة للحزب الجمهوري بالكونجرس. انظر: Yossef Bodansky and Vaughn S. Forrest, 'Tehran, Baghdad and Damascus: The New Axis Pact', Task Force on Terrorism and Unconventional Warfare, House Republican Research Committee, US House Of Representatives, available at www.fas.org/irp/congress/1992_rpt/index.html.

(٤٧) انظر: Philip Mirowski and Dieter Plehwe, eds, *The Road from Mont Pèlerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009, and Chapter 7، والفصل السابع. مصطلحا "نيوليبرالي" و"محافظ جديد" ليسا متساويان. فالأول يعكس أصول الحركة في الليبرالية الأوروبية اليمينية (ويُستعمل أكثر في سياقات برنامجها الاقتصادي)، والثاني مكانه في السياسة الأمريكية (ويُستعمل أكثر في سياقات السياسة الخارجية).

(٤٨) 'Letter ...to Sir David Manning'.

(٤٩) Mathew Rycroft to David Manning, 'Iraq, Prime Minister's meeting, 23 July', 23 July 2002, published in the *Sunday Times*, 1 May 2005, at www.timesonline.co.uk. حرص أنصار الحرب على عدم تصوير الغزو كحرب من أجل البترول، لكن استعملوا "الاستقرار" في الخليج كطريقة للإشارة إلى المصالح البترولية.

(٥٠) Alan Greenspan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World*, London: Penguin, 2007: 463.

(٥١) يقدم ديفيد هارفي David Harvey إطارا عاما أكثر قوة ووضوحا لحجة "صنبور البترول" في: *The New Imperialism*, Oxford: OUP, 2008: 1–25.

(٥٢) Naomi Klein, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, London: Allen Lane, 2007: 323–82.

(٥٣) Greg Muttit, *Fuel on the Fire: Oil and Politics in Occupied Iraq*, London: Bodley Head, 2011: 95.

(٥٤) Greg Palast, 'OPEC on the March', *Harper's Magazine*, April 2005: 74–6; Greg Muttit, *Fuel on the Fire*: 70–6, 107–10.

(٥٥) David Bacon, 'Unionbusting, Iraqi-Style', *Nation*, 25 October 2010: 25–6.

(٥٦) Muttit, *Fuel on the Fire*.

(٥٧) Ibid.

(٥٨) 'People Power Takes to the World's Streets', *Observer*, 16 February 2003; Amira Howeidy, 'Where Did All the Anger Go?' *Al-Ahram Weekly*, 20–26 February 2003, at weekly.ahram.org.eg.

(٥٩) Gihan Shahine, 'A Harmonious Protest', *Al-Ahram Weekly*, 6–12 March 2003, at weekly.ahram.org.eg.

(٦٠) في ٢٠ و٢١ مارس ٢٠٠٣، مع بدء الغزو الأمريكي للعراق، نظم اليسار مزيدا من المظاهرات في قلب القاهرة. تجمّع ما بين ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف محتج، وحاول بعضهم أن يخترق كردون الشرطة ويسير نحو السفارتين الأمريكية والبريطانية. تبع ذلك مزيد من القمع الحكومي للمعارضين السياسيين: Paul Schemm, 'Egypt Struggles to Control Anti-War Protests', *Middle East Report Online*, 31 March 2003, at www.merip.org.

(٦١) Joel Beinin, *Justice for All: The Struggle for Worker Rights in Egypt*, Washington, DC: Solidarity Center, 2010; and 'Egyptian Workers Rise Up', *Nation*, 7–14 March 2011, at www.nation.com.

(٦٢) الأرقام من: www.eia.gov and the Energy Export Data Browser at mazamascience.com.

(٦٣) Charles Levinson and Margaret Coker, 'The Secret Rally that Sparked an Uprising', *Wall Street Journal*, 11 February 2011, at online.wsj.com.

(٦٤) تقدم الوثائق التي أُخذت من مقار أمن الدولة المصري بعد سقوط نظام مبارك أدلة على العلاقات بين قوات الأمن والجماعات السلفية اليمينية. انظر مثلا: "وثيقة مسربة من أمن الدولة"، المصري اليوم، ٧ مارس ٢٠١١، متاحة في:

www.almasryalyoum.com/node/342155.

خاتمة

لا مزيد من الاعتماد على البترول

إننا ندخل عقود انهيار عصر الوقود الحفري، ذلك الفصل الأخير من الزمن البشري حين أخرج عمال الفحم والبترول إلى سطح الأرض كميات استثنائية من الطاقة، كانت مدفونة تحتها في طبقات الفحم ومصايد الهيدروكربون، حين حرقت الماكينات والغلايات والأفران الهوائية والتوربينات هذا الوقود بمعدلات تزايدت بلا انقطاع، لتوفر الطاقة الميكانيكية التي أتاحت إمكانية الحياة الصناعية الحديثة والمدن الضخمة والضواحي والزراعة المُصنَّعة والعالم المتحول كيميائيا للمواد الصناعية والطاقة والاتصالات الكهربية والتجارة العالمية والإمبراطوريات المدارة عسكريا وفرصة أشكال سياسية أكثر ديمقراطية. لكن حتى مع تبدِّي رحيل هذا الفصل الغريب، يبدو أننا غير قادرين على التخلي عن الممارسة غير المعتادة التي تسببت في حدوثه: طرق الحياة والتفكير التي تُعامِل الطبيعة كمورد غير محدود.

الوقود الحفري لا يوشك على النفاذ، لكن هناك مأزقان يجعلان العالم الذي هندسته هذه الأنواع من الوقود الحفري هشا بشكل غير متوقع. أولا، بعد ١٥٠ عاما من الإمداد المتزايد بلا توقف، يبدو أن عصر وفرة الوقود على وشك أن ينْتهي. فالعالم يستعمل مخزونات البترول أسرع من قدرة من يطورونها على اكتشاف إمدادات جديدة. من بين حوالي ٧٠ ألف حقل في العالم، يُنتج ١١٠ حقول عملاقة نصف بترول العالم. اكتشف معظم هذه الحقول العملاقة قبل أكثر من نصف قرن، بين الثلاثينيات والستينيات. وكثير منها، بما في ذلك ستة عشر على الأقل من العشرين الأكبر، تتراجع، تُنتج بترولا أقل فأقل كل سنة[١].

بحلول عام ٢٠٠٨، كان مقدار البترول المتدفق من الحقول المُنتِجة بالفعل يتراجع بأكثر من ٤% سنويا. كان على المنتجين أن يجدوا حقولا إضافية لتقدِّم

أكثر من ٣ ملايين برميل بترول يوميا، كل سنة، فقط لسد هذا التراجع في العرض من الموارد القائمة[٢]. أشار المتفائلون إلى اكتشاف حقول كبيرة، مثل تلك التي عُثر عليها في ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ أمام ساحل البرازيل، وبشروا بها كسعودية جديدة محتملة - برغم أنها سعودية تقع على بعد ٢٥٠ كيلومترا داخل البحر وعلى عمق ثلاثة كيلومترات، ووجود البترول مدفونا على بعد إضافي يتراوح بين خمسة وسبعة كيلومترات تحت قاع البحر. كانت الاكتشافات البرازيلية من أكبر الاكتشافات في عقود، لكنها كانت مجرد جزء من حجم الحقول السعودية. ومع ذلك، يجب على العالم، لمجرد التعويض عن تراجع الإنتاج الحالي، أن يجلب للسوق ما يعادل سعودية جديدة كل أربع سنوات. ولما كان معدل التراجع هندسيا، بشكل مركب من سنة لأخرى، والحقول الأحدث تُستغل بشكل أسرع، وتميل بالتالي إلى التراجع بشكل أسبق وأسرع من الحقول الأقدم، يجب على المنتجين أن يجدوا سعوديات جديدة بمعدلات متزايدة إذا أرادوا أن يحتفظوا حتى بمستوى الإمداد الحالي.

لا توجد دلائل تُذكر في السنوات الأخيرة على إمكان إيجاد مصادر أخرى للبترول بمعدل يجاري تراجع الحقول القائمة. خلال العقد الممتد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥، لم يتم إحلال سوى ٤٠% من البترول الذي استهلكه العالم باكتشافات جديدة. وفي السنوات الخمس التالية، كان على العالم أن يتعامل مع عدم زيادة الإمدادات[٣]. يبدو أن إنتاج البترول من مصادره المعتادة قد وصل إلى ذروته، أو على الأقل إلى مستوى أفقي متذبذب طويل، ستتزايد صعوبة الاحتفاظ بمستويات الإنتاج انطلاقا منه.

يرى البعض أن هذا المستوى الثابت مؤقت، ناتج عن عوامل سياسية على مدى العقد السابق، مثل العقوبات ثم الحرب على العراق، مما جعل تطوير حقول جديدة صعبا. وهم يشيرون إلى تقديرات للمصادر النهائية القابلة للاستخراج في العالم بإجمالي ثلاثة أو حتى أربعة تريليون برميل بترول، بدلا من رقم ٢,٥ تريليون عند من يرون أن الإنتاج العالمي قد وصل إلى ذروته بالفعل. لكن هذه التقديرات الأعلى لا تختلف عن الأدنى كثيرا على المدى الأطول. إنها تؤجل التاريخ المتوقع لذروة الإنتاج [التي يعقبها الانحدار] لست سنوات، إلى ٢٠١٦ (في

حالة الثلاثة تريليونات)، ولأقل من عقدين، حتى ٢٠٢٨ (بالنسبة لرقم أربعة تريليونات)، كما تتضمن معدلا أعلى للتراجع، وبالتالي تتضمن تكيفا أصعب مع نقص الطاقة بعد الذروة[٤].

فوق ذلك، رما كان إمداد البترول لدول عديدة ينتقل بالفعل من المسار الأفقي إلى المنحدر الهابط، بسبب تغيرات فيمن يستهلكون البترول. فعديد من كبار مصدري البترول، بما فيهم السعودية وإيران، يستعملون حصة متزايدة من بترولهم محليا، تاركين نسبة أصغر للتصدير[٥]. في نفس الوقت تتزايد الحصة التي تستهلكها الصين والهند من الصادرات المتوافرة - فقد نمت من ١١% إلى ١٩% بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠. وقد تناقص الحجم الصافي لصادرات البترول العالمية الذي لا تستهلكه هاتين الدولتين في الفترة نفسها من ٤١ إلى ٣٥ مليون برميل يوميا[٦]. وتمر دول عديدة بالفعل بفترة لم يعد إمداد البترول فيها قابلا للزيادة المستمرة، للمرة الأولى في تاريخ طوله ١٥٠ عاما.

الأزمة الثانية هي أن حرق إمدادات البترول أخرج الكربون الذي كان مخزونا تحت الأرض ونشره في الغلاف الجوي، بمعدل متزايد باستمرار. لقد تم حرق أكثر من نصف البترول الذي استهلك في قرن ونصف - بين إقامة صناعة البترول الحديثة في ستينيات القرن التاسع عشر وعام ٢٠١٠ - في ثلاثة عقود بعد ١٩٨٠. وساهم ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الاحتراق في تدفئة الغلاف الجوي للأرض والمحيطات بما يهدد الآن بتغيُّر مناخي كارثي.

الطبيعة عاجزة عن أن تتحدث عن نفسها. يبدو أن النظام البيئي يقترب من حدَّين في نفس الوقت: نهاية الإتاحة السهلة للوقود الحفري، الذي سمحت وفرته بطور الحياة المميْكَنة الحديثة؛ وفقدان قدرتها على تنظيم درجات حرارة الكوكب في النطاق الذي أتاح تطور المجتمع البشري نفسه. لكن هاتين الأزمتين المترابطتين لا تدخلان الجدل السياسي بنفسيهما. فوقائع الطبيعة لا تتكلم إلا بمساعدة أجهزة قياس وأدوات حساب. يقوم خبراء الطقس والجيولوجيون ومهندسو البترول ومستشارو الاستثمار والاقتصاديون بتجميع المعدات والمناهج المستعملة في قياس الماضي وتسجيل الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. بقدر ما استعمل عمال

التعدين والسكك الحديدية ذات يوم المعدات التي بُنيت لنقل الفحم لكي يُصنِّعوا صوتا سياسيا فعالا، تعتمد إمكانية تنظيم رد فعل سياسي على الأزمة الحالية على السيطرة على المعدات - وعلى قوى الطبيعة التي يمكن الكلام بالنيابة عنها.

*

مشكلتا ذروة [استخراج] البترول وانهيار المناخ مترابطتان، لأنهما نشآ من أنماط الحياة الاجتماعية التي خلقها استعمال أنواع الوقود الحفري ويهددانها، بما في ذلك أشكال السياسة الديمقراطية التي أتاحتها طاقة الكربون. لكن ثمة اختلاف مفاجئ يباعد بين المشكلتين. أصبح الشك في مستقبل مناخ الأرض والتوازن البيئي في غلافها الحيوي، الذي ناقشه علماء المناخ على نطاق واسع منذ الستينيات، وأصبح محل اهتمام عالمي في قمة الأرض في ريو في ١٩٩٢، موضوعا لقدر كبير من الاستكشاف العلمي والجدل السياسي ومناقشات الإعلام وتنظيم جماعات شعبية ديمقراطية في العقدين التاليين. أما الشك بشأن الذورة والانحدار الممكنين في البترول فلم يحظ بهذا الاهتمام. ربما كان الاهتمام بمستقبل السيطرة على البترول قد دفع حكومة الولايات المتحدة للرد على فشل سياسة عزل العراق بغزو البلد وإزاحة صدام حسين من السلطة. تسبب العجز في البترول من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، الناتج جزئيا عن العجز المستمر في إعادة بناء إنتاج بترول العراق، في زيادة السعر ستة أضعاف، الأمر الذي مثَّل صدمة مالية تبلغ ثلاثة أضعاف صدمتي ١٩٧٤ و١٩٧٩ البتروليتين. أطلقت موجة ارتفاع أسعار البترول أزمة مالية عالمية في ٢٠٠٨- ٢٠٠٩، كانت خسائرها محسوسة بشكل أوسع من أي من الكوارث التي نُسبَت حتى الآن لانهيار المناخ. بل يزداد الاندهاش من الفارق بين الاحتشاد السياسي بشأن تغير المناخ والجدل الخافت نسبيا بشأن البترول في ضوء نطاق العنف العسكري والفقر الاقتصادي المنسوبان بالفعل لخطر نقص البترول المتزايد.

لا يمكن إحصاء موارد البترول العالمية بسهولة، كما تبيِّن الاختلافات بشأن ذروة [إنتاج] البترول، لكن أمكن التعويل على هذه الموارد حتى وقت قريب، لأنه كان ثمة دائما احتياطيات متوافرة. حدثت حالات عجز ظَرفي بسبب اضطرابات سياسية، مثل الثورتين الروسية والمكسيكية أثناء الحرب العالمية الأولى،

وصراعات الشرق الأوسط في السبعينيات. كثيرا ما استعملت شركات البترول هذه الانقطاعات لتُزيد المخاوف من تهديد طويل للإمدادات، وحصلت باستعمال الذعر العام من الانقطاعات على إعانات حكومية وإعفاءات ضريبية، أو استعملته لتبرير زيادة الأسعار. لكن كان القرن العشرين عموما قرن وفرة العرض، بما أتاح للعالم المُصنَّع الاعتماد على توافر البترول مستقبلا.

لهذه الأسباب كان يمكن الاعتماد على البترول بالمعنى المستقبلي. فإتاحته الجاهزة، بكميات متزايدة باستمرار، وغالبا بأسعار منخفضة وثابتة نسبيا، كانت تعني أن البترول يمكن الاعتماد على عدم حسابه could be counted on *not to count*. وأمكن استهلاكه كما لو كنا قادرين على إغفال أن إمداده قابل للنفاذ. وبدوره، أتاحت إمكانية إغفال حساب تكلفة استنفاذ البشرية لمعظم مخزونات الأرض المحدودة من الوقود الحفري (إلى حد كبير في نطاق قرنين أو ثلاثة)، نوعا آخر من الحساب: أنواع جديدة من الحسابات الاقتصادية. لم يظهر الاقتصاد في الوجود كموضوع للحساب ووسيلة لحُكم المجموعات السكانية مع الاقتصاد السياسي لأواخر القرن الثامن عشر أو الاقتصاد الأكاديمي الجديد في أواخر القرن العشرين، بل ظهر فقط في منتصف القرن العشرين (انظر الفصل الخامس). كان البترول هو الذي جعل ظهور الاقتصاد ممكنا، لأن توافر طاقة وافرة منخفضة التكلفة أتاح للاقتصاديين التخلي عن الاهتمامات الماضية بنفاذ الموارد الطبيعية وتقديم الحياة المادية بدلا من ذلك كنظام دوران نقدي - دوران يمكن أن يتمدد إلى ما لا نهاية بغير أية مشكلة تتعلق بالحدود الفيزيائية. أصبح الاقتصاد علما للنقود، وموضوعه ليس القوى المادية وموارد الطبيعة والعمل البشري، بل فضاء جديد فُتِح بين الطبيعة من جانب والمجتمع والثقافة البشريين من الجانب الآخر - إنه الفضاء غير الطبيعي تماما ولا الاجتماعي تماما الذي أصبح يُدعَى "الاقتصاد".

قبل منتصف القرن العشرين، لم يكن افتراض أن الحياة السياسية يمكن تنظيمها وفقا لمبدأ النمو غير المحدود فكرة واردة. في الجزء السابق من ذلك من القرن كانت حدود الطبيعة محسوسة في كل مكان. في بريطانيا، أثبت تحذير وليم جيفونز William Jevons من وصول إمدادات الفحم البريطانية إلى الذروة دقته، وبدأ التناقص غير القابل للارتداد في إنتاج مناجم البلد. في الولايات المتحدة، مع

وصول التدمير البيئي الناتج عن توسع الاستيطان الأوربي نحو الغرب إلى حدوده، بدأ المحافظون على البيئة في القتال لحماية الغابات والجبال الكبرى الباقية في أقصى الغرب من شركات قطع الأشجار ومصالح تعدين الفحم. لكن بنهاية العشرينيات، كان المنقبون الأمريكيون عن البترول في شرقي تكساس والبريطانيون في شمالي العراق قد اكتشفوا البترول الذي اندفع إلى السماء بكميات لم تُر من قبل. ساعدت وفرة البترول المفاجئة على ظهور علم تخصيص الموارد - الاقتصاد - الذي اعتبرها بلا نهاية. كانت اكتشافات البترول كبيرة للغاية بحيث لم يكن ثمة طريقة أو حاجة لأخذ نفاذها في الاعتبار. وأمكن استهلاك المورد العالمي الأعلى أهمية وغير القابل للتجديد بغير حساب تكلفة إحلاله. أنجبت صناعة البترول بدورها صناعة البلاستيك ومواد مصنعة أخرى، واستعمال الكيماويات المصنَّعة كأسمدة ومبيدات حشرية في الزراعة. أصبح إنتاج كل من المواد العضوية وغير العضوية بكميات غير مسبوقة ممكنا الآن، باستعمال إمدادات من الوقود الحفري بدت بلا حدود تقريبا. لم يعد التحكم في الموارد يبدو مشكلة متصلة بالطبيعة وحدودها المادية. أتاح ميلاد الاقتصاد، المبني على البترول، شكلا من السياسة نزعت منه المادة والطبيعة.

لا نجد الفارق بين ذروة البترول وتغير المناخ في تواريخ وسياسات حساب مختلفة فقط. هذه الاختلافات يبدو أنها تطابق درجات مختلفة من الجدل والفعل السياسي. فخطر انهيار المناخ أصبح موضوع معاهدات وبروتوكولات دولية، مدعومة بعمل حكومي (مهما كان عدم كفاية الإجراءات المتخذة واقعيا)، ومطبوعات واحتجاجات وضغوط سياسية تنسقها منظمات قومية ودولية كبيرة.

بالمقابل، لا نجد أثناء عقد أسعار البترول الصاعدة بشكل حاد، الذي بدأ حوالي عام ٢٠٠٠، جماعات ضغط دولية أو تنظيمات نشطاء كبرى، تحتشد بشأن سؤال حدود إمداد الوقود الحفري. في الولايات المتحدة، كان اليمين هو الذي أثار قضية إمداد البترول، سعيا إلى إضعاف الشروط البيئية المفروضة على زيادة الإنتاج المحلي - وهي حملة دعمها ادعاء شعبوي معاد للعرب، غير مدعوم بأي دليل، يقول إن إضعاف الشروط البيئية من شأنه تقليل اعتمد أمريكا على "البترول العربي". (في ٢٠٠٩، مدت البلدان العربية الولايات المتحدة بأقل من ٩% من

استهلاكها من البترول، وجاء معظم هذه النسبة من السعودية وفقا لترتيب خاص موضوع كجزء من مجاملة سعودية لواشنطن لتدعيم قيمة الدولار الأمريكي[٧]. كان إمداد البترول قضية من قضايا اليمين في بريطانيا أيضا. وكان الحزب البريطاني القومي British National Party الفاشي- الجديد هو الحزب الوحيد الذي جعل مشكلة ذروة البترول من أعمدة برنامجه السياسي[٨]. في أعقاب احتجاجات الوقود في سبتمبر ٢٠٠٠، حين أغلق سائقو الشاحنات والمزارعون عبر أوربا الغربية الطرق الكبرى ومصافي البترول، وجولة احتجاج أقصر في ٢٠٠٥، وجد هذا الحزب المتعاطف مع من ينكرون أدلة تغيُّر المناخ بفعل البشر، أن برنامجه بشأن تفوق البيض والخوف من المسلمين يمكن تعزيزه بتناول أزمة ذروة البترول القائمة. بيَّنت احتجاجات الوقود أن قضايا الطاقة تقدِّم مَخرجا لليمين، لأن السخط الذي انصبّ على ضرائب الحكومة ودول البترول الأجنبية والشركات متعددة الجنسية استطاع أن يشل حركة البلاد. اندلعت إضرابات يناير ٢٠٠٩ في مصفاة بترول ليندسي Lindsey، احتجاجا على منح الوظائف لعمال برتغاليين وإيطاليين، وُضعوا في مراكب في أرصفة شحن قريبة، فأُغلقت ثالث أكبر مصافي بريطانيا، وانتشرت الاحتجاجات إلى مصافي أخرى عبر البلاد. أوحت هذه الاحتجاجات المعادية للمهاجرين بفرص أكبر لتحويل سياسة إمداد الوقود إلى حقل للتجنيد لحركات يمينية[٩]. لكن حتى الأحزاب السياسية الرئيسية تبنَّت طاقة كراهية الأجانب الكامنة في سياسة الطاقة، بشجب الاعتماد على "البترول الأجنبي"، مشيرة إلى خطر الاعتماد على بترول تنتجه بلدان ذات أغلبية عربية ومسلمة.

هل يشعل ارتفاع أسعار الوقود والعجز المستقبلي في البترول نوعا جديدا من السياسة - سياسة إضرابات مصافي واحتجاجات سائقي شاحنات وحصار مستودعات وقود وإغلاق خطوط أنابيب - نزعة قومية جديدة كارهة للأجانب؟ هذا السؤال له تاريخ (انظر الفصل الأول). قبل قرن، منح الاستعمال الواسع للفحم قوة جديدة للعمال. خلقت حركة كميات غير مسبوقة من الوقود عبد قنوات ضيقة ثابتة تمتد من حقول الفحم عبر دروب السكك الحديدية والقنوات إلى المصانع ومحطات الطاقة نقاط مرور هشة يستطيع فيها إضراب عمالي أن يشل نظام طاقة كامل. أذعنت حكومات الغرب التي أضعفتها هذه القوة الجديدة لمطالب منح التصويت لكل

المواطنين وفرض ضرائب جديدة على الأغنياء وتوفير الرعاية الصحية والتأمين على إصابات الصناعة والبطالة ومعاشات التقاعد وتحسينات أساسية أخرى في الرفاهية البشرية. تم تقديم المطالب الديمقراطية بشأن حياة جماعية أكثر مساواة من خلال تدفق وانقطاع إمدادات الفحم.

في النصف الثاني من القرن العشرين، سعت الحكومات إلى إضعاف هذه القوة التي اكتسبها العمال بمشروع هندسة مماثل في البساطة: الانتقال من استعمال الفحم لاستعمال البترول والغاز. منذ وقت مبكر يرجع إلى أربعينيات القرن العشرين، نادى مهندسو خطة مارشال في واشنطن بدعم تكلفة استيراد البترول لأوربا الغربية من الشرق الأوسط، لإضعاف عمال مناجم الفحم وإلحاق الهزيمة باليسار. بعد بضعة عقود، وصلت هذه الهجمة على نظام الطاقة الذي قوّى اليسار إلى ذروتها في بريطانيا في محاولة حكومة المحافظين لتحطيم ما تبقى من تعدين الفحم البريطاني للتخلص مما أسمته مارجريت تاتشر Margaret Thatcher [:رئيسة وزراء بريطانيا ١٩٧٩- ١٩٩٠، عن حزب المحافظين -م] "العدو الداخلي" - أي أقوى نقابة عمالية في البلاد[١٠]. قادت النقابة الوطنية لعمال المناجم المعركة التي اشتدت بين العمل المنظم والدولة بعد الأزمة المالية لعام ١٩٦٧، حين أطلق توقف إمدادات البترول انهيار الاسترليني. وفي ١٩٧٤ هَزَمَت النقابة محاولة لاستعمال أزمة أخرى في إمدادات الطاقة لإضعاف قوتها، بإسقاط حكومة المحافظين. بعد عقد، وفّر تطوير محطات القوة النووية وحقول البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال لمخططي الحكومة وسيلة إنهاء اعتماد البلاد على الفحم في توليد الطاقة الكهربية. أصبح بمقدور المحافظين أن يجددوا الحرب ضد عمال المناجم في ١٩٨٤ بجولة جديدة من إغلاق فوهات المناجم. كان الإضراب التالي هو الأطول في تاريخ بريطانيا، وأشد صراع عمالي منذ الإضراب العام في ١٩٢٦. فشلت الحكومة في تحطيم نقابة عمال التعدين، وبعد ست سنوات سرَّبت وكالة الأمن الداخلي البريطانية MI5، بمساعدة السي آي إيه، ادعاءات كاذبة للصحافة بأن قادة النقابة قد حصلوا على أموال من القائد الليبي معمر القذافي[١١]. (أنشئت MI5 في ١٩١٦ استجابة للذعر من وجود جواسيس ألمان، لكنها سرعان ما حولت انتباهها إلى منظمي الإضرابات العمالية وقت الحرب المذكورة في

الفصل الثالث، وإلى مثقفي اليسار الذين حاولوا أقامة "سيطرة ديمقراطية" على الإمبراطورية [البريطانية][١٢]). كان هذا الزعم الليبي سلاحا فعالا في إضعاف النقابة، بتدمير التأييد الشعبي لها، بما أتاح للحكومة تنفيذ برنامجها لإنهاء تعدين الفحم البريطاني - وهي صناعة وظفت أكثر من مليوني عامل في ١٩٨٢-١٩٨٣. بحلول ٢٠٠٩، توقفت المناجم باستثناء خمسة مناجم طولية long-wall.

مع تحول أوربا من الفحم للترول، تبين أن نجاحات عمال المناجم والسكك الحديدية السابقة يصعب أن يكررها عمال البترول في الظهران وعبدان وكركوك، أو عند نهايات خطوط الأنابيب والمصافي على سواحل فلسطين ولبنان. لقد انتقل البترول كما رأينا بخطوط الأنابيب بدلا من السكك الحديدية، وكان خفيفا بحيث يمكن حمله عبر المحيطات، واتبع شبكات أكثر مرونة، وخلق انفصالا هائلا بين أماكن إنتاج الطاقة وأماكن استهلاكها. أمكن ترجمة مطالب عمال البترول بحقوق العمل والحرية السياسية إلى برنامج للتأميم، بينما استطاعت كارتلات الإنتاج أن تحد من العرض بحيث أمكن تحويل فيوض البترول خلال معظم القرن العشرين إلى "مورد استراتيجي" هش يحتاج إلى جيوش إمبراطورية ودول تابعة لحمايته. هذه السمات الاجتماعية- التقنية لصناعة البترول وغيرها كثير جعل بناء آليات سياسة أكثر ديمقراطية انطلاقا من إنتاج البترول أمرا متزايد الصعوبة.

*

ما نوع السياسة الذي يمكن أن ينتُج عن تراجع تدفق البترول وغيره من أنواع الوقود الحفري؟ وقع كثير من محاولات الإجابة عن هذا السؤال في نوع من "حتمية الطاقة"، كما لو كان كل شكل من أشكال الطاقة يُنتج السياسة المقابلة له. تقترح منظمة السلام الأخضر Greenpeace بناء نظام طاقة غير مركزي، يتخلص من الشبكة الكهربائية ويحوّل كل مبنى إلى مولِّد للحرارة والطاقة، وترى أنه بتقليل نفوذ شركات الكهرباء والطاقة، "يستطيع إلغاء مركزية الطاقة أيضا أن يمقرطها". يرفض هذه الفكرة مشروع تكنولوجيا الصحراء Desertec المدعوم بالبنك الألماني Deutsche Bank ومستثمرين أوربيين آخرين لبناء محطات طاقة حرارية شمسية عملاقة في الصحراء الكبرى، ويرى أن الشبكة المحيطة بالبحر المتوسط التي يعتزم بناءها جهاز سوق فعال، يسمح بالتنافس السعري واستعمال متزايد لموارد

متجددة، بما يخلق مسارا لـ"مقرطة الطاقة"[١٣]. لا تشير هذه المشروعات والحجج التي تدعمها إلى أن أشكال الطاقة تقرر أنماط السياسة، بل إلى أن الطاقة حقل للغموض التقني لا للحتمية، وأن بناء حلول لاحتياجات الطاقة في المستقبل هو أيضا بناء لأشكال جديدة من الحياة الجماعية.

من جهة أخرى، كثيرا ما انحدرت الحجج بشأن سياسة البترول المستقبلية إلى نزاعات بين معسكرين متعارضين: المالتوسيون والتكنولوجيون. يرى الأوائل أن السياسة ستقررها حدود الطبيعة، التي ستتجاوزها مطالب زيادة الاستهلاك البشري حتما. ويرى التكنولوجيون أن تقدم العلم سيستمر في إيجاد طرق للتغلب على هذه الحدود، باستعمال مناهج لا يمكن بسبب طبيعة التجديد التقني التنبؤ بها مسبقا. تقدم الحجتان كلتاهما التخلص من غموض الحاضر - الحجة المالتوسية بالكشف عن الحدود الثابتة للطبيعة، والحجة التكنولوجية بالثقة في الإمكانية غير المحدودة للعلم.

بدلا من القول بأن السياسة تحددها قوى الطبيعة، أو بالعكس، أن التقدم المستمر للعلم والتكنولوجيا يحرر السياسة من القيود الطبيعية، هناك بديل لكلا الموقفين، يتمثل في الاعتراف بأننا نجد أنفسنا وسط أعداد متزايدة من الجدالات الاجتماعية- التقنية. لا يُزيل التغير التقني أشكال الغموض كما تقول الرؤية التقليدية للعلم - بل يؤدي إلى تكاثرها[١٤]. هذا يحدث في أي حقل للتجديد التقني، من احتواء سلالات فيروس الأنفلونزا البشرية- الحيونية، وبناء أسواق لتجارة انبعاثات الكربون، وتخطيط محاصيل مُحوَّرة جينيا، وعزل وتسجيل براءات الجينات البشرية، إلى بناء جيل ثالث من مفاعلات الماء المضغوط، وإعادة تنظيم التعليم في المدارس حول اختبارات نمطية، وجمع خلايا جذعية جنينية للبحث الطبي، وغير ذلك مما لا يُحصى. مثل هذه الجدالات التقنية تظل دائما جدالات اجتماعية- تقنية. إنها نزاعات حول نوع التكنولوجيات التي نريد أن نعيش بها، لكنها أيضا نزاعات حول أشكال للحياة الاجتماعية، الحياة الاجتماعية- التقنية التي نرغب في أن نعيشها.

كثيرا ما يوصف المجتمع العلماني والديمقراطي الحديث بأنه منصة للتاريخ يشكلها تطور العلم الحديث. يقال إن أنماط الفهم العلمية قد مكّنتنا من التمييز بوضوح للمرة الأولى بين الطبيعة والمجتمع، ومن تنظيم الحياة الجماعية بحيث

يقف عالم الطبيعة في جانب، وعالم العواطف والمعتقدات والقوى الاجتماعية والقوة السياسية البشرية في الجانب الآخر.

إذا كان هذا هو معنى الحداثة، فيما يرى برونو لاتور Bruno Latour، يمكن أن نعترف بأننا "لم نكن حداثيين أبدا"[١٥]. لقد عشنا دائما في عالم مختلط، مصنوع من أكوام مشوشة من التقني والطبيعي والبشري. فكما تبيِّن أنواع الجدل التي نواجهها بوضوح، عالمنا خليط من عناصر تقنية وطبيعية وبشرية. يشمل أي جهاز تقني أو عملية اجتماعية أنواعا مختلفة من المواد والقوى، تضم تأليفات مختلفة من الإدراك البشري والقوة الميكانيكية والصدفة والذاكرة المخزونة والآليات التي تعمل تلقائيا والمادة العضوية وغير ذلك كثير. عند إدخال تجديدات تقنية، أو استعمال الطاقة بطرق مستحدثة، أو تطوير مصدر بديل للطاقة، لا نكون قد أخضعنا "المجتمع" لنفوذ خارجي جديد ما، ولا، بالعكس، نكون قد استعملنا القوى الاجتماعية لإحداث تغيير في واقع خارجي يسمى "الطبيعة"، وإنما نكون قد أعدنا تنظيم العوالم الاجتماعية- التقنية، التي تكون العمليات التي نسميها اجتماعية وطبيعية وتقنية حاضرة في كل نقطة منها.

لكن هذه الفخاخ لا ندركها في نظرياتنا عن الحياة الجماعية، التي تواصل تقسيم العالم وفقا لأقسام تقليدية بين حقول معرفة متخصصة. هناك عالم طبيعي تدرسه فروع العلم الطبيعي المتنوعة، وعالم اجتماعي تحلله العلوم الاجتماعية. تخلق الجدالات حول التغيُّر البيئي الذي أحدثه الإنسان أوْ نفاذ الموارد غير المتجددة أو أية قضية أخرى غموضا سياسيا، ليس لأنها تصل إلى أقصى حدود المعرفة التقنية والعلمية حقا، لكن بسبب طريقتها في خرق هذا التمييز التقليدي بين المجتمع والطبيعة. إنها قضايا لا يمكن تسويتها بالخبراء وحدهم، لأنها تتضمن أسئلة، ليس فقط عن طبيعة العالم - الساحة التي تحتكرها الخبرة العلمية والتقنية تقليديا - لكن أيضا عن طبيعة الجماعي[١٦]. ما هي القوى، بشرية وغير بشرية، التي نريد أن نُكوِّن منها تحالفات؟ ما هي القوى التي نريد أن نُخضِع أنفسنا لها؟

تتحدى الجدالات الاجتماعية- التقنية أيضا تمييزا ثانيا، يقوم على التمييز الأول: الفصل بين الخبراء والعامة. يتضمن بناء الخبرة التقنية مشاركة المواطنين العاديين بعدد متزايد من الطرق[١٧]. فالعقاقير الجديدة يجب اختبارها على

مشاركين في التجارب الإكلينيكية، يقدمون تقارير عن أعراضهم وتجربة الأعراض الجانبية، وينظمون في بعض الحالات جماعات مرضي تقوم بالتمويل وتضع أولويات للبحوث التالية. تحتاج تقنيات السوق الجديدة إلى مشاركة المستهلكين الذين تُشكِل اختياراتهم ناتج التجربة الاقتصادية. ويجرى اختبار المعدات العسكرية في أرض المعركة، مثلما حدث في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في ١٩٧٣ (انظر الفصل السادس)، حين أصبحت بقايا الناقلات المقاتلة المزودة بالجنود موضوعات لتبيان استمرار معقولية الحرب التقليدية. واستُعملت اللوغاريتمات لضبط مقدار القرض الذي يتاح لحامل بطاقة الاعتماد credit card كاستجابة لعادات الإنفاق(١٨). ومستحدثات الاختبار النمطي يجب أن يطبقها المدرسون في المدارس ويجريها الدارسون. وأصبح مشغلي اسطوانات الشعاع الأزرق يختبرون نسخا قبل نهائية غير رسمية، وأصبحوا بالتالي مطورين ومعززين لطرق معقدة لحماية البيانات تأمل تكتلات الوسائط بموجبها في التغلب على مشكلة قرصنة أقراص الـــDVD. وحولت برامج معادلة الكربون التي ابتكرها اقتصاديون كحل لتدفئة الكرة الأرضية حياة من يعيشون في الغابات المدارية المطيرة إلى تجربة للحفاظ على طرقنا الخاصة في استهلاك الطاقة.

في هذه المواقف، لم تكن الذوات السياسية مجرد موضوعات تجارب اجتماعية- تقنية، بل كانت مشارِكة فيها. تبدو إجراءات كثيرة كهذه في البداية كتهديد لحقوق المواطنين أو المستهلكين أو الذوات الإنسانية عموما، وتكون أحيانا معرضة لبروتوكولات تحاول أن تحمي هذه الحقوق. لكن عند الاستجابة لتهديدات واسعة الانتشار مثل ذروة البترول أو انهيار المناخ، تصبح الحلول التقنية المختلفة تجارب في تركيب العالم الجماعي. وحتى عند الاستجابة لأمور أكثر اعتيادية، توظِف المعرفة الخبيرة الذوات البشرية في ابتكار أشكال جديدة للحياة الاجتماعية- التقنية. لا تقدم هذه الأوضاع مجرد مناسبات للدفاع عن الحقوق الديمقراطية القائمة أو مدها إلى حقوق أخرى، لكن لإعادة مقرطة أشكال الديمقراطية.

وُجدت السياسة الديمقراطية كما نعرف بعد أن أصبح عامة الناس يشكلون مكونات جماعية حاسمة في آليات الحياة الصناعية الجديدة. تم تنظيم أنماط الديمقراطية الجماهيرية التي بزغت استجابة لهذه الضغوط الشعبية بفصل

السياسيين المحترفين - الذين تجيزهم وتنظمهم الأحزاب السياسية - عن عامة المواطنين، الذين طُلب منهم أن يفوضوا دورهم في صناعة القرار إلى أحزاب حاكمة. منذ منتصف القرن العشرين، زاد تنظيم السياسة الديمقراطية بالتمييز بين الخبراء التكنو- علميين والعامة. حصل المتخصصون في حقول العلم والتكنولوجيا والحرب والإدارة الصناعية والصحة العامة والمحاسبة والقانون، وفوق كل شيء التخطيط الاقتصادي، على مسئولية القرار في قضايا الشأن العام.

بزعزعة هذين الانقسامين - بين المجتمع والطبيعة، وبين الخبراء والمواطنين العاديين - يمكن للجدالات التقنية أن تقدم الفرصة لإعادة بناء أشكال أكثر "تقنية" من الديمقراطية(١٩). يمكن للحاجة إلى تجميع عوالم اجتماعية- تقنية أن تكشف نقاط هشاشة جديدة، وقد يصبح الخبراء والسياسيون المحترفون معرضون مرة أخرى لمطالب من يجب بناء ترتيبات جديدة من خلال حياتهم. لا توجد حتمية في ذلك. لكن للاستفادة من الفرص، التي قد تظهر، يجب أن نضع نصب أعيننا أسئلة الطبيعة والتكنولوجيا والخبرة هذه بوصفها الموضع الذي تحدث فيه فرص المقرطة.

هل يمكن أن تساعدنا طرق التفكير هذه في التفكير في سياسية البترول؟ هل يخلق غموض مستقبل أنواع الوقود الحفري مجموعة أسئلة لا يمكن الإجابة عنها إذا أصررنا على التمييز القاطع بين الطبيعة والمجتمع؛ بين موارد الطبيعة من جهة ونوع النظام الاجتماعي الذي أبقيناه من الجهة الأخرى؟ أو بين الخبرة التي تتكلم عن حقائق الطبيعة واللا-خبراء الذين طُلب منهم قبول كلمة الخبراء وأن يفوضوا القرارات التي يجب اتخاذها على أساس هذه الحقائق إلى سياسيين محترفين؟ إذا كانت الجدالات تتخطى هذا التمييز، هل تخلق نوعا جديدا من المجال السياسي، منتدى يكون فيه تركيب الجماعي محل الرهان في أسئلة عن حالات العالم الممكنة؟

*

في معظم القرن العشرين، لم يُقم الحد بين الطبيعة والمجتمع كخط هش خلقه صعود العلوم الطبيعية التي أسست الطبيعة بوصفها موضوعا لها مفصولا عن السياسة، بل قام كفضاء واسع - هو الأرض التي نسميها "الاقتصاد". لم يجر الحفاظ على انفصال الطبيعة عن السياسية بسلطة الهندسة والعلم كبيرا النطاق

فعلا، التي احتكرت الأقوال عن الطبيعة، لكن بعمل الاقتصاديين الذين وضعوا الأرض البرية الكبيرة بين الاثنين. وفَّر إنتاج الطاقة - خصوصا البترول - حقلا خصبا لتأسيس الانقسام بين الطبيعة والمجتمع، أو ما تسميه شركات البترول "تحت الأرض" و"فوق الأرض". لهذا السبب، لن نجد بعض الجهود الأخيرة الأكثر نشاطا للدفاع عن "عملية إضفاء الطابع الاقتصادي" 'economisation' هذه، التي تفصل الطبيعة عن المجتمع، إلا في المستقبل الغامض لنظام طاقة العالم.

*

يكمن أحد الفروق بين سياسة تغيُّر المناخ وسياسة ذروة البترول في أشكال القياس التي أتاحت بناء جسد معرفي عن مناخ الأرض. هناك علم لتغير المناخ، لكن ليس ثمة علم لذروةَ البترول. نستطيع أن نرى هذا الفارق في الطرق المختلفة لقياس إمداد البترول وتركيب الغلاف الجوي. لا يكمن الفارق في قدر القياس الذي تم، لكن في درجة عدم الدقة المتعمَّدة. فقياس البترول منظم بطريقة تخلق هامشا مهما للغموض. وبرغم جهود إنتاج غموض مماثل في قياس الغلاف الجوي، كان تفكيك إنتاج الدقة أصعب.

لم يكن قياس مستوى غازات الصوبة في الغلاف الجوي أسهل في البداية من حساب كمية احتياطيات البترول. قبل الستينيات، أشارت القياسات الكيميائية للهواء إلى أن مقدار ثاني أكسيد الكربون الذي يحمله متغير بشكل عال. لم تكن الجهود الأولى لتنظيم قياس مستويات ثاني أكسيد الكربون حول العالم، في أواخر الخمسينيات، تهدف لمراقبة التغيرات في المناخ، لكن توفير وسيلة لتتبع حركة كتل الهواء حول الكتلة الأرضية، لأن علماء الطقس ظنوا أن كل كتلة هوائية تحتوي على نسبة مختلفة من هذا الغاز. لكن تشارلز كيلنج Charles Keeling، وهو كيميائي غلاف جوي، بنى جهازا لقياس تركزات ثاني أكسيد الكبرون ميكانيكيا، لا بالتحليل الكيميائي. استعمل "الرجل صاحب الآلة"، كما أطلق عليه علماء الطقس، هذا الجهاز ليُبين أن مستوى ثاني أكسيد الكربون ثابت حول العالم، يبلغ حوالي ٣١٢ جزءا من المليون. الأهم إنه استطاع أن يستعمل هذا الجهاز الميكانيكي لمعايرة آلات مختلفة، بما مكَّن معاونيه من تشغيل أجهزة قياس بصفة مستمرة في أماكن مختلفة حول العالم ومقارنة النتائج مع تراكم الوقت. بحلول عام ١٩٦١

استطاع فريق كيلنج أن يُبين أن تركيز ثاني أكسيد الكربون في الهواء الطلق يتزايد، وأن معدل الزيادة سريع للغاية بحيث أن السبب الوحيد المعقول له هو حرق أنواع الوقود الحفري[٢٠].

تغلّب قياس كيلنج للغلاف الجوي على عدة محاولات لتفكيك معدات القياس أو جعلها أقل دقة. أتت معظم الهجمات من الكونجرس الأمريكي أو الوكالات الحكومية. في ١٩٦٣ قلّص الكونجرس ميزانية مكتب الأرصاد الجوية الذي مول برنامج كيلنج، وقصَر عمل المكتب على التنبؤ بالطقس. استمر كيلنج في إجراء قياساته بمساعدة مؤسسة العلم الوطنية الوقفية National Science Foundation، وفي ١٩٧٠ ساعد في تدشين برنامج مراقبة على نطاق العالم تحت رعاية منظمة الطقس العالمية World Meteorological Organization. بعد حصول عمل كيلنج على الاهتمام العام، دُعي إلى مخاطبة الجمعية الفلسفية الأمريكية American Philosophical Society، حيث عبر عن اهتمامه بأثر إعادة الكربون، الذي استخلصته النباتات من الهواء ببطء ودفنته كراسب خلال ٥٠٠ مليون سنة من تاريخ الأرض، إلى الغلاف الجوي. حينئذ أبلغته مؤسسة العلم الوطنية أن جهاز القياس الخاص به كان يُستعمل في "المراقبة الروتينية" لا في "العلم الأساسي" – وهو تمييز جديد – وفي ١٩٧١ أوقفت دعمه. بعد صدمة بترول ١٩٧٣-١٩٧٥ أعيد إحياء برنامج المراقبة بدعم معمل أوك ريدج القومي Oak Ridge National Laboratory، وهو جزء من مؤسسة الولايات المتحدة للطاقة النووية، التي أرادت أن تبيّن لمن يعترضون على مخاطر الطاقة النووية أن أنواع الوقود الحفري أخطر.

استؤنفت "الخطة المنسقة" لإيقاف قياس كيلنج لثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في التسعينيات. قررت وزارة الطاقة أنها ستمول فقط الأبحاث التي تقيس العواقب المواتية لزيادة حرق أنواع الوقود الحفري، مثلا، هل تحفز معدلات أعلى لنمو النباتات. وأخيرا وُجهت المعركة إلى قوارير الغاز الزجاجية التي احتفظ بها كيلنج في مؤسسة سكريبس لمسح المحيط Scripps Institution for Oceanography في جنوبي كاليفورنيا لمعايرة آلات قياس ثاني أكسيد الكربون. بعد فشل محاولة السيطرة على القوارير، أعلنت وزارة الطاقة أن معايير المعايرة

"غير مُرضية"، وأمرت مكتب المعايير القومي National Bureau of Standards بإصدار معايير جديدة أقل دقة، وحاولت أن تُجبر منظمة الطقس العالمية على قبولها. أفلتت القوارير من هذه الهجمات، بما أتاح مواصلة قياس صعود مستويات ثاني أكسيد الكربون، وعرض الأثر المتزايد لأنواع الوقود الحفري على الغلاف الجوي[٢١].

كان إنتاج عدم الدقة والغموض أسهل مع البترول. أجهزة قياس البترول والبنية الحسابية التحتية أقدم وأكثر انتشارا من معدات قياس تغيُّر المناخ. تجمع شركات الاستكشاف والإنتاج بيانات جيوفيزيائية (خرائط توقعات وفوالق الزلازل) وبيانات جيوكيميائية (أنواع صخور الخام وتاريخ دفنها وتاريخ نضجها)؛ وتجمع معلومات عن خزانات البترول [الجوفية] تقيس مسامية وضغط وتشبع صخر خام البترول بالماء، التي تستعملها في تقدير نسبة البترول في التكوين الصخري الذي ترجح أن تستخلص منه البترول؛ وهي تُراكِم البيانات عن الآبار التي فتحتها، وتسجل موضعها وأعماقها، وتحليل قلبها، وعينات أنبوب الحفر stem tests، وسجلات الأداء الميكانيكي، وتاريخ وأماكن الآبار الجافة[٢٢].

هناك ثلاثة فروق مهمة بين قياس تغير المناخ وقياس حجم إمدادات البترول. أولا، تَجمع القياسات التي تحاول أن تتنبأ بمستقبل إمداد البترول عينات من القشرة الأرضية، من فضاء مكسر وغير متاح، من خليط غير منتظم من الصلب والسائل والغازي، من اللزج وغير اللزج، من المسامي وشبه المسامي، من المُنفِذ وغير المُنفِذ. تتفاعل كل هذه العناصر في نظام ديناميكي مضغوط من المواد الناضحة والتدفقات والانكسارات والالتواءات والفيوضات. والمعرفة الناتجة جزئية، تخص موضعا معينا، واحتمالية غير مؤكدة، ويصعب جمعها[٢٣].

ثانيا، بخلاف قياسات الطقس، لا تكون قياسات شركات البترول التي تُجرَى بهذه الطريقة معلنة أبدا تقريبا. هذا الفارق مرتبط بالأول. فخزان البترول هو آلة طاقة كربون - جهاز من الحرارة والضغط وهجرة السوائل والحركة الزلزالية التي تُولِّد مخازن نادرة منتجة للطاقة الشمسية المدفونة. إن العمليات الجيولوجية التي تجعل القياس غير مؤكد بهذا الشكل هي مصدر الأرباح الاستثنائية التي يستطيع منتجو البترول كسبها. كلما أصبح العثور على البترول أصعب وأعلى

تكلفة، كلما تطلب التعقيد الجيولوجي لمكانه مقادير متزايدة باستمرار من استثمار رأس المال. إمكانية الأرباح الكبيرة وتزايد حجم وهشاشة الاستثمارات تجعل شركات البترول راغبة عن إعلان قياساتها. في الماضي بذلت الشركات جهودا غير عادية للاحتفاظ حتى بسرية الوسائل المستعملة للقياس(٢٤).

يمكن أن نضيف فرقا ثالثا مرتبطا بهذين الفرقين. لا يشير مخزون البترول إلى مجمل الترسبات الجيولوجية منه، بل إلى الجزء الذي يمكن جلبه إلى السطح. ولا يمكن قياس ذلك مباشرة، ليس فقط لأنه تحت الأرض، لكن لأن المخزونات هي تقديرات للإنتاج المستقبلي، يتطلب حسابها افتراضات عن التكاليف المستقبلية ومستويات الطلب وتقديرات للمعقولية التقنية لمشاريع استخلاص المورِد. إنه تقدير لعناصر جيولوجية وبتروكيميائية واقتصادية وسياسية. التشكيلات الجيولوجية ذات الانكسارات التي تزداد صعوبة الوصول إليها، والتي يوجد بها البترول، تجعل حجم المخزونات معتمدا بشكل متزايد على تقديرات لا يمكن قياسها، مثل احتمال اختراع معدات لاكتشاف المخزونات واستخراجها. فوق ذلك يعتمد حجم المخزونات على واقع أن الكربون الذي يجري تحريره من هذا المخازن الواقعة تحت الأرض ينتهي به المطاف إلى الغلاف الجوي، لذلك تتخذ إجراءات احتياطية لمنع كارثة بيئية بتقليل انبعاثات الكربون، تؤثر بدورها بشكل متزايد على تكلفة استخراج البترول، وبالتالي معدل استخراجه.

ينتج عن ذلك أنه لا يمكن تشغيل جهاز يقارن أجهزة منظمة الطقس العالمية أو المجلس الحكومي الدولي لتغير المناخ لخلق علم لذروة البترول مبنيّ على تقديرات عالمية للبترول. بعد أزمة بترول ١٩٧٣- ١٩٧٤، أقامت حكومة الولايات المتحدة إدارة معلومات الطاقة EIA، التي اعتمدت على عمل إدارة المسح الجيولوجي الأمريكي USGS وأقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD في باريس وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency. لم تكن معلومات الشركات متاحة مباشرة لهذه الوكالات، التي لم تقيم أو تُشَغِّل أو تنسق أجهزة القياس. بدلا من ذلك كان عليها أن تتدبر طرقا أخرى لتقدير ما تبقى [في باطن الأرض] من البترول.

أنتج مشروع بحثي للحرب الباردة الطريقة التي استُعملت لاحقا لبناء تقدير منهجي لكميات احتياطيات بترول العالم، المعروفة وغير المعروفة: طريقة دلفي

Delphi. وهي تكنيك طورته شركة راند كإجراء لتقدير احتمالية وقوة هجمة يقوم بها الاتحاد السوفييتي على الولايات المتحدة، سُمي على اسم معبد الحكماء الإغريقي، للتخطيط لكيفية خوض حرب بغير وجود بيانات يُعتمد عليها عن حجم قوات العدو أو أداء وقوة نيران أسلحتهم. تعوض هذه الطريقة عن غياب القياسات الموثوقة بسؤال مجلس من الخبراء لتقدير إمكانية النتائج المختلفة، وشرح أسبابهم، ثم تقديم تقديرات وأسباب أعضاء المجلس الآخرين لكل خبير منهم، وسؤالهم أن يعدلوا تقديراتهم، وتكرار هذه العملية دورات عديدة. يؤدي هذا الإجراء إلى تطوير تدريجي لإجماع حول مدى متفاوت من التقديرات.

حين بدأت إدارة المسح الجيولوجي الأمريكي في نشر تقديرات لاحتياطيات البترول العالمية في التسعينيات، استعملت طبعة من هذه الطريقة. فمع غياب منفذ يوثق به لبيانات العدو – أي نظم المعرفة عند شركات البترول – أقام الخبراء تقديراتهم على "مبادئ جيولوجيا البترول والأدبيات المنشورة والمعلومات غير المنشورة من صناعة البترول (حين يستطيعون وضع أيديهم عليها – غالبا من شركة استشارات واحدة معينة لصناعة البترول)"[٢٥]. في عام ٢٠٠٠، استعملت إدارة المسح الجيولوجي الأمريكي طريقة أخرى بدلا من هذه، أيضا بغير مَنْفَذ لبيانات الآبار أو التغطية الزلزالية seismic coverage، مبنية على موضوع جديد – "نظام سيولة الهيدروكربون". ظل تقرير التقديرات لعام ٢٠٠٠ أساس كل التقديرات الرسمية لاحتياطيات البترول العالمية، بما فيها تقرير تنبؤ الطاقة الدولية السنوي World Energy Outlook، الصادر عن وكالة الطاقة الدولية IEA وتقرير تنبؤ الطاقة الدولية بالولايات المتحدة EIA.

تجمع مهندسو وجيولوجيو البترول وعاملون آخرون في صناعة البترول لوضع أجهزة قياس وحساب، ربما كانت أكثر عددا وتعقيدا مما تم تجميعه لقياس ومراقبة مناخ الأرض. لكن معرفة حقول البترول لم تصبح حقلا سياسيا، أو حتى علما موحدا، بالطريقة التي نجحت بها دراسة تغير المناخ في تحقيق ذلك. فالقياسات كانت تدار بشكل خاص ومنفصل، حقلا بحقل، عن طريق شركات متنافسة، أو شركات خدمات بترولية تعاقدت مع شركات خاصة أو وطنية لإنتاج البترول. من الشائع إلقاء اللوم بشأن الافتقار إلى بيانات يُعتمد عليها على منظمة

أوبك، التي تعكس تقديرات الاحتياطي الكبيرة للغاية فيها واقع أن حصص أوبك مبنية على أحجام الاحتياطيات المعلنة، ولا تعطي بيانات تاريخية معاصرة عن معدلات الإنتاج من الحقول المفردة. لكن الواقع أنه لا تتوافر بيانات معلنة عن الإنتاج حقلا بحقل عن أية منطقة إنتاج في العالم، باستثناء المنطقتين البريطانية والنرويجية في بحر الشمال.

تتيح الطبيعة المفتتة والمخصخصة لبيانات حقول البترول دوران بيانات رسمية بديلة فقط – هي التقديرات المرتفعة جدا لإدارة المسح الجيولوجي الأمريكي لعام ٢٠٠٠، التي تقيم عليها وكالة الطاقة الدولية IEA وإدارة الطاقة الدولية بالولايات المتحدة EIA تقرير التنبؤ السنوية الصادرة عنها.

*

يقترح لاتور Latour أن نتخلى عن مصطلح "الطبيعة"، لأنه طريقة لتجميع العالم المعتاد "بغير العملية process الواجبة"[٢٦]. يتخطى نداء الطبيعة النضال والجدل السياسيين. تُفهم الطبيعة كعالم الحقائق المنفصل عن القيم، عن عالم السياسة الذاتي المختلِط. الخبراء وحدهم هم المجهزون بالكامل لاستكشاف عالم الطبيعة وإبلاغ العالم السياسي عما وجدوه بشكل غير قابل للتحدي. برغم أننا قد تخلينا في مساحات عديدة عن هذا التصور الساذج للعالم الطبيعي، ما زال الانقسام طبيعة- مجتمع مصانا في حالة البترول. تجري ممارسة حكم الغموض التقني عن مستقبل البترول بواسطة الحفاظ على فضاء حسابي لعلم الاقتصاد.

كيف يحتفظ الاقتصاديون بسيطرتهم على هذه الأرض؟ إنهم يخلقون ويستفيدون من هوة استثنائية بين الاحتياطيات "المُثبتة"، المجموعة إلى حد كبير من بيانات الشركات، وتقديرات الاحتياطيات غير المكتشفة للبترول، المبنية على تقديرات إدارة المسح الجيولوجي الأمريكية لـــــ"نظم البترول الإجمالية" وأشكال مشابهة من الغموض.

يقول لنا الاقتصاديون إنه إذا كان البترول المُنتَج مجرد جزء صغير من إجمالي الاحتياطيات التي ستكتشف، لن تكون مشكلة الإمداد المستقبلي قضية جيولوجية، لكن قضية حساب اقتصادي وسياسي. إننا لا نتعامل مع حقائق الطبيعة، التي تظل موردا ممكنا لا نهائيا، لكن مع تمثيلات الطبيعة في شكل احتياطيات

مُثبَتَة. والاقتصاديون هم المتخصصون في أسئلة التمثيل. يقولون لنا إن الاحتياطيات المثبتة، مثل كل التمثيلات، جزئية وناقصة ويمكن أن تتغير وفقا لطريقة قياسها ومعايير الإبلاغ وتطور تقنيات جديدة. يكتسب الاقتصاديون قوتهم من قيادتهم لهذه التمثيلات. إنهم لا يتعاملون مع العالم المادي، الموضوعي، الأكبر بكثير من أن يُمَثَّل؛ ولا يتعاملون مع الثقافة والمجتمع، اللذان يبدوان ذاتيين وتخيليين. إنهم يتقنون نظام التمثيلات التي خلقوها لتحكم العلاقات بين الاثنين.

تنتمي مشكلة الإمدادات، كمشكلة تمثيل، فيما يقول اقتصاديو البترول إلى "ما فوق الأرض، لا إلى ما تحتها". بعبارة أخرى، إنها مسألة اختيار بشري وإبداع تقني، لا مسألة حقائق الطبيعة الموضوعية. تكمن العقبة أمام إنتاج مزيد من البترول في تكلفة الحفر ومستوى الطب، وبالتالي السعر، الذي يجب رفعه لجعل البحث عن البترول وإنتاجه في أماكن أصعب عمليا؛ وفي القيود التي تضعها حملات البيئة على الحفر وتمنع استغلال المناطق الساحلية للولايات المتحدة؛ وفي الترتيبات السياسية المحلية أو العقوبات الأمريكية في الشرق الأوسط التي تحد من دخول شركات البترول الدولية إلى موارد جديدة للاحتياطيات.

ليس أيا من ذلك كاذب بالضرورة. لقد طورت شركات البترول تاريخيا إدارات سياسية ومخابراتية وإدارات تنبؤ اقتصادي كبيرة. في عصر وفرة البترول النسبية، كان تخطيط الاستثمارات عادة أكثر اعتمادا بكثير على حسابات "ما فوق الأرض" بالمقارنة بالحسابات الجيولوجية أو البتروكيميائية.

لكن التمييز بين "ما فوق الأرض" و"تحتها" - أي بين الحساب الاقتصادي والسياسي وبين الجيولوجيا - ليس تمييزا مستقيما. فمثل حالات أخرى، لا يوجد تمييز بسيط بين السياسة والطبيعة، وإنما تبذل صناعة البترول جهدا شاقا للحفاظ على هذا التمييز - للإبقاء على فضاء غموض، على إمكانية اقتصادية، تتدخل بين الطبيعة والسياسة. مثلا، بينما يحدد سعر البترول جزئيا الاحتياطيات التي يكون إنتاجها عمليا، تؤثر التقديرات الجيولوجية لاحتياطيات البترول بنفس الدرجة على سعره. حين تُبلغ وكالة الطاقة الدولية أو شركة شِل Shell أو شركة أرامكو السعودية عن توافر احتياطيات كبيرة من البترول، تشجِّع استثمارات كبيرة في الإنتاج المستقبلي وتُثني مستعملي البترول عن التحول إلى بدائل - خصوصا

التحول إلى بدائل مختلفة جذريا تتطلب استثمارات مبدئية كبيرة، مثل الطاقة المتجددة أو الطاقة النووية.

تنتُج آليات إدارة الفصل بين ما فوق وما تحت الأرض، بين المجتمع والطبيعة، عن سيطرة الشركات الكبرى وشركاتها الاستشارية على القياسات والبيانات المفردة، ونشر وكالات دولية مجبرة على العمل على مستوى العمومية، بفعل هذا الافتقار إلى أجهزة قياس وبيانات على مستوى الحق، لتقديرات عالية للغاية عن البترول غير المكتشف. إن عمل الحساب العملي هذا هو الذي يحكُم علم الاقتصاد من خلاله الفارقَ بين المجتمع والطبيعة ويحافظ عليه.

*

كيف يمكن تحدي براعة الاقتصاديين في السيطرة على التمثيل؟ الجهود الرئيسية اليوم فاشلة، لأنها ترمي إلى تطوير تمثيل منافِس للطبيعة. التحدي الأكثر فاعلية يبزغ كما سنرى بشكل مختلف. رأينا في الفصل الخامس أن مَولِد الاقتصاد – أي تصور للتدفقات الاقتصادية منزوع المادية – أتاحه وصول البترول كمصدر للطاقة بالغ الرخص والوفرة، منذ الثلاثينيات، بحيث يمكن ابتكار نظام عام للحساب الاقتصادي بغير أية إحالة إلى قضايا نفاذ الموارد غير المتجددة أو تكلفة الطاقة. وهو ما أتاح إمكانية فكرة نمو بلا حدود.

في الولايات المتحدة، هُزمت مدرسة منافِسة للاقتصاد النيوليبرالي و"نظام السعر" – وهي مدرسة اقتصاد أمريكي مؤسسي تطورت من أعمال اقتصاديين من أمثال ريتشارد إلي Richard Ely وثورستين فبلن Thorstein Veblen. لكن أفكارها عاشت على أيدي مجموعة في نيويورك، هي حركة التكنوقراطية، وهي مجموعة مهرطِقة من الاقتصاديين والمهندسين قالوا إن الثروة لا تعتمد على دوران النقود، كما كان يقول الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، لكن على تدفق الطاقة وتحويلها في المواد والخدمات. بينما كان إيرفنج فيشر Irving Fisher يجمع "مؤشر الأسعار" price index في العشرينيات، معتمدا على سلفه رولودكس Rolodex، أنجزت المجموعة "مسح طاقة شمال أمريكا"، الذي جمع معلومات عن استخراج الموارد الطبيعية والصناعة واستعمال الطاقة. ثم قامت، بالاشتراك مع قسم الهندسة الصناعية في جامعة كولومبيا، بوضع مشروع منافِس لقياس فيشر

للاقتصاد القومي (الذي قام على حركة النقود)، قوامه تحليل للإنتاج والعمالة في شمال أمريكا مقاسا بوحدات الطاقة.

يشتهر أحد قادة الحركة في الثلاثينات اليوم، هو م. كينج هوبرت M. King Hubbert، لدراساته عن نفاذ احتياطيات البترول، وتنبؤه في ١٩٥٦ بأن إنتاج البترول في الولايات المتحدة سيصل إلى ذروته في ١٩٧٠، ثم يتراجع. درَس هوبرت بوصفه مُحاضِرا في جامعة كولومبيا تدفق السوائل تحت الأرض. بعد أن واصل طريقه وعمِل في شركة شِل للبترول، طبَّق أفكاره على تدفق البترول؛ ونقل موضوع دراسته باستعارة طرق التحليل التي تطورت في دراسة نفاذ احتياطيات الفحم، التي كانت بالفعل محل اهتمام كبير. لم يعد تقدير مستقبل إمداد البترول قضية تتعلق بالحجم الكلي لخزان البترول أو كمية الاحتياطيات الباقية في الأرض. بل أصبحت القضية هي المعدل الذي يمكن جعل البترول يتدفق به إلى السطح. قال هوبرت إن معدل التدفق له تاريخ، وإن هذا التاريخ يتبع نمطا نموذجيا، تشكله طرق الاستكشاف ومعدلات الاكتشاف وتكنولوجيات الاستخراج وخصائص صخور المورِد وأنواع البترول المختلفة. ويمكن من هذه المعلومات التنبؤ بالمستقبل المحتمل لتدفق البترول. إذا كانت ترسبات البترول (وهذا تمييز مهم) عند الاقتصاديين حقيقة تتعلق بالطبيعة، لكنها هائلة بشكل لا يمكن معرفته، فإن تدفق البترول عند جيولوجيو البترول عملية اجتماعية- تقنية قابلة للقياس[٢٧].

في التسعينيات، قامت مجموعة مهرطِقة من متخصصي البترول بإحياء وتوسيع عمل هوبرت، مكوَّنة من جيولوجيي شركات بترول متقاعدين وبنكيين متخصصين في الاستثمار ومستخرجي بترول مستقلين وأكاديميين ومهتمين آخرين من العامة. فطوروا باستعمال طرق هوبرت وتنويعات عديدة عليها تنبؤات عن النقاط التي سيصل فيها إنتاج البترول إلى الذروة ويبدأ بعدها في الانحدار بشكل دائم. تنوعت الإجابات، لكن معظمها تنبأت بحدوث الذروة في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠[٢٨].

*

واجه الاقتصاديون مهمة صعبة في الإبقاء على عدم إمكانية حساب البترول أمام هذه الجهود المتزايدة المهارة التي تبيِّن أنه يمكن التنبؤ بالتدفق المستقبلي

للبترول وتمثيله - أي مهمة الحفاظ على الطبيعة كمورد لامتناهي، بالإبقاء على تمييز بين تمثيلات البترول (التي يؤكد لنا الاقتصاديون أنها جزئية ولا يمكن الاعتماد عليها وسياسية) والواقع (الذي يقال إنه لامتناهي، غير قابل للمعرفة، وبالتالي ليس سياسيا). طالما استمرت الحرب كمعركة على تمثيلات الطبيعة المتنافسة، تكون اليد العليا للاقتصاديين. لكن بناء تمثيلات للعالم يتضمن دائما، كما نعرف من [كيفية وتاريخ] صنع "الاقتصاد"، بناء عالم قابل للتمثيل. هنا نجد موضِع هشاشة الاقتصاديين.

لدينا ردَّان ممن يمكن أن نسميهم أنصار العرض الوافر cornucopians على الأدلة المتزايدة على ذروة البترول (التي لا تعني نفاذ البترول، لكن معدل تدفق لا يعود ممكنا زيادته باستمرار): أولا، إعادة تعريف الطبيعة، أو البترول على الأقل؛ وثانيا، إعادة تعريف مشكلة إمدادات البترول كمجرد مسألة ترتيبات سياسية.

مجمل البترول الذي أُنتج تقريبا حتى الآن أصبح يسمى "البترول التقليدي". هذا يعكس واقع أن الاكتشافات الكبيرة للبترول الجديد تجري فقط في الساحل، على عمق آلاف الأمتار. يتفق الجميع على أن البترول التقليدي سوف يبدأ في الانحدار قريبا، إن لم يكن قد بدأ في ذلك فعلا. لكن سيجري إنقاذنا من أشكال الغموض وتغيير الأهداف السياسية التي يطرحها هذا الواقع بتعريف أنواع أخرى من الأشياء كبترول - وهو ما يسمى "البترول غير التقليدي"، الذي يمكن أن نضيف إليه الآن احتياطيات الغاز الطبيعي غير التقليدية.

يشير البترول غير التقليدي إلى نوعين من المعادن. أولهما وأكبرهما هو تشكيل معدني يسمى صلصال البترول. هذا الصخر هو طين مَرِل marlstone عضوي لا يحتوي على بترول، بل على كيروجين kerogen، وهو مادة عضوية لم تتعرض للعملية الجيولوجية الكاملة للتحول بواسطة الضغط والحرارة إلى بترول عبر عشرات أو مئات الآلاف من السنوات. لكن يمكن القيام بمساعدة التكنولوجيا البشرية بهذه العملية الجيولوجية صناعيا. يتحول هذا الصخر لبترول صناعي بعملية تُعرف بالتكسير cracking أو التفكيك الحراري pyrolysis (وهو مصطلح عام لعملية كربنة مادة عضوية بالتسخين، مشابهة لعمل الفحم من الخشب أو تخليص الفحم من المواد المتطايرة بالتسخين). في حالة البترول التقليدي، يجري

تكسير الخام الثقيل المجلوب من الأرض إلى هيدروكربونات أخف مثل الجازولين بالتسخين في المصافي – التسخين يقوم بتحطيم جزيئات الهيدروكربون طويلة السلسلة إلى سلاسل أقصر. في حالة الصلصال، يجب تحويل الصخر نفسه إلى بترول صناعي بالتفكيك الحراري. لكن تبيَّن أن استخراج الصخر إلى سطح الأرض ومعالجته فوقها مكلِّف بشكل يردع القيام بذلك، وعالي الاستهلاك للطاقة. أجرت برامج استطلاعية تجارب لتصنيع البترول من الصخر في موضعه، بتحويل موقع الراسب تحت الأرض إلى قارورة تسخين معملية ضخمة، تُسَخِّن الصخر على مدى شهور إلى حوالي ٣٥٠ درجة مئوية، ثم ضخ الكيروجين المُسال إلى السطح. يتضمن هذا أيضا تبريد محيط منطقة الإنتاج ببناء "حوائط ثلجية" لإيقاف تدفق ماء الأرض[٢٩].

بعبارة أخرى، لكي تكون هذه المواد مناسبة اقتصاديا، تتحرك عملية التحليل الحراري إلى أسفل الأرض، تاركة المعدن مكانه، وتقوم بالتحويل الكيميائي بجعل الأرض آلة تكسير كيميائي. هذه الصناعة يجب أولا أن تَحِل عملية بشرية وميكانيكية محل عملية تكوين البترول الجيولوجية التي حدثت عبر آلاف السنين، ثم تحوِّل القشرة الأرضية نفسها من كونها طبيعة إلى آلة، بنقل موضع عملية التخليق إلى تحت سطح الأرض. برغم عقود مرت من التمويل الحكومي في الولايات المتحدة، لم تثبت معقولية أي من ذلك.

الشكل الآخر للبترول غير التقليدي هو المورد المعروف باسم "رمال البترول"، خصوصا رمال بترول أثاباسكا Athabasca في ألبرتا Alberta (بكندا) وحوض رمال أورينوكو Orinoco في فنرزويلا. هذا أيضا ليس بترولا بالمعنى المعروف تقليديا. إنه بيتومين bitumen، أثقل أجزاء البترول وأكثرها لزوجة، يستعمل تقليديا في رصف الطرق. جرى تعدين قطران أثاباسكا بشكل تجاري منذ ١٩٦٧، ولم يجرِ تصنيفه كجزء من "احتياطيات البترول" الكندية إلا في ٢٠٠٢، بما قفز بهذه الاحتياطيات من ٥ بلايين برميل إلى ١٨٠ بليونا (ليصبح الاحتياطي الثاني عالميا بعد السعودية)[٣٠]. يجري إنتاج البترول الكندي بتعدين قشرة الرمال على السطح.

مثل صلصال البترول، يجب تحويل البيتومين صناعيا إلى بترول خام صناعي. تستعمِل معالجته كميات كبيرة من الماء لإزالة الرمال – حوالي ١٢٠

جالونا من الماء لإنتاج كل برميل بترول. لكن الرمال تحتوي على عناصر سامة مثل النيكل والفاناديوم والرصاص والكروم والزئبق والزرنيخ. يجري جمع هذه السموم في بِرَك تخزين، بغير وسيلة سهلة للتخلص منها. يحذر البيئيون من أنه إذا لم تكن جوانب هذه البِرَك قوية بما يكفي، يمكن أن تفيض هذه المواد خارجها. ولما كان ذلك يهدد كلا من الأنهار والحياة البرية الطبيعية، أعيدت الطبيعة إلى السياسة. هذا لا يحدث لمجرد أن الحركة البيئية قوية، أو لأن تعدين السطح خلافي (كما اكتشفت صناعة الفحم)، لكن لأن الطاقة نفسها لم تعد ترقد بشكل مريح في حرز تحت سطح الأرض، في شكل "للطبيعة" يكاد يكون جاهزا للاستعمال.

هناك قصة مماثلة اليوم بشأن إنتاج الغاز الطبيعي غير التقليدي. يتدفق البترول والغاز الطبيعي التقليدي إلى رأس البئر بالهجرة عبر مسام وصدوع في صخرة المصدر. يوجد الغاز الطبيعي أيضا بكميات كبيرة في صخور الصلصال، وهي ليست مسامية أو مُنْفِذَة بما يكفي لإنتاج تدفق من الغاز قابل للحياة تجاريا. لكن يستطيع منتجو الغاز الطبيعي تكسير الصخرة لجعلها متصدعة ومسامية بإطلاق تفجيرات تحت السيطرة في ممر البئر، وضخ مزيج من السائل والرمال إلى أسفل تحت ضغط عال. بالقياس على تسمية تحطيم الهيدروكربونات بالضغط العالي في إنتاج البترول التقليدي تكسيرا cracking، تعرف عملية إحداث صدوع في مهود الصلصال بالتصديع [:عمل تصدعات] fracking. مثل بترول الصلصال، يجب نقل عملية التصنيع تحت الأرض، بإرسال عوامل كيميائية (بروبانتات propants [:مواد تبقي الصدع الهيدروليكي مفتوحا- م]) إلى داخل الأرض، تفتح فضاءات في الصخرة لاستخلاص طاقتها، وكأنها ملايين من عمال الفحم في هيئة مصغرة.

تصعب السيطرة على البروبانتات، تماما مثل عمال الفحم. تشمل ملايين الجالونات من الماء المستعملة في سائل التصديع الهيدروليكي أحماضا وكيماويات سامة، لا يخضع استعمالها في الولايات المتحدة للتنظيم البيئي المعياري. فمخازن الصلصال التي توجد على عمق يتراوح بين ٢٥٠ و٨٠٠٠ قدم [:حوالي ٧٥ إلى ٢٤٠٠ متر]، يمكن أن تقع بالقرب من موارد مياه يستعملها البشر، بما يتيح للكيماويات المستخدمة أن تلوث إمدادات مياه الشرب. في أوربا، حيث تسببت

عملية التصديع تحت الأرض في زلازل صغيرة، أدت هذه المشاكل إلى إيقاف استخراج غاز الصلصال وإلى تشريع بحظره[٣١]. بينما يُكتشف البترول الآن أساسا على عمق كبير قرب الساحل، بما يُزيد تكلفة وصعوبة استخراجه، لكنه يساعد في تعزيز الفصل بين الطبيعة والسياسة، يقع غاز الصلصال غالبا بالقرب من مراكز سكانية كبيرة، بما يقلل تكلفة توصيل الطاقة إلى مستعمليها. لكن هذا يعني العثور عليها بالقرب من إمدادات مياه شرب كبيرة. حين يشق البروبانت طريقه من طبقة الغاز إلى ماء الشرب يعيد خلط الطبيعة بالسياسة.

أعيد بناء سياسة القرن العشرين حول موضوع جديد: الاقتصاد. سياسة الاقتصاد هي سياسة منزوعة الطبيعة. استُبعدت الطبيعة من السياسة بواسطة ممارسات الحساب. تم تحقيق ذلك بطريقين: أولا، في منتصف القرن العشرين، بطريقة بناء اقتصاد كفضاء تدخلي، مكوَّن من دوران نقود منزوع المادة، جُعل ممكنا جزئيا بعدم الحاجة لحساب تكلفة استعمال الطاقة، أو استنفاذها؛ ثانيا، منذ التسعينيات، باستعمال تقنيات العرض الوافر لتمثيل حجم احتياطيات الطاقة العالمية. تستقر هذه التقنيات على ترتيب بعينه، بموجبه يقوم فاعلان حسابيان منفصلان تماما بِعَدّ البترول، باستعمال طرق حساب مختلفة. تقوم شركات البترول بِعَدّ الآبار والمخازن الفردية، باستعمال أجهزة قياس متطورة. وتقوم الوكالات الدولية بِعَد الاحتياطيات العالمية، بالاعتماد على تجريدات ونماذج النظرية الجيولوجية. تُنتِج الطريقتان أرقاما إجمالية مختلفة جدا - عن البترول المعروف وغير المعروف، عن الممثَّل وعن الواقعي. تخلق هذه الفجوة بين الكميات المتناقصة من البترول المعروف والكميات المتزايدة من غير المعروف، أي البترول الذي سيُكتشف لاحقا، فضاءً؛ فضاء يحكمه الحساب **الاقتصادي**. لأن الاقتصاديين هم الذين يزعمون أنهم يسيطرون على طرق التمثيل.

لكن حساب الاقتصاديين، بعد أن تحدَّته أدلة ذروة البترول - أي أن معدل تدفق البترول من هذه المصادر قد وصل إلى الثبات - لا يستطيع أن يواصل الحياة إلا بفتح سياسة الطبيعة مجددا. فتحويل تكوينات الصخور حاملة الكيروجين والرمال المليئة بالبيتومين إلى حقول بترول هو إقرار بأن ما نسميه الطبيعة هو

أرض مميكنة صناعية تستطيع أن تُكوِّنها كل أنواع الادعاءات الغريبة والفعاليات السياسية.

*

رد الفعل الآخر لأنصار العرض الوافر على أدلة ذروة البترول هو بالقول بأن إتاحة البترول الطبيعي مسألة سياسية إلى حد كبير. ستأتي معظم الإمدادات الإضافية من البترول التقليدي في المستقبل من دول أوبك، خصوصا من دول الخليج الثلاث الكبيرة - السعودية وإيران والعراق - فتقول التقارير أن كلا منها لديه احتياطيات كبيرة، انتكس تطويرها بفعل الحرب والعقوبات وسياسة أوبك. تأتي إمدادات إضافية أيضا من أفريقيا، من بلاد يقال إن الحروب الأهلية والفساد السياسي فيها يكبح الاستثمار في البترول. هناك ثلاثة أمور للملاحظة بشأن العودة إلى تفسيرات "سياسية" لنقص البترول: أولا، هناك أسباب للشك في أن احتياطيات معظم بلدان أوبك مبالغ فيها، لأن حصص إنتاج أوبك مبنية على حجم الاحتياطيات. لا تعمل تقديرات الاحتياطي إذن كتمثيل جزئي للواقع، لكن كجزء من آلية تَحكُّم معدلات الاستخراج. ثانيا، العقبة "السياسية" هي أيضا مشكلة جيوتقنية - تحت الأرض وكذلك فوقها - لأن نظم العقوبات والحروب التي كبحت الإنتاج في إيران والعراق قد أجبرتهما على اللجوء إلى وسائل منخفضة التقنية للحفاظ على الضغط في مخازن البترول. ربما تكون هذه الطرق قد قللت بشكل دائم كمية البترول القابل للاستخراج. ثالثا، إذا كان إمداد البترول أمر سياسي، يتضمن قضايا الحرب وحقوق الإنسان والمستقبل الجماعي، فإن هذه بالضبط هي حجة نوع جديد من سياسة الطبيعة تحل محل نوع قديم، كانت فيه علاقة السياسة بالطبيعة محكومة فقط بالحساب الاقتصادي.

إن الاعتراف بأن حجم المصدر الرئيسي للاحتياطيات التقليدية - في الخليج الفارسي - مسألة تقنية- سياسية غامضة، لا مسألة اقتصادية، ولا مجرد مسألة "موارد طبيعية"، يثير الشك في الإدارة الاقتصادية للغموض السياسي. إن مستقبل سياسة الطاقة، وبالطبع ديمقراطية الكربون، سوف يتكشف بناء على هذا النوع من الإمكانيات، لا بناء على أي شكل من نزعة حتمية الطاقة.

*

هذا الكتاب لا يقدم نظرية عامة عن الديمقراطية. فنظريات الديمقراطية العامة، التي يوجد منها الكثير، لا مكان فيها للبترول، إلا كاستثناء. بل كان الهدف هو أن نتتبع عن قرب مجموعة من الروابط التي جرت هندستها عبر مسار قرن أو أكثر بين أنواع وقود الكربون وأنواع معينة من السياسة الديمقراطية وغير الديمقراطية.

لقد أتاحت، وشكّلت، التركزات الاستثنائية من الطاقة المأخوذة من مخازن العالم المحدودة من الهيدروكربونات، والترتيبات الاجتماعية- التقنية المطلوبة لاستخراج وتوزيع الطاقة التي تحتويها، أشكالَ الديمقراطية التي ظهرت في البلدان الصناعية القائدة بحلول العقود الوسطى من القرن العشرين. لكن حين انتقل إنتاج الطاقة إلى البترول المستخرَج من الشرق الأوسط، وفّر هذا التحول فرصا لإضعاف، لا لتوسيع، أشكال التعبئة السياسية المبنية على الكربون التي اعتمد عليها ظهور الديمقراطية الصناعية، في كل من الغرب والشرق الأوسط. يوفّر استكشاف خصائص البترول والشبكات التي تدفق عبرها والروابط التي أقيمت بين تدفقات الطاقة والتمويل وموضوعات أخرى طريقة لفهم كيفية بناء العلاقات بين هذه العناصر والقوى المتنوعة. لقد ربطت العلاقات بين الطاقة والسياسة، المواد والأفكار، البشر وغير البشر، الحسابات وموضوعات الحساب، التمثيلات وأشكال العنف، الحاضر والمستقبل.

تطورت السياسة الديمقراطية بفضل البترول، بتوجه معين نحو المستقبل: كان المستقبل أفق نمو غير محدود. لم يكن هذا الأفق نوعا من انعكاس طبيعي لزمن وفرة، بل كان نتيجة طريقة معينة في تنظيم المعرفة الخبيرة وموضوعاتها بمصطلحات عالَم مستجَد يسمى "الاقتصاد". أتاحت ابتكارات في طرق الحساب واستعمال المال وقياس الصفقات وجمع الإحصائيات القومية تخيُّل موضوع مركزي للسياسة كموضوع يمكن أن يتسع بغير أي شكل من القيود المادية الحاسمة. في أزمة ١٩٦٧- ١٩٧٤، تحولت العلاقات بين هذه العناصر المتباينة بالكامل، ويجري تحويلها ثانيةً في الحاضر.

يتضمن فهم سياسة البترول المعاصرة المهمة الصعبة في الجمع بين العنف الذي نُشر بشكل متكرر كترتيبات آمنة لإنتاج البترول، وأشكال المشهد والتمثيل

التي تبدو بطريقة ما جانبا لا غنى عنه لسياسة غير ديمقراطية للبترول - ليس أقلها تقديم أحدث جولات النزعة العسكرية الأمريكية كمشروع لجلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط[٣٢].

نستطيع أن نفهم بشكل أفضل العلاقة بين المشهد والعنف، وبين سمات تبدو ظاهريا متباينة أو متضاربة لسياسة البترول، بتتبع البترول نفسه عن قرب؛ ليس لأن الخصائص المادية للبترول أو ضرورته الاستراتيجية تحدد كل شيء آخر (أو بالعكس، انصرف فقد بُذل جهد كبير، كما رأينا، لإنتاج "اعتماد أمريكا الاستراتيجي" على سيطرتها على بترول الشرق الأوسط)، لكن لأننا نستطيع أن نكتشف، في تتبع الروابط التي صُنعت بين خطوط الأنابيب ومحطات الضخ، والمصافي ومسارات الشحن، بين نظم الطرق وثقافة السيارات، بين تدفقات الدولار والمعرفة الاقتصادية، بين خبراء الأسلحة والنزعة العسكرية، كيف جرت هندسة مجموعة علاقات بين البترول والعنف والتمويل والخبرة والديمقراطية.

تختلف هذه العلاقات تماما عن علاقات عصر الفحم. فإذا كان يجب فهم ظهور السياسة الجماهيرية لأوائل القرن العشرين، التي تحققت انطلاقا منها ديمقراطية الرفاهة في مواضع وفترات معينة، في علاقتها بالفحم، يمكن تتبُّع حدود السياسة الديمقراطية المعاصرة في علاقتها بالبترول. وتعتمد إمكانية مستقبل أكثر ديمقراطية بدورها على أدوات سياسية نتناول بها زوال عصر الوقود الحفري.

هوامش الخاتمة

(١) Fredrik Robelius, 'Giant Oil Fields – The Highway to Oil: Giant Oil Fields and Their Importance for Future Oil Production', PhD thesis, Teknisk-naturvetenskapliga vetenskapsområdet, Department of Nuclear and Particle Physics, Uppsala University, March 2007, available at publications.uu.se.

(٢) Steve Sorrell et. al, *Global Oil Depletion: An Assessment of the Evidence for a Near-Term Peak in Oil Production*, UK Energy Research Centre, 2009: 44–46, 66, at www.ukerc.ac.uk; International Energy Agency, *World Energy Outlook 2008*: 221–48; Euan Mearns, Samuel Foucher and Rembrandt Koppelaar, 'The 2008 IEA WEO: Production Decline Rates', 17 November 2008, at http://europe.theoildrum.com.

(٣) Rembrandt Koppelaar, 'USGS WPA 2000', 30 November 2006, at europe.theoildrum.com. زاد إنتاج العالم من البترول الخام (شاملا lease condensate [:خليط من الهيدروكربونات الثقيلة التي تُستعمل عادة في حقل البترول نفسه– م]) من ٥٣,٩٧ مليون برميل يوميا في ١٩٨٥ إلى ٦٢,٣٨ مليونا في ١٩٩٥ و ٧٣,٧١ في ٢٠٠٥. لم يزد الإنتاج على مدى السنوات الخمس التالية، فتوقف عند رقم ٧٣,٦٨ مليوم برميل يوميا. البيانات من: www.eia.doe.gov.

(٤) Sorrell et al., *Global Oil Depletion*: 134–8.

(٥) متصفح بيانات تصدير الطاقة في: mazamascience.com/OilExport.

(٦) Jeffrey J. Brown and Samuel Foucher, 'Peak Oil Versus Peak Net Exports', ASPO-USA Oil & Energy Conference, 2010, at www.aspousa.org.

(٧) US Energy Information Agency, *Petroleum Supply Annual, 2009*, July 2010, at www.eia.gov. اعتماد الولايات المتحدة على البترول المستورد أمر أوقعته بنفسها، يرجع إلى الفشل في إدخال محركات مَركَبات أكثر كفاءة وتكنولوجيا نقل أخرى متاحة بالفعل على نطاق واسع: Vaclav Smil, 'America's Oil Imports: A Self-Inflicted Burden', *Annals of the Association of American Geographers*, 104: 4, 2011: 712–6.

(٨) 'The Archive for Peak Oil', *British National Party*, 2008, at bnp.org.uk/category/peak-oil.

(٩) Robert Booth, 'Mediators Called in as Wildcat Strikes Spread Across UK', *Guardian*, 31 January 2009. اتبع توظيف عمال من جنوب أوربا حكم محكمة العدل الأوربية في ٢٠٠٨ يقول إن أصحاب العمل يجب أن يدفعوا للعمال من بلدان أخرى في الاتحاد الأوربي الحد الأدنى للأجر في بلدهم الأم، لا الحد الأدنى القومي في البلد المضيف. أرسل الحزب القومي البريطاني BNP مجموعة من أعضائه لتأييد المُضربين.

(١٠) Seumas Milne, *The Enemy Within: The Secret War Against the Miners*, 3rd edn, London: Verso, 2004.

(١١) Ibid.

(١٢) Christopher Andrew, *The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5*, London: Penguin, 2010: 94–109.

(١٣) Greenpeace, 'Decentralising Power: An Energy Reserve for the 21st Century', 2005, at www.greenpeace.org.uk/MultimediaFiles/Live/FullReport/7154.pdf; Desertec-UK, 'Electricity Transmission Grids', 2010, at www.trec-uk.org.uk/elec_eng/grid.htm; Anni Podimata, 'Energy from the Desert', Desertec Industry Initiative Annual Conference 2010, at www.dii-eumena.com.

(١٤) تعتمد الحجة التالية على: Michel Callon, Pierre Lascoumes, and Yannick Barthe, *Acting in an Uncertain World: An Essay on Technical Democracy*, Cambridge, MA: MIT Press, 2009. انظر أيضا: Andrew Barry, *Political Machines: Governing a Technological Society*, London: Athlone Press, 2001.

(١٥) Bruno Latour, *We Have Never Been Modern*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

(١٦) Bruno Latour, *Politics of Nature: How to Bring the Sciences into Democracy*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004; Michel Callon, 'Some Elements of a Sociology of Translation: Domestication of the Scallops and the Fishermen of St Brieuc Bay', in John Law, ed., *Power, Action and Belief: A New Sociology of Knowledge?* London: Routledge, 1986: 196–223.

(١٧) Callon et al., *Acting in an Uncertain World.*

(١٨) Martha Poon, 'Scorecards as Devices for Consumer Credit', *Sociological Review* 55, supplement S2, 2007: 284–306.

(١٩) Callon et al., *Acting in an Uncertain World.*

(٢٠) Charles D. Keeling, 'Rewards and Penalties of Monitoring the Earth'. *Annual Review of Energy and the Environment* 23, 1988: 32–42. أدرك فريق كيلنج لاحقاً أن معدل زيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون تُسرع ثم تبطئ، وهو متغير يرجع إلى تغير دوري في ضغط الهواء عبر المحيط الهادي المداري معروف بالتذبذب الجنوبي.

(٢١) Keeling, 'Rewards and Penalties': 45–63.

(٢٢) P. J. Lee, *Statistical Methods for Estimating Petroleum Resources*, Oxford: OUP, 2008: 140.

(٢٣) G. C. Bowker. *Science on the Run: Information Management and Industrial Geophysics at Schlumberger, 1920–1940*, Cambridge, MA: MIT Press, 1994.

(٢٤) Ibid.

(٢٥) L. B. Magoon and J. W. Schmoker, 'The Total Petroleum System: The Natural Fluid Network that Constrains the Assessment Unit', *US Geological Survey Digital Data Series 60*, 2000, at energy.cr.usgs.gov.

(٢٦) Latour, *Politics of Nature*: 54.

(٢٧) Gary Bowden, 'The Social Construction of Validity in Estimates of US Crude Oil Reserves', *Social Studies of Science* 15: 2, May 1985: 207–40; Michael Aaron Dennis, 'Drilling for Dollars: The Making of US Petroleum Reserve Estimates, 1921–25', *Social Studies of Science* 15: 2, May 1985: 241–65.

(٢٨) M. King Hubbert, *Nuclear Energy and the Fossil Fuels*, Houston: Shell Development Company, Publication 95, June 1956; Kenneth S. Deffeyes, *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage*, Princeton: Princeton University Press, 2001; Colin J. Campbell and Jean H. Laherrère, 'The End of Cheap Oil', *Scientific American* 278:3, March 1998; Kjell Aleklett and Colin J. Campbell, 'The Peak and Decline of World Oil and Gas Production', *Minerals and Energy* 18: 1, 2003: 5–20.

(٢٩) Anthony Andrews, 'Oil Shale: History, Incentives, and Policy', CRS Report for Congress, Washington, DC: Library of Congress, Congressional Research Service, 2006; Andrew Gulliford, *Boomtown Blues: Colorado Oil Shale, 1885–1985*, Niwot: University Press of Colorado, 1989.

(٣٠) Bengt Söderbergh, 'Canada's Oil Sands Resources and Its Future Impact on Global Oil Supply', Uppsala Hydrocarbon Depletion Study Group, MSc degree project, Systems Engineering, Uppsala University, 2005, available at www.fysast.uu.se/ges/sv. يرى سودنبرج Söderbergh أن اعتماد صناعة البيتومين الكندي على الغاز الطبيعي يجعلها غير قابلة للاستمرار، وغير متفقة مع التزامات كندا بتقليل انبعاث الكربون، باعتبار أنها قد وقعت على بروتوكولات كيوتو Kyoto.

(٣١) Joseph H. Frantz Jr. and Valerie Jochen, 'Shale Gas White Paper', Schlumberger, 2005, at www.slb.com; Lisa Sumi, 'Our Drinking Water at Risk', Washington, DC: Oil and Gas Accountability Project, 2005, available at www.earthworksaction.org; Sylvia Pfeifer and Elizabeth Rigby, 'Earthquake Fears Halt Shale Gas Fracking', *Financial Times*, 1 June 2011.

(٣٢) Retort (Iain Boal, T. J. Clark, Joseph Matthews and Michael Watts), *Afflicted Powers: Capital and Spectacle in a New Age of War*, London: Verso, 2005.

قائمة المراجع

إلى جانب المقالات والكتب في القائمة أدناه، اعتمد بحثي على عدد من الأرشيفات وقواعد البيانات. أخذت الإحصائيات التاريخية عن إنتاج البترول من *Twentieth Century Petroleum Statistics*, Dallas: DeGolyer & MacNaughton, 2009؛ وإحصائيات البترول والفحم المعاصرة من US Energy Information Administration، المتاحة في: www.eia.gov؛ وInternational Energy Agency، المتاحة في www.iea.org؛ وEnergy Export Data Browser، المتاحة في: mazamascience.com. وبيانات تجارة السلاح الدولية مأخوذة من Arms Transfers Database, Stockholm International Peace Research Institute، المتاحة في: www.sipri.org؛ ووثائق الحكومة البريطانية من National Archives of the UK، وفي بعض الحالات من مجموعات من الأرشيف الوطني متاحة على الإنترنت في www.nationalarchives.gov.uk، لكن في معظم الأحوال من المجموعات المحفوظة في Kew. أما قواعد بيانات البرلمان البريطاني وتقاريره فمن Hansard، المتاحة في: at hansard.millbanksystems.com. ووثائق حكومة الولايات المتحدة من *Foreign Relations of the United States*، المتاحة في: digital.library.wisc.edu، وهذا بالنسبة للمجلدات حتى ١٩٦٠، وبالنسبة للمجلدات الأحدث من: history.state.gov؛ ومن المجموعات الثمينة في: National Security Archive، المتاحة في www.gwu.edu/~nsarchiv. ومن بين الأوراق الخاصة التي رجعت إليها: James V. Forrestal Papers وHarry Dexter White Papers وWilliam A. Eddy Papers. وكلها من قسم الكتب النادرة والمجموعات الخاصة في مكتبة جامعة برنستون .

*

Abisaab, Malek, '"Unruly" Factory Women in Lebanon: Contesting French Colonialism and the National State, 1940–1946', *Journal of Women's History* 16: 3, 2004: 58–82.

Abrahamian, Ervand, *Iran Between Two Revolutions*, Princeton: Princeton University Press, 1982.

——— 'The 1953 Coup in Iran', *Science and Society* 65: 2, 2001: 185–215.

Aburish, Saïd K., *The Rise, Corruption, and Coming Fall of the House of Saud*, New York: St Martin's Griffin, 1996.

Adelman, M. A., 'Is the Oil Shortage Real? Oil Companies as Opec Tax Collectors', *Foreign Policy* 9, 1972–73: 69–107.

——— *The World Petroleum Market*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1972.

——— *The Genie Out of the Bottle: World Oil Since 1970*, Cambridge, MA: MIT Press, 1995.

———'My Education in Mineral (Especially Oil) Economics', *Annual Review of Energy and the Environment* 22, 1997: 13–46

——— 'The Real Oil Problem', *Regulation* 27: 1, 2004: 16–21.

Afary, Janet, 'Social Democracy and the Iranian Constitutional Revolution of 1906-11', in John Foran, ed., *A Century of Revolution*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994.

Akins, James E, 'International Cooperative Efforts in Energy Supply', *Annals of the American Academy of Political and Social Science* 410, 1973: 75-85.

Aldrich, Mark, 'Capital Theory and Racism: From Laissez-Faire to the Eugenics Movement in the Career of Irving Fisher',

Review of Radical Political Economics 7: 3. October 1975: 33–42.

Alinsky, Saul, *Rules for Radicals: A Practical Primer for Realistic Radicals*, New York: Random House, 1971.

Altvater, Elmer, 'The Social and Natural Environment of Fossil Capitalism', *Socialist Register* 43, 2007: 37–59.

Amman, Daniel, *The King of Oil: The Secret Lives of Marc Rich*, New York: St Martin's Press, 2009.

Anderson, Irvine H., *Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933–1950*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.

Andrew, Christopher, *The Defence of the Realm: The Authorized History of MI5*, London: Penguin, 2010.

Anghie, Antony, 'Colonialism and the Birth of International Institutions: Sovereignty, Economy, and the Mandate System of the League of Nations', *New York University Journal of International Law and Politics* 34: 3, 2002: 513–633.

——— 'Finding the Peripheries: Sovereignty and Colonialism in Nineteenth-Century International Law', *Harvard International Law Journal* 40: 1, 1999: 1–71.

Antonius, George, 'Syria and the French Mandate', *International Affairs* 13: 4, July–August 1934: 523–39.

Ardagh, Colonel John, 'The Red Sea Petroleum Deposits', *Proceedings of the Royal Geographical Society and Monthly Record of Geography* 8: 8, August 1886: 502–7.

Arrighi, Giovanni, *Adam Smith in Beijing: Lineages of the Twenty-First Century*, London: Verso, 2007.

Arrow, Kenneth J., and Gerard Debreu, 'Existence of an Equilibrium for a Competitive Economy', *Econometrica* 22: 3, 1954: 265–90.

Ayres, Robert U., and Benjamin Warr, 'Accounting for Growth: The Role of Physical Work', *Structural Change and Economic Dynamics* 16: 2, 2005: 181–209.

Bamberg, J. H., *The History of the British Petroleum Company*, vol. 3: *British Petroleum and Global Oil, 1950–1975: The Challenge of Nationalism*, Cambridge, UK: CUP, 2000.

Barber, Benjamin R., *Jihad vs McWorld: How Globalism and Tribalism Are Reshaping the World*, New York: Ballentine Books, 1995.

Barber, William J., 'Irving Fisher of Yale', *American Journal of Economics and Sociology* 64: 1, 2005: 43–55.

Barry, Andrew, *Political Machines: Governing a Technological Society*, London: Athlone Press, 2001.

——— 'Technological Zones', *European Journal of Social Theory* 9: 2, 2006: 239–53.

Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of Its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, London: Saqi Books, 2004.

Beblawi, Hazem, and Giacomo Luciani, eds, *The Rentier State*, New York: Croom Helm, 1987.

Beeby-Thompson, Arthur, *The Oil Fields of Russia*, London: Crosby Lockwood & Son, 1904.

Beer, George Louis, 'The Future of Mesopotamia', in *African Questions at the Paris Peace Conference: With Papers on Egypt, Mesopotamia, and the Colonial Settlement*, ed. Louis Herbert Gray, New York: Macmillan, 1923.

Beinin, Joel, *Justice for All: The Struggle for Worker Rights in Egypt*, Washington, DC: Solidarity Center, 2010.

Beinin, Joel, and Zachary Lockman, *Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882-1954*, Princeton: Princeton University Press, 1987.

Bell, Daniel, *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, New York: Basic Books, 1976.

Bernstein, Michael A., *A Perilous Progress: Economics and Public Purpose in Twentieth-Century America*, Princeton: Princeton University Press, 2001.

Bialer, Uri, 'Fuel Bridge Across the Middle East: Israel, Iran, and the Eilat–Ashkelon Oil Pipeline', *Israel Studies* 12: 3, 2007: 29–67.

Bill, James A., *The Eagle and the Lion: The Tragedy of American–Iranian Relations*, New Haven: Yale University Press, 1988.

Birnbaum, Eugene A., *Changing the United States Commitment to Gold*, Princeton: International Finance Section, Dept. of Economics, Princeton University, 1967.

Blair, John Malcolm, *The Control of Oil*, New York: Pantheon Books, 1976.

Blewett, Neal, 'The Franchise in the United Kingdom 1885–1918', *Past and Present* 32, December 1965: 27–56.

Block, Fred, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present*, Berkeley: University of California Press, 1977.

Bowden, Gary, 'The Social Construction of Validity in Estimates of US Crude Oil Reserves', *Social Studies of Science* 15: 2, 1985: 207–40.

Brailsford, Henry Noel, *After the Peace*, London: L. Parsons, 1920.

——— *The War of Steel and Gold: A Study of the Armed Peace*, 10th edn, London: G. Bell & Sons, 1918.

Brand, Carl F., *British Labour's Rise to Power*, Stanford: Stanford University Press, 1941.

——— 'The Attitude of British Labor toward President Wilson During the Peace Conference', *American Historical Review* 42: 2, 1937: 244–55.

Brandt, Adam, 'Technical Report 6: Methods of Forecasting Future Oil Supply', *UKERC Review of Evidence for Global Oil Depletion*, London: UK Energy Research Centre, 2009, available at www.ukerc.ac.uk.

Bridge, Gavin, 'Global Production Networks and the Extractive Sector: Governing Resource-Based Development', *Journal of Economic Geography* 8: 3, 2008: 389–419.

'British Labor's War Aims: Text of a Statement Adopted at the Special National Labor Conference at Central Hall, Westminster, on December 28, 1917', *International Conciliation* 4: 123, 1918: 45–56.

Bromley, Simon, *American Hegemony and World Oil*, University Park: Pennsylvania State University Press, 1991.

——— 'The United States and the Control of World Oil', *Government and Opposition* 40: 2, 2005: 225–55.

Brown, Geoff, *Sabotage: A Study in Industrial Conflict*, Nottingham: Bertrand Russell Peace Foundation for Spokesman Books, 1977.

Brown, Nathan, *Peasant Politics in Modern Egypt: The Struggle Against the State*, New Haven: Yale University Press, 1990.

Burke, Edmund, *Prelude to Protectorate in Morocco: Precolonial Protest and Resistance, 1860–1912*, Berkeley: University of Chicago Press, 1976.

Busch, Briton Cooper, *Britain and the Persian Gulf, 1894–1914*, Berkeley: University of California Press, 1967.

Butler, Judith, *Precarious Life: The Powers of Mourning and Violence*, New York: Verso, 2004.

Cain, P. J., *Hobson and Imperialism: Radicalism, New Liberalism, and Finance 1887–1938*, Oxford: OUP, 2002.

Callon, Michel, *The Laws of the Markets*, Oxford: Blackwell Publishers/Sociological Review, 1998.

——— 'Some Elements of a Sociology of Translation: Domestication of the Scallops and the Fishermen of St Brieuc Bay', in John Law, ed., *Power, Action and Belief: A New Sociology of Knowledge?* London: Routledge, 1986.

Callon, Michel, Pierre Lascoumes and Yannick Barthe, *Acting in an Uncertain World: An Essay on Technical Democracy*, Cambridge: MIT Press, 2009.

Cambel, Ali Bulent, 'Energy', *Science Journal* 3: 10, 1967: 57–62.

Campbell, Colin J., and Jean H. Laherrère, 'The End of Cheap Oil', *Scientific American* 278: 3, March 1998: 78–83.

Canning, Kathleen, *Languages of Labor and Gender: Female Factory Work in Germany, 1850–1914*, Ithaca: Cornell University Press, 1996.

Carew, Anthony, *Labour Under the Marshall Plan: The Politics of Productivity and the Marketing of Management Science*, Detroit: Wayne State University Press, 1987.

de Cecco, Marcello, *The International Gold Standard: Money and Empire*, 2nd edn, New York: St Martin's Press, 1984.

Church, Roy A., Quentin Outram and David N. Smith, 'The Militancy of British Miners, 1893–1986: Interdisciplinary Problems and Perspectives', *Journal of Interdisciplinary History* 22: 1, Summer 1991: 49–66.

Churchill, Randolph S., *Winston S. Churchill: Young Statesman 1901–1914*, London: Heinemann, 1967.

Churchill, Winston, *The World Crisis, 1911–1918*, abridged and revised edn, London: Penguin, 2007.

Citino, Nathan J., 'Defending the "Postwar Petroleum Order": The US, Britain and the 1954 Saudi–Onassis Tanker Deal', *Diplomacy & Statecraft* 11: 2, 2000: 137–60.

——— *From Arab Nationalism to OPEC: Eisenhower, King Sa'ud, and the Making of US–Saudi Relations*, Bloomington: Indiana University Press, 2002.

Clarke, Keith C., and Jeffrey J. Hemphill, 'The Santa Barbara Oil Spill: A Retrospective', in Darrick Danta, ed., *Yearbook of the Association of Pacific Coast Geographers*, Honolulu: University of Hawai'i Press, 2002.

Cleaver, William, 'Wildcats in the Appalachian Coal Fields', in Midnight Notes Collective, eds, *Midnight Notes, Midnight Oil: Work, Energy, War, 1972–1992*, Brooklyn: Autonomedia, 1992.

Coatsworth, John H., 'Welfare', *American Historical Review* 101: 1, February 1996: 1–12.

Cocks, Frederick Seymour, *E. D. Morel: The Man and His Work*, London: G. Allen & Unwin, 1920.

Cohen, Lizabeth, *Making a New Deal: Industrial Workers in Chicago, 1919–1939*, Cambridge, UK: CUP, 1990.

Cohen, Stuart A., *British Policy in Mesopotamia, 1903–1914*, Reading: Ithaca Press, 2008.

Committee on the Royal Mint, Great Britain, *Report from the Select Committee on the Royal Mint*, London: HMSO, 1849.

Cooley, John K., *Unholy Wars: Afghanistan, America and International Terrorism*, 2nd edn, London: Pluto Press, 2000.

Corbin, David, *Life, Work, and Rebellion in the Coal Fields: The Southern West Virginia Miners, 1880–1922*, Champaign: University of Illinois Press, 1981.

Cordovez, Diego, and Selig S. Harrison, *Out of Afghanistan: The Inside Story of the Soviet Withdrawal*, London: OUP, 1995.

Coronil, Fernando, *The Magical State: Nature, Money and Modernity in Venezuela*, Chicago: University of Chicago Press, 1997.

Crummey, D., *Banditry, Rebellion, and Social Protest in Africa*, Oxford: J. Currey, 1986.

Curtis, Lionel, *The Problem of the Commonwealth*, London: Macmillan, 1915.

Daly, Herman E., *Steady-State Economics: The Economics of Biophysical Equilibrium and Moral Growth*, San Francisco: W. H. Freeman, 1977.

Daoudi, M. S., and M. S. Dajani, 'The 1967 Oil Embargo Revisited', *Journal of Palestine Studies* 13: 2, 1984: 65–90.

Dasgupta, Partha, and Geoffrey Heal, *Economic Theory and Exhaustible Resources*, Cambridge, UK: CUP, 1979.

Davis, Mike, *Late Victorian Holocausts: El Niño Famines and the Making of the Third World*, London: Verso, 2001.

Davis, Simon, *Contested Space: Anglo-American Relations in the Persian Gulf, 1939–1947*, Leiden: Martinus Nijhoff, 2009.

Deffeyes, Kenneth S., *Hubbert's Peak: The Impending World Oil Shortage*, Princeton: Princeton University Press, 2001.

De Geer, Hans, 'Trading Companies in Twentieth-Century Sweden', in Geoffrey Jones, ed., *The Multinational Traders*, New York: Routledge, 1998.

De Grazia, Victoria, *Irresistible Empire: America's Advance through Twentieth-Century Europe*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2005.

Dennis, Michael Aaron, 'Drilling for Dollars: The Making of US Petroleum Reserve Estimates, 1921–25', *Social Studies of Science* 15: 2, May 1985: 241–65.

DeNovo, John A., 'A Railroad for Turkey: The Chester Project, 1908–1913', *The Business History Review* 33: 3, 1959: 300–29.

——— *American Interests and Policies in the Middle East, 1900–1939*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1963.

Desrosières, Alain, 'Managing the Economy: The State, the Market, and Statistics', in T. Porter and D. Ross, eds, *The Cambridge History of Science, vol. 7: The Modern Social Sciences*, Cambridge, UK: CUP, 2003: 553–64.

Dirks, Nicholas, *The Hollow Crown: Ethnohistory of an Indian Kingdom*, 2nd edn, Ann Arbor: University of Michigan Press, 1993.

Disch, Lisa, 'Representation as "Spokespersonship": Bruno Latour's Political Theory', *Parallax* 14: 3, August 2008: 88–100.

Dix, Keith, *What's a Coal Miner to Do? The Mechanization of Coal Mining*, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1988.

Dodge, Toby, *Inventing Iraq: The Failure of Nation-Building and a History Denied*, New York: Columbia University Press, 2003.

——— 'What Accounts for the Evolution of International Policy Towards Iraq 1990–2003?' Iraq Inquiry, 5 November 2009, available at www.iraqinquiry.org.uk.

Dunning, Thad, *Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes*, Cambridge, UK: CUP, 2008.

Earle, Edward Mead, 'The Turkish Petroleum Company: A Study in Oleaginous Diplomacy', *Political Science Quarterly* 39: 2, 1924: 269–75.

——— *Turkey, the Great Powers, and the Bagdad Railway: A Study in Imperialism*, New York: Macmillan, 1923.

Edwards, P. K., *Strikes in the United States, 1881–1974*, New York: St Martin's Press, 1981.

Eichengreen, Barry, 'The British Economy Between the Wars', in Rodrick Floud and Paul Johnson, eds, *The Cambridge Economic History of Modern Britain*, Cambridge, UK: CUP, 2004: 314–43.

——— *Global Imbalances and the Lessons of Bretton Woods*, Cambridge: MIT Press, 2007.

Eichholtz, Dietrich, *Die Bağdadbahn, Mesopotamien Und Die Deutsche Ölpolitik Bis 1918: Aufhaltsamer Übergang Ins Erdölzeitalter: Mit Dokumenten*, Leipzig: Leipziger, Universitätsverlag, 2007.

El Azhary, M. S., 'The Attitudes of the Superpowers Towards the Gulf War', *International Affairs* 59: 4, Autumn 1983: 609–20.

Eley, Geoff, *Forging Democracy: The History of the Left in Europe, 1850–2000*, Oxford: OUP, 2002.

Engdahl, William, *A Century of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order*, 2nd edn, London: Pluto Press, 2004.

Engels, Friedrich, 'The Bakunists at Work', in Karl Marx and Friedrich Engels, eds, *Revolution in Spain*, London: Lawrence & Wishart, 1939 (first published in *Der Volksstaat*, 31 October, 2 and 5 November, 1873).

Fagge, Roger, *Power, Culture, and Conflict in the Coalfields: West Virginia and South Wales, 1900–1922*, Manchester: Manchester University Press, 1996.

Farouk-Sluglett, Marion, and Peter Sluglett, *Iraq Since 1958: From Revolution to Dictatorship*, 3rd edn, London: I. B. Tauris, 2001.

Feis, Herbert, 'The Anglo-American Oil Agreement', *Yale Law Journal* 55: 5, 1946: 1,174–90.

Ferrier, Ronald W., *The History of the British Petroleum Company, vol. 1: The Developing Years: 1901–1932*, Cambridge, UK: CUP, 1982.

Forrestal, James, *The Forrestal Diaries*, ed. Walter Millis and E. S. Duffield, New York: Viking Press, 1951.

Foucault, Michel, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France 1977-1978*, London: Palgrave Macmillan, 2007.

Frank, Alison Fleig, *Oil Empire: Visions of Prosperity in Austrian Galicia*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007.

Frankel, P. H., *Mattei: Oil and Power Politics*, London: Faber & Faber, 1966.

Frantz, Joseph H., and Valerie Jochen, 'Shale Gas White Paper', Schlumberger, 2005, available at www.slb.com.

Fremdling, Rainer, 'Anglo-German Rivalry in Coal Markets in France, the Netherlands and Germany 1850–1913', *Journal of European Economic History* 25: 3, 1996: 599–646.

Fursenko, A. A., *The Battle for Oil: The Economics and Politics of International Corporate Conflict over Petroleum, 1860–1930*, Greenwich: Jai Press, 1990.

Galpern, Steven G., *Money, Oil, and Empire in the Middle East: Sterling and Postwar Imperialism, 1944–1971*, Cambridge, UK: CUP, 2009.

Gates, Robert Michael, *From the Shadows: The Ultimate Insider's Story of Five Presidents and How They Won the Cold War*, New York: Touchstone, 1997.

Gavin, Francis J., *Gold, Dollars, and Power: The Politics of International Monetary Relations, 1958–1971*, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004.

Gelvin, James L., *Divided Loyalties: Nationalism and Mass Politics in Syria at the Close of Empire*, Berkeley: University of California Press, 1998.

Gendzier, Irene, *Notes from the Minefield: United States Intervention in Lebanon, 1945–1958*, New York: Columbia University Press, 2nd edn, 2006.

Gerretson, Frederik Carel, *The History of the Royal Dutch*, Leiden: E. J. Brill, 1953–1957.

Gilmour, David, *Curzon: Imperial Statesman*, 1st US edn, New York: Farrar, Straus & Giroux, 2003.

Goldberg, Ellis, 'Peasants in Revolt – Egypt 1919', *International Journal of Middle East Studies* 24: 2, 1992: 261–80.

Goldberg, Ellis, Erik Wibbels and Eric Mvukiyehe, 'Lessons from Strange Cases: Democracy, Development, and the Resource Curse in the US States', *Comparative Political Studies* 41: 4–5, 2008: 477–514.

Goldman, Marshall I., 'The Soviet Union', in Raymond Vernon, ed., *The Oil Crisis*, New York: Norton, 1976.

Goodrich, Carter, *The Miner's Freedom: A Study of the Working Life in a Changing Industry*, Boston: Marshall Jones Co., 1925.

Graham, Benjamin, *Storage and Stability: A Modern Ever-Normal Granary*, New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1937.

Graham-Brown, Sarah, *Sanctioning Saddam: The Politics of Intervention in Iraq*, London: I. B. Tauris/MERIP, 1999.

Greenpeace, *Decentralising Power: An Energy Reserve for the 21st Century*, 2005, available at www.greenpeace.org.uk.

Greenspan, Alan, *The Age of Turbulence: Adventures in a New World*, London: Penguin, 2007.

Grieb, Kenneth J., 'Standard Oil and the Financing of the Mexican Revolution', *California Historical Quarterly* 50: 1, 1971: 59–71.

Grovugui, Siba N., *Sovereigns, Quasi Sovereigns, and Africans: Race and Self-Determination in International Law*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 1996.

Guerrien, Bernard, 'Is There Anything Worth Keeping in Standard Microeconomics?' *Post-Autistic Economics Review* 12, 2002: Article 1.

Gulliford, Andrew, *Boomtown Blues: Colorado Oil Shale, 1885–1985*, Niwot: University Press of Colorado, 1989.

Haberl, Helmut, 'The Global Socioeconomic Energetic Metabolism as a Sustainability Problem', *Energy* 31: 1, 2006: 87–99.

Hakimian, Hassan, 'Wage Labor and Migration: Persian Workers in Southern Russia, 1880–1914', *International Journal of Middle East Studies* 17: 4, 1985: 443–62.

Halliday, Fred, 'Trade Unions and the Working Class Opposition', *MERIP Reports* 71, October 1978: 7–13.

Hanak, H., 'The Union of Democratic Control During the First World War', *Historical Research* 36: 94, 1963: 168–80.

Hansen, James, Makiko Sato, Pushker Kharecha, Gary Russell, David W. Lea and Mark Siddall, 'Climate Change and Trace Gases', *Philosophical Transactions of the Royal Society A* 365, 2007: 1,925–54.

Harrison, Royden, ed., *Independent Collier: The Coal Miner as Archetypal Proletarian Reconsidered*, New York: St Martin's, 1978.

Harvey, David, *A Brief History of Neoliberalism*, Oxford: OUP, 2005.

——— *The New Imperialism*, Oxford: OUP, 2003.

——— *Spaces of Capital: Towards a Critical Geography*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 2001.

Hayek, F. A., 'A Commodity Reserve Currency', *Economic Journal* 53: 210/211, June–September 1943: 176–84.

Hazlitt, Henry, *Will Dollars Save the World?* New York: Appleton-Century, 1947.

Hecht, Gabrielle, *The Radiance of France: Nuclear Power and National Identity After World War II*, Cambridge: MIT Press, 1998.

Henry, James Dodds, *Baku: An Eventful History*, New York: Arno Press, 1977 [1905].

Hewins, Ralph, *Mr Five Per Cent: The Story of Calouste Gulbenkian*, New York: Rinehart & Company, 1958.

Hicks, John, *Value and Capital*, Oxford: OUP, 1939.

Hobsbawm, Eric, *The Age of Empire, 1875–1914*, New York: Vintage, 1989.

Hobson, J. A., *Imperialism: A Study*, London: James Nisbet & Co., 1902.

——— *The War in South Africa: Its Causes and Effects*, London: James Nisbet & Co., 1900.

——— *Towards International Government*, New York: Macmillan, 1915.

Hoch, Myron L., 'The Oil Strike of 1945', *Southern Economic Journal* 15: 2, 1948: 117–33.

Holter, Darryl, *The Battle for Coal: Miners and the Politics of Nationalization in France, 1940–1950*, DeKalb: Northern Illinois University Press, 1992.

Hotelling, Harold, 'The Economics of Exhaustible Resources', *Journal of Political Economy* 39: 2, 1931: 137–75.

Houtsma, M. Th., A. J. Wensinck and T. W. Arnold, eds, *The Encyclopaedia of Islam: A Dictionary of the Geography, Ethnography and Biography of the Muhammadan Peoples*, Leiden: E. J. Brill, 1913–1936.

Hubbert, M. King, *Nuclear Energy and the Fossil Fuels*, Houston: Shell Development Company (Publication 95), 1956.

Hull, Edward, *The Coal-Fields of Great Britain: Their History, Structure, and Duration, With Notices of the Coal–Fields of Other Parts of the World*, London: Edward Stanford, 1861.

Huntington, Samuel P., 'The United States', in *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission*, ed. Michel Crozier, Samuel P. Huntington and Joji Wantanuki, New York: New York University Press, 1975.

Hyslop, Jonathan, 'Martial Law and Military Power in the Construction of the South African State: Jan Smuts and the "Solid Guarantee of Force", 1899–1924', *Journal of Historical Sociology* 22: 2, 2009: 234–68.

Intergovernmental Panel on Climate Change, *Fourth Assessment Report*, 2007, available at www.ipcc.ch.

International Energy Agency, *World Energy Outlook 2008*, New Milford: Turpin Distribution, 2008.

'International Notes', *Journal of International Relations* 11: 1, 1920: 120–54.

Jack (Kent), Marian, 'The Purchase of the British Government's Shares in the British Petroleum Company 1912–1914', *Past and Present* 39: 1, April 1968: 139–68.

Jacobs, Mathew, 'The Perils and Promise of Islam: The United States and the Muslim Middle East in the Early Cold War', *Diplomatic History* 30: 4, 2006: 705–39.

Jaggers, Keith, and Ted Robert Gurr, 'Tracking Democracy's Third Wave with the Polity III Data', *Journal of Peace Research* 32: 4, 1995: 469–82.

Jevons, H. Stanley, *The British Coal Trade*, London: E. P. Dutton, 1915.

Jevons, William Stanley, *The Coal Question: An Inquiry Concerning the Progress of the Nation and the Probable Exhaustion of Our Coal-Mines*, London: Macmillan, 1865.

Jones, Charles O., and Randall Strahan, 'The Effect of Energy Politics on Congressional and Executive Organization in the 1970s', *Legislative Studies Quarterly* 10: 2, 1985: 151–79.

Jones, Geoffrey, *The State and the Emergence of the British Oil Industry*, London: Macmillan, 1981.

Jorgenson, Dale W., ed., *The Economics of Productivity*, Cheltenham: Edward Elgar, 2009.

Kanafani, Ghassan, *The 1936–39 Revolt in Palestine*, New York: Committee for a Democratic Palestine, 1972.

Kandiyoti, Rafael, *Pipelines: Flowing Oil and Crude Politics*, London: I. B. Tauris, 2008.

Kane, N. Stephen, 'Corporate Power and Foreign Policy: Efforts of American Oil Companies to Influence United States Relations with Mexico, 1921–1928', *Diplomatic History* 1: 2, 1977: 170–98.

Kanefsky, John W., 'Motive Power in British Industry and the Accuracy of the 1870 Factory Return', *Economic History Review* 32: 3, 1979: 360–75.

Karl, Terry Lynn, *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*, Berkeley: University of California Press, 1997.

Karsh, Efraim, 'Military Power and Foreign Policy Goals: The Iran–Iraq War Revisited', *International Affairs* 64: 1, Winter 1987–88: 83–95.

Keeling, Charles D., 'Rewards and Penalties of Monitoring the Earth', *Annual Review of Energy and the Environment* 23, 1988: 25–82.

Kent, Marian, 'Agent of Empire? The National Bank of Turkey and British Foreign Policy', *Historical Journal* 18: 2, 1975: 367–89.

——— *Moguls and Mandarins: Oil, Imperialism, and the Middle East in British Foreign Policy*, London: Frank Cass, 1993.

——— *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900–1920*, London: Macmillan, 1976.

Kerr, Clark, and Abraham Siegel, 'The Interindustry Propensity to Strike: An International Comparison', in Arthur Kornhauser, Robert Dubin and Arthur M. Ross, eds, *Industrial Conflict*, New York: McGraw-Hill, 1934: 189–212.

Keynes, John Maynard, *Indian Currency and Finance*, London: Macmillan, 1913.

——— *The Collected Writings of John Maynard Keynes*, ed. Donald Moggridge, London: Macmillan, 1971–1989.

——— *The General Theory of Employment, Interest and Money*, London: Macmillan, 1936.

——— 'William Stanley Jevons, 1835–1882: A Centenary Allocation on His Life and Work as Economist and Statistician', *Journal of the Royal Statistical Society* 99: 3, 1936: 516–55.

al-Khafaji, Isam, *Tormented Births: Passages to Modernity in Europe and the Middle East*, London: I. B. Tauris, 2004.

Khalidi, Rashid, *Resurrecting Empire: Western Footprints and America's Perilous Path in the Middle East*, Boston: Beacon Press, 2004.

——— *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood*, Boston: Beacon Press, 2006.

Khalidi, Walid, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948*, Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1971.

Kimball, Jeffrey, 'The Nixon Doctrine: A Saga of Misunderstanding', *Presidential Studies Quarterly* 36: 1, 2006: 59–74.

Klare, Michael, *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*, New York: Henry Holt, 2001.

——— *Rising Powers, Shrinking Planet: The New Geopolitics of Energy*, New York: Metrolpolitan Books, 2008.

Klein, Naomi, *The Shock Doctrine: The Rise of Disaster Capitalism*, London: Allen Lane, 2007.

Knaack, Marcelle Size, *Encyclopedia of US Air Force Aircraft and Missile Systems*, vol. 1, Washington, DC: Office of Air Force History, 1978.

Knights, Mark, *Representation and Misrepresentation in Later Stuart Britain: Partisanship and Political Culture*, Oxford: OUP, 2006.

Knock, Thomas J., *To End All Wars: Woodrow Wilson and the Quest for a New World Order*, New York: OUP, 1992.

Kuznets, Simon, Lillian Epstein and Elizabeth Jenks, *National Income and Its Composition, 1919–1938*, New York: National Bureau of Economic Research, 1941.

Ladjevardi, Habib, *Labor Unions and Autocracy in Iran*, Syracuse: Syracuse University Press, 1985.

Laslett, John H. M., *Colliers Across the Sea: A Comparative Study of Class Formation in Scotland and the American Midwest, 1830–1924*, Champaign: University of Illinois Press, 2000.

——— 'State Policy Towards Labour and Labour Organizations, 1830–1939: Anglo-American Union Movements', in Peter Mathias and Sidney Pollard, eds, *The Cambridge Economic History of Europe, vol. 8: The Industrial Economies: The Development of Economic and Social Policies*, Cambridge, UK: CUP, 1989: 495–548.

Latour, Bruno, *Politics of Nature: How to Bring the Sciences into Democracy*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

——— *We Have Never Been Modern*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993.

Lee, P. J., *Statistical Methods for Estimating Petroleum Resources*, Oxford: OUP, 2008.

Leith-Ross, Frederick, 'Financial and Economic Developments in Egypt', *International Affairs* 28: 1, 1952: 29–37.

Lenin, V. I., *Collected Works*, Moscow: Progress Publishing, 1960.

Levinson, Marc, *The Box: How the Shipping Container Made the World Smaller and the World Economy Bigger*, Princeton: Princeton University Press, 2006.

Linden, H. R., 'The Evolution of an Energy Contrarian', *Annual Review of Energy and the Environment* 21, 1996: 31–67.

Lippmann, Walter, *The Cold War: A Study in US Foreign Policy*, New York: Harper, 1947.

List, Friedrich, *National System of Political Economy*, transl. from the German by G. A. Matile, Philadelphia: J. P. Lippincott, 1856 [1841].

Little, Douglas, 'Cold War and Covert Action: The United States and Syria, 1945–1958', *Middle East Journal* 44: 1, 1990: 51–75.

——— 'Mission Impossible: The CIA and the Cult of Covert Action in the Middle East', *Diplomatic History* 28: 5, 2004: 663–701.

——— 'The United States and the Kurds: A Cold War Story', *Journal of Cold War Studies* 12: 4, 2010: 63–98.

Lockman, Zachary, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906–1948*, Berkeley: University of California Press, 1996.

Lohmann, Larry, *Carbon Trading: A Critical Conversation on Climate Change, Privatisation and Power*, Development Dialogue, no. 48, September 2006.

Long, David, *Towards a New Liberal Internationalism: The International Theory of J. A. Hobson*, Cambridge, UK: CUP, 1996.

Longrigg, Stephen Hemsley, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, London: OUP, 1968.

Louis, William Roger, *Ends of British Imperialism: The Scramble for Empire, Suez and Decolonization: Collected Essays*, London: I. B. Tauris, 2006.

Lowi, Theodore J., 'The State in Political Science: How We Become What We Study', *American Political Science Review* 86: 1, 1992: 1–7.

Lugard, Frederick, *The Dual Mandate in British Tropical Africa*, 5th edn, Hamden, CT: Archon Books, 1965.

Luxemburg, Rosa, *The Mass Strike, the Political Party, and the Trade Unions* (a translation of *Massenstreik, Partei und Gewerkschaften*, 1906), Detroit: Marxist Educational Society, 1925.

Mabro, Robert, 'OPEC and the Price of Oil', *Energy Journal* 13: 2, 1992: 1–17.

MacKenzie, Donald, *An Engine, Not a Camera: How Financial Models Shape Markets*, Cambridge, MA: MIT Press, 2006.

——— *Statistics in Britain, 1865–1930: The Social Construction of Scientific Knowledge*, Edinburgh: Edinburgh University Press, 1981.

MacKenzie, Donald, Fabian Muniesa and Lucy Siu, eds, *Do Economists Make Markets? On the Performativity of Economics*, Princeton: Princeton University Press, 2007.

Mackenzie King, William Lyon, *Industry and Humanity: A Study in the Principles Underlying Industrial Reconstruction*, Boston: Houghton Mifflin, 1918.

Madureira, N. L., 'Oil in the Age of Steam', *Journal of Global History* 5: 1, 2010: 75–94.

Magoon, L. B., and J. W. Schmoker, 'The Total Petroleum System – the Natural Fluid Network that Constrains the Assessment Unit', in *US Geological Survey Digital Data Series 60*, 2000.

Mahaim, Ernest, and Harald Westergaard, 'The General Strike in Belgium, April 1902', *Economic Journal* 12: 47, 1902: 421–30.

Mahdavy, Hussein, 'The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States: The Case of Iran', in M. A. Cook, ed., *Studies in the Economic History of the Middle East*, London: OUP, 1970.

Mallet, Serge, *Essays on the New Working Class*, St Louis: Telos Press, 1975.

——— *The New Working Class*, Nottingham: Bertrand Russell Peace Foundation for Spokesman Books, 1975.

Mamdani, Mahmood, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism*, Princeton: Princeton University Press, 1996.

Manela, Erez, *The Wilsonian Moment: Self-Determination and the International Origins of Anticolonial Nationalism*, Oxford: OUP, 2007.

Mantena, Karuna, *Alibis of Empire: Henry Maine and the Ends of Liberal Imperialism*, Princeton: Princeton University Press, 2010.

Marks, Shula, and Stanley Trapido, 'Lord Milner and the South African State', *History Workshop* 8, 1979: 50–80.

Marshall, Alfred, *Principles of Economics*, 8th edn, London: Macmillan, 1920.

Maunsell, F. R., 'The Mesopotamian Petroleum Field', *Geographical Journal* 9: 5, 1897: 528–32.

Mayer, Arno J., *Wilson vs Lenin: Political Origins of the New Diplomacy, 1917–1918*, Cleveland: World Publishing Company, 1969.

McCarthy, Tom, *Auto Mania: Cars, Consumers, and the Environment*, New Haven: Yale University Press, 2007.

McCloskey, Deirdre, 'Yes, There Is Something Worth Keeping in Microeconomics', *Post-Autistic Economics Review* 15: 4, 2002.

McFarland, Andrew S., 'Energy Lobbies', *Annual Review of Energy* 9, 1984: 501–27.

Meadows, Donella H., Dennis L. Meadows, Jorgen Randers and William W. Behrens, *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*, New York: Universe Books, 1972.

Mehrling, Perry, 'Retrospectives: Economists and the Fed: Beginnings', *Journal of Economic Perspectives* 16: 4, 2002: 207–18.

Meredith, Martin, *Diamonds, Gold, and War: The British, the Boers, and the Making of South Africa*, New York: Public Affairs, 2008.

Miller, Geoffrey, *Straits: British Policy Towards the Ottoman Empire and the Origins of the Dardanelles Campaign*, Hull: University of Hull Press, 1997.

Milne, Seumas, *The Enemy Within: The Secret War Against the Miners*, 3rd edn, London: Verso, 2004.

Milner, Alfred, *England in Egypt*, 11th edn, London: Edward Arnold, 1904.

Mirowski, Philip, *Machine Dreams: Economics Becomes a Cyborg Science*, Cambridge, UK: CUP, 2002.

Mirowski, Philip, and Dieter Plehwe, eds, *The Road from Mont Pèlerin: The Making of the Neoliberal Thought Collective*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2009.

Mitchell, Timothy, 'Economists and the Economy in the Twentieth Century', in George Steinmetz, ed., *The Politics of Method in the Human Sciences: Positivism and Its Epistemological Others*, Durham: Duke University Press, 2005.

——— *Rule of Experts: Egypt, Techno-Politics, Modernity*, Berkeley: University of California Press, 2002.

——— 'The Work of Economics: How a Discipline Makes Its World', *European Journal of Sociology* 46: 2, 2005: 297–320.

Monroe, Elizabeth, *Philby of Arabia*, Reading: Ithaca Press, 1998.

Morel, E. D., *King Leopold's Rule in Africa*, London: Heinemann, 1904.

——— *Morocco in Diplomacy*, London: Smith, Elder & Co., 1912.

——— *Red Rubber: The Story of the Rubber Slave Trade Flourishing on the Congo in the Year of Grace 1906*, London: T. Fisher Unwin, 1906.

Morgan, Mary S., *The History of Econometric Ideas*, Cambridge, UK: CUP, 1990.

Mortimer, Joanne Stafford, 'Commercial Interests and German Diplomacy in the Agadir Crisis', *Historical Journal* 10: 4, 1967: 440–56.

Mosley, Leonard, *Gideon Goes to War*, London: Arthur Baker, 1955.

Mumford, Lewis, *Technics and Civilization*, New York: Harcourt, Brace, 1934.

Muttit, Greg, *Fuel on the Fire: Oil and Politics in Occupied Iraq*, London: Bodley Head, 2011.

Nalbantian, Tsolin, 'Fashioning Armenians in Lebanon, 1946–1958', PhD thesis, Department of Middle Eastern, South Asian, and African Studies, Columbia University, 2010.

Neatby, H. Blair, 'William Lyon Mackenzie King', in *Dictionary of Canadian Biography Online*, at www.biographi.ca.

von Neumann, John, 'John von Neumann on Technological Prospects and Global Limits', *Population and Development Review* 12: 1, March 1986 [1955]: 117–26.

Neville, Robert G., 'The Courrières Colliery Disaster, 1906', *Journal of Contemporary History* 13: 1, 1978: 33–52.

Nitzan, Jonathan, and Shimshon Bichler, *The Global Political Economy of Israel*, London: Pluto Press, 2002.

Nowell, Gregory, *Mercantile States and the World Oil Cartel, 1900–1939*, Ithaca: Cornell University Press, 1994.

Nuvolari, Alessandro, 'Collective Invention During the British Industrial Revolution: The Case of the Cornish Pumping Engine', *Cambridge Journal of Economics* 28: 3, 2004: 347–63.

Nuvolari, Alessandro, and Bart Verspagen, 'Technical Choice, Innovation and British Steam Engineering, 1800–1850', *Economic History Review* 62, 2009: 685–710.

Nuvolari, Alessandro, Bart Verspagen and Nick von Tunzelmann, 'The Early Diffusion of the Steam Engine in Britain, 1700–1800: A Reappraisal', *Cliometrica*, 2011: 1–31.

Nye, David E., *Consuming Power: A Social History of American Energies*, Cambridge, MA: MIT Press, 1999.

Odell, Peter R., *Oil and World Power*, 5th edn, Harmondsworth: Penguin, 1979.

Okruhlik, Gwenn, 'Networks of Dissent: Islamism and Reform in Saudi Arabia', *Current History* 101: 651, 2002: 22–8.

Olusoga, David, and Casper W. Erichsen, *The Kaiser's Holocaust: Germany's Forgotten Genocide and the Colonial Roots of Nazism*, London: Faber & Faber, 2010.

Oppenheim, Lassa, *A Treatise on International Law*, edited by Ronald F. Roxburgh, London: Longmans, Green, 1920.

Orwell, George, 'You and the Atomic Bomb' (1945), in Sonia Orwell and Ian Angus, eds, *The Collected Essays, Journalism and Letters of George Orwell, vol. 4: In Front of Your Nose, 1945–1950*, New York: Harcourt, Brace & World, 1968: 6–10.

Painter, David S., 'Oil and the Marshall Plan', *Business History Review* 58: 3, 1984: 359–83.

——— *Oil and the American Century: The Political Economy of US Foreign Oil Policy, 1941–1954*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

——— 'The Marshall Plan and Oil', *Cold War History* 9: 2, 2009: 159–75.

Parker, Richard B., ed., *The October War: A Retrospective*, Gainesville: University Press of Florida, 2001.

Parra, Francisco, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*, London: I. B. Tauris, 2004.

Peart, Sandra J., '"Facts Carefully Marshalled" in the Empirical Studies of William Stanley Jevons', *History of Political Economy* 33, 2001 (annual supplement): 252–76.

Pedersen, Susan, 'The Failure of Feminism in the Making of the British Welfare State', *Radical History Review* 43, 1989: 86–110.

Penrose, Edith, and E. F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development*, London: Ernest Benn, 1978.

Petersen, Tore T., *Richard Nixon, Great Britain and the Anglo-American Alignment in the Persian Gulf: Making Allies out of Clients*, Brighton: Sussex Academic Press, 2009.

Podeh, Elie, 'Making a Short Story Long: The Construction of the Suez–Mediterranean Oil Pipeline in Egypt, 1967–77', *Business History Review* 78: 1, 2004: 61–88.

Podobnik, Bruce, *Global Energy Shifts: Fostering Sustainability in a Turbulent Age*, Philadelphia: Temple University Press, 2006.

Polanyi, Karl, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*, New York: Farrar & Rinehart, 1944.

Polanyi, Karl, Conrad M. Arensberg and Harry W. Pearson, *Trade and Market in the Early Empires: Economies in History and Theory*, Glencoe: Free Press, 1957.

Polasky, Janet L., 'A Revolution for Socialist Reforms: The Belgian General Strike for Universal Suffrage', *Journal of Contemporary History* 27: 3, 1992: 449–66.

Pollard, Sidney, *Peaceful Conquest: The Industrialization of Europe, 1760–1970*, Oxford: OUP, 1981.

Pomeranz, Kenneth, *The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy*, Princeton: Princeton University Press, 2000.

Porter, Theodore, 'Locating the Domain of Calculation', *Journal of Cultural Economy* 1: 1, 2008: 39–50.

——— *The Rise of Statistical Thinking, 1820–1900*, Princeton: Princeton University Press, 1986.

Potter, Pitman B., 'Origin of the System of Mandates Under the League of Nations', *American Political Science Review* 16: 4, November 1922: 563–83.

Pouget, Émile, *Le Sabotage*, Paris: M. Rivière, 1911 [1909], English translation: *Sabotage*, Chicago: C. H. Kerr & Co., 1913.

Qaimmaqami, Linda Wills, 'The Catalyst of Nationalization: Max Thornburg and the Failure of Private Sector Developmentalism in Iran, 1947–51', *Diplomatic History* 19: 1, 1995: 1–31.

Quam-Wickham, Nancy Lynn, 'Petroleocrats and Proletarians: Work, Class and Politics in the California Oil Industry, 1917–1925',

PhD thesis, Department of History, University of California, Berkeley, 1994.

Quataert, Donald, *Miners and the State in the Ottoman Empire: The Zonguldak Coalfield, 1822–1920*, New York: Berghahn Books, 2006.

——— *Workers, Peasants and Economic Change in the Ottoman Empire: 1730–1914*, Istanbul: Isis Press, 1993.

Radice, Hugo, 'The National Economy: A Keynesian Myth?' *Capital and Class* 8: 1, 1984: 111–140.

Rafi'i, Abd al-Rahman, *Thawrat Sanat 1919: Tarikh Misr Al-Qawmi Min Sanat 1914 Ila Sanat 1921*, Misr: Maktabat al-Nahda al-Misriya, 1955.

Rancière, Jacques, *Hatred of Democracy*, London: Verso, 2005.

Rand, Christopher T., *Making Democracy Safe for Oil: Oilmen and the Islamic East*, Boston: Little, Brown, 1975.

Randall, Stephen J., *United States Foreign Oil Policy, 1919–1948: For Profits and Security*, Kingston: McGill–Queen's University Press, 1985.

Rashid, Ahmed, *Taliban: Militant Islam, Oil, and Fundamentalism in Central Asia*, New Haven: Yale University Press, 2000.

Redish, Angela, 'The Evolution of the Gold Standard in England', *Journal of Economic History* 50: 4, December 1990, 789–805.

Rees, Jonathan, *Representation and Rebellion: The Rockefeller Plan at the Colorado Fuel and Iron Company, 1914–1942*, Boulder: University Press of Colorado, 2010.

Reifer, Thomas E., 'Labor, Race and Empire: Transport Workers and Transnational Empires of Trade, Production, and Finance', in Gilbert G. Gonzalez, Raul Fernandez, Vivian Price, David Smith and Linda Tinh Vo, eds, *Labor Versus Empire: Race, Gender, and Migration*, London: Routledge, 2004: 17–36.

Retort (Iain Boal, T. J. Clark, Joseph Matthews and Michael Watts); *Afflicted Powers: Capital and Spectacle in a New Age of War*, New York: Verso, 2005.

Revelle, R., W. Broecker, H. Craig, C.D. Keeling and J. Smagorinsky, 'Atmospheric Carbon Dioxide', in *Restoring the Quality of our Environment: Report of the Environmental Pollution Panel*, Washington: White House, President's Science Advisory Committtee, November 1965: 111–33.

Rimlinger, G. V., 'Labour and the State on the Continent, 1800–1939', in Peter Mathias and Sidney Pollard, eds, *The Cambridge Economic History of Europe, vol. 8: The Industrial Economies: The Development of Economic and Social Policies*, Cambridge, UK: CUP, 1989.

Rippy, Merrill, *Oil and the Mexican Revolution*, Leiden: Brill, 1972.

Robelius, Fredrik, 'Giant Oil Fields – The Highway to Oil: Giant Oil Fields and Their Importance for Future Oil Production', PhD thesis, Department of Nuclear and Particle Physics, Uppsala University, March 2007, available at publications.uu.se.

Ross, Michael L., 'Does Oil Hinder Democracy?' *World Politics* 53: 3, April 2001: 325–61.

Rosser, Andrew, 'Escaping the Resource Curse: The Case of Indonesia', *Journal of Contemporary Asia* 37: 1, 2007: 38–58.

Rubin, Barnett R., *The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Collapse in the International System*, 2nd edn, New Haven: Yale University Press, 2002.

Ruotsila, Markku, 'The Great Charter for the Liberty of the Workingman: Labour, Liberals, and the Creation of the ILO', *Labour History Review* 67: 1, 2002: 29–47.

Rutledge, David, 'Estimating Long-Term World Coal Production with Logit and Probit Transforms', *International Journal of Coal Geology* 85: 1, 2011: 23–33.

Sabin, Paul, *Crude Politics: The California Oil Market, 1900–1940*, Berkeley: University of California Press, 2005.

Sachs, Jeffrey D., and Andrew M. Warner, 'Natural Resource Abundance and Economic Growth', Development Discussion Paper no. 517a, Cambridge: Harvard Institute for International Development, 1995.

Sadowski, Yahya M., *Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture*, Washington, DC: Brookings Institution, 1991.

Salamé, Ghassan, ed., *Democracy Without Democrats: The Renewal of Politics in the Muslim World*, London: I. B. Tauris, 1994.

Sampson, Anthony, *The Arms Bazaar*, London: Hodder & Stoughton, 1977.

——— *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*, London: Hodder & Stoughton, 1975.

Samuelson, Paul A., *Foundations of Economic Analysis*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1947.

Sartre, Jean-Paul, *Critique of Dialectical Reason, vol. 1: Theory of Practical Ensembles*, London: Verso 1977.

Satia, Priya, 'Developing Iraq: Britain, India and the Redemption of Empire and Technology in the First World War', *Past and Present* 197: 1, 2007: 211–55.

Saul, Samir, 'Masterly Inactivity as Brinkmanship: The Iraq Petroleum Company's Route to Nationalization, 1958–1972', *International History Review* 29: 4, 2007: 746–92.

Schabas, Margaret, 'The "Worldly Philosophy" Of William Stanley Jevons', *Victorian Studies* 28: 1, 1984: 129–47.

Schlesinger, James, 'The Airlift', in Richard B. Parker, ed., *The October War: A Retrospective*, Gainesville: University Press of Florida, 2001.

Schorske, Carl E., *German Social Democracy, 1905–1917: The Development of the Great Schism*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983.

Schulze, Reinhard, *Die Rebellion Der Ägyptischen Fallahin 1919*, Bonn: Ballbek Verlag, 1981.

Schumacher, E. F., *Small Is Beautiful: Economics as if People Mattered*, New York: Harper & Row, 1973.

Schumpeter, Joseph, 'The Common Sense of Econometrics', *Econometrica*1: 1, January 1933: 5–12.

Schwarz, Solomon M., *The Russian Revolution of 1905: The Workers' Movement and the Formation of Bolshevism and Menshevism*, transl. Gertrude Vakar, Chicago: University of Chicago Press, 1967.

Searle, G. R., *A New England?: Peace and War, 1886–1918*, Oxford: Clarendon Press, 2004.

Serres, Michel, *The Parasite*, Minneapolis: University of Minnesota Press, 2007.

Service, Robert, *Stalin: A Biography*, Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University Press, 2005.

Seymour, Ian, *OPEC: Instrument of Change*, New York: St Martin's Press, 1981.

Shafiee, Katayoun, 'Cracking Petroleum with Politics: Anglo-Persian Oil and the Socio-Technical Transformation of Iran, 1901–54', PhD thesis, Department of Middle Eastern and Islamic Studies, New York University, 2010.

Sheail, John, 'Torrey Canyon: The Political Dimension', *Journal of Contemporary History* 42: 3, 2007: 485–504.

Shields, Sarah, *Mosul Before Iraq: Like Bees Making a Five-Sided Cell*, Albany: State University of New York Press, 2000.

Shubert, Adrian, *The Road to Revolution in Spain: The Coal Miners of Asturias, 1860–1934*, Urbana: University of Illinois Press, 1987.

Sieferle, Rolf Peter, *The Subterranean Forest: Energy Systems and the Industrial Revolution*, Cambridge, UK: White Horse Press, 2001.

——— 'Why Did Industrialization Start in Europe (and Not in China)?' in Rolf Peter Sieferle and Helga Breuninger, eds, *Agriculture, Population, and Economic Development in China and Europe*, Stuttgart: Breuninger Stiftung, 2003: 7–89.

Silver, Beverly J., *Forces of Labor: Workers' Movements and Globalization Since 1870*, Cambridge, UK: CUP, 2003.

Skidelsky, Robert, *John Maynard Keynes, vol. 2: The Economist as Saviour, 1920–1937*, London: Macmillan, 1992.

Sluglett, Peter, *Britain in Iraq: Contriving King and Country, 1914–1932*, New York: Columbia University Press, 2007.

Smil, Vaclav, *Energy in Nature and Society: General Energetics of Complex Systems*, Cambridge, MA: MIT Press, 2008.

——— 'America's Oil Imports: A Self-Inflicted Burden', *Annals of the Association of American Geographers*, 104: 4, 2011: 712–16.

Smith, Adam, *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*, London: Methuen, 1950 [1776].

Smith, James Allen, *The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite*, New York: Free Press, 1991.

Smuts, Jan Christiaan, 'The League of Nations: A Practical Suggestion', in John Dugard, ed., *The South West Africa/Namibia Dispute; Documents and Scholarly Writings on the Controversy Between South Africa and the United Nations*, Berkeley: University of California Press, 1973.

——— *Selections from the Smuts Papers*, 7 vols, ed. W. K. Hancock and Jean Van Der Poel, Cambridge, UK: CUP, 2007.

Söderbergh, Bengt, 'Canada's Oil Sands Resources and Its Future Impact on Global Oil Supply', MSc degree project, Systems Engineering, Uppsala University, 2005.

Solow, Robert M., 'The Economics of Resources or the Resources of Economics', *American Economic Review* 64: 2, 1974: 1–14.

Soltau, Irene C., 'Social Responsibility in the Lebanon', *International Affairs* 25: 3, 1949: 307–17.

Sorel, Georges, *Reflections on Violence*, a transl. from the French by Thomas Ernest Hulme, New York: B. W. Huebsch, 1914.

Sorrell, Steve, *Global Oil Depletion: An Assessment of the Evidence for a Near-Term Peak in Oil Production*, UK Energy Research Centre, 2009, available at www.ukerc.ac.uk.

Spring, D. W., 'The Trans-Persian Railway Project and Anglo-Russian Relations, 1909–14', *Slavonic and East European Review* 54: 1, 1976: 60–82.

Stabile, Donald R., 'Veblen and the Political Economy of the Engineer: The Radical Thinker and Engineering Leaders Came to Technocratic Ideas at the Same Time', *American Journal of Economics and Sociology* 45: 1, 1986: 41–52.

Stead, W. T., *Methods of Barbarism: The Case for Intervention*, London: Mowbray House, 1901.

Steinhouse, Adam, *Workers' Participation in Post-Liberation France*, Lanham: Lexington Books, 2001.

Stevens, Paul, 'Pipelines or Pipe Dreams? Lessons from the History of Arab Transit Pipelines', *Middle East Journal* 54: 2, 2000: 224–41.

Stewart, Rory, *Occupational Hazards: My Time Governing in Iraq*, London: Picador, 2006.

Stivers, William, *Supremacy and Oil: Iraq, Turkey, and the Anglo-American World Order, 1918-1930*, Ithaca, Cornell University Press, 1982.

Stocking, George W., *Middle East Oil: A Study in Political and Economic Controversy*, Nashville: Vanderbilt University Press, 1970.

Stoff, Michael B., 'The Anglo-American Oil Agreement and the Wartime Search for Foreign Oil Policy', *Business History Review* 55: 1, 1981: 59–74.

Stokes, Raymond G., *Opting for Oil: The Political Economy of Technical Change in the West German Industry, 1945–1961*, Cambridge: CUP, 1994.

Stork, Joe, *Middle East Oil and the Energy Crisis*, New York: Monthly Review Press, 1975.

——— 'Oil and the Penetration of Capitalism in Iraq', in Petter Nore and Terisa Turner, eds, *Oil and Class Struggle*, London: Zed Press, 1980.

Strunk, William, 'The Reign of Shaykh Khaz'al Ibn Jabir and the Suppression of the Principality of Arabistan', PhD thesis, Department of History, Indiana University, 1977.

Sumi, Lisa, *Our Drinking Water at Risk: What EPA and the Oil and Gas Industry Don't Want Us to Know About Hydraulic Fracturing*, Washington, DC: Oil and Gas Accountability Project, April, 2005, available at www.earthworksaction.org.

Suny, Ronald Grigor, 'A Journeyman for the Revolution: Stalin and the Labour Movement in Baku, June 1907–May 1908', *Soviet Studies* 23: 3, 1972: 373–94.

Suny, Ronald Grigor, *The Making of the Georgian Nation*, 2nd edn, Bloomington: Indiana University Press, 1994.

Tessler, Mark, and Amaney Jamal, 'Political Attitude Research in the Arab World: Emerging Opportunities', *PS: Political Science and Politics* 39: 3, 2006: 433–7.

Thomas, Paul, *Karl Marx and the Anarchists*, London: Routledge & Kegan Paul, 1980.

Thompson, E. P., *The Making of the English Working Class*, New York: Pantheon Books, 1964.

Thompson, Elizabeth, *Colonial Citizens: Republican Rights, Paternal Privilege, and Gender in French Syria and Lebanon*, New York: Columbia University Press, 2000.

Throntveit, Trygve, 'The Fable of the Fourteen Points: Woodrow Wilson and National Self-Determination', *Diplomatic History* 35: 3, June 2011: 445–81.

Tilly, Chris, and Charles Tilly, *Work Under Capitalism*, Boulder: Westview, 1998.

Tobin, James, 'Irving Fisher (1867–1947)', in John Eatwell, Murray Milgate and Peter Newman, eds, *The New Palgrave: A Dictionary of Economics*, London: Macmillan, 1987.

Tolf, Robert W., *The Russian Rockefellers: The Saga of the Nobel Family and the Russian Oil Industry*, Stanford: Hoover Institution Press, Stanford University, 1976.

Tooze, J. Adam, 'Imagining National Economies: National and International Economic Statistics 1900–1950', in Geoffrey Cubitt, ed., *Imagining Nations*, Manchester: Manchester University Press, 1998.

——— *Statistics and the German State, 1900–1945: The Making of Modern Economic Knowledge*, Cambridge: CUP, 2001.

Tribe, Keith, *Land, Labour, and Economic Discourse*, London: Routledge & Kegan Paul, 1978.

——— *Strategies of Economic Order: German Economic Discourse, 1750–1950*, Cambridge: CUP, 1995.

Tvedt, T., 'Why England and Not China and India? Water Systems and the History of the Industrial Revolution', *Journal of Global History* 5: 1, 2010: 29–50.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Review of Maritime Transport 2007*, Geneva: United Nations Conference on Trade and Development, 2007.

Vassiliev, Alexei, *The History of Saudi Arabia*, New York: New York University Press, 2000.

Veblen, Thorstein, *The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions*, New York: Macmillan, 1899.

——— 'On the Nature of Capital', *Quarterly Journal of Economics* 23: 1, 1908: 104–36.

——— *Imperial Germany and the Industrial Revolution*, New York: Macmillan, 1915.

——— *An Inquiry into the Nature of Peace and the Terms of Its Perpetuation*, New York: MacMillan, 1917.

——— *On the Nature and Uses of Sabotage*, New York: Oriole Chapbooks, 1919.

——— *The Industrial System and the Captains of Industry*, New York: Oriole, 1919.

——— *The Engineers and the Price System*, New York: B. W. Huebsch, 1921.

Vietor, Richard H. K., *Energy Policy in America since 1945: A Study of Business Government Relations*, Cambridge, UK: CUP, 1984.

Visser, Reidar, *Basra, the Failed Gulf State: Separatism and Nationalism in Southern Iraq*, Münster: Lit Verlag, 2005.

Vitalis, Robert, *America's Kingdom: Mythmaking on the Saudi Oil Frontier*, 2nd edn, London: Verso, 2009.

al-Wardi, Ali, *Lamahat ijtima'iya min ta'rikh al-'iraq al-hadith*, 6 vols, vol. 5: *Hawla thawrat al-'ishrin*, 2nd edn, London: Kufan, 1991.

Watts, Michael, 'Resource Curse? Governmentality, Oil and Power in the Niger Delta, Nigeria', *Geopolitics* 9: 1, 2004: 50–80.

Werth, Alexander, *France, 1940–1955*, New York: Henry Holt, 1956.

Williams, Beryl, '1905: The View from the Provinces', in Jonathan Smele and Anthony Haywood, eds, *The Russian Revolution of 1905*, London: Routledge, 2005.

Williamson, Harold F., *The American Petroleum Industry*, 2 vols, Evanston: Northwestern University Press, 1959.

Wilson, Arnold Talbot, *SW. Persia: A Political Officer's Diary, 1907–1914*, London: OUP, 1941.

Winkler, Henry J., 'British Labor and the Origins of the Idea of Colonial Trusteeship, 1914–1919', *Historian* 13: 2, 1951: 154–72.

Woodward, David R., 'The Origins and Intent of David Lloyd George's War Aims Speech', *Historian* 34: 1, November 1971, 22–39.

Wright, John, *Libya: A Modern History*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982.

Wright, Quincy, 'The Mosul Dispute', *American Journal of International Law* 20: 3, July 1926: 453–64.

Wrigley, E. A., *Poverty, Progress, and Population*, Cambridge, UK: CUP, 2004.

Wriston, Henry M., 'Institute of Politics', *American Political Science Review* 20: 4, 1926: 852–60.

Yaqub, Salim, *Containing Arab Nationalism: The Eisenhower Doctrine and the Middle East*, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004.

Yates, Douglas A., *The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon*, Trenton: Africa World Press, 1996.

Yergin, Daniel, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*, New York: Simon & Schuster, 1991.

Zelizer, Viviana A., *The Social Meaning of Money: Pin Money, Paychecks, Poor Relief and Other Currencies*, Princeton: Princeton University Press, 1997.

Zittel, Werner, and Jörg Schindler, 'Coal: Resources and Future Production', EWG Paper no. 1/01, 10 July 2007, at www.energywatchgroup.org.

Zupnick, Elliot, 'The Sterling Area's Central Pooling System Re-Examined', *Quarterly Journal of Economics* 69: 1, 1955: 71–84.

المحتويات

ديموقراطية الكربون

السلطة السياسية في عصر النفط

كلمة شكر ٧

مدخـــــل ٩

- هوامش المدخل ٢٣

الفصل الأول: آلات الديموقراطية ٢٧

ضوء الشمس المدفون ٢٧، الديموقراطية والمستعمرة ٣١، السـيطرة على قنوات الكربون ٣٥، التخريب ٣٩، المعركة من أجل الفحـم ٤٥، النفط في عصر الفحم ٥٠، التدفقات النفطية ٥٦، إنتاج الندرة ٥٩.

- هوامش الفصل الأول ٦٤

الفصل الثاني: الجائزة من أرض الجن ٧٩

حماية الاستثمارات في الهند ٨٨، مشروع لإبقاء المنتَـــج خـــارج السوق ٩٤، أرض الجن ١٠٠، البنية ١٠٣.

- هوامش الفصل الثاني ١٠٩

الفصل الثالث: قبول المحكومين ١١٥

ترجمة الديموقراطية ١١٧، مناجم المغرب وسكك حديد بلاد مـا بـين النهرين ١٢٣، آلة للرقابة على السياسة الخارجية ١٢٧، هُـم، لسـوء الحظ، العمال ١٢٩.

- هوامش الفصل الثالث ١٣٨

الفصل الرابع: آليات حُسن النية ١٤٥

ثورات ما بعد الحرب ١٤٦، الموقف الويلسوني ١٤٨، الاقتصادُ محكُ السياسة ١٥٢، السيطرة على منطقة النفط ١٥٥، متحدثون طبيعيـون بلسان الأكثرية ١٦٠، الالتزامات المادية ١٦٢، حشدُ ثِقل القُوى ١٦٤، صانعو المتاعب ١٦٧.

- هوامش الفصل الرابع ١٧٢

الفصل الخامس: اقتصاد الطاقة ١٨١
البترول يُخرج مقرضي المال من المعبد ١٨٢، وصاية القوى الكبرى ١٨٥، فشل الخطط طويلة المدى ١٩١، اقتصاد الكربون ١٩٧، الحضارة هي اقتصاد الطاقة ١٩٩، الحسابات في عصر الفحم ٢٠١، الموارد الطبيعية والحماسة العنصرية ٢٠٦، الاقتصاد القومي ٢١١، مال الوقود ٢١٤.
- هوامش الفصل الخامس ٢٢٠

الفصل السادس: التخريب ٢٢٩
ثورة في العراق ٢٣٠، التخلّي ٢٣٣، اختيار الأزمة ٢٣٥، التعبئة ٢٣٧، العطالة المؤسسية uselessness ٢٤١، مبدأ جوام Guam ٢٤٤، إعادة تنظيم سلطة التخريب ٢٥٠، المذكرات المعلنة ٢٥٤، انتهاء الذهب ٢٥٨.
- هوامش الفصل السادس ٢٦١

الفصل السابع: الأزمة التي لم تحدث أبدا ٢٧١
عرض وطلب بسيطان ٢٧١، كيف أصبحت الطاقة نظاما ٢٧٦، قضية فلسطين ٢٨٠، فرصة سعيدة لتجربة ميدانية ٢٨٥، حدود النمو ٢٨٧، شركات البترول تؤطر البيئة ٢٩٠، موارد علم الاقتصاد ٢٩٤.
- هوامش الفصل السابع ٣٠١

الفصل الثامن: جهاد ماك ٣٠٩
على الجانب الإيجابي ٣١٠، الموحّدون والسوق ٣١٤، تحالف أخلاقي ٣٢٠، الصيانة ٣٢٥، أرقام التصدير ٣٣١، عودة إلى العراق ٣٣٢، ميدان التحرير ٣٣٨.
- هوامش الفصل الثامن ٣٤٣

خاتمة: لا مزيد من الاعتماد على البترول ٣٥٣
- هوامش الخاتمة ٣٨٢

قائمة المراجع ٣٨٧

المؤلف في سطور

تيموثي ميتشل

أستاذ بجامعة كولومبيا

من أعماله:

استعمار مصر

مصر في الخطاب الأميركيّ

الديموقراطيةُ والدولةُ في العالم العربيّ

دراستان حول التراث والحداثة

حكمُ الخبراء

المترجمان في سطور

بشير السباعي

شاعرٌ ومؤرخ ومترجم

شريف يونس

مؤرخ ومترجم، مدرس التاريخ الحديث بجامعة حلوان

المشرف الفنـــى: محســـــن مصطفى